

أصول محاسبة الشركات

المشاكل المحاسبية الخاصة لشركات الأشخاص
وشركات الأموال والشركات القابضة والتابعة

دكتور

أحمد حبيب

أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

دكتور

عبدالحى قرعى

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

١٩٨٧

الدار الجامعية

للطباعة والنشر والتوزيع
ص.ب. ٣٥٠ - الإبراهيمية - الإسكندرية

أصول المحاسبة للشركات

المشاكل المحاسبية الخاصة لشركات الأشخاص
وشركات الأموال والشركات القابضة والتابعة

دكتور

أحمد حبيب

أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

دكتور

عبدالحى قرعى

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

١٩٨٧

الدار الجامعية

للطباعة والنشر والتوزيع
م. ٣٥٦ - الدار الجديدة - الإسكندرية

تقديم

يهدف هذا الكتاب ، إلى تقديم القارئ إلى بعض المشاكل المحاسبية الخاصة بالشركات سواء منها الشركات التي تقوم على الاعتبار الشخصي كشركات التضامن والتوصية البسيطة والمحاصة ، أو ما يقوم منها على الاعتبار المالي كشركات المساهمة والتوصية بالأسهم ، كما يعرض للمشاكل المحاسبية الخاصة بالشركات القابضة والشركات التابعة لها ، وبذلك فتعد مادة هذا الكتاب دراسة متقدمة يلزم لها الخلفية الكافية في المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية بصفة عامة وأخص التقييم المحاسبية على وجه خاص .

وينقسم الكتاب إلى ثلاثة أبواب يتعرض الأول منها والذي أعده الاستاذ الدكتور عبد الحى مرعى باستثناء الفصل السابع المشاكل المحاسبية الخاصة بشركات الاشخاص كمشاكل التكوين وتوزيع الارباح وتغيير الشركاء والتصفية والاندماج ويتعرض الباب الثانى والذي أعده الاستاذ الدكتور أحمد رجب عبد العال للمشاكل المتعلقة بحقوق الملكية فى شركات الاموال مشاكل التمويل عن طريق الاقتراض وعمليات التصفية والاندماج أما الباب الثالث والذي أعده الاستاذ عبد الحى مرعى فيتناول أهم المشاكل المحاسبية الخاصة بأعداد الحسابات والقوائم الختامية للشركات القابضة والشركات التابعة لها.

هذا وقد توخينا فى طريقة العرض أن نبرز ما استقر عليه الرأى فى الممارسة العملية حتى يتمكن القارئ أو الممارس من الإلمام بها الإلمام الكافى لقيام بها عملاً . إلا أن معالجتنا للمواضيع التي وردت بهذا الكتاب لم تقتصر على حد توصيف ما استقر عليه الرأى فى مجال الممارسة ، وإنما امتدت أيضاً لتتناول مدى سلامة الخلفية النظرية لها فى بعض المواضع الهامة . ذلك حتى يشاح للقارئ أو الممارس التعرف على أهم أوجه القصور فى الممارسة العملية ويستبين السبيل إلى كيفية التغلب على ما يمكن التغلب عليه منها ، ويعمل على تطوير الممارسة العملية بحيث ترتكز على الخلفية النظرية السليمة . وهذا فى

الذميمة هو تمكين المعاصبة والمحاسبين من توفير البيانات الملائمة من حيث الدلالة والمضمون والمفهوم للأغراض التي يتم إعدادها من أجلها في الوقت المناسب.

هذا وينهل المؤلف إلى الله العلي القدير أن يكون قد تمنا في إضافة جديد إلى المكتبة العربية بهذا المؤلف ، والله ولي التوفيق والعداد .

المؤلفان

الباب الأول
في
المشاكل المحاسبية
في شركات الأشخاص

مقدمة

يتناول هذا الباب المشاكل المحاسبية الخاصة التي تتميز بها شركات الأشخاص بصفة خاصة عن الأشكال التنظيمية الأخرى من المشروعات التجارية والصناعية . ولن نتعرض في هذا الصدد لشرح جميع الإجراءات المحاسبية في هذه الشركات ، وإنما سوف تقتصر معالجتها على أوجه الاختلافات الرئيسية . فالإجراءات المحاسبية السابق دراستها في الجزءين الأول والثاني من هذه السلسلة تنطبق بصفة عامة على جميع أشكال المشروعات التجارية والصناعية والخدمية . ومن ثم لا يوجد داعي أو مبرر منطقي لإعادة تكرارها في هذا الجزء .

ويبدأ هذا الباب بعرض سريع ومختصر ومبسط لأوجه الاختلاف في المعالجة المحاسبية لعمليات المشروعات الفردية عما سبق دراسته ، وخاصة ما يتعلق برأس المال والمسحوبات ، كأساس للمقارنة لما يلي من دراسة في هذا الباب ، كما أوردنا في الفصل الأول .

ويتناول الفصل الثاني مشاكل التكوين وتوزيع الأرباح في شركات التضامن (والتوصية البسيطة) . فبعد أن عرضنا في مقدمة الفصل تعريف شركة التضامن والتوصية البسيطة وأهم الخصائص المميزة لها ، تناولنا عقد الشركة وما يلزم أن يحتويه من بيانات وكيفية إظهاره وقيدته بالسجل التجاري ، ثم تناولنا بعد ذلك الإجراءات المحاسبية المتعلقة بالتكوين ورأس المال ، وعرضنا حسابات رأس مال الشركاء وحسابات الشركاء بخلاف حساب رأس المال ، ثم تناولنا توزيع الأرباح في شركات التضامن ، وميزنا بين الاحتمالات المختلفة لأساس التوزيع وما يترتب على اختلافها من اختلاف في الإجراءات ، وعالجنا إجراءات

حساب القائمة على رأس المال والقواعد المتعلقة بها ، ثم عرضنا المعالجة المحاسبية لفوائد مسحوبات وقروض الشركاء ، ومرتبات ومكافآت الشركاء ، وتناولنا المسائل المتعلقة بتعديل نسب توزيع الأرباح وتسوية أرباح السنوات السابقة ، وأنهيينا الفصل بنبذة مختصرة عن الحسابات الختامية والميزانية العمومية في شركات التضامن .

ويتناول الفصل الثالث المشاكل المحاسبية المتعلقة بتغيير الشركاء في شركات التضامن (والتوصية البسيطة) . فتناولنا فيه المعالجة المحاسبية للحالات المختلفة لانضمام شريك جديد سواء بالشراء من الشركاء القدامى أو بالمساهمة بحصة جديدة في رأس المال أو بإضافة جديدة لأصول الشركة وذلك بدرجة كافية من الإسهاب والشمول دون توسع حيثما لا يوجد المبرر . ثم تناولنا بعد ذلك المعالجة المحاسبية للحالات المختلفة لانفصال أو وفاة شريك من الشركاء مع استمرار الشركة بين الشركاء الباقين .

أما الفصل الرابع فيتناول إنقضاء شركات التضامن (والتوصية البسيطة) بالتصفية والاندماج . وقد خصص هذا الفصل لمعالجة الإجراءات المحاسبية الخاصة بعمليات التصفية دفعة واحدة ، حيث خصص الفصل التالي للتصفية التدريجية على دفعات . وبعد أن تناولنا مفهوم التصفية ومبرراتها ومسبباتها القانونية في المقدمة ، تناولنا إجراءات التصفية ، وتعيين المصنف ، وتحديد حقوق الشركاء وتخصيص نتائج التصفية على مستحقيه طبقاً للأولويات القانونية . وتناولنا بعد ذلك حسابات التصفية ، ثم عرضنا الحالات المختلفة للتصفية في ظل يسار الشركة ويسار الشركاء ، وفي ظل يسار الشركة وإعسار الشركاء ، وفي ظل إعسار الشركة وإعسار الشركاء ، وفي ظل إعسار الشركاء وإعسار الشركة وإعسار الشركاء .

وتناولنا بعد ذلك الإجراءات المحاسبية المتعلقة بإتقضاء الشركة عن طريق
الإندماج في شركة أخرى .

ويتناول الفصل الخامس التصفية التدريجية على دفعات ، فيوضح مبرراتها
وقواعدها وكيفية تنظيم الدفعات النقدية للشركاء بحيث لا يضار أحدهم ولا
يتعرض المصنئ لمخاطر، ثم يوضح خطوات إعداد خطة مسبقة لتوزيع المستحقات
النقدية على دفعات بما يحقق هذا الغرض .

أما الفصل السادس والآخر في هذا الباب فيتناول المشاكل المحاسبية الخاصة
بشركات المحاصة .

الفصل الأول

في

المحاسبة في المنشآت الفردية

١ - مقدمة :

المنشأة الفردية هي مشروع تجارى أو صناعى أو خدمى مملوك لفرد واحد .
ولا تختلف الاجراءات المحاسبية بصفة عامة في المنشأة الفردية عنها في المنشآت
الجماعية لشركات الاشخاص أو شركات الأموال إلا فيما يتعلق بحسابات حقوق
الملكية .

وسوف نوضح في هذا الفصل باختصار شديد الإجراءات المحاسبية المتعلقة
بحسابات حقوق الملكية في المنشآت الفردية وكيفية تأثرها بالعمليات المختلفة
للمشروع . ذلك لكي يتكون لدى القارئ أساساً سليماً للمقارنة بين الإجراءات
المحاسبية الملائمة للأشكال المختلفة من المشروعات في هذا الصدد ، وللتمييز بين
المشاكل الخاصة بكل من هذه الأشكال ، وهو الأمر الذى يستهدفه هذا المؤلف
أساساً .

٢ - التكوين ورأس المال :

يمكن لآى فرد من الأفراد ، ما لم يكن محظوراً عليه مزاوله الأعمال التجارية
بحكم القانون ، أن يقوم بتكوين منشأة فردية تزاوّل نشاطاً صناعياً أو تجارياً
بصفته الشخصية دون مشاركة مع الغير . وإذا قام بذلك على سبيل الاحتراف
لكسب الرزق فإنه يكتسب صفة التاجر طبقاً للتشريع المصرى ، حيث يتوفر له

بذلك القيام بالأعمال التجارية بطبيعتها، وعلى سبيل الاحتراف، ولحسابه الخاص. وعلى هذا الأساس يصبح خاضعاً لأحكام القانون من حيث القيد بالسجل التجارى وإمساك الدفاتر التجارية، وما يترتب على ذلك من آثار قانونية.

وقد تتكون المنشأة الفردية بقيام الفرد بإنشائها وتكوينها لإنشاءاً جديداً، أو بقيام الفرد بشراء منشأة قائمة. وفي كلتا الحالتين فإنه يقدم رأس المال اللازم لتسيار المنشأة من أمواله الخاصة. ويصبح حساب رأس المال الخاص بالمالك الفرد في هذه الحالة دائماً بكل ما يقوم بتقديمه من أموال لهذا الغرض.

فإذا قام حسونة مشلا بشراء مؤسسة سالم للطباعة والنشر بمبلغ ١٨٥٠٠٠ جنيه في ٣/١٥ حيث قدرت أصولها كالتى: ٦٠٠٠ جنيه آلات ومعدات طباعة، ٤٥٠٠ جنيه أثاث وتركيبات، مخزون ٧٥٠٠ جنيه، وحولها إلى مؤسسة حسونة للطباعة والنشر وأودع البنك ٢٠٠٠ جنيه لحساب المؤسسة فيكون قيد التكوين كالتى:

من المذكورين

٦٥٠٠٠ ح/ آلات ومعدات طباعة

٤٥٠٠ ح/ أثاث وتركيبات

٧٥٠٠ ح/ المخزون

٢٥٠٠ ح/ النقدية

٢٠٥٠٠ إلى ح/ رأس مال حسونة

إثبات تكوين مؤسسة حسونة للطباعة والنشر برأس مال قدره ٢٠٥٠٠ جنيه

أما إذا قام حسونة بتكوين المنشأة عن طريق تقديم رأس المال ثم القيام بشراء ما يلزم من أصول لكي يستطيع مراولة أعماله فيها، فإن ما يقدمه من

رأس مال نقدي في هذه الحالة يجعل به حساب رأس المال دائماً وحساب النقدية مدينياً . أما إذا قدم حسوة أصولاً أخرى من ممتلكاته الخاصة بخلاف النقدية المنشأة ، فتجعل حسابات هذه الأصول مدينة بقيمتها وحساب رأس المال دائماً . ويمكن لصاحب المشروع الفردي أن يضيف لرأسماله في أى وقت يشاء .

٣ - حساب المسحوبات :

عادة ما يقوم المالك صاحب المشروع الفردي بسحب مبالغ أو بضاعة من المنشأة لأغراضه الخاصة . والواقع أن مسحوبات صاحب المشروع في هذه الحالة ، أيا كان شكلها ، تعد بمثابة تخفيض لرأسماله المستثمر فيه . إلا أنه تمييزاً لما يقوم المالك بإستثماره في بداية الفترة المحاسبية في عمليات المشروع ، وما يقوم بسحبه من هذه الاستثمارات خلال الفترة لأغراضه المعيشية الخاصة ، سواء في صورة نقدية أو في صورة عينية ، فقد جرت العادة على تسجيل هذه المسحوبات في حساب مستقل يطلق عليه حساب المسحوبات . ويجعل هذا الحساب مدينياً بكل ما يقوم صاحب المشروع أو المنشأة بسحبه من نقدية وبضائع وخلافه لأغراض الاستخدام الخاص خلال الفترة المحاسبية مقابل جعل الحسابات الملائمة دائمة كل بما يخصه . وفي نهاية الفترة المحاسبية ، عندما تتحدد نتيجة عمليات المشروع الفردي من أرباح أو خسائر ، فإنها تقفل في حساب المسحوبات . فإذا كانت نتيجة العمليات ربحاً ، جعل حساب الأرباح والخسائر مدينياً ، وحساب المسحوبات دائماً ، والعكس إذا كانت نتيجة العمليات خسارة . ويرصد حساب المسحوبات بعد ذلك ويقتل رصيده في حساب رأس المال . ولا تعالج مسحوبات المالك مقابل مجهوداته الخاصة في إدارة المشروع معالجة المربيات ، ومن ثم لا تعد تحميلاً على حساب الأرباح والخسائر :

٤ - الحسابات الختامية والميزانية :

لا يختلف الشكل العام للحسابات الختامية والميزانية ، فيما عدا ما يتعلق بما تقدم ، في المشروعات الفردية عما يتلاءم وطبيعة النشاط المماثل في الأشكال الأخرى من المشروعات . فلا يختلف الشكل العام لحساب المتاجرة ولا محتوياته أو أهدافه في المشروع الفردى التجارى عن الشركة التجارية ، وكذلك فيما يتعلق بحساب الأرباح والخسائر أو الميزانية العمومية . كما لا يختلف الشكل العام لحساب الافتتاح (التشغيل) ولا تختلف محتوياته أو أهدافه عما يتلاءم وطبيعة النشاط المماثل في الأشكال الأخرى من المشروعات . وخلاصة القول أن خطوات ومراحل وأهداف وإجراءات الدورة المحاسبية للمشروع الفردى لا تختلف عنها لآى مشروع آخر يزاول نفس النشاط ويقوم بنفس العمليات .

فالمشروع الفردى يعد وحدة محاسبية ، لها من وجهة النظر المحاسبية شخصيتها المعنوية المستقلة ، ومن ثم لها أصولها وعليها خضوعها من التزامات وحقوق ملكية . ويتم التحقق من عملياتها وإثباتها دقترى وترحيلها لحسابات الأستاذ على مدار الفترة المحاسبية ، ثم يتم ترصيد حساباتها وإجراء التسويات اللازمة في نهاية الفترة المحاسبية ، ويتم إجراء المقاصة بين حسابات الإيرادات والمصروفات لتحديد نتيجة عملياتها لتصوير الحسابات الختامية عن الفترة المحاسبية ، ثم يتحدد مركزها المالى فى تاريخ نهاية الفترة بتصوير الميزانية العمومية .

ولنفرض مثلاً أنه بترصيد حسابات مؤسسة حسونة للطباعة والنشر فى نهاية الفترة المحاسبية أمكن إعداد ميزان المراجعة التالى :

<u>مدین</u>	<u>دائن</u>	<u>بیان</u>	<u>ملاحظات</u>
٤٠٠٠		آلات ومعدات	تستهلك بمعدل ١٠٪ سنوياً
٢٥٠٠		أثاث وترکیبات	تستهلك بمعدل ٥٪ سنوياً
٤٢٠٠		بضاعة	رصيد ١/١
٣٨٨٠٠	١٠٠	مشتريات ومردودات	
٣٠٠	٤٧٦٠٠	مبيعات ومردودات	
٢١٠٠		أجور ومرتبات	أجور مستحقة في ١٢/٣١ ٥٠٠ ج
١٢٠٠	١٥٠٠٠	مسحوبات ورأس المال	
٨٢٠٠	٢٩٠٠	مدينون ودائنون	ديون مشكوك فيها ٢٠٠ جنيه
٣٠٠		مياه وإنارة وقوى محرکه	
٥٠٠٠		نقدية	
<u>٦٦٦٠٠</u>	<u>٦٦٦٠٠</u>	بمجموع	

هذا وقد بلغت بضاعة آخر المدة في ١٢/٣١ : ٧٠٠٠ جنيه .

وتكون الحسابات الختامية والميزانية وكذلك قيود التسوية والاقفال كالآتي :

مؤسسة حقنونة للطباعة والنشر

حساب الأرباح والخسائر

عن السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١/١٩—

٤٠٠	اهلاك آلات ومعدات	١١ر٤٠٠	محل الربح
١٢٥	اهلاك أثاث وتركيبات		
٢٠٠	ديون مشكوك فيها		
٢ر٦٠٠	أجور ومرتبات		
٣٠٠	مصاريف إضاءة وقوى محرك		
٧ر٧٧٥	صافي الربح		
	(يقفل في المسحوبات)		
١١ر٤٠٠		١١ر٤٠٠	

ثالثا : قيود الاقفال :

من مذكورين

٤٧ر٣٠٠	ح/ المتاجرة (تكلفة البضاعة المباعة + محل الربح)
٧ر٠٠٠	ح/ بضاعة آخر المدة
١٠٠	ح/ مردودات المشتريات
٤٧ر٦٠٠	ح/ المبيعات

الى مذكورين

٤٧ر٣٠٠	ح/ المتاجرة (صافي المبيعات)
٤ر٢٠٠	ح/ بضاعة أول المدة
٣٨ر٨٠٠	ح/ المشتريات
٣٠٠	ح/ مردودات المبيعات
١١ر٤٠٠	ح/ الأرباح والخسائر (محل الربح)

١١٢٤٠٠ من ح/ الأرباح والخسائر

الى مذكورين

ح/ اهلاك آلات ومعدات	٤٠٠
ح/ اهلاك أثاث وتركيبات	١٢٥
ح/ ديون مشكوك فيها	٢٠٠
ح/ أجور ومرتبآت	٢٢٦٠٠
ح/ مياه وإنارة	٣٠٠
ح/ مسحوبات حسونة	٧٢٧٧٥

٦٢٥٧٥ من ح/ مسحوبات حسونة

٦٢٥٧٦ الى ح رأس مال حسونة

إقفال رصيد المسحوبات في حساب رأس المال.

رابعاً : الميزانية العمومية :

مؤسسة حسونة للطباعة والنشر

الميزانية العمومية في ١٢/٣١ — ١٩

الخصوم

الأصول

رأس مال حسونة	٢١٢٥٧٥	آلات ومعدات	٤٢٠٠٠	
الالتزامات		— تخصص إهلاك	٤٠٠	٣٢٦٠٠
دائنون	٣٢٩٠٠	أثاث وتركيبات	٢٢٥٠٠	
أجور مستحقة	٥٠٠	— تخصص إهلاك	١٢٥	٢٢٣٧٥
		بضاعة		٧٢٠٠٠
		مدينون	٨٢٠٠	
		— تخصص ديون	٢٠٠	٨٢٠٠٠
		تقديمية		٥٢٠٠٠
مجموع الخصوم	٢٥٢٩٧٥	مجموع الأصول =		٢٥٢٩٧٥

ومن الواضح من هذا المثال المبسط أن الإجراءات المحاسبية في المشروعات الفردية لا تختلف عنها في الأشكال الأخرى من المشروعات ، إلا فيما يتعلق برأس المال والمسحوبات ، وعلى هذا الأساس فسوف تقتصر معالجتنا للأشكال المختلفة للمشروعات في بقية هذا المؤلف على نقاط الاختلاف الرئيسية . ففي شركات الأشخاص مثلاً سوف نهتم بالتكوين ورأس المال وتوزيع الأرباح والتصفية والاندماج . وفي الشركات المساهمة سوف نهتم أساساً بمعالجة رأس مال الأسهم ومعالجة وسائل التمويل الأخرى ، والتصفية والاندماج ، ومعالجة مشاكل الشركات القابضة والتابعة وهكذا . وعلى ذلك ، ما لم نتعرض له فيما يلي من دراسة فيعتبر من وجهة نظرنا خاضعاً للإجراءات المحاسبية العامة التي تنطبق على جميع أشكال المشروعات .

أسئلة وتمارين

على

الفصل الأول

أولاً : الأسئلة :

- ١ - ما هي أوجه الخلاف بين الإجراءات المحاسبية الملائمة للشروعات الفردية وتلك التي تتلاءم مع الأشكال التنظيمية الأخرى من المشروعات ؟
- ٢ - يرى بعض المحاسبون أن حساب الربح المحاسبي للشروعات الفردية يتضمن عن الربح المحاسبي للشروعات الأخرى بمقدار المرتبات الواجب حسابها لصاحب المشروع الفرد ، فما رأيك في هذا الرأي ؟
- ٣ - علل لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب من وجهة نظرك :

- أ - تعتبر مسحوبات صاحب المشروع الفردي من البضائع بمثابة مبيعات من المشروع لصاحبه وتعالج على هذا الأساس .
- ب - ليس للمشروع الفردي شخصية معنوية مستقلة للأغراض المحاسبية عن شخصية صاحبه .
- ج - يجعل حساب الأرباح المحجوزة لدينا بالخسائر التي يحققها المشروع الفردي خلال الفترة المحاسبية ودائناً بما يزيد من الأرباح عن مسحوبات صاحب المشروع خلال الفترة ،
- د - تعتبر المرتبات والأجور التي يحسبها صاحب المشروع الفردي لنفسه مقابل جهده وعمله من توزيعات الأرباح من وجهة النظر المحاسبية .
- هـ - تكون الموارد المالية للمشروع الفردي محدودة ، وبالتالي فهو لا يزال إلا أعمال تجارية صغيرة ، ومن ثم تقتصر حساباته الختامية على حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر .

ثانيا : التمارين :

التمرين الأول :

بلغت مدخرات السيد عبد المتعال في ٧٥/١/١ مبلغ ٦٥٠٠ جنيه كان يستثمرها في حساب توفير بالبنك بمعدل فائدة قدره ٥ ٪ سنويا . وفي ذلك التاريخ قرر عبد المتعال إنشاء مشروع تجارى فقام بسحب مدخراته وأجر محلا واشترى أثاثا وتركيبات بمبلغ ١٢٠٠ جنيه، وبضاعة بمبلغ ٤٨٠٠ جنيه وأودع ما تبقى في حساب جارى باسم المحل في البنك وفي نهاية السنة المالية بلغ رصيد مسحوبات عبد المتعال ١٨٠٠ جنيه وتحققت عن عملياته التجارية أرباح قدرها ٣٢٠٠ جنيه . وقد كان السيد عبد المتعال يعمل موظفا قبل أن يستقيل من عمله في ٧٥/١/١ للتفرغ للأعمال التجارية ، حيث كان مرتبه السنوى يبلغ ٢٤٠٠ جنيه ، كما كان يحصل على عمولات مختلفة تبلغ في المتوسط ٦٠٠ جنيه سنويا .

المطلوب : (١) إعداد قيود تكوين المشروع الفردى في بداية العام .

(٢) إعداد جدول يوضح ما طرأ على رأس مال عبد المتعال من تغيرات في نهاية العام ، وإعداد القيود اللازمة لإقفال هذه التغيرات في حساب رأس المال .

(٣) هل تعتقد أن عبد المتعال كان حكيما في استقالته من عمله والتفرغ للأعمال التجارية بناء على ما تستطيع استخلاصه من البيانات السابقة ؟ ولماذا ؟

التمرين الثانى :

بعد أن تخرج فاروق الفولى من كلية الصيدلة وأدى فترة التكليف عرطت عليه إحدى شركات الادوية الكبيرة الانضمام إلى فريق باحثها بمرتب شهرى

قدره ٣٠٠ جنيه ، ولكنه رفض عرض الشركة وقام باستثمار مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه مما ورثه من نقدية كان يودعها صندوق التوفير بقائمة سنوية معدلها ٥ ٪ في شراء صيدلية . وفي خلال السنة المالية قام الفولى بسحب مبالغ من الصيدلية لإنفاقه الخاص بلغت في مجموعها ٣٢٠٠ جنيه ، كما أضاف لرأسماله مرتين الأولى مبلغ ٥٠٠٠ جنيه في نصف السنة وأقرضها من البنك بمعدل ٨ ٪ سنويا ، والثانية بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه حصيلة بيع قطعة أرض كانت مملوكة له . وقد بلغ مجموع إيرادات الصيدلية خلال العام مبلغ ٧٢٠٠٠ جنيه كما بلغ مجموع المصروفات بما فيها تكلفة الأدوية المباعة ، وقبل حساب الفوائد على قرض البنك ٦٧٠٨٠٠ جنيه .

المطلوب : (١) إجراء القيود اللازمة لإثبات العمليات السابقة ، وتحديد صافي ربح صيدلية الفولى عن العام .

(٢) إعداد جدول يوضح التغيرات في رأس مال فاروق الفولى خلال العام والرصيد في نهاية العام ، مع توضيح القيود الدفترية التى أدت إلى هذه التغيرات .
(٣) هل تعتقد أن فاروق الفولى كان حكيما في رفضه عرض شركة الأدوية ؟ ولماذا ؟

التمرين الثالث :

فيما يلي أرصدة حسابات منشأة مسعود التجارية في ٣١/١٢/١٩٧٥ : نقدية ٥٠٠٠ جنيه ، عملاء ٨٠٠٠ جنيه ، مصروفات متنوعة ١٠٠٠ جنيه ، أجور ومرتبات العاملين ٦٠٠٠ جنيه ، أصول ثابتة ٢٠٠٠ جنيه ، مخزون ١/١ ٣٢٠٠ جنيه ، إيجار مدين ٣٠٠٠ جنيه ، مردودات مشتريات ٨٠٠ جنيه ، دائنون ٦٠٠٠ جنيه ، مسحوبات مسعود ١٠٨٠٠ جنيه ،

مشتريات ٢٤٠٠٠ جنيه ، مبيعات ٤٠٠٠٠ جنيه ، مردودات مبيعات
١٠٠٠ جنيه ، رأس مال مسعود ؟ ، مياه وإنارة ٢٠٠ جنيه .

هذا وقد بلغت الأيجور المستحقة ٣٥٠ جنيه في نهاية العام ، كما بلغ مخزون
نهاية الفترة ٣٦٠٠ جنيه ، وتستهلك الأصول الثابتة بمعدل ٥ ٪ سنويا .

المطلوب: (١) إجراء قيود التسوية والإقفال اللازمة في نهاية العام .

(٢) تصوير الحسابات الختامية الملائمة لمنشأة مسعود والميزانية العمومية .

(٣) إذا علمت أن مسعود قد أضاف لرأسماله مبلغ ٤٠٠٠ جنيه في ١/٧/٧٥

قم بإعداد جدول يوضح التطورات في رأس مال مسعود خلال العام والرصيد
الواجب إظهاره في الميزانية كما ظهر في المطلوب الثاني .

الفصل الثاني

في

شركات التضامن والتوصية البسيطة التكوين وتوزيع الأرباح

١ - مقدمة :

شركة التضامن هي إتفاق بين شخصين أو أكثر على مراولة الأعمال الاقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية أو مهنية ، كشركاء بالتضامن في المسئولية قبل الغير ، بهدف تحقيق الربح . أما شركة التوصية البسيطة فهي إتفاق بين واحد أو أكثر كشركاء بالتضامن قبل الغير مع واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال في الشركة وتقتصر مسئوليتهم قبل الغير بمقدار حصصهم في رأس المال .

وقد يكون هذا الاتفاق مكتوباً في صورة عقد مكتمل الأركان القانونية ، وخاصة إذا كانت قوانين موطن الشركة تقتضي ذلك ، كما قد يكون الاتفاق شفاهة أو في صورة عرفية . غير أنه يفضل في كل الأحوال أن يكون هذا الاتفاق مكتوباً تفادياً للمنازعات والمشاكل ، حتى لو لم توجب القوانين التي تكون في ظلها شركة التضامن ضرورة ذلك . وقد يتكون الشركاء في شركة التضامن من أشخاص طبيعيين ، كما قد يوجد بين الشركاء أشخاص اعتباريين . وتميز شركات التضامن والتوصية البسيطة بالخصائص التالية :

١ - سهولة التكوين بالمقارنة بشركات المساهمة مثلاً ، حيث يمكن أن تتكون الشركة بمجرد الإتفاق بين شخصين أو أكثر . وحتى لو تطلب الأمر

ضرورة وجود عقد كتابي مكتمل الأركان القانونية، فإن إجراءات التكوين غالبا ما تكون أكثر بساطة وأقل تعقيدا من الإجراءات اللازمة لإتباعها في الشركات المساهمة .

٢ - تقوم شركة التضامن في العادة لأجل محدد ، ينتهى بوفاة أو انسحاب أو إفلاس أحد الشركاء ، كما يترتب على إنهزام شريك جديد لإنهاء الشركة القائمة وتكوين شركة جديدة . وعلى هذا الأساس تعتبر شركات التضامن من الأنواع غير المستقرة من المشروعات .

٣ - يمكن لأي من الشركاء أن يجرى تصرفات باسم الشركة، متى كانت هذه التصرفات تخص الشركة ولا تخصه بصفة شخصية . وعادة ما يحدد عقد الشركة الحدود الواجب على كل شريك الإلتزام بها في تصرفاته . إلا إذا كان الشريك موصيا فلا يجوز له التصرف باسم الشركة .

٤ - لا شك في أن قدرة شركات التضامن على مزاولة الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب رأس مال كبير تكون أكبر بكثير قدرة المشروع الفردي ، وبذلك فيمكن لشركات التضامن الدخول في مجالات اقتصادية لا تسمح إمكانيات الفرد الواحد بالدخول فيها ، كما أن تعدد الشركاء قد يفيد في تنوع الخبرات اللازمة لإدارة المشروع بنجاح .

٥ - كل شريك من الشركاء في شركة التضامن يعتبر مسئولا بصفة شخصية عن الوفاء بالتزامات الشركة للغير من أمواله الخاصة ، بالإضافة الى المسئولية التضامنية مع الشركاء الآخرين إلا إذا كان الشريك موصيا فتقتصر مسئوليته على حصته في رأس المال . كما تعد أصول الشركة ملكا على المشاع لكل الشركاء ، وليس لأي شريك من الشركاء الحق العني على أصول معينة حتى ولو كانت هذه الأصول

تمثل رأس المال الذي ساهم به في الشركة ، وهذا يعني أن للشركة شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء في هذا الصدد .

٦ - لكل شريك من الشركاء الحق في حصة معينة من الأرباح التي تحققها الشركة ، كما يتمتع عليه عبء تحمل حصته من الخسائر التي تحققها ، وذلك طبقا لشروط الاتفاق بين الشركاء في هذا الصدد .

هذا ويتوفر لشركات التضامن بعض المزايا فيما يتعلق بمرونة الإدارة وإتخاذ القرارات وإمكانية الاتصال المباشر بالعملاء عما عليه الحال في الشركات المساهمة . كما قد يترتب على التكييف القانوني لشركات التضامن في بعض الدول مزايا ضريبية عن الشركات المساهمة ، وخاصة في تلك الدول التي تكون فيها أسعار الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والمهنية تصاعدية .

ويتناول هذا الفصل أساسا أركان عقد شركة التضامن والتكوين وكيفية معالجة رأس المال ، وطرق توزيع الأرباح والخسائر على الشركاء ، على أن نتناول باقي المشاكل المحاسبية في شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة في الفصول التالية .

٤ - عقد شركة التضامن والاشهار والقيود :

تختلف إجراءات التكييف القانوني لشركات التضامن من دولة الى أخرى . إلا أنه يستحسن في كل الأحوال أن يكون الاتفاق بين الشركاء على تكوين الشركة في صورة كتابية يتحدد فيها ما توصل إليه الاتفاق بينهم من شروط قد تكون مشار نزاع أو مشاكل قانونية فيما بعد ، ومن أهم البنود التي يجب أن توضح صراحة في عقد الشركة ما يلي :

- ١ - أسماء الشركاء ، والإسم المتفق عليه للشركة، والأهداف التي تكونت الشركة من أجلها .
- ٢ - تاريخ تكوين الشركة ومدة سريان العقد ، والتصرفات أو الأحداث الموحية لوقف سريان العقد خلال المدة المقررة ، والتصرفات والأحداث التي لا تؤثر في سريان العقد بإتفاق الشركاء .
- ٣ - أنصبة الشركاء في رأس المال والصورة التي يتم تقديمه بها ، وموعد تقديمه وكيفية تقوية أو قياسه ، والشروط الجزائية المرتبطة بعدم تنفيذ شروط العقد في هذا الصدد .
- ٤ - السلطة المخولة لكل شريك من الشركاء في إدارة الشركة وما يقع عليه من واجبات في هذا الصدد وما يترتب له من حقوق في هذا المجال .
- ٥ - النظام المحاسبي الواجب إتباعه والمجموعة الدفترية الواجب إستخدامها والفترة المحاسبية المتفق عليها ، والكيفية التي يتم بها التحقق من صحة وسلامة الإجراءات المحاسبية .
- ٦ - المعالجة المحاسبية لمسحوبات الشركاء وحدود هذه المسحوبات، والمعالجة المحاسبية للقروض التي يقدمها الشركاء للشركة ، ومعالجة الزيادة في رأس المال والشروط الواجب الإلتزام بها في هذا الصدد ، وكذلك المرتبات والمكافآت المقررة لأي من الشركاء وشروط إستحقاقه لها .
- ٧ - طريقة توزيع الأرباح والخسائر المتفق عليها بين الشركاء ، وتوقيت إستحقاق الشركاء للأرباح الموزعة .
- ٨ - إجراءات فض المنازعات بين الشركاء ، وإجراءات تصفية الشركة لأي سبب من الأسباب ، وطرق تقويم الأصول بما فيها شهره المحل في حالة فض الشركة أو انسحاب أحد الشركاء أو انضمام شريك جديد .

وتمثل هذه البنود الحد الأدنى الواجب توافره في عقد التضامن تفادياً للمشاكل . وكما سبق أن ذكرنا فيستحسن في كل الأحوال أن يكون اتفاق الشركاء على تكوين شركة التضامن كتابة . حتى إذا لم يستوجب القانون ذلك والواقع أن المشرع المصري يستوجب أن يكون عقد الشركة مكتوباً ، كما يستوجب أيضاً إشهار ملخص العقد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التوقيع على العقد لإعلام الجمهور بتكوين الشركة . ويتم الإشهار عادة بنشر ملخص العقد في إحدى الصحف التي تصدر في مقر الشركة . وبالإضافة إلى ذلك يجب على كل شركة تجارية أن تقوم بالقييد بالسجل التجاري في خلال شهر من تاريخ عقد التكوين . هذا وما ينطبق على شركات التضامن في هذا الصدد ينطبق على شركات التوصية البسيطة إلا أن الشريك الموصى لا يتدخل في إدارة الشركة ، كما يقتصر عقد الشركة الواجب شهره على ذكر أسماء الشركاء المتضامنين دون الشركاء الموصين ، فيكتفى فيه بذكر المبالغ التي تشمل حصص رأس مال الشركاء الموصين .

٣ - التكوين ورأس المال :

تركز الاختلافات الرئيسية في الإجراءات المحاسبية لشركات التضامن عن الإجراءات في المشروع الفردي أو في شركات المساهمة في المعالجة المحاسبية لتوزيع الأرباح وحسابات الشركاء . فبالرغم من أن معالجة حقوق الملكية الخاصة بكل شريك من الشركاء يمكن أن تتم في حساب واحد ، إلا أن العرف المحاسبي قد جرى على التمييز بين ثلاثة حسابات لكل شريك من الشركاء هي : حساب رأس المال ، وحساب المسحوبات ، وحساب القروض التي يمنحها الشريك للشركة أو العكس .

وعند تكوين الشركة في بداية نشاطها تنحصر الإجراءات المحاسبية في حسابات رأس مال الشركاء . فعندما يتحدد رأس مال الشركة بالاتفاق، والحصة الواجب على كل شريك أن يساهم بها وكيفية وطبيعة مساهمة كل شريك، تجعل حسابات الدخول المختلفة مدينة وحسابات رأس مال الشركاء دائنة كل على قدر مساهمة الشريك في حساب به . وقد يقدم الشركاء حصصهم في رأس المال نقداً ، عاجلاً أو آجلاً ، أو عيناً في صورة أصول معينة وفي الحالة الأخيرة تستوجب العدالة ضرورة تقويم هذه الأصول العينية بقيمتها السوقية العادلة وقت تقديمها للشركة . وإذا اتفق الشركاء على تقديم حصص رأس المال بصورة جزئية (كل أو بعض الشركاء) آجلاً ، أى بعد تاريخ التكوين الفعلي ، فإنه يمكن في هذه الحالة توسط حساب الحصص المستحقة على كل شريك من الشركاء .

ولنفرض مثلاً أن محمود عبد العزيز اتفق مع فاروق عبد المجيد في ١ / ١ على تكوين شركة تضامن للإتجار في الأقمشة المستوردة نظراً للطلب الكبير عليها . وقد كان محمود يمتلك محلاً لبيع السجائر والخردوات يقع في موقع تجارى ممتاز ، وعرض أن يقدم هذا المحل بما فيه من أثاث وتركيبات لمزاولة أعمال الشركة فيه ، وقدرت قيمة المحل بمبلغ ٧٥٠٠ جنية منها ٥٠٠ جنية تمثل قيمة الأثاث والباقي تمثل قيمة مباني المحل . وقد نص الاتفاق على أن يكون رأس مال الشركة ٢٠٠٠ جنية بالتساوى بين الشريكين . فإذا قدم محمود باقى المستحق عليه نقداً وقدم فاروق المستحق عليه نقداً بالكامل ، يكون قيد إثبات رأس المال كالآتى :

من المذكورين	
ح / المباني	٦٠٠٠
ح / الأثاث	١٠٥٠٠
ح / النقدية	١٢٠٥٠٠
إلى ح / رأس مال الشركاء	٢٠٠٠٠
١٠٠٠٠ الشريك محمود	
١٠٠٠٠ الشريك فاروق	
إثبات الحصول على رأس المال بواقع ١٠٠٠٠	
جنيه لكل شريك .	

ويمكن أن ينحصر لكل شريك حساب مستقل لرأسماله بالاستاذ العام ، كما يمكن الاستعانة بحساب مجزأ لرأس المال الخاص بكل الشركاء ، والذي يمكن أن يتخذ الشكل الآتي في هذه الحالة :

ح / رأس مال الشركاء

منه

له

تاريخ	بيان	فاروق	محمود	مجموع	تاريخ	بيان	فاروق	محمود	مجموع
١/١	من المذكورين	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠					

ويرحل الطرف المدين للقيد السابق بالطبع للحسابات الواردة فيه في الاستاذ العام كما هو معروف .

أما إذا نص الاتفاق على أن يقدم محمود المجل في ١/١ ويقدم فاروق ١٠٠٠٠

جنيه في ١/١ ثم يؤجل تقديم باقي رأس المال حتى ٢/١٥ مثلاً ، فإنه يمكن في هذه الحالة توسيط حساب حصص الشركاء كآتي :

٢٠.٠٠٠	من ٣ / حصص الشركاء في رأس المال
١٠.٠٠٠	حصة الشريك محمود
١٠.٠٠٠	حصة الشريك فاروق
٢٠.٠٠٠	إلى ٣ / رأس مال الشركاء
١٠.٠٠٠	رأس مال الشريك فاروق
١٠.٠٠٠	رأس مال الشريك محمود
	إثبات استحقاق حصص الشركاء في رأس المال
	للشركة بتاريخ ١/١
	من مذكورين
٦.٠٠٠	٣ / المباني
١.٥٠٠	٣ / الأثاث
٨.٠٠٠	٣ / النقدية
١٥.٥٠٠	إلى ٣ / حصص الشركاء في رأس المال
٧.٥٠٠	حصة الشريك محمود
٨.٠٠٠	حصة الشريك فاروق
	إثبات الحصول على الحصة العينية للشريك محمود
	وجزاء من الحصة النقدية للشريك فاروق بتاريخ ١/١

ويترتب على القيد الأول جعل كل شريك مدينًا بمقدار حصته في رأس المال والمستحقة عليه طبقاً للعقد ، وبالتالي فيعتبر حساب حصص الشركاء من حسابات الأصول في دفاتر شركة التضامن ويُمثل رصيده مستحقات الشركة قبل

الشركاء فيها مقابل رأس المال . ويعتبر القيد الثاني قيد سداد لحصة كل شريك في رأس ماله بمقدار ما قام بتقديمه فعلا من رأس المال .

ويتخذ حساب حصص الشركاء في رأس المال نفس الصورة المجزأة في الأستاذ العام على نمط حساب رأس المال ويجعل مدينا بالقيد الأول مقابل جعل حساب رأس المال دائنا ثم يجعل دائما بالقيد الثاني مقابل جعل حسابات الأصول الواردة بالقيد مدينة ، ويمثل الرصيد بعد ذلك مقدار المستحق على كل شريك من الشركاء . وإذا قام الشركاء بسداد المستحق عليهم في التاريخ المتفق عليه ، تجعل النقدية مدينة وحساب حصص الشركاء في رأس المال دائما فيتم إقفاله . ولذلك فهو حساب وسيط .

ويراعى عند تقديم أحد الشركاء لأصول عينية أن تقدر قيمة هذه الأصول على أساس القيمة السوقية ، وليس على أساس تكلفتها الدفترية ، وقت تقديمها . ولنفرض مثلا أن حسين عبد الموجود وصابر عبد المقصود اتفقا على تكوين شركة تضامن اعتباراً من ٣/١ برأس مال قدره ٢٧٠٠٠ جنيه ، حيث يقوم حسين بسداد حصته نقدا ويقدم صابر أصول وخصوم الشركة المملوكة له لتجارة السيارات والتي تظهر أرصدها في دفاتره في ذلك التاريخ كالآتي :

	بحينه	بحينه
أثاث وتركيبات ومخصص اهلاك	٤٠٠	٩٨٠٠
مدينون ومخصص ديون	٣٠٠	٤٩٠٠
أوراق قبض		٦٠٠٠
دائنون	٢٩٠٠	
أوراق دفع	٣٢٠٠	

وقد قدرت القيمة السوقية للأثاث والتركيبات بمبلغ ٥٧٠٠ جنيه ، كما قدرت شهرة المحل بمبلغ ١٢٠٠ جنيه وقام صابر بسداد الفرق بين صافي أصول شركته على هذا الأساس وحصلته في رأس المال نقداً . ويترب على ذلك أن القيود في دفاتر شركة التضامن حسين وصابر تكون كالآتي :

من مذكورين

٥٧٠٠	ح / الأثاث والتركيبات
٤٩٠٠	ح / المدينون
٦٠٠٠	ح / أوراق القبض
١٢٠٠	ح / شهرة المحل
١٥٦٠٠	ح / النقدية

إلى مذكورين

٩٠٠٠	ح / رأس مال حسين
١٨٠٠٠	ح / رأس مال صابر
٣٠٠	ح / مخصص الديون المشكوك فيها
٢٩٠٠	ح / الدائنون
٣٢٠٠	ح / أوراق الدفع
إثبات تكوين الشركة والحصول على رأس المال .	

ويلاحظ أن صابر سوف يسدد نقداً في هذه الحالة ٦٦٠٠ جنيه تمثل الفرق بين القيمة السوقية للأصول التي قدمها بعد خصم الإلتزامات (١٧٨٠٠ - ٦٤٠٠) وهي ١١٤٠٠ جنيه وحصلته في رأس المال وهي ١٨٠٠٠ جنيه . وقد يتم تقدير الحصة العينية التي يقدمها أحد الشركاء من أصول مختلفة بصفة

إجمالية وليس على الصورة التفصيلية الواردة في المثال بعاليه . وفي هذه الحالة إذا زادت القيمة المقدرة لصافي الأصول عن صافي القيم الدفترية لها في دفاتر الشريك الذي قدمها للشركة فإن الفرق يعتبر في دفاتر الشركة بمثابة شهرة محل . في المثال السابق مثلاً قدرت الأصول بصفة فردية وتحددت قيمتها على هذا الأساس . أما إذا افترضنا أن القيمة الإجمالية لصافي أصول منشأة صابر قدرت بمبلغ ١٢ر٠٠٠ جنيه مثلاً دون تخصيص على أصول معينة ، بينما صافي القيمة الدفترية للأصول ٩ر٧٠٠ (٢٠ر٧٠٠ — ١١ر٠٠٠) فإن الفرق البالغ ٢ر٣٠٠ جنيه في هذه الحالة يمثل شهرة محل في دفاتر شركة التضامن . وتجعل الأصول المقدمة من صابر مدينة بصافي قيمتها الدفترية في دفاتر شركة التضامن . فيجعل حساب الأثاث والتركيبات مدينياً بمبلغ ٥ر٢٠٠ جنيه (٩ر٨٠٠ — ٤ر٦٠٠) وتجعل حسابات المدينون وأوراق القبض وشهرة المحل مدينة بمبلغ ٤ر٩٠٠ جنيه ، ٦ر٠٠٠ جنيه ، ٢ر٣٠٠ جنيه على التوالي ، وتجعل النقدية مدينة بمبلغ ١٥ر٠٠٠ جنيه (٩ر٠٠٠ حصة حسين ، ٦ر٠٠٠ باقى حصة صابر) ويظل الطرف الدائن للقيد السابق كما هو .

أما إذا قدرت صافي الأصول بأقل من صافي قيمتها الدفترية دون تخصيص على أصول معينة ، فإن الفرق يعالج محاسبياً على اعتبار أنه احتياطي تقويم أصول فإذا قدر صافي أصول منشأة صابر في المثال السابق مثلاً بصفة إجمالية بمبلغ ٩ر٠٠٠ جنيه ، مما يضطر صابر لتسديد مبلغ ٩ر٠٠٠ جنيه نقداً استكمالاً لحصته في رأس المال ، فإن الأصول المنتقلة لشركة التضامن تجعل مدينة في دفاترها بصافي قيمتها الدفترية ويكون القيد في هذه الحالة كالاتي :

من مذكورين :

٥٢٠٠	ح / الأثاث والتركيبات
٤٩٠٠	ح / المدينون
٦٠٠٠	ح / أوراق القبض
١٨٠٠٠	ح / النقدية

إلى مذكورين :

٩٠٠٠	ح / رأس مال حسين
١٨٠٠٠	ح / رأس مال صابر
٣٠٠	ح / مخصص الديون المشكوك فيها
٢٩٠٠	ح / الدائتون
٣٢٠٠	ح / أوراق الدفع
٧٠٠	ح / احتياطي تقويم الأصول

وتصبح شركة التضامن صابر وحسين مسئولة عن الالتزامات المنتقلة إليها من منشأة صابر (الدائتون وأوراق الدفع) كما يتحمل صابر بصفته الشخصية أيضاً ما يتم إعدامه من ديون من حسابات المدينين فيما زاد عن مخصص الديون المشكوك فيها ، ويحمل الحساب الجاري للشريك بمقدار الفرق بين المخصص والديون التي يتم إعدامها فعلاً . ويجرى إقفال دفاتر المنشأة الفردية لصابر التي انتقل صافي أصولها لشركة التضامن طبقاً لما سبق عرضه في الفصل المتقدم .

٣ - ١ : حسابات الشركاء بخلاف رأس المال :

عادة ما ينحصر لكل شريك من الشركاء في شركات التضامن حساباً لمسحوباته من الشركة يحصل مديناً بمسحوبات الشريك (من نقدية أو أصول أخرى)

لأغراض الإستخدام الخاص خلال الفترة المحاسبية . وعادة ما يتحدد لكل شريك حدا أقصى للمقدار الذى يمكن سحبه من الشركة خلال الفترة المحاسبية ، وإذا زادت مسحوباته عن ذلك المقدار تحمل الزيادة لحساب رأس المال الخاص به . ويكون هذا الإجراء غير ضرورى إذا حسبت على مسحوبات الشركاء فوائد تساوى فى معدلاتها أو تزيد عن معدلات الفوائد على رأس المال فى حالة الاتفاق على حسابها . وسوف نعالج ذلك تفصيلا فيما بعد .

وبالإضافة الى حساب المسحوبات قد يخصص حساب خاص للقروض التى يمنحها الشريك للشركة ويحمل دائئاً بقيمتها ، أو للقروض التى يحصل عليها شريك من الشركة ويحمل مدينأ بقيمتها . وعادة ما يتم حساب فوائد على قروض الشركاء للشركة والعكس ، كما سوف يتضح فيما بعد .

٤ - توزيع الأرباح فى شركات التضامن :

عندما تبدأ شركة التضامن فى مزاولة نشاطها بعد تكوينها فإن الإجراءات المحاسبية اللازمة لتسجيل التوزيع وتلخيص عملياتها على مدار الفترة المحاسبية ، وكذلك إجراءات تسوية الحسابات وإعداد الحسابات الختامية لا تختلف عما سبق دراسته فى المحاسبة المالية بصفة عامة . وتتركز الاختلافات الرئيسية فى معالجة توزيع الأرباح وحسابات الشركاء المختلفة من رأس مال ومسحوبات وقروض ومربحات ومكافآت . وسوف نتناول معالجة توزيع الأرباح (أو الخسائر) على الشركاء فى هذا البند ، على أن نتناول المشاكل الأخرى فى البند التالى .

وفىما يختص بتوزيع الأرباح فإنه من الواجب - منعاً للمشاكل والمنازعات - أن ينص عقد الشركة على الطريقة التى يتم بمقتضاها هذا التوزيع . وتختلف التشريعات القانونية المنظمة لكيفية توزيع الأرباح فى شركات التضامن ، فى حالة سكوت العقد عن ذلك ، من دولة إلى أخرى . ففى الولايات المتحدة وكندا مثلاً

يفترض أن التوزيع يتم بالتساوى بين الشركاء في حالة سكوت عقد الشركة في هذا الصدد وبصرف النظر عن حصة كل شريك في المال . أما التشريع المصرى فيقتضى بتوزيع الأرباح والخسائر طبقاً لحصة كل شريك في رأس المال إذا سكت عقد الشركة عن النص على كيفية توزيع الأرباح والخسائر . وإذا كان الشريك مشتركاً بعمله فقط دون رأسمال فإن حصته في الأرباح والخسائر تكون مساوية لحصة الشريك الذى ساهم بأقل رأسمال .

والمفروض أن النسب المقررة لتوزيع الأرباح ، سواء كان ذلك عن طريق العقد ، أو التشريع على خلاف ذلك . ففقد ينص في عقد الشركة على اختلاف نسب توزيع الأرباح عن نسب توزيع الخسائر لأسباب مختلفة ويقضى التشريع المصرى بإعلان عقد الشركة إذا نص على إعفاء أحد الشركاء من الخسائر إلا في حالة اقتصر مشاركة الشريك على عمله وبشرط ألا يحصل على المقابل المتفق عليه لهذا العمل . كما لا يجوز أن ينص عقد الشركة على عدم أحقية أى من الشركاء في الأرباح .

وفي كل الأحوال يجب أن تكون الكيفية التى يتم على أساسها توزيع الأرباح والخسائر واردة في عقد الشركة وفي حدود القانون ، أو أن يلجأ المحاسب للشروط المنظمة لهذا التوزيع قانوناً في حالة سكوت العقد طبقاً للتشريعات القائمة في زمان ومكان التطبيق . وسوف نتناول توزيع الأرباح والخسائر في شركات التضامن على كل من الأسس التالية :

أ - بالتساوى بين الشركاء وبصرف النظر عن مقدار مساهمته في رأس المال .

ب - بنسب متفق عليها وبصرف النظر عن مقدار المساهمة في رأس المال .

ج - بنسب رأس المال .

و - بنسب متفق عليها بعد حساب فائدة على رأس المال ، أو على رأس المال والقروض والمسحوبات .

هـ - بنسب متفق عليها بعد حساب الفائدة ونخصم المرتبات والمكافآت .

وسوف نفترض في حالة سكوت العقد عن تحديد طريقة التوزيع أن الأرباح والخسائر توزع بالتساوى على الشركاء ، على اعتبار أن القارىء سوف يتمكن من تعديل هذا التوزيع طبقاً لنسب رأس المال قياساً على الحالة (حـ) الوارد شرحها ضمن البند التالى .

٤ - ١ : توزيع الأرباح والخسائر بالتساوى أو بنسب متفق عليها :
إذا نص عقد الشركة على توزيع الأرباح والخسائر بالتساوى بين الشركاء دون حساب فائدة على رأس المال أو المسحوبات ، وفي حالة عدم وجود قروض أو الاتفاق على تخصيص مرتبات لبعض أو كل الشركاء ، فإن أمر توزيع الأرباح يصبح عملية بسيطة . فمثلاً إذا حققت شركة التضامن حسن وصابر أرباحاً صافية عن السنة المالية المنتهية قدرها ١٣٥٠٠ جنيه ، فإن حصة كل شريك في الأرباح تكون ٦٧٥٠ جنيه . والمفروض أن يخصم من هذه الحصة مسحوبات كل شريك ، ويمثل الرصيد المتبقى (سواء كان مديناً أو دائناً) تعديلاً لرأس مال الشريك . إلا أنه قد جرت العادة في العرف المحاسبى العربى على توسيط حساب يطلق عليه حساب جارى الشريك ، ويجعل هذا الحساب دائماً بنصيب الشريك في الأرباح أو مديناً بنصيبه في الخسائر ، وتقفل فيه كل الحسابات الخاصة بالشريك ، فيما عدا حساب رأس المال وحسابات القروض ان وجدت في نهاية الفترة المحاسبية . ويمثل رصيد الحساب الجارى في نهاية الفترة بعد ذلك ما يستحق للشريك قبل الشركة بخلاف رأسماله إذا كان دائناً ، وما يستحق للشركة قبل الشريك إذا كان مديناً .

ولنفترض مثلاً على سبيل الإيضاح أن شركة التضامن عبد السميع ورجب تكونت في أول يناير ١٩٧٤ وفي ١٢/٣١ أسفرت عمليات الشركة عن أرباح صافية قدرها ٧٠٨٥٠ جنية توزع بالتساوى. وأن أرصدة الحسابات المختلفة للشركاء في نهاية العام كانت كالآتي: رأس مال عبد السميع ١٧٠٥٠٠ جنية، رأس مال رجب ٢٢٠٥٠٠ جنية، مسحوبات عبد السميع ٤٣٠٠ جنية، مسحوبات رجب ٣٢٠٠ جنية، ومن واقع هذه المعلومات تكون حصة كل من عبد السميع ورجب في الأرباح ٣٩٢٥ جنية عن العام، ويتم إجراء القيود الدفترية الآتية في نهاية العام:

٧٠٨٥٠	من ح / الأرباح والخسائر
٧٠٨٥٠	إلى ح / توزيع الأرباح والخسائر
	إقفال رصيد حساب الأرباح والخسائر في حساب التوزيع في ١٢/٣١ .
٧٠٨٥٠	من ح / توزيع الأرباح والخسائر
	إلى مذكورين
٣٩٢٥	ح / جارى الشريك عبد السميع
٣٩٢٥	ح / جارى الشريك رجب
	توزيع أرباح العام بالتساوى بين الشريكين طبقاً لنصوص العقد .

من مذكورين
 > / جارى الشريك رجب ٣٢٢٠٠
 > / جارى الشريك عبد السميع ٤٢٣٠٠

إلى مذكورين :

> / مسحوبات الشريك رجب ٣٢٢٠٠
 > / مسحوبات الشريك عبد السميع ٤٢٣٠٠

إقفال مسحوبات الشركاء فى الحسابات
 الجارية لهم .

ويترتب على ذلك أن جارى الشريك رجب يصبح دائنا بما لم يتم بسحبه
 من حصته فى الأرباح ، أى بمبلغ ٧٢٥ جنيه ، أما جارى الشريك عبد السميع
 فيصبح مدينا بمبلغ ٣٧٥ جنيه وهى مقدار مسحوباته فيما زاد على حصته فى
 الأرباح . وتظهر الحسابات الجارية للشركاء وحسابات رأس المال فى الميزانية
 العمومية على الصورة التالية :

شركة التضامن رجب وعبد السميع

الميزانية العمومية فى ١٢/٣١/١٩٧٤

خصوم

أصول

حقوق عبد السميع :					
رأس المال	١٧٥٠٠				
— جارى الشريك	(٣٧٥)				
		١٧١٢٥			
حقوق رجب :					
رأس المال	٢٢٥٠٠				
جارى الشريك	٧٥٠				
		٢٣٢٥٠			

ويتضح أن جارى الشريك عبد السميع قد خصم من رأسماله حصصها شكلياً لأن رصيده مدين ، بينما جارى الشريك رجب قد أضيف لرأسماله إضافة شكلية لأن رصيده دائن .

هذا كما قد يتفق الشركاء على توزيع الأرباح والخسائر بنسب معينة وليس بالتساوى أو بنسب رأس المال . والواقع أن تحديد نسب توزيع الأرباح والخسائر في شركات التضامن برابط بعوامل متعددة بخلاف مساهمة كل شريك في رأس المال . ولا شك في أهمية حصة كل شريك في رأس المال كعامل محدد لنسب توزيع الأرباح . إلا أنه بالإضافة إلى ذلك ، فقد تختلف نوعية وقيمة الخدمات الإدارية التي يؤديها كل شريك للشركة ، والقدرات المالية الشخصية للشركاء بصفتهم المستقلة عن الشركة . وهذه العوامل تعتبر من الأهمية بمكان في شركات التضامن حيث تعتبر القدرات المالية الكبيرة لشريك معين بمثابة تعضيد وضمان لسلامة المركز المالى للشركة .

ولنفرض مثلاً أن عبد السميع ورجب قد اتفقا على توزيع الأرباح والخسائر بينهما في المثال السابق بنسبة ٣ : ٢ لكل من عبد السميع ورجب على التوالى . ففي هذه الحالة يكون نصيب كل منهم في الأرباح كالتالى :

$$\begin{aligned} \text{نصيب عبد السميع} &= 7850 \times \frac{3}{5} = 4710 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب رجب} &= 7850 \times \frac{2}{5} = 3140 \text{ جنيه} \\ \text{الأرباح الموزعة} &= 7850 \text{ جنيه} \end{aligned}$$

ويكون قيد توزيع الأرباح عن العام في ظل هذه الحالة كالتالى :

٧٨٥٠ من ٥ / توزيع الأرباح والخسائر

إلى مذكورين

٤٧١٠ ٥ / جارى الشريك عبد السميع

٣١٤٠ ٥ / جارى الشريك رجب

اثبات توزيع الأرباح عن العام بنسبة ٣ : ٢ طبقاً لشروط الاتفاق بين الشركاء .

ثم تقفل مسحوبات الشركاء في حساباتهم الجارية كما هو موضح في الحالة السابقة ، فيصبح رصيد جارى الشريك عبد السميع دائنا بمبلغ ٤١٠ جنيه يضاف شكليا لرصيد رأسماله في الميزانية العمومية ، ويصبح رصيد جارى الشريك رجب مدينا بمبلغ ٦٠ جنيه يطرح شكليا من رصيد رأسماله في الميزانية العمومية .

هذا ، وقد يتفق الشركاء على توزيع الأرباح أو الخسائر بأى نسبة تتلاءم مع مساهمة كل منهم برأس المال وبالعمل وبالسعة التجارية التى يتمتع بها . فقد يتفق الشركاء مثلا على توزيع الأرباح والخسائر فى حدود معينة بنسبة معينة وما زاد عن ذلك بالتساوى أو بنسبة أخرى . فإذا افترضنا مثلا أن شركة التضامن عبد الرحيم وفاروق قد حققت خسائر عن السنة المالية المنتهية قدرها ٢٧.٠٠٠ جنيه ، وأن عقد الشركة ينص على أن يقتسم الشركاء الأرباح والخسائر فى حدود ٢١.٠٠٠ جنيه ٤ : ٣ لكل من عبد الرحيم وفاروق على التوالى ، وما زاد عن ذلك يوزع بالتساوى . وفى هذه الحالة يكون نصيب كل منهم من الخسائر كالتالى :

عبد الرحيم	فاروق	المجموع	
١٢.٠٠٠	٩.٠٠٠	٢١.٠٠٠	٢١.٠٠٠ الأولى بنسبة ٤ : ٣
٣.٠٠٠	٣.٠٠٠	٦.٠٠٠	٦.٠٠٠ الباقي بالتساوى
<u>١٥.٠٠٠</u>	<u>١٢.٠٠٠</u>	<u>٢٧.٠٠٠</u>	المجموع

ويجرى إثبات توزيع الخسائر فى هذه الحالة بجعل الحسابات الجارية للشركاء مدينة ، كل بنصيبه ، وجعل حساب توزيع الأرباح والخسائر دائنا . ثم تقفل المسحوبات فى الحسابات الجارية ، ويظهر رصيد الحساب الجارى لكل شريك مقترنا برأسماله فى الميزانية العمومية .

٤ - ب توزيع الأرباح والخسائر بنسب رأس المال :

قد يتفق الشركاء على توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم بنسب رأس المال، وخاصة في الحالات التي يكون فيها رأس المال هو المصدر الرئيسي والهام للعوامل المؤدية لنجاح المشروع . وفي هذه الحالة يجب أن يتحدد المقصود برأس المال الذي يتم على أساسه توزيع الأرباح والخسائر . فقد يختلف رصيد رأس مال كل شريك في بداية الفترة المحاسبية عنه في نهايتها ، ومن ثم يجب تحديد أساس التوزيع وهل هو رأس المال في بداية الفترة ، أو رأس المال في نهاية الفترة ، أو المتوسط المرجح زمنيا لرأس المال خلال الفترة . وإذا اتفق الشركاء على التوزيع بنسب المتوسط المرجح زمنيا لرأس المال خلال الفترة ، فإنه يصبح من الواجب الاتفاق على كيفية حساب توقيتات الإضافة أو السحب من رأس مال كل شريك وعادة ما يكون الاتفاق في هذا الصدد على أساس أن الإضافات إلى رأس المال خلال النصف الأول من شهر معين تعد كما لو كانت قد تمت في بداية هذا الشهر . أما الإضافات في النصف الأخير من شهر معين فتعتبر كما لو كانت قد تمت في بداية الشهر التالي . وما ينطبق على الإضافات ، ينطبق على التخفيضات في رأس المال .

ولنفرض مثلا أن حساب رأس مال الشركاء في شركة التضامن جميل وعبد المقصود ظهر في نهاية السنة المالية في الاستاذ العام كالتالي :

ح/ رأس مال الشركاء

تاريخ	بيان	عبد المقصود	جميل	مجموع	تاريخ	بيان	عبد المقصود	جميل	مجموع
١/١	رصيد	٢٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٣/٢٧	الى ح/ التقديرات	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
٦/١٢	من ح/ التقديرات	١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	٩/١٤	الى ح/ التقديرات		٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
٧/٣	من ح/ الأرباح		١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٠/١٦	الى ح/ التقديرات		٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
					١٢/٣١	رصيد	٢٧٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٦٢٠٠٠٠
		٣٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠			٣٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠

ولنفرض أن الشركة قد حققت أرباحاً صافية عن الفترة قدرها ١٨٦٠٠ جنيه. فإذا كان الاتفاق ينص على توزيع الأرباح بنسب رأس المال القائمة في بداية الفترة لسكان نصيب كل شريك كالآتي :

$$\text{نصيب الشريك جميل} = \frac{٢٠٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠٠} \times ١٨٦٠٠ = ١١١٦٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الشريك عبد المقصود} = \frac{٢٠٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠٠} \times ١٨٦٠٠ = ٧٤٤٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{مجموع الأرباح} = \underline{\underline{١٨٦٠٠ \text{ جنيه}}}$$

أما إذا نص الاتفاق على توزيع الأرباح بنسب رأس المال القائمة في نهاية الفترة ، فإن نصيب كل شريك يكون كالآتي :

$$\text{نصيب الشريك جميل} = \frac{35000}{62000} \times 18600 = 10500 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الشريك عبد المقصود} = \frac{27000}{62000} \times 18600 = 8100 \text{ جنيه}$$

أما إذا نص العقد على توزيع الأرباح والخسائر على أساس المتوسط المرجح شهرياً لنسب رأس المال ، فإن الأمر يقتضى في هذه الحالة حساب هذه النسب أولاً ثم توزيع الأرباح على أساسها كالآتي :

جدول حساب المتوسط المرجح شهرياً لرأس مال الشركاء

الشريك	التاريخ	مدين	دائن	رصيد (دائن)	عدد أشهر استمرار الرصيد	الرصيد مرجح زمنياً (شهرياً)
جميل	١/١		—	30000	3	90000
	3/27	5000		25000	3	75000
	7/3		15000	40000	4	160000
	10/16	5000		35000	2	70000
مجموع					12	395000
عبد المقصود	١/١			20000	5	100000
	6/12		10000	30000	3	90000
	9/14	3000		27000	4	108000
					12	298000
مجموع						

وعلى هذا الأساس يكون متوسط أرصدة رأس المال المرجحة زمنياً عن العام كالآتي :

رأس مال جميل $= ٢٩٥٠٠٠ \div ١٢ = ٣٢٩١٧$ جنيه (تقريباً)

رأس مال عبد المقصود $= ٢٩٨٠٠٠ \div ١٢ = ٢٤٨٣٣$ جنيه (تقريباً)

مجموع ٥٧٧٥٠ جنيه

ويكون نصيب كل من جميل وعبد المقصود من الأرباح طبقاً لذلك كالاتي:

نصيب جميل $= \frac{٣٢٩١٧}{٥٧٧٥٠} \times ١٨٦٠٠ = ١٠٦٠٢$ جنيه

نصيب عبد المقصود $= \frac{٢٤٨٣٣}{٥٧٧٥٠} \times ١٨٦٠٠ = ٧٩٩٨$ جنيه

وتجرى قيود التوزيع وإقفال المسحوبات في الحسابات الجارية كالعادة.

هذا كما قد يتفق الشركاء على توزيع الأرباح والخسائر بنسبة رأس المال في حدود معينة على أن يوزع الباقي بنسب أخرى متفق عليها . والواقع أن نسب توزيع الأرباح والطرق التي يمكن الاتفاق عليها بين الشركاء لا حصر لها . ولكنها لا تخرج من حيث إجراءاتها - الإجراءات الموضحة في الأمثلة السابقة.

٥ - توزيع الأرباح مع حساب فائدة على رأس المال :

عندما يتفق الشركاء على توزيع الأرباح بنسبة رأس المال ، سواء كان ذلك على أساس رصيد أول الفترة ، أو رصيد آخر الفترة ، أو المتوسط المرجح زمنياً للرصيد خلال الفترة ، فإن هذا الاتفاق يعني أن رأس المال هو العامل الهام ، إن لم يكن الوحيد في تمكين الشركة من مزاوله نشاطها بنجاح . وقد يمثل رأس المال في غالبية الأحوال أحد العوامل الهامة في تمكين الشركة من مزاوله نشاطها ولكنه ليس العامل الوحيد في هذا الصدد . فقد يساهم أحد الشركاء بعمله أو بخبرته الإدارية أكثر من شريك آخر ، كما قد تستمد الشركة شهرتها التجارية

(أو الخدمية) من شهرة شريك معين دون الشركاء الآخرين ، والواقع أن بعض الشركاء في شركات التضامن قد يسهم بعمله أو خدماته فقط دون رأس المال على الإطلاق . وتأسيساً على ذلك فقد يرى الشركاء توزيع جزء من الأرباح التي تحققها الشركة بنسب رأس المال على اعتبار أنها تمثل عائد هذا العامل الهام من عوامل الإنتاج والجزء الباقي يوزع بنسب يتفق عليها الشركاء في ضوء العوامل الأخرى بخلاف رأس المال كما سبق أن ذكرنا في نهاية البند السابق . كما قد يتفق الشركاء على حساب فائدة على رأس المال بمعدل متفق عليه بصرف النظر عن تحقق أرباح أو خسائر ، وتوزيع ما يزيد على ذلك من أرباح أو ما يترتب من خسائر بنسب متفق عليها . وفي هذه الحالة يجب أن يحدد الاتفاق رصيد رأس المال الذي تحسب على أساسه الفائدة ، والمعدل الذي على أساسه يتم حساب الفائدة . وهذه الحالة هي موضوع هذا البند . وسوف نفترض لذلك حالتين : حالة تحقق أرباح تكفي وتزيد عن فائدة رأس المال ، وحالة تحقق أرباح لا تكفي لتغطية فائدة رأس المال ، أو تحقق خسائر .

ولنفرض للحالة الأولى أن شركة التضامن جميل وعبد المقصود في المثال السابق قد حققت نفس الأرباح الواردة في المثال عن السنة المنتهية (١٨٦٠٠ جنيه) وأن حساب رأس مال جميل وعبد المقصود قد ظهر في نهاية السنة كما سبق بيانه في البند ٤ - ب . غير أن اتفاق توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء كان يقضى بحساب فائدة على رأس المال بمعدل ٦٪ سنوياً ، وتوزيع الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ لكل من جميل وعبد المقصود على التوالي .

فإذا كان للفائدة تحسب على رصيد رأس المال أول الفترة ، فإن نصيب كل من جميل وعبد المقصود في الأرباح في هذه الحالة يكون كالآتي :

الفائدة على رأس المال = $٥٠٠٠٠ \times \frac{7}{100} = ٣٥٠٠$ جنيه

صافي الأرباح بعد إستبعاد الفائدة على رأس المال = $١٨٦٠٠ - ٣٥٠٠$

= ١٥٦٠٠ جنيه

نصيب جميل :

فائدة رأس المال = $٣٠٠٠٠ \times \frac{7}{100} = ٢١٠٠$ جنيه

الأرباح الباقية = $١٥٦٠٠ \times \frac{2}{3} = ١٠٤٠٠$ جنيه

بمجموع ١١٠٦٠ جنيه

نصيب عبد المقصود :

فائدة رأس المال = $٢٠٠٠٠ \times \frac{7}{100} = ١٤٠٠$ جنيه

الأرباح الباقية = $١٥٦٠٠ \times \frac{2}{3} = ١٠٤٠٠$ جنيه

بمجموع ٧٠٤٠ جنيه

بمجموع الأرباح ١٨٦٠٠ جنيه

أما إذا كانت الفائدة تحسب على رصيد رأس المال في نهاية الفترة فإن التوزيع يكون كالآتي :

جميل عبد المقصود بمجموع		
فائدة رأس المال بمعدل ٦٪ $(٦٢٠٠٠ \times \frac{6}{100})$	٢٠١٠٠	١٠٦٢٠
الأرباح الباقية بنسبة ٣ : ٢	٨٠٩٢٨	٥٠٩٥٢
المجموع	<u>١١٠٠٢٨</u>	<u>١٤٠٨٨٠</u>
	<u>٧٠٥٧٢</u>	<u>١٨٦٠٠</u>

وإذا كانت الفوائد على رأس المال تحسب على أساس المتوسط المرجح زمنياً لرصيد رأس مال الشركاء خلال الفترة (والذي سبق حسابه على أساس شهري في المثال الوارد بالبند السابق) فيكون التوزيع كالآتي :

جميل عبد المقصود بمجموع		
٣٤٦٥	١٤٩٠	١٩٧٥ (١٠٧٥٠ × ٦٪)
١٥١٣٥	٦٠٥٤	٩٠٨١
الأرباح الباقية بنسبة ٢ : ٣		
١٨٦٠٠	٧٥٤٤	١١٠٥٦
المجموع		

هذا وقد توسط حساب لفائدة رأس مال الشركاء ، يقفل في الحساب الجارى للشركاء بعد توزيع الأرباح وحساب الفائدة ، أو تثبت فائدة رأس المال في حساب جارى الشركاء مباشرة . ونحن نفضل الطريقة الأخيرة . وعلى هذا الأساس يكون قيد إثبات توزيع الأرباح كالآتي (المبالغ خاصة بحالة حساب الفائدة على أساس المتوسط الزمني ، ولا يختلف طرفا القيد في الحالتين السابقتين لها وإنما يقتصر الاختلاف على المبالغ فقط) .

١٨٦٠٠ من ٣ / توزيع الأرباح والخسائر

الى مذكورين

٣ / جارى الشريك جميل	١١٠٦٥
٣ / جارى الشريك عبد المقصود	٧٥٤٤
إثبات توزيع الأرباح على أساس حساب فائدة	
على المتوسط الزمني لرأس المال بمعدل ٦ ٪	
وتوزيع الباقي بنسبة ٢ : ٣ لجميل وعبد المقصود	
كالآتي :	

فائدة رأس المال : جميل ١٩٧٥ جنيه ، عبد المقصود ١٤٩٠ جنيه .

الأرباح الباقية : جميل ٩٠٨١ جنيه ، عبد المقصود ٦٠٥٤ جنيه .

ولنفرض للحالة الثانية أن شروط توزيع الأرباح والخسائر بين جميل وعبد المقصود مازالت كما هي عليه في الحالة السابقة (٦٪ فائدة على رأس المال، ورصيد الأرباح والخسائر بعد ذلك يوزع بنسبة ٣ : ٢) . إلا أننا سوف نفترض أن الشركة حققت خسائر صافية (قبل حساب الفائدة على رأس المال) قدرها ٦٥٠٠ جنيه . وفي هذه الحالة يتم حساب الفائدة كما في الحالة السابقة تماماً إما على رصيد رأس المال في بداية الفترة أو في نهاية الفترة أو على أساس المتوسط المرجح زمنياً خلال الفترة طبقاً لشروط العقد . ومنفرض لإستكمال هذه الحالة أن الفائدة تحسب على أساس المتوسط المرجح زمنياً لرأس المال خلال الفترة . وحيث أن الشركة قد حققت خسائر فإن إثبات الفائدة على رأس المال في هذه الحالة يتم كالاتي :

٣٥٤٦٥	من ح/ توزيع الأرباح والخسائر
	إلى مذكورين
١٥٩٧٥	ح/ جارى الشريك جميل
١٥٤٩٠	ح/ جارى الشريك عبد المقصود
	إثبات الفائدة على المتوسط الزمنى لرأس مال
	الشريكين بمعدل ٦ ٪ .

ويترتب على هذا القيد أن الرصيد المدين لحساب توزيع الأرباح والخسائر الذى بلغ ٦٥٠٠ جنيه قبل حساب وإثبات الفائدة على رأس المال سوف يزداد ويصبح الحساب مديناً بمبلغ ٩٥٩٦٥ جنيه (الخسائر زائداً الفائدة على رأس المال) ويوزع هذا الرصيد المدين الذى يمثل خسائر في هذه الحالة على الشركاء طبقاً للنسبة المتفق عليها كالاتي :

نصيب جميل من الخسائر $9965 \times \frac{2}{3} = 6643.33$ جنيه

نصيب عبد المقصود من الخسائر $9965 \times \frac{1}{3} = 3321.67$ جنيه

مجموع الخسائر
9965 ج

ويجرى إثبات القيد الآتي :

من المذكورين

5979 ج / جارى الشريك جميل

3986 ج / جارى الشريك عبد المقصود

9965 ج إلى / توزيع الأرباح والخسائر

توزيع الخسائر بعد حساب الفائدة على رأس

المال بين الشريكين بنسبة ٣ : ٢ لكل من جميل

وعبد المقصود على التوالى

ويترتب على هذا القيد إقفال حساب التوزيع . ويلاحظ أن حساب الفائدة على رأس المال رغم تحقق خسائر يعتبر أمراً ضرورياً من وجهة النظر الاقتصادية . ويترتب على ذلك بالطبع لإختلاف النسبة التى يتحمل بها كل شريك من الخسائر عن تلك التى يقتسم بها الأرباح والخسائر إذا كانت نسب التوزيع تختلف عن نسب رأس المال . فإذا لم تحتسب فائدة على رأس المال فى حالة تحقق خسائر كما فى الحالة الموضحة بعاليه ، لكانت حصة جميل من الخسائر 3900 ج ($6000 \times \frac{2}{3}$) بالمقارنة بصافى ما تحمله من خسائر فى حالة حساب فائدة على رأس المال وهو 4004 جنيه ($5979 - 1975$) ، ولكانت حصة عبد المقصود من الخسائر 2960 جنيه ($6000 \times \frac{1}{3}$) بالمقارنة بصافى ما تحمله من خسائر فى حالة حساب الفائدة وهو 496 جنيه ($3986 - 1975$) .

هذا وقد ينص الاتفاق على أن تحسب الفائدة على رأس المال فيما لا يتجاوز الأرباح عن كل فترة ، وفي هذه الحالة لا تحسب فائدة رأس المال أصلاً إذا تحققت خسائر قبل حساب الفائدة . وفي كل الأحوال ، فإن شروط الاتفاق تحدد الكيفية التي يتم على أساسها حساب الفائدة ومدائها وموضوعها وكل ما يتعلق بها من إجراءات .

وليكن من الواضح أن الفائدة على رأس المال تعتبر من توزيعات الأرباح من وجهة النظر المحاسبية ، ومن ثم فهي تعالج في حساب التوزيع وليس في حساب الأرباح والخسائر . (المقروض أن الفائدة على رأس المال من وجهة النظر الاقتصادية تمثل عائد رأس المال ومن ثم تعد من بنود تكلفة النشاط مثلها في ذلك مثل الأجور والإيجارات والقوائد على القروض) . أما الفائدة على قروض الشركاء وحسابات المسحوبات (أن لم تكن تمثل جزءاً من رأس المال) فهي تعد من بنود الأرباح والخسائر من وجهة النظر المحاسبية .

هذا وقد يرى البعض عدم ضرورة حساب فائدة على رأس المال إذا كان اتفاق توزيع الأرباح والخسائر يقضى بالتوزيع طبقاً لنسب رأس المال ، وذلك بحجة أن النتيجة النهائية ستكون واحدة سواء أحتسبت الفائدة على رأس المال ووزع باقى الربح بنسب رأس المال ، أو وزع الربح على أساس نسب رأس المال مباشرة دون حساب فائدة . ولا جدال في صحة هذا الرأي من الناحية الحسابية البحتة ، حتى لو أسفرت نتيجة العمليات عن خسائر ، ما دام وعاء حساب فائدة رأس المال يمثل نفس الأساس المستخدم في توزيع الأرباح والخسائر . إلا أن إبراز عائد رأس المال (الفائدة المحسوبة في هذه الحالة) بصفة مستقلة له دلالة اقتصادية الخاصة ، كما أن قياس الفائدة بصفة مستقلة يمكن من إبراز مساهمة العوامل الأخرى المساهمة في تحقيق الأرباح (أو الخسائر بصورة غير مشوشة . فلا شك أن استبعاد الفائدة على رأس المال من الربح

يؤدي الى أن صافي الأرباح (أو الخسائر) بعد ذلك تمثل مقياساً أفضل لكفاية الإدارة، عما لو قيمت هذه الكفاية على أساس صافي الربح قبل استبعاد الفائدة .

٦ - فوائد مسحوبات وقروض الشركاء :

ما لم تعالج مسحوبات الشركة (من امتدية أو أصول أخرى) لأغراض الاستخدام الخاص في حساب رأس المال ، بمعنى تخفيض رأس المال بهذه المسحوبات ، فإنها تعد من وجهة نظر الشركة في هذا الصدد من قبيل القروض للشركاء . وبالإضافة الى ذلك فإنه يمكن لشريك معين أن يحصل على قرض من الشركة لأغراضه الخاصة ، كما يمكن للشركة أن تحصل من شريك معين على قرض لتمويل عملياتها من أمواله الخاصة . وغالباً ما تكون القروض التي تمنحها الشركة للشركاء ، أو العكس ، بفوائد ، أي تحمل سعر فائدة محدد . أما المسحوبات التي يتفق عليها الشركاء فقد تكون بفوائد كما قد تكون بدون فوائد طبقاً لما يتفق عليه هؤلاء . وسواء كانت المسحوبات بفوائد أو بدون فوائد فإنها تعالج في الحسابات الجارية للشركاء بعد توزيع الأرباح . وتعد عند سحبها بمثابة مديونيات قبل الشركاء للشركة . وإذا اتفق الشركاء على حساب فوائد على المسحوبات ، فإنها تعالج ، طبقاً للبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، كعنصر من عناصر تحديد الربح في حساب الأرباح والخسائر ولا تعالج في حساب التوزيع ، مثلها في ذلك تماماً مثل فوائد القروض . ذلك إذا لم تعالج المسحوبات في حساب رأس المال كما سبق أن أوضحنا .

ولتوضيح ذلك نفترض أن عقد شركة التضامن سيمر وجمال ينص على أن لكل شريك الحق في سحب مبالغ خلال السنة المالية في حدود ٥٠٠٠ ر. ج. سنوياً على أن تحسب فائدة عليها بمعدل ٥ ٪ سنوياً من أول شهر السحب حتى

نهاية السنة اذا تم السحب خلال النصف الاول من الشهر ، ومن أول الشهر التالي لعملية السحب اذا تم السحب خلال النصف الثاني من الشهر . وفي خلال السنة المالية حصلت الشركة على قرض من الشريك سمير بمبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه في ١/٤ بفائدة ٦ ٪ سنويا كما منحت الشريك جلال قرض بمبلغ ٣.٠٠٠ جنيه في ١/٧ بفائدة سنوية تبلغ ٨ ٪ . وقد ظهر حساب مسحوبات الشريكين في نهاية العام (١٢/٣١) على الصورة التالية :

ح / مسحوبات الشركاء

منه	مجموع	سمير	جلال	بيان	تاريخ	مجموع	سمير	جلال	بيان	تاريخ
	١.٥٠٠	١.٠٠٠	٥٠٠	الى ح / النقدية	٣/١٤	٧.٠٠٠	٤.٠٠٠	٣.٠٠٠	رصيد (يتقل	١٢/٣١
	٣.٥٠٠	١.٥٠٠	٢.٠٠٠	الى ح / النقدية	٦/٢٧				في حساب	
	٥٠٠	٥٠٠		الى ح / النقدية	١٠/١٣				جاري الشركاء)	
	١.٥٠٠	١.٥٠٠		الى ح / المبيعات	١١/٢٢					
	<u>٧.٠٠٠</u>	<u>٤.٠٠٠</u>	<u>٣.٠٠٠</u>							

ولحساب الفائدة على المسحوبات يتم بحساب المتوسط المرجح لها زمنياً بالطريقة السابق بيانها ، أو بالطريقة التالية :

التاريخ	مبلغ	شهر	مرجح شهريا	مبلغ	شهر	مرجح شهريا	مبلغ	شهر	مرجح شهريا
٣/١٤	١.٠٠٠	١٠	١٠.٠٠٠	٥٠٠	١٠	٥.٠٠٠	١.٠٠٠	١٠	١٠.٠٠٠
٦/٢٧	١.٥٠٠	٦	٩.٠٠٠	٢.٠٠٠	٦	١٢.٠٠٠	١.٠٠٠	٢	٢.٠٠٠
١٠/١٣	—	—	—	٥٠٠	٢	١.٠٠٠	—	—	—
١١/٢٢	١.٥٠٠	١	١.٥٠٠	—	—	—	—	—	—
مجموع			<u>٢٠.٥٠٠</u>			<u>١٨.٠٠٠</u>			

$$\text{المتوسط السنوي لسمير} = \frac{20000}{12} = 1666.67 \text{ جنيه (تقريباً)}$$

$$\text{جلال} = \frac{18000}{12} = 1500 \text{ جنيه}$$

$$\text{الفائدة على مسحوبات سمير} = \frac{5}{100} \times 1666.67 = 83.33 \text{ جنيه (تقريباً)}$$

$$\text{جلال} = \frac{5}{100} \times 1500 = 75 \text{ جنيه}$$

ويتم إثبات الفائدة على المسحوبات كالآتي :

سمير مله مله مله

من مذكورين

٨٥٥٥٠٠ ح/ جارى الشريك سمير

٧٥٠٠ ح/ جارى الشريك جلال

١٦٠٥٥٠ الى ح/ القوائد الدائنة على مسحوبات الشركاء

إثبات الفائدة المستحقة على مسحوبات الشركاء
عن العام .

ثم تقفل الفائدة على المسحوبات في حساب الأرباح والخسائر بجعله دائماً بها
وجعل حساب القوائد الدائنة على مسحوبات الشركاء مدينياً . وتعد الفائدة في
هذه الحالة من بنود الإيرادات المتنوعة .

أما الفائدة على قرض الشريك سمير للشركة فيتم حسابها كالعادة في هذا
المثال المبسط كالآتي :

الفائدة على قرض سمير = $10000 \times \frac{1}{2} \times \frac{1}{12} = 416.67$ جنيه .
وهي فائدة مدينية يتجهل بها حساب الأرباح والخسائر عن السنة سواء سددت

لشريك أو لم تسدد بعد حتى نهاية العام . ويتم إثبات استحقاقها دفترياً بجعل حساب الفوائد المدينة ، مدينا بها مقابل جعل حساب جارى الشريك سمير دائماً ، إلا إذا تم الاتفاق على إضافة الفوائد لأصل القرض فيجعل حساب القرض دائناً بدلاً من الحساب الجارى للشريك . ثم تقفل الفوائد المدينة في حساب الأرباح والخسائر بجعله مدينا بها ، وتعد من بنود المصروفات .

وتعالج الفائدة على القرض الممنوح للشريك جلال على اعتبار أنها من عناصر الإيرادات التي تظهر في حساب الأرباح والخسائر . وتمثل الفائدة في هذه الحالة في حالة عدم تحصيلها من الشريك حتى نهاية السنة أصلاً من الأصول ، إلا إذا جعل الحساب الجارى للشريك مدينا بها ، أو كان الاتفاق على إعافتها لأصل القرض . وفي الأحوال العادية يجعل الحساب الجارى للشريك مدينا وحساب الفوائد الدائنة دائماً ، ثم يقفل الأخير في حساب الأرباح والخسائر . وتبلغ الفائدة في المثال تحت البحث $3000 \times \frac{1}{4} \times \frac{1}{4} = 120$ جنيه يجعل بها جارى الشريك جلال مدينا وحساب الفوائد الدائنة ، على القرض الممنوح للشريك دائماً ، ثم يقفل الحساب الأخير في حساب الأرباح والخسائر .

أما إذا نص اتفاق القرض على إضافة الفوائد لرصيد القرض ، فإن العبرة في حساب الفوائد المستحقة يكون برصيد القرض عن الفترة التي يظل فيها هذا الرصيد قائماً .

وبخلاصة القول فإن الفوائد على مسحوبات الشركاء لا تعد من قبيل التخفيضات من رأس المال ، والفوائد على القروض التي تمنحها شركة التضامن لشركائها تعتبر من بنود الإيرادات التي يجب إظهارها في حساب الأرباح والخسائر . أما الفائدة على القروض التي تمنحها الشركاء للشركة فتعد من بنود المصروفات الواجبة الإقفال في حساب الأرباح والخسائر ولا تعد من توزيعات الربح (والواقع أنه من

الوجهة الاقتصادية السليمة يجب أن تعتبر الفائدة على رأس المال أيضاً من بنود المصروفات المحاسبية إلا أن العرف المحاسبي لا يقبل هذه المعالجة . وتعد من بنود المصروفات أيضاً كل ما يحصل عليه شريك من الشركاء مقابل استفادة الشركة بخدمات ممتلكاته الخاصة ، كالمباني ، أو الأراضى ، أو السيارات مثلاً ، ذلك دون قيمة الخدمات التي يؤديها الشريك من عمل وجهه ذهنى بصفته الشخصية.

٧ - مرتبات ومكافآت الشركاء :

تعتبر مرتبات الشركاء والمكافآت التي يحصلون عليها مقابل خدماتهم المؤداة لشركة التضامن من وجهة النظر المحاسبية توزيعات للربح وليست من العناصر المكونة لبنود المصروفات . ورغم أن بعض الكتاب يرون أن المرتبات المتفق عليها للشركاء تعتبر من بنود المصروفات ، إلا أن العرف المحاسبي العالمى يعتبر مرتبات الشركاء فى شركات التضامن بمثابة توزيعات للأرباح وليست تحميلاً عليها ، حتى إذا لم تتحقق أرباح بما يكفى لتغطية مرتبات الشركاء . كذلك الأمر وبالنسبة للمكافآت المقررة لشريك معين أو لشركاء معينين نظير ادارتهم للشركة . فقد جرى العرف المحاسبي على اعتبار هذه المكافآت ، والتي عادة ما تكون فى صورة نسبة معينة من الأرباح ، توزيعات للأرباح ، حتى ولو نص عقد الشركة على حسابها على الأرباح الصافية بعد خصم المكافآت . وتأسيساً على ذلك تعد المرتبات والمكافآت جزءاً مكملاً لخطّة توزيع الأرباح والخسائر المتفق عليها بين الشركاء .

ولنفرض على سبيل المثال أن شركة التضامن حسين ومحمود قد بدأت أعمالها فى ١/١/٧٤ بالأرصدة التالية بين أرصدة حساباتها : رأس مال حسين ١٠٠٠ ر. ، جنيه ، رأس مال محمود ١٥٠٠ ر. ، جنيه ، قرض حسين ٢٠٠٠ ر. جنيه (مدين)

فرض محمود ٣٠٠٠ جنيه (دائن) . هذا وينص اتفاق الشركة على حساب مرتب للشريك حسين بواقع ١٠٠ جنيه شهريا تستحق السداد دفعة واحدة في نهاية العام ، ومكافأة بمعدل ١٠ ٪ من الأرباح الصافية بعد خصم مرتب الشريك كما ينص الاتفاق على حساب فوائد على المتوسط المرجح زمنيا لرأس المال ومسحوبات الشريكين بمعدل ٦ ٪ سنويا ، كما يحمل قرض حسين فائدة بمعدل ٧ ٪ سنويا تضاف لحساب القرض على دفعتين في ١٢/٣١ ، وفي ٧/١ من كل عام ما لم يتم حسين بسدادها في تاريخ الاستحقاق . كما تحسب فائدة بمعدل ٦ ٪ سنويا على قرض محمود تضاف لحسابه الجارى في نهاية العام . وتقسم الأرباح بخلاف ذلك بالتساوى بين الشريكين . ونظراً لتوسع الشركة في أعمالها في ٤/١ قام حسين بإضافة ٤٠٠٠ جنيه لرأسماله ، كما قدم محمود أحد المباني المملوكة له في ٥/١٠ للشركة وقدرت قيمة المبنى بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه ، حصل منها محمود نقداً على ٢٠٠٠ جنيه في ٦/٢٧ . وتنتهى السنة في ١٢/٣١ . هذا وقد قام حسين بسحب المبالغ الآتية خلال العام : ٤٠٠ جنيه في ٤/١ ، ٦٠٠ جنيه في ٧/١ ، ٣٠٠ جنيه في ١٠/١١ ، ٧٠٠ جنيه في ١١/١٢ . أما مسحوبات محمود فكانت ٤٠٠ جنيه في ٥/٢٣ ، ٦٠٠ جنيه في ٨/١٩ . وقد بلغ رصيد حساب الأرباح والخسائر للشركة قبل حساب المرتبات والفوائد على القروض والمسحوبات ٣٠٠٠ جنيه (دائن) . وطبقاً لما تقدم ذكره يتم لإجراء التسويات الآتية في نهاية العام .

أولاً : حساب الفائدة على المسحوبات وعلى رأس المال :

المسحوبات : الشريك حسين			الشريك محمود		
التاريخ	مبلغ	شهر	مبلغ	شهر	مرجح شهريا
	جنيه		جنيه		
٤/١	٤٠٠	٩	—	—	—
٥/٢٣	—	—	٤٠٠	٧	٢٨٠٠
٧/١	٦٠٠	٦	—	—	—
٨/١٩	—	—	٦٠٠	٤	٢٤٠٠
١٠/١١	٣٠٠	٣	—	—	—
١١/١٢	٧٠٠	٢	—	—	—
مجموع			٩٥٠٠		٥٢٠٠

$$\text{المتوسط السنوي للشريك حسين} = \frac{٩٥٠٠}{١٢} = ٧٩١٧ \text{ جنيه}$$

$$\text{المتوسط السنوي للشريك محمود} = \frac{٥٢٠٠}{١٢} = ٤٣٣٣ \text{ جنيه}$$

$$\text{الفائدة على مسحوبات حسين} = \frac{٦}{١٠٠} \times ٧٩١٧ = ٤٧٥ \text{ جنيه (خ)}$$

$$\text{محمود} = \frac{٦}{١٠٠} \times ٤٣٣٣ = ٢٦ \text{ جنيه (خ)}$$

رأس المال : الشريك حسين			الشريك محمود		
التاريخ	مبلغ	شهر	مبلغ	شهر	مرجح شهريا
١/١	١٠٠٠٠	١٢	١٥٠٠٠	١٢	١٨٠٠٠٠
٤/١	٤٠٠٠	٩	—	—	—

٥٦٠٠٠	٨	٧٠٠٠	—	—	—	٥/١٠
(١٢٠٠٠)	٦	(٢٠٠٠)	—	—	—	٦/٢٧
<u>٢٢٤٠٠٠</u>	<u>٢٠٠٠٠</u>	<u>١٥٦٠٠٠</u>	<u>١٤٠٠٠</u>			مجموع

$$\text{المتوسط السنوي لحسين} = \frac{١٥٦٠٠٠}{١٢} = ١٣٠٠٠ \text{ جنيه (توزيع)}$$

$$\text{المتوسط السنوي لمحمود} = \frac{٢٢٤٠٠٠}{١٢} = ١٨٦٦٧ \text{ جنيه تقريبا (توزيع)}$$

$$\text{الفائدة على رأس المال (حسين)} = \frac{٦}{١٠٠} \times ١٣٠٠٠ = ٧٨٠ \text{ جنيه (توزيع)}$$

$$\text{الفائدة على رأس المال (محمود)} = \frac{٦}{١٠٠} \times ١٨٦٦٧ = ١١٢٠ \text{ جنيه (توزيع)}$$

ثانياً : حساب الفائدة على القروض :

١ - قرض حسين (مدين) : النصف الأول من العام

$$٧٠ \text{ جنيه} = \frac{٦}{١٢} \times \frac{٧}{١٠٠} \times ٢٠٠٠$$

$$\text{النصف الثاني من العام} \quad ٧٢٠٥ \text{ جنيه} = \frac{٦}{١٢} \times \frac{٧}{١٠٠} \times ٢٠٧٠$$

$$\text{الفوائد الدائنة على قرض حسين (١ خ)} = \underline{\underline{١٤٢٠ \text{ جنيه}}}$$

$$\text{ب - قرض محمود (دائن) :} \quad ١٨٠ \text{ جنيه فوائد} = \frac{٦}{١٠٠} \times ٣٠٠٠$$

مدينة (١ خ)

ثالثاً : أكرتب المستوى للشريك حسين = $100 \times 12 = 1200$ جنيه (توزيع)

رابعاً : قسوية رصيد الأرباح والخسائر بالتقوائم على القروض والسحوبات :

ح/ الأرباح والخسائر

مدين	دائن
<p>إلى ح/ القوائم المالية</p> <p>(قوائم جديدة على</p> <p>القروض من عقود)</p> <p>الرصيد المدين من القسوية</p> <p>بالقوائم المالية للسحوبات</p> <p>والقروض (إلى ح/</p> <p>التوزيع)</p>	<p>الرصيد (مطلبي)</p> <p>من ح/ يجرى الشريك</p> <p>(قوائم مسحوبات)</p> <p>٢٧٥٠ الشريك حسين</p> <p>٣٢٠ الشريك محمود</p> <p>من ح/ القوائم المالية</p> <p>(على قرض حسين)</p>
٢٨٠٠	٢٧٤٢
٧٢٥٠	٢٤٢٢

هذا وتكون القسوة الثلاثة لأجزاء القسومات السابقة والمطلقات حسب

الأرباح والخسائر كالتالي :

من ح/ يجرى الشريك

٧٢٥٠

٢٧٥٠ الشريك حسين

٣٢٠ الشريك محمود

إلى ح/ الأرباح والخسائر (توزيع)

٧٢٥٠

(على قرض حسين)

حساب الأرباح والخسائر

١٤٢٥	من س/ قرض حسين
١٤٢٥	إلى س/ الفوائد الدائنة
	إثبات الفوائد الدائنة المستحقة على القرض الممنوح لحسين عن العام
١٨٠٠	من س/ الفوائد المدينة
١٨٠٠	إلى س/ جارى الشريك محمود
	إثبات الفوائد المدينة المستحقة على القرض الدائن من محمود عن العام
١٤٢٥	من س/ الفوائد الدائنة
١٤٢٥	إلى س/ الأرباح والخسائر
	إقفال الفوائد الدائنة على قرض حسين فى حساب الأرباح والخسائر
١٨٠٠	من س/ الأرباح والخسائر
١٨٠٠	إلى س/ الفوائد المدينة
	إقفال الفوائد المدينة على قرض محمود فى حساب الأرباح والخسائر

خامسا : توزيع الأرباح : يشتمل توزيع الأرباح فى هذه الحالة على العناصر التالية : مرتب الشريك حسين ، مكافأة الشريك حسين بواقع ١٠ ٪ من صافى الربح القابل للتوزيع بعد خصم المكافأة ، فائدة رأس الميال بمعدل ٦ ٪ على المتوسط المرجح زمنياً ، والباقى يوزع بالتساوى .

ويصبح من اللازم لاجراء التوزيع حساب مكافأة الشريك حسين . فإذا

كانت المكافأة نسبة معينة من الأرباح الصافية قبل خصم المكافأة لما وجدت مشكلة في هذه الحالة تضرب النسبة المتفق عليها في صافي الأرباح لتحديد المكافأة، ولكن الأمر في حالتنا الجارية يتطلب حساب المكافأة على الأرباح الصافية بعد خصم المكافأة ويترتب على ذلك أن :

المكافأة + صافي الربح الخاضع للمكافأة = صافي الربح القابل للتوزيع

$$= ٣٢٣٦ \text{ جنيه}$$

وإذا فرضنا أن صافي الربح بعد خصم المكافأة هو س ، فإن المعادلة السابقة تصبح في مثالنا الجارى كالآتي :

$$\frac{س}{١٠} + س = ٣٢٣٦ \text{ جنيه}$$

$$\therefore س = ٣٢٣٦ \div \frac{١١}{١٠} = ٣٢٣٦ \times \frac{١٠}{١١} = ٢٩٤٢ \text{ جنيه (تقريباً)}$$

$$\text{وبذلك تكون مكافأة حسين} = ٢٩٤٢ \times \frac{١}{١٠} = ٢٩٤ \text{ جنيه (تقريباً)}$$

وتأسيساً على ذلك يكون توزيع الأرباح كما هو موضح بجدول التوزيع

التالى :

الشريك حسين	الشريك محمود	بمجموع
٧٨٠ر	١١٢٠ر	١٩٠٠
١٢٠٠ر	—	١٢٠٠
٢٩٤ر	—	٢٩٤
<u>٣٢٩٤</u>	<u>٣٢٩٤</u>	<u>٣٢٩٤</u>
٣٢٣٦	٣٢٣٦	٣٢٣٦
(٧٩ر)	(٧٩ر)	١٥٨
<u>٢١٩٥ر</u>	<u>١٠٤١ر</u>	<u>٣٢٣٦</u>
المجموع	المجموع	المجموع
الرصيد (خسائر) يوزع بالتساوى	الربح القابل للتوزيع	الفائدة على رأس المال كما سبق حسابها
مرتب الشريك حسين	مرتب الشريك حسين	مرتب الشريك حسين
مكافأة الشريك حسين	مكافأة الشريك حسين	مكافأة الشريك حسين

ويجري قيد توزيع الأرباح كآتي :

٣٢٣٦ من ح / توزيع الأرباح والخسائر

إلى مذكورين

٢١٩٥ ح / جاري الشريك حسين

١٠٤١ ح / جاري الشريك محمود

توزيع الأرباح عن العام كما هو موضح بجدول

التوزيع .

ويوضح حساب التوزيع تفصيل توزيع الأرباح كما هو موضح بجدول

التوزيع كما يتضح من الحساب التالي :

شركة التضامن حسين ومحمود

حساب توزيع الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٩٧٤/١٢/٣١

لـ

منه

٣٢٣٦ من ح / الأرباح والخسائر	إلى مذكورين	
٧٩ من ح / جاري الشريك حسين	جاري الشريك حسين	
٧٩ من ح / جاري الشريك محمود	٧٨٠ ر. فائدة على رأس المال	
	١٢٠٠ ر. مرتب الشريك	
	٢٩٤ ر. مكافأة الشريك	
	٢٢٧٤	
	جاري الشريك محمود	
	١١٢٠ فائدة على رأس المال	
٣٣٩٤	٣٣٩٤	

هذا ونخلص مما تقدم إلى أن الفائدة على المسحوبات وعلى قروض الشركاء تعالج في حساب الأرباح والخسائر ، فإذا كانت مدينة عولجت باعتبارها مصروفات ، وإذا كانت دائنة عولجت باعتبارها من بنود الإيرادات . أما مرتبات شركاء ومكافآتهم فتعد طبقاً لما جرى عليه العرف المحاسبي توزيعاً للربح ، كما تعد كذلك الفوائد المحسوبة على رأس المال . وتعالج توزيعات الأرباح في الحسابات الجارية للشركاء بصرف النظر عن مضمونها . وبالرغم من ذلك فليس هناك ما يمنع توسيط حسابات نوعية لكل نوع من التوزيعات يتم إقفالها في النهاية في الحسابات الجارية للشركاء . فيمكن توسيط حساب المرتب الشريك ، وحساب لمكافأة الشريك ، وحساب للفائدة على رأس مال الشريك ، ثم تقفل هذه في الحساب الجارى للشريك . ولذلك فسوف نعالج هذه العمليات في الحسابات الجارية للشركاء مباشرة . أما المسحوبات فيجب أن يوسط لها حساب بصفة مستقلة لأغراض حساب الفائدة عليها في حالة الاتفاق على ذلك ، ثم تقفل حساباتها أيضاً في الحسابات الجارية للشركاء في نهاية العام . هذا وإذا ترتب على عمليات توزيع الأرباح وإقفال حسابات المسحوبات في الحسابات الجارية أن أصبح رصيد بعض هذه الحسابات الأخيرة مديناً ، ولم يقيم الشريك بسداد ذلك الرصيد للشركة ، فقد يتطلب الأمر حساب فائدة على هذا الرصيد إذا اقتضى ذلك الاتفاق . كما قد ينص الاتفاق على حساب الفائدة على رأس المال بعد تسويته بالأرصده المدينة أو الدائنة للحسابات الجارية . ولا تختلف طريقة الحساب في هذه الحالة عما سبق بيانه .

٩ - تعديل نسب توزيع أرباح السنوات السابقة :

قد يتفق الشركاء فيما بينهم على تغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر بعد إنقضاء عدة فترات زمنية في مزاولة نشاط شركة التضامن . ويرتب على هذا

الوضع ظمور مشكلتان ، إحداهما تتعلق بإمكانية اختلاف القيمة الجارية لأصول المشروع عن قيمتها الدفترية التاريخية وما يترتب على هذا من اختلاف الكيفية التي على أساسها يتحدد نصيب كل شريك في الفرق بين القيمة التاريخية والقيمة الجارية للأصول ، وهل يتم تحديد أنصبة الشركاء طبقاً لنسب التوزيع السابقة أو طبقاً لنسب التوزيع المعدلة. أما المشكلة الثانية فتتعلق بكيفية معالجة الأخطاء الخاصة بفترات سابقة على تعديل نسب توزيع الأرباح والخسائر ، والتي أثرت في أرباح تلك الفترات التي وزعت على الشركاء بالنسب القديمة ، إذا أكتشفت هذه الأخطاء في فترة لاحقة للإتفاق على تعديل نسب التوزيع .

ويقتضى المنطق كما تقتضى العدالة أن يعاد تقويم أصول الشركة بقيمتها الجارية وقت تغيير نسب توزيع الأرباح لكي يحصل كل شريك على نصيبه من الفرق بين القيمة الجارية للأصول وقيمتها الدفترية طبقاً للنسب القديمة التي نشأ هذا الفرق أثناء إنباء إنباءها حتى لا يضار شريك أو أكثر لحساب شريك آخر أو أكثر .

ولنفرض مثلاً أن شركة التضامن خليل وعبد الموجود تكونت في ٥٥/١/١ للإتجار في مواد البناء . وفي ١٩٥٨/٧/١ ، قامت الشركة بشراء قطعة أرض فضاء بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه عندما كانت النسب المتفق عليها لتوزيع الأرباح بين الشريكين هي بالتساوي . وفي ١٩٧٠/١/١ اتفق الشركاء على تعديل نسب توزيع الأرباح بحيث تصبح ٣ : ٢ لكل من خليل وعبد الموجود على التوالي . وفي ذلك التاريخ كانت القيمة السوقية للأرض الفضاء التي تمتلكها الشركة ٣٥٠٠٠ جنيه . وفي ١٩٧٤/١٢/٣١ قامت الشركة ببيع الأرض بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه . فإذا لم تعدل التكلفة الدفترية للأرض الفضاء لقيمتها السوقية في ٧٠/١/١ عند الإتفاق على تعديل نسب التوزيع ، فإن الأرباح الناتجة عن بيع الأرض

في ١٩٧٤/١٢/٣١ سوف يتم توزيعها بالكامل على الشركاء بنسب التوزيع الجديدة. أى أن الأرباح البالغة ٥٠٠.٠٠٠ جنيه في هذه الحالة سوف توزع على أساس ٣٠٠.٠٠٠ جنيه لحليل و ٢٠٠.٠٠٠ جنيه لعبد الموجود، ذلك بالرغم من أن نصف هذه الأرباح قد تحقق في ظل النسب القديمة وتحقق النصف الآخر في ظل النسب الجديدة. وتقتضى العدالة في هذه الحالة إعادة تقويم الأراضى إلى قيمتها الجارية وقت تعديل نسب التوزيع وتعديل التكلفة التاريخية لها على هذا الأساس وتوزيع الأرباح الناتجة عن هذا التقويم (أو الخسائر) بين الشركاء بالنسب القائمة قبل الاتفاق على تعديلها. وعلى هذا الأساس فى ١٩٧٠/١/١ تجرى التسوية التالية.

٢٥٠.٠٠٠ من س / الأراضى

٢٥٠.٠٠٠ الى س / أرباح إعادة تقويم الأراضى

إعادة تقديم الأراضى بقيمتها الجارية وقت الاتفاق

على تعديل نسب توزيع الأرباح فى ١٩٧٠/١/١

٢٥٠.٠٠٠ من أرباح إعادة تقويم الأراضى

إلى مذكورين

١٢٠.٥٠٠ س / جارى الشريك خليل

١٢٠.٥٠٠ س / جارى الشريك عبد الموجود

توزيع أرباح إعادة تقويم الأراضى بالتساوى بين الشريكين

على أساس النسب القائمة قبل التعديل فى ١٩٧٠/١/١

ويترتب على ذلك أن تصبح القيمة الدفترية للأرض الفضاء مساوية لقيمتها

الجارية فى وقت الاتفاق على تعديل نسب توزيع الأرباح. وعند بيع الأراضى

فى ١٩٧٤/١٢/٣١ ، تصبح الأرباح الناتجة عن عملية البيع ٢٥٠.٠٠٠ جنيه

(٦٠.٠٠٠ - ٣٥٠.٠٠٠) بدلا من ٥٠.٠٠٠ جنيه ، وتوزع بحسب النسب

الجديدة لأنها تحققت خلال سريان هذه النسب . وتصح حصة خليل ١٥٠٠٠ ر.٠٠٠ جنيه ، وحصة عبد الموجود ١٠٠٠٠ ر.٠٠٠ جنيه . وعلى هذا الاساس يصبح مجموع ما حصل عليه خليل على دفعتين ٢٧٥٠٠ ر.٠٠٠ جنيه بالمقارنة بحالة عدم إعادة تقديم الاراضى والتي كان يحصل فيها على مبلغ ٣٠٠٠٠ ر.٠٠٠ جنيه . وقد يحصل عبد الموجود فى هذه الحالة على مبلغ ٢٢٥٠٠ ر.٠٠٠ بالمقارنة بمبلغ ٢٠٠٠٠ ر.٠٠٠ جنيه التى كان يحصل عليها فى ظل الحالة الاولى .

ولعله قد أصبح من الواضح من هذا المثال المبسط أهمية وضرورة إعادة تقويم الاصول فى حالة الإنفاق على تغيير نسب الارباح والخسائر . وهذا هو المبدأ الذى يجب إتباعه بصفة عامة ما لم يتفق الشركاء على خلاف ذلك .

أما مشكلة الأخطاء المتعلقة بفترات سابقة على تعديل نسب التوزيع فتضرب لها امثال التالى . لنفرض أنه فى السنة المالية المنتهية ٧٣/١٢/٣١ حققت شركة التضامن سامى وعبد الحميد أرباحاً صافية قدرها ٥٠٠٠٠ ر.٠٠٠ جنيه تم توزيعها بين الشريكين بنسبة ٢ : ٣ لسامى وعبد الحميد على التوالى . وقد إتفق الشركاء إعتباراً من السنة المالية المنتهية ١٩٧٤/١٢/١١ على تعديل نسب توزيع الأرباح لتصبح بالتساوى فيما بينهما . وفى تلك السنة أكتشف المحاسب وجود خطأ فى كشوف جرد بضاعة آخر المدة لسنة ١٩٧٣ أدى إلى زيادة قيمتها عما كان من الواجب أن تكون عليه بمبلغ ١٠٠٠٠ ر.٠٠٠ جنيه ، حيث تتبع الشركة طريقة المخزون الدورى لتحديد تكلفة البضاعة المباعة . ويترتب على هذا الخطأ قطعاً زيادة الأرباح بمبلغ ١٠٠٠٠ ر.٠٠٠ جنيه دون وجه حق ، تم توزيعها فى سنة ١٩٧٣ ضمن الأرباح بنسبة ٢ : ٣ . ويتقضى تصحيح الخطأ سنة ١٩٧٤ إنقاص مخزون أول المدة (آخر المدة ٧٣) بمبلغ ١٠٠٠٠ ر.٠٠٠ جنيه يجعل حسابه دائماً بها . وفى الحالات العادية حيث يكون الامر متعلقاً بشركات بخلاف شركات التضامن يكون الطرف

المدين من قيد تصحيح الخطأ هو حساب الأرباح المحتجزة . أما في الشركات التضامن فلا يمكن علاج هذا الخطأ إلا بأحدى طريقتين هما : تحميل أرباح العام بالخطأ ، أو تحميل الحسابات الجارية للشركاء (أو حسابات رأس المال) بالخطأ . ويمكن إتباع الطريقة الأولى إذا لم تتغير نسب توزيع الأرباح في السنة التي اكتشف فيها الخطأ عن السنة التي وقع فيها . أما الطريقة الثانية فتستخدم عادة إذا تغيرت نسب التوزيع ، والواقع أن إستخدامها باستمرار لمعالجة الأخطاء الخاصة بالسنوات السابقة حتى إذا لم تتغير نسب التوزيع يفضل بكثير عن الطريقة الأولى ، حيث يترتب عليها إبراز الأرباح الحقيقية للفترة دون أن تتأثر بأخطاء الفترات السابقة . وتأسيساً على ذلك ، وبفرض أن أرباح ١٩٧٤ بلغت ٤٠٠٠٠ ر.هـ ، جنيته قبل تصحيح الخطأ (مخزون أول المدة أكثر من اللازم بمبلغ ١٠٠٠٠ ر.هـ جنيته) فإن توزيع الأرباح لسنة ١٩٧٤ وتصحيح الخطأ يكون كالاتي :

الشريك سامي الشريك عبد الحميد مجموع

جنيته	بجنيته	بجنيته	
٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	أرباح ٧٤ بعد تصحيح الخطأ بالتساوي
(٤٠٠٠)	(٦٠٠٠)	(١٠٠٠٠)	خطأ تقويم مخزون آخر ٧٣ بنسبة ٢ : ٣
<u>٢١٠٠٠</u>	<u>١٩٠٠٠</u>	<u>٤٠٠٠٠</u>	بمجموع

ويجعل الحساب الجاري للشريك سامي لدينا بمبلغ ٤٠٠٠ ر.هـ جنيته والشريك عبد الحميد لدينا بمبلغ ٦٠٠٠ ر.هـ جنيته ، وحساب مخزون أول المدة دائناً بمبلغ ١٠٠٠٠ ر.هـ جنيته . فيترتب على ذلك زيادة أرباح عام ١٩٧٤ بتصحيح حساب مخزون أول المدة فيها من ٤٠٠٠٠ ر.هـ جنيته إلى ٥٠٠٠٠ ر.هـ جنيته ، توزع بالتساوي بين الشريكين طبقاً لنسبة التوزيع الجديدة .

وخلاصة القول ، أنه يلزم عند تعديل نسب توزيع الأرباح أن يعاد تقويم

الأصول وتوزع أرباح (أو خسائر) إعادة التقويم بنسب التوزيع القائمة قبل التعديل ، مالم يرغب الشركاء في خلاف ذلك . أما معالجة الأخطاء المتعلقة بسنوات سابقة والتي حدثت في ظل نسب توزيع مغايره لنسب التوزيع السابقة في الفترة أو الفترات التي تم اكتشافها فيها ، فتكون في الحسابات الجارية للشركاء بنسب التوزيع التي كانت قائمة وقت حدوث الخطأ . ذلك تمثيلاً مع المنطق السليم والعدالة الموضوعية .

١٠ - الحسابات الختامية العمومية في شركات التضامن :

لا تختلف الحسابات الختامية والميزانية العمومية لشركات التضامن من حيث الشكل العام والمبادئ المتبعة في شأن إعدادها عن مثيلاتها في الأشكال التنظيمية الأخرى في الأنشطة المماثلة بصفة عامة . وتتركز الاختلافات الإستثنائية في معالجة بعض عناصر المصروفات ، وفي حساب التوزيع وفي كيفية إظهار حقوق الملكية في الميزانية العمومية . فقد رأينا مثلاً أن مرتبات الشركاء ومكافآتهم تعد في شركات التضامن توزيعاً للربح وليس تحميلاً عليه . أى أنها تظهر في حساب التوزيع ولا تقفل في حساب الأرباح والخسائر ، بينما تعتبر هذه البنود من بنود المصروفات الواجبة الإقفال في حساب الأرباح والخسائر في الشركات المساهمة مثلاً . هذا كما يرى البعض معالجة الفوائد على المسحوبات في حساب التوزيع بدلاً من حساب الأرباح والخسائر ولكننا عالجناها في حساب الأرباح والخسائر قياساً على فوائد القروض المدينة والدائنة من وإلى الشركاء وغيرهم . ويتميز حساب التوزيع في شركات التضامن بشكل خاص من حيث العناصر التي تعد من توزيعات الأرباح . وعادة ما يتم توزيع الأرباح بالكامل على الشركاء طبقاً للنسب المتفق عليها ، ويصبح أمر الإضافة إلى رأس المال أو تعزيد عمليات المشروع بترك جزء من الأرباح فيه متروكاً لرغبة وإختيار الشركاء . ولكن هذا لا يمنع أن يتفق الشركاء على ترك جزء من الأرباح في الشركة

بمثابة إحتياطي عام مثلاً ، ويشترط لذلك ضرورة تحديد حصة كل شريك في هذا الإحتياطي .

وحيث أنه يمكن أن يكون لكل شريك من الشركاء في شركات التضامن عدة حسابات بخلاف حساب رأس المال ، كحساب المسحوبات ، وحساب مرتب الشريك ، والفائدة على المسحوبات ، ومكافأة الشريك ، والفائدة على رأس المال مثلاً ، أو أى منها ، بالإضافة إلى الحساب الجارى للشريك ، فإن كل هذه الحسابات جميعاً بخلاف حساب رأس المال يتم إقفالها في الحساب الجارى للشريك مع حصته في الأرباح أيضاً في نهاية الفترة المحاسبية ، ويظهر رصيد الحساب الجارى ، سواء كان دائناً أو مديناً ضمن حقوق الملكية للشريك في الميزانية العمومية مضافاً إضافة شكلية إلى رأسماله (أو مخصوماً منه إذا كان رصيده مديناً) . ولا تعالج مسحوبات الشركاء في حساب رأس المال إلا إذا كانت هذه المسحوبات بصفة نهائية وباتفاق الشركاء ، كما يمكن للشركاء بالإضافة إلى رأس المال في أى وقت بمجرد الاتفاق فيما بينهم . هذا وعادة ما يتم إعداد قائمة تبين التطورات في حقوق ملكية الشركاء خلال العام بتفاصيلها النوعية بحيث توضح للشركاء تفاصيل الأرقام التى تظهر حقوق ملكية كل منهم في صورة ملخصة بالميزانية العمومية وتتخذ قائمة حقوق ملكية الشركاء الشكل الآتى (الأرقام إفتراضية) :

شركة التضامن محمود وعبد العليم

قائمة حقوق ملكية الشركاء

عن السنة المالية المنتهية في

محمود	عبد العليم	مجموع
بجته	بجته	بجته
٢٣٠٠٠	٣٢٠٠٠	٥٥٠٠٠
٢٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠
٢٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٦٠٠٠٠
٥٥٠٠	٧٧٠٠	١٣٢٠٠
٨٤٠٠	٨٤٠٠	١٦٨٠٠
(٧٣٠٠)	(٤٢٠٠)	(١١٥٠٠)
(٧٣٠)	(٤٢٠)	(١١٥٠)
—	٨٠٠	٨٠٠
٥٨٧٠	١٢٢٨٠	١٨١٥٠
٣٠٨٧٠	٤٧٢٨٠	٧٨١٥٠

رأس المال في ١ / ١ / ١٩ —
إضافات خلال العام (تذكر تفاصيلها إذا تعددت)
مجموع رأس المال في ١٢ / ٣١ / ١٩ — (١)
أنصبة الشركاء في الأرباح : فائدة على رأس المال
الباقى بالتساوى
يخصم : المسحوبات
فوائد المسحوبات والقروض للشركاء
يضاف فوائد على قروض من الشركاء
أرصدة الحسابات الجارية للشركاء في ١٢ / ٣ (٢)
حقوق ملكية الشركاء في ١٢ / ٣١ / ١٩ — (١) + (٢)

وبهذه الطريقة يتم تجميع كل العناصر التي تؤثر في حقوق ملكية الشركاء في قائمة واحدة رغم ظهورها في حسابات مختلفة . فتظهر التغيرات في حساب رأس المال في نفس الحساب كما تظهر توزيعات الأرباح في حساب التوزيع بتفاصيلها وفي الحساب الجاري للشركاء ، بينما فوائد المسحوبات والقروض في حساب الأرباح والخسائر والحساب الجاري للشركاء ، وتظهر المسحوبات في حساب المسحوبات وتقتل في الحساب الجاري للشركاء . وتعد هذه القائمة بمثابة جدول تحليلي لحقوق الملكية كما تظهر في الميزانية . حيث يظهر في الميزانية فقط المجموعين (١) ، (٢) حيث يمثل الأول رصيد حساب رأس المال في نهاية الفترة ، ويمثل الثاني رصيد الحساب الجاري في نهاية الفترة .

أسئلة وتمارين

على

الفصل الثاني

أولاً : الأسئلة :

١ - ماهي أهم الاختلافات الرئيسية بين شركات التضامن والمشروعات الفردية وشركات التوصية البسيطة ؟

٢ - أذكر أهم الخصائص المميزة لشركات التضامن والتوصية البسيطة .

٣ - علل باختصار لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب من وجهة نظرك :

أ - تتكون شركات التضامن (أو التوصية البسيطة) أساساً من أشخاص طبيعية لأنها تقوم على الاعتبار الشخصي بين هؤلاء الأشخاص .

ب - تعتبر مسؤولية الشريك المتضامن في شركة التضامن مسؤولية تضامنية مطلقة تسرى على أمواله الخاصة ، بينما تعتبر مسؤولية الشريك الموصى في شركات التوصية البسيطة محددة بحصته في رأس المال .

ج - إذا لم ينص عقد الشركة على نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء في شركة التضامن فإنها توزع بالتساوي طبقاً للتشريع المصري بينما توزع بنسب رأس المال في بعض التشريعات الأخرى .

د - يجعل حساب مسحوبات الشريك مديناً بمسحوباته خلال الفترة المحاسبية ودائماً بحصته في الأرباح في نهايتها ثم يقفل رصيده في حساب رأس مال الشريك كما هو الوضع في المشروعات الفردية .

هـ - تعتبر الفوائد على مسحوبات الشركاء من عناصر الإيرادات المتنوعة لشركة التضامن بينما تعتبر الفوائد المدينة على قروض الشركاء وعلى رأس المال من توزيعات الأرباح .

و - يعد حساب الفوائد على المتوسط المرجح زمنيا لرأس مال الشريك المعين أكثر عدالة من حساب الفوائد على أرصدة رأس المال في بداية الفترة أو في نهايتها .

ز - إذا حققت الشركة خسائر وكانت الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء بالتساوي ، فإن حساب فائدة على رأس المال لن يؤثر في النصيب الصافي الذي يتحمله كل شريك من هذه الخسائر .

ح - إذا حققت الشركة خسائر وكانت الأرباح والخسائر توزع بنسب مختلفة بين الشركاء ، فإن حساب فائدة على رأس المال لن يؤثر في النصيب الصافي الذي يتحمله كل شريك من هذه الخسائر إذا كانت رؤوس أموالهم متساوية .
ط - تعد مرتبات ومكافآت الشركاء من توزيعات الأرباح ، ومن ثم لا يحصل عليها الشركاء إلا إذا تحققت أرباح كافية لاستيعابها .

ي - لا تتأثر حقوق الشركاء بتعديل نسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم إلا إذا اختلفت القيمة السوقية العادلة لصافي أصول شركة التضامن عند تعديل النسب عن صافي قيمتها الدفترية في ذلك التاريخ .

ثانيا : التمارين :

التمرين الأول :

اتفق على وعلوبة على تكوين شركة تضامن لمقاولات المباني في ١/١/١٩٧٤ برأس مال قدره ٢٠٠.٠٠٠ جنيه يقسم بينهم بالتساوي . وقد قدم الشريك على حصته كالاتي : ٣٠.٠٠٠ جنيه نقداً ٢٧.٥٠٠ آلات ومعدات ، ٢٢.٥٠٠ جنيه حديد وأسمنت ومواد بناء أخرى كانت لديه ، ٢٠.٠٠٠ جنيه كميالة مسحوبة على شركة المقاولات العمومية لأمير على وقام بتظهيرها لشركة التضامن وتستحق التحصيل في ١/٣/١٩٧٤ . أما وعلوبة فقد قدم من حصته ٥٠.٠٠٠ جنيه نقداً واتفق مع على أن يشتري بباقي المستحق عليه حديد وأسمنت ويقدمه للشركة في

خلال شهر من تاريخ التكوين . وفي تاريخ استحقاق الكميالة رفضتها شركة المقاولات العمومية وبلغت مصاريف البروتستو ١٥ جنيه ، وتم الصلح مع الشركة وقبلت كميالة جديدة : لحساب شركة التضامن بمبلغ الكميالة الأصلية وسددت للشركة فوائده تأخير قدرها ١٦٠ جنيه نقداً بالإضافة إلى مصاريف البروتستو .

وقد إتفق الشريكان على أن يحصل على مرتب سنوي قدره ٢٤٠٠ جنيه ويحصل علوية على مرتب سنوي قدره ١٨٠٠ جنيه ، وتوزع باقي الأرباح أو الخسائر بين الشريكين بنسبة ٦٠٪ : ٤٠٪ . وقد بلغت مسحوبات على خلال العام ٢٠٠٠ جنيه على أربعة دفعات ، ولم يتم علوية بسحب أية مبالغ بخلاف ما يعادل المرتب السنوي موزعاً على أشهر السنة بالتساوي . وقد بلغت الأرباح الصافية من واقع حساب الأرباح والخسائر عن العام ٣٢٠٠ جنيه .

المطلوب : (١) إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات تكوين الشركة وإستيفاء حصة علوية في رأس المال ، ورفض وتجديد الكميالة ، وإثبات المسحوبات ، وتوزيع الأرباح والخسائر .

(٢) تصوير الحسابات اللازمة لكل شريك من الشريكين في دفاتر الشركة عن العام وإجراء قيود التسوية الخاصة بها في نهاية العام .
(٣) توضيح كيفية إظهار حقوق الشركاء في الشركة في الميزانية العمومية في نهاية الفترة .

التمرين الثاني :

كون أحمد وبرهوم شركة تضامن في ١/١/١٩٧٣ حيث ساهم أحمد بمبلغ ٧٢٠٠٠ جنيه في رأس المال وساهم برهوم بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه ، وقد نص الاتفاق على تقسيم الأرباح والخسائر بعد حساب الفائدة على رأس المال ومنح

المرتبات هوامع ٢ : ١ بين أحمد وبرهوم على التوالي ، وعلى أن تحسب الفائدة هوامع ٤ / على رصيد حقوق كل شريك في الشركة في بداية العام . وفيما يلي بيان رصيد حساب الأرباح والخسائر ، والمرتبات الممنوحة للشركاء ومسحوبات الشركاء عن الثلاث سنوات المنتهية في ٣١ / ١٢ / ١٩٧٥ :

السنة	رصيد الأرباح والخسائر	مرتبات الشركاء	مسحوبات الشركاء
	(خسائر)	أحمد برهوم	أحمد برهوم
١٩٧٣	٢٣٠١٨٠	٢٢٤٠٠	٣٢٢٠٠ ٧٢٢٠٠ ٥٣٠٠
١٩٧٤	٤٩٢٠٠	٢٢٤٠٠	٣٢٢٠٠ ٢٢٦٠٠ ٤٢٨٠٠
١٩٧٥	(٣٠٠٠)	٢٢٤٠٠	٣٢٢٠٠ ٢٢٨٠٠ ٣٢٢٠٠

المطلوب : (١) إعداد حساب توزيع الأرباح والخسائر عن كل سنة من السنوات الثلاث وإجراء قيود اليومية اللازمة .

(٢) إعداد جدول يوضح حقوق كل من الشريكين في الشركة في بداية كل سنة من السنوات الثلاث ، والذي على أساسه يتم حساب الفائدة ، وبين رصيد حقوق كل شريك من الشركاء في نهاية ١٩٧٥ .

(٣) بفرض أن مسحوبات كل شريك تتم على أساس أقساط متساوية في بداية كل شهر وأن الشركاء قد اتفقوا على حساب فائدة على المتوسط المرجح زمنيا لمسحوبات كل شريك بمعدل ١٠ ٪ سنويا ، مع بقاء باقي الشروط على ما هي عليه ، قسم بتوضيح توزيع الأرباح على هذا الأساس لكل من سنتي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ .

التمرين الثالث :

تكونت شركة التضامن بين ممدوح والمغربى في ١ / ١ / ١٩٧٥ . وفيما يلي بيان بالتغيرات التي طرأت على رأس مال كل من الشريكين خلال العام :

الشريك ممدوح : رصيد ١ / ١ ٤٠٠٠٠ جنيه ، مسحوبات في ١ / ٨ :

١٠٠٠ جنيه ، إضافة لرأس المال في ١/١٠ : ٤٠٠٠٠ جنيه ، مسحوبات في ١٢/١ : ٢٠٠ جنيه .

الشريك المغربي : الرصيد ١/١ ٣٠٠٠٠ جنيه ، إضافات في ٣/١ : ١٢٠٠٠ جنيه ، إضافات في ٨/١ : ٤٠٠٠٠ جنيه ، مسحوبات في ١٠/١ : ١٢٠٠٠ جنيه ، مسحوبات في ١١/١ : ٤٠٠ جنيه . وقد إتفق الشركاء على اعتبار المسحوبات بمثابة تخفيضات لرأس المال .

فإذا علمت أن الأرباح التي حققتها الشركة كما تظهر كرصيد في حساب الأرباح والخسائر عن هذا العام قد بلغت ٤٠٠٠٠ جنيه .

المطلوب :

(١) بيان كيفية توزيع هذه الأرباح بين الشركاء على أساس المتوسط المرجح زمنياً لرأس المال وأجراء القيود اللازمة .

(٢) بيان كيفية توزيع هذه الأرباح بفرض حساب فائدة على المتوسط المرجح زمنياً لرأس المال بمعدل ٥ ٪ سنوياً وتوزيع الباقي بالتساوي ، وأجراء القيود اللازمة .

(٣) بيان كيفية توزيع هذه الأرباح بفرض منح الشريك مدوح مرتب سنوى قدره ٤٠٠٠٠ جنيه ، ومنح الشريك المغربي مكافأة بواقع ١٠ ٪ من فائض الأرباح بعد استبعاد مرتب مدوح والمكافأة ، وحساب فائدة على الفرق بين رصيد رأس مال كل شريك في نهاية العام وبداية العام (إذا كان الفرق بالنقص يتحمل الشريك بالفائدة) وتوزيع الباقي على أساس المتوسط المرجح زمنياً لرأس المال ، وأجراء القيود اللازمة ، وتصوير حسابات الشركاء .

التمرين الرابع (١) :

تكونت شركة التضامن بين فتحي ويحيى ويعقوب في أول يوليو ١٩٧٤ .

(١) مستوحى من: H. A. Finney and Herbert E. Miller, *Principles of Accounting, Advanced* (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall, Inc. 5.th ed., 1964), p. 570, prob. 1 - 9.

وقد تص إ اتفاق الشركة على تقسيم الأرباح والخسائر بين الشركاء ، بعد خصم المرتبات ، على أساس صافي المبيعات التي يقوم بأفجازها كل من الشركاء الثلاثة ، على أن يتحمل كل شريك ما يترتب على مبيعاته من ديون معدومة وبصفة شخصية وذلك على أساس تكلفة هذه المبيعات . ويتم تحديد سعر البيع لكل المبيعات على أساس ١٥٠٪ من التكلفة . وينص الاتفاق على منح كل شريك مرتب سنوى قدره ٢٠٠٠ جنيه يدفع ربع سنويا ، كما يستطيع كل شريك أن يسحب بالإضافة الى ذلك ما لا يزيد عن ١٥٠٠ جنيه فى السنة .

هذا وقد تم اقبال الحسابات فى ٣٠ / ٦ / ١٩٧٥ ، وتم اعداد الحسابات الختامية . ولما كان محاسب الشركة لم يتلقى أى دراسة فى المحاسبة لشركات التضامن فقد أستدعاك الشركاء للتأكد من أن الحسابات الختامية التى أعداها محاسب الشركة تتفق مع نصوص عقد الاتفاق ، وقد تمكنت من الحصول على البيانات التالية من واقع الحسابات الختامية التى أعداها محاسب الشركة :

مبيعات : فتحى ٦٢٠٤٠٠ جنيه ، يحيى ٧٨٠٠٠ جنيه ، يعقوب ٢٠٠٥٥٠ جنيه .

تكلفة المبيعات : ١٣٠٠٤٠٠ ، بحمل الربح ٦٥٠٢٠٠ .

جعل حساب الأرباح والخسائر مدينا بالآتى : مصروفات بخلاف الديون المعدومة ومرتببات الشركاء ٢١٠٦٠٠ جنيه ، ديون معدومة من مبيعات فتحى ٢٤٠٠ جنيه ديون معدومة من مبيعات يحيى ١٠٢٠٠ جنيه ، مرتببات الشركاء ٦٠٠٠ جنيه ، صافى الربح ٣٤٠٠٠ جنيه ، وقد قام محاسب الشركة بتوزيعه كالآتى : ١٠٠٦٠٠ جنيه ، يحيى ١٣٠٧٠٠ جنيه ، يعقوب ٩٧٠٠ جنيه .

وبالإضافة الى ما ارتكبه محاسب الشركة من أخطاء فيما سبق ، فقد اكتشفت أيضاً أنه قد ارتكب الأخطاء التالية : أهمل الإيجار المستحق بمبلغ ٢٦٠ جنيه كما أهمل الديون المعدومة الإضافية التالية : ٦٥٤ من مبيعات فتحى ، ١٠٤٤٠ من مبيعات يحيى ، ١٠٥٠٦ من مبيعات يعقوب ، كما قدم يعقوب قرض للشركة

بمبلغ ٦٠٠٠ جنية بفائدة سنوية ٤٪ في أول ديسمبر ١٩٧٤، ولم تسدد الفوائد على القرض ولم تسجل في الدفاتر .

المطلوب : إعداد قائمة توضح نتيجة عمليات الشركة من أرباح أو خسائر طبقا لشروط العقد وإجراء توزيع الأرباح (والخسائر) كما يجب أن تكون .

التمرين الخامس :

تمتلك شركة النضام بين سعيد وعبد الفتاح وعبد العزيز واسماعيل ثلاثة محلات تجارية يقوم سعيد بإدارة المحل الأول مقابل مكافأة سنوية بمعدل ٢٠٪ من الأرباح التي يحققها المحل ، ويدير عبد الفتاح المحل الثاني مقابل مكافأة سنوية بمعدل ١٥٪ من الأرباح التي يحققها المحل ، كما يدير عبد العزيز المحل الثالث مقابل مكافأة سنوية بمعدل ١٠٪ من أرباح المحل ، ويتولى اسماعيل عمليات الإدارة العامة والتخطيط والإشراف على جميع أعمال الشركة بمحلاتها الثلاثة مقابل مكافأة سنوية تعادل ٥٪ من أرباح المحل الأول ، ١٠٪ من أرباح المحل الثاني ، ٤٪ من أرباح المحل الثالث . ويستطيع كل من الشركاء الأربعة أن يسحب في حدود ٣٠٠٠ جنية سنويا من الخزينة العامة للشركة لأغراضه الخاصة ، وما زاد على ذلك ينخفض من رأس المال .

وقد حققت الشركة أرباح عن السنة المنتهية في ١٩٧٥/٦/٠ بلغت في مجموعها ١٠٣٠٠٠ جنية ، حيث حقق المحل الأول ٣٦٠٠٠ جنية وحقق المحل الثاني ٤٥٠٠٠ جنية وحقق المحل الثالث ٢٢٠٠٠ جنية .

المطلوب : (١) بفرض إن المكافآت تحسب على صافي الربح بعد استبعاد المكافآت ، وأن الأرباح فيما زاد عن ذلك توزع على الشركاء بالتساوي ، قم بإعداد جدول يوضح توزيع الأرباح على الشركاء الأربعة في كل هذه الظروف وقم بإجراء ما يلزم من قيود يومية لإثبات التوزيع ، إذا علمت أن كل شريك قد سحب المبلغ المسموح له بسحبه (لاحظ أن مكافأة اسماعيل تحسب على

صافي الربح بعد خصم المكافآت الخاصة بالشريك المعين وخصم مكافأة اسماعيل (٢) بفرض أن المكافآت يتم حسابها كما في المطلوب السابق على أن توزع باقى الأرباح على أساس المتوسط المرجح زمنيا لرأس المال ، وأن بيانات حسابات رأس المال كانت كالآتى :

سعيد : رصيد ١٩٧٤/٧/١ : ٤٠.٠٠٠ ، إضافة فى ١/١ ٧.٠٠٠ جنيه ،
مسحوبات فى ٣/١ ٢.٠٠٠ جنيه .

عبد الفتاح : رصيد ١٩٧٤/٧/١ : ٦٢.٠٠٠ جنيه ، مسحوبات فى ٣/١ ٢.٠٠٠ جنيه
مسحوبات فى ٥/١ ٥.٠٠٠ جنيه .

عبد العزيز : رصيد ١٩٧٤/٧/١ : ٣٠.٠٠٠ ، إضافة فى ٨/١ ٢.٠٠٠ جنيه ،
مسحوبات فى ٤/١ ١٠.٠٠٠ جنيه .

اسماعيل : رصيد ١٩٧٤/٧/١ : ٥٠.٠٠٠ جنيه ، إضافة فى ١/١ ١٠.٠٠٠ جنيه
مسحوبات فى ٥/١ ١٠.٠٠٠ جنيه .

فالمطلوب اعداد جدول لتوزيع الأرباح على الشركاء ، وإجراء ما يلزم من قيود يومية لإثبات التوزيع .

(٣) بفرض أن مكافآت الشركاء تحسب على أساس صافي الربح قبل خصم المكافآت ، وأنه يتم حساب فائدة على المتوسط المرجح زمنيا لرأس المال بمعدل ١٠٪ سنويا وتوزع باقى الأرباح (أو الخسائر) بين الشركاء بنسبة أرصدة رأس المال فى نهاية الفترة ، فالمطلوب إجراء توزيع الأرباح (والخسائر) فى ظل هذه الظروف ، وإجراء قيود اليومية وتصوير ما يلزم من حسابات .

التمرين السادس : (١)

هشام وهمام وعزام شركاء فى شركة تضامن منذ أول يناير ١٩٦٦ . وكان الاتفاق على توزيع الأرباح والخسائر بينهم منذ ذلك التاريخ على أساس منح مرتبات للشركاء الثلاثة على التوالى بمبلغ ٣.٠٠٠ جنيه ، ٢.٥٠٠ جنيه ،

٢٠٠٠ جنيه سنويا وتوزع الأرباح والخسائر بعد ذلك بالتساوي وقد كانت حصة كل منهم في رأس المال كالتالي : هشام ١٠٠٠٠ جنيه ، همام ١٥٠٠٠ جنيه ، وعزام ٢٥٠٠٠ جنيه وفي أول يناير ١٩٧٠ تم الاتفاق على تغيير نسب توزيع الأرباح بعد منح المراتب على أساس نسبة حصة رأس المال بين الشركاء عند تكوين الشركة ، وما زال هذا الاتفاق ساري المفعول حتى تاريخه. هذا وقد استدعاك الشركاء في ١٩٧٥/١٢/٣١ لتحديد رصيد حقوق كل شريك في ذلك التاريخ حيث ينوي الشركاء تعديل نسب الأرباح في المستقبل بحيث تصبح طبقاً لنسب حقوق كل شريك في ١٩٧٥/١٢/٣١ ، بعد حساب فائدة على هذه الحقوق بمعدل ٤٪ سنويا ، وبعد تعديل المراتب لتصبح ٤٠٠٠ جنيه ، ٤٠٠٠ جنيه ، ٣٥٠٠ جنيه لكل من هشام و همام وعزام على التوالي .

وقد أتمض لك الآتي من فحص حسابات الشركة :

١ — بلغ مجموع الأصول في ١٩٧٥/١٢/٣١ ١٣٥٠٠٠ جنيه ، كما بلغ مجموع الإلتزامات ٤٧٠٠٠ جنيه .

٢ — بلغت المسحوبات السنوية لكل من هشام و همام على مدار العشر سنوات ١٥٠٠ جنيه ، كما بلغت المسحوبات السنوية لعزام عن الخمس سنوات المنتهية في ١٩٧٠/١٢/٣١ مبلغ ١٥٠٠ جنيه في السنة ، وقام عزام بسحب مبلغ ٢٠٠٠ جنيه سنويا بعد ذلك .

٣ — صافي الربح طبقاً لدفاتر الشركة :

١٩٦٦	٧٥٠٠ جنيه	١٩٧١	٧٠٠٠ جنيه
١٩٦٧	٨٥٠٠ جنيه	١٩٧٢	٨٠٠٠ جنيه
١٩٦٨	٩٥٠٠ جنيه	١٩٧٣	١٠٠٠٠ جنيه
١٩٦٩	٧٠٠٠ جنيه	١٩٧٤	٩٠٠٠ جنيه
١٩٧٠	٨٠٠٠ جنيه	١٩٧٥	١١٠٠٠ جنيه

٤ — تم ارتكاب بعض الأخطاء الجوهرية خلال هذه الفترة وهي كالآتي :

أ — كان مخزون آخر الفترة في ٣١/١٢/٦٨ مبالغاً فيه بمقدار ٧٥٠٠ جنيه بالزيادة عما يجب .

ب — كان مخزون آخر الفترة في ٣١/١٢/١٩٧٠ مبالغاً فيه بمقدار ٣٠٠٠ جنيه بالزيادة عما يجب .

ج — تم تقدير مخزون آخر الفترة في ٣١/١٢/٧٥ بأقل مما يجب بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه .

د — تم تجاهل إهلاك أحد الأصول الثابتة الذي تم شراؤه في ١/١/١٩٦٨ بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه والذي يستهلك بمعدل ٢٠ ٪ سنوياً عن هذه السنة ، وتم إهلاك الأصل بالكامل على مدار الخمس سنوات التالية .

المطلوب : اجراء ما يلزم من قيود تسوية لتحديد حقوق كل شريك من الشركاء في ٣١/١٢/١٩٧٥ طبقاً للمعلومات السابقة ، وإعداد جدول يعزز ما تقوم بإجرائه من قيود في صورة منظمة .

التمرين السابع :

محمود وعبد الحميد شركاء في شركة تضامن منذ خمسة سنوات ويقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي . وفي بداية السنة الحالية المنتهية في ٣١/١٢/١٩٧٥ قرر الشركاء تعديل نسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم لتصبح ٦٠ ٪ لمحمود ٤٠ ٪ لعبد الحميد بعد حساب فائدة بمعدل ٤ ٪ على رصيد حقوق كل شريك في بداية الفترة . غير أن الشركاء يعتقدون أن محاسب الشركة قد ارتكب بعض الأخطاء على مدار الخمس سنوات السابقة وخاصة فيما يتعلق بالفرقة بين تكلفة الأصول الثابتة والمصروفات ، وفيما يختص بطريقة تقويم المخزون . كما أن الشركة كانت قد حصلت على قطعة أرض من عبد الحميد كجزء من حصته في رأس المال عند التكوين وقدرت قيمتها السوقية العادلة في ذلك التاريخ بمبلغ ١٠٠٠٠

جنيه ، وتبلغ قيمتها السوقية العادلة في ١٩٧٥/١/١ ١٨٠٠٠ جنيه . وقد استدعاك الشريكان لتسوية حقوق كل منهم في الشركة قبل إجراء توزيع الأرباح عن سنة ١٩٧٥ والبالغ قدرها ٢٢٥٠٠ جنيه . ويفحصك لحسابات الشركة عن الخمس سنوات السابقة حتى ٧٤/١٢/٣١ وجدت الآتي :

- ١ — بلغ رصيد رأس مال محمود في ١٩٧٤/١٢/٣١ مبلغ ٥٤٢٠٠ جنيه ، كما بلغ رصيد رأس مال عبد الحميد في نفس التاريخ مبلغ ٤٥٨٠٠ جنيه .
- ٢ — فيما يتعلق بالأصول الثابتة والمخزون وجدت الآتي :

١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
—	٥٠٠٠	—	٨٥٠٠	—
٣٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	—	٤٠٠٠
٦٠٠٠	—	٣٠٠٠	١٥٠٠	—
—	٢٠٠٠	—	—	٧٠٠٠

فاذا علمت أن الشركة تستهلك أصولها الثابتة بمعدل ٢٠ ٪ سنويا .

المطلوب : (١) تسوية حقوق الشريكان لهذه الأخطاء وتحديد الرصيد كما يجب أن يكون عليه في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

(٢) إعداد جدول توزيع الأرباح بين الشريكين عن السنة المنتهية في ٧٥/١٢/٣١ طبقا للاتفاق الجديد ، وإجراء ما يلزم من قيود دفترية لإثبات التوزيع ، وتصوير ما يلزم من حسابات .

الفصل الثالث

في

شركات التضامن

تغير الشركاء

١. مقدمة :

تناولنا في الفصل السابق الإجراءات المحاسبية المتعلقة بتكوين شركات التضامن ومعالجة العمليات التي تتميز بها شركات التضامن والتوصية البسيطة عن الأنواع الأخرى من التنظيمات الإقتصادية وخاصة العمليات المتعلقة بحسابات الشركاء وتوزيع الأرباح ، ذلك على افتراض أن الشركة مستمرة في نشاطها بشركائها دون تغير أو تبديل في هؤلاء الشركاء وسوف نتناول في هذا الفصل الإجراءات المحاسبية المتعلقة بمعالجة التغير في أشخاص الشركاء وهو أمر كثير الحدوث في شركات التضامن والتوصية البسيطة ، وما يترتب على ذلك من مشاكل. كذلك نتناول في نهاية الفصل إجراءات معالجة اندماج شركات التضامن والتوصية البسيطة في شركات أخرى. هذا وليكن معلوما أن الإجراءات التي نوضحها لشركات التضامن تنطبق على شركات التوصية البسيطة ما لم ينص صراحة على خلاف ذلك . وسوف نتناول أولا الإجراءات المتعلقة بانضمام شريك جديد أو أكثر ، ثم نتناول إجراءات انفصال أو وفاة شريك ثم نتناول أخيرا إجراءات الاندماج .

٢ - إنضمام شريك جديد أو أكثر بشراء حصة من الشركاء القدامى :

عندما ينضم شريك جديد لشركة التضامن تعتبر الشركة القديمة في حكم المنقضية

وينشأ بانضمام الشريك شركة جديدة تماماً . ويتربى على ذلك ضرورة تحرير عقد جديد يوضح شروط الشركة الجديدة والعلاقات بين شركائها بصورة واضحة والواقع أنه لا يمكن أن ينضم شريك جديد لشركة تضامن قائمة ما لم يوافق الشركاء القدامى بالإجماع على قبول الشريك الجديد في الشركة .

وقد ينضم الشريك الجديد للشركة بعمله أو بماله أو بكلاهما . وسوف يقتصر في معالجة هذا النوع على انضمام شريك بماله أو بعمله وبما له نصيباً ، دون الانضمام بمجرد العمل حيث لا يترتب على هذه الحالة الأخيرة أية مشاكل خاصة لا تنطوي عليها الحالة الأولى .

ولذا انضم الشريك الجديد بماله فإن ذلك قد يكون بشراء حصة شريك قائم أو بجزء منها ، أو بشراء حصة شركاء قائمين أو أجزأ من منها ، أو بإضافة رأس مال جديد لشركة التضامن . وفي الحالة الأولى لا يترتب على انضمام الشريك إضافات جديدة لأصول الشركة ، بينما يترتب على الحالة الأخيرة إضافة جديدة لأصول شركة التضامن . وسوف نعالج كل من هذه الحالات على التوالي .

٢- ١ : انضمام شريك جديد بشراء حصة من رأس مال شريك قائم : لا يمكن لأي من الشركاء في شركة التضامن أن يقوم ببيع حصته أو بجزء منها للغير إلا بالموافقة الإجماعية لمباقي الشركاء على انضمام هذا الشريك الجديد . ذلك لأن أساس التعاون في شركات التضامن لا غرض تحقيق أمدد آخر الشركة يقوم على المعرفة الشخصية للشركاء بعضهم بعضاً . والعلاقات الشخصية القائمة بينهم . فإذا وافق الشركاء على انضمام الشريك الجديد فإنه يترتب على ذلك قيام شركة تضامن كما سبق أن ذكرنا .

وتتم الاتفاق بين الشريك الجديد والشركاء القدامى على القيمة التي يقوم الأول بسدادها . والثاني مقابل الحصة المتفق عليها بينهما من رأس مال الشركة .

وقد تكون القيمة المتفق عليها معادلة للقيمة الدفترية لحصة الشريك الجديد ، كما قد تكون أكبر منها ، أو تكون أقل منها . كما قد تكون الحصة المنتقلة من الشريك القديم للشريك الجديد مقابل لا شيء على الإطلاق (على سبيل الهبة مثلا) . وهما كانت القيمة المتفق عليها بين الشريك القديم للشريك الجديد ، فإن سداد هذه القيمة لا يظهر في دفاتر شركة التضامن . ويقتصر الأمر في دفاتر الشركة على تحويل الحصة المتفق عليها من رأس مال الشريك البائع لحساب رأس مال الشريك الجديد . فإذا افترضنا أن شركة التضامن حسنين وحسونه — وهما يقسمان الأرباح والخسائر بالتساوي — قد قبلت لانضمام الشريك الجديد حسن بتنازل حسونه عن نصف حصته من رأس المال البالغة ٣٠٠٠ ر. ٣ جنيه ونصف حصته في الأرباح له . فيكون القيد المترتب على ذلك في دفاتر الشركة كالآتي :

١٥٠٠ ر. من ح / رأس مال الشريك حسونه

١٥٠٠ ر. الى ح / رأس مال الشريك حسن

إثبات تنازل الشريك حسونه عن نصف رأسماله للشريك الجديد حسن .

وتصبح نسب توزيع الأرباح بين الشركاء الثلاثة حسنين وحسونه وحسن ٢ : ١ : ١ على التوالي . ولا يتأثر هذا القيد بقيمة المقابل الذي يحصل عليه حسونه من حسن مقابل هذا التنازل . فقد يتراوح المقابل من ٣٠٠٠ ر. ٣ جنيه مثلا إلى لا شيء على الإطلاق دون أن يؤثر في القيد السابق . فلم يحدث تغيير في أصول الشركة ولا في خصوصها . وكل ما حدث هو إنقسام أحد حسابي رأس المال إلى حسابين .

وفي رأينا أن هذه المعالجة تعد سليمة إذا لم تكن شروط الاتفاق بين الشريك المنضم والشريك المتنازل تعكس القيمة الجارية فعلا في تاريخ الانضمام لحقوق ملكية الشريك المتنازل . أما إذا كانت القيمة المدفوعة من الشريك المنضم

لشريك المتنازل تعكس القيمة الاقتصادية الجارية للحصة المتنازل عنها، فان ذلك يعد مؤشراً سليماً وواضحاً لضرورة إعادة تقويم أصول الشركة عند انضمام الشريك لتعكس قيمتها الجارية . ويصبح هذا الأمر ضرورياً في الواقع إذا ترتب على انضمام شريك جديد تغير نسب توزيع الأرباح بما يؤثر على كل الشركاء بحيث لا يكون التغير مقصوداً على الشريك المتنازل كما هو في المثال الموضح بهاليه . وإذا قرر الشركاء إعادة تقويم الأصول والخصوم استرشاداً بالقيمة المتفق عليها لحصة الشريك المنضم فان اجراءات المعالجة في هذه الحالة لا تختلف عما سوف يرد شرحه في البند التالي .

٣ - ب : انضمام شريك جديد بشراء حصة من أكثر من شريك قائم :
إذا انضم شريك جديد بشراء حصة من أكثر من شريك قائم في شركة التضامن ، فلا بد وأن يكون هناك إتفاق على حصص رأس المال التي يقوم كل من الشركاء القائمين بالتنازل عنها للشريك المنضم . ولنفرض أن شركة التضامن أحمد ومحمود وحسين كانت تقوم على رأس مال الشركاء الثلاثة ويتم توزيع الأرباح والخسائر بينهم كما يلي :

أحمد	محمود	حسين	مجموع	
٨٠.٠٠٠	٦٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠	١٧٠.٠٠٠	رأس المال
٥٠ %	٣٠ %	٢٠ %	١٠٠ %	نسبة توزيع ا.خ

فإذا تقرر أن ينضم الى الشركة الشريك عزيز بشراء حصة في رأس المال تعادل ٢٠ % من الشركاء الثلاثة والحصول على نسبة في الأرباح والخسائر تعادل ٢٠ % ، فإنه يمكن في ظل هذه الظروف التمييز بين حالات ثلاث هي :

الشراء بالقيمة الدفترية ، الشراء بقيمة أعلى من القيمة الدفترية ، الشراء بقيمة أقل من القيمة الدفترية . وفي كل الأحوال يجب أن يحدد عقد الاتفاق الحصة التي

يتنازل عنها كل من الشركاء القائمين للشريك المنضم من رأسماله وأرباحه .
ولنفرض في مثالنا الجارى أن الشركاء القائمين يرغبون فى الاحتفاظ بنسب
رأس المال والأرباح فيما بين ثلاثتهم كما هى عليه قبل انضمام عزيز .

(١) الشراء من الشركاء القدامى بالقيمة الدفترية :

وفى هذه الحالة يتنازل كل شريك عن ٢٠٪ من حصته فى رأس المال وعن
٢٠٪ من حصته فى نسب توزيع الأرباح والخسائر ويكون اثبات انضمام
لشريك عزيز بالقيء الآتى :

من هذا كورين	
١٦٠٠٠	ح / رأس مال أحمد
١٢٠٠٠	ح / رأس مال محمود
٦٠٠٠	ح / رأس مال حسين
٣٤٠٠٠	الى ح / رأس مال عزيز

اثبات انضمام عزيز بحصة ٢٠٪ من رأس مال الشركاء الثلاثة
القدامى ، وبنسبة ٢٠٪ من الأرباح والخسائر

ويتم توزيع النقدية (أو الأصول الأخرى) التى يقدمها عزيز للشركاء الثلاثة
فما بينهم كل بمقدار ما تنازل عنه من رأسماله للشريك المنضم . ويترتب على
ذلك أن رأس مال الشركاء جميعاً ونسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم
تصبح كالآتى :

الشريك أحمد الشريك محمود الشريك حسين الشريك عزيز مجموع

رأس المال قبل انضمام عزيز	٨٠.٠٠٠	٦٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠	—	١٧٠.٠٠٠
رأس المال المحول لعزيز	١٦.٠٠٠	١٢.٠٠٠	٦.٠٠٠	٣٤.٠٠٠	—
رأس المال بعد انضمام عزيز	٦٤.٠٠٠	٤٨.٠٠٠	٣٤.٠٠٠	٣٤.٠٠٠	١٧٠.٠٠٠
نسب التوزيع قبل انضمام عزيز	٥٠٪	٣٠٪	٢٠٪	—	١٠٠٪
النسبة المتنازل عنها لعزيز	١٠٪	٦٪	٤٪	٢٠٪	—
نسب التوزيع بعد انضمام عزيز	٤٠٪	٢٤٪	١٦٪	٢٠٪	١٠٠٪

(٣) الشراء من الشركاء القدامى بقيمة أكبر من القيمة الدفترية :

لنفرض في المثال السابق أن عزيز قد أتيق مع الشركاء القدامى الثلاثة على الحصول ٢٠٪ من رأس المال ، ٢٠٪ من الأرباح والخسائر مقابل دفع ٥٠٠.٠٠٠ جنيه . ويعنى قبول الشريك المنضم شراء حصة في رأس المال تبلغ قيمتها الدفترية ٣٤.٠٠٠ جنيه بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه أحد أمرين : أما أن الأصول المملوكة للشركة قبل انضمام الشريك تظهر بالدفاتر بأقل من قيمتها الحقيقية ، أو أن مقدرة الشركة على تحقيق الأرباح تفوق تلك السائدة في الشركات المماثلة في نفس النشاط بما يؤدي الى زيادة قيمة الشركة ككل عن صافي قيمة الأصول الدفترية ، ويرجع ذلك في الغالب الى ما يطلق عليه شهرة المحل . وسواء كان فرق سعر الشراء عن التكلفة الدفترية راجعاً لانخفاض القيمة الدفترية للأصول عن قيمتها التجارية ، أو راجعاً لشهرة المحل ، فإن المعالجة المحاسبية لهذا الوضع ترجع لرغبة الشركاء ، وعلى المحاسب في هذا الصدد أن يقدم نصائحه باخلاص ويوضح آثار الاجراءات التي يرغب فيها الشركاء دون تحيز .

ولنفرض أن الفرق بين سعر انضمام الشريك عزيز والقيمة الدفترية لرأس مال الشركاء القدامى يرجع إلى شهرة المحل أولا . ويترتب على قبول عزيز شراء ما قيمته الدفترية ٣٤٠.٠٠٠ جنيه مقابل ٥٠.٠٠٠ جنيه أن شهرة المحل بالنسبة لحصته في رأس المال تساوى ١٦.٠٠٠ جنيه . ولما كانت حصته تمثل ٢٠٪ فقط فإن شهرة المحل التى تقابل حصص الشركاء الأربعة تساوى ٨٠.٠٠٠ جنيه (١٦.٠٠٠ × ٥) . فإذا رغب الشركاء في إظهار شهرة المحل في الدفاتر ترتيباً على انضمام الشريك الجديد ، فإنها تصبح بكامل مقدارها من حق الشركاء القدامى على أساس نسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم . ويتم تسجيل شهرة المحل دفترياً بجعل حسابها مديناً بمبلغ ٨٠.٠٠٠ جنيه وحساب كل من الشركاء القدامى دائناً بخصته منها تتفق مع نسبته في توزيع الأرباح والخسائر قبل انضمام الشريك الجديد . ويترتب على ذلك أن رأس مال الشركاء يصبح كالآتى :

الشريك أحمد	محمود	حسين	عزيز	بمجموع
٨٠.٠٠٠	٦٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠	—	١٧٠.٠٠٠
٤٠.٠٠٠	٢٤.٠٠٠	١٦.٠٠٠	—	٨٠.٠٠٠
١٢٠.٠٠٠	٨٤.٠٠٠	٤٦.٠٠٠	—	٢٥٠.٠٠٠
٢٤.٠٠٠	١٦.٨٠٠	٩.٢٠٠	٥٠.٠٠٠	—
٩٦.٠٠٠	٦٠.٨٠٠	٣٦.٨٠٠	٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠
انضمام الشريك عزيز				

ويحصل كل من الشركاء القدامى الثلاثة من الشريك المنتظم على ما يعادل رأس المال المحول منه للشريك المنتظم . فيحصل الشريك أحمد على ٢٤.٠٠٠ جنيه ومحمود على ١٦.٨٠٠ جنيه ، وحسين على ٩.٢٠٠ جنيه ، ويصبح لعزيز حصة

في رأس المال قدرها ٥٠٠٠٠ ر. جنية تمثل ٢٠ ٪ من رأس المال بعد إثبات الشهرة .

هذا ويميل المحاسبون عموما الى عدم إظهار شهرة المحل دفتريا . وفي الحالات التي يتم فيها إظهارها فانهم يميلون الى تحميلها على الأرباح في عدد قليل من الفترات المحاسبية (أى تحميل حساب الأرباح والخسائر بحزم منها سنويا حتى تتلاشى من الدفاتر) . والواقع أنه إذا ترتب على إنضمام شريك جديد إثبات شهرة المحل دفتريا فإن هذا قد يترتب عليه إضرار ببعض الشركاء القدامى لحساب البعض الآخر ، إذا ترتب على إنضمام الشريك الجديد تعديل في الهيكل النسبي لنسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى . أما إذا ظلت نسب توزيع الأرباح والخسائر الجديدة محتفظة بهيكلا النسبي فيما بين الشركاء القدامى فإن إثبات شهرة المحل دفتريا وقت إنضمام الشريك وإعادة تحميلها لأرباح الفترات المحاسبية التالية لا يترتب عليه أضرار مادامت نسب التوزيع مستقرة خلال فترة تحميل شهرة المحل للأرباح . ولنفرض مثلا أن إنضمام الشريك عزيز ترتب عليه تعديل نسب الأرباح والخسائر بين الشركاء كالآتي طبقا لإتفاق الإنضمام : احمد ٣٠ ٪ ، محمود ٣٠ ٪ ، حسين ٢٠ ٪ ، عزيز ٢٠ ٪ . وأن الشركاء قد اتفقوا على تسجيل شهرة المحل على أن تحمل للأرباح على مدى خمس سنوات بالتساوى ، أى ١٦٠٠٠ ر. جنية كل سنة . فعند إثبات شهرة المحل سوف يحصل احمد على ٤٠٠٠٠ ر. جنية إضافة لرأسماله ، ويحصل محمود عن ٢٤٠٠٠ ر. جنية إضافة لرأسماله ويحصل حسين على ١٦٠٠٠ ر. جنية إضافة لرأسماله ، حيث وزعت شهرة المحل بنسبة ٥٠ ٪ ، ٣٠ ٪ ، ٢٠ ٪ التي كانت قائمة قبل إنضمام عزيز . ويترتب على تحميل شهرة المحل للأرباح على مدار السنوات الخمس التالية بواقع ١٦٠٠٠ ر. جنية سنويا أن يتحمل كل من الشركاء الأربعة حصته في هذا التحميل طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر الجديدة ، كالآتي :

أحمد	محمود	حسين	عزيز	بمجموع
٣٠٪	٣٠٪	٢٠٪	٢٠٪	١٠٠٪
٤٨٠٠	٤٨٠٠	٣٢٠٠	٣٢٠٠	١٦٠٠٠
٥	٥	٥	٥	٥
٢٤٠٠	٢٤٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	٨٠٠٠
٣٢٠٠	١٩٢٠٠	١٢٨٠٠	١٦٠٠	٨٠٠٠
٨٠٠٠	(٤,٨٠٠)	(٣,٢٠٠)	—	—

نسبة التوزيع الجديدة
الاستهلاك السنوي للشهرة على هذا الأساس
عدد سنوات استهلاك الشهرة
ما يتحمله كل شريك مقابل استهلاك الشهرة (١)
الاضافة الصافية لرأس مال كل من الشركاء
القدامى من الشهرة بعد انضمام عزيز (٢)
(٢) - (١) الأرباح (الخسائر) الناتجة عن
تغير نسب التوزيع

هذا وقد تم حساب الاضافة الصافية لرأس مال كل من الشركاء القدامى عند إثبات الشهرة
بعد انضمام عزيز كالتالى :

أحمد	محمود	حسين	عزيز	بمجموع
٤٠٠٠	٢٤٠٠	١٦٠٠	—	٨٠٠٠
(٨,٠٠٠)	(٤,٨٠٠)	(٣,٢٠٠)	١٦٠٠	—
٣٠٠٠	١٩٢٠٠	١٢٨٠٠	١٦٠٠	٨٠٠٠

ويؤتب على هذا الحساب الأخير أن يحصل أحمد على مبلغ ٨٠٠٠ جنيه من
عزيز مقابل تحويل ٢٠٪ من حصته في الشهرة اليه، ويحصل محمود على ٤٨٠٠
جنيه ، ويحصل حسين على ٣٢٠٠ جنيه ، ذلك إذا لم يختلف الهيكل النسبي
لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى بعد انضمام الشريك عزيز .

أما إذا تغير الهيكل النسبي للتوزيع بين الشركاء القدامى عما كان عليه قبل انضمام الشريك الجديد ، حيث أصبح في مثالنا الجارى ٣ : ٣ : ٢ بدلا من ٥ : ٣ : ٢ ، فإن اثبات الشهرة ثم إعادة استهلاكها يترتب عليه أن يحصل احمد على اضافة صافية لرأسمالية عند اثبات الشهرة وبعد انضمام عزيز تبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه ، بينما يتحمل من استهلاك الشهرة على أساس نسب التوزيع المبدئية ٢٤٠٠٠ جنيه فقط ، محققا بذلك مزايا من تعديل نسب التوزيع تبلغ قيمتها ٨٠٠٠ جنيه . ذلك في الوقت الذى يضار فيه محمود بمبلغ ٤٨٠٠ جنيه وحسين بمبلغ ٣٢٠٠ جنيه وتلافيا لهذا الوضع يجب توزيع مبلغ الـ ١٦٠٠٠ جنيه المحصل من عزيز مقابل حصته فى الشهرة التى يتم اثباتها دفتريا كالآتى :

أحمد	محمود	حسين	مجموع
٨٠٠٠	٤٨٠٠	٣٢٠٠	١٦٠٠٠
توزيع المبلغ بالنسب القديمة			
(الأرباح) والخسائر الناتجة عن تغير			
نسب التوزيع (٢) - (١) من			
الجدول بعاليه			
(٨٠٠٠)	٤٨٠٠	٣٢٠٠	—
توزيع المحصل من عزيز مقابل			
صفر	٩٦٠٠	٦٤٠٠	١٦٠٠٠
الشهرة على الشركاء القدامى			

ويلاحظ أنه اذا تم توزيع المبلغ بالنسب القديمة يحصل احمد على ٨٠٠٠ جنيه عند التوزيع ، ثم عند استهلاك الشهرة بالنسب الجديدة يحقق مزايا أخرى قدرها ٨٠٠٠ جنيه ، وكأنه بهذا الوضع قد حصل على المبلغ الذى سددته عزيز للشركاء القدامى مقابل حصته بالشهرة بالكامل ، النصف نقداً ، والنصف مزايا ضمنية تقلل من الأعباء التى كان من الواجب أن يتحملها نتيجة استهلاك الشهرة .

وفي الوقت الذي يحصل كل من محمود وحسين على ٨٠٠ ر. جنيه، ٢٠٠ ر. جنيه على التوالي من المبلغ الذي يدفعه عزيز مقابل الشهرة، تتحقق لكل منها خسائر بنفس القيمة عند الشهرة. وحتى تتحقق العدالة يصبح من الواجب أن يقوم الشريك أحمد بتغطية الخسائر التي تلحق بكل من محمود وحسين من جراء استهلاك الشهرة بنسب التوزيع الجديدة من الأرباح التي يحققها هو من هذا الوضع طبقا لنسب التوزيع القائمة بين الشريكين المضارين عند اثبات الشهرة. والواقع أنه يلزم لعدم تحقق أضرار لأي من الشركاء لحساب الشركاء الآخرين عند انضمام شريك جديد واثبات شهرة المحل دفتريا أن يتوفر الشرطين الآتين بصفة مجتمعة :

أ — أن يكون الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى عند استهلاك شهرة المحل هو نفسه ما كان قائما عند اثباتها دفتريا بانضمام الشريك الجديد. ففي مثالنا الجاري كان الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح قبل انضمام عزيز بين أحمد ومحمود وحسين هو ٥ : ٣ : ٢ ، فإذا تم اثبات الشهرة على هذا الأساس وحتى لا يضر أي من الشركاء عند استهلاكها يجب أن يظل هذا الهيكل النسبي قائما عند الإستهلاك. (لاحظ أن النسبة بين أحمد ومحمود وحسين ٤٠ ٪ ، ٢٤ ٪ ، ١٦ ٪ تحفظ بهذا الهيكل النسبي ، أي يمكن تحويلها إلى نسبة ٥ : ٣ : ٢ ومن ثم لا يترتب عليها إضرار بأي من الشركاء) .

ب — أن تكون نسبة توزيع الأرباح والخسائر التي يتمتع بها الشريك المنضم عند استهلاك شهرة المحل متساوية مع نسبة حصته في رأس المال إلى مجموع رأس المال عند انضمامه .

فإذا لم يتحقق أي من هذين الشرطين أو كلاهما يترتب على ذلك الإضرار ببعض الشركاء لحساب البعض الآخر عند استهلاك شهرة المحل ، ما لم يتم

الإحتياط لهذه الأضرار بالطبع عند توزيع المبلغ المحمل من الشريك الجديد بين الشركاء القدامى بالطريقة الموضحة بعاليه .

أما اذا لم يرغب الشركاء في إظهار شهرة المحل في الدفاتر ، فإن المبلغ الذى يدفعه الشريك المنضم مقابل الشهرة . فيما زاد عن القيمة الدفترية للحصة التى يحصل عليها من رأس المال ، يوزع بين الشركاء القدامى بنسب توزيع الأرباح والخسائر القائمة بينهم قبل انضمام الشريك . وفى مثالنا السابق فى ظل هذه الحالة يوزع مبلغ ٥٠٠٠٠ جنية التى يحصل عليها الشركاء من الشريك عزيز كالاتى :

أحمد	محمود	حسين	مجموع
١٦٠٠٠	١٢٠٠٠	٦٠٠٠	٣٤٠٠٠
٨٠٠٠	٤٠٨٠٠	٣٠٢٠٠	١٦٠٠٠
٢٤٠٠٠	١٦٠٨٠٠	٩٠٢٠٠	٥٠٠٠٠

ولعله من الواضح تماما أن المبلغ الذى يحصل عليه كل شريك من الشركاء القدامى فى هذه الحالة من الشريك المنضم يتساوى تماما مع ما يحصل عليه فى حالة اثبات الشهرة دفترى وعدم تغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى . وفيما يلى قيود اثبات انضمام الشريك فى حالة اثبات الشهرة وفى حالة عدم اثباتها .

حالة اثبات الشهرة

من ح/ شهرة المحل ٨٠٠٠٠

إلى مذكورين

رأس مال أحمد ٤٠٠٠٠

رأس مال محمود ٢٤٠٠٠

رأس مال حسين ١٦٠٠٠

من مذكورين	
رأس مال احمد	٢٤٠٠٠
رأس مال محمود	١٦٠٨٠٠
رأس مال حسين	٩٠٢٠٠
الى ح/ رأس مال عزيز	٥٠٠٠٠

حالة عدم اثبات الشهرة
لا يوجد قيد مماثل للقيد الاول

من مذكورين	
رأس مال احمد	١٦٠٠٠٠
رأس مال محمود	١٢٠٠٠٠
رأس مال حسين	٦٠٠٠٠
الى ح/ رأس مال عزيز	٣٤٠٠٠٠

ويلاحظ أن القيد في حالة عدم اثبات الشهرة يطابق تماما مع القيد في حالة الشراء بالقيمة الدفترية ، على اعتبار أن مادفة عزيز للشركاء فيها زاد عن القيمة الدفترية مقابل الشهرة لا يظهر بالدفاتر .

(٣) الشراء من الشركاء القدامى بقيمة أقل من القيمة الدفترية :
قد يوافق الشركاء القدامى على انضمام شريك جديد مقابل التنازل له عن حصة من رؤوس أموالهم بقيمة أقل من القيمة الدفترية لها . ويتم ذلك في العادة لأسباب عدة منها سعيان رئيسان هما : إغراء الشريك الجديد على الانضمام للاستفادة من خبرته أو سمعته التجارية ، أو لأن القيمة الدفترية لأصول الشركة تظهر تلك الأصول

بأكثر من القيمة الجارية العادلة لها . وسوف نؤجل الكلام عن الحالة الثانية مؤقتا ، ونعالج الحالة الاولى في هذا البند الفرعى .

وعندما يتنازل الشركاء القدامى عن حصة من رؤوس أموالهم لشريك جديد مقابل مبالغ يقل عن القيمة الدفترية لهذه الحصة ، فإن حسابات رأس مال الشركاء القدامى تجعل مدينة كل بالقيمة الدفترية للحصة المحولة للشريك المنضم مقابل جعل حساب رأس مال الشريك المنضم دائما ويوزع المبلغ الذى يحصل عليه الشركاء القدامى فيما بينهم طبقا لحصص رأس المال المحولة للشريك الجديد بعد تخفيضها بالفرق بين القيمة الدفترية والمبلغ المحصل موزعا على أساس نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى . فاذا فرضنا مثلا أن شركة التضامن وهدان ومروان قررت قبول انضمام الشريك بهلوان بحصة تعادل ٣٠ ٪ من رأس المال والأرباح ، وكان رأس مال وهدان حينئذ ٥٠٠٠٠ جنيه ، ورأس مال مروان ٤٠٠٠٠ جنيه ، وكانت الأرباح والخسائر توزع بينهما بالتساوى .

وكان المقابل المتفق على الحصول عليه من بهلوان هو ٢٠٠٠٠ جنيه . فإن إثبات انضمام الشريك يكون كالاتى :

من مذكورين	
ح/ رأس مال وهدان	١٥٠٠٠
ح/ رأس مال مروان	١٢٠٠٠
الى / رأس مال بهلوان	٢٧٠٠٠
اثبات انضمام الشريك بهلوان بما يعادل ٣٠ ٪ من رأس المال والأرباح	

ومن الواضح أن الشريك الجديد قد حصل على حصة في رأس المال تبلغ قيمتها الدفترية ٢٧٠٠٠٠ جنيه مقابل ٢٠٠٠٠٠ جنيه فقط . ويوزع هذا المبلغ الأخير بين الشركاء القدامى كالآتي :

وهذان ميزان مجموع				
٢٧٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	رأس المال المحول للشريك بهوان	
			— الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة النقدية	
٧٠٠٠٠	٣٠٥٠٠	٣٠٥٠٠	موزعة بنسبة توزيع أ. خ	
٢٠٠٠٠٠	٨٠٥٠٠	١١٠٥٠٠	ما يحصل عليه كل من الشريكين	

(٤) إعادة تقويم الأصول عند انضمام شريك جديد :

قد يرى الشركاء إعادة تقويم صافي الأصول عند انضمام شريك جديد للشركة حتى تظهر الأصول بقيمتها الحقيقية عند تكوين الشركة الجديدة بانضمام الشريك . وفي هذه الحالة يجب أن تظهر الأصول والخصوم في الدفاتر بقيمتها التجارية عند انضمام الشريك . ويمكن أن يترتب على إعادة تقويم صافي الأصول ثلاث حالات هي : القيمة التجارية تساوى القيمة الدفترية لصافي الأصول ، القيمة التجارية تزيد عن القيمة الدفترية لصافي الأصول ، أو أن القيمة التجارية لصافي الأصول تقل عن قيمتها الدفترية .

فإذا كانت القيمة التجارية لصافي الأصول تتساوى مع قيمتها الدفترية وحصل الشريك الجديد على حصته في رأس المال بمبلغ يتساوى مع القيمة الدفترية لها ، فلا تختلف طريقة المعالجة عما سبق ذكره بصدد الشراء على أساس القيمة الدفترية . وإذا دفع الشريك الجديد للشركاء القدامى مبلغاً يزيد عن محتاجي القيمة الدفترية لصافي الأصول المتقابلة لحصته في رأس المال ، فإن هذا يعد بمثابة مؤشر لوجود شهرة محصل وتعالج كما سبق ذكره بصدد شهرة المحل . وإذا دفع الشريك الجديد

مبلغاً مقابل الحصول على حصة في رأس المال يقل عن القيمة الدفترية لها، فتعالج كما هو موضح في المثال السابق الخاص بانضمام الشريك بهلوان .

أما إذا كانت القيمة التجارية لصافي الأصول تزيد عن قيمتها الدفترية ، فيصبح من الواجب في هذه الحالة تعديل حسابات الأصول والخصوم المختلفة لقيمتها الجديدة وتسوية الأرباح الناتجة عن إعادة التقويم في حساب رأس مال الشركاء القدامى بنسب توزيع الأرباح والخسائر التي كانت قائمة بينهم قبل انضمام الشريك الجديد. فلو فرضنا مثلاً أن شركة التضامن محمود وسليمان قررت قبول انضمام الشريك اسماعيل للشركة بحصة في رأس المال والأرباح قدرها ٣٠ ٪ ، وكانت ميزانية الشركة قبل الانضمام تظهر كالتالي :

شركة التضامن محمود وسليمان
الميزانية العمومية في تاريخ انضمام اسماعيل

حقوق محمود :			مباني	٢٥٠٠٠	
رأس المال	٢٥٠٠٠		—	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠
جاري	٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	مخصص اهلاك	٥٠٠٠٠	
حقوق سليمان :			آلات ومعدات	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
رأس المال	٤٢٠٠٠		—	١٥٥٠٠	
جاري مدين	(٢٠٠٠)	٤٠٠٠٠	مدينون	٥٠٠	١٥٠٠٠
دائنون		٣٠٠٠٠	—		
			مخصص ديون		٣٠٠٠٠
			مشكوك فيها		٢٠٠٠٠
			بضاعة		١٠٠٠٠
			تقديرة		
		١٠٠٠٠٠			

ولنفرض أنه قد تم تقدير قيمة الأصول طبقاً للأسعار الجارية في السوق وقت انضمام إسماعيل كآلاتي :

صافي المباني ٢٢٠.٠٠٠ جنيه ، صافي الآلات ١٨٠.٠٠٠ جنيه ، صافي المدينون بالقيمة الدفترية ، البضاعة ٣٩٠.٠٠٠ جنيه ، الدائنون بالقيمة الدفترية . ولنفرض أن الأرباح والخسائر كانت توزع بين محمود وسليمان قبل انضمام إسماعيل بنسبة ٦٠ ٪ ، ٤٠ ٪ على التوالي . وقرر الشركاء تعديل حسابات الأصول لقيمتها الجديدة في الدفاتر على أن تظل الحياة الانتاجية الباقية في الأصول الثابتة على ما كانت عليه لأغراض حساب الإهلاك . ويترتب على ذلك إجراء القيود الدفترية التالية :

من مذكورين :

٢ / المباني	٧٠.٠٠٠
٣ / البضاعة	٩٠.٠٠٠
الى ٣ / أرباح وخسائر إعادة	١٦٠.٠٠٠
تقويم الأصول والخصوم	
اثبات الزيادة في قيمة المباني والبضاعة طبقاً	
لإعادة التقويم	

٢ / من أرباح وخسائر إعادة تقويم الأصول والخصوم	٢٠.٠٠٠
الى ٣ / الآلات والمعدات	٢٠.٠٠٠
اثبات النقص في قيمة الآلات طبقاً لإعادة التقويم .	

هذا وقد وسطنا حساب أرباح وخسائر إعادة تقويم الأصول والخصوم لأغراض تسوية حسابات الأصول والخصوم لقيمتها المقدرة تمهيداً لتوزيع رصيده على حسابات رأس مال الشركاء القدامى طبقاً لنسب توزيع الأرباح

والخسائر فيما بينهم . ويتبع البعض في هذا الصدد توسيط حساب إعادة التقدير ويرتب على ما تقدم أن أرباح إعادة تقويم الأصول تبلغ ١٤٠٠٠ جنيه كما يظهرها حساب أرباح وخسائر إعادة تقويم الأصول والخصوم، وتوزع هذه الأرباح على الشريكين محمود وسليمان طبقاً لنسب توزيع الأرباح فيما بينهما قبل انضمام اسماعيل .

ويجب ملاحظة أنه ما لم يتفق الشركاء على خلاف ذلك ، فإن الحسابات الجارية للشركاء القدامى تقفل في حسابات رأس المال الخاصة بهم قبل تسوية رأس المال لانضمام الشريك الجديد . وفي المثال تحت البحث يجعل جارى محمود مدينا ورأسماله دائماً ، ويجعل رأس مال سليمان مدينا وحسابه الجارى دائماً ثم تسوى أرباح إعادة تقويم صافي الأصول في حسابات رأس المال وتحدد صفة الشريك المنضم اسماعيل كالآتي :

محمود	سليمان	اسماعيل	مجموع
٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	—	٧٠٠٠٠
٨٠٤٠٠	٥٠٦٠٠	—	١٤٠٠٠
٣٨٠٤٠٠	٤٥٠٦٠٠	—	٨٤٠٠٠
١١٠٥٢٠	١٣٠٦٨٠	٢٥٠٢٠٠	—
٢٦٠٨٨٠	٣١٠٩٢٠	٢٥٠٢٠٠	٨٤٠٠٠

ويصبح المبلغ الواجب على اسماعيل سداداً مقابل الحصول على ٣٠ ٪ من رأس المال البالغ ٨٤٠٠٠ جنيه هو ٢٥٠٢٠٠ جنيه يحصل منها محمود على ١١٠٥٢٠ جنيه ويحصل سليمان على ١٣٠٦٨٠ جنيه . وتصبح نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الثلاثة كالآتي :

النسب قبل الانضمام	٦٠٪	٤٠٪	—	١٠٠٪	مجموع
ما حصل عليه اسماعيل	١٨٪	١٢٪	٣٠٪	—	
النسب بعد الانضمام	٤٢٪	٢٨٪	٣٠٪	١٠٠٪	

ويلاحظ أن نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشريكين محمود وسليمان لم تتغير في هيكلها النسبي بعد انضمام اسماعيل عما كانت عليه قبل الانضمام . فما زالت النسبة بينهما ٣ : ٢ . أما إذا أدى انضمام الشريك الجديد إلى تغيير الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى ، فإنه قد يترتب على ذلك إضرار ببعض الشركاء لحساب البعض الآخر عند إهلاك الأصول التي أعيد تقويمها بربح أو خسارة أو عند إستفاد الأصول المعاد تقويمها في العمليات الانتاجية والتجارية للشروع . ويتطلب الأمر ضمانا لعدم الإضرار ببعض الشركاء لحساب البعض الآخر أن يتوافر الشرطن السابق الإشارة إليهما بصدد إثبات شهرة المحل وإعادة تحميلها للأرباح والخسائر في فترات تالية ، أو الاحتياط لذلك عند توزيع المبلغ المحصل من الشريك المنضم على الشركاء القدامى .

ولنفرض لتوضيح ذلك أن نسب توزيع الأرباح بعد انضمام اسماعيل قد أصبحت بالتساوى بين محمود وسليمان . فيترتب على ذلك عندما يتم إهلاك المباني والآلات وعندما يتم بيع البضاعة خلال الفترات المحاسبية التالية أن تتحول هذه الأصول إلى مصروفات ، وتقلل من الأرباح التي كان من الممكن أن تظهر إذا لم يعاد تقويمها بالمبلغ الذي تحقق عند تقويمها وهو ١٤٠٠٠ جنيه . ويترتب على ذلك أن يتحمل كل من الشركاء الثلاثة بما فيهم الشريك اسماعيل بنصيبه من هذه المصروفات كما يتضح من الجدول الآتي :

محمود سليمان اسماعيل مجموع			
١٤٢٠٠٠	-	٥٢٦٠٠	٨٢٤٠٠
ما حصل عليه كل شريك من اعادة التقويم (بنسبة ٣:٢)			
ما يتحمله كل شريك نتيجة نفاد			
١٤٢٠٠٠	٤٢٢٠٠	٤٢٩٠٠	٤٢٩٠٠
الاصول المعاد تقويمها أو اهلاكها (بنسبة ٧:٧:٦)			
صافي استفادة كل شريك من اعادة التقويم			
صفر	(٤,٢٠٠)	٧٠٠	٣٢٥٠٠

أما إذا لم يتغير الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشريكين محمود وسليمان عند انضمام اسماعيل لكنت النتيجة كالآتي (نسب التوزيع في هذه الحالة هي ٤٢٪ ، ٢٨٪ ، ٣٠٪)

محمود سليمان اسماعيل مجموع			
١٤٢٠٠٠	-	٥٢٦٠٠	٨٢٤٠٠
ما حصل عليه كل شريك من إعادة التقويم			
ما تحمله كل شريك نتيجة نفاد الأصول			
١٤٢٠٠٠	٤٢٢٠٠	٣٢٩٢٠	٥٢٨٨٠
المعاد تقويمها أو إهلاكها			
صافي استفادة كل شريك من إعادة التقويم			
صفر	(٤,٢٠٠)	١٢٦٨٠	٢٢٥٢٠

وبمقارنة الجدولين يتضح أن تغيير نسب التوزيع إلى ٦:٧:٧ (٣٥٪ ، ٣٥٪ ، ٣٠٪) بين الشركاء يكون لصالح الشريك محمود فيما يخص نفاد تكلفة الأصول المعاد تقويمها . فقد حصل على أرباح إعادة تقويم قدرها ٨٢٤٠٠ جنيه إضافة لرأساله وتحمل في سبيل ذلك مبلغ ٤٢٩٠٠ جنيه، بينما كان من الواجب أن يتحمل ٥٢٨٨٠ جنيه . وقد ترتب على ذلك الإضرار بالشريك سليمان بمبلغ ٩٨٠ جنيه ، تمثل ما حصل عليه محمود دون وجه حق وهو ٩٨٠ جنيه (٥٢٨٨٠ - ٤٢٩٠٠) .

وحق يمكن تلافي هذا الوضع في حالة تغيير الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح

والخسائر بين الشركاء القدامى عند انضمام شريك جديد، يتم حساب الاختلافات في توزيع أرباح التقويم على أساس نسب التوزيع القائمة قبل الانضمام وعلى أساس نسب التوزيع الجديدة بعد الانضمام ويتم تسويتها في حساب مستحقات كل من الشركاء القدامى في المبلغ المحصل من الشريك الجديد . ويتم ذلك كالآتي :

محمود سليمان اسماعيل مجموع

ما يتحمله كل شريك من تكلفة الأصول المعاد

تقويمها بعد تفادها بالنسب القديمة : ٥٨٨٠ ٣٩٢٠ ٤٢٠٠ ١٤٠٠٠

ما يتحمله الشريك بالنسبة الجديدة : ٤٩٠٠ ٤٢٠٠ ٤٩٠٠ ١٤٠٠٠

٩٨٠	(٩٨٠)	صفر	صفر	الفرق
-----	-------	-----	-----	-------

ويترتب على ذلك أنه يصبح من الضروري أن يدفع محمود إلى سليمان مبلغ ٩٨٠ جنيه عند تغيير نسب توزيع الأرباح فيما بينهم عند إعادة تقويم الأصول بانضمام الشريك اسماعيل . وبمعنى آخر يتم توزيع المبلغ المحصل من اسماعيل مقابل حصته في رأس المال المقابلة لإعادة تقويم الأصول (٤٢٠٠) على الشريكين محمود وسليمان على أساس ١٥٤٠ جنيه لمحمود و ٢٦٦٠ جنيه لسليمان بدلا من ٢٥٢٠ جنيه لمحمود و ١٦٨٠ جنيه لسليمان ، ويترتب على ذلك أن يحصل سليمان على مقابل الإضرار الذي يتحمله فيما بعد لحساب الشريك محمود نتيجة تغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم والناتج عن تحول الأصول المعاد تقييمها بالزيادة عند انضمام اسماعيل إلى مصروفات . وهو نفس المنطق الذي إتبعناه بصدد شهرة المحل .

أما الحالة الثالثة الخاصة بإعادة تقويم الأصول عند انضمام شريك جديد فهي التي تتعلق بنقص القيمة الجارية لصافي الأصول عند الانضمام عن قيمتها الدفترية . ويترتب على ذلك تخفيض حسابات الأصول المختلفة بالفرق بين قيمتها الجارية وقيمتها الدفترية ، وتوزيع الخسائر التي تترتب على إعادة تقويم صافي الأصول

عند إنضمام الشريك الجديد على الشركاء القدامى. ينسب توزيع الأرباح والخسائر التي كانت قائمة بينهم قبل إنضمام الشريك .

ولنفرض مثلاً أنه عند إنضمام الشريك اسماعيل لشركة التضامن محمود وسليمان في المثال السابق بنسبة ٣٠ ٪ من رأس المال والأرباح وافق الشركاء على تقويم صافي الأصول بقيمتها الجارية قبل الإنضمام كالآتي : صافي المباني ١٢٠٠٠ جنيه ، صافي الآلات ١٥٠٠٠ جنيه ، البضاعة ٣٢٠٠٠ جنيه ، باقي الأصول والإلتزامات بقيمتها الدفترية . فيترتب على ذلك إجراء القيود الدفترية التالية :

٨٠٠٠ من ح/ أرباح وخسائر إعادة التقويم

الى مذكورين

٣٠٠٠ ح/ المباني

٥٠٠٠ ح/ الآلات

تخفيض صافي المباني والآلات لقيمتها الجارية
طبقاً لاعادة التقويم

٢٠٠٠ من ح/ البضاعة .

٢٠٠٠ الى ح/ أرباح وخسائر إعادة التقويم

ويترتب على ذلك أن حساب أرباح وخسائر إعادة التقويم يظهر وصيداً مديناً قدره ٦٠٠٠ جنيه يمثل خسائر إعادة تقويم صافي الأصول . وتسوى خسائر إعادة التقويم في حسابات رأس مال الشركاء وتحدد حصة الشريك المنضم اسماعيل كالآتي (نسب التوزيع بين محمود وسليمان قبل الإنضمام هي ٦٠ ٪ . ٤٠ ٪ على التوالي) :

محمود	سليمان	اسماعيل	مجموع
٣٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	—	٧٠,٠٠٠
(٣,٦٠٠)	(٢,٤٠٠)	—	(٦,٠٠٠)
رأس المال قبل الانضمام	رأس مال الشركاء القدامى بعد	رأس المال المحول لاسماعيل	رأس المال بعد الانضمام
٢٦,٤٠٠	٣٧,٦٠٠	—	٦٤,٠٠٠
(٧,٩٢٠)	(١١,٢٨٠)	١٩,٢٠٠	—
١٨,٤٨٠	٢٦,٣٢٠	١٩,٢٠٠	٦٤,٠٠٠

ويصبح المبلغ الواجب على اسماعيل دفعه هو ١٩,٢٠٠ يوزع بين محمود وسليمان على أساس ٧,٩٢٠ جنيه الأول، ١١,٢٨٠ جنيه الثاني، إذا ظل الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى على ما كان عليه قبل الانضمام. أما إذا حدث تغيير في نسب التوزيع بين الشركاء القدامى بعد الانضمام فيلزم تسوية الوضع قياساً على الحالة السابقة. فإذا فرض مثلاً أن نسب التوزيع بين محمود وسليمان أصبحت ١ : ١ بدلاً من ٣ : ٢ فيكون أثر هذا التغيير كما يلي :

محمود	سليمان	اسماعيل	مجموع
٢,٥٢٠	١,٦٨٠	١,٨٠٠	٦,٠٠٠
(٣٠:٢٨:٤٢)	ما يستفيد كل شريك من الأصول	المعاد تقويمها بالنسب القديمة	
٢,١٠٠	٣,١٠٠	١,٨٠٠	٦,٠٠٠
(٢٠:٣٥:٣٥)	ما يستفيد الشريك بالنسب الجديدة		
٤٢٠	(٤٢٠)	صفر	صفر
الفرق			

ويلاحظ هنا أن تخفيض القيمة الدفترية للأصول يترتب عليه فيما بعد نقص المصروفات عند استنفاد هذه الأصول في عمليات المشروع (أي زيادة الأرباح بطريق غير مباشر)، بما يؤدي إلى استفادة الشركاء لاحقاً من هذا النقص. فإذا

ظلت نسب التوزيع بين الشريكين محمود وسليمان كما كانت عليه قبل انضمام اسماعيل لترتب على ذلك استفادة محمود بمبلغ ٢٠٥٢ جنيه وسليمان بمبلغ ١٦٨٠ جنيه ولكن اذا تعدلت نسب التوزيع لتصبح بالتساوي فتتخفيض استفادة محمود بمبلغ ٤٢٠ جنيه لتصبح ٢٠١٠ جنيه، وترتفع استفادة سليمان بنفس القيمة لتصبح أيضا ٢٠١٠ جنيه. ويعنى ذلك أنه يصبح من الواجب على الشريك سليمان دفع مبلغ ٤٢٠ جنيه للشريك محمود مقابل الاستفادة التي تترتب على تغيير نسب توزيع الأرباح من تخفيض القيمة الدفترية للأصول عند انضمام الشريك اسماعيل (لاحظ أن هذا هو عكس منطق أرباح تقويم صافي الأصول تماما) .

٣ - انضمام شريك جديد باستثمارات جديدة :

قد ينضم الشريك الجديد بشركة التضامن بأصول جديدة بما يترتب عليه زيادة أصول ورأس مال شركة التضامن التي تنشأ بانضمامه عن أصول ورأس مال الشركة القديمة . وفي هذه الحالة يجب أن تقوم الأصول التي يقدمها الشريك المنضم للشركة بقيمتها السوقية العادلة وقت الانضمام ويتم تسجيلها في دفاتر الشركة على هذا الأساس . ذلك بالضرورة لأن الأرباح أو الخسائر التي تترتب على تصرف الشركة في هذه الأصول فيما بعد سوف توزع بين الشركاء الجدد والقدامى بنسب جديدة لتوزيع الأرباح . هذا وقد يترتب على انضمام شريك جديد بأصول جديدة لشركة التضامن أى من الحالات التالية :

أ - قبول الشركاء القدامى لانضمام الشريك الجديد بحصة في رأس المال تعادل القيمة السوقية العادلة للأصول التي يقدمها للشركة .

ب - قبول الشركاء القدامى لانضمام الشريك الجديد بحصة في رأس المال تعادل القيمة السوقية العادلة للأصول التي يقدمها للشركة مع إثبات شهرة محل في الدفاتر على رأس مال الشركاء القدامى .

ج - قبول الشركاء القدامى لانضمام الشريك الجديد بحصة في رأس المال تقل

عن القيمة السوقية العادلة للاصول التي يقدمها للشركة مع تعلية الفرق لرأس مال الشركاء القدامى (علاوة رأس المال للشركاء القدامى) .

د - قبول الشركاء القدامى لإنضمام الشريك الجديد بحصة في رأس المال تزيد عن القيمة السوقية العادلة للاصول التي يقدمها للشركة وإعتبار الفرق كشهرة محل (شهرة المحل للشريك المنضم) .

هـ - قبول الشركاء القدامى لإنضمام الشريك الجديد بحصة في رأس المال تزيد عن القيمة السوقية العادلة للاصول التي يقدمها مع تخفيض الفرق من رأس مال الشركاء القدامى (علاوة رأس مال للشريك المنضم) .

وسوف نتناول كل من هذه الحالات على التوالى ثم نتناول الشروط التي يمكن إستنباطها من إتفاق الإنضمام بخلاف ذلك .

٣ - ١ - إنضمام الشريك بحصة تعادل القيمة السوقية العادلة للاصول المقدمة :

لا يترتب على هذه الحالة أية مشاكل إذا كانت القيمة الدفترية لصافي أصول شركة التضامن قبل إنضمام الشريك تعكس قيمتها السوقية العادلة وقت الإنضمام وهذا هو ما يفترض عادة في هذه الحالة . وإذا تعددت حسابات حقوق ملكية الشركاء القدامى في الشركة قبل الإنضمام فيجب في هذه الحالة تسويتها جميعا في حساب رأس المال قبل اثبات انضمام الشريك الجديد .

ولنفرض مثلا أن الشريكين في شركة التضامن سعيد وعبد الفتاح قد وافقا على انضمام الشريك محسن للشركة بحصة في رأس المال تبلغ ٤٠٠.٠٠٠ جنيه مكونة من الاصول التالية :

مباني ٢٠٠.٠٠٠ جنيه ، بضاعة ١٥٠.٠٠٠ جنيه ، نقدية ٥٠.٠٠٠ جنيه . وقد أظهرت دفاتر الشركة في تاريخ الانضمام الارصدة الآتية لحسابات حقوق الملكية :

رأس مال سعيد ٣٧٠٠٠ جنيه ، منسحوبات سعيد ١٠٠٠٠ جنيه ، رأس مال
عبد الفتاح ٤٠٠٠٠ جنيه ، جاری عبد الفتاح (دائن) ٤٠٠٠٠ جنيه ،
احتياطي عام ١٠٠٠٠ جنيه . وكانت الأرباح والخسائر توزع بين سعيد
وعبد الفتاح قبل انضمام محسن بنسبة ٢ : ٣ ، وقد وافق الشركاء على أن تكون
نسبة توزيع الأرباح والخسائر بعد انضمام محسن بالتساوي فيما بينهم .
ويجب في هذه الحالة قبل اثبات انضمام محسن توزيع الاحتياطي العام على
رأس مال الشركاء القدامى بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم قبل انضمام
الشريك الجديد ، لأن الاحتياطي يمثل أرباح تحققت لحساب الشركاء القدامى
ولم توزع عليهم عند تحقيقها ، كما يجب إقفال حسابات المسحوبات والحسابات
الجارية في حسابات رأس المال ، ما لم يرغب الشركاء في خلاف ذلك . ويتم
ذلك كالآتي :

من ح / الاحتياطي العام	١٠٠٠٠
إلى مذكورين	
ح / رأس مال سعيد	٤٠٠٠٠
ح / رأس مال عبد الفتاح	٦٠٠٠٠
توزيع رصيد الاحتياطي العام قبل انضمام محسن بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بين سعيد وعبد الفتاح ٢ : ٣	
من ح / رأس مال سعيد	١٠٠٠٠
إلى ح / منسحوبات سعيد	١٠٠٠٠
إقفال منسحوبات سعيد حتى تاريخ انضمام محسن في رأسماله	

من ح/ جارى عبد الفتاح	٤٠٠٠
الى ح/ رأس مال عبد الفتاح	٤٠٠٠
إقفال رصيد الحساب الجارى الدائن لعبد الفتاح	
في حساب رأس ماله	

ويترتب على هذه القيود أن يصبح رصيد رأس مال سعيد . . . ٤٠٠٠ جنيه ،
وعبد الفتاح . . . ٥٠٠٠ جنيه ولك قبل انضمام محسن . ويتم اثبات انضمام محسن
بالتقيد التالى :

من مذكورين	
ح/ المبانى	٢٠٠٠
ح/ البضاعة	١٥٠٠
ح/ النقدية	٥٠٠
الى ح/ رأس مال محسن	٤٠٠٠

إثبات انضمام محسن بحصة فى رأس المال تعادل القيمة
السوقية للأصول المقدمة منه .

وليس من الضرورى فى هذه الحالة أن تعادل نسبة حصة الشريك المنضم فى
الأرباح والخسائر مع نسبة حصته فى رأس المال .

ويلاحظ أن من الضرورى فى هذه الحالة اثبات الأصول المقدمة بقيمتها
السوقية العادلة وقت الانضمام لأن ما يترتب عليها من أرباح أو خسائر بعد ذلك
سوف يوزع على كل الشركاء الجدد والقدامى بنسبة توزيع الأرباح والخسائر
المتفق عليها .

٣ - ب - شهرة المحل للشركاء القدامى :

قد يتفق الشركاء القدامى على قبول انضمام الشريك الجديد بحصة فى رأس المال
تعادل القيمة السوقية العادلة للأصول التى يقوم بتقديمها مع إثبات شهرة محل فى

دفاتر الشركة الجديدة لحساب الشركاء القدامى . ويوافق الشريك الجديد على مثل هذا الشرط إذا كانت قدرة الشركة على تحقيق الأرباح تفوق مثيلاتها في السوق ، وفي هذه الحالة يتم إثبات شهرة المحل دفتريا مقابل جعل حسابات رأس مال الشركاء القدامى دائنة بها بنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم قبل انضمام الشريك الجديد .

ولنفرض مثلاً أن سعيد وعبد الفتاح في المثال السابق قد قررا قبول الشريك محسن بنفس الشروط السابقة ولكن بعد اثبات شهرة محل في الدفاتر بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه، فيرتب على ذلك اجراء القيد التالى بالإضافة الى القيود الواردة في الحالة السابقة :

٣٠٠٠٠ من ح/ شهرة المحل

الى مذكورين

١٢٠٠٠ ح/ رأس مال سعيد

١٨٠٠٠ ح/ رأس مال عبد الفتاح

إثبات شهرة المحل عند انضمام محسن وتوزيعها على سعيد وعبد الفتاح بنسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهما (٢ : ٣) .

وقد لا تكون القيمة المقدرة لشهرة المحل واردة صراحة في شروط الاتفاق عند انضمام الشريك الجديد ، وإنما تكون مستوحاه ضمناً من شروط الاتفاق ، فإذا قبل محسن في المثال السابق الانضمام للشركة بأصول تبلغ قيمتها السوقية العادية ٤٠٠٠٠ جنيه نظير ٢٥٪ من رأس المال ، فإن هذا يوحى بأن رأس مال الشركاء الثلاثة يجب أن يكون ١٦٠٠٠٠ جنيه ($40000 \times \frac{1}{3}$) . ولما كان مجموع رأس مال سعيد وعبد الفتاح قبل اثبات الشهرة هو ٩٠٠٠٠ جنيه يضاف اليها رأس مال محسن لتصبح ١٣٠٠٠٠ جنيه ، فإن هذا يعنى أن

الشهرة تساوى ٣٠٠٠٠ جنيه بحيث يترتب على اثباتها بلوغ رأس المال ١٦٠٠٠٠ جنيه . وسواء كانت الشهرة الممنوحة للشركاء القدامى محددة القيمة بصورة صريحة أو لتحديد قيمتها ضمنا فانها توزع على الشركاء القدامى بنسب توزيع الأرباح والخسائر القائمة بينهم قبل انضمام الشريك الجديد .

٣ - ج - علاوة رأس المال للشركاء القدامى :

قد يرى الشركاء القدامى عدم اثبات الشهرة في الدفاتر ويشترطون على الشريك الجديد حصوله على حصة من رأس المال تقل عن القيمة السوقية العادلة للأصول التي يقدمها مقابل الشهرة التي سوف يستفيد بها بعد انضمامه للشركة . وفي هذه الحالة تسجل الأصول في دفاتر الشركة بقيمتها السوقية العادلة ويجعل رأس مال الشركاء القدامى دائما بالفرق بين حصة الشريك الجديد في رأس المال وقيمة الأصول المقدمة منه بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم .

ولنفرض مثلا أن سعيد وعبد الفتاح في المثال السابق قد اشترطا قبول محسن كشريك بالربع في رأس المال وبالثالث في الأرباح مقابل أصول تبلغ قيمتها السوقية العادلة ٤٠٠٠٠ جنيه ، ليصبح صافي الأصول بعد انضمام الشريك ١٣٠٠٠٠ جنيه تمثل رأس مال الشركاء الثلاثة . ولنفرض أن محسن قدم الأصول الواردة بالمثال السابق ويكون قيد اثبات انضمام الشريك محسن في هذه الحالة كالآتي :

من مذكورين

٢٠٠٠٠ / ح / المباني

١٥٠٠٠ / ح / البضاعة

٥٠٠٠ / ح / النقدية

إلى مذكورين

٣٢٥٠٠ ح / رأس مال محسن

٣٠٠٠ ح / رأس مال سعيد

٤٥٠٠ ح / رأس مال عبد الفتاح

اثبات انضمام محسن بالأصول بعلية مقابل ٢٥٪ من رأس المال
وتعليه رأس مال سعيد وعبد الفتاح بالفرق طبقاً لنسب توزيع
الأرباح والخسائر قبل انضمام محسن .

٣ - ٤ - مقارنة بين علاوة رأس المال وشهرة المحل :

يتضح من المثال السابق أن كل من علاوة رأس المال وشهرة المحل تؤدي
الى نفس الأثر على مجموع رأس مال الشركاء بعد استهلاك شهرة المحل . غير أن
الآثار المستقبلية لطريقة اثبات الشهرة على رأس مال كل شريك على حدة تختلف
عن طريقة علاوة رأس المال للشركاء القدامى اذا لم يتوافر الشرطان السابق
ذكرهما بصدد انضمام شريك بشراء حصة في رأس المال من الشركاء القدامى
مقابل اثبات شهرة المحل . وبمعنى آخر فإنه يلزم لكي تتفق الآثار المستقبلية لكل
من الطريقتين على حسابات رأس مال كل من الشركاء اذا تم استهلاك الشهرة أن
تكون نسبة حصة الشريك الجديد في الأرباح والخسائر تعادل نسبة حصته في
رأس المال ، وأن يظل الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء
القدامى عند اهلاك الشهرة كما كان عليه عند اثباتها . وبالرجوع لشروط انضمام
الشريك محسن نجد أن نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين سعيد وعبد الفتاح
قبل انضمام محسن كانت ٢ : ٣ ، وأصبحت النسبة بعد انضمام محسن ١ : ١ : ١
لكل من الشركاء الثلاثة ، كما أن محسن يحصل على ربع رأس المال وثلاث الأرباح
وبالتالى فلم يتوافر أى من الشرطين السابقين . ويتضح أثر كل من الطريقتين على

رأس مال كل من الشركاء الثلاثة مستقبلاً (بعد استهلاك الشهرة في حالة إثباتها)
من الجدول التالي :

سعيد	عبد الفتاح	محسن	مجموع
٤٣,٠٠٠	٥٤,٥٠٠	٣٢,٥٠٠	١٣٠,٠٠٠
رصيد رأس المال في ظل طريقة علاوة رأس المال			
٥٢,٠٠٠	٦٨,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠
الإيضاح في ظل طريقة الشهرة			
(١٠,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠)	(٣٠,٠٠٠)
٤٢,٠٠٠	٥٨,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠
رصيد رأس المال بعد استهلاك الشهرة			

ويتضح من الجدول أن الشريك عبد الفتاح يستفيد بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه على حساب سعيد و ٢,٥٠٠ جنيه على حساب محسن في ظل طريقة الشهرة بالمقارنة بطريقة علاوة رأس المال. أما إذا توافر الشرطان السابقان حيث يحصل محسن على ربع الأرباح ويوزع الباقي بين سعيد وعبد الفتاح بالنسبة القديمة ٢ : ٣ ، فإن كلتا الطريقتين تؤديان إلى نفس النتيجة ، كما يتضح من الجدول التالي :

سعيد	عبد الفتاح	محسن	مجموع
٤٣,٠٠٠	٥٤,٥٠٠	٣٢,٥٠٠	١٣٠,٠٠٠
رصيد رأس المال في ظل طريقة العلاوة			
٥٢,٠٠٠	٦٨,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠
رصيد رأس المال عند الإيضاح في ظل طريقة الشهرة			
(٩,٠٠٠)	(١٣,٥٠٠)	(٧,٥٠٠)	(٣٠,٠٠٠)
٤٢,٠٠٠	٥٤,٥٠٠	٣٢,٥٠٠	١٣٠,٠٠٠
رصيد رأس المال بعد استهلاك الشهرة			

ويمكن طبعا التغلب على هذا الوضع بأن يقوم عبد الفتاح بدفع ١٠٠٠ جنيه لسعيد ، ٢٥٠٠ جنيه لمحسن عند الانضمام وإثبات الشهرة وتغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر . إلا أن المحاسبين عموما لا يفضلون إثبات الشهرة في الدفاتر ويفضلون عليها طريقة علاوة رأس المال . وفي رأينا أن إثبات الشهرة قد يكون له من المبررات الاقتصادية القوية ما يوجب إثباتها دفقيا حتى يمكن التعرف على القيمة الحقيقية للوارد التامة للشروع وطبيعتها ويمكن قياس كفايته على هذا الأساس .

٣ - ٥ - علاوة رأس المال أو الشهرة للشريك المنضم :

قد يرغب الشركاء في شركة التضامن في ضم شريك جديد للحاجة الملحة لرأس المال ، أو للسمعة التجارية الحسنة التي يتمتع بها الشريك المرغوب ضمه للشركة . وقد يشجع الشركاء الفدائي الشريك الجديد على الانضمام إليهم بمنحه شهرة محل أو علاوة على رأس ماله من رؤوس أموالهم ، أو قد يشترط ذلك الشريك الجديد نفسه ، وفي كلتا الحالتين يقوم الشريك الجديد بتقديم استثمارات جديدة من أصول مختلفة تقل قيمتها السوقية العادلة عن حصة رأس المال المقررة له .

ولنفترض أن نجيب ونعيم قد قررا ضم الشريك عبد الحميد إليهم في شركة التضامن الخاصة بهم مقابل الثلث في رأس المال والأرباح ، على أن يقوم عبد الحميد بتقديم أصول مختلفة تبلغ قيمتها السوقية العادلة ٣٠٠٠٠ جنيه في الوقت الذي بلغ فيه رأس مال كل من الشريكين نجيب ونعيم ٤٥٠٠٠ جنيه على التوالي . فإذا إتفق الشريكان على إثبات شهرة محل بالفرق بين قيمة الأصول المقدمة من عبد الحميد وحصته في رأس المال التي تعادل كل منها لكان لإثبات انضمام عبد الحميد كالاتي :

من مذكورين

٣٠٠٠٠ / ح/ حسابات الأصول المختلفة التي يقدمها عبد الحميد

١٥٠٠٠ / ح/ شهرة المحل

٤٥٠٠٠ إلى / رأس مال عبد الحميد

إثبات انضمام عبد الحميد بواقع الثلث في رأس المال والأرباح .

أما إذا قرر الشركاء عدم اظهار شهرة المحل بالدفاتر واتفقا على أن يقوم نجيب ونعيم بتحويل حصة من رأس مالهم لعبد الحميد ليصبح له ثلث رأس المال فإن القيد يكون كالآتي :

من مذكورين

٣٠٠٠٠ / ح/ حسابات الأصول المختلفة التي يقدمها عبد الحميد

٥٠٠٠ / ح/ رأس مال نجيب

٥٠٠٠ / ح/ رأس مال نعيم

٤٠٠٠٠ إلى ح/ رأس مال عبد الحميد

إثبات انضمام عبد الحميد بواقع الثلث في رأس المال والأرباح

وفي الحالة الأولى يصبح رأس مال كل شريك ٤٥٠٠٠ جنيه ينخفض بعد استهلاك الشهرة إلى ٤٠٠٠٠ جنيه إذا بقيت العوامل الأخرى على حالها . أما في الحالة الثانية فيصبح رأس مال كل شريك ٤٠٠٠٠ جنيه بعد الانضمام مباشرة . والواقع أن الطريقة الثانية تفضل على الطريقة الأولى إذا كانت الرغبة في ضم الشريك هي مجرد الحاجة إلى رأس المال . أما إذا كان ضم الشريك يرجع إلى ما يتمتع به من شهرة تجارية ينتظر على أساسها رواج عمليات الشركة بعد انضمامه إليها ، فإن هذا يعد مبرراً كافياً لإثبات الشهرة دفترياً .

وكما قد لا تتحدد قيمة الشهرة أو علاوة رأس المال المنوطة للشركاء القدامى صراحة في اتفاق انضمام شريك جديد ، بل يتم تحديدها على أساس نسبة القيمة السوقية التي يقدمها الشريك الجديد إلى نسبة حصته في رأس المال ، فإن نفس

الوضع يمكن أن يقوم في حالة منح علاوة رأس المال أو الشهرة للشريك المنضم والواقع أن هذا ما فعلناه في مثالنا الجارى في هذا البند .

٢ - و - علاوة رأس المال والشهرة معاً للشركاء القدامى أو الشريك المنضم :
قد يترتب على اتفاق ضم شريك جديد للشركة ضرورة منح علاوة رأس مال وشهرة في نفس الوقت للشركاء القدامى أو للشريك الجديد .

ولنفرض مثلاً أن حسن وحسين شريكان في شركة تضامن يبلغ رأس مال كل منهما ٦٥٠٠٠٠ جنيه ويقسمان الأرباح والخسائر بالتساوى قد قررا ضم الشريك حسونه للشركة بحصة تعادل الربع في رأس المال والأرباح مقابل دفع ٦٠٠٠٠٠ جنيه نقداً ، وعلى أن يصبح مجموع رأس مال الشركاء الثلاثة في الدفاتر ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه . فيترتب على ذلك أن حصة كل من حسن وحسين يجب أن تكون ٧٥٠٠٠٠ جنيه ، وتكون حصة حسونة ٥٠٠٠٠ جنيه حتى يصبح المجموع ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه . وفي هذه الحالة يتم اثبات انضمام الشريك الجديد بمنح علاوة رأس مال للشريكين الأصليين ومنحها شهرة أيضاً كالاتى :

من مذكورين

ح/ النقدية	٦٠.٠٠٠
ح/ شهرة المحل	١٠.٠٠٠

إلى مذكورين

ح/ رأس مال حسن	١٠.٠٠٠
ح/ رأس مال حسين	١٠.٠٠٠
ح/ رأس مال حسونة	٥٠.٠٠٠

اثبات انضمام الشريك حسونة بالربع في رأس مال قدره ٢٠٠.٠٠٠

هذا وقد وزعت شهرة المحل على حسن وحسين بنسبة توزيع الأرباح

والخسائر بينها بالتساوى ، وكذلك علاوة رأس المال التى يحصلان عليها من الشريك الجديد وقدرها ١٠.٠٠٠ جنيه .

ولنفرض من جهة أخرى أن عبد الحميد ومحمود شريكان فى شركة تضامن ويبلغ مجموع رأسمالها ٧٢.٠٠٠ بالتساوى فيما بينهم قد اتفقا مع الشريك عبد الموجود على انضمامه للشركة بحصة تعادل الثلث فى رأس المال والأرباح مقابل تقديم أصول مختلفة تبلغ قيمتها السوقية ٢٠.٠٠٠ جنيه وبهية يصبح رأس مال الشركاء الثلاثة ١٠٢.٠٠٠ جنيه . ويترتب على ذلك أن حصة كل شريك فى رأس المال بواقع الثلث تصبح ٣٤.٠٠٠ جنيه بينما يبلغ مجموع رؤوس أموال الشركاء الثلاثة ٩٢.٠٠٠ ، ويبلغ رأس مال كل من الشريكين الأصليين ٣٦.٠٠٠ جنيه . وبمعنى آخر ، يترتب على انضمام عبد الموجود منحه علاوة رأس مال قدرها ٤.٠٠٠ جنيه تحول من رأس مال عبد الحميد ومحمود مناصفة ، ومنحه شهرة محل بمبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه . ويكون قيد إثبات انضمام الشريك عبد الموجود كالتالى :

من مذكورين

ح/ حسابات الأصول المختلفة التى يقدمها عبد الموجود	٢٠.٠٠٠
ح/ رأس مال عبد الحميد	٢.٠٠٠
ح/ رأس مال محمود	٢.٠٠٠
ح/ شهرة المحل	١٠.٠٠٠

الى ح/ رأس مال عبد الموجود ٣٤.٠٠٠

إثبات انضمام عبد الموجود بواقع الثلث فى رأس مال

قدره ١٠٢.٠٠٠ جنيه .

٤ - انضمام الشريك خلال الفترة المحاسبية :

سبق أن ذكرنا أنه من الواجب أن تتم تسوية حقوق الشركاء القدامى للاختلافات في القيمة الجارية لصافي الأصول عن قيمتها الدفترية عند انضمام شريك جديد لشركة التضامن وقت انضمام الشريك حتى لا يضار بعض الشركاء لحساب البعض الآخر فيما بعد . وتتضمن هذه التسوية منطقياً ما يترتب لكل من الشركاء القدامى من أرباح أو خسائر نتيجة مزاولة الشركة لنشاطها قبل انضمام الشريك الجديد .

والواقع أننا ذكرنا بالتحديد أن الشركة القديمة تعتبر منتهية بإضمام الشريك الجديد حيث تلتزم عن هذا الانضمام شركة جديدة . وفي بعض الأحيان التي ينضم فيها الشريك الجديد للشركة خلال الفترة المحاسبية ، قد لا يرغب الشركاء في تحديد نتائج عملياتها عن الفترة المنتهية قبل انضمام الشريك الجديد ، حتى نهاية الفترة المحاسبية . وتعد الأرباح (أو الخسائر) التي تتحقق نتيجة عمليات الشركة عن المدة المنتهية من الفترة المحاسبية قبل انضمام الشريك الجديد حقاً (أو عبئاً) على الشركاء القدامى توزع بينهم بنسبة توزيع الأرباح والخسائر القائمة قبل الانضمام . أما الأرباح (أو الخسائر) التي تتحقق في باقي الفترة المحاسبية منذ انضمام الشريك حتى نهايتها ، فتوزع بين الشركاء جميعاً بنسبة توزيع الأرباح والخسائر الجديدة .

ويتطلب علاج هذا الوضع بطريقة موضوعية ترصيد الحسابات في تاريخ انضمام الشريك الجديد وإجراء التسويات اللازمة على حسابات الإيرادات والمصروفات في ذلك التاريخ وإعداد ميزان مراجعة بأرصدة هذه الحسابات بعد التسويات في تاريخ الانضمام . وعند إعداد ميزان المراجعة بعد إجراء التسويات في نهاية الفترة المحاسبية للفترة المحاسبية ككل يمكن حينئذ إيجاد ما

يخص المدة التالية لإنضمام الشريك الجديد من الفترة المحاسبية من إيرادات ومصروفات بإيجاد الفرق بين أرصدة الميزانين . ويسرى ذلك على كل بنود الإيرادات والمصروفات بما فيها تكلفة البضاعة المباعة إذا كانت الشركة تتبع طريقة المخزون المستمر . أما إذا كانت الشركة تتبع طريقة المخزون الدوري ، فإن تكلفة البضاعة المباعة يمكن الانتظار على أمر تحديدها حتى نهاية الفترة المحاسبية ، إذا لم يتم إجراء جرد فعلي للمخزون عند لإنضمام الشريك الجديد ، وهو الوضع الغالب لتجديد صافي أصول الشركة القديمة حينئذ . وفي هذه الحالة توزع تكلفة البضاعة المباعة عن المدة السابقة للانضمام والمدة التالية بنسبة صافي مبيعات كل مدة لصافي مبيعات الفترة المحاسبية ككل .

والواقع أن المشكلة لا تكمن في تحديد صافي ربح كل من المدتين ، وإنما في الكيفية التي يتم بها توزيع صافي الربح على الشركاء . ولنأخذ المثال التوضيحي التالي لبيان الإجراءات الممكن إتباعها في هذا الصدد .

قررت شركة التضامن سميح ومسعود قبول لإنضمام الشريك عباس للشركة في ١٠/١٠/١٩٧٤ . وقد قام محاسب الشركة بإجراء التسويات اللازمة لحسابات الإيرادات والمصروفات في ذلك التاريخ ، كما قام بأعداد ميزان مراجعة بأرصدة حسابات الاستاذ العام في ذلك التاريخ أيضا . وقد وافق الشريك عباس على الانضمام للشركة بحصة في رأس المال تعادل ربع صافي الأصول بالتكلفة الدفترية على أن يمنح الشريك سميح ومسعود شهرة محل قدرها ٣٠٠٠٠ جنيه . وقد تم جرد مخزون البضاعة في تاريخ الانضمام لتحديد التكلفة الدفترية لصافي الأصول والتي على أساسها قام عباس بدفع حصته في رأس المال نقداً . وقد بلغ مخزون البضاعة في ذلك التاريخ طبقاً للجرد الفعلي ١٢٠٠٠ جنيه . وكان الشريك سميح ومسعود يقتسمان الأرباح بالتساوي بعد منح الشريك سميح مرتب سنوي قدره ١٢٠٠٠ جنيه مقابل الإدارة ومنسح الشريك مسعود مكافأة من

صافي الأرباح بعد خصم المكافأة بمعدل ١٠ ٪ مقابل الإشراف . وبعد انضمام الشريك عباس ووافق الشركاء على إستمرار مرتب الشريك سميح بنفس القيمة ورفع مكافأة مسعود إلى ٢٠ ٪ مع توزيع ما يتبقى من الأرباح بواقع الربع للشريك عباس والباقي بالتساوي بين الشريكين سميح ومسعود . وفي نهاية الفترة المحاسبية قام محاسب الشركة بتسوية الحسابات وإعداد ميزان المراجعة عن الفترة بأكملها . وفيما يلي بعض البيانات التي ظهرت في ميزان المراجعة اللذين قام المحاسب بإعدادهما :

	حتى ٧٤/١٢/٣١		حتى ٧٤/١٠/١	
	دائن	مدين	دائن	مدين
مشتريات ومبيعات	١٧٠٠٠٠٠	٦٧٠٢٠٠	٩٨٠٥٠٠	٤٢٠٥٠٠
مردودات ومسوحات	١٠٢٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠	١٠٥٠٠
إهلاك أثاث وتركيبات		١٠٦٠٠		١٠٢٠٠
أجور ومرتبات العاملين		٣٣٠٦٠٠		٢٨٠٧٠٠
أجور مستحقة	٧٠٠		٤٥٠	
دعاية وإعلان		١٠١٥٠		٩٠٠
تأمين		٨٠٠		٦٠٠
تأمين مقدم		١٠٠٠٠		١٠٢٠٠
مخزون بضائع ٧٤/١/١		٦٠٠٠٠		٦٠٠٠٠
إيجار		٢٠٨٠٠		٢٠١٠٠

هذا وتمثل باقي أرصدة ميزانا المراجعة حسابات أصول وخصوم ، كما أنه بإعادة جرد البضاعة في نهاية الفترة قد تبين أن المخزون منها تبلغ تكلفته ١٠٠٠٠ راج . ومن واقع هذه البيانات يمكن تصوير الحسابات الختامية لشركة التضامن سميح ومسعود في تاريخ انضمام عباس عن المدة السابقة لانضمامه ، وفي نهاية الفترة المحاسبية لشركة التضامن سميح ومسعود وعباس عن المدة عن الفترة المحاسبية التالية للانضمام كالتالي :

شركة التضامن سميج ومسعود

حساب المتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع عن الفترة من ١/١ إلى ١٩٧٤/٩/٣٠

٦٠٠٠	الى ح/ مخزون اول الفترة ١/١	٩٨٥٠٠	من ح/ اجمالي المبيعات
٤٢٥٠٠	الى ح/ مشتريات	١٥٠٠	الى ح/ مردودات ومسموحات
٥٠٠	من ح/ مردودات ومسموحات	٩٧٥٠٠	صافي المبيعات
٤٢٥٠٠	صافي المشتريات		
٤٨٥٠٠	تكلفة البضاعة المتاحة		
١٢٥٠٠	من ح/ مخزون ١٩/٣٠/٧٤ (-)		
٣٦٥٠٠	تكلفة البضاعة المباعة		
٤١٥٠٠	مجمول الربح		
٩٧٥٠٠		٩٧٥٠٠	
١٥٢٠٠	الى ح/ اهلاك اناك وتركيبات	٤١٥٠٠	مجمول الربح
٢٨٥٧٠٠	الى ح/ اجور ومرتبات		
٩٠٠	الى ح/ دعايه واعلان		
٦٠٠	الى ح/ تأمين		
٢٥١٥٠	الى ح/ ايجار		
٧٥٥٠٠	صافي الربح		
٤١٥٠٠		٤١٥٠٠	
٩٠٠	الى ح/ جاري سميج (مرتب)	٧٥٥٠٠	صافي الربح
٢٩٥٩	الى ح/ جاري مسعود (مكافأة)		
٦٨١	الى ح/ جاري مسعود (أرباح)		
٢٩٦٠	الى ح/ جاري مسعود (أرباح)		
٣٦٤١			
٧٥٠٠		٧٥٥٠٠	

هذا وقد تم توزيع الأرباح الصافية بين الشريكين سميح ومسعود طبقاً لنسب التوزيع القائمة بينهما قبل انضمام مسعود . فيحصل سميح على مرتبه عن تسعة أشهر ويحصل مسعود على مكافأة بواقع ١٠٪ من ٧٥٠٠ × ٩/١٠ ، ويوزع الباقي بينهما بالتساوي .

ولتصوير الحسابات الختامية وحسابات التوزيع لشركة التضامن سميح ومسعود وعباس يقتضى الأمر خصم أرصدة الإيرادات والمصروفات الموضحة في ميزان المراجعة حتى ١٠/١ من أرصدها حتى ١٢/٣١ حتى يتحدد ما يخص مدة الثلاثة أشهر الأخيرة من إيرادات ومصروفات . أما مخزون أول الفترة في هذه الحالة فيكون ١٢٠٠٠ جنيه ، ويكون مخزون نهاية الفترة ١٠٠٠ جنيه . وفيما يلي حساب المتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع لشركة التضامن سميح ومسعود وعباس :

شركة التضامن تميم ومسمود وعباس

حساب المتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع عن الفترة من ١٠/١ إلى ١٢/٣١/١٩٧٤

١٢٠٠٠	الى مخزون اول الفترة ١٠/١	٧١٥٠٠	من اجمالي المبيعات
٢٤٠٧٠٠	الى ح/ مشتريات	١٥٠٠	الى ح/ مردودات ومسموحات
٧٠٠	من ح/ مردودات ومسموحات		صافي المبيعات
٢٤٠٠٠	صافي المشتريات		
٣٦٠٠٠	تكلفة البضاعة المتاحة		
١٠٠٠	من مخزون ١٢/٣١/٧٤ -		
٣٥٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة		
٢٥٠٠٠	مجمول الربح		
٧٠٠٠٠		٧٠٠٠٠	
٤٠٠	الى ح/ اهلاك ائاث وتركيبات	٣٥٠٠٠	مجمول الربح
٤٠٩٠٠	الى ح/ أجور ومرتببات		
٢٥٠	الى ح/ دعايه واعلان		
٢٠٠	الى ح/ تأمين		
٧٠٠	الى ح/ ايجار		
٧٠٥٠٠	صافي الربح		
٣٥٠٠٠		٣٥٠٠٠	
٣٠٠	الى ح/ جاري تميم (مرتبب)	٢٨٠٥٠	صافي الربح
٨٠٨١٠	د د د (أرباح)		
٤٠٧٥٨	الى ح/ جاري مسمود (مكافأة)		
٨٠٨٠٩	الى ح/ جاري مسمود (أرباح)		
	الى ح/ جاري عباس (أرباح)		
٢٨٠٥٥٠		٢٨٠٥٥٠	

ويلاحظ في هذه الحالة ضرورة تصوير حسابات ختامية مستقلة عن المادة من الفترة المحاسبية قبل الانضمام عن حسابات المدة من الفترة المحاسبية بعد الانضمام . لأن كل منها يتعلق بشركة مختلفة عن الأخرى .
وقياسا على ذلك يتم إعداد الميزانية العمومية للشركة القديمة في تاريخ الانضمام وللشركة الجديدة في تاريخ نهاية الفترة المحاسبية .

٥ - انفصال شريك:

يترتب على انفصال الشريك في شركة التضامن إنهاء الشركة القائمة . وقد يترتب على هذا الانفصال إنهاء الشركة أيضا بين الشركاء الآخرين ، أو إمكانية استمرارها بينهم على حسب شروط العقد . فإذا ترتب على انفصال الشريك إنهاء الشركة أصلا وموضوعا بين كل الشركاء ، فإنه يتم تصفية أعمال الشركة وممتلكاتها وتوزع بين الشركاء جميعا بعد سداد ديون الشركة طبقا لشروط الاتفاق بين الشركاء كما سوف نوضح في الفصول التالية . أما إذا استمرت الشركة بين باقى الشركاء بعد انفصال الشريك ، فإنها تصبح فى حكم الشركة الجديدة . ويترتب على هذا الوضع ضرورة تسوية حقوق الشريك المنفصل بحيث لا يترتب على انفصاله إضرار به أو بالشركاء الباقين .

ويتطلب التحديد العادل لحقوق الشريك المنفصل التى يحق له المطالبة بها عند انفصاله والحصول عليها لإجراء التسويات الآتية :

١ - تسوية الأرباح والخسائر عن الفترة حتى تاريخ الانفصال، وتصحيح الأخطاء المتعلقة بأرباح وخسائر الفترات السابقة .

٢ - تسوية صافي أصول الشركة بقيمتها السوقية العادية فى تاريخ الانفصال.

٣ - تقدير قيمة شهرة المحل عند انفصال الشريك إذا وجد ما يبرر

وجودها .

وتحدد حقوق الشريك المنفصل في العادة بشروط الاتفاق. وإذا لم توضح شروط الاتفاق كيفية حساب حقوق الشريك المنفصل ، فيصبح من الواجب على المحاسب في هذه الحالة الحصول على موافقة الشركاء لحساب حقوق الشريك المنفصل بصورة عادلة. وتحدد حقوق الشريك المنفصل في هذه الحالة برصيد رأسماله بعد تسويته بأرباح الفترة حتى تاريخ الانفصال والفترات السابقة ، وبمسحوباته ورصيد حسابه الجارى ، مضافا إليه نصيبه في أرباح أو خسائر إعادة تقويم الأصول المملوكة بنسبة نصيبه في الأرباح والخسائر التي كان يتمتع بها قبل الانفصال، زائدا نصيبه في شهرة المحل على هذا الأساس، زائدا نصيبه من آثار التسويات الخاصة بأرباح الفترات السابقة .

ويتطلب الأمر عند انفصال شريك تحديد الأرباح أو الخسائر عن المدة المنقضية من الفترة المحاسبية حتى تاريخ الانفصال وتحديد نصيبه منها طبقا للنسب توزيع الأرباح والخسائر . كما يتطلب الأمر تسوية أرباح الفترات السابقة بما يكون قد وقع من أخطاء أو بما يكون قد ترتب على إتباع إجراءات محاسبية غير سليمة . ومن أمثلة ذلك عدم تلاؤم مخصص الديون المشكوك فيها مع ما ينتظر إعدامه من ديون ، أو عدم تلاؤم أقساط الإهلاك مع الاستخدام الفعلي للأصول الثابتة في السنوات السابقة ، أو إثبات مصروفات إيرادية على اعتبار أنها إضافات للأصول أو العكس .

ويتطلب الأمر أيضا تحديد القيمة السوقية العادلة لضافي الأصول المملوكة ومقارنتها بضافي قيمتها الدفترية وتوزيع الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك لتحديد نصيب الشريك المنفصل منها . وإذا رغب الشركاء الباقين عندئذ إظهار الأصول في الدفاتر بقيمتها السوقية العادلة ، فإن الإجراءات في هذا الصدد لا تختلف عما سبق ذكره بصدد إنضمام شريك جديد . فإذا كان كالأول وعاطف وعبيد شركاء

في شركة تضامن برأس مال قدره ١٢٠.٠٠٠ جنيه بالتساوي ويقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي ، وقرر عبيد الانفصال عن الشركة ، وقرر كمال وعاطف الإستمرار في الشركة ، وكانت الشركة تمتلك قطعة أرض قيمتها الدفترية ١٠.٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية عند انفصال عبيد ٢٥.٠٠٠ ورغب كمال وعاطف إظهار القيمة السوقية للأرض في الدفاتر فإن القيد يكون كالآتي :

١٥٠.٠٠٠ من س/ الأراضي

إلى مذكورين

٥.٠٠٠ س/ رأس مال كمال

٥.٠٠٠ س/ رأس مال عاطف

٥.٠٠٠ س/ رأس مال عبيد

تعديل قيمة الأراضي لقيمتها السوقية وتوزيع أرباح إعادة التقويم بالتساوي طبقاً لنسب التوزيع .

وإذا تعددت الأصول المعاد تقويمها فإنه يمكن توسيط حساب أرباح وخسائر إعادة التقويم لإثبات ذلك ثم يوزع حصيده على الشركاء على النحو السابق بيانه .

أما فيما يختص بشهرة المحل فقد ينص في الاتفاق على منح الشريك المنفصل شهرة محل ومن ثم يحدد العقد قيمتها ، أو أن يتم تقديرها في تاريخ الانفصال على أساس من أسس تقدير الشهرة المعروفة كرسملة الأرباح غير العادية مثلاً ، أو على أساس عدد سنوات ربحية ، ... الخ) . وقد يرغب الشركاء الباقين في إثبات الشهرة في الدفاتر بقيمتها التقديرية الكلية أو بصفة جزئية بما يعادل حصة الشريك المنفصل فيها ، أو قد لا يرغبون في إثباتها على الإطلاق مع سداد حصة الشريك المنفصل فيها .

وقياسا على حالات انضمام شريك جديد ، فإنه يمكن أن يترتب على انفصال شريك أى من الحالات التالية :

١ - أن يحصل الشريك المنفصل على حقوقه فى الشركة على أساس صافى القيمة الدفترية للاصول .

ب - أن يحصل الشريك المنفصل على حقوقه فى الشركة بما يزيد عن صافى القيمة الدفترية للاصول (علاوة انفصال ، أو شهره محل ، أو إعادة تقييم لصافى الأصول) .

ج - أن يحصل الشريك المنفصل على حقوقه فى الشركة بأقل من نصيبه فى صافى القيمة الدفترية للاصول (الشهرة أو علاوة رأس المال للشركاء الباقين) . وسوف نتناول كل من هذه الحالات بقليل من الايضاح .

٥ - ١ - انفصال الشريك بالقيمة الدفترية :

لا يترتب على هذه الحالة أية مشاكل خاصة . وكل ما يتطلبه الأمر هو فتح حساب للشريك المنفصل تقفل فيه كل الحسابات الخاصة بالشريك فى الشركة . فيقفل حساب رأس مال الشريك المنفصل بحظه مدنيا وحساب الشريك المنفصل دائما ، ويقفل حساب المسحوبات والحساب الجارى وحساب قرض الشريك ان وجد ، فى حساب الشريك المنفصل كل على حسب طبيعة رصيدة . ويمثل رصيد حساب الشريك المنفصل مقدار المستحق له قبيل الشركة المكونة من الشركاء الباقين . وقد يسدد الشركاء الباقين هذا الرصيد للشريك المنفصل نقداً من أموالهم الخاصة ، وفى هذه الحالة يعتبر المبلغ الذى يسدده كل شريك بمثابة اضافة لرأسماله كما قد يتفق الشركاء الباقين على سداد مستحقات الشريك المنفصل على أقساط ، بفوائد ، أو بدون فوائد ، ويعالج رصيد حساب الشريك المنفصل فى هذه الحالة على أساس أنه قرض للشركة الجديدة المكونة من الشركاء الباقين . وفى كل

الأحوال ، تتوقف القيود الدفترية اللازمة لإثبات سداد حصة الشريك المنفصل على الطريقة التي يتم الاتفاق عليها في هذا الشأن .

٥ - ب - انفصال الشريك بقيمة تزيد عن القيمة الدفترية :

قد ينص عقد اتفاق الشركة على منح الشريك المنفصل علاوة انفصال ، أو شهرة محل ، كما قد يترتب على إعادة تقويم صافي الأصول زيادة حقوق الشريك المنفصل عن صافي القيمة الدفترية ، أو قد يترتب على انفصال الشريك تقدير شهرة محل تقابل القدرات الفائقة للشركة على تحقيق الأرباح . وسوف نتناول كل من هذه الحالات على التوالي :

١) الشهرة للشريك المنفصل طبقا للعقد أو لإعادة التقويم : إذا نص عقد الشركة على منح الشريك المنفصل شهرة محل ، أو إذا قدرت قيمة للشهرة عند انفصال الشريك ، فقد يرغب الشركاء الباقين في إظهار قيمة الشهرة بالكامل في الدفاتر ، أو في إظهار ما يعادل حصة الشريك المنفصل فيها ، أو في عدم إظهار أى قيمة للشهرة في الدفاتر على الإطلاق . وفي كل هذه الأحوال يجعل حساب رأس مال الشريك المنفصل دائنا بمحسته في الشهرة طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر ، أو طبقا لعقد الشركة قبل إقفاله في حساب الشريك المنفصل .

ولنفرض أن الشريك عبد الغفار في شركة التضامن سعيد ومحمود وعبد الغفار قد قرر الانفصال عن الشركة في ١/٦/١٩٧٤ . وقد بلغت أرصدة حسابات رأس مال الشركاء في ذلك التاريخ ٦٠.٠٠٠ جنيه ، ٤٠.٠٠٠ جنيه ، ٨٠.٠٠٠ جنيه لكل من عبد الغفار وسعيد ومحمود على التوالي . كما بلغت صافي الأرباح المحققة من ١/١ حتى ٧٤/٦/١ طبقا للحساب الختامي الذي تم تصويره في ذلك لتاريخ ٢٦.٥٠٠ جنيه ، كما أظهرت أرصدة الحسابات الأخرى ما يلي :

مسحوبات عبد الغفار ٢.٠٠٠ جنيه (مدين) ، قرض عبد الغفار ٧.٠٠٠ جنيه (مدين) . فوائده دائنة مستحقة على عبد الغفار ٧٠٠ جنيه (مدين) ، إحتياطي

عام ٢٠٠٠ ر. ج. (دائن) . وكانت الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء على أساس منح عبد الغفار مرتب سنوي قدره ٢٠٠٠ ر. ج. ، وتوزع الأرباح بعد ذلك على أساس ٣ : ٢ : ٤ لكل من عبد الغفار وسعيد ومحمود على التوالى وينص العقد على تقدير شهرة المحل عند انفصال شريك برسملة الأرباح الزائدة لمدة خمس سنوات بمعدل ١٠ ٪ ، وقد بلغت القيمة المقدرة لشهرة المحل على هذا الأساس ٣٦٠٠٠ ر. ج. وقدرت باقى الأصول بقيمتها الدفترية .

ولتحديد حقوق الشريك المنفصل فى كل هذه الظروف ، يتم إجراء الآتى :

أ - توزيع الأرباح والخسائر عن الفترة + رصيد الإحتياطى العام :

عبد الغفار	سعيد	محمود	إجمالى
مرتب عبد الغفار عن ٦ شهور ١٢٠٠	—	—	١٢٠٠
الباقى بنسبة ٣ : ٢ : ٤	١٥٠١٠٠	١٠٠٠٦٧	٢٠٠١٣٣
٤٥٣٠٠	٤٦٥٠٠	٤٦٥٠٠	١٣٦٣٠٠
الأرباح + الإحتياطى العام ١٦٣٠٠	١٠٠٠٦٧	٢٠٠١٣٣	٤٦٥٠٠

ويجعل حساب التوزيع مدينا بمبلغ ٢٦٥٠٠ ر. ج. ، وحساب الإحتياطى العام مدينا بمبلغ ٢٠٠٠ ر. ج. ، وتجعل حسابات الشركاء دائنة كالتالى : رأس مال عبد الغفار بمبلغ ١٦٣٠٠ ر. ج. ، رأس مال سعيد (أو حسابه الجارى) يخصه من أرباح وحساب رأس المال بنصيبه فى الإحتياطى (بمبلغ ١٠٠٠٦٧ ر. ج. ، رأس مال محمود (أو حسابه الجارى) بما يخصه من أرباح وحساب رأس المال بنصيبه فى الإحتياطى) بمبلغ ٢٠٠١٣٣ ر. ج. .

ب - معالجه شهرة المحل :

توزع شهرة المحل على الشركاء بنسب توزيع الأرباح والخسائر فيبلغ نصيب عبد الغفار ١٢٠٠٠ ر. ج. ، ونصيب سعيد ٨٠٠٠ ر. ج. ، ونصيب محمود ١٦٠٠٠ ر. ج. ، وتتوقف طريقة المعالجة الدفترية على رغبة الشركاء الباقين فى إظهار الشهرة بالكامل ، أو فى إظهار نصيب الشريك المنفصل

فقط ، أو في عدم إظهار الشهرة على الإطلاق .

فاذا ظهرت الشهرة بالكامل في دفاتر الشركة الجديدة يكون القيد كالآتي :

٣٦٥٠٠٠ من ح/ شهرة المحل

إلى مذكورين

١٢٥٠٠٠ - ح/ رأس مال عبد الغفار

٨٥٠٠٠ ح/ رأس مال سعيد

١٦٥٠٠٠ ح/ رأس مال محمود

أما إذا كانت الرغبة هي إظهار نصيب الشريك المنفصل في الشهرة فقط فيكون القيد :

١٢٥٠٠٠ من ح/ شهرة المحل

١٢٥٠٠٠ إلى ح/ رأس مال عبد الغفار

أما إذا لم يرغب الشركاء الباقين في إظهار الشهرة على الإطلاق فإن نصيب الشريك المنفصل ينخفض من رؤوس أموال الشركاء الباقين كل بحسب نسبته في توزيع الأرباح والخسائر . ويكون القيد في هذه الحالة كالآتي :

من مذكورين

٤٥٠٠٠ ح/ رأس مال سعيد

٨٥٠٠٠ ح/ رأس مال محمود

١٢٥٠٠٠ إلى ح/ رأس مال عبد الغفار

ويترتب على إثبات الشهرة دفتريا سواء بقيمتها الكامل أو بصفة جزئية ، ما يترتب على ذلك في حالة انضمام شريك جديد إذا تغيرت نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الباقين عما كانت عليه قبل انفصال الشريك . فاذا أصبحت نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين سعيد ومحمود بعد انفصال عبد الغفار

٣ : ٥ بعد أن كانت ٢ : ٤ وتم إظهار الشهرة بحصة عبد الغفار فقط (١٢٠٠٠٠ جنيه ، فإنه يترتب على استهلاكها بعد ذلك ما يلي :

سعيد	محمود	مجموع
—	—	—
النقص في حقوق الشريك باستهلاك الشهرة	٤٥٠٠	٧٥٠٠
١٢٠٠٠٠	٧٥٠٠	١٢٠٠٠٠
٤٥٠٠	٧٥٠٠	١٢٠٠٠٠

ومن الواضح أنه إذا لم يتم إثبات الشهرة فسوف ينخفض رأس مال سعيد عند انفصال عبد الغفار بمقدار ٤٠٠٠ جنيه في الوقت الذي تنخفض حقوقه باستهلاك الشهرة بعد اثباتها بمقدار نصيب عبد الغفار بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه نتيجة تغير نسب توزيع الأرباح والخسائر بينه وبين محمود بعد انفصال عبد الغفار وفي نفس الوقت فقد حدث العكس بالنسبة لمحمود. وتلافياً لذلك يمكن للشريكين والباقيين عند الاتفاق على تغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر تسوية الآثار المترتبة على هذا التغيير في حالة إثبات الشهرة عن طريق تحويل مبلغ ٥٠٠ جنيه من رأس مال محمود لرأس مال سعيد . (عليك أن توضح هذا التغيير على كل من الشريكين الباقيين في حالة إثبات الشهرة بمبلغ ٣٦٠٠٠ جنيه وتقوم بإجراء قيود التسوية في رأس مال الشريكين اللازمة لتلافي هذا الأثر) .

وبالرغم من أن المحاسبين لا يميلون عموماً لإثبات الشهرة دفترياً إلا في حالة لشراء المؤيد بمستندات موضوعية فائناً نرى أن إثبات الشهرة دفترياً في حالة وجود المبررات الكافية إقتصادياً لذلك ، يعد خطوة للأمام في الاتجاه الصحيح فهو إظهار القيمة الحقيقية للوارد المتاحة للنشأة لأغراض الاستغلال في نشاطها. ولا شك في أن جزءاً كبيراً من قيمة الشهرة التي يتوافر لها المبررات الاقتصادية الكافية يرجع في كثير من الأحيان لقيمة الموارد البشرية المتاحة للنشأة وقدراتها الانتاجية والاقتصادية المرتفعة ، والتي يهمل المحاسبون إظهارها بين مكونات الأصول .

ويلاحظ في مثالنا الجاري أنه سواء تم إثبات الشهرة بكامل قيمتها أو لم يتم

إثباتها على الإطلاق فإن رأس مال الشريك المنفصل يزيد بمقدار نصيبه فيها طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر (أو طبقاً لشروط الاتفاق إذا كان يترتب عليها اختلاف حصص الشريك المنفصل في الشهرة عن نصيبه في توزيع الأرباح والخسائر).

حـ - إقفال الحسابات الخاصة بالشريك المنفصل في حساب الشريك المنفصل: يتم ذلك من واقع البيانات المعطاة في المثال، وكنموذج لما يتم اتباعه في العادة في هذه الحالة، بإجراء القيود التالية:

٨٨٠٣٠٠	من رأس مال عبد الغفار
٨٨٠٣٠٠	إلى رأس مال الشريك المنفصل (عبد الغفار)
رصيد رأس المال ٦٠٠٠٠٠ جنيه + حصته في الأرباح والاحتياطي ١٦٠٣٠٠ جنيه - نصيبه في شهرة المحل ١٢٠٠٠٠ جنيه.	

٩٠٧٠٠	من رأس مال الشريك المنفصل (عبد الغفار)
-------	--

إلى مذكورين

٢٠٠٠	من مسحوبات عبد الغفار
٧٠٠٠	من قرض عبد الغفار
٧٠٠	من فوائد مستحقة على عبد الغفار

ويترتب على ذلك أن يصبح رصيد حساب الشريك المنفصل دائماً بمبلغ ٧٦٠٦٠٠ جنيه، ويمثل التزاماً قبل الشريكين الباقين في الشركة، قد يقيمون بسدادها من أموالهم الخاصة مقابل الزيادة في رؤوس أموالهم كل على حسب الحصة التي ساهم بها في السداد، أو قد يتم الاتفاق مع الشريك المنفصل على السداد الأجل من أصول الشركة ومن ثم يصبح رصيد حساب الشريك المنفصل من بنود الالتزامات الخاصة بالشركة الجديدة ويعالج محاسبياً على حسب شروط الاتفاق.

(٢) علاوة انفصال للشريك المنفصل : قد يتفق الشركاء الباقين مع الشريك المنفصل على منحه علاوة على رأسماله عند انفصاله عن الشركة على أن تظل الشركة بقيمتها الدفترية ودون إثبات شهرة محل . وتحدد قيمة العلاوة بالاتفاق وتوزع على الشركاء الباقين طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم قبل انفصال الشريك ويجعل رأس مال كل منهم مديناً بحصته في العلاوة مقابل جمل رأس مال الشريك المنفصل دائماً بقيمة العلاوة . والواقع أن الإجراءات المحاسبية في هذه الحالة لا تختلف عن حالة منسح الشريك المنفصل شهرة محل دون تسجيلها في الدفاتر .

(٣) حقوق الشريك المنفصل في أرباح إعادة تقويم صافي الأصول : يقتضى المنطق والعدالة في حالة انفصال شريك عن شركة التضامن ، كما كان عليه الوضع عند انضمام شريك جديد ، أن يعاد تقويم الأصول والخصوم المختلفة في تاريخ الانفصال ويتم إثباتها بقيمتها السوقية العادلة في دفاتر شركة التضامن الجديدة التي تكون بين الشركاء الباقين بعد انفصال الشريك ، وذلك لإمكان تحديد الحقوق العادلة للشريك المنفصل من ناحية ، ومن ناحية أخرى لبداية أعمال الشركة الجديدة بقيم محاسبية لمواردها تتفق مع دلالاتها الاقتصادية في ذلك التاريخ .

إلا أن العرف المحاسبي التقليدي عموماً ، محتماً بمعتقداته التاريخية في الموضوعية المستندية ، والحيلة والحذر أو التحفظ ، والثبات على مبدأ التكلفة التاريخية ، يقاوم هذا الاتجاه بكل ما لديه من حجج تفتقر إلى الموضوعية العلمية وعلى هذا الأساس غالباً ما تعالج حصة الشريك المنفصل في أرباح إعادة تقويم صافي الأصول بمعالجة علاوة الانفصال للشريك المنفصل مع الإبقاء على الأصول المختلفة في الدفاتر بقيمتها الدفترية التاريخية . ونحن نرى أنه إذا كانت العدالة تقتضى إعادة تقويم صافي الأصول لتحديد حقوق الشريك المنفصل ، فإن العدالة تقتضى أيضاً إثبات هذه الأصول دفترياً بقيمتها العادلة لإبراز حقوق الشركاء

الباقيين فيما بصورة صادقة .

هذا وقد سبق أن ذكرنا أنه إذا تقرر إثبات الأصول دفتريا بقيمتها السوقية العادلة وقت انفصال الشريك فإنه يوسط لهذا العرض حساب أرباح وخسائر إعادة التقويم ، وتجعل الأصول التي تزيد قيمتها السوقية عن قيمتها الدفترية مدينة بالفرق مقابل جعل هذا الحساب دائئا ، والعكس إذا قلت القيمة السوقية للأصول عن قيمتها الدفترية . ثم يوزع رصيد حساب أرباح وخسائر إعادة التقويم على الشركاء بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم بحظه مديناً وجعل حسابات رأس المال دائنة كل بحسب نصيبه في أرباح إعادة التقويم . ثم تقفل الحسابات الخاصة بالشريك المنفصل في حساب الشريك المنفصل بنفس الاجراءات السابق بيانها .

أما إذا تقرر الإبقاء على الأصول في دفاتر الشركة الجديدة بين الشركاء الباقيين بقيمتها الدفترية ، فإن حقوق الشريك المنفصل في أرباح إعادة التقويم تعالج في حساب رأس مال الشركاء الباقيين مثلاً تعالج علاوة الانفصال أو حقوق الشريك المنفصل في الشهرة التي لا يتم إثباتها دفتريا .

وإذا تقرر إثبات الأصول دفتريا بقيمتها الجديدة وقت الانفصال وتغيرت نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الباقيين ، فإن الوضع في هذه الحالة يجب تسويته بالطريقة الموضحة بصدد إثبات شهرة المحل في الدفاتر .

٥ - ٥ - انفصال الشريك بقيمة تقل عن القيمة الدفترية :

قد يوافق الشريك على الانفصال عن الشركة بأقل من القيمة الدفترية لحقوه لأسباب عديدة منها المشاكل المالية الشخصية الخاصة به ، أو عدم توافقه مع باقي الشركاء ، أو الرغبة الملحة في إستقلاله بعمل يرى أنه أكثر ربحية ، أو توقعاته بانخفاض ربحية الشركة في المستقبل . كما قد يكون السبب الحقيقي هو

إنخفاض القيمة الحقيقية لصافي الأصول عن قيمة الدفترية . وإذا كان السبب في قبول الشريك الانفصال عن الشركة بأقل من حقوقه الدفترية يرجع لانخفاض القيمة الحقيقية للأصول عن قيمتها الدفترية ، فإنه يصبح من الواجب منطقياً في هذه الحالة تعديل الأصول لقيمتها الحقيقية في دفاتر الشركة الجديدة للشركاء الباقين . إلا أن المحاسبين في هذه الحالة — ولتعدد المبررات الأخرى بقبول الشريك المنفصل بهذا الوضع — يرون عدم تعديل حسابات الأصول وإعتبار الفرق بين القيمة الدفترية لحصة الشريك المنفصل والقيمة التي يقبل الحصول عليها في سبيل الانفصال بمثابة علاوة رأس مال للشركاء الباقين .

فلو إقترحنا مثلاً أن الشريك حسين الذي تبلغ حقوقه الدفترية في شركة التضامن فاروق وإسماعيل وحسين ٦٥٠٠٠ جنيه في ١/٩/١٩٧٤ ، وهو التاريخ الذي قرر فيه الانفصال عن الشركة ، قد وافق على الحصول على ٥٠٠٠٠ جنيه مقابل هذه الحقوق من الشركاء الباقين في الوقت الذي كانت الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء الثلاثة بالتساوي ، فإنه يترتب على ذلك إجراء القيد الآتي :

٦٥٠٠٠ من ح / رأس مال الشريك حسين

إلى مذكورين

ح / الشريك المنفصل (حسين)	٥٠٠٠٠
ح / رأس مال فاروق	٧٥٠٠
ح / رأس مال إسماعيل	٧٥٠٠

ويتم سداد الشريك المنفصل بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه طبقاً للاتفاق .

٦ - وفاة الشريك :

يترتب على وفاة شريك من الشركاء في شركة التضامن إنتهاء الشركة مالم ينص عقد الاتفاق على خلاف ذلك . ويتطلب الأمر في هذه الحالة ضرورة

إقفال الحسابات وتسويتها في تاريخ وفاة الشريك ، والقيام بإجراءات الجرد المختلفة لتحديد نصيب الشريك المتوفى في الأرباح والخسائر حتى تاريخ الوفاة ، والذي تؤول حقوقه الأخرى إلى ورثته . فإذا نص العقد على إمكانية استمرار الشركة بالشركاء الباقين في حالة وفاة أحد الشركاء ، فيطلب الأمر عندما تتحدد حقوق الشريك المتوفى التي تؤول إلى ورثته من رأس مال وأرباح وخلافه أن تظهر هذه الحقوق في حساب من حسابات الالتزامات ويتم استبعادها من حقوق الملكية عن طريق فتح حساب لورثة الشريك المتوفى قياساً على حساب الشريك المنفصل . ويجب على الشركاء الباقين في هذه الحالة تدبير الأموال اللازمة لسداد حقوق الشريك المتوفى لورثته عند مطالبتهم بها . وقد ينص الاتفاق في بعض الأحيان على عدم ضرورة إقفال الحسابات والقيام بالجرد الفعلي عند وفاة أحد الشركاء إلا إذا تمت الوفاة بطبيعتها في نهاية الفترة المحاسبية . وفي ظل هذا النص عادة ما يرد بالاتفاق كيفية تحديد نصيب الشريك المتوفى في الأرباح والخسائر منذ بداية الفترة حتى تاريخ الوفاة ، إذا تمت الوفاة خلال الفترة المحاسبية . وقد يتم هذا التحديد على أساس تقديري في تاريخ الوفاة ، أو على أساس فعلي عند انتهاء الفترة المحاسبية .

فقد يحدد الاتفاق مثلاً أنه عند وفاة أحد الشركاء خلال الفترة المحاسبية يتحدد نصيبه من الأرباح والخسائر على أساس متوسط نصيبه في الأرباح والخسائر لعدة سنوات سابقة منمروباً في نسبة المدة المنقضية من الفترة المحاسبية إلى مدة المحاسبية بأكملها .

فإذا كان عبد السميع وعبد الغفار وعبد الودود شركاء في شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي مثلاً ، وتوفى عبد الودود في ٩/٣٠ قبل نهاية الفترة المحاسبية بثلاثة أشهر ، وكان اتفاق الشركة ينص على أن يقدر نصيب المتوفى على أساس متوسط نصيبه في الأرباح والخسائر للسنوات

الأربع الآتى : ٤٠٠٠ جنيه ، (١٣٥٠) جنيه ، ٦٠٤٥٠ جنيه ، ٦٠٩٠٠ جنيه . فإن متوسط نصيبه يكون ٤٠٠٠ جنيه [(٤٠٠٠ + ٦٠٤٥٠ + ٦٠٩٠٠) ÷ ٣] ويكون نصيبه عن المدة المنتقضية من الفترة المحاسبية التى تمت فيها الوفاة هو ٣٠٠٠ جنيه (٤٠٠٠ × ٣) . ويتم إجراء القيد الآتى :

٣٠٠٠	من حصة عبد الودود فى الأرباح المقدرة
٣٠٠٠	إلى رأس مال عبد الودود

ويقتل حساب حصة عبد الودود فى الأرباح المقدرة فى هذه الحالة فى نهاية العام فى حساب التوزيع بإعتباره ماتم توزيعه فعلا للشريك المتوفى . وتوزع باقى الأرباح (أو الخسائر) على الشركاء الباقين طبقا لاتفاق توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم .

كما يمكن أن ينص الاتفاق على الانتظار بتحديد نصيب الشريك المتوفى فى الأرباح والخسائر حتى نهاية الفترة المحاسبية التى تتم فيها الوفاة . وفى هذه الحالة يمكن أن يتحدد نصيب الشريك المتوفى الذى يؤول إلى ورثته فى نهاية الفترة على أساس نسبة المدة المنتقضية من الفترة المحاسبية إلى مدة الفترة المحاسبية بأكملها ، ذلك اذا حصل الورثة على حقوقه الأخرى من الشركة اعتبارا من تاريخ الوفاة . أما اذا ظلت حقوق الشريك المتوفى مستثمرة فى الشركة حتى نهاية الفترة المحاسبية دون سدادها للورثة ، فيمكن أن يتحدد نصيبه الذى يؤول إلى ورثته فى الأرباح (أو الخسائر) فى هذه الحالة بنصيبه عن الفترة المحاسبية بأكملها ، أو بنصيبه حتى تاريخ الوفاة مضافا إليه الفائدة على حقوقه المستثمرة فى الشركة منذ تاريخ الوفاة حتى نهاية الفترة . وفى كل الأحوال فإن شروط الاتفاق هى التى تحدد كيفية حساب نصيب الشريك المتوفى من الأرباح والخسائر حتى تاريخ الوفاة ، اذا لم يستوجب الأمر إقتال الحسابات وتحديد حقوقه فى ذلك التاريخ .

وسواء نص الاتفاق على ضرورة إقفال الحسابات في تاريخ الوفاة أو الانتظار حتى نهاية الفترة المحاسبية ، فإنه يصبح من الواجب في كل الأحوال إقفال حسابات حقوق الشريك المتوفى قبل الشركة وإلزاماته قبلها في حساب ورثة الشريك المتوفى اعتباراً من تاريخ الوفاة .

٦ - أ - التأمين على حياة الشركاء ووفاة أحد الشركاء :

قد ينص عقد اتفاق تكوين الشركة على قيام كل شريك من الشركاء بالتأمين على حياته لصالح الشركاء الآخرين ، أو أن يقوم الشركاء بشراء بوليصة مشتركة تصبح مستحقة للشركاء الباقين عند وفاة أحد الشركاء . وعادة ما يقرن هذا النص باتفاق الشركاء على استمرار الشركة بين الشركاء الباقين في حالة وفاة أحدهم حتى لا يترتب على هذه الوفاة متاعب مالية لباقي الشركاء لإضطرابهم القيام بسداد حقوق المتوفى في الشركة لورثته . وعادة ما يعالج قسط بوليصة التأمين في هذه الحالة باعتباره توزيعاً للربح حيث يتحمل كل شريك بنصيبه في القسط طبقاً لنسبته في توزيع الأرباح والخسائر . وعندما يحل المستحق البوليصة بوفاة أحد الشركاء وتحصل قيمتها من شركة التأمين فإن هذه القيمة يتم توزيعها بين الشركاء الباقين بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم ، وبالنفقة المتوفرة يتم سداد حصة الشريك المتوفى إلى ورثته .

فإذا قام حسن وحسين وحسنونه الذين يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي بشراء بوليصة تأمين مشتركة على حياتهم بمبلغ ٩٠.٠٠٠ جنيه يبلغ قسطها السنوي ٣.٦٠٠ جنيه ، وتستحق للشركاء الباقين في حالة وفاة أحد الشركاء ، فإن قسط البوليصة في هذه الحالة يحمل لحساب التوزيع سنوياً يجعل حساب التوزيع لدينا وجعل حساب قسط البوليصة دائماً ، وعند سداد القسط يجعل حساب القسط لدينا وحساب النفقة دائماً . ويتم ذلك حتى إذا كانت نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء غير متساوية لأن كل شريك سيحمل

ينصيه من القسط طبقاً لنسبة في توزيع الأرباح والخسائر، عند تحميل القسط
لحساب التوزيع وتوزيع ما يتبقى من أرباح (أو خسائر) على الشركاء طبقاً
لهذه النسب .

وعند تحميل قيمة البوليصة في مثالنا الجارى لوفاة الشريك حسونه مثلاً ،
فإن عملية التحصيل يتم إثباتها دقريباً كالاتى :

٩٠٠٠٠ من ح / النقدية

إلى مذكورين

٤٥٠٠٠ ح / رأس مال حسن

٤٥٠٠٠ ح / رأس مال حسنين

توزيع قيمة بوليصة التأمين المحصلة عند وفاة حسونه
بين حسن وحسين بالتساوى

وإذا بلغ رصيد وريثة الشريك المتوفى بعد إقفال حسابات رأسماله
ومسحوباته وقروضه وحسابه الجارى وخصته في أرباح العام، وما قد يترتب على
وفاته لورثته من حقوق أخرى قبل الشركة طبقاً لشروط العقد ، مبالغ
٨٠٠٠٠ جنيه مثلاً ، فإنه يتم سداد هذا الرصيد للورثة يجعل حساب وريثة
الشريك المتوفى مدين ، وحساب النقدية دائماً .

أسئلة وتمارين

على

الفصل الثالث

أولاً : الأسئلة :

١ - ما هي الآثار التي يمكن أن تترتب على الانضمام شريكاً جديداً لشركة تضامن قائمة .

٢ - قارن باختصار بين حالات منح الشهرة للشريك الجديد وحالات منح الشهرة للشركاء القدامى .

٣ - قارن باختصار بين حالات منح الشهرة للشريك المنفصل وحالات منح الشهرة للشركاء الباقين .

٤ - علل باختصار لماذا تعتبر كل العبارات التالية خطأ أو صواب من وجهة نظركم .

أ - لا يترتب على انضمام شريك جديد بالشراء من شريك قائم أي تغييرات في حقوق الشركاء القدامى فيما عدا حقوق الشريك البائع .

ب - إذا تترتب على انضمام شريك جديد بالشراء من أكثر من شريك قائم إظهار شهرة المحل في الدفاتر فإنه لن يترتب على ذلك أي إضرار بالشركاء القدامى مادام الشريك الجديد يدفع لهؤلاء الشركاء ما يعادل نصيبه في الشهرة .

ج - يكفي لعدم الإضرار بأي من الشركاء القدامى عند انضمام شريك جديد وإثبات شهرة المحل المترتبة على ذلك في الدفاتر أن يظل الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى بعد الانضمام على ما كان عليه قبل الانضمام .

د - إذا تقرر إعادة تقويم الأصول عند انضمام شريك جديد بالشراء من

الشركاء القدامى ، فإن أرباح أو خسائر التقويم يجب أن توزع على كل الشركاء بنسب توزيع الأرباح والخسائر الجديدة تحقيقا للعدالة .

هـ - عندما ينضم شريك جديد باستثمارات جديدة فيجب أن تتناسب حصته في الأرباح والخسائر مع حصته في رأس المال حتى لا يضار الشركاء القدامى .

و - يميل المحاسبون عموما لعدم إثبات شهرة المحل في الدفاتر لأنها لا تمثل قيمة موارد اقتصادية متاحة للشركة للاستخدام في نشاطها .

ز - لا تختلف النتائج النهائية لإلضمام شريك جديد بعلاوة رأس مال للشركاء القدامى عن تلك التي تترتب على منح شهرة محل لهؤلاء الشركاء بعد استهلاك الشهرة .

ح - تفضل طريقة منح الشريك المنضم علاوة رأس مال على طريقة منحه شهرة محل لأن الحالة الأخيرة يترتب عليها دائما الاضرار بالشركاء القدامى عند استهلاك شهرة المحل .

ط - عندما ينضم شريك جديد خلال الفترة المحاسبية ، فإن هذا لا يستدعى بالضرورة إقفال الحسابات وتسويتها في تاريخ الانضمام ، حيث مازالت الشركة مستمرة في عملياتها .

ي - عندما يقرر أحد الشركاء الانفصال عن الشركة فإن حقوقه يمكن حسابها من واقع أرصدة حساباته المختلفة في دفاتر الشركة في تاريخ الانفصال .
ثانيا : التمارين :

التمرين الأول : بلغ صافي الأصول في شركة التضامن بين جمال وهشام وحاتم في ١٩٧٤/١٢/٣١ مبلغ ١٨٠.٠٠٠ جنيه ، وبلغت حقوق كل من الشركاء الثلاثة في ذلك التاريخ ٦٠.٠٠٠ جنيه ، ٥٠.٠٠٠ جنيه ، ٥.٠٠٠ جنيه ، كما بلغ رصيد الاحتياطي العام ٣.٠٠٠ وكانت الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء بنسبة ٣٠ ٪ ، ٣٠ ٪ ، ٤٠ ٪ على التوالي . وفي ذلك التاريخ

قرر الشركاء قبول زغراب شريكا لهم بواقع الربع في رأس المال والأرباح .
والمطلوب إجراء ما يلزم من قيود يومية لاثبات الضمان الشريك الجديد وتسوية
أوضاع الشركاء القدامى في كل من الحالات الآتية :

- ١ - قيام زغراب بدفع مبلغ ٤٥٠٠٠ جنية للشركاء القدامى .
- ٢ - قيام زغراب بدفع مبلغ ٦٥٠٠٠ جنية بواقع الربع في رأس المال والأرباح للشركاء القدامى على أن يظل مجموع رأس المال ١٨٠٠٠٠ جنية .
- ٣ - قيام زغراب بدفع ٤٠٠٠٠ جنية للشركاء القدامى ليحصل على الربع في رأس المال والأرباح .

٤ - قيام زغراب بدفع ٦٠٠٠٠ جنية للشركاء القدامى ليحصل على الربع في رأس المال والأرباح مع اثبات الشهرة التي ينطوى عليها هذا الاتفاق دفتريا وتظل نسبة توزيع الأرباح بين الشركاء القدامى كما هي .

٥ - كالحالة الرابعة ما عدا أن نسب توزيع الأرباح والخسائر بعد انضمام زغراب تصبح بالتساوى بين جميع الشركاء .

التمرين الثانى : عبد الحميد وحسن وحسونه شركاء فى شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٤٠٪ ، ٣٠٪ ، ٤٠٪ على التوالى وقد بلغت حقوق كل شريك فى تاريخ انضمام عبد الموجود للشركة الآتى : ١٢٠٠٠ جنية لعبد الحميد ، ٢٧٠٠٠ جنية لحسن ، ٢١٠٠٠ جنية لحسونه . والمطلوب إجراء القيود الدفترية اللازمة لاثبات انضمام عبد الموجود فى كل من الحالات الآتية :

- ١ - قيام عبد الموجود بتقديم أصول الشركة قيمتها ٢٠٠٠٠ جنية ليحصل على الربع فى رأس المال والأرباح .
- ٢ - قيام عبد الموجود بتقديم أصول للشركة قيمتها ٣٠٠٠٠ جنية ليحصل على الربع فى رأس المال والأرباح وعلى أن يصبح مجموع رأس المال ٩٠٠٠٠ جنية .

٣ - قيام عبد الموجود بتقديم أصول الشركة قيمتها ٣٠.٠٠٠ جنيه ليحصل على الربع في رأس المال والأرباح وإثبات شهرة المحل في حدود ما دفعه عبد الموجود فيها .

٤ - كالحالة الثالثة فيما عدا أن شهرة المحل يكون بالقيمة الكاملة التي يتضمنها ثمن حصة عبد الموجود في رأس المال ، ومع بقاء نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى على ما هي عليه .

٥ - كالحالة الرابعة فيما عدا أن نسب توزيع الأرباح والخسائر بعد إنضمام عبد الموجود تصبح بالتساوى بين الشركاء .

٦ - كالحالة الرابعة فيما عدا أن عبد الموجود يحصل على ربع رأس المال ، و ٣٠٪ من الأرباح والخسائر وتظل النسب بين الشركاء القدامى كما هي .

التمرين الثالث : اتفق عبد الظاهر وأبو العيسين على إعادة تقييم أصول شركة التضامن فيما بينها عند إنضمام الشريك الجديد أبو طاقية للشركة . وقد بلغ الرصيد الدفترى لحقوق كل من الشريكين في ذلك التاريخ قبل إعادة التقييم ٢٧.٠٠٠ جنيه لعبد الظاهر ، ١٨.٠٠٠ لأبو العيسين . وقد ترتب على إعادة التقييم زيادة قيمة الأراضي بمبلغ ٨.٠٠٠ جنيه ، وزيادة قيمة المخزون بمبلغ ٧.٠٠٠ جنيه وانخفاض قيمة الآلات والمعدات بمبلغ ٣.٠٠٠ ، وقد كانت الأرباح والخسائر تقسم بين الشريكين بنسبة ٢ : ١ . والمطلوب إجراء القيود الدفترية لتسوية حقوق كل من الشريكين وإثبات إنضمام أبو طاقية في كل من الحالات الآتية :

١ - قيام أبو طاقية بدفع مبلغ ١٩.٠٠٠ جنيه للشريكين مقابل الثلث في رأس المال والأرباح .

٢ - قيام أبو طاقية بتقديم مبلغ ١٩.٠٠٠ جنيه للشركة مقابل الربع في رأس المال والأرباح .

٣ - قيام أبو طاقية بدفع مبلغ ١٦.٠٠٠ جنيه للشريكين مقابل الثلث في

رأس المال والأرباح .

٤ - يقوم أبو طاقية بتقديم مبلغ ١٦ر٠٠٠ جنيه للشركة مقابل الربع في رأس المال والأرباح ، (أ) مع عدم إثبات الشهرة ، (ب) مع إثبات الشهرة .

٣ - قيام أبو طاقية بدفع مبلغ ٢٣ر٠٠٠ جنيه للشريكين مقابل الثلث في رأس المال والأرباح .

٦ - قيام أبو طاقية بتقديم ٢٣ر٠٠٠ جنيه للشركة مقابل الربع في رأس المال والأرباح مع عدم إثبات الشهرة .

٧ - كالحالة السابقة مع إثبات الشهرة بمقدار حصة أبو طاقية منها وتعديل نسبة التوزيع بين الشريكان القديمان الى ١:١ بدلا من ١:٢ .

٨ - كالحالة السادسة مع إثبات الشهرة بالكامل وتعديل نسبة التوزيع بين الشريكان القديمان الى ٢:٢ بدلا من ١:٢ .

٩ - كالحالة السادسة مع إثبات الشهرة بالكامل وبقاء نسب التوزيع بين الشريكان القديمان على ما كانت عليه . وحصول أبو طاقية على ٤٠ ٪ من الأرباح والخسائر .

التمرين الرابع : كان محمد وماهر وفخرى شركاء في شركة تضامن يقسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٣:٢:١ وكان رأس مال كل منهم ٢٦ر٦٠٠ جنيه ، ٤٢ر٦٠٠ جنيه ، ٦٩ر٢٠٠ جنيه على التوالي . وقد أراد فخرى الانفصال عن الشركة على أن يستمر الشريكان الباقيان في الشركة وقد اتفق الشركاء على دفع مبلغ ٨٠ر٠٠٠ لفخرى مقابل حقوقه في الشركة على أن تسجل شهرة المحل بقيمتها الكلية كما يتضمنها الاتفاق مع فخرى . وقد استمر محمد وماهر في الشركة لمدة سنتين بعد انفصال فخرى يقسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٢ : ١ حيث بلغت الأرباح الصافية عن السنتين مبلغ ٦٧ر٥٠٠ جنيه . وقد بلغت مسحوبات محمد خلال هذه الفترة (السنتين) مبلغ ١٦ر٨٠٠ جنيه كما بلغت مسحوبات ماهر

٢٨٥.٠٠٠ جنيه. وبعد مضي هاتين السنتين اتفق محمد وماهر على تغيير نسبة توزيع الأرباح والخسائر الى ٢ : ٣ بحيث تصبح أكثر عدالة ، وفي السنة الثالثة بعد انسحاب فخرى حققت الشركة أرباح قدرها ٤٣٣.٠٠٠ جنيه وسحب محمد مبلغ ٨٤.٠٠٠ جنيه وماهر ١٤٤.٠٠٠ جنيه كما قرر الشريكان في نهاية السنة الثالثة استهلاك شجرة المحل بالكامل حيث لم يستهلك منها شيء منذ انسحاب فخرى .

المطلوب : (أ) اعداد قائمة توضح التغييرات في حقوق كل من الشريكين محمد وماهر في الشركة منذ تاريخ انسحاب فخرى حتى نهاية السنة الثالثة ، بفرض أن الشريكان لم يقوموا بتعديل رصيده حقوقهما في الشركة عند الاتفاق على تغيير نسب الأرباح والخسائر بينهما .

(٢) بفرض أن الشجرة التي يتم تسجيلها في تاريخ انسحاب فخرى تمصر على نصيبه فيها ، فما أثر ذلك على حقوق كل من محمد وماهر بالمقارنة بما له تسجيل الشجرة بكامل قيمتها وذلك عندما قرر الشريكان استهلاك الشجرة بالكامل .

(٣) ما هي التسوية التي تراها عادلة لحقوق كل من الشريكين عند تعديل نسب توزيع الأرباح والخسائر في كل من الحالتين السابقتين . قم بإجراء قيود اليومية اللازمة لهذه التسوية في كل من الحالتين .

التمرين الخامس : سامي ومجدي وحسام شركاء في شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي . وفي ١١/١٢/١٩٧٤ حيث بلغ رأس مال حسام ٤٢.٠٠٠ جنيه ، مسحوبات حسام ٨.٠٠٠ جنيه ، وقبل توزيع الأرباح والخسائر عن العام قرر حسام أن ينفصل عن الشركة وقرر الشريكان الباقيان استمرار الشركة فيما بينهما وقد بلغ رصيد الأرباح والخسائر في ذلك التاريخ ٣٣.٠٠٠ جنيه أرباح والمطلوب اجراء ما يلزم من قيود يومية لتسوية حقوق الشريك المنفصل واثبات انفصاله في كل من الحالات التالية ، وتصوير حسابات رأس مال الشريكان الباقيان في كل من الحالات ٢، ٤، ٥، ٦، ٨ .

١ - انفصال حسام بمبلغ ٤٥٠.٠٠٠ جنيه سددت نقداً من خزانة الشركة .
٢ - انفصال حسام بمبلغ ٥٣٠.٠٠٠ جنيه سدد منها مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه
والباقي بكميالة مسحوبة على الشركة تستحق السداد خلال ستة أشهر وبدون
إثبات شهرة محل .

٣ - كالحالة السابقة مع إثبات الشهرة جزئياً بنصيب حسام فيها .

٤ - كالحالة السابقة مع إثبات الشهرة بكامل قيمتها التي تضمنها اتفاق
انفصال حسام .

٥ - انفصال حسام بمبلغ ٥٥٠.٠٠٠ جنيه سدد منها نقداً ٢٥٠.٠٠٠ جنيه
من خزانة الشركة ويسدد الباقي بكميالتين متساويتين في القيمة مسحوبة على كل
الشريكين بصفة شخصية ، على أن يتم إثبات الشهرة بمقدار نصيب حسام فيها
ويتم تعديل نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين سامي ومجدي بعد انفصال
حسام إلى ٦٠٪ للأول ، ٤٠٪ للثاني ، مع تسوية حقوق كل من الشريكين
على هذا الأساس لما قد يترتب على إستهلاك الشهرة فيما بعد .

٦ - كالحالة السابقة تماماً مع إثبات الشهرة بالكامل .

٧ - كالحالة الخامسة مع عدم إثبات أى شهرة في الدفاتر .

٨ - انفصال حسام بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠ جنيه سددت نقداً من خزانة الشركة .

التمرين السادس : كمال وعلى شريكان في شركة تمان يتقسان الأرباح
والخسائر بنسبة ٢ : ٣ . وقد قرر كمال الانفصال عن الشركة وقرر على شراء
حقوقه فيها . وقد اتفق الشريكان على إعادة تقويم الأصول الثابتة وتقدير شهرة
المحل وإثباتها دفترياً بنصيب كمال فيها . وقد بلغت القيمة السوقية العادلة للأصول
الثابتة في تاريخ الانفصال ١٨٠.٠٠٠ جنيه في الوقت الذي بلغت سافي تكلفتها
الدفترية ١٤٠.٠٠٠ جنيه ، كما قدرت شهرة المحل بمبلغ ٣٠.٠٠٠ جنيه ،
ولما كان رأس المال العامل للشركة في تاريخ انفصال كمال يبلغ ١٤٠.٠٠٠ جنيه ،

فقد إتفق الشريكان على أن يحصل كمال على ثلث حقه نقداً ، وعلى أوراق مالية كانت تحتفظ بها الشركة تبلغ قيمتها السوقية التي تتساوى مع قيمتها الدفترية في تاريخ الانفصال ٢٤٠٠٠ ر. ، ويحصل على كميالة تستحق بعد ستة أشهر بياق مستحقاته . وقد أظهرت الميزانية العمومية التي تم إعدادها لشركة على بعد انفصال كمال مباشرة الأرصدة التالية : أصول متداولة ١٠٦٠٠٠ جنيه ، أصول أخرى ٦٠٠٠ جنيه ، أصول ثابتة ١٥٢٠٠٠ جنيه شهرة محل ١٨٠٠٠ جنيه ، رأس مال على ١٠٠٠٠ جنيه ، إلتزامات ١٨٢٠٠٠ جنيه .

المطلوب : إعداد الميزانية العمومية قبل انفصال كمال وبعد اجراء التسويات اللازمة لحقوقه في الشركة طبقاً لشروط الانفصال الموضحة بعالية .

التمرين السابع : سعيد البغل وحموده القفل وعبد الهلاب وعبد الحميد الجحش شركاء في شركة تضامن حيث يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى بعد حساب فائدة على رأس المال بمعدل ١٠ ٪ سنوياً على رصيد رأس المال بعد خصم المسحوبات في نهاية العام . وينص عقد الشركة على استمرار الشركة بين الشركاء الباقين في حالة موت أحد الشركاء ، وعلى أن تتحدد حقوق المتوفى التي تسوول الى ورثته كآآى :

١ - فائدة رصيد رأس المال منذ بداية السنة المالية حتى تاريخ الوفاة وبعد خصم المسحوبات بمعدل ١٠ ٪ سنوياً .

٢ - حصة من الأرباح تعادل متوسط ما حصل عليه خلال السنوات الثلاث السابقة للوفاة منسوبة الى المدة المنتقضية من السنة المالية حتى تاريخ الوفاة الى السنة المالية .

٣ - رصيد رأس المال في تاريخ الوفاة بعد خصم رصيد المسحوبات .

٤ - تسدد هذه الحقوق للورثة في ٣١ / ١ من السنة المالية التالية للسنة التي حدثت فيها الوفاة مع حساب فائدة بمعدل ٦ ٪ عليها منذ تاريخ الوفاة حتى تاريخ السداد .

هـ - يقتسم الشركاء الباقيين الأرباح المتبقية (أو الخسائر) عن سنة الوفاة بالتساوى فيما بينهم بعد حساب فائدة على رأس المال طبقاً لشروط العقد .

وفي ٣٠ / ٦ / ١٩٧٥ توفي عبده الهلاب وقد بلغ مجموع الأرباح المحققة عن السنوات الثلاث السابقة على تاريخ الوفاة ٤٣٩٢٠ جنية . هذا ولم يتم أى من الشركاء منذ تكوين الشركة بإجراء أى إضافة إلى رأسماله كما قام كل من الشركاء بسحب ما يعادل حصته في الأرباح سنوياً . وفي ٣١ / ١٢ / ١٩٧٥ أظهر ميزان مراجعة الشركة الأرصدة التالية : رأس مال البغل ٢٤٠٠٠ جنية ، رأس مال القفل ٢٢٠٠٠ جنية ، رأس مال الهلاب ٢٠٠٠٠ جنية ، رأس مال الجحش ١٨٠٠٠ جنية ، مسحوبات البغل ٢٤٠٠ جنية ، مسحوبات القفل ٢٤٠٠ جنية ، مسحوبات الهلاب ١٠٠٠ جنية ، مسحوبات الجحش ٢٤٠٠ جنية ، مخزون ١ / ١ / ١٩٧٥ ٢٠٠٠٠ جنية أجور ومرتبات العاملين ٥٠٠٠٠ جنية ، مشتريات ٣٥٥٠٠٠ جنية ، مخمم مكتسب ٤٠٠٠ جنية ، نقدية ٢٢٩٠٠ جنية ، مبيعات ٤٢٢٠٠٠ جنية ، ديون معدومة ٣٢٠٠ جنية ، أوراق قبض ٢٠٠٠ جنية ، مصروفات عمومية ٢٣٠٠ جنية ، اهلاك ٣٢٥ جنية ، مدينون ٦٤٠٠ جنية ، شخص ديون ٦٢٥٠ جنية ، مصاريف انتقال ٢٠٠٠ جنية ، ضرائب ٢٠٠ جنية ، ايجار مباني ٤٠٠ جنية (إدارة) أراضى ٢٠٠٠ جنية ، مباني ١٢٠٠٠ جنية ، آلات ٣٠٠٠ جنية ، شخص اهلاك آلات ومباني ٤٠٠٠ جنية ، أثاث وتركيبات ٥٠٠ جنية ، دائنون ٣٦٠٠٠ جنية ، مصروفات أخرى متنوعة ١٥٠٠ جنية .

المطلوب : (١) اذا علمت أن مخزون آخر الفترة بلغ ٢٥٠٠٠ جنية ، قم بتصوير الحسابات الختامية والميزانية العمومية للشركة في ٣١ / ١٢ / ١٩٧٥ .

(٢) قم بإجراء قيود اليومية اللازمة لتحديد حقوق الشريك المتوفى ، ثم قم بتصوير حسابات الشركاء الأربعة كما تظهر في ٣١ / ١٢ بعد توزيع أرباح العام

(٣) تم بإجراء القيود اللازمة لإثبات سداد حقوق المتوفى لورثته في ٣١ / ١ / ١٩٧٦ ثم قم بتصوير حسابات رأس مال الشركاء الباقيين في ذلك التاريخ .

الفصل الرابع

في .

شركات التضامن

التصفية والإندماج

١ - مقدمة - مفهوم التصفية ومبرراتها :

تعني التصفية إنقضاء الشركة كشخصية معنوية مستقلة وإنحلال الرابطة لقانونية التي كانت قائمة بين الشركاء . ويترتب على إنقضاء الشركة وتصفيتها بيع أصولها وتحصيل حقوقها قبل الغير وسداد التزاماتها وتسوية حقوق الشركاء فيها بالقسمة فيما بينهم . أي أن التصفية تعني زوال وجود الشركة كشخصية معنوية مستقلة وحصول كل ذي حق فيها على نصيبه من ممتلكاتها طبقاً لما يكفله له القانون .

ويتم إنقضاء شركة التضامن أو التوصية البسيطة وتصفيتها لأسباب عدة بقسمها فقهاء القانون إلى طرق إنقضاء عامة تنسحب على كل أنواع الشركات وطرق إنقضاء خاصة تنسحب على شركات الأشخاص لقيامها على اعتبارات شخصية بين الشركاء (١) . وتشمل أسباب الانقضاء العامة على : انقضاء مدة الشركة المحددة في العقد ، إجماع الشركاء على حل الشركة ، انتهاء الغرض الذي قامت الشركة من أجله ، هلاك مال الشركة بما يستحيل معه استمرارها ، إجماع الحصص في يد شخص واحد ، أو بموجب حكم قضائي . هذا كما يمكن

(١) أنظر في هذا الصدد - الدكتور مصطفى كمال طه ، الموجز في القانون التجاري

أن يترتب إنقضاء الشركة على اعتبارات تتعلق بالشركاء ، ولكن لا يترتب على الانقضاء القانوني في هذه الحالة وجوب تصفية الشركة ، وإنما يمكن أن يقوم مقامها شركة جديدة ذات شخصية معنوية جديدة ، إذا كفل عقد الشركة عدم وجوب تصفيتها عند إنقضائها لهذه الاعتبارات الشخصية . وهذه الاعتبارات الشخصية هي : موت أحد الشركاء ، الحجر على أحد الشركاء ، إعسار أحد الشركاء أو إفلاسه ، أو انسحاب أحد الشركاء . ففي حالة موت أحد الشركاء أو انسحابه يمكن للشركة أن تستمر في نشاطها — دون تصفية — بين الشركاء الباقين إذا ورد في عقد الشركة ما يحيز ذلك . غير أن الشخصية المعنوية للشركة القديمة تصبح منقضية قانوناً ، ويحل محلها شخصية معنوية جديدة للشركة الجديدة المكونة من الشركاء الباقين . وهذا هو ما تناولناه في الفصل السابق .

وسوف نتناول في هذا الفصل المعالجة المحاسبية لعمليات التصفية المتعلقة بشركات التضامن والتي تترتب على إنقضائها قانوناً . وسوف نوضح أولاً وباختصار بعض الاجراءات القانونية المتعلقة بالتصفية ، ونتناول بعد ذلك كيفية تحديد حقوق كل شريك ، وأولويات توزيع العائد النقدي من تصفية أصول الشركة ، والحالات المختلفة التي يمكن أن تسفر عنها نتائج التصفية بالنسبة للدائنين والشركاء .

٢ - إجراءات التصفية :

متى إنقضت الشركة قانوناً لأي سبب من الأسباب السابقة ، ولم يحز عقد الشركة إمكانية استمرارها بالرغم من أسباب الانقضاء الشخصية ، فإنه يصبح من المتعين تصفيتها ببيع ممتلكاتها وتحصيل حقوقها وتوزيع نتائج التصفية على أصحاب الحقوق فيها . وفي كل الأحوال ، فإنه يصبح من الواجب قانوناً شهر إنقضاء الشركة لأعلام الغير به خلال خمسة عشر يوم من تاريخ الانقضاء .

وبالرغم من أن الأصل هو إنقضاء الشخصية المعنوية للشركة بانقضاءها وحلها ، فإن المشرع المصرى قد كفل استمرار الشخصية المعنوية للشركة المنقضية طوال فترة التصفية . فيظل للشركة شخصيتها المعنوية المستقلة وتعد أموالها ضمانا لدائنيها دون دائنى الشركاء فيها ، كما يكون لها حق التقاضى ، ويجوز شهر إفلاسها . ويمكن للشركة المنقضية مزاولة عملياتها خلال فترة التصفية لانتهاء معاملاتها التى بدأت قبل قرار انتهائها وتصفيتها ، ولكنه لا يجوز لها أن تبدأ فى أعمال جديدة . وعندما تنتهى إجراءات التصفية ويوزع ثايل التصفية على الشركاء تنتهى الشخصية المعنوية للشركة .

٣ - ١ - تعيين المصطفى وسلطاته (١) :

عندما يتقرر تصفية الشركة لانقضاءها ، تنتهى بذلك صفة المدير فى تمثيلها ويحل محله المصطفى للقيام بأعمال التصفية . وقد يكون المصطفى هو المدير نفسه ، أو أحد الشركاء ، أو غيرهم طبقا لما ينص عليه عقد الشركة . وإذا لم ينص العقد على طريقة تعيين المصطفى قام بذلك من يعينه أغلبية الشركاء . وفى حالة عدم اتفاق الشركاء قامت المحكمة بتعيينه بناء على طلب الشركاء أو أحدهم .

ويتولى المصطفى منذ تعيينه إدارة أعمال الشركة بالطريقة التى تودى إلى تصفيتها بأقل خسائر ممكنة : فيقوم المصطفى بالعمل على إنجاز أعمال الشركة الجارية دون البدء فى أعمال جديدة ، كما يستوفى حقوق الشركة قبل الغير ويبيع ممتلكاتها الثابتة أو المنقولة ، وينى بديون الشركة للغير ، ويقوم بكل الأعمال التى تودى إلى تحديد صافى نتائج التصفية التى تصبح من حق الشركاء للقسمة فيما بينهم . وتنتهى مهمة المصطفى عند هذا الحد ويلتزم المصطفى بتقديم حساب عن أعماله للشركاء وأن يضع بين أيديهم صافى نتائج التصفية للقسمة فيما بينهم .

(١) أنظر فى هذا الصدد ، المرجع السابق ، ص ٢٥٤ - ٢٥٦ .

هذا وعادة ما يتقاضى المصنفى عن قيامه بأعمال التصفية أتعاباً معينة إما بالاتفاق أو بحكم القضاء . وتعد أتعاب المصنفى وكل ما يتحمله من نفقات فى سبيل التصفية من الديون الممتازة على سائر الدائنين عند توزيع ناتج التصفية .

٣ - ب تحديد حقوق الشركاء وتخصيص ناتج التصفية :

يتعين عند تقرير إنقضاء الشركة والاتفاق على تصفيتها أن يتم تحديد حقوق كل شريك من الشركاء فيها حتى ذلك التاريخ . ويستدعى ذلك القيام بإجراءات الجرد والتسويات اللازمة ، وإقفال الحسابات وتحديد نصيب كل شريك من الشركاء فى الأرباح أو الخسائر عن المدة من الفترة المحاسبية المنتهية حتى تاريخ إنتهاء الشركة وختمها . وتوقف حقوق كل شريك من الشركاء فى الشركة عند تصفيتها على الآتى : رصيد حساب رأس المال الخاص به ، رصيد مسحوباته ، نصيبه فى أى أرباح متجزئة أو خسائر محققة عن فترات سابقة بنسبة توزيع الأرباح والخسائر ، نصيبه فى أرباح أو خسائر عمليات الفترة حتى تاريخ التصفية بنسبة توزيع الأرباح والخسائر ، رصيد حسابه الجارى ، رصيد القرض الخاص بالشريك (سواء كان مديناً أو دائناً) ، ونصيب الشريك فى أية أرباح أو خسائر تتحقق نتيجة للتصفية ببيع صافى الأصول بأكثر أو أقل من قيمتها الدفترية طبقاً للنسب توزيع الأرباح والخسائر . وعلى هذا الأساس لا يمكن تحديد ما يستحق للشريك قبل الشركة التى تم تصفيتها إلا إذا أخذت كل هذه العوامل فى الاعتبار .

ويجب الاسترشاد عند تصفية شركات التضامن بقاعدتين أساسيتين عند تخصيص النقدية المتحصلة من عمليات التصفية على الدائنين والشركاء :

القاعدة الأولى : وتتضمن عدم تخصيص أية مبالغ لأى شريك من الشركاء إلا بعد سداد كل التزامات الشركة لغير الشركاء .

القاعدة الثانية : وتتضمن عدم تخصيص أية مبالغ لأى شريك من الشركاء

إلا بعد توزيع كل أرباح أو خسائر تتمحق نتيجة عمليات التصفية على الشركاء طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر عليهم ، أو طبقا لعقد الشركة إذا نص على خلاف ذلك في حدود القانون .

فالدائنون في شركة التضامن — بخلاف الشركاء — لهم أولوية في الحصول على حقوقهم من أموال التصفية قبل الشركاء ، والواقع أن دائنوا شركة التضامن لهم الحق في الحصول على حقوقهم من أموال الشركة والأموال الخاصة للشركاء إذا لم تكفى أموال الشركة للوفاء بحقوقهم . ويترتب على ذلك منطقيا عدم أحقية أى شريك في استرداد أى من حقوقه في الشركة حتى يسترد كل الدائنون الآخرون حقوقهم فيها . وإذا تبقى أى شيء بعد ذلك فلا يمكن توزيعه على الشركاء حتى يتحدد نصيب كل منهم فيه بعد توزيع أرباح أو خسائر التصفية على الشركاء .

ويلتزم المصفى في توزيع حصيلة التصفية على الدائنين والشركاء بالقواعد القانونية المحددة لأولويات التوزيع : وتعد الأولويات الآتية على حسب ترتيبها متمشية مع القواعد القانونية في مصر (١) :

(١) أتعاب المصفى ومصاريف التصفية .

(٢) الديون الممتازة : وهى المصروفات القضائية والضرائب والرسوم وأجور الخدم والكتبه والعمال عن الستة أشهر الأخيرة وثمان البذور والسماد وغيره من مواد التخصيب وأجرة المباني وأججار الأراضى الزراعية عن سنتين أو لمدة الأيجار أيها أقل .

(٣) الديون العادية المستحقة لدائنى شركة التضامن دون دائنى الشركاء ،

(١) أنظر فى ذلك : الأستاذ عبد الفتاح الصحن ، المحاسبة فى شركات القطاع الخامس

أشخاص وأموال ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ديسمبر ١٩٧٤

كما يمكن لدائني الشركة الرجوع على أموال الشركاء الخاصة لاستيفاء ديونهم إذا لم تكف أموال الشركة لذلك .

(٤) حقوق الشركاء : وهي تمثل ما يتبقى بعد سداد البنود الثلاثة السابقة ، وتوزع عليهم طبقاً لرصيد كل منهم من حقوق في الشركة بعد تطبيق القاعدة الثانية المشار إليها أعلاه .

٣ - حسابات التصفية

يوسط لأغراض تصفية الشركة حساب يقوم مقام الحساب الختامي النهائي لعمليات التصفية المختلفة يطلق عليه عادة حساب التصفية . وقد يوسط حساب التصفية لأغراض تجميع ما يتحقق من أرباح أو خسائر نتيجة بيع الأصول المختلفة تمهيداً لتوزيع رصيده على حسابات حقوق الشركاء بنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم ، وفي هذه الحالة يقوم حساب التصفية مقام حساب الأرباح والخسائر لأغراض التصفية . كما قد يوسط حساب التصفية بصفة تماثل صفة حساب المتاجرة ، بمعنى أن الحساب يجعل مديناً بالأصول المختلفة طبقاً لأرصدها الدفترية في تاريخ إنقضاء الشركة دون النقدية ، ويجعل دائناً بما يتحقق من نقدية بيع هذه الأصول ، ثم يوزع الرصيد الناتج في نهاية التصفية من أرباح أو خسائر على الشركاء . ولا تختلف النتيجة النهائية التي يتم التوصل إليها في كلتا الحالتين .

وبالإضافة إلى حساب التصفية يعتبر حساب النقدية المحور الأساسي الذي تدور حوله عمليات التصفية ومن لهم حقوق في نتائجها . فيجعل هذا الحساب مديناً برصيد النقدية (سواء في الصندوق أو في البنك) في تاريخ الانقضاء ، ويجعل مديناً بكل المتحصلات من تصفية الأصول المختلفة ويجعل دائناً بالتسديدات للدائنين ومقابل مصاريف التصفية ، ولا بد أن يتطابق رصيده في النهاية مع مجموع أرصدة حقوق الشركاء ، ويوزع عليهم على هذا الأساس .

ويفضل أن تقفل كل الحسابات الخاصة بكل شريك في حساب واحد عند البدء في إجراءات التصفية ، بما فيها حسابات القروض الدائنة المستحقة للشركاء لأنه سواء كانت ، حقوق الشريك تتمثل في رأس المال أو في قرض للشركة ، فإنه لن يحصل على أى منها إلا في النهاية ، بعد إستيفاء كل ذى حق من الدائنين الخارجيين لحقه ، وبعد أن يتحمل كل شريك بنصيبه من الأرباح أو الخسائر . غير أنه في الأحوال التى يكون فيها أحد الشركاء معسراً ، فإن دائنى الشريك المعسر بصفته الشخصية يكون لهم حق المطالبة بنصيبهم في قرض الشريك للشركة مثلاً يحق لدائنى الشركة ذاتها . ولذلك يأخذ قرض الشريك أولوية في السداد عند التصفية على حصة الشريك في حقوقه الأخرى . وعلى هذا الأساس فقد جرت العادة على إقفال كل حسابات الشريك فيما عدا حساب القرض ، في حساب واحد يمثل حقوق الشريك بصفه مجتمعه .

أما إذا كان قرض الشريك مديناً ، بمعنى أن الشريك هو المدين والشركة هى الدائنة ، فقد يصبح من الضرورى في هذه الحالة مطالبه الشريك برد القرض وخاصة إذا لم تكفى حقوقه الأخرى لاستيعاب حصته في خسائر التصفية ، وذلك إذا لم يكن الشريك معسراً بصفه شخصيه :

هذا وسوف تمنح لنا كل من هذه الحالات في البنود التالية .

٤ - تصفية الشركة الموسرة وبيع كل الأصول :

الشركة الموسرة هى التى تكفى قيمه التقديريه المحصلة من بيع أصولها المختلفه عند التصفية لسداد المستحق لدائنيها بالكامل ، بصرف النظر عن كفايه أو عدم كفايه ما يفيض عن ذلك لسداد حقوق الشركاء فيها ، فالعبرة باليسار في هذه الحالة هى مجرد كفايه ناتج بيع الأصول المختلفه لسداد الدائنين من غير الشركاء . ويمكن أن تكون الشركة موسرة ويرتب على تصفيتها إحدى الحالات الآتية :

أ - أن يترتب على التصفية أرباح للشركاء بالاعانة إلى حقوقهم الدفترية عند قرار إنتهاء الشركة .

ب - أن يترتب على التصفية خسائر للشركاء وتكون حقوق كل شريك كافية لاستيعاب نصيبه من الخسائر .

ج - أن يترتب على التصفية خسائر للشركاء ولا تكفي حقوق أحد الشركاء لاستيعاب نصيبه من خسائر التصفية .

د - أن يترتب على التصفية خسائر للشركاء ولا تكفي حقوق أكثر من شريك لاستيعاب نصيبه من خسائر التصفية . وفي ظل كل من هذه الحالات الأربع تكون النقدية الناتجة عن عمليات التصفية كافية للوفاء بالتزامات الشركة قبل الغير .

٤ - ١ - التصفية بأرباح :

يترتب على هذه الحالة بيع الأصول بأكثر من صافي قيمتها الدفترية . وتوزع الأرباح الناتجة في هذه الحالة على الشركاء بنسبة توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم ، أو طبقا لشروط العقد إذا نص على خلاف ذلك في حدود القانون .

ولنفرض أنه قد تقرر في ١٤/٦/٥ تصفية شركة التضامن عبد الجبار ومسعود وعين عبد الجبار للقيام بعمليات التصفية مقابل أنعاب قدرها ٦٠٠ جنيه زائدا كل ما يتحمله من مصروفات في هذا الصدد . وبعد اتمام عمليات الجرد وتسوية الحسابات واقفالها وتصوير الحسابات الختامية والميزانية العمومية في ذلك التاريخ ، ظهرت الميزانية العمومية في صورة ملخصة كالآتي :

شركة التضامن عبد الجبار ومسعود (تحت التصفية)

الميزانية العمومية في تاريخ الاتقضاء ٥ / ٦ / ٧٤

خصوم	أصول				
حقوق عبد الجبار	١٢٢٠٠٠	صافي الأصول الثابتة			
رأس المال	٨٠٠٠٠	بضاعة ومواد	٣٨٠٠٠		
قرض	٥٠٠٠	مدينون	٤٢٠٠٠		
حقوق مسعود	٨٥٠٠٠	— مخصص ديون	٢٠٠٠		
رأس المال	٧٥٠٠٠	صافي المدينون			٤٠٠٠٠
التزامات :		نقدية	٥٠٠٠٠		
دائون	٧٨٠٠٠				
مصرفات مستحقة	١٢٠٠٠	٩٠٠٠٠			
	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠			

هذا وقد كان الشركاء يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي . وقد تم بيع الأصول الثابتة بمبلغ ١٣١٠٠٠ جنيه كما تم بيع المواد والبضاعة بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه حيث كانت الشركة تتبع طريقة الوارد أخيرا صادر أولا . أما المدينون فقد تحصل منها ٣٩٥٠٠ جنيه وثبت أن الباقي لا يمكن تحصيله ، وقد بلغت مصرفات التصفية ١٣٢٠٠ جنيه .

وسوف نعالج حساب التصفية في هذه الحالة على اعتبار أنه حساب متاجرة (في أصول الشركة كلها فيما عدا النقدية) وعلى هذا الأساس تجعل حسابات الأصول المختلفة دائنة مقابل جعل حساب التصفية مدينا بصافي تكلفة هذه الأصول بما فيها المدينون ، وذلك لتحديد التكلفة الدفترية الصافية للأصول المباعة في الجانب المدين من حساب التصفية ، ويجعل حساب التصفية دائنا بالمتحصل من عمليات البيع المختلفة مقابل جعل حساب النقدية مدينا . ثم يرصد حساب التصفية بعد ذلك ويوزع الرصيد على الشركاء طبقا للنسب المحددة .

وفيما يلي حساب التصفية وحساب النقدية وحساب حقوق الشركاء ، حيث لا داعي للتمييز بين رأس المال والقرض في هذه الحالة ، وقائمة التصفية لهذه الحالة على هذا الأساس :

دائنين	ح/ التصفية	مدين
يمكن إجراء ذلك في قيد واحد في نهاية للتصفية	من ح/ النقدية ١٣١٥٠٠	الى ح/ صافي الاصول الثابتة ١٢٢٠٠٠
	من ح/ النقدية ٦٠٠٠٠	الى ح/ المواد والبضاعة ٣٨٠٠٠
	من ح/ النقدية ٣٩٥٠٠	الى ح/ صافي المدينون ٤٠٠٠٠
		الرصيد (أرباح التصفية) ٣١٠٠٠
		١٥٥٠٠ الى ح/ حقوق هبة الجبار
		١٥٥٠٠ الى ح/ حقوق مسعود
	٢٣١٠٠٠	٢٣١٠٠٠

ويلاحظ أنه من الممكن إقفال حسابات الاصول المختلطة في حساب التصفية في هذه الحالة بمفردها ، ويتم الحصول على صافي الأصل المعين بإقفال الحساب المقابل له في حساب الأصل قبل إقفال الرصيد في حساب التصفية ، فتجعل الاصول الثابتة مثلاً دائنة ونخصص الاهلاك الخاص مدينا ، وتجعل حسابات المدينون دائنة مقابل جعل حساب نخصص الديون مدينا . ثم نقفل أرصدة حسابات الاصول بعد ذلك في حساب التصفية . أما رصيد النقدية فيظل في حساب النقدية ولا يظهر في حساب التصفية .

مدین	ح/ النقدية	دائن
٥٠٠٠٠	الرصيد ٦/٥	من ح/ اتعاب المصنوع ومصاريف التصفية
١٣١٥٠٠	الى ح/ التصفية	من ح/ المصروفات المستحقة
	(يبيع الاصول الثابتة)	
٦٠٠٠٠	الى ح/ التصفية	من ح/ الدائنون
	(يبيع المخزون)	
٣٩٥٠٠	الى ح/ التصفية	الرصيد بعد سداد الالتزامات
	(تحصيل المدينون)	٩٩٦٠٠ من ح/ حقوق عبد الجبار
		٨٩٦٠٠ من ح/ حقوق مسعود
٢٨١٠٠٠		٢٨١٠٠٠

ح/ حقوق الشركاء

بمجموع عبد الجبار مسعود

بمجموع عبد الجبار مسعود

١٠٠٠	٩٠٠	٩٠٠	الرصيد (الى ح/ النقدية)	١٥٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	رصيد رأس المال ٦/٥
١٨٩٣٠٠	٩٩٦٠٠	٨٩٦٠٠	من ح/ اتعاب المصنوع والمصروفات	٥٠٠٠	٥٠٠٠		من ح/ القرض
				٣١٠٠٠	١٥٥٠٠	١٥٥٠٠	من ح/ التصفية
١٩١٠٠٠	١٠٠٥٠٠	٩٠٥٠٠		١٩١٠٠٠	١٠٠٥٠٠	٩٠٥٠٠	

هذا ويلاحظ أن رصيد النقدية بعد سداد الالتزامات لا بد وأن يتساوى مع مجموع رصيد حقوق الشركاء كما كان من الممكن أن يجعل حساب التصفية مدينياً بمصروفات وأتعاب التصفية بدلاً من حساب حقوق الشركاء ، وبالتالي يؤدي إلى نقص أرباح التصفية الموزعة على الشركاء ، ولكن النتيجة النهائية واحدة (عليك إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة من واقع الحسابات الثلاثة) .

وتحتوى هذه الحسابات الثلاثة بصفة مجتمعة على كل المعلومات اللازمة عن عملية التصفية ونتائجها وكيفية توزيع النقدية المتحصلة منها . غير أنه يمكن تلخيص هذه العمليات الموزعة بين الحسابات الثلاثة في صورة قائمة توضح نتائج التصفية وكيفية توزيع النقدية المتحصلة بحيث يسر من الاطلاع المباشر عليها التوصل للحقائق المطلوبة دون البحث في الحسابات المختلفة . وتكون قائمة التصفية للثال تحت البحث كما هو موضح بالصفحة التالية .

هذا وتعنى المبالغ الموضوعة بين أقواس في الأصول جعل حسابات الأصول دائنة ، ويعنى ذلك فى الخصوم جعلها مدينة .

٤ - ب - التصفية بخسائر وكفاية حقوق كل شريك لاستيعاب نصيبه منها :
يترتب على هذه الحالة وكل الحالات التالية بيع صافي الأصول بأقل من قيمتها الدفترية وتوزيع الخسائر الناتجة على الشركاء طبقاً للنسب توزيع الأرباح والخسائر .

ولنفرض مثلاً أنه تقرر فى ٢٢/٣/٧٥ تصفية شركة التضامن عبد الحميد وحسونه وتقرر تعيين حسونه كمصفى مقابل أتعاب قدرها ٣٥٠ جنيه زائداً كل ما يتكبده من مصروفات شخصية فى سبيل التصفية . وقد أظهرت الميزانية العمومية للشركة فى هذا التاريخ الأصول والخصوم التالية :

شركة التضامن عبد الجبار ومحمود (تحت التصفية)
قائمة التصفية في تاريخ إتمام التصفية

المجموع			الأصول	
حقوق مسعود	حقوق عبد الجبار راس المال	حقوق الترض	الالتزامات	النقدية
%٥٠	%٥٠			بجلاف النقدية
٧٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	٥٠٠٠	٩٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
١٥٥٠٠	١٥٥٠٠			٢٢١٠٠٠
٩٠٥٠٠	٩٥٥٠٠	٥٠٠٠	٩٠٠٠٠	٢٨١٠٠٠
(٩٠٠)	(٩٠٠)		(٩٠٠٠٠)	(١٨٠٠)
				(٩٠٠٠٠)
		(٥٠٠٠)		(٥٠٠٠)
(٨٩٦٠٠)	(٩٤٦٠٠)			

نسبة توزيع الارباح والخسائر
الارصدة قبل التصفية
التصفية والارباح
الارصدة بعد التصفية
المدفوعات النقدية :
أتعاب ومصاريف التصفية
الالتزامات
قرض الشريك عبد الجبار
باقى حقوق الشركة

أراضى ١٢ر٠٠٠ جنيه ، مباني بعد خصم الإهلاك ٨ر٠٠٠ جنيه ،
سيارات بعد خصم الإهلاك ٩ر٦٠٠ جنيه ، مخزون ٢٢ر٤٠٠ جنيه ، مدينون
بعد خصم مخصص الديون ١٣ر٢٠٠ جنيه ، نقدية ٣٢ر٨٠٠ جنيه ، رأس مال
عبد الحميد ١٨ر٠٠٠ جنيه ، قرض عبد الحميد ١٠ر٠٠٠ جنيه ، رأس مال حسونه
٢٢ر٠٠٠ جنيه ، قرض حسونه ٥ر٠٠٠ جنيه ، مصروفات متنوعة مستحقة لها
الامتياز القانوتى ١٣ر٣٥٠ جنيه ، دائنون ٢٩ر٦٥٠ جنيه ، مجموع الأصول
٩٨ر٠٠٠ جنيه ، مجموع الخصوم ٩٨ر٠٠٠ جنيه . وقد قام حسونه بتصفية
أصول الشركة كالاتى : الأراضى ٢٠ر٠٠٠ جنيه ، الآلات ٢ر٠٠٠ جنيه ،
السيارات ٥ر٢٠٠ جنيه ، المخزون ١٨ر٨٠٠ جنيه ، المدينون ١٢ر٧٠٠ جنيه
كما بلغت مصاريف التصفية ٨٥٠ جنيه ، ويقتسم الشريكان الأرباح والخسائر
بنسبة ٣ : ٢ لكل من عبد الحميد وحسونه على التوالى . وسوف نعالج حساب
التصفية فى هذه الحالة على اعتبار أنه حساب أرباح وخسائر حتى يتمكن القارىء
من معرفة الفرق بين المعالجتين بمقارنة هذه الحالة بالحالة السابقة . وعند بيع
أصل معين بأقل من تكلفته الدفترية يجعل حساب النقدية لدينا بسعر البيع وحساب
التصفية لدينا بالفرق بين سعر البيع وصافى التكلفة الدفترية للأصل ويجعل حساب
الأصل دائماً . أما إذا تم بيع الأصل بأكثر من تكلفته الدفترية فيجعل حساب
النقدية لدينا بسعر البيع وحساب الأصل دائماً يضافى تكلفته الدفترية وحساب
التصفية دائماً بالفرق . وفى حالة معالجة حساب التصفية كحساب أرباح وخسائر
فيجعل الحساب لدينا أيضاً بأرباح ومصاريف التصفية . ثم يوزع رصيد الحساب
من أرباح أو خسائر على الشركاء بنسب توزيع الأرباح والخسائر المقررة .

وفىما يلى الحسابات اللازمة فى هذه الحالة وقائمة التصفية .

ح / التصفية

مدین	دائن
٦٠٠٠ الى ح / الآلات	٨٠٠٠ من ح / الأراضى
٤٤٠٠ الى ح / السيارات	٧٧٠٠ الرصيد (خسائر التصفية)
٣٦٠٠ الى ح / المخزون	٤٦٢٠ من ح / حقوق عبد الحميد
٥٠٠ الى ح / المدينين	٣٠٨٠ من ح / حقوق حسونه
١٢٠٠ الى ح / أتعاب ومصاريف التصفية	
١٥٢٠٠	١٥٧٠٠

ح / النقدية

مدین	دائن
٣٢٨٠٠ الرصيد ٢٢/٣	١٢٠٠ من ح / مصاريف وأتعاب التصفية
٢٠٠٠٠ الى ح / الأراضى	١٣٣٥٠ من ح / مصروفات مستحقة
٢٠٠٠ الى ح / الآلات	٢٩٦٥٠ من ح / الدائنون
٥٢٠٠ الى ح / السيارات	٤٧٣٠٠ الرصيد بعد سداد الالتزامات
١٨٨٠٠ الى ح / المخزون	٢٣٣٨٠ من ح / حقوق عبد الحميد
١٢٧٠٠ الى ح / المدينين	٢٣٩٢٠ من ح / حقوق حسونه
٩١٥٠٠	٩١٥٠٠

٣ / حقوق الشركاء

دائن

مدين

	حسونه	عبد الحميد	مجموع		حسونه	عبد الحميد	مجموع
٣ / رأس المال	٢٢٠٠٠	١٨٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣ / خسائر تصفية	٣٠٨٠	٤٦٢٠	٧٧٠٠
٣ / القرض	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٣ / النقدية	٢٣٩٢٠	٢٣٣٨٠	٤٧٣٠٠
	٢٧٠٠٠	٢٨٠٠٠	٥٥٠٠٠		٢٧٠٠٠	٢٨٠٠٠	٥٥٠٠٠

وبلاحظ أننا رتبنا المدفوعات النقدية في قائمة التصفية حسب أولوياتها القانونية . وقد ترتب على ذلك ضرورة تقسيم خسائر التصفية الظاهرة في حساب التصفية إلى جزئين ، ذلك الذي يترتب على بيع الأصول المختلفة ، والآخر الذي يترتب على أتعاب ومصاريف التصفية ، برغم أن كلاهما يحمل على حقوق الشركاء بنفس النسبة . كما أن مجموع المدفوعات لكل شريك في هذه الحالة يمثل رصيد قرضه زائداً ما فاض من رأساله على خسائر التصفية . وقد قسمناها إلى قسمين حيث للقروض أولوية قانونية على رأس مال الشركاء .

هذا وإن نقوم بتصوير الحسابات الخاصة بالتصفية إعتباراً من الحالة التالية مكثفين في ذلك بقائمة التصفية ، وعلى القارئ أن يتأكد في كل حاله من استطاعته تصوير الحسابات اللازمة وإجراء القيود الدفترية المؤدية للعمليات التي تظهر في هذه الحسابات.

- 17. -

فسيه توزيع الارباح والخسائر
الارصدة قبل التصفية
التصفية والخسائر دون مصاريف التصفية
الارصدة بعد التصفية
المداخيل عات النقدية :
أتعاب ومصاريف التصفية
مصروفات مستحقة
دائمي
قروض الشر كاه
باقى حقوق الشر كاه

٤ - ح - التصفية بخسائر وعدم كفاية حقوق أحد الشركاء لاستيعاب

نصيبه منها :

يمكن أن نميز في هذه الحالة بين عدد من الحالات الفرعية . فقد لا يكفي رصيد رأس مال الشريك لاستيعاب نصيبه من خسائر التصفية ولكن يكون له رصيد قرض للشركة يكفي لاستيعاب الفرق ، أو قد لا يكون للشريك رصيد قرض ويقوم بسداد ما زاد على حصته في خسائر التصفية على رصيد رأس المال الخاص به للشريك أو الشركاء الآخرين ، أو أن رصيد رأس مال الشريك لا يكفي لاستيعاب نصيبه من الخسائر ولا يقوم بسداد الفرق للشركاء الآخرين نتيجة إعساره بصفة شخصية . وسوف أوضح الحالة الفرعية الأولى بمثال مستقل ، ثم أوضح الحالتين الأخيرتين بمثال آخر .

ولنفرض أنه تقرر تصفية شركة التضامن بين الشركاء عبد العزيز وعبد الواحد وحسن الذين يتقسمون الأرباح والخسائر فيما بينهم بالتساوي في ١٠/١/١٩٧٥ . وبلغ صافي أصول الشركة بخلاف النقدية في ذلك الوقت ٨٢٠٠٠ جنيه وبلغت النقدية ١٨٠٠٠ جنيه . كما بلغت التزامات الشركة للغير ٧٠٠٠٠ جنيه ، منها ١٦٥٠٠ مصروفات مستحقة والباقي للدائنين ، وبلغ رأس مال الشركاء الثلاثة ٦٠٠٠٠ جنيه ، ١٠٠٠٠ جنيه ، ١٠٠٠٠ جنيه على التوالي لكل من عبد العزيز وعبد الواحد وحسن ، وكان للشريك عبد العزيز قرض قبل الشركة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه . وعند التصفية بلغ المتحصل من بيع الأصول المختلفة بخلاف النقدية مبلغ ٥٨٠٠٠ جنيه ، كما بلغت مصاريف التصفية وأتعاب المصفي ٩٠٠ جنيه . وفي ظل هذه الظروف تظهر قائمة التصفية كما هو موضح بالصفحة التالية .

هذا ويخصم العجز في رأس مال الشريك عبد العزيز نتيجة خسائر التصفية بحمل حساب القرض الخاص به لدينا وحساب رأس المال دائنا بقيمة رصيد العجز .

شركة انتظامن عبد العزيز وعبد الواحد وحسن (تحت التصفية)
قائمة التصفية في

(الأرباح والخسائر توزع بالتساوي)

المجموع				الأرصدة	
رأس مال حسن	رأس مال عبد الواحد	عبد العزيز		التقديرية	بجلائف التقديرية
		رأس المال	فرض		
١٠٠٠٠٠ (٨٠٠٠٠)	١٠٠٠٠٠ (٨٠٠٠٠)	٦٠٠٠٠ (٨٠٠٠٠)	٤٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠ ٥٨٠٠٠٠	٨٢٠٠٠٠ (٨٢٠٠٠٠)
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	(٢٠٠٠٠)	٤٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠	
(٣٠٠٠)	(٣٠٠٠)	(٣٠٠٠)		(٩٠٠٠) (١٦٠٥٠٠) (٥٣٥٠٠)	
١٧٠٠٠	١٧٠٠٠	(٢٣٣٠٠) ٣٣٠٠	٤٠٠٠٠ (٢٣٣٠٠) (١٧٠٠٠)	— ٥١٠٠٠	
(١٧٠٠٠)	(١٧٠٠٠)	—		(١٧٠٠٠) (٣٤٠٠٠)	

الأرصدة قبل التصفية
التصفية والخسائر (دون المصاريف)
الأرصدة بعد التصفية
المدفوعات التقديرية :
أرباح ومصاريف التصفية
المسروفات المستحقة
للداينين
الأرصدة بعد صداد مصاريف التصفية والإلتزامات
للخاصة بين قرض عبد العزيز والجز في رأس المال
صداد وصيد القرض
بأني حقوق الشركة

ولتوضيح الحالتين الثانية والثالثة إقترض نفس بيانات المثال الجارى مع تعديل الآتى : رأس مال عبد العزيز ١٠٠٠ ر. جنيته وليصل له قرض قبل الشركة نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الثلاثة هي ٥٠٪ / ٣٠٪ / ٢٠٪ على التوالي لكل من عبد العزيز وعبد الواحد وحسن ، وعلى هذا الأساس تكون قائمة التصفية كما هو موضح بالصفحة التالية .

هذا وتتوقف التسوية النهائية بين الشركاء بعد ذلك على إمكانية تحصيل الرصيد المدين فى حساب رأس مال عبد العزيز أو عدم إمكانية تحصيله . فإذا أمكن تحصيل مبلغ ٢٤٥٠ جنيه من عبد العزيز يجعل حساب النقدية لدينا وحساب رأس مال عبد العزيز دائناً ، ويرتب على ذلك أن يصبح رصيد النقدية ٧٥٥٠ جنيه (١٠٠٠ ر. + ٢٤٥٠) وهو ما يكفى لسداد رصيد رأس مال عبد الواحد وحسن (٢٥٣٠ + ٥٠٢٠ = ٧٥٥٠ جنيه) . وبهذا تجعل النقدية دائنة ورأس مال كل من عبد الواحد وحسن مديناً .

أما إذا تحقق عدم إمكانية تحصيل الرصيد المدين من عبد العزيز ، فيوزع على الشركاء الباقين بإعتبار خسارة إضافية لهم بنسبة توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم ، فيتحمل عبد الواحد $\frac{2}{3} \times ٢٤٥٠ = ١٦٣٣$ جنيه ويتحمل حسن $\frac{1}{3} \times ٢٤٥٠ = ٨١٦$ جنيه ، ويصبح رصيد رأس مال الأول بعد ذلك ١٠٠ ر. جنيه ورصيد رأس مال الثانى ٤٠٠ ر. ، وبمجموعهما يساوى رصيد النقدية ١٠٠٠ ر. جنيه . وإذا تحصل أى مبلغ من عبد العزيز بعد ذلك ، فيجب توزيعه على الشريكين بنفس النسبة التى تحملها على أساسها برصيد حسابيه المدين .

٤ - ٥ - التصفية بخسائر وعدم كفاية حقوق أكثر من شريك لاستيعاب

لصيبه منها :

سوف نعتبر أن حقوق الشريك تنصب على رأسماله وقرضه معافى هذه الحالة . ويمكن أن تنقسم هذه الحالة إلى عديد من الحالات الفرعية . فيمكن أن تكون

شركة للتضامن عبد العزيز وعبد الواحد وحسن (تحت التصفية)
قائمة التصفية في —

المطـ				الأـ	
و				ول	جـ
رأس مال حسن	رأس مال عبد الواحد	رأس مال عبد العزيز	الإلتزامات	التقديـ	بجـ
١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	٧٠.٠٠٠	١٨.٠٠٠	٨٢.٠٠٠
(٤٠.٠٠٠)	(٧٠.٠٠٠)	(١٢.٠٠٠)	٧٠.٠٠٠	٥٨.٠٠٠	(٨٢.٠٠٠)
٥٢.٠٠	٣٠.٠٠	(٢.٠٠٠)	٧٠.٠٠٠	٧٦.٠٠٠	—
(١٨٠)	(٢٧٠)	(٤٥٠)	(١٦.٥٠٠)	(٩٠٠)	
			(٥٣.٥٠٠)	(١٦.٥٠٠)	
٥٠.٠٠	٣٠.٣٠	(٢.٤٥٠)	—	٥٣.٥٠٠	
				٥١.٠٠	

نسبة توزيع الأرباح والخسائر
الأرصدة قبل التصفية
التصفية والخسائر (دون المصاريف)
الأرصدة بعد التصفية .
للفروع والتقديـ :
أصحاب ومصاريف التصفية
المصرفات المستحقة
المدائـ
الأرصدة بعد مصاريف التصفية والإلتزامات

حقوق شريك أو أكثر كافية لإستيعاب خسائر التصفية دون نصيبه من الرصيد المدين في حقوق شريك آخر أو أكثر يتمذر تحصيله منه . كما قد تكون حقوق شريك أو أكثر غير كافية لإستيعاب نصيبه من خسائر التصفية مع إعساره ، ما يؤدي إلى عدم كفاية حقوق شريك آخر أو أكثر لإستيعاب نصيبه من الخسائر الإضافية لإعسار الشريك أو الشركاء . وفي كل الأحوال ، ما دامت الشركة تعد موسرة ، فإن نتائج التصفية لابد وأن تكون كافية لسداد الالتزامات على الأقل . وسوف نوضح هذه الحالة عن طريق المثال التالي :

نفرض أنه قد تقرر تصفية شركة التضامن : السيد و كمال ونجيب وأحمد الذين يتقسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٤٠٪ ، ٣٠٪ ، ٢٠٪ ، ١٠٪ على التوالي في ١١/٥/٧٥ . وقد بلغ صافي أصول الشركة في ذلك التاريخ بخلاف النقدية ٤٢٠٠٠ جنيه قام المصفي ببيعها بمبلغ ١٨٠٥٠٠ جنيه ، وبلغت أتعاب ومصاريف التصفية ٥٠٠ جنيه ، كما بلغ رصيد النقدية ٢٤٠٠٠ جنيه في ١١/٥ ، وبلغت التزامات الشركة ٣٧٠٠٠ جنيه منها ٢٠٠٠ جنيه مصروفات مستحقة . وكانت أرصدة رأس مال الشركاء الأربعة كالآتي : السيد ٨٠٠٠ جنيه ، كمال ١٠٠٠٠ جنيه ، نجيب ٥٠٠٠ جنيه ، أحمد ٦٠٠٠ جنيه .

وعلى هذا الأساس تظهر قائمة التصفية كما هو موضح بالصفحة التالية .

وتتوقف تسوية حقوق الشركاء في هذه الحالة على يسار أو إعسار الشركاء الذين يصبح رصيدهم رأسمالهم مدينا . فإذا كان الشريك السيد موسرا وقام بسداد المستحق عليه لحصل باقي الشركاء على الأرصدة الدائنة لحقوقهم في رأس المال . وإذا كان الشريك السيد معسرا ، فيتم تسوية حقوق الشركاء بتوزيع رصيده المدين على باقي الشركاء بنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم كما ينضج من الجدول الموضح بالصفحة بعد التالية .

شركة النعمان : السيد و كال ونجيب واحد (تحت التصفية)
 قائمة التصفية في —

المفـ و					ول الأمـ و	
رأس مال أحد	رأس مال نجيب	رأس مال كال	رأس مال السيد	الائتمانات	التقديـ	جـلـف التقديـ
١٠٪ ٩٠٠٠٠ (٢٧٥٠)	٢٠٪ ٥٠٠٠٠ (٤٧٠٠)	٢٠٪ ١٠٠٠٠٠ (٧٠٥٠)	٤٠٪ ٨٠٠٠٠ (٩٤٠٠)	٣٧٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠ ١٨٥٠٠	٤٢٠٠٠٠ (٤٢٠٠٠٠)
٣٦٥٠	٣٠٠	٢٩٥٠	(١٤٠٠)	٣٧٠٠٠٠	٤٢٠٥٠٠	—
(٥٠)	(١٠٠)	(١٥٠)	(٢٠٠)	(٢٠٠٠٠) (٣٥٠٠٠٠)	(٥٠٠) (٢٠٠٠٠) (٣٥٠٠٠٠)	—
٣٦٠٠	٢٠٠	٢٨٠٠	(١٦٠٠)	—	٥٠٠٠٠	—

نسبة توزيع الأرباح والمخاطر
 الأرصدة قبل التصفية
 التصفية والمخاطر (دون المصاريف)
 الأرصدة بعد التصفية
 المدفوعات النقدية :
 أثمان ومصاريف التصفية
 المصروفات المستحقة
 الاثبات الأخرى
 الأرصدة بعد المدفوعات والتصفيات والاثباتات

رأس مال	رأس مال	رأس مال	رأس مال
السيد	كمال	نجيب	أحمد
الرصيد طبقاً لقائمة التصفية (١٦٠٠) ٢٠٨٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٦٠٠
حصة الشركاء الآخرين من رصيد السيد ١٦٠٠ (٨٠٠)	(٥٢٣)	(٢٦٧)	
الرصيد بعد توزيع رصيد السيد —	٢٠٠٠	(٢٢٣)	٢٠٣٢٣

هذا وقد تم توزيع الرصيد المدين لرأس مال السيد على كل من كمال ونجيب وأحمد بنسبة ٣ : ٢ : ١ وهي نسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم .

فإذا كان نجيب موسراً وقام بسداد الرصيد المدين البالغ ٣٢٣ جنيه لا يمكن لكل من كمال وأحمد الحصول على حصيدة المدين في الجدول السابق بعد توزيع الرصيد المدين لرأس مال السيد . أما إذا كان هناك شك في إمكانية تحصيل الرصيد المدين من نجيب فإن السداد المتحفظ لحقوق الشركاء من رصيد التدفئة البالغ ٥٠٠ جنيه يكون من واقع الجدول التالي :

رأس مال كمال	رأس مال نجيب	رأس مال أحمد
الرصيد من واقع الكشف السابق ٢٠٠٠	(٣٢٣)	٢٠٣٢٣
توزيع رصيد نجيب المدين (٢٥٠)	٢٢٣	(٨٣)
المبالغ التي يمكن سدادها للشركاء ١٠٧٥٠	—	٢٠٢٥٠

هذا وقد وزع رصيد نجيب على كل من كمال وأحمد بنسبة ٣ : ١ وهي نسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهما . وإذا حصل مبلغ بعد ذلك من الشريك السيد فيستخدم لرد الرصيد المدين لنجيب لرأس مال كمال وأحمد في حدود ٣٢٣ جنيه بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهما ، وما زاد عن ذلك يوزع بين كمال ونجيب والسيد بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم .

٥ — حالة إعسار الشركة :

يعنى إعسار الشركة عدم كفاية حصيلة بيع ممتلكاتها للوفاء بحقوق الغير فيها بخلاف الشركاء . ولما كان الشركاء في شركات التضامن مسئولين مسئولية تضامنية . مطلقة عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة ، فيحق لدائني الشركة في هذه الحالة الرجوع على أموال الشركاء لاستيفاء ما لم تفي به أصول الشركة . هذا وقد تكون الشركة معسرة والشركاء موسرون ، أو قد تكون الشركة معسرة وأحد أو بعض الشركاء موسرون ، كما قد تكون الشركة معسرة وكل الشركاء موسرون .

٥ — ١ — الشركة معسرة والشركاء موسرون :

وفي هذه الحالة يستوفي دائنوا الشركة ما يبقى من حقوقهم فيما زاد عن حصيلة تصفية ممتلكات الشركة من الأموال الخاصة للشركاء . وتوضح ذلك نفترض أنه قد تقرر تصفية شركة التضامن بين جميل وعادل وسعيد في ٢٥/٨/٧٥ لإعسارها . وبلغت أصول الشركة في ذلك التاريخ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه منها ٣٠.٠٠٠ جنيه نقدية ، كما بلغت خصوم الشركة كالآتي : ١٢٠.٠٠٠ دائنون ١٠.٠٠٠ جنيه مصروفات مستحقة لها امتياز قانوني ، رأس مال جميل ٣٦.٠٠٠ جنيه ، رأس مال عادل ٢٠.٠٠٠ جنيه ، رأس مال سعيد ١٤.٠٠٠ جنيه . وقد تم بيع الأصول المختلفة بمبلغ ٨٩.٥٠٠ جنيه ، وبلغت مصاريف التصفية ١.٥٠٠ جنيه . وتوضح قائمة التصفية التالية أرصدة الشركاء والدائنين بعد تصفية أصول الشركة وسداد المتحصل منها للدائنين بخلاف الشركاء ، هذا على إفراض أن الشركاء يتقسمون الأرباح والخسائر فيما بينهم بالتساوي .

ويتضح من أرصدة القائمة بعد استفاد المبالغ المتحصل من التصفية أن رصيد الالتزامات الذي لم يسدد بعد يبلغ ٢٠.٠٠٠ جنيه ، كما أن رصيد رأس مال جميل دائن بمبلغ ٥.٠٠٠ جنيه ، بينما استنفدت خسائر التصفية رأس مال عادل

شركة التضامن : جميل وحادل وسعيد (تحت التصفية)
قائمة التصفية في —

المحصول				الأصل	
وأس المال				تقديري	بجلائي التقديري
سجل	حادل	جميل	الاتزامات		
١٤٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٦٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠
(٢٩.٥٠٠)	(٢٩.٥٠٠)	(٢٩.٥٠٠)		٨١٥٠٠	(١٧٠.٠٠٠)
(١٥٥٠٠)	(٩٥٠٠)	٦٥٠٠	١٣٠٠٠٠	١١١٥٠٠	—
(٥٠٠)	(٥٠٠)	(٥٠٠)		(١٥٠٠)	
			(١٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠)	
			(١٠٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠)	
(١٦٠٠٠)	(١٠٠٠٠)	٦٠٠٠	٢٠٠٠٠	—	

نسبة توزيع الأرباح والخسائر
الأرصدة قبل التصفية
التصفية والخسائر (دون المصاريف)
الأرصدة بعد التصفية .
المدفوعات التقديرية :
مصاريف التصفية
مصرفات مستحقة
تسديدات للاثاثول
الأرصدة بعد استيفاء مصبلة التصفية

بالكامل وأصبح مدينا للشركة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ، ورأس مال سعيد بالكامل وأصبح مدينا للشركة بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه . فإذا قام كل من عادل وسعيد بسداد المستحق عليهم للشركة لتوفر بذلك مبلغ ٢٦٠٠٠ جنيه وهو يكفى لسداد باقى الدائنين وسداد رصيد رأس مال جميل . أما إذا قام الدائنون مثلاً بالرجوع على أموال جميل شخصياً بالمبلغ المستحق لهم وقام بسدادهم فيصبح رصيد جميل المستحق قبل الشركاء الآخرين ٢٦٠٠٠ جنيه ، وإذا رجع الدائنون على عادل مثلاً وقام بسدادهم فيصبح رصيد رأس المال دائناً بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ، وعندما يحصل الرصيد المدين من رأس مال سعيد يحصل عليه كل من جميل وعادل لسداد رأس المال . كما أنه يمكن لبعض الدائنين أن يرجع على جميل ويرجع البعض الآخر على عادل والبعض الثالث على سعيد وفي هذه الحالة يجعل حساب رأس مال الشريك دائناً بقيمة ما يقوم بسداده للدائنين مقابل جعل حساب الدائنين مديناً ، ثم ترصد حسابات رأس مال الشركاء لتحديد مستحقاتهم قبل بعضهم البعض الآخر . وانفرض مثلاً استكمال المثال الجارى أن الدائنون قد رجعوا على الشركاء بصفة شخصية وحصلوا على حقوقهم كالاتى : سدد جميل ١٠٠٠٠ جنيه ، سدد عادل ١٠٠٠٠ جنيه ، سدد سعيد ٦٠٠٠٠ جنيه فتصبح أرصدة رأس المال والإلتزامات كالاتى :

رأس مال	رأس مال	رأس مال	الإلتزامات
سعيد	عادل	جميل	
الأرصدة بعد إستنفاد شخصية التصفية	٢٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	(١٠٠٠٠)(١٦٠٠٠)
تسديدات الإلتزامات	(٢٠٠٠٠)	٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠ ٦٠٠٠٠
الأرصدة بعد سداد الإلتزامات	—	١٠٠٠٠	(١٠٠٠٠) —

وبذلك يصبح سعيد مديناً لجميل بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ويلزم سداده . فإذا أصر سعيد ولم يستطع سداد المبلغ بعد ذلك فإنه يجب أن يوزع بين جميل

وسعيد بنسبة كل منهما في الأرباح والخسائر ، فيصبح عادل مدينا لجميل بمبلغ
٠ ، ٠ ر ٥ جنيه ، فإذا أعسر عادل تحمل جميل المبلغ كله . بيد أننا أفترضنا في هذه
الحالة أن الشركاء موسرون .

هـ - ب - الشركة معسرة والشركاء معسرون :

إذا كانت الشركة معسرة وبعض الشركاء معسرون ، بينما البعض الآخر
ما زال موسرا ، فإن الدائنون يكون لهم الحق في الرجوع على الشريك الموصر
لإستيفاء باقى ديونهم وبذلك يتحمل الشريك الموصر أو الشركاء الموصرون
الأرصدة المدينة فى حسابات رأس مال الشركاء المعسرون بنسبة توزيع الأرباح
والخسائر ، كما لو أعسر سعيد مثلاً فى المثال السابق ، فيتحمل برصيد رأس ماله
المدين كل من عادل وجميل بالتساوى ، وإذا كانوا موسرين فيحصل الدائنون
على باقى حقوقهم منها . أو كما لو أعسر كل من عادل وسعيد فى المثال السابق ،
فيتحمل جميل بالأرصدة المدينة لحسابى رأس المال الخاص بهما ويتكفل بسداد
الدائنين إذا كان موسرا . أما إذا كان الشركاء جميعا معسرون ، وليس لديهم
أموال خاصة يمكن لدائنوا الشركة الرجوع عليها ، فإن توزيع المتحصل من
التصفية فى هذه الحالة يكون بنسبة دين كل دائن إلى مجموع الديون العادية بعد
سداد الديون الممتازة ، والديون المضمونة برهن فى حدود المتحصل
من بيع الأهل المرهون . وبمعنى آخر فإن حصة التصفية فى هذه الحالة
توزع كالآتى :

١ - تسدد الديون الممتازة قانونا بالكامل إذا كانت حصة التصفية
تكفى لذلك أو تزيد . فإذا لم تكن حصة التصفية كافية لسداد كل الديون الممتازة
وزع المبلغ على الدائنين الممتازين كل بنسبة دينه إلى مجموع الديون الممتازة . فإذا
كانت حصة التصفية مثلاً ١٠٠ ر ٠ والديون الممتازة قبل مبلغ ٢٠٠ ر ٠ جنيه
فإن كل دائن يحصل على نصف جنيه لكل جنيه من دينه الممتاز .

٢ — تسدد الديون المضمونة برهن من حصيلة بيع الرهن وما يزيد عن ذلك يستخدم لسداد باقى الديون على حسب ترتيبها القانونى ، وإذا لم تكفى حصيلة بيع الرهن لسداد الدين المضمون ، فإن باقى الدين يعالج معاملة الديون العادية .

٣ — تسدد الديون العادية بما فاض من حصيلة التصفية عما تقدم بنسبة كل دين إلى مجموع الديون العادية . ويظل حق الدائنين قائما فى الحصول على ما تبقى لهم من ديون قبل الشركة المضمرة المصفاه من الاموال الخاصة للشركاء حتى يسقط بالتقادم القانونى .

٤ — لا يعتبر قرض الشريك المتضامن من الديون ومن ثم لا يستحق شيئا من حصيلة التصفية ، أما إذا كان القرض لشريك موصى فيعالج معاملة الديون العادية .

ومع مراعاة هذه القواعد فإن المبادئ العامة السابق توضيحها فى الحالات السابقة تنطبق أيضا على هذه الحالة .

٦ — إنقضاء شركة النوصية البسيطة:

تخضع شركات النوصية البسيطة لجميع القواعد الخاصة بإنقضاء شركات التضامن بحالاتها المختلفة . ولا تختلف الإجراءات المحاسبية اللازمة لإثبات التصفية وإعداد قائمة التصفية وقسمة الناتج على الشركاء عما ذكرناه فى معاملة إنقضاء شركات التضامن وتقتصر الاختلافات على ما يتعلق بمسئولية الشريك أو الشركاء الموصين قبل الغير وقبل شركائه المتضامين .

فالشريك الموصى لا يلتزم كما سبق وأن ذكرنا إلا بقدر حصته فى رأس المال . فإذا كان قد قدمها بالكامل عند التصفية فلا يجوز الرجوع عليه بأى شيء فيما يزيد على هذه الحصة . أما إذا لم يكن قد قام بتقديم حصته بالكامل فللموصى أن يقوم بمطالبة بها ، كما يجوز لدائن الشركة وللشركاء الرجوع عليه بمقدار

حصته التي لم يبق بها فيما يخصه من خسائر التصفية وفي حدود حصته في رأس المال فقط .

كما لا يستتبع إعسار الشركة وإفلاسها إفلاس الشريك الموصى ، بينما يترتب على ذلك إفلاس الشركاء المتضامنون بحكم القانون .

ويترتب على هذه القواعد أن إجراءات معالجة خسائر التصفية في حالة إعسار الشركة وإعسار الشركاء ، أو إعسار الشركة وإعسار شريك أو أكثر أن يتوقف توزيع الخسائر على الشريك الموصى بمجرد إستنفاد حصته في رأس المال ، ويتم توزيع ما زاد على ذلك من خسائر بين الشركاء المتضامين على حسب نسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم .

ولنفرض مثلاً أن حسن وحسين وحسونه شركاء في شركة توصية بسيطة فيها حسونه شريك موصى ، ويقسمون الأرباح والخسائر بالتساوى . وأنه تقرر تصفية الشركة وبيعت أصولها بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنية بخسائر تصفية قدرها ٢٧٠٠٠٠ جنية ، وكان رصيد النقدية بالإضافة إلى ذلك يبلغ ١٢٠٠٠٠ جنية . وبلغت التزامات الشركة ٥٩٠٠٠٠ جنية ، ورأس مال الشركاء الثلاثة على التوالي : ١٠٠٠٠٠ جنية ، ١٠٠٠٠٠ جنية ، ١٠٠٠٠٠ جنية . فتكون قائمة التصفية في هذه الحالة كما هو موضح بالصفحة التالية .

ويكون للدائنون الحق في مطالبة حسن وحسين دون حسونه بسداد أرصدة حساباتهم فإذا كان الشريكان أو أحدهما موسراً قام بسداد الدائنين وحصل من الشريك الآخر ، إلا إذا كان معسراً فيتحمل بالخسارة الإضافية الناتجة عن ذلك . أما إذا كان الشريكان المتضامنان معسراً فلا يصيب لدائن الشركة في مطالبة الشريك الموصى حسونه حتى إذا كان موسراً .

٧ - الاندماج :

قد تنفص شركة التضامن بالاندماج في شركة تضامن أخرى لتتكون بذلك

شركة للتوصية البسيطة : حسن وحسين وحسونة (تحت التصفية)
 (حسونة شريك مورس)
 قائمة التصفية في —

المطـوع				الأصل	
حسونة	حسين	حسن	التزامات	تقديرة	بالإضافة للتقديرة
حسونة	حسين	حسن	التزامات	تقديرة	بالإضافة للتقديرة
١	١	١			
٢	٢	٢			
٣	٣	٣			
٤	٤	٤			
٥	٥	٥			
٦	٦	٦			
٧	٧	٧			
٨	٨	٨			
٩	٩	٩			
١٠	١٠	١٠			
١١	١١	١١			
١٢	١٢	١٢			
١٣	١٣	١٣			
١٤	١٤	١٤			
١٥	١٥	١٥			
١٦	١٦	١٦			
١٧	١٧	١٧			
١٨	١٨	١٨			
١٩	١٩	١٩			
٢٠	٢٠	٢٠			
٢١	٢١	٢١			
٢٢	٢٢	٢٢			
٢٣	٢٣	٢٣			
٢٤	٢٤	٢٤			
٢٥	٢٥	٢٥			
٢٦	٢٦	٢٦			
٢٧	٢٧	٢٧			
٢٨	٢٨	٢٨			
٢٩	٢٩	٢٩			
٣٠	٣٠	٣٠			
٣١	٣١	٣١			
٣٢	٣٢	٣٢			
٣٣	٣٣	٣٣			
٣٤	٣٤	٣٤			
٣٥	٣٥	٣٥			
٣٦	٣٦	٣٦			
٣٧	٣٧	٣٧			
٣٨	٣٨	٣٨			
٣٩	٣٩	٣٩			
٤٠	٤٠	٤٠			
٤١	٤١	٤١			
٤٢	٤٢	٤٢			
٤٣	٤٣	٤٣			
٤٤	٤٤	٤٤			
٤٥	٤٥	٤٥			
٤٦	٤٦	٤٦			
٤٧	٤٧	٤٧			
٤٨	٤٨	٤٨			
٤٩	٤٩	٤٩			
٥٠	٥٠	٥٠			
٥١	٥١	٥١			
٥٢	٥٢	٥٢			
٥٣	٥٣	٥٣			
٥٤	٥٤	٥٤			
٥٥	٥٥	٥٥			
٥٦	٥٦	٥٦			
٥٧	٥٧	٥٧			
٥٨	٥٨	٥٨			
٥٩	٥٩	٥٩			
٦٠	٦٠	٦٠			
٦١	٦١	٦١			
٦٢	٦٢	٦٢			
٦٣	٦٣	٦٣			
٦٤	٦٤	٦٤			
٦٥	٦٥	٦٥			
٦٦	٦٦	٦٦			
٦٧	٦٧	٦٧			
٦٨	٦٨	٦٨			
٦٩	٦٩	٦٩			
٧٠	٧٠	٧٠			
٧١	٧١	٧١			
٧٢	٧٢	٧٢			
٧٣	٧٣	٧٣			
٧٤	٧٤	٧٤			
٧٥	٧٥	٧٥			
٧٦	٧٦	٧٦			
٧٧	٧٧	٧٧			
٧٨	٧٨	٧٨			
٧٩	٧٩	٧٩			
٨٠	٨٠	٨٠			
٨١	٨١	٨١			
٨٢	٨٢	٨٢			
٨٣	٨٣	٨٣			
٨٤	٨٤	٨٤			
٨٥	٨٥	٨٥			
٨٦	٨٦	٨٦			
٨٧	٨٧	٨٧			
٨٨	٨٨	٨٨			
٨٩	٨٩	٨٩			
٩٠	٩٠	٩٠			
٩١	٩١	٩١			
٩٢	٩٢	٩٢			
٩٣	٩٣	٩٣			
٩٤	٩٤	٩٤			
٩٥	٩٥	٩٥			
٩٦	٩٦	٩٦			
٩٧	٩٧	٩٧			
٩٨	٩٨	٩٨			
٩٩	٩٩	٩٩			
١٠٠	١٠٠	١٠٠			

الأرصدة قبل التصفية
 التصفية والخسائر
 الأرصدة بعد التصفية
 توزيع الميراث للدين للشريك المورس حسونة
 الأرصدة بعد توزيع ميراث المورس علي المتضامنين
 مدفوعات تقديرة للائتمارات
 الأرصدة بعد استئنا د حصيله التصفية

شركة جديدة تتجمع فيها موارد وإلزامات الشركتين المندمجتين ، كما قد
تتقضى شركة التضامن بإندماجها في شركة مساهمة . وفي كل من الحالتين تعتبر
الشركة في حالة تصفية أثناء إجراءات الإندماج وتزول عنها الشخصية المعنوية
المستقلة بإندماجها في الشركة الجديدة .

وعادة ما تنتقل أصول وإلزامات الشركة المندمجة إلى الشركة المندمج فيها
إما بقيمتها الدفترية وقت الإندماج أو طبقا لقيمتها السوقية العامة وقت الإندماج
طبقا للاتفاق بين الشركتين وينقسم المحاسبون في هذا الصدد إلى مجموعتين إحداهما
تدعو لضرورة انتقال الأصول بقيمتها الدفترية والآخرى تدبر بحق وبالمنطق
الرشيد ضرورة إعادة تقويم الأصول بقيمتها السوقية العامة وقت الإندماج .
إلا أنه بالرغم من ذلك فإن الذي يحكم الإجراءات المحاسبية الواجب إتباعها
لا يتوقف على مدى إقتناع المحاسب الذي يقوم بإجرائها بأي من وجهتي النظر
السابقتين بقدر ما يتوقف على الشروط المتفق عليها بين الشركتين لأغراض
الإندماج .

هذا وفي حالة الإندماج يمكن توسيط حساب التصفية في دفاتر الشركة
المندمجة لإفصال صافي التكلفة الدفترية للأصول المنتقلة للشركة المندمج فيها ، وإيقاف
التكلفة الدفترية للخصوم المنتقلة ، ثم لإظهار الثمن المتفق عليه بين الشركتين لصافي
أصول الشركة المندمجة ، ويوزع وصيده من أرباح أو خسائر بعد ذلك على الشركاء في
الشركة المندمجة طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر . أي أن حساب التصفية
في هذه الحالة يقترب من أن يكون حساب متاجرة في صافي أصول الشركة
المندمجة وبيعها للشركة المندمج فيها .

٧ - ١ - إندماج شركة تضامن في شركة تضامن أخرى :

يترتب على هذه الحالة إنقضاء كل من الشركتين وقيام شركة جديدة قوامها
الأصول والخصوم المنتقلة من كل من الشركتين المندمجتين .

ولنفرض مثلاً أن شركة التضامن أمين وشوقي التي يقسم الشريكان فيها الأرباح والخسائر بالتساوي قد قررت الإندماج مع شركة التضامن سمير وصابر اللذان يقسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ لتكوين شركة أمين وشوقي وسمير وشريكهما كشركة توصية بسيطة فيها الشريك صابر شريكاً موصياً . وفيما يلي الميزانية العمومية لكل من الشركتين في تاريخ الإندماج .

أصول

خصوم

أمين وشوقي	سمير وصابر	أمين وشوقي	سمير وصابر
أراضى	٢٠٠.٠٠٠	رأس مال أمين	٢٥٠.٠٠٠
صافي مبانى وآلات	٢٢٠.٠٠٠	وسمير	١٥٠.٠٠٠
مخزون	٢٨٠.٠٠٠	رأس مال شوقي	١٥٠.٠٠٠
صافي مدينون	١٧٠.٠٠٠	وصابر	١٥٠.٠٠٠
جارى أمين وصابر	٢٠.٠٠٠	جارى شوقي	٥٠.٠٠٠
نقدية	٣١٠.٠٠٠	قرض صابر	١٠٠.٠٠٠
		احتياطي عام	١٢٠.٠٠٠
		دائنون	٥٠.٠٠٠
		مصرفات مستحقة	٩٠.٠٠٠
			١٠٠.٠٠٠
			١٠٠.٠٠٠

هذا وقد اتفق الشركاء جميعاً على أن تنتقل أصول شركة أمين وشوقي بقيمتها السوقية العادية لشركة الجديدة كما ينتقل الدائنون والمصرفات المستحقة بقيمتها الدفترية ، أما أصول شركة سمير وصابر فتنتقل بقيمتها الدفترية فيما عدا المخزون الذى ينخفض بمبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه نتيجة لانخفاض قيمته السوقية بشكل ملحوظ ، وعلى أن يقوم سمير وصابر بسداد الدائنين برصيد النقدية واستكمال الباقي من أموالهم الخاصة . وقد ساهم صابر فى سداد الدائنين بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه من أمواله الخاصة . وقد قدرت أصول شركة أمين وشوقي كالآتي :

أراضى ٣٠٠٠٠ جنيه ، صافي مباني وآلات ١٣٠٠٠ جنيه، مخزون ١٥٠٠٠ جنيه، صافي مدينون بالقيمة الدفترية . وأتفق الشركاء على أن تكون حصة كل منهم في رأس المال تعادل رصيد حقوقه بعد إتمام التصفية طبقاً للشروط السابقة، وعلى أن يقسم الشركاء الأرباح والخسائر في الشركة الجديدة بنسبة ٢٠٪ ، ٣٠٪ ، ٣٠٪ لكل من أمين وشوقي وسمير وصابر على التوالي . وفيما يلي الحسابات اللازمة للتصفية في دفاتر كل من الشركتين ، ثم القيود الدفترية اللازمة لإثبات قيام الشركة الجديدة في دفاترها (عليك أن تقوم بإجراء القيود اللازمة لإثبات تصفية كل من الشركتين المندجبتين في دفاترها والتي أدت إلى ظهور حساباتها على هذه الصورة من واقع البيانات السابقة) .

١ - في دفاتر شركة أمين وشوقي :

مدین	ح/ التصفية	دائن
٢٠٠٠٠	إلى ح/ الأراضي	من ح/ الشركة الجديدة :
١٥٠٠٠	إلى ح/ مباني وآلات (صافي)	أراضى ٣٠٠٠٠
١٢٠٠٠	إلى ح/ المخزون	مباني وآلات ١٣٠٠٠
٢٥٠٠٠	إلى ح/ المدينون (صافي)	مخزون ١٥٠٠٠
٢٥٠٠٠	إلى ح/ النقدية (مستحقة للشركة الجديدة)	مدينون ٣٥٠٠٠
٤٣٠٠٠	إلى ح/ الشركة الجديدة	نقدية ٢٥٠٠٠
٣٤٠٠٠	دائنون	من ح/ الدائنون
٩٠٠٠	مصرفات مستحقة	من ح/ مصرفات مستحقة
١٠٠٠٠	إلى ح/ رأس المال	
٥٠٠٠	أمين	
٥٠٠٠	شوقي	
١٦٠٠٠٠		١٦٠٠٠٠

س / رأس المال

شوقي	أمين	مجموع	شوقي	أمين	مجموع
٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
٥٠٠٠		٥٠٠٠	٣٦٠٠٠	٣٨٠٠٠	٧٤٠٠٠
٦٠٠٠	٦٠٠٠	١٢٠٠٠			
٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠			
٣٦٠٠٠	٤١٠٠٠	٧٧٠٠٠	٣٦٠٠٠	٤١٠٠٠	٧٧٠٠٠

س / الشركة الجديدة

٤٣٠٠٠	٧٤٠٠٠	١١٧٠٠٠
٤٣٠٠٠	٧٤٠٠٠	١١٧٠٠٠

ويلاحظ أن حساب التصفية وحساب الشركة الجديدة قد تم إستخدامها لأغراض التصفية وإقفال حسابات الشركة معا . فقد جعل حساب التصفية لدينا بالتكلفة الدفترية اصفى الاصول وجعل دائما بالقيمة المتفق عليها لإنتقال هذه الاصول لشركة الجديدة . كما جعل حساب التصفية دائما بالتكلفة الدفترية للإلتزامات المنتقلة للشركة ، وجعل لدينا بالقيمة التي أنتقلت بها هذه الإلتزامات لشركة الجديدة . ويمثل رصيده بعد ذلك ما يتحقق عن إنتقال الاصول و(أو)

الالتزامات من أرباح أو خسائر توزع على الشركاء بنسبة توزيع الأرباح والخسائر. هذا كما تم إقفال كل الحسابات المتعلقة بحقوق الشركاء من حسابات تجارية (وقروض في حالة وجودها) وأرباح غير موزعة في حساب رأس مال الشركاء (الأرباح غير الموزعة كالاحتياطي العام مثلا توزع بنسبة توزيع الأرباح والخسائر) وبفضل رصيد حساب رأس المال في حساب الشركة الجديدة ليترتب على ذلك إقفاله هو الآخر بالتالي .

٢ - في دفاتر شركة سمير وصابر :

التصنيف

٢٢٣.٠٠٠	الى / صافي مبيعات وآلات	٦٢٣.٠٠٠	من / الشركة الجديدة:
٢٨٣.٠٠٠	الى / المخزون		٢٢٣.٠٠٠ صافي مبيعات وآلات
١٧٣.٠٠٠	الى / المدينون (صافي)		٢٣٣.٠٠٠ مخزون
			١٧٣.٠٠٠ مدينون
		٥٣.٠٠٠	من / رأس مال الشركاء
			٣٣.٠٠٠ سحير
			٢٣.٠٠٠ صابر
٦٧٣.٠٠٠		٦٧٣.٠٠٠	

٢- الشركة الجديدة

٦٢٥٠٠٠	إلى - / التصفية (قيمة الأصول المنتهلة)	٦٢٥٠٠٠
٦٢٥٠٠٠		٦٢٥٠٠٠

ح/ الدائرن

٣١٠٠٠٠	الى ح/ النقدية	٥٠٠٠٠٠	رصيد
١٩٠٠٠٠	الى ح/ رأس المال		
٥٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠	

ح/ رأس المال

مجموع	سمير	حساب	مجموع	سمير	حساب
٢٠٠٠٠		الى ح/ جارى صابر	٤٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠
٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	الى ح/ النصفية	١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠
٦٢٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠	الى ح/ الشركة الجديدة	١٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٦٩٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠		٦٩٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠

٣ - فى دفاتر الشركة الجديدة : يترقب على اندماج الشركتين قياس
الشركة الجديدة على الأصول والخصوم المنتقلة طبقا للقيود الدفترية الآتية :

من مذكورين	
ح/ الاراضى	٣٠٠٠٠٠
ح/ المبائى والآلات	١٢٠٠٠٠
ح/ المخزون	١٥٠٠٠٠
ح/ المدينون	٣٥٠٠٠٠
ح/ النقدية	٢٥٠٠٠٠
بمده	١١٧٠٠٠٠

١١٧٠٠٠ مائتة

إلى المذكورين

٣/ الدائنون	٣٤٠٠٠
٣/ مصروفات مستحقة	٩٠٠٠
٣/ رأس مال أمين	٢٨٠٠٠
٣/ رأس مال شوقي	٣٦٠٠٠
إثبات إنتقال أصول وخصوم شركة أمين وشوقي طبقاً لإتفاق الاندماج	

من المذكورين

٣/ المباني والآلات	٢٢٠٠٠
٣/ المخزون	٢٣٠٠٠
٣/ المدينون	١٧٠٠٠

إلى المذكورين

٣/ رأس مال سمير	٣١٠٠٠
٣/ رأس مال صابر	٣١٠٠٠
إثبات إنتقال أصول وخصوم شركة سمير وصابر طبقاً لإتفاق الاندماج	

وبذلك تنشأ الشركة الجديدة كشركة توصية بسيطة فيها ثلاثة شركاء متضامنون وصابر كشريك موصى .

٢ - ب - اندماج شركة تضامن في شركة مساهمة:

قد تندمج شركة التضامن في شركة مساهمة أو تتحول الى شركة مساهمة ، وفي كلتا الحالتين تعتبر شركة التضامن في حكم المنقضية ويترتب على ذلك تصفيتها وإنتقال صافي أصولها للشركة الجديدة أو على حسب ما ينص عليه إتفاق الاندماج . فإذا اندمجت الشركة في شركة مساهمة فعادة ما يحصل الشركاء فيها على

أسهم ملكية في الشركة المساهمة مقابل صافي حقوقهم في شركة التضامن ، أو مقابل جزء منها . وفي هذه الحالة يجعل حساب التصفية لدينا بالاصول المنتقلة للشركة المساهمة على حسب صافي قيمتها الدفترية لإقتالها مقابل جعل حساب الشركة المساهمة لدينا وحساب التصفية دائئا بالقيمة المتفق عليها لانتقالها الاصول . والمعالجة العكسية تنطبق على الالتزامات المنتقلة للشركة المساهمة . ذلك على نفس النمط المبين في الحالة السابقة .

وتسوى حسابات رأس مال الشركاء بما يترتب على إنتقال الاصول والالتزامات للشركة المساهمة من أرباح أو خسائر ، ثم تسوى أرصدة رأس المال بما يترتب لكل شريك من حقوق في صورة أسهم أو نقدية طبقا للاتفاق .

ولنفترض مثلا أن شركة التضامن وهيب وعبد الوهاب قد قررت الاندماج في شركة التجارة والخدمات ، شركة مساهمة عربية ، إعتبارات من ١/٩/١٩٧٥ . هذا وقد بلغت موجودات وإلتزامات شركة التضامن في تاريخ هذا القرار ما يلي :

الموجودات : مباني وآلات ٢٠٠.٠٠٠ جنيه ، مخصص إهلاك مباني وآلات ١٠٠.٠٠٠ ، سيارات ٤٠٠.٠٠٠ جنيه ، مخصص إهلاك سيارات ١٠٠.٠٠٠ جنيه ، مخزون ٢٣٠.٠٠٠ جنيه ، عملاء ١٠٠.٠٠٠ جنيه ، مخصص ديون ٢٠٠.٠٠٠ جنيه ، أوراق قبض ٣٠٠.٠٠٠ جنيه ، نقدية ١٠٠.٠٠٠ جنيه .

الالتزامات : قرض البنك ٥٠٠.٠٠٠ جنيه مصروفات مستحقة ١٠٠.٠٠٠ جنيه ، دائنون ٢٨٠.٣٠٠ جنيه . حقوق الشركاء : إحتياطي عام ٨٠.٠٠٠ جنيه ، قرض وهيب ٥٠٠.٠٠٠ جنيه ، رأس مال وهيب ٢٠٠.٠٠٠ جنيه ، رأس مال عبد الوهاب ٨٠.٠٠٠ جنيه .

وقد نص إتفاق الإندماج على ما يلي :

١ - تنتقل كل الموجودات لشركة المساهمة ، فيما عدا النقدية ، على أن تقدر

بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه ويحصل الشركاء على ١٥٠٠ سهم عادى القيمة الاسمية للسهم
٢ جنيه ومبلغ ١٠٠٠٠ جنيه نقدا .

٢ — يقوم الشركاء بسداد الالتزامات بالكامل ، ويحصل وهيب على ٨٠٠
سهم ويحصل عبد الوهاب على ٧٠٠ سهم من أسهم شركة التجارة والخدمات . هذا
وقد كان وهيب وعبد الوهاب يقرمون بتوزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم
بنسبة ٨ : ٧ على التوالى . ويترتب على هذا الاتفاق ضرورة تصفية شركة التضامن
وسداد الالتزامات وتحديد حقوق كل شريك من الشركاء . وسوف تعالج هذه
الحالة فى صورة قيود تقريبية على أن يقوم القارى بتطوير الحسابات اللازمة فى
دفاتر شركة التضامن .

القيود بدفاتر شركة التضامن :

من مذكورين
٢٠٠ / س / غرض ديون مشكوك فيها
٤٠٠٠٠ / س / شركة التجارة والخدمات
٤٠٠٢٠٠ الى س / التصفية

من س / مذكورين
٢٠٩٤٠ / س / رأس مال وهيب
٣٠٣٦٠ / س / رأس مال عبد الوهاب
٦٠٣٠٠ الى س / التصفية

خسائر التصفية بنسبة ٨ : ٧

من مذكورين
١٠٦٠٠ / س / غرض إهلاك آلات
١٠٢٠٠ / س / غرض إهلاك سيارات
الى مذكورين :

١٠٦٠٠ / س / آلات ومباني
١٠٢٠٠ / س / سيارات

٤٦٠٥٠٠ من س / التصفية

الى مذكورين

٦٠٤٠٠ / س / مباني وآلات
٣٠٤٠٠ / س / سيارات
٢٣٠٤٠٠ / س / مخزون
١٠٠٢٠٠ / س / عملاء
٣٠٥٠٠ / س / أوراق قبض

من مذكورين	
١٠٠٠٠	س/ النقدية
١٦٠٠٠	س/ رأس مال وهيب
١٤٠٠٠	س/ رأس مال عبد الوهاب
٤٠٠٠	إلى س/ شركة التجارة والخدمات
تحصيل النقدية وتوزيع الأسهم على الشركاء.	

من مذكورين	
٥٠٠٠	س/ قرض البنك
١٠٢٠٠	س/ مصروفات مستحقة
٢٨٠٣٠٠	س/ الدائون
٣٤٠٥٠٠	إلى س/ النقدية
مدايد الإلتزامات	
برصيد النقدية .	

من مذكورين :	
٥٠٠٠	س/ قرض وهيب
٨٠٠٠	س/ الإحتياطي العام

إلى مذكورين :	
٨٠٧٣٣	س/ رأس مال وهيب
٤٠٢٦٧	س/ رأس مال عبد الوهاب
إلغاء قرض وهيب وتوزيع الإحتياطي	
العام على الشريكين بنسبة ٧ : ٨ .	

٨٠٣٠٠	من س/ النقدية
إلى مذكورين	
٣٠٢٠٧	س/ رأس مال وهيب
٥٠٩٣	س/ رأس مال عبد الوهاب
تحصيل الأرصدة المدينة في حسابات	
رأس مال الشركاء .	

وبلاحظ أن قيد مدايد الإلتزامات إلى قيد تحصيل الأرصدة المدينة في حسابات الشركاء حتى تكفى النقدية لسداد الإلتزامات .
أما القيود في دفتر الشركة المساهمة فتكون كالآتي :

٤٠٠٠٠ من ٣ / الأصول المختلفة (أو مفرداتها في حالة تحديد قيمة كل منها على حدة)

إلى المذكورين :

٣٠٠٠٠ ٣ / رأس مال الأسهم العادية

١٠٠٠٠ ٣ / التقديرية

إثبات انتقال أصول شركة التضامن وهيب وعبد الوهاب .

ولا يترتب على اندماج شركة تضامن في شركة مساهمة [انقضاء الأخيرة
طبعاً كما هو الحال في شركات التضامن وذلك كما سوف يتضح فيما بعد .

أسئلة وتمارين على

الفصل الرابع

أولاً : الأسئلة :

١ - تكلم باختصار عن أسباب إنقضاء شركات التضامن والتوضيعة البسيطة مع التمييز بين الأسباب العامة والأسباب الشخصية .

٢ - تكلم باختصار عن أولويات توزيع ناتج التصفية والمبررات التي تراها منطقية لوضع الأولويات بهذا الترتيب .

٣ - عال باختصار لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب من وجهة نظرك .

أ - إذا استخدم حساب التصفية بمثابة حساب أرباح وخسائر فإن ما يقفل فيه هو ما يترتب على بيع الأصول المختلفة من أرباح أو خسائر ، أما حسابات الأصول فتظل مفتوحة في الدفاتر كما هي .

ب - الشركة الموصرة هي التي تكفي حصة تصفية أصولها لاسداد التزاماتها وحقوق الشركاء فيها بالكامل ، إن لم تكن تزيد .

ج - توزع أرباح أو خسائر التصفية على الشركاء بنسبة حقوق كل منهم في الشركة بصرف النظر عن نسب توزيع الأرباح والخسائر التي كانت متبعة قبل التصفية .

د - إذا ترتب على تصفية الشركة خسائر ولم تكن حقوق أحد الشركاء فيها كافية لإستيعاب نصيبه منها فإن الرصيد المدين لحسابه يوزع على باقي الشركاء كما توزع خسائر التصفية .

هـ - إذا ترتب على التصفية خسائر وكانت مجموع الارصدة المدينة لحقوق

بعض الشركاء نتيجة توزيع خسائر التصفية تزيد على مجموع الأرصدة الدائنة لحقوق باقى الشركاء فإن ذلك يعنى أن الشركة ميسرة .

و — يكون لدائنوا الشركة حق إستيفاء باقى حقوقهم بالكامل من الأموال الخاصة للشركاء فيما زاد على حصة التصفية وذلك قبل أن يحصل دائنوا الشركاء الشخصيون على أى شئ من حقوقهم قبل الشركاء .

ز — إذا قام أحد الشركاء بسداد دائنوا الشركة فيما زاد على حصة التصفية فيكون له حق الرجوع على الشركاء الباقين فى حدود نصيب كل منهم من هذه الديون التى سدها الشريك بنسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء بصرف النظر عن طبيعة أرصدة حقوق الشركاء الباقين .

ح — يعتبر قرض الشريك الموصى عند تصفية شركة التوصية البسيطة كقرض الشريك المتضامن فى الشركة ، ومن ثم فليس له أولويات على باقى حقوق الشركاء .

ط — لا يترتب على إندماج شركة التضامن فى شركة أخرى تصفية الشركة وسداد التزاماتها ، وإنما يترتب على ذلك إنقضاء الشركة وقيام شركة جديدة تحمل محل الشركة المندمجة فى تحمل جميع الإلتزامات .

ى — إذا تمت التصفية بصفة جزئية وكان من المنتظر أن تتحقق تصفية باقى الأصول دون خسائر ، فإن فائض النقدية بعد سداد الإلتزامات يمكن توزيعه على الشركاء بنسب رأس المال إلى أن تتحقق باقى الأصول .

ثانيا : التعاريف •

التمرين الأول : تقرر تصفية شركة التضامن بين حموده وعبد الجواد وجمال

• إذا لم ينس التمرين على كيفية معالجة حساب التصفية فبالجواب على إعتباره حساب أرباح وخسائر .

في ١٩٧٥/١/١ . وقد بلغت حسابات الشركاء في ذلك التاريخ الآتي : رأس مال حموده ٢٢ر٠٠٠ جنيه ، جارى حموده ٣ر٠٠٠ جنيه (دائن) ، قرض حموده ٥ر٠٠٠ جنيه ، رأس مال عبد الجواد ٢٢ر٥٠٠ جنيه ، جارى عبد الجواد ٢ر٥٠٠ (مدين) ، رأس مال جمال ٤ر٠٠٠ ، جارى جمال ٥ر٠٠٠ جنيه (دائن) ، قرض جمال ٥ر٠٠٠ جنيه . كما بلغت مجموع التزامات الشركة ٤٧ر٥٠٠ جنيه ، وقد تم تصفية الشركة وبلغت حصيلة التصفية ١٨ر٠٠٠ جنيه ، وبلغت أرباح المصفي ومصاريف التصفية ٢ر٥٠٠ جنيه . هذا وقد كانت الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء بنسبة ٢ : ١ : ٢ لكل من حموده وعبد الجواد وجمال على التوالي . المطلوب : إجراء مايلزم من قيود يومية لإببات التصفية ، وتصوير الحسابات اللازمة (أ) على اعتبار حساب التصفية بمثابة حساب متاجرة ، (ب) على اعتبار حساب التصفية بمثابة حساب أرباح وخسائر ، علما بأن رصيد النقدية قبل التصفية بلغ ٢٥ر٠٠٠ جنيه .

التمرين الثاني : كامل وسعد شريكان في شركة تضامن . وقد تقرر تصفية الشركة في ٧٥/٦/٣٠ ، وبلغ رصيد حقوق كامل دون القرض ٩ر٠٠٠ جنيه ورصيد حقوق سعد دون القرض ٧ر٠٠٠ جنيه ، كما يبلغ الرصيد الدائن لقرض كل من كامل وسعد للشركة ١ر٨٠٠ جنيه ، ١ر٦٠٠ جنيه على التوالي . ويقسم الشريكان الأرباح والخسائر بنسبة ٦٠ / ١٠ / ٣٠ ، ٤٠ / ١٠ / ٥٠ . وقد بلغت حصيلة تصفية مختلف الأصول ١٥ر٠٠٠ جنيه في الوقت الذي بلغ فيه مجموع التزامات الشركة بما فيها قرضي الشريكين ومصاريف وأتعاب التصفية ١٤ر٤٠٠ جنيه .

والمطلوب : إعداد الحسابات اللازمة لتصفية الشركة باعتبار حساب التصفية بمثابة حساب أرباح وخسائر علما بأن رصيد النقدية قبل التصفية بلغ ٣٠٠ جنيه .

التمرين الثالث : قطب ورجب شريكان في شركة تضامن . وقد قرر ان تصفية الشركة في التاريخ التي اظهرت فيه الميزانية العمومية لها الاصول والخصوم الآتية :

أراضى ومباني (صافي)	٢١٠.٠٠	رأس مال قطب	٣٢.٥٥٠
مخزون	٦٠.٠٠	رأس مال رجب	٢٤.٦٠٠
مدينون	٣٠.٠٠	أرباح محجوزة	١٠.٨٠٠
نقدية	٤٠.٨٠٠	التزامات	٢.٨٥٠
	<u>٧٠.٨٠٠</u>		<u>٧٠.٨٠٠</u>

وقد كان الشريكان يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوي . وتمت تصفية الاصول المختلفة كالآتي : اراضى ومباني ٢٤.٥٠٠ جنيه ، مخزون ١٦.٨٠٠ جنيه ، مدينون ٦.٣٠٠ جنيه ، وبلغت مصاريف التصفية ٥٠٠ جنيه .

المطلوب : (١) اجراء القيود اللازمة لإثبات التصفية وتوزيع الفائض حصيلة التصفية على الشركاء مع افتراض أن الشريكان موثران (٢) كما المطلوب السابق مع افتراض أن رجب مفسر ، ومع تصوير قائمة التصفية .

التمرين الرابع : مشترك سعيد وخميس في شركة تضامن الإيجار في المواد الغذائية في ١/١/٧٥ حيث بلغ رأس مال الاول ١٢.٠٠٠ جنيه ورأس مال الثاني ٩.٠٠٠ جنيه ، ويقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة رأس المال ويقوم كل من الشريكين بإدارة عمل من المحلين التي تمتلكها الشركة . وقد بلغت المتحصلات والمدفوعات النقدية التي قام بها كل من الشريكين في المحل الذي يديره على مدار السنة الآتي :

سعيد	خميس	مجموع
متحصلات نقدية	٤٣.٦٥٠	٢٢.٣٥٠
مدفوعات نقدية	٥٢.١٥٠	٦٩.٥١٠

وقد قام سعيد بدفع الزيادة من أمواله الخاصة في ١/١٠/٧٥ . وفي نهاية السنة قام الشريكان ببيع المحلين بما فيهما من أصول بخلاف النقدية بمبلغ ٢٦.٠٠٠ جنيه ،

فكيف يتم توزيع هذا المبلغ بين الشريكان ؟

التعريين الخامس : حامد ومحمود والقطاطرى شركاء في شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٨:٧:٥ على التوالي . وقد تقرر تصفية الشركة في ١٩٧٥/٦/٢٠ حيث بلغت أصول وخصوم الشركة الآتى :

الأصول :		الخصوم :	
أصول ثابتة (صافي)	٧٧٠١٦٠	حقوق حامد	١٢٦٠٨٩٠
مخزون	٧٤٠٢١٦	حقوق محمود	١٧٠٢٨٤
مدينون (صافي)	٩٧٠٣٠٠	حقوق القطاطرى	٦٧٠٠٢٢
تقديرة	٤٦٠٨٠٠	الإلتزامات	٨٤٠٢٨٠
	<u>٢٩٥٠٤٧٦</u>		<u>٢٩٥٠٤٧٦</u>

وقد قرر حامد والقطاطرى شراء أصول الشركة والالتزام بسداد الإلتزاماتها وتكوين شركة جديدة فيما بينهم وعلى أن تقدر الأصول كالتالى : نقدية بقيمتها المدفوعة ، أصول ثابتة ٢٠٠٤٠٠ جنيه ، مخزون ٤٠٠٠٠ جنيه ، مدينون ٨٢٠٦٠٠ جنيه . وقد قام كل من حامد والقطاطرى بسداد الإلتزامات جزئيا من النقدية المتبقية من الشركة المصفاة وبمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه من أصلها الخاصة حيث دفع حامد منها ٣٠٠٠٠ جنيه . كما إتفق الشريكان على الاحتفاظ بحقوقهم قبل محمود بالقدر الذى يسمح لهم به القانون كأصل من الأصول فى ميزانية الشركة الجديدة . وقد بلغت قيمة الأصول الشخصية لمحمود ١٢٠٠٠٠ جنيه بينما بلغت الإلتزامات الشخصية بخلاف الإلتزامات لحامد والقطاطرى ٢٤٠٠٠٠ جنيه .

المطلوب : (١) إجراء ما يلزم من قيود لإثبات تصفية الشركة القديمة وتصوير ما يلزم من حسابات فى هذا الصدد ، وإعداد قائمة التصفية : (٢) إجراء ما يلزم من قيود لإثبات تكوين الشركة الجديدة وإعداد الميزانية العمومية لها فى تاريخ التكوين .

التمرين السادس : اشترك أحمد ومحمود في تكوين شركة تضامن منذ عشر سنوات وبعد انقضاء سبع سنوات في إزدهار متواصل قرر الشريكان ضم إثنان من العاملين معهم في الشركة والملاذيان بعدان من أعمدة إزدهارها على مدار هذه السنوات السبع عرفانا من أحمد ومحمود بالجليل وبذلك تكونت شركة جديدة من أحمد ومحمود وعبد الحميد وصالح وأصبح الشريكان الآخرين شريكان بالعمل (دون رأس مال) ونص عقد الشركة على أن تكون نسب توزيع الأرباح والحسابات كالآتي : أحمد ٤٥٪ ، محمود ٣٠٪ ، عبد الحميد ١٥٪ ، وصالح ١٠٪ ، كما نص العقد أنه في حالة بيع الشركة أو تصفيتها في خلال ٥ سنوات من انضمام عبد الحميد وصالح ، فإن ما قد يترتب على ذلك من شهره محمل يكون من حق أحمد ومحمود فقط . وفي نهاية السنة الحالية قرر الشركاء بيع أصول الشركة بخلاف النقدية لتوقع كساد نشاطها بمبلغ ٥٥٠٠٠ جنيه . وفي ذلك التاريخ تم إقفال الحسابات حيث أظهرت الأرصدة التالية : أراضي ٢٣٩٤ جنيه ، مبانى (صافى) ٢٥٠٠٠ جنيه ، مخزون ١٥٣٠٦ جنيه ، عملاء ١٨٠٩٠٠ ، نقدية ٦٠٠٠ جنيه ، مسحوبات عبد الحميد ٩٩٧٠٥ ، دائنون ٨٠١٠٠ جنيه ، رأس مال أحمد ٣٠٠١٣٨ جنيه ، رأس مال محمود ٢٤٥٩٩ جنيه ، رأس مال صالح ٦٦٠ جنيه ، قرض صالح (دائن ٦٠٠ جنيه) .

المطلوب : (١) إعداد قائمة التصفية بفرض أن كل الشركاء معسرون ، وإلبيات ما يلزم من قيود يومية (٢) إعداد قائمة التصفية بفرض أن الشريك (أو الشركاء) الذى يصبح رصيد حقوقه مدين نتيجة خسائر التصفية معسر (أو معسرون) وليس لديه (لديهم) أى أموال خاصة ، وإلبيات ما يلزم من قيود يومية .

التمرين السابع : اشترك حمدان ورومدان وسرحان في شركة تضامن في ١/١/٧٢ برأس مال قدره ٩٠٠٠٠ جنيه ، ١٨٠٠٠٠ جنيه ، ٥٠٠٠٠ جنيه لكل

منهم على التوالى ، كما نص الاتفاق على إقتسام الأرباح والخسائر بنسبة ٢ : ٤ : ١ على التوالى . وفى ١٩٧٢/١٢/٣١ توفى سرحان وقام الشريكان الباقيان بسداد مستحقاته للورثة عن طريق قبول عمران شريكا جديدا برأس مال قدره ١٠٠.٠٠٠ جنيه سدد منها ورثة سرحان فى مستحقاته بمبلغ ٤٢.٠٠٠ جنيه ، وفيما يلى بيان أرباح الشركة ومسحوبات كل شريك من الشركاء عن الثلاثة سنوات المنتهية فى ١٩٧٤/١٢/٣١ .

السنة المنتهية		الأرباح		المسحوبات	
فى		عن السنة		حمدان وهندان سرحان عمران	
١٩٧٢/١٢/٣١		٥٦.٠٠٠		١٢.٠٠٠ ٢٨.٠٠٠ ١٠.٠٠٠ —	
٧٣/١٢/٣١		٦٣.٠٠٠		١٨.٠٠٠ ٣٠.٠٠٠ ١٢.٠٠٠ —	
٧٤/١٢/٣١		١٢٢.٠٠٠		١٥.٠٠٠ ٢٥.٠٠٠ — ٢٥.٠٠٠	

هذا وقد نص عقد الشركة الجديدة على أن تكون نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الجدد حمدان وهندان وعمران ٢ : ٣ : ٢ ، وعلى أن لا يتحمل عمران أية خسائر تنعاق بالفترة السابقة على انضمامه ، كما لا تقوم الشركة بإظهار أى شهرة فى دفاترها . وعند إقفال الدفاتر فى ١٩٧٤/١٢/٣١ أكتشف أن محاسب الشركة لم يقوم بتحميل أرباح السنوات السابقة بأهلاك الآلات والمعدات الذى يبلغ ١٤.٠٠٠ جنيه سنويا ، وقام بتحميل السنة الأخيرة بمبلغ ٤٢.٠٠٠ جنيه إهلاك عن السنوات الثلاثة هذا وقد قرر الشركاء تصفية الشركة فى ذلك ، التاويل ، حيث تم بيع أصولها بخلاف النقدية بمبلغ ٢٣٢.٠٠٠ جنيه ، وبلغ رصيد النقدية قبل التصفية ١٨٥.٠٠٠ جنيه ، وبلغت مصاريف التصفية ٥٥.٠٠٠ جنيه وبلغ رصيد حسابات الالتزامات المختلفة ٩٢.٠٠٠ جنيه .

المطلوب : (١) إعداد قائمة توضح حقوق كل شريك من الشركاء فى ١٩٧٤/١٢/٣١ قبل تصفية الشركة (٢) إعداد قائمة التصفية وإجراء قيود

اليومية اللازمة لإقفال دفاتر الشركة المصفاة ، ويمكن أن تفترض أن الرصيد المدين في حساب حقوق أى من الشركاء لا يمكن تحصيله .

(٣) بفرض أن الشركة موسرة وتبلغ صافي التكلفة الدفترية لأصولها بخلاف النقدية ٥٠٠ ز. ٣٤ جنيه وأن الشركاء قرروا الإندماج في شركة مساهمة التي قبلت انتقال الأصول والالتزامات لها بقيمتها الدفترية مقابل تقديم ٢٠٠٠ سهم ، القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه للشركاء الثلاثة وتسوية الفرق نقدا . المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات تصفية الشركة بين حمدان ووهدان وعمران وتوزيع الأسهم والنقدية بينهم بناء على المطلوب الأول بعد تعديله بما ورد من بيانات جديدة في هذا الفرض .

الفصل الخامس

في

شركات التضامن

التصفية التدريجية

١ - مقدمة :

عرضنا لإجراءات التصفية في الفصل السابق على إقتراض أن توزيع حصيلة التصفية لا يتم إلا بعد الانتهاء من بيع كل أصول الشركة المصفاه وتحصيل كل مستحقاتها ، ثم يقوم المصفي بعد ذلك بسداد التزاماتها على حسب أولوياتها القانونية وما يتبقى بعد ذلك يوزع على الشركاء على حسب أرصدة وأسماهم (أو حقوقهم) .

ويعتبر هذا الإجراء ملائماً إذا كانت عمليات التصفية تستغرق فترة زمنية وجيزة بحيث يستطيع الشركاء الانتظار حتى إتمام جميع عمليات التصفية للحصول على مايلبقي لهم من حقوق في الشركة . إلا أن عمليات التصفية قد تستغرق في العادة وقتاً طويلاً قد يمتد إلى شهور أو سنوات ، بحيث يكون من الصعب إنتظار الشركاء للحصول على حقوقهم بعد تمام بيع كل الأصول وتحصيل كل الحقوق . فمقى تم سداد التزامات الشركة للغير ، فإن كل مايتحصل بعد ذلك من عمليات التصفية ، فيما عدا مصروفات وأتعاب التصفية ، يعد من حقوق الشركاء ، وقد يطالب الشركاء المصفي بالتسديد الجزئي لحقوقهم قبل الشركة كلما تحصل مبلغ معين من بيع بعض الأصول . ويطلق على الإجراءات المحاسبية الملائمة في هذه الحالة إجراءات التصفية التدريجية . وسنتناول في هذا الفصل القواعد العامة التي

يسترشد بهما المحاسب في هذا الشأن وتستعرض كيفية إعداد خطة توزيع المتحصلات النقدية على دفعات على الشركاء بشكل يقي المصنف من التصرفات التي قد يترتب عليها الإضرار ببعض الشركاء لحساب البعض الآخر .

٢ - قواعد التصفية التدريجية :

تتلخص القواعد العامة في شأن التصفية التدريجية في قاعدتين أساسيتين :

القاعدة الأولى : وتطالب عدم سداد أى مبالغ للشركاء سواء كانوا متضامنين أو موصين مقابل حصص في حقوق الملكية إلا بعد سداد جميع الدائنين والالتزامات الشركة للغير . ويعتبر قرض الشريك الموصى فيما زاد على حصته في رأس المال وحقوقه في الأرباح المحجوزة إن وجدت من مكونات الديون العادية التي يلتزم المصنف بسدادها قبل سداد أى من الشركاء مقابل حقوقهم في الشركة .

القاعدة الثانية : يقتصر السداد للشركاء بعد تطبيق القاعدة الأولى لحولاء الشركاء الذين يظل رصيد رأس المال الخاص بهم دائنا بعد توزيع كل الخسائر المتوقعة والمحتملة في أى صورة من الصور ، وتحتفظ تام على كل الشركاء بنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم ، ويكون السداد للشريك المدين بعد ذلك في حدود الرصيد الدائن لحساب رأس المال الخاص به . ويعالج رصيد قرض الشريك المتضامن في هذا الصدد معاملة رأس المال .

ويجب الإلتزام بهاتين القاعدتين في كل حالات التصفية التدريجية لشركات التضامن (أو التوضعية البسيطة) ، وذلك بالرغم من إمكانية اختلاف ظروف وملابسات كل حالة من الحالات عن الأخرى .

هذا وسوف نعرض لأغراض توضيح إجراءات التصفية التدريجية طريقتين : الأولى وتقتضى إعتبار كل مالم يتحقق من أصول بالبيع بمثابة خسائر محتملة ، والثانية تعتمد على تحديد خطة مسبقة لتوزيع المتحصلات النقدية على الشركاء بعد سداد الإلتزامات ، لسترشد بهما المصنف في هذا الصدد .

٢ - التصفية التدريجية مع إعتبار كل مال لم يتحقق من أصول بالبيع بمطابقة خسائر :

ويمكن أن تظهر في ظل هذه الطريقة إحدى حالتين : الأولى عندما تكون أرصدة رأس المال كافية لاستيعاب كل الخسائر المحتملة ، وفي هذه الحالة يمكن مداد أرصدة رأس المال من حصيلة التصفية بعد مداد الدائنين دون أية مخاطر . أما الحالة الثانية فهي التي يترتب فيها على الخسائر المحتملة تحول بعض أرصدة رأس المال إلى أرصدة مدينة وفي هذه الحالة يجب الإلتزام بالآتي :

أ - لا يسدد للشريك الذي يصبح رصيد رأسماله مدينا نتيجة لاستيعاب الخسائر المحتملة عن تحقق الأصول أية مبالغ على الإطلاق .

ب - قبل أن يتم توزيع أى نقدية على الشركاء الباقين لابد وأن تحمل حساباتهم بالأرصدة المدينة لرأس مال الشركاء الآخرين كاحتياط مقابل احتمال عدم إمكانية تحصيل هذه الأرصدة المدينة .

ولنفرض الحالة الأولى أن قاسم وصالح ومسعود ومحمود شركاء في شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى . وقد تقرر تصفية الشركة وبالمبلغ مخصص أصولها وخصومها كالآتي : أصول (كلها غير نقدية) ١٧٧.٠٠٠ جنيه ، الإلتزامات ١٥٠.٠٠٠ جنيه ، رأس مال قاسم ٤٥.٠٠٠ جنيه ، قرض قاسم ٦.٠٠٠ جنيه ، رأس مال صالح ٤٥.٠٠٠ جنيه ، رأس مال مسعود ٣٥.٠٠٠ جنيه ، قرض مسعود ٧.٠٠٠ جنيه ، رأس مال محمود ٢٤.٠٠٠ جنيه . وقد تمت تصفية أصول الشركة على دفعتين الأولى ترقب عليها بيع أصول تبلغ أرصدها الدفترية ٩٧.٠٠٠ جنيه بمبلغ ٥٣.٠٠٠ جنيه ، والثانية تم فيها بيع باقى الأصول بمبلغ ٣٦.٠٠٠ جنيه .

ويترتب على الدفعة الأولى تحقق خسائر فعلية قدرها ٤٤.٠٠٠ جنيه توزع على الشركاء ، ثم يفترض أن ما تبقى من أصول يعتبر كما لو كان خسائر محتملة

ويوزع على الشركاء . وتسدد الالتزامات من الدفعة الأولى ، ثم يوزع باقى حصياتها على الشركاء طبقا لأرصدة وأسماهم بعد ذلك . وتظهر قائمة التصفية على هذا الأساس بعد إقفال حسابات القروض فى حسابات رأس المال لأن كل الشركاء متضامنين كما هو موضح فى الصفحة التالية .

هذا ويلاحظ أن الأصول غير النقدية الباقية بعد الدفعة الأولى قد تم تحميلها كلها لحسابات رأس مال الشركاء كخسائر محتملة بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم . وعلى هذا الأساس تم تحديد الدفعة الأولى التى يمكن دفعها لكل شريك بعد سداد الالتزامات دون غطاء . وعند تحصيل الدفعة الثانية جعل حساب النقدية مدينة وحساب رأس مال الشركاء دائنا على حسب نسب توزيع الأرباح والخسائر . ذلك لأن هذه النقدية متحصلة عن بيع أصول سبق إعتبارها خسائر وحملت لحسابات رأس المال بنسب توزيع الأرباح والخسائر . ثم أعيد توزيع النقدية على الشركاء بجعل حسابات رأس المال مدينة وحساب النقدية دائنا .

ولا يترتب على هذه الطريقة إضرار بأى من الشركاء . فلو كانت التصفية قد تمت دفعة واحدة مثلا لترتب على ذلك خسائر قدرها ٥٨٠.٠٠٠ جنيه (١٧٧.٠٠٠ — ٨٣.٠٠٠ — ٣٦.٠٠٠) توزع على الشركاء بالتساوى ليقع على حاق كل منهم ١٤.٥٠٠ جنيه . ويظل لقاسم مبلغ ٣٦.٥٠٠ جنيه . (٥١.٠٠٠ — ١٤.٥٠٠) وقد حصل عليها على دفعتين مرة ٢٧.٥٠٠ جنيه والثانية ٩.٠٠٠ جنيه . ويمكن للقارىء أن يتحقق أن كل من الشركاء الباقين قد حصل على ما يستحقه فعلا حتى لو كانت التصفية قد تمت على دفعة واحدة .

ولتوضيح الحالة الثانية ، دعنا نفترض نفس بيانات المثال السابق ، أى أن مجموع الأصول ١٧٧.٠٠٠ جنيه ، ومجموع الالتزامات ١٥.٠٠٠ جنيه ، وحقوق الشريك قاسم ٥١.٠٠٠ جنيه ، وحقوق الشريك صالح ٤.٠٠٠ جنيه ،

شركة التضامن قاسم وصالح ومسعود وعمره (تحت المصنفية)
قائمة المصنفية الأندرجية على دفعتين .

المجموع					الأصول	
مجموع	مسعود	صالح	قاسم	التزامات	تقديرات	بجلافت التقديرات
١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	—	١٠٠.٠٠٠
٢٤.٠٠٠	٢٤.٠٠٠	٢٤.٠٠٠	٢٤.٠٠٠	٢٤.٠٠٠	٢٤.٠٠٠	٢٤.٠٠٠
(١١٠.٠٠٠)	(١١٠.٠٠٠)	(١١٠.٠٠٠)	(١١٠.٠٠٠)	(١٠٠.٠٠٠)	(١٠٠.٠٠٠)	(١٠٠.٠٠٠)
١٣.٠٠٠	١٣.٠٠٠	١٣.٠٠٠	١٣.٠٠٠	١٣.٠٠٠	١٣.٠٠٠	١٣.٠٠٠
(١٢.٠٠٠)	(١٢.٠٠٠)	(١٢.٠٠٠)	(١٢.٠٠٠)	(١٠.٠٠٠)	(١٠.٠٠٠)	(١٠.٠٠٠)
٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	—	٥٠٠	—
(٥٠٠)	(٥٠٠)	(٥٠٠)	(٥٠٠)	—	(٥٠٠)	—
٩.٠٠٠	٩.٠٠٠	٩.٠٠٠	٩.٠٠٠	—	٩.٠٠٠	—
(٩.٠٠٠)	(٩.٠٠٠)	(٩.٠٠٠)	(٩.٠٠٠)	—	(٩.٠٠٠)	—

لنسب توزيع الأرباح والخسائر
الأرصدة قبل المصنفية
المصنفية والخسائر (دفعة أولى)
الأرصدة بعد المدفعة الأولى
مدفد الأصول (أصول غير نقدية)
الخسائر عذلة (أصول غير نقدية)
الأرصدة بعد مدفد الأصول والخسائر
دفعة أولى للمركب (نقدية)
المدفعة الثانية (مستحقات نقدية)
دفعة ثانية للمركب

والشريك مسعود ٤٢٠٠٠ جنيه ، والشريك محمود ٢٤٠٠٠ جنيه . وأن الأرباح والخسائر تقسم بين الشركاء بالتساوي وأن التصفية تمت على دفعتين . إلا أن الدفعة الأولى تم فيها بيع أصول تكلفتها ٩٧٠٠٠ جنيه فقط بمبلغ ٥٢٠٠٠ جنيه ، وبيعت الأصول الباقية وهي في هذه الحالة ٨٠٠٠٠ جنيه بعد ذلك بمبلغ ٢٦٠٠٠ جنيه كدفعة ثانية . وتكون قائمة التصفية في هذه الحالة كما هو موضح بالصفحة التالية .

ويلاحظ أنه بعد تحقق الدفعة الأولى من التصفية وإعتبار باقي الأصول غير المحققة بمثابة خسائر محتملة وتوزعها على الشركاء أصبح رصيد الشريك محمود لدينا بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه لإعيد توزيعها على الشركاء الباقين بنسبة ١ : ١ : ١ وهي نسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم ، لأغراض تحديد توزيع الدفعة الأولى من النقدية التي تدفع للشركاء دون مخاطرة . وعندما تحصلت الدفعة الثانية جعل حساب النقدية لدينا وحسابات رأس المال دائنة على حسب نسب توزيع الأرباح والخسائر . إلا أن رصيد الشريك محمود كان لدينا بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه التي وزعت على الشركاء الباقين ، فيعاد جعل حساب رأسماله لدينا وحساب رأس مال الشركاء الباقين دائنا كل بما سبق أن تحمله من مبلغ ٧٠٠٠ جنيه . وبذلك تتحدد المستحقات العادلة لكل شريك من الدفعة الثانية ، ويحصل كل شريك في الدفعتين على كل ما كان يمكن أن يحصل عليه لو تحققت التصفية دفعة واحدة . ولنفرض مثلاً أن الأصول كلها قد تحققت دفعة واحدة ، ليرتب على ذلك خسائر تصفية قدرها ٨٨٠٠٠ جنيه [(٩٧٠٠٠ — ٥٢٠٠٠) + (٨٠٠٠٠ — ٢٦٠٠٠)] . ويكون نصيب كل شريك من حصيلة التصفية على هذا الأساس كما هو وارد في الصفحة بعد التالية .

شركة انضمام فاسم وصالح ومحمود وشركه (تحت التصفية)
قائمة التصفية التدرجيه على دفعتين

المبلغ					الأصول	
محمود	مسعود	صالح	فاسم	إتزامات	تقديري	تقديري
١.٢٥	١.٢٥	١.٢٥	١.٢٥			
٢٤٠٠٠	٤٢٠٠٠	٤٥٠٠٠	٥١٠٠٠	١٥٠٠٠	—	١٧٧٠٠٠
(١١٠٠٠)	(١١٠٠٠)	(١١٠٠٠)	(١١٠٠٠)		٥٣٠٠٠	(٩٧٠٠٠)
١٢٠٠٠	٣١٠٠٠	٣٤٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٥٣٠٠٠	٨٠٠٠٠
(٢٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠)	(١٥٠٠٠)	(١٥٠٠٠)	(٨٠٠٠٠)
(٧٠٠٠)	١١٠٠٠	١٤٠٠٠	٢٠٠٠٠	—	٣٨٠٠٠	—
٧٠٠٠	(٢٢٣٤)	(٢٢٣٣)	(٢٢٣٣)			
—	٨٦٦٦	١١٦٦٢	١٧٦٦٢	—	٣٨٠٠٠	
—	(٨٦٦٦)	(١١٦٦٢)	(١٧٦٦٢)		(٣٨٠٠٠)	
٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠		٣٩٠٠٠	
(٧٠٠٠)	٢٢٣٤	٢٢٣٣	٢٢٣٣			
٢٠٠٠	١١٢٣٤	١١٢٣٣	١١٢٣٣		٣٩٠٠٠	
(٢٠٠٠)	(١١٢٣٤)	(١١٢٣٣)	(١١٢٣٣)		(٣٩٠٠٠)	

نسبة توزيع الأرباح والخسائر
الأرصدة قبل التصفية
التصفية والخسائر (دفعة أولى)
الأرصدة بعد الدفعة الأولى
سداد الإلتزامات
الخسائر المحتملة من حقوق باقي الأصول
الأرصدة المحتملة
توزيع الرصيد المدين لشركة محمود علي باقي الشركاء
الأرصدة المحتملة
الدفعة الأولى للشركاء
التصفية المحصلة من الدفعة الثانية
الرصيد المدين لمحمود والسابق تحصيله لباقي الشركاء
الأرصدة المستحقة للشركاء
الدفعة الثانية للشركاء

رأس مال	رأس مال	رأس مال	رأس مال	
قاسم	صالح	مسعود	عمر	
٥١٠٠٠	٤٥٠٠٠	٤٢٠٠٠	٢٤٠٠٠	الأرصدة قبل التصفية
٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠	— خسائر التصفية
<u>٢٩٠٠٠</u>	<u>٢٣٠٠٠</u>	<u>٢٠٠٠٠</u>	<u>٢٠٠٠٠</u>	المبلغ المستحق لكل شريك
وقد حصل كل شريك على مستحقاته كالآتي :				

١٧٠٦٦٧	١١٠٦٦٧	٨٠٦٦٦		دفعة أولى
<u>١١٠٣٣٣</u>	<u>١١٠٣٣٣</u>	<u>١١٠٣٣٣</u>	<u>٢٠٠٠٠</u>	دفعة ثانية
<u>٢٩٠٠٠</u>	<u>٢٣٠٠٠</u>	<u>٢٠٠٠٠</u>	<u>٢٠٠٠٠</u>	بمجموع ما حصل عليه كل شريك

ومن الواضح أن ما يحصل عليه كل شريك في ظل هذه الطريقة يتساوى تماما مع مقدار مستحقاته لو كانت التصفية قد تمت على دفعة واحدة .

هذا ويلاحظ أننا قنا بإجراء كل التسويات اللازمة لتحديد المبالغ التي يمكن دفعها لكل من الشركاء في كل دفعة في قائمة التصفية . ويفضل البعض إظهار هذه التسويات في جدول مستقل على أن يظهر في قائمة التصفية النتائج النهائية لهذه التسويات فقط . ويكون ذلك لهذا المثال كالآتي :

جدول تسوية رأس مال الشركاء وتحديد
الدفعات المستحقة لكل شريك

الشريك	الشريك	الشريك	الشريك	
قاسم	صالح	مسعود	عمر	
٥١٠٠٠	٤٥٠٠٠	٤٢٠٠٠	٢٤٠٠٠	رصيد رأس المال قبل التصفية
(١١٠٠٠)	(١١٠٠٠)	(١١٠٠٠)	(١١٠٠٠)	خسائر التصفية دفعة أولى
(٢٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠)	الخسائر المحتملة عن تحقق باقي الأصل

أرصدة رأس المال بعد خسائر التصفية	٢٠٠.٠٠٠	١٤٠.٠٠٠	١١٠.٠٠٠	(٧٠.٠٠٠)
الرصيد المدين للشريك محمود	(٢٠٣٣٣)	(٢٠٣٣٣)	(٢٠٣٣٤)	٧٠.٠٠٠
دفعة أولى للشركاء	١٧٠٦٦٧	١١٠٦٦٧	٨٠٦٦٦	—
حصيلة الدفعة الثانية	٩٠.٠٠٠	٩٠.٠٠٠	٩٠.٠٠٠	٩٠.٠٠٠
الرصيد المدين للشريك	٢٠٣٣٣	٢٠٣٣٣	٢٠٣٣٤	(٧٠.٠٠٠)
دفعة ثانية للشركاء	١١٠٣٣٣	١١٠٣٣٣	١١٠٣٣٤	٢٠.٠٠٠

وعلى هذا الأساس يمكن إختصار قائمة التصفية كما هو موضح بالصفحة التالية.

ويتضح مما تقدم أن هذه الطريقة التي تعتبر كل مالم يتحقق من أصول بالبيع بمثابة خسائر محتملة بكامل مقدارها توزع على الشركاء قبل سداد أى دفعات لهم لا يترتب عليها إضرار بأى من الشركاء بانتهاء التصفية . وهي تتمشى تماماً مع القواعد السابق ذكرها والتي يجب الإلتزام بها حتى لا يصيب أى من الشركاء أضراراً يستطيع الرجوع بها على المصفى . ويلاحظ أنه فى كل الأحوال لا يجوز سداد أى من حقوق الشركاء المتضامنين بصرف النظر عن سبب نشأتها (رأس مال ، أو قرض ، أو أرباح محبوزة) كما لا يجوز سداد أى جزء من حصص رأس مال الشركاء الموصين إلا بعد تمام سداد الإلتزامات بالكامل وإحتجاز ما يكفى من مبالغ لتغطية مصروفات التصفية المحتملة . أما قرض الشريك الموصى فيعالج كما سبق أن ذكرنا ، معاملة الديون العادية ، ويصبح واجب السداد قبل حصص رأس المال وباقى حقوق الشركاء المتضامنين .

٤ — خطة التصفية التدريجية :

يستطيع المحاسب أن يقوم بإعداد خطة لتوزيع حصيلة التصفية التدريجية على دفعات على الشركاء ، بعد سداد الإلتزامات مسبقاً ، بحيث يستطيع المصفى الإهتمام بها فى توزيع هذه الحصيلة على الشركاء . وتحدد الخطة أولويات السداد

شركة التضامن قاسم وصالح ومحمود وعمود (تحت التصفية)
قائمة التصفية التدريجية على دفعتين .

المجموع									
م					الأصول				
عمود	محمود	صالح	قاسم	التزامات	التدبئة	بجلاف النقدية			
٢٤٠٠٠٠ (١١٠٠٠٠)	٤٣٠٠٠٠ (١١٠٠٠٠)	٤٥٠٠٠٠ (١١٠٠٠٠)	٥١٠٠٠٠ (١١٠٠٠٠)	١٥٠٠٠٠ —	— ٤٣٠٠٠٠	١٧٧٠٠٠٠ (١٩٧٠٠٠٠)	نسب توزيع الأرباح والخسائر		
١٣٠٠٠٠ —	٣١٠٠٠٠ —	٣٤٠٠٠٠ —	٤٠٠٠٠٠ —	١٥٠٠٠٠ (١٥٠٠٠٠)	٥٣٠٠٠٠ (١٥٠٠٠٠) (٣٨٠٠٠٠)	٨٠٠٠٠٠ — —	الأرصدة قبل التصفية التصفية والخسائر (الدفعة الأولى) الأرصدة بعد تحصيل الدفعة الأولى		
— —	(٨٠٦٦٦) (٨٠٦٦٦)	(١١٠٦٦٧) (١١٠٦٦٧)	(١٧٠٦٦٧) (١٧٠٦٦٧)	— —	— —	٨٠٠٠٠٠ (٨٠٠٠٠٠)	سداد الالتزامات دفعة أولى للشركاء طبقاً لجدول تسوية رأس المال		
١٣٠٠٠٠ (١١٠٠٠٠)	٢٢٠٣٣٤ (١١٠٠٠٠)	٢٢٠٣٣٣ (١١٠٠٠٠)	٢٢٠٣٣٣ (١١٠٠٠٠)	— —	— ٣٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠ (٨٠٠٠٠٠)	الأرصدة بعد الدفعة الأولى التصفية والخسائر (الدفعة الثانية)		
٢٠٠٠٠ (٢٠٠٠٠)	١١٠٣٣٤ (١١٠٣٣٤)	١١٠٣٣٣ (١١٠٣٣٣)	١١٠٣٣٣ (١١٠٣٣٣)	— —	٣٦٠٠٠٠ (٣٦٠٠٠٠)	— —	الأرصدة بعد تحصيل الدفعة الثانية دفعة ثانية للشركاء		

لكل شريك من الشركاء ، والمبالغ التي يمكن دفعها لكل شريك في كل دفعة من الدفعات . ولتوضيح كيفية إعداد هذه الخطة نستمع ببيانات المثال الموضح بهاليه للحالة الثانية ونتبع الخطوات التالية :

١ — نقوم بتحديد مقدار خسائر التصفية التي يترتب عليها إستنفاد رصيد رأس مال كل شريك من الشركاء . ويتم ذلك بقسمة رأس مال كل شريك من الشركاء على نسبته في توزيع الأرباح والخسائر .

٢ — طبقا لقيمة الخسائر التي تؤدي إلى إستنفاد رأس مال كل من الشركاء ، نقوم بتحديد تسلسل هذا الاستنفاد ، أى أن الشريك الذى تؤدي أقل الخسائر إلى إستنفاد رصيده رأسماله يصبح الأول في الترتيب والعكس بالنسبة للشريك الذى يستوعب رصيده رأسماله أكبر قدر من الخسائر .

وبتطبيق هاتين الخطواتين على مثالنا السابق نجد الآتى :

الشريك	رأس المال	نسبة	الخسائر التي تؤدي إلى نفاد رصيد رأس المال	الترتيب
قاسم	٥١٠٠٠	/ ٢٥	٢٠٤٠٠٠	٤
صالح	٤٥٠٠٠	/ ٢٥	١٨٠٠٠٠	٣
مسعود	٤٢٠٠٠	/ ٢٥	١٦٨٠٠٠	٢
نعمود	٢٤٠٠٠	/ ٢٥	٩٦٠٠٠	١

٣ — نقوم بحساب أرصدة رأس مال الشركاء بعد تحميلها بالخسائر المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى استنفادها طبقا لترتيبها الوارد في الخطوة السابقة .

وبتفصيل ذلك على بيانات المثال تحت البحث تكون النتيجة كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول حساب تتابع استنفاد رأس المال

المحور	الحصص				الأصول	
	عمود	معمود	صالح	عالم	تقديرات	تقديرات
تخصيص توزيع الأرباح والخسائر	٥٨.٢٥٪	٥٨.٢٥٪	٥٨.٢٥٪	٥٨.٢٥٪	—	—
	٢٤٠٠٠٠ (٢٤٠٠٠٠)	٤٣٠٠٠٠ (٢٤٠٠٠٠)	٤٥٠٠٠٠ (٢٤٠٠٠٠)	٥١٠٠٠٠ (٢٤٠٠٠٠)	١٥٠٠٠٠	١٧٧٠٠٠٠ (٩٦٠٠٠٠)
الخسائر الإضافية اللازمة لاستبعاد معمود (١) الرصيد	١٨٠٠٠٠ (١٨٠٠٠٠)	١٨٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠ (١٨٠٠٠٠)	٢٧٠٠٠٠ (١٨٠٠٠٠)	١٥٠٠٠٠	٨١٠٠٠٠ (٥٤٠٠٠٠)
					—	—
الخسائر الإضافية اللازمة لاستبعاد صالحي (٢) الرصيد			٣٠٠٠٠٠ (٣٠٠٠٠٠)	٩٠٠٠٠٠ (٣٠٠٠٠٠)	١٥٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠ (٦٠٠٠٠٠)
					—	—
الرصيد				٦٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠

ويلاحظ أن الخسائر الإضافية اللازمة لاستبعاد مسعود (١) عند توزيع النقدية تم حسابها على أساس قسمة رصيد حسابه بعد استبعاد محمود (١٨٥٠٠٠) على نسبة حصته في الأرباح والخسائر بعد استبعاد محمود وهي $(\frac{1}{4})$ [١٨٥٠٠٠ ÷ $\frac{1}{4}$ = ٥٤٥٠٠٠ جنيه] كذلك فيما يتعلق بحساب الخسائر الإضافية اللازمة لاستبعاد صالح (٢) [٣٥٠٠٠ ÷ $\frac{1}{4}$ = ١٤٠٠٠٠] .

٤ — نقوم بأعداد جدول يوضح كيفية توزيع المتحصلات النقدية من التصفية التدريجية من واقع الجدول السابق ، مبتدئين بالرصيد الأخير في الجدول كالتالي:

الدفعة	نقدية	التزامات	قاسم	صالح	مسعود	محمود
١	١٥٥٠٠٠	١٥٥٠٠٠	—	—	—	—
٢	٦٥٠٠٠	—	٦٥٠٠٠	—	—	—
٣	٦٥٠٠٠	—	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	—	—
٤	٥٤٥٠٠٠	—	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	—
٥	٩٦٥٠٠٠	—	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$
	<u>١٧٧٥٠٠٠</u>					

ويعني ذلك أن أول دفعة متحصلات في حدود ١٥٥٠٠٠ جنيه تستخدم لسداد الإلتزامات بالكامل ، وما يزيد عن ذلك وفي حدود ٦٥٠٠٠ جنيه يسدد للشريك قاسم بصفة مستقلة (١٥٥٠٠٠ + ٦٥٠٠٠ = ٢٢٠٠٠٠) وهي الرصيد الأخير في الجدول السابق) . وفيما زاد عن ذلك وفي حدود ٦٥٠٠٠ جنيه يوزع بين قاسم وصالح بالتساوي ، وإذا تحصل شيء زيادة عما تقدم وفي حدود ٥٤٥٠٠٠ جنيه يوزع بين قاسم وصالح ومسعود بالتساوي ، وإذا تحصل شيء بعد ذلك فإنه يوزع بين الشركاء الأربعة بالتساوي .

ومن واقع جدول النسب السابق يمكن إعداد جدول توزيع النقدية للشال السابق كالآتي :

جدول توزيع النقدية
التصفية على دفعتين

النقدية	الإلتزامات	قاسم	صالح	مسعود	عجود
الدفعة الأولى :					
القسم الأول	١٥٠٠٠				
و الثاني	٦٠٠٠	٦٠٠٠			
و الثالث	٦٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠		
و الرابع	٢٦٠٠٠	٨٦٦٧	٨٦٦٧	٨٦٦٦	
	٥٣٠٠٠	١٧٦٦٧	١١٦٦٧	٨٦٦٦	
الدفعة الثانية					
القسم الأول	٢٨٠٠٠	٩٣٣٣	٩٣٣٣	٩٣٣٤	
القسم الثاني	٨٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
	٣٦٠٠٠	١١٣٣٣	١١٣٣٣	١١٣٣٤	٢٠٠٠
مجموع الدفعتين	٨٩٠٠٠	٢٩٠٠٠	٢٣٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠

وبذلك يستطيع المصفي بالاستعانة بهذه الخطة لتوزيع المتحصلات النقدية على مستحقيها فعلا دون إضرار بأحد .

هذا ، ويمكن إتباع هذه الطريقة بصرف النظر عن نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء . ولنفرض مثلا أن نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الأربعة كالآتي : قاسم ٢٠٪ ، صالح ٤٠٪ ، مسعود ٢٠٪ ، عجود ١٠٪ ، فإن تطبيق الخطوات الموضحة قما سبق يكون كالآتي :

الترتيب	الخسائر التي تؤدي إلى إفاد رصيد رأس المال	نسبة ا، خ	رأس المال	الشريك
٢	١٧٠٠٠٠٠	٣٠٪	٥١٠٠٠٠	قاسم
١	١١٢٠٥٠٠	٤٠٪	٤٥٠٠٠٠	صالح
٣	٢١٠٠٠٠٠	٢٠٪	٤٢٠٠٠٠	مسعود
٤	٢٤٠٠٠٠٠	١٠٪	٢٤٠٠٠٠	محمود

وأوضح في الصفحة التالية جدول تتابع إستيفاد رأس المال .

هذا ويوضح الجدول التالي كيفية توزيع المنتحصلات النقدية من عملية التصفية

على حسب ترتيبها :

الدفعة	نقدية	إلزامات	قاسم	صالح	مسعود	محمود
١	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	—	—	—	—
٢	٣٠٠٠٠	—	—	—	—	٢٠٠٠٠
٣	١٢٠٠٠٠	—	—	—	٢	١
٤	٣٤٠٥٠٠	—	١	—	١	١
٥	١١٢٠٥٠٠	—	٢	٢	٢	١
	<u>١٧٧٠٠٠٠</u>					

هذا ولا تختلف إجراءات القيد بالدفائر اللازمة لإثبات التصفية وتصوير

الحسابات اللازمة مما سبق ذكره في الفصل السابق . غير أنه في حالة التصفية

التدرجية تحمل خسائر التصفية لحسابات رأس المال على دفعات ، كما وأن حقوق

الشركاء تسدد من حساب النقدية أيضا على دفعات .

جدول تتابع استنفاد رأس المال

الأسول	الحصص				
	تقدمه	بجلاف التقدمه	التزامات	تاسم	إلتزامات
لجنة الأرباح والخسائر	—	١٧٧٠٠٠	١٥٠٠٠	٠١٠٠٠	٠٣٠
الأرصدة قبل التصفية	—	(١١٣٥٠٠)	—	(٣٣٧٥٠)	(٤٥٠٠٠)
الخسائر التي تؤدي إلى استبعاد مبالغ	—	١٧٧٠٠٠	١٥٠٠٠	٠١٠٠٠	٠٣٠
الخسائر الاخائية لاستبعاد التاسم	—	(٣٤٥٠٠)	—	(١٧٥٠٠)	(١١٥٠٠)
الخسائر الاخائية لاستبعاد مسعود	—	٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٠٨٠٠٠	٠٨٠٠٠
الرصيد	—	(١٣٠٠٠)	—	(٨٠٠٠)	(٤٠٠٠)
الرصيد	—	١٨٠٠٠	١٥٠٠٠	٠٨٠٠٠	٠٨٠٠٠

أسئلة وتمارين على الفصل الخامس

أولاً : الأسئلة :

١ — ماهو المقصود بالتصفية التدريجية ، وما هي أهم الفوائد الواجب الإسترشاد بها في هذا الشأن ، ولماذا ؟

٢ — ماهي الفوارق الرئيسية بين التصفية التدريجية على أساس خطة موضوعة مقدما لتوزيع الدفعات الواردة من حصيلة بيع الأصول المختلفة ، وعلى أساس اعتبار كل مالم يتحقق من الأصول بالبيع بمثابة خسائر .

٣ — علل لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب من وجهة نظرك .

أ — يمكن توزيع مافاض من الدفعات الأولى من التقديرات على سداد الدائنين على الشركاء في شركة التضامن بنسبة أرصدة رأس المال القائمة حينئذ .

ب — يكون لمرتب الشريك في شركة التضامن أولوية خاصة على باقي حقوق الشركاء في توزيع حصيلة التصفية التدريجية على الشركاء .

ج — يكون لقرض الشريك المتضامن في شركة التضامن أولوية خاصة على باقي حقوق الشركاء في شأن توزيع حصيلة التصفية التدريجية .

د — يكون لقرض الشريك الموصى في شركات التوصية البسيطة أولوية خاصة على باقي حقوق الشركاء في شأن توزيع حصيلة التصفية حتى ولو كان رصيده رأس المال الخاص بهذا الشريك مدين .

هـ — لا يمكن توزيع أي تقديرات على الشركاء مادامت التزامات الشركة الغير

لم تسدد بالكامل بعد ، حتى ولو كانت القيمة الجارية للأصول التي لم يتم بيعها تزيد بكثير عن رصيد الالتزامات التي لم تسدد .

و — يمكن الإسترشاد بمقدار حصة كل شريك في رأس المال عند توزيع حصة النصفية التدريجية على الشركاء ، لأن الشريك الذي يساهم بأقل حصة في رأس المال عادة ما يحصل على أقل حصة من حصة النصفية .

ز — عادة ما يتم توزيع حصة النصفية التدريجية على الشركاء بنسبة توزيع الأرباح والخسائر ، خاصة إذا كان هذا التوزيع يتم طبقا لحظتها وموضوعا مسبقا ، حتى لو اختلفت نسب حقوق الشركاء عن نسب توزيع الأرباح والخسائر .

ح — رغم أن خطة النصفية التدريجية فيها وقاية للدائنين ، إلا أنه قد يترتب عليها إضرار ببعض الشركاء لمصاحب البعض الآخر .

ثانيا : التمارين :

التمرين الأول :

عادل وأبو العز شريكان في شركة تضامن يقسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ وقد تقرر تصفية الشركة في ١/١/١٩٧٥ . وقد بلغت أصول الشركة بخلاف النقدية في ذلك التاريخ ٢٠٠ر٥٠٠ جنيه كما بلغت النقدية ٢٠٠ر٨٠٠ جنيه ، وبلغت الالتزامات ٨٠٠ر٠٠٠ جنيه ، بلغت حقوق عادل ٦٠٠ر٠٠٠ جنيه وحقوق أبو العز ٢٠٠ر٥٠٠ جنيه . وقد تم تصفية أصول الشركة على دفعتين الأولى تمت في ١/٢/١٩٧٥ وتحصل منها ٨٠٠ر٤٠٠ جنيه من أصول تبلغ قيمتها الدفترية ٢٠٠ر٢٠٠ جنيه ، وبقيت باقي الأصول في ١/٥/٧٥ بمبلغ ٧٠٠ر٠٠٠ جنيه المطلوب (١) هو إعداد قائمة النصفية التدريجية للشركة على اعتبار أن مالم يتحقق من أصول بالبيع يمثل خسائر محتملة ، (٢) إعداد خطة توزيع النقدية على الشريكان في ١/١/٧٥ ، (٣) إعداد قيود اليومية اللازمة لإثبات التصفية .

التمرين الثاني :

جابر وصابر وممدوح وشاكر شركاء في شركة تضامن تم تصفية معظم أصولها وسداد الدائون والإلتزامات المختلفة ، وبعد تسوية خسائر التصفية المترتبة على على الأصول التي تم بيعها فعلا حتى تاريخه ظهرت أرصدة رأس مال الشركاء الأربعة كالآتي : ٤٠٠٠٠ جنيه ، ٣٠٠٠٠ جنيه ، ٢٠٠٠٠ جنيه ، ٢٠٠٠٠ جنيه ، وكانت الأرباح والخسائر توزع بنسبة ٢٥٪ ، ٢٥٪ ، ٢٥٪ ، ٢٥٪ لكل من الشركاء الأربعة على التوالي . وقد تم في تاريخه بيع باقى الأصول ، وبلغ رصيد النقدية ١٠٠٠٠ جنيه . والمطلوب (١) . تحديد القيمة الدفترية لرصيد باقى الأصول قبل بيعها ، (٢) إعداد قائمة التصفية عن المرحلة الأخيرة ، (٣) إجراء مايلزم من قيود دفترية .

التمرين الثالث :

مسعود وقاسم شريكان في شركة تضامن يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٧ : ٣ . وفي ١/١/١٩٧٥ قرر الشريكان تصفية الشركة التي بلغت أصولها وخصومها كالآتي :

جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
أصول ثابتة (صافي)	٥١٠٠٠	رأس مال مسعود	٤٣٠٠٠
مخزون	٥٩٠٠٠	رأس مال قاسم	٣١٠٠٠
مدينون	٢٢٠٠٠	دائون	٦٧٠٠٠
نقدية	٨٠٠٠	جاري مسعود	٤٠٠٠
مسحوبات مسعود	٢٠٠	جاري قاسم	١٠٠٠
مسحوبات قاسم	٥٠٠		
	<u>١٤٧٠٠</u>		<u>١٤٧٠٠</u>

وفي خلال شهر يناير تم بيع المخزون بمبلغ ٤٨٠٠٠ جنيه ، كما تحصل من المدينون ١٨٠٠٠ جنيه دون خسائر والمطلوب : (١) إعداد قائمة تصفية توضح كيفية توزيع النقدية المتحصلة خلال شهر يناير ، (٢) إعداد خطة لتوزيع باقى المتحصلات التى قد تترتب عن تصفية باقى الأصول فى المستقبل على الشريكاء .

التمرين الثالث :

بلغ رصيد رأس المال الخاص بكل من محمد ومدحت ومدوح وسعيد وسليلى الشركاء فى شركة تضامن فى تاريخ إقرار تصفية الشركة الآتى : ٤٠٠٠ جنيه ٥٠٠٠ جنيه ، ٣٠٠٠ جنيه ، ١٠٠٠ جنيه ، ٢٠٠٠ جنيه على التوالى ، كما بلغت إلتزامات الشركة فى ذلك التاريخ ١٠٠٠٠ جنيه ، وتقدر مصاريف وأتعاب التصفية ٥٠٠ جنيه ، كما بلغ رصيد النقدية ١١٥٠٠ جنيه والمطلوب (١) إعداد خطة لتوزيع حصيلة التصفية على الشركاء إذا كانت الأرباح والخسائر توزع بينهم بالتساوى (٢) إعداد خطة بمائة بفرض أن نسب توزيع الأرباح والخسائر هى ٢٠ ٪ ، ٢٥ ٪ ، ٢٠ ٪ ، ١٥ ٪ ، ٢٠ ٪ لكل من الشركاء الخمسة على التوالى ، (٣) بفرض أن الأصول بخلاف النقدية تحققت على دفعتين الأولى ترتب عليها بيع أصول تبلغ قيمتها الدفترية ٩٠٠٠ جنيه بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه ، والثانية ترتب عليها بيع باقى الأصول بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه ، وأن الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء بنسبة ١٥ ٪ ، ٢٥ ٪ ، ١٥ ٪ ، ٢٠ ٪ ، ٢٠ ٪ على التوالى ، قم بإعداد قائمة التصفية التدريجية على أساس أن ما لم يتحقق من أصول بالبيع بعد خسائر محتملة .

التمرين الرابع :

سمير ومحمود ورفعت شركاء فى شركة تضامن يتقسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٥ : ٧ : ٨ على التوالى . فيما يلى ملخص أصول وإلتزامات الشركة وحقوق الشركاء فى تاريخ إقرار التصفية : الأصول بخلاف النقدية ٢٧٠٠٠

جنيه ، نقدية ١٢٠٠ جنيه ، إلتزامات ٣٦٠٠ جنيه ، قرض محروس ٣٠٠٠ جنيه ، قرض رفعت ١٥٠٠ جنيه ، رأس مال سمير ٤٥٠٠ جنيه ، رأس مال محروس ٧٥٣٠ جنيه ، رأس مال رفعت ٨٦٧٠ جنيه . وقد تمت التصفية على الوجه الآتي :

الدفعة	القيمة الدفترية	ثمن البيع	مصاريف تصفية الدفعة	مصاريف تصفية متوقعة
١	٧٢٢٠٠	٦٣٣٠٠	٣٠٠	١٢٢٠٠
٢	٤٢٢٠٠	٣٦٠٠	٤٥٠	٧٥٠
٣	٩٠٠٠	٦٠٠٠	٣٦٠	٣٠٠
٤	<u>٧٢٢٠٠</u>	<u>٢٢٤٠٠</u>	<u>٢٤٠</u>	<u>—</u>
	<u><u>٢٧٢٦٠٠</u></u>			

فإذا علمت أنه قد تم توزيع النقدية المنتهية في كل دفعة بالكامل على المستحقين فيما عدا المبلغ الذي يمثل مصاريف التصفية المتوقعة عن الدفعات القادمة فالمطلوب (١) إعداد قائمة التصفية التي توضح فيها كيفية توزيع كل من هذه الدفعات الأربعة على المستحقين فيها (٢) إعداد الخطة التي كان من الممكن الإسترشاد بها في هذا الصدد ، (٣) إجراء قيود اليومية اللازمة لتسوية حقوق الشركاء .

التعدين الخامس :

جابر وفؤاد وعتريس يتقسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٢ : ٢ : ١ حيث عتريس شريك موصى وجابر وفؤاد شركاء متضامنون . وقد تقرر تصفية الشركة في الوقت الذي بلغ فيه مجموع أصولها بخلاف النقدية ٤٥٦٢٥ جنيه والنقدية ١٢٠٠ جنيه . وقد بلغت إلتزامات الشركة ٩٢١٥ جنيه وحقوق جابر ١٧٠٨٠ جنيه ، وفؤاد ٨٠٣١٥ جنيه ، وعتريس ١٢٢١٥ جنيه . وفي خلال الشهر الأول من التصفية بيعت أصول قيمتها الدفترية ٩٢٥٠ جنيه

بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه ، وتم توزيع النقدية . وفي خلال الشهر الثاني بيعت أصول قيمتها الدفترية ١١٢٠٠ جنيه بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه ، وفي ذلك الوقت عرض فؤاد أن يحصل من هذا المبلغ على ٥٠٠ جنيه مقابل التنازل عن باقى حقوقه للشريكان جابر وعتريس ، ووافق الشريكان على ذلك وتم توزيع حصيلة الدفعة الثانية على هذا الاساس . وفي خلال الشهر الثالث تم بيع باقى الأصول بمبلغ ١٧٥٠٠ جنيه . والمطلوب : (١) اعداد قائمة التصفية لثلاث دفعات طبقا للبيانات السابقة ، (٢) ماهى مقدار الارباح او الخسائر التى تحملها كل من الشريكين الآخرين نتيجة لقبولها عرض فؤاد .

التحريين السادس :

نرر الطحان والوزان والفرمان وإحسان تصفية شركة التضامن القائمة بينهم فى ٧٥/٣/٣١ . وفى ذلك التاريخ ، وبعد اقفال الحسابات ، ظهرت حقوق الشركاء كالتالى :

الطحان	الوزان	الفرمان	إحسان
رصيد رأس المال	١٢٢٩٠٠	٧٢٢٧٢	٩٢٦٠٠
رصيد اروض الشركاء (دائنة)	٢٢٧٠٠	١٢٦٢٠	٣٢٠٠٠
رصيد مسحوبات الشركاء	١٢٢١٢	١٢٢٨٠	٢٢١٠٠
نسب توزيع الارباح والخسائر	٪ ١٥	٪ ٤٠	٪ ٢٥

وقد بلغت الالتزامات بخلاف هذه الحقوق ١٠٢١١٠ جنيه وتم تصفية الأصول كالتالى :

القيمة الدفترية	حصيلة التصفية	مصاريف التصفية
دفعة أولى	١٨٢٠٩٠	٦٢٧٢٠
دفعة ثانية	٢٢٢٣٥٠	٨٢٦٧٠
دفعة ثالثة	٨٢٠٤٠	٩٠
	<u>١٨٢٤٨٠</u>	<u>٢٢٤٣٠</u>

وقد بلغ رصيد النقدية قبل بدأ عمليات التصفية ١٥٣٠ جنيهاً ، ولم يكن لدى الشركاء أى أصول خاصة (الشركاء معسرون تماماً بصفة شخصية) .
المطلوب : (١) إعداد خطة لتوزيع حصيلة النقدية عن كل دفعة من الدفعات الثلاثة . (٢) إعداد قائمة التصفية وإجراء القيود اللازمة .

التمرين السابع : هانى وأمين وعبد الموجود شركاء فى شركة تضامن يتقسمون الأرباح والخسائر بنسبة ١ : ٢ : ٣ على التوالى ، وقد قرر الشركاء تصفية الشركة فى ١/١/٧٥ حيث أظهرت الميزانية العمومية فى ذلك التاريخ الأصول والخصوم التالية .

الخصوم		الأصول	
رأس مال هانى	١٩٠٢٨٢	أراضى	١٤٠٠٠٠
رأس مال أمين	٧٦٠٠٣٨	مبانى (صافى)	٤٤٠٠٠٠
رأس مال عبد الموجود	١١٢٠٨٢٢	آلات (صافى)	٢٢٠٤٣٠
قرض عبد الموجود	٢٠٠٠٠٠	قرض هانى	٤٠٠٠٠
دائنون	٥١٠٦٣٨	مصرفات مقدمة	٤٠٠
مصرفات مستحقة	٦٠٠	مدينون (صافى)	١١١٠٦٢٢
قرض برهن المبانى	٣٦٠٠٠٠	نقدية	٢٢٠٠٢٨
		شهرة عمل	٦٠٠٠٠٠
	<u>٣٣٦٠٤٨٠</u>		<u>٣٣٦٠٤٨٠</u>

وقد قرر الشركاء أن يتولى هانى تصفية الشركة مقابل أتعاب قدرها ٧٢٠ جنيهاً مضافاً إليها مصاريف التصفية . وفى نهاية شهر يناير قدم هانى بيان مختصر عن نشاط التصفية خلال الشهر أتضح منه الآتى : المتحصلات النقدية من بيع أصول وتحويل مدينون ٨٢٠٠٩٠ جنيهاً ، مصرفات شهر يناير ٦٠٧٢٠ جنيهاً سداد الدائنون والمصرفات المستحقة ٥٠٠٦٤٠ جنيهاً ، المصرفات المتوقعة عن

تصفية باقى الأصول ١٢ر٠٠٠ جنيه منها ٧ر٢٠٠ جنيه تمثل أنعاب هانى .
هذا وقد عرض عبد الموجود شراء الاراضى والمباني بمبلغ ٥٠٠ر٠٠٠
جنية على أن يتولى سداد القرض برهن المباني ويخمس باقى الثمن من رصيده رأسماله
وقد قبل الشريكان عرض عبد الموجود .

المطلوب : (١) إعداد خطة توزيع حصيلة التصفية التدريجية للشركة .

(٢) إعداد قائمة التصفية عن شهر يناير ، وإجراء ما يلزم من قيود دفترية
لإثبات قبول باقى الشركاء لعرض عبد الموجود .

(٣) مآرايك فى معالجة الشرة إذاعات أن نسبة توزيع الأرباح والخسائر
بين هانى وأمين عند تسجيل الشرة بإلضام عبد الموجود منذ ٨ سنوات كانت
بالتساوى ، ولم يتم تسوية حقوق الشريكين لما قد يترتب على إستهلاك الشرة بعد
ذلك نتيجة لإختلاف نسب توزيع الأرباح والخسائر حينئذ .

الفصل السادس

في

شركات المحاصة

١ - مقدمة - التعريف بها وخصائصها:

شركة المحاصة هي إتفاق مستتر بين شخصين أو أكثر على المشاركة في القيام بعمل تجارى واحد أو أكثر ، وإقتسام ماينتج عنه من أرباح أو خسائر دون إعلام الغير بالشركة ومن ثم تتميز شركات المحاصة عن الشركات الأخرى بأنها شركة مستترة ليس لها وجود ظاهر أمام الغير ، وليس لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشركاء المكونين لها . ويرتب على إفتقاد الشركة للشخصية المعنوية المستقلة عدم خضوعها لأجراءات الشهر والقيد ، كالايجوز شهر إفلاسها كما لا يعنى إستتار الشركة إبقائها فى طى الخفاء عن الغير ، بل يقتصر ذلك على الإستتار القانونى بعدم قيام ما من شأنه إعلام الغير بوجود الشركة كشخصية معنوية مستقلة .

وتعد شركة المحاصة من شركات الأشخاص لقيامها على الإعتبار الشخصى ولذلك فهي تنقضى بوفاة أحد الشركاء أو إنسحابه وما إلى ذلك من الأسباب السابق بيانها فى شركات التضامن .

ولا يلزم لتكوين شركة المحاصة وجود سند كتابى من الناحية القانونية ، وليس لها مدير يعمل باسمها ، وإنما يتعاقد كل شريك مع الغير باسمه الخاص ، ويكون بذلك كل شريك مسئولاً أمام من تعاقد معهم من الغير بصفته الشخصية دون باقى الشركاء . وهذا لا يمنع من أن يقوم الشركاء باختيار مدير من بينهم يقوم بأعمال إدارة الشركة ، ولكنه يتعامل مع الغير باسمه الخاص فى هذا الصدد وليس

بإسم الشركة ويكون وحده مسئولاً أمام الغير. والشركاء في شركة المحاصة مطلق الحرية في الاتفاق على تنظيم العلاقات بينهم ، وتنقضى شركة المحاصة بالطرق التي تنقضى بها شركات التضامن ولكن دون الحاجة الى تعيين مصنى أو إجراءات التصفية كما سوف يتضح فيما بعد .

٢ - الإجراءات المحاسبية لشركات المحاصة :

تتوقف الإجراءات المحاسبية الملائمة لشركات المحاصة على عوامل كثيرة منها كيفية إدارة عمليات الشركة المتفق عليها بين الشركاء، ومدة المشاركة ونطاقها وحجم العمليات المترتب منها ، وهذا بالإضافة إلى أن شركة المحاصة تفتقد الشخصية المعنوية المستقلة ، ومن ثم ليس لها رأس مال مستقل وبالتالي فهي غير مازمة قانوناً بإمسك دفاتر تجارية . وبعد هذا العامل الأخير من العوامل الهامة التي تتخذ في الاعتبار عند تحديد الإجراءات المحاسبية الملائمة لشركة المحاصة وبالرغم من ذلك فقد يقوم الشركاء بإمسك مجموعة دفترية مستقلة لشركة المحاصة بينهم كما قد يقوم كل شريك من الشركاء بتسجيل مايقوم به من عمليات لحساب الشركة في دفاترة الخاصة . هذا وسوف نوضح فيما يلي الإجراءات المحاسبية في ظل كل من الطريقتين .

٣ - عدم وجود مجموعة دفترية مستقلة لعمليات الشركة :

وفي هذه الحالة يقوم كل شريك من الشركاء بتسجيل مايقوم به من عمليات لحساب الشركة في المجموعة الدفترية الخاصة به (أو في سجلاته الخاصة) . ويقوم كل شريك من الشركاء بفتح حساب لشركة المحاصة في دفاترة تسجيل فيه كل العمليات التي تتعلق بالشركة ، كما يقوم بفتح حساب لكل شريك من الشركاء الآخرين يسجل فيه مايقوم به لحساب شركة المحاصة، وطبقاً لهذه الطريقة يتم تسجيل العمليات كما هو موضح في النموذج التالي : (١)

(١) أستوحينا الفكرة دون طريقة العرض من السادة المشهورة لفيني وميلر :

H. A. Finney and Herbert E. Miller, Principles of Accounting, Advanced. (Englewood cliffs, New Jersey : Prentice — Hall, Inc. 5 th ed., 1964), pp. 75—78

**نموذج القيد بدفاتر الشركاء في شركة المحاصة
في حالة عدم وجود مجموعة دفترية مستقلة للشركة**

نوع العملية	في دفاتر الشريك القائم بالعملية	في دفاتر الشركاء الآخرين
١ تقديم البضائع	يجعل حساب شركة المحاصة مدينا وحساب الخزون من البضائع دائنا (أو حساب البضاعة المقدمة لشركة المحاصة إذا سكنت طريقة الخزون الدوري متبعة)	يجعل كل شريك حساب شركة المحاصة مدينا وحساب الشريك الذي قدم البضاعة دائنا .
٢ مدفوعات نقدية لحساب الشركة	يجعل حساب شركة المحاصة مدينا وحساب النقدية دائنا	يجعل حساب شركة المحاصة مدينا وحساب الشريك الذي دفع النقدية دائنا
٣ مدفوعات نقدية من شريك لشريك آخر لحساب الشركة	يجعل حساب الشريك الذي حصل على النقدية مدينا وحساب النقدية دائنا	أ - الشريك الذي حصل على النقدية : يجعل حساب النقدية مدينا وحساب الشريك الذي قدمها دائنا . ب - باقى الشركاء : يجعل حساب الشريك الذي حصل على النقدية مدينا والذي قدمها دائنا . ج - عند التصرف في النقدية لحساب الشركة : نفس قيود الحقة (٢) بعاليه .
٤ المبيعات النقدية	يجعل حساب النقدية مدينا وحساب شركة المحاصة دائنا	يجعل حساب الشريك الذي قام بالبيع مدينا وحساب شركة المحاصة دائنا .
٥ المبيعات الآجلة	يجعل حساب عملاء شركة المحاصة مدينا وحساب شركة المحاصة دائنا	تعالج معاملة المبيعات النقدية .
٦ الديون المدومة	عكس القيد السابق	عكس القيد السابق .
٧ مرتب الشريك المدير	يجعل حساب شركة المحاصة مدينا وحساب مرتبه (إيرادات) دائنا	يجعل حساب شركة المحاصة مدينا وحساب الشريك المدير دائنا
٨ عمولة الشريك	يجعل حساب شركة المحاصة مدينا وحساب عمولان (إيرادات) دائنا	نفس القيد السابق .

١	المحوبات النقدية	يحمل حساب النقدية مدينا وحساب الشريك لدى قدمها دائنا	١ - الشريك الذي قدم النقدية يجعل حساب الشريك الذي حمل على النقدية مدينا وحساب النقدية دائنا
١٠	مستحقات البضاعة	عكس القيد رقم (١)	ب - باقي الشركاء يجعل حساب الشريك الذي حصل على النقدية مدينا وحساب الشريك الذي قدمها دائنا
١١	الفائدة على الاستثمارات والمستحقات :		يحمل حساب الشريك الذي حصل على البضاعة مدينا وحساب شركة المقاصة دائنا
١٢	توزيع الأرباح (أو الخسائر) :		عندما تنقسم الشركة ، أو أجند الأعمال التي تقوم بها ، فإن رصيد حساب شركة المقاصة في هذه الحالة يمثل الأرباح (أو الخسائر) التي تحقت من هذا العمل ، أو من الشركة . ويتم توزيع الأرباح (أو الخسائر) طبقا للاتفاق بين الشركاء . وعندما يتحدد نصيب كل شريك في الأرباح (أو الخسائر) ، يقوم كل شريك بحمل حساب شركة المقاصة مدينا بالأرباح (أو دائنا بالخسائر) لإقفاله ، ويحمل حساب أرباح المقاصة دائنا بحصته (أو خسائر المقاصة مدينا بحصته في حالة تحقق خسائر) وحساب كل شريك من الشركاء الآخرين دائنا بحصته (أو مدينا بحصته من الخسائر) .
١٣	النسبة النهائية :		تم النسبة النهائية من واقع حسابات الشركاء في دفاتر كل منهم كما سوف يتضح من المثال التوضيحي التالي :

٣ - ١ - مثال توضيحي :

نعرض فيما يلي مثال توضيحا لبيان الإجراءات المحاسبية في ظل عدم وجود مجموعة دفترية مستقلة لشركة المقاصة وقيام كل شريك من الشركاء بتسجيل عملياتها في دفاتره .

اتفق كل من رجب وسعدون وديان على تكوين شركة مقاصة للإنجاز في

الحديد الخردة في أول يناير ١٩٧٥ . على أن يقوم دبيان بإدارة أعمال الشركة ويحصل على عمولة على المشتريات والمبيعات بنسبة ٢ ٪ . وقد تمت العمليات التالية خلال شهر يناير :

١/١ : قام رجب بشحن بضاعة تكلفتها في دفاتر ١٧٠٠٠ جنيه للشريك دبيان ، كما قام بحساب تكلفة الشحن البالغ قدرها ١٣٠ جنيه وجعل بها حساب مصاريف التوزيع دائنا حيث تم الشحن بمعرفة عامله وباستخدام أجهزته ، كما بلغت مصاريف نقل البضاعة ٣٧٠ جنيه قام بسدادها نقدا .

١/١ : قام سعدون بأرسال ٨٠٠٠ جنيه بشيك للشريك دبيان ، كما قام بإرسال سند إذني مسحوب عليه لصالح دبيان بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه يستحق خلال شهر .

١/٥ : قام دبيان بشراء بضاعة لحساب الشركة بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه وحصل على عمولة قدرها ٢ ٪ من ثمن الشراء .

١/١٢ : قام دبيان بخصم ورقة القبض المسحوبة على سعدون في البنك وبلغت مصاريف الخصم ١٠ جنيه حمل بها حساب سعدون .

١/٢٠ : قام دبيان بسداد مصاريف مختلفة لحساب الشركة بلغت في مجموعها ١٢٥٠ جنيه .

١/٢٥ : قام دبيان ببيع بضاعة لحساب الشركة بمبلغ ٢٣٥٠٠ جنيه وحصل على عمولته .

١/٢٥ : قام دبيان بإرسال مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه لرجب ، ومبلغ ٨٠٠٠ جنيه لسعدون من حصيله مبيعات اليوم السابق واحتفظ بالباقي لنفسه .

١/٣٠ : قام دبيان ببيع ما تبقى من بضائع لحساب الشركة بمبلغ ١٤٢٥٠ جنيه وحصل عمولته ، كما اتفق الشركاء على تسوية حسابات المحاسبة بينهم وإقتسام الأرباح أو الخسائر الناتجة بالتساوي بعد حساب فائدة على القيوود .

المدينة والدائنة في الحساب الشخصي لكل شريك من تاريخ القيد حتى ١/٣٠ بمعدل ١٢ ٪ سنويا . وقد تمت التسوية وحصل كل شريك على مستحقاته .

هذا وسوف نوضح كيفية إثبات هذه العمليات في دفاتر كل من الشركاء الثلاثة ونوضح نموذجاً لحساب شركة المحاصة في دفاترهم ، ونموذجاً لحساب الشخصية لكل منهم في دفاتر الشريكين الآخرين :

العمالة	دفاتر رجب	دفاتر سعدون	دفاتر دهبان
١	١٢٦٠٠٠ جنيه /ـ/ المحاصة مدين وـ/ـ/ المخزون أو البضاعة دائن ١٣٠ جنيه :ـ/ المحاصة مدين وـ/ـ/ م. التوزيع دائن ٣٢٠ جنيه :ـ/ المحاصة مدين وـ/ـ/ النقدية دائن	ـ/ـ/ المحاصة مدين وـ/ـ/ رجب دائن ـ/ـ/ للمحاصة مدين وـ/ـ/ رجب دائن ـ/ـ/ المحاصة مدين وـ/ـ/ رجب دائن	ـ/ـ/ المحاصة مدين وـ/ـ/ رجب دائن ـ/ـ/ المحاصة مدين وـ/ـ/ رجب دائن ـ/ـ/ المحاصة مدين وـ/ـ/ رجب دائن
٢	٨٠٠٠٠ جنيه .ـ/ ديبان مدين وـ/ـ/ سعدون دائن ٢٦٠٠٠ جنيه .ـ/ ديبان مدين وـ/ـ/ سعدون دائن	ـ/ـ/ ديبان مدين وـ/ـ/ النقدية دائن ـ/ـ/ دهبان مدين وـ/ـ/ أوراق المدفوع دائن	ـ/ـ/ النقدية مدين وـ/ـ/ سعدون دائن ـ/ـ/ أ. القبض مدين وـ/ـ/ سعدون دائن
٣	٨٥١٦٠ جنيه .ـ/ المحاصة مدين وـ/ـ/ ديبان دائن	ـ/ـ/ المحاصة مدين وـ/ـ/ ديبان دائن	ـ/ـ/ للمحاصة مدين ٨٥٠٠٠ /ـ/ النقدية دائن ١٦٠ /ـ/ المحولات الدائنة دائن
٤	١٠ جنيه .ـ/ سعدون مدين وـ/ـ/ ديبان دائن	ـ/ـ/ مصاريف الخصم مدين وـ/ـ/ ديبات دائن	١٥٩٩٠ من النقدية ١٠ منـ/ـ/ سعدون ٢٠٠٠ الىـ/ـ/ أ . القبض
	٥٦١٠٠ /ـ/ المحاصة مدين وـ/ـ/ ديبان دائن	ـ/ـ/ للمحاصة مدين وـ/ـ/ ديبان دائن	ـ/ـ/ للمحاصة مدين ٥٦٠٠٠ /ـ/ النقدية دائن ١٠٠ /ـ/ المحولات الدائنة دائن

٥	١٥٢٥٠ جنيه . / الحاسبة مدين وـ / ديوان دائن	٢ / الحاسبة مدين وـ / ديوان دائن	٢ / الحاسبة مدين وـ / النقدية دائن .
٦	٢٣٥-٣٠ . / ديوان مدين وـ / الحاسبة دائن	٢ / ديوان مدين وـ / الحاسبة دائن .	٢٣٥٥٠٠ النقدية مدين ٢٣٥٠٣٠ الحاسبة دائن ٤٧٥ المولات الدائنة دائن .
٧	٩٥٥٠٠٠ . / النقدية مدين ٨١٥٥٠٠ . / ممدون مدين وـ / ديوان دائن	٢ / وجب مدين ٢ / النقدية مدين ٢ / ديوان دائن	٢ / وجب مدين ٢ / ممدون مدين ٢ / النقدية دائن .
	١٣٥٩٦٥ . / ديوان مدين وـ / الحاسبة دائن	٢ / ديوان مدين وـ / الحاسبة دائن .	١٤٦٢٥٠ . / النقدية مدين ١٣٥٩٦٥ . / الحاسبة دائن ٢٨٥ . / المولات الدائنة دائن
٩	الفوائد على حسابات الشركاء : ٢٤٦ . / الحاسبة مدين ١٥٨ . / الفوائد الدائنة (دائن) ٨٧ . / ممدون (دائن) ١ . / ديوان (دائن)	٢ / الحاسبة مدين ٢ / وجب دائن ٢ / الفوائد الدائنة دائن ٢ / ديوان دائن	٢ / الحاسبة مدين ٢ / وجب دائن ٢ / ممدون دائن ٢ / الفوائد الدائنة دائن .
١٠	أرباح الحاسبة . ٤٦٧٣٩ . / الحاسبة مدين ١٥٥٧٩ . / أرباح الحاسبة دائن ١٥٥٨٠ . / ممدون دائن ١٥٥٨٠ . / ديوان دائن	٢ / الحاسبة مدين ٢ / وجب دائن ٢ / أرباح الحاسبة دائن ٢ / ديوان دائن	٢ / الحاسبة مدين ٢ / وجب دائن ٢ / ممدون دائن ٢ / أرباح الحاسبة دائن
١١	التسوية النهائية : ٩,٢٣٧ . / النقدية (مدين) ٣٦٦٥٧ . / ممدون (مدين) ٢ / ديوان دائن	٢ / وجب مدين ٢ / النقدية مدين ٢ / ممدون دائن	٢ / وجب مدين ٢ / ممدون مدين ٢ / النقدية دائنة .

حساب القوائد :

$$\text{حساب رجب}] (\frac{1}{12} \times \frac{1}{2} \times 17,000) - (\frac{1}{12} \times \frac{1}{2} \times 10,000) = 158 \text{ جنيه تقريبا (دائن)}$$

$$\text{حساب سمدون}] (\frac{1}{12} \times \frac{1}{2} \times 10,000) - (\frac{1}{12} \times \frac{1}{2} \times 10) = 87 \text{ جنيه تقريبا (دائن)}$$

$$\text{حساب ديوان : الجانب الدائن} = 8,160 \times \frac{1}{12} \times \frac{1}{2} = 340 \text{ جنيه}$$

$$5,110 \times \frac{1}{12} \times \frac{1}{2} = 24 \text{ جنيه تقريبا}$$

$$1,250 \times \frac{1}{12} \times \frac{1}{2} = 4 \text{ د د د}$$

$$18,000 \times \frac{1}{12} \times \frac{1}{2} = 750 \text{ جنيه}$$

$$\text{بمجموع الجانب الدائن} \quad 129 \text{ جنيه دائن}$$

$$\text{الجانب المدين} = 10,000 \times \frac{1}{12} \times \frac{1}{2} = 416 \text{ د}$$

$$23,000 \times \frac{1}{12} \times \frac{1}{2} = 958 \text{ د}$$

$$\text{بمجموع الجانب المدين} \quad 128 \text{ جنيه مدين}$$

$$\text{الفرق} = 1 \text{ دائن .}$$

ـ/ شركة المحاصة (ويظهر في دفاتر كل من الشركاء الثلاثة — القيد [١] في دفاتر الشريك القائم بالعملية والقيد [٢] في دفاتر باقى الشركاء)

[١]		[٢]		[١]		[٢]	
١٧٠٠٠	الى -/ البضاعة (الى -/ رجب) ١/١	٢٣٠٣٠	من -/ النقدية (من -/ ديوان) ١/٢٥	١٣٠	الى م/ التوزيع (الى -/ رجب) ١/١	١٣٠	من -/ النقدية (من -/ ديوان) ١/٣٠
٣٧٠	الى -/ النقدية (الى -/ رجب) ١/١						
٨١٦٠	الى مذكورين (الى -/ ديوان) ١/٥						
٥١٠٠	الى مذكورين (الى -/ ديوان) ١/١٠						
١٢٥٠	الى -/ النقدية (الى -/ ديوان) ١/٢٠						
٢٤٦	الى مذكورين (كل الشركاء) ١/٣٠						
٤٧٣٩	الى مذكورين (الأرباح)						
	١٥٧٩ رجب						
	١٥٥٠ سمدون						
	١٥٨٠ ديوان						
٣٦٩٩٥		٣٦٩٩٥					

٣ / رجب (في دفاتر كل من سعدون وديان - القيد [١] في دفاتر سعدون
والقيد [٢] في دفاتر ديان ، وفيما عدا ذلك في دفاتر الشريكين)

[١]		[٢]		
١/١	من -/ شركة المعاصرة (بضاعة)	١٧٠٠٠	١/٢٥	الى -/ ديان (الى -/ النقدية)
١/١	من -/ شركة المعاصرة (شحن)	١٣٠		رميد دائن :
١/١	من -/ شركة المعاصرة (نقل)	٣٧٠	١/٣٠	الى -/ ديان (الى -/ النقدية)
١/٣٠	من -/ شركة المعاصرة (فوائد)	١٥٨		
١/٣٠	من -/ شركة المعاصرة (أرباح)	١٥٧٩		
		<u>١٩٠٣٣٧</u>		<u>١٩٠٣٣٧</u>

٣ / سعدون (في دفاتر رجب وديان - القيد [١] في دفاتر رجب
والقيد [٢] في دفاتر ديان ، وفيما عدا ذلك في دفاتر الشريكين)

[١]		[٢]		
١/١	من -/ ديان (من -/ النقدية)	٨٠٠٠	١/١٠	الى -/ ديان (الى -/ ق. ا. ق.)
١/١	من -/ ديان (من -/ القبض)	٢٠٥٠	١/٢٥	الى -/ ديان (الى -/ النقدية)
١/٣٠	من -/ شركة المعاصرة (فوائد)	٨٨	١/٣٠	الى -/ ديان (الى -/ النقدية)
١/٣٠	من -/ شركة المعاصرة (أرباح)	١٥٨٠		
		<u>١١٦٦٧</u>		<u>١١٦٦٧</u>

٣ / ديان (في دفاتر كل من رجب وسعدون - القيد [١] في دفاتر رجب والقيد
[٢] في دفاتر سعدون ، وفيما عدا ذلك في دفاتر الشريكين)

[١]		[٢]		
١/٥	من -/ شركة المعاصرة	٨١٦٠	١/١	الى -/ سعدون (الى -/ النقدية)
١/١٠	د د د	٥١٠٠	١/١	الى -/ سعدون (الى -/ ا. ا. الخ)
١/١٠	من -/ سعدون (من -/ ا. ا. الخصم)	١٠	١/٢٥	الى -/ شركة المعاصرة
١/٢٠	من -/ شركة المعاصرة	١٢٥٠	١/٣٠	الى -/ شركة المعاصرة
١/٢٥	من -/ النقدية (من -/ رجب)	١٠٠٠٠		
١/٢٥	من -/ سعدون (من -/ النقدية)	٨٠٠٠		
١/٣٠	من -/ شركة المعاصرة (فوائد)	٠٠١		
١/٣٠	من -/ شركة المعاصرة (أرباح)	١٥٨٠		
	من المذكورين	<u>١٢٨٩٤</u>		<u>٤٦٩٩٥</u>
		<u>٤٦٩٩٥</u>		<u>٤٦٩٩٥</u>

ومن الواضح أن ترجيل القيد السابقة (حتى القيد العاشر) للحسابات الشخصية للشركاء يترتب عليه في النهاية أن مجموع الأرصدة المدينة لبعض هذه الحسابات لابد وأن يتساوى مع مجموع الأرصدة الدائنة للحسابات الباقية . ففي هذا المثال بلغ الرصيد الدائن لرجب ٩٠٢٣٧ جنيه في دفاتر كل من سعدون وديان ، وبلغ الرصيد الدائن لسعدون ٣٠٦٥٧ جنيه في دفاتر كل من رجب وديان ، بينما بلغ الرصيد المدين لديان في دفاتر كل من رجب وسعدون ١٢٠٨٩٤ جنيه . وتتم التسوية النهائية بقياس ديان بسداد الأرصدة الدائنة لكل من رجب وسعدون (القيد ١١) ليرتب على ذلك إقفال كل حسابات الخاصة .

٣ - ب : العمليات غير المنتهية وأثرها على الحسابات والقوائم الختامية للشركاء :

قد تنتهي السنة المالية لعمليات كل شريك بصفتة الشخصية قبل انتهاء العملية التي قامت من أجلها شركة الخاصة بينهم . ويتطلب الأمر في ظل هذه الظروف أن يقوم كل شريك بإظهار حقوقه في شركة الخاصة في القوائم المالية والحسابات الختامية الخاصة به . وعادة ما تظهر هذه الحقوق ضمن الأصول المتداولة في ميزانية كل شريك من الشركاء . فإذا كان حساب شركة الخاصة في دفاتر كل شريك يشمل مجرد إستثمارات لم يتم التصرف فيها بعد (بمعنى أن الحساب يوجد به قيود في الجانب المدين فقط دون الجانب الدائن) فإن كل شريك من الشركاء يستطيع إظهار حصته من هذه الإستثمارات في الأصول المتداولة في الميزانية العمومية الخاصة به بعنوان دصافي إستثمارات في شركة خاصة ، مثلاً . أو بعنوان « إستثمارات مختلفة » .

أما إذا كان حساب شركة الخاصة يحتوي على عمليات في جانبية المدين والدائن فإن رصيد الحساب في تاريخ إهداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية لكل شريك قد يكون مديناً أو دائناً على حسب الأحوال . فيكون الرصيد مديناً إذا كانت إستثمارات الشركاء تزيد عن حصيلة إيرادات الخاصة حتى

تاريخية ، والعكس إذا كان الرصيد دائما . ومادامت الشركة لم تنهى العملية التي قامت من أجلها بعد في ذلك التاريخ ، فقد يتطلب الأمر تسوية حساباتها بصفة مؤقتة حتى يستطيع كل شريك إظهار حقوقه فيما تم من هذه العمليات حتى تاريخته في الحسابات والقوائم الختامية الخاصة به .

ولنفترض مثلا أن حمدون وسليمان إتفقا على تكوين شركة محاصة للإتجار في صفقة من نوع معين من البضائع وقسم كل من الشريكين بتقديم بضائع تكلفتها ١٠٠٠ جنيه للشركة لهذا الغرض . ولنفرض أنه في نهاية السنة المالية لكل من الشريكين أن عمليات الشركة ظهرت على أحد الحالات التالية :

١ — لم يتم بيع أى بضائع مما قام كل من الشريكين بتقديمه للشركة .

٢ — تم بيع نصف البضائع بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه

٣ — تم بيع نصف البضائع بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه

٤ — تم بيع نصف البضائع بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه

وفي الحالة الأولى يبلغ الرصيد المدين لحساب شركة المحاصة ١٠٠٠ جنيه يمثل البضاعة المقدمة من الشريكين ، ويكون رصيد حساب حمدون في دفاتر سليمان دائن بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، ورصيد سليمان في دفاتر حمدون دائن بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ويستطيع كل منهما إظهار ١٠٠٠ جنيه في الأصول المتداولة (أو بين الأصول المتداولة والأصول الثابتة إذا كان من المتوقع أن عمليات الشركة سوف تستغرق أكثر من فترة محاسبية) كإستثمارات في شركة المحاصة .

أما الحالات الثلاث الباقية فتستدعى تسوية حقوق كل شريك بالإضافة التي تمت من عمليات البيع كما هو موضح في الجدول التالي .

الحالة	رصيد المحاصة	رصيد مخزون	الأرباح	نصيب	نصيب
	(مدين)	المحاصة	حمدون	سليمان	
٢	(٢٥٠٠)	١٠٠٠	٢٥٠٠	١٢٥٠	١٢٥٠

٣ — ٥٠٠٠ ٥٠٠٠ ٢٥٠٠ ٢٥٠٠ ٢٥٠٠

٤ ٢٥٠٠ ٥٠٠٠ ٢٥٠٠ ٢٥٠٠ ٢٥٠٠

وعلى افتراض أن حدود مدير عمليات المحاصة، فإن القيود في دفاتر كل من الشريكين لكل من الحالات الثلاثة السابقة تكون كالآتي :

المحاصة	دفاتر حدود	دفاتر سليمان
١-٢-١٠٠٠٠ من / المحاصة	١٠٠٠٠ من / المحاصة	
٥٠٠٠ إلى / البضاعة	٥٠٠٠ إلى / البضاعة	
٥٠٠٠ إلى / سليمان	٥٠٠٠ إلى / حدود	
٣-٧٥٠٠ من / النقدية	٧٥٠٠ من / حدود	
٧٥٠٠ إلى / المحاصة	٧٥٠٠ إلى / المحاصة	
٥-٢٥٠٠ من / المحاصة	٢٥٠٠ من / المحاصة	
١٢٥٠ إلى / أرباح المحاصة	١٢٥٠ إلى / أرباح المحاصة	
١٢٥٠ إلى / سليمان	١٢٥٠ إلى / حدود	

٣ - ١ - كالحالة السابقة .

ب - كالحالة السابقة فيما عدا المبلغ يصبح ١٠٠٠٠ جنيه .

ج - ٥٠٠٠ ٥٠٠٠ ٥٠٠٠ ٥٠٠٠ ٥٠٠٠ ٥٠٠٠ لكل شريك

٢٥٠٠ جنيه في الأرباح .

٤ - ١ - كالحالة الثانية .

ب - كالحالة الثانية فيما عدا المبلغ يصبح ١٢٠٠٠ جنيه

ج - ٧٠٠٠ ٧٠٠٠ ٧٠٠٠ ٧٠٠٠ ٧٠٠٠ ٧٠٠٠ لكل شريك

٢٥٠٠ جنيه في الأرباح .

وفي ظل الحالة الثانية مثلا ، يقوم حدودى بإقفال أرباح المحاصة في حساب الأرباح والخسائر ، كما يظهر في الميزانية العمومية في جانب الخصوم حقوق سليمان كآلاتي :

الإلتزامات :

٦٠٢٥٠ حقوق سليمان في المحاصة (إستثمارات وأرباح)

٥٠٠٠٠ — أصول المحاصة (مخزون)

١٠٢٥٠ — صافي إلتزامات المحاصة .

ولا يظهر في جانب الأصول أى إستثمارات في المحاصة كبند مستقل حيث يحتوي رصيد النقدية على مبلغ ٧٠٥٠٠ جنيه تخص المحاصة ، فإذا أستبعد منها صافي إلتزامات المحاصة فإن الباقي يمثل حقوق حدودون فيها .

أما سليمان فيجعل م/ الأرباح والخسائر دائنا وأرباح المحاصة مدينا بمبلغ ١٠٢٥٠ جنيه ، كما يظهر في الميزانية العمومية بمبلغ ٦٠٢٥٠ كإستثمارات في المحاصة في الأصول المتداولة (الرصيد المدين لحساب المحاصة في دفاتر — الرصيد المدين لحساب حدودون في دفاتر) .

٤ - وجود مجموعة دفترية مستقلة للمحاصة :

ولا يتطلب الأمر في هذه الحالة قيام كل شريك بتسجيل كل العمليات المتعلقة بالمحاصة في دفاتر ، وإنما يقتصر ذلك على معاملات كل شريك الخاصة بمسح المحاصة ودون معاملات الشركاء الآخرين معها ، ودون معاملات المحاصة مع الغير . ويتم إمساك مجموعة دفترية مستقلة للشركة طبقا لمقتضيات عملياتها ، كما يفتح لكل شريك في هذه المجموعة حساب يوضح معاملات الشخصية مسح الشركة من تقديم حصص إستثمارات أو سحب نقدية أو بضاعة وخلافة كما يجعل دائنا بالفوائد والأرباح التي تحقق للشريك من الشركة ومدينا بالفوائد والخسائر التي يتحمل بها الشريك .

ولتوضيح ذلك تقترح أن عبد الظاهر وعبد الجبار إتفقا على تكوين شركة خاصة للقيام بشراء صفقة بضائع وتسويقها وتقسيم ما يتج من أرباح أو خسائر بينهما بالتساوي على أن يدير عبد الجبار عمليات الشركة مقابل ١٠ ٪ مكافأة من الأرباح الصافية . هذا وقد تمت العمليات التالية المتعلقة بالخاصة :

٣/١ - قدم كل من عبد الجبار وعبد الظاهر مبلغ ٢٠٠٠ ر. جنيه نقداً للشركة وتم شراء بضاعة بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه .

٣/٥ - قدم عبد الظاهر بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه للشركة ، وقام عبد الجبار ببيع بضاعة لحساب الشركة بمبلغ ٦٥٠٠ جنيه وسدد مصروفات مختلفة لحساب الشركة بمبلغ ١٥٠ جنيه .

٣/١٠ - قام عبد الجبار بشراء بضاعة بمبلغ ٢٢٠٠ ر. جنيه وباع بضاعة بمبلغ ٧٣٠٠ جنيه على الحساب .

٣/١٥ - قام عبد الجبار بسداد مصروفات مختلفة بمبلغ ٥٠ جنيه كما حصل ٥٠٠ ر. جنيه من عملاء الخاصة .

٣/٢٠ - باع عبد الجبار بضاعة بمبلغ ٣٠٠ ر. جنيه نقداً ودفع لعبد الظاهر مبلغ ١٠٠٠ جنيه ، وحصل هو على ٣٠٠٠ جنيه .

٣/٢٨ - تم بيع ما تبقى من بضائع بمبلغ ٢٤٠ ر. جنيه ، وحصل باقي عملاء الخاصة فيما عدا ٣٠ جنيه اعتبرت ديون معدومة .

٣/٣٠ - تم تسوية حسابات الخاصة وحصل كل شريك على مستحقاته .

وتكون قيود اليومية اللازمة لإثبات هذه العمليات في دفاتر الخاصة وفي دفاتر كل من الشريكين كالآتي :

تاريخ العملية	دفاتر لمخاصة	دفاتر عبد الظاهر	دفاتر عبد الجبار
٣/١	٨٠٠٠ من / النقدية إلى مذكورين ٤٠٠٠ / عبد الظاهر ٤٠٠٠ / عبد الجبار	٤٠٠٠ من / المخاصة ٤٠٠٠ إلى / النقدية	٤٠٠٠ من / المخاصة ٤٠٠٠ إلى / النقدية
	٧٥٠٠ من / المشتريات ٧٥٠٠ إلى / النقدية	—	—
٣/٥	٣٠٠٠ من / المشتريات ٣٠٠٠ إلى / عبد الظاهر	٣٠٠٠ من / المخاصة ٣٠٠٠ إلى / البضاعة	—
	٦٥٠٠ من / النقدية ٦٥٠٠ إلى / المبيعات	—	—
	١٥٠ من / المصروفات المتنوعة ١٥٠ إلى / النقدية	—	—
٣/١٠	٤٢٠٠ من / المشتريات ٤٢٠٠ إلى / النقدية	—	—
	٧٣٠٠ من / العملاء ٧٣٠٠ إلى / المبيعات	—	—
٣/١٥	٥٠ من / المصروفات المتنوعة ٥٠ إلى / النقدية	—	—
	٤٥٠٠ من / النقدية ٤٥٠٠ إلى / العملاء	—	—

—	—	٢٠/٢ ٥٢٠٠ من / النقدية ٥٢٠٠ إلى / المبيعات	
٢٠٠٠ من / النقدية ٢٠٠٠ إلى / المحاسبة	١٠٠٠ من / النقدية ١٠٠٠ إلى / المحاسبة	١٠٠٠ من / عبد الظاهر ٢٠٠٠ من / عبد الجبار ٢٠٠٠ إلى / النقدية	
—	—	٢٠/٢٨ ٥١٧٠ من / النقدية ٣٠ من / الديون المدومة ٢٨٠٠ إلى / العملاء ٢٤٠٠ إلى / المبيعات	
—	—	٢٠/٣٠ ١٤٩٣٠ من / الحساب الختامي ١٤٧٠٠ إلى / المشتريات ٢٣٠ إلى / مصروفات متنوعة	
—	—	٢١٥٠٠ من / المبيعات ٢١٥٠٠ إلى / الحساب الختامي	
٢٦١٣ من / المحاسبة ٦٥٧ إلى / المكافأة ٢٩٥٦ إلى / أرباح المحاسبة	٢٩٥٧ من / المحاسبة ٢٩٥٧ إلى / أرباح المحاسبة	٦٥٧٠ من / الحساب الختامي ٢٩٥٧ إلى / عبد الظاهر ٢٦١٣ إلى / عبد الجبار توزيع الأرباح : ١٠٪ مكافأة عبد الجبار والباقي بالتساوي .	
٥٦١٣ من / النقدية ٥٦١٣ إلى / المحاسبة	٨٩٥٧ من / النقدية ٨٩٥٧ إلى / المحاسبة	٨٩٥٧ من / عبد الظاهر ٥٦١٣ من / عبد الجبار ١٤٥٧٠ إلى / النقدية	

ويترتب على ذلك إقفال دفاتر المحاسبة الخاصة وحساب المحاسبة في دفاتر كل شريك .
 هذا وعلى القارئ أن يفهم بتصوير الحسابات اللازمة من واقع هذه القيود ويتأكد من ذلك .

اسئلة وتمارين على الفصل السادس

أولاً : الاسئلة :

- ١ — ما هي الاختلافات الرئيسية بين كل من شركات المحاصة وشركات التضامن ، وشركات التوصية البسيطة .
- ٢ — يفرض أنه لا يتم إمسالك مجموعة دفترية مستقلة لعمليات شركة المحاصة ، فكيف يتم تسجيل كل من العمليات التالية .
 - أ — سداد شريك لحصة في رأس المال نقدا .
 - ب — شراء بضاعة لحساب الشركة .
 - ج — تقديم بضائع من المخزون الخاص للشركة .
 - د — سداد مصروفات الشركة .
 - هـ — سحب نقدية من الشركة . و — بيع بضاعة لحساب الشركة .
 - ز — إقراض أحد الشركاء من شريك آخر .
 - ح — سداد التزامات بالنيابة عن الشركة .
 - ط — تحصيل من عملاء الشركة . ي — ديون معدومة من عملاء الشركة .
- ٣ — وضح كيف يمكن إظهار حقوق كل شريك من الشركاء في شركة المحاصة في الميزانية العمومية الخاصة به ، وما هو مصدر البيانات التي يمكن الإعتماد عليها لهذا الغرض .

ثانياً : التمارين :

التمرين الأول : كون شفيق ومتولى شركة محاصة للأنجاز في صفقه حديد خردة على أن يقوم شفيق بإدارة أعمال الشركة ويقوم متولى بتقديم رأس المال اللازم ، ويقسم الشريكان الأرباح والخسائر بالتساوي . وفي ٢/٣ قام

مثنى بارسال شيك لشفيق بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه حيث قام الأخير بشراء خردة بالمبلغ بالكامل . كما قام شفيق بسداد مصاريف شحن ونقل البضاعة المشتراة البالغ قدرها ١,٢٤٠ جنيه . وفي ٢/١٦ قام شفيق ببيع نصف البضاعة بمبلغ ٢٤,٣٠٠ جنيه لشركة مصانع النحاس المصرية وحصل على القيمة نقدا وقام بسداد مصاريف نقل وتسليم البضاعة لمخازن الشركة طبقا للاتفاق والتي بلغ مقدارها ٧٨٠ جنيه . وفي ٢/٢٣ قام شفيق ببيع باقى البضاعة لشركة الحديد والصلب بمبلغ ١٩,٧٠٠ جنيه تسليم محل البائع وحصل على القيمة بشيك غير أن شركة الحديد والصلب أوقفت صرف الشيك بتعليمات البنك لإكتشافها عدم مطابقة البضاعة التي تسلمتها للعينة التي قدمها شفيق للجنة الفنية للشركة . واتفق شفيق مع إدارة مشتريات شركة الحديد واللجنة الفنية على تخفيض سعر البضاعة بمبلغ ٣,٠٠٠ جنيه وحصل على شيك جديد بالقيمة ورد الشيك السابق للشركة . وقد قام الشريك بحد ذلك بتسوية حساباتها وتصفية عملياتها . والمطلوب إثبات العمليات السابقة دفتريا وتصوير ما يلزم من حسابات في حالة (أ) عدم وجود مجموعة دفترية مستقلة للشركة (ب) وجود مجموعة دفترية مستقلة للشركة يقوم بأمساكها شفيق .

التحريين الثانى : اتفق دياب والعارف وعبد السلام على تكوين شركة خاصة حيث يقوم الاول بتقديم البضائع ويقوم الثانى بتقديم النقدية ويقوم الثالث بعمليات البيع والتوزيع . واتفق الشركاء على أن يحصل دياب والعارف على فائدة بمعدل ١٠ ٪ عن أرصدة إستثماراتهم في الشركة ويحصل عبد السلام على عمولة بمعدل ٤ ٪ على المتحصل من المبيعات . وفي ٢/١ قام دياب بشحن بضاعة بمبلغ ٤,٠٠٠ جنيه لعبد السلام ، حيث قام الأخير بدفع مصاريف النقل والتأمين البالغ قدرها ١,٢٥٠ جنيه . وفي ٢/٨ قام العارف بارسال مبلغ ٢٤,٠٠٠ جنيه لعبد السلام ، حيث قام الأخير بشراء بضاعة في ٢/٢٣ بمبلغ

١٨,٠٠٠ جنيه . وقد قام عبد السلام ببيع بضائع خلال مارس وابريل بلغت مجموع قيمتها ٥٦,٠٠٠ جنيه حصلت بالكامل بعد منح العملاء خصم نقدي بمعدل ٢٪ / فيما عدا ٦,٠٠٠ جنيه ، بعد منها ١,١٥٠ جنيه بمشابة ديون معدومة . وقام عبد السلام خلال شهر مايو ببيع جزء آخر من البضائع بمبلغ ٢٣,٥٠٠ جنيه تحصلت نقداً بخصم ٢٪ / . ولم يستطع عبد السلام بيع ما تبقى من بضائع خلال شهر يونيو وعرض دياب أن يشتريها من الشركة بمبلغ ٤,٦٠٠ جنيه ، ووافق الشريكان . كما قبل عبد السلام تحمل أرصدة العملاء بقيمتها الدفترية بصفة شخصية .

وبعد ذلك تم تصفية عمليات الشركة وتسوية حقوق الشركاء ، هذا ويقسم الشركاء الأرباح والخسائر بالتساوي .

المطلوب : (١) بفرض عدم وجود مجموعة دفترية مستقلة لشركة قم بأجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر كل من الشركاء الثلاثة ، ثم قسم بتصوير حساب الخاصة في دفاتر العارف ، وحساب العارف وعبد السلام في دفاتر دياب وحساب دياب والعارف في دفاتر عبد السلام .

(٢) بفرض وجود مجموعة دفترية مستقلة يقوم العارف بإمساكها ، قم بأجراء قيود اليومية اللازمة وتصوير ما يلزم من حسابات .

(٣) بفرض أن السنة المالية للعارف تنتهي في ٤/٣٠ من كل عام ، وفي ظل المطلوب الثاني ، قم بأجراء ما يلزم من قيود تسوية ، ووضح كيف نظم حسابات الخاصة في قوائم وحسابات العارف الختامية .

التمرين الثالث : كان معدوح يدير أعمال شركة الخاصة بيته وبين مرزوق وعبد الرازق التي يتسمون فيها بالأرباح والخسائر بالتساوي عن سنة ١٩٧٥ . وفي مقابل ذلك يحصل معدوح على ١٠٪ من أرباح الشركة الصافية ككفأة قبل خصم المكافأة . وفي ١٩٧٥/١٢/٣١ انتهى عرض الشركة وظهرت أرصدة

حسابات الشركاء كالاتي : حساب مدروح في دفاتر مرزوق دائن بمبلغ ٢٤,٤١٥ جنيه، حساب مدروح في دفاتر عبد الرازق ، حساب مرزوق في دفاتر عبد الرازق دائن بمبلغ ٥٤,٣٥٠ جنيه ، حساب عبد الرازق في دفاتر مرزوق مدين بمبلغ (٢٧,٣٧١) جنيه . هذا وما زالت توجد بضائع غير مبيعة تخص المحاصة تبلغ تكلفتها ٦٣,٤٣٩ جنيه وقد قبل مدروح شرائها بقيمتها الدفترية . هذا ولم يتم تسجيل مكافأة مدروح دفتريا بعد والمطلوب إعداد ما يلزم من قيود يومية لإنهاء المحاصة وتسوية حسابات الشركاء .

التمرين الرابع : اتفق أحمد وأبو ديب على تكوين شركة محاصة لشراء قطعة من اراضي البناء وتقسيمها وبيعها . وقد اتفق الشريكان على امساك مجموعة دفترية خاصة للشركة توفعا لإستمرار نشاطها لفترة طويلة نسبيا وعلى أن يقوم أبو ديب بإدارة أعمال الشركة مقابل عمولة قدرها ٥٪ على المبيعات ونسبة في الأرباح تعادل ٤٪ . وفي أول أبريل أرسل أحمد لأبو ديب مبلغ ٤,٠٠٠ جنيه والذي اتفق الشريكان على أن تحسب عليه فائدة بمعدل ٦٪ سنويا حتى يتم سدادها . وفي أول مايو قام أبو ديب بشراء قطعة كبيرة من الأرض الفضاء من إحدى الشركات بمبلغ ٦٦,٠٠٠ جنيه وحصل على قرض برهن الأرض المشتراه بمبلغ ٦٦,٠٠٠ جنيه من البنك العقاري بفائدة ٦٪ سنويا ليستطيع سداد قيمة الصفقة للشركة ، وتسدد فوائد القرض على دفعتين في السنة ، وأخذ سداد أي جزء من القرض في حالة السداد المبكر . وفي ١٥ يونيو قام أحمد بإرسال مبلغ ٤,٠٠٠ جنيه لأبو ديب بنفس شروط المبلغ السابق، لإستخدامها لأغراض تمهيد وتقسيم الأرض . وقد بلغت التكلفة الفعلية لهذه العمليات ٣٨,٠٠٠ جنيه . وفي الفترة حتى ١٠/٣١ تم بيع عدد من التقاسيم بلفت قيمتها ٥,٠٠٠ جنيه تحسنت نقدا ، وبلغت تكلفة التقاسيم المهددة للبيع والتي لم يتم بيعها بعد في ذلك التاريخ ٨٨,٢٠٠ جنيه . كما بلغت المصاريف المختلفة حتى ذلك

التاريخ، بما فيها مصاريف الدعاية والاعلان ، وبخلاف العمولة والفوائد مبلغ ٢٢,٨٤٠ جنيه . هذا وقد تم سداد الدفعات الآتية من قرض البنك : ١٦,٠٠٠ جنيه مضافا اليها الفوائد في ٨/١ ، ١٠,٠٠٠ جنيه مضافا اليها الفوائد في ٩/١ ، ٢٠,٠٠٠ جنيه مضافا اليها الفوائد في ١٠/١ . وفي ١٠/٣١ ، حيث تنتهى السنة المالية لأبو ديب ، تم تسوية حقوق الشريكان بالعمولات والفوائد، وقام أبو ديب بأرسال ما زاد من رصيد نقدية الشركة على ١٠,٠٠٠ جنيه لأحمد ، واحتفظ بهذا المبلغ كرأس مال عامل للشركة .

وقد طلب أحمد من أبو ديب أن يوافيه بقائمة تظهر نصيبه في الأرباح حتى تاريخه ، وتوضح المركز المالي لشركة المحاصة والمطلوب (١) إعداد قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة في دفاتر الشركة ودفاتر أحمد .

(٢) إعداد القائمة التي طلبها أحمد في ١٠/٣١ (٣) توضيح كيفية أظهار حقوق أبو ديب في الحسابات والفوائض الختامية الخاصة به .

التمرين الخامس : أتفق حمودة وشاهين وسعيد على تكوين شركة محاصة لبناء العمارات السكنية وبيعها كوحدات سكنية للمليك . وقد أتفق الشركاء على بناء عمارتين (بنائتين) تتكون كل منهما من ٢٥ وحدة سكنية على قطعة أرض مملوكة لحمودة ، على أن يحصل الأخير في مقابل الأرض على مبلغ ٥٦,٠٠٠ جنيه ويتولى تمهيدها وتسويتها على حسابه الخاص . كما أتفق الشركاء على أن يقوم كل منهم بتقديم كشف حساب شهري عن مصروفاته لحساب الشركة على أن يكون لكل شريك الحق في استرداد جزء من هذه المبالغ عن طريق قرض تم الحصول عليه من البنك بضمان الأراضي والمباني تحت التنفيذ لهذا الغرض . كما أتفق الشركاء مع أحد سماسرة المباني على بيع الوحدات السكنية التي تنتهى لحسابهم مقابل عمولة قدرها ٢٪ من سعر البيع ، وبشرط أن يحتكر هذا السماسر عمليات البيع لحساب الشركة . وأتفق الشركاء أيضا على أن توزع الأرباح

(أو الخسائر) بينهم كالاتي ، حمودة ٦٠٪ ، شاهين ٣٠٪ ، سعيد ١٠٪ ،
وفيا يلي العمليات التي تمت لحساب الشركة .

٦/١ : تم الحصول على قرض من البنك بمبلغ ٨٤٠٠٠٠ جنيه وتم ايداعه
في حساب جارى مشترك بين الشركاء الثلاثة . ، وتم توقيع عقد القرض في البنك
على أساس أن كل من الشركاء الثلاثة مسئول شخصيا عن القرض بواقع الثلث .

٦/٢٦ : قام حمودة بسحب شيك على الحساب الجارى لشركة بمبلغ ٥٠٠٠
جنيه لتمديد وتسوية قطعة الارض التي باعها للشركة .

٧/٣١ : قدم الشركاء الثلاثة كشوف حساب تاريخه حتى اتضح منها أن حمودة
انفق ٩٥٠٦٠٠ جنيه . كما أنفق شاهين ٣٢٠٦٠٠ جنيه ، ولم ينفق سعيد أى شئ .
٨/٧ : قام محمود بسحب شيك على الحساب الجارى لشركة بمبلغ ٩٠٠٠٠٠
جنيه ليحويل العمليات الجارية .

٨/٢٣ : تم الحصول على قرض إضافي من البنك بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠ جنيه
بنفس الشروط السابقة .

٨/٣٠ : قدم الشركاء الثلاثة كشوف الحساب عن الشهر وأتضح منها الاتي
أنفق حمودة مبلغ ١٢٩٠٤٠٠ جنيه ، وأنفق شاهين مبلغ ٧٤٠٨٠٠ جنيه ، كما
أنفق سعيد مبلغ ١٨٠٦٠٠ جنيه .

٩/١ : قام شاهين بسحب مبلغ ٧٠٠٠٠٠ جنيه من الحساب الجارى لشركة
وقام سعيد بسحب بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه .

٩/٦ : سدد حمودة مبلغ ٥٠٩٦٠ جنيه عن أعمال صب الخرسانة لأحد المباني
من حساب الخاص ، وقد سقط سحروا على حموده إظهار هذا البند في كشف الحساب
المقدم في ٨/٣٠ .

٩/٨ — سحب حمودة ٣٠٠٠٠٠ جنيه من الحساب الجارى لشركة ، وسحب
شاهين مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه

٩/٢٠ : تم بيع ٢٠ وحدة سكنية متبينة بمبلغ ٣٤٤,٠٠٠ جنيه ، وتم ايداع صافي الحصيلة في حساب جارى الشركة بالبنك ، وتم سحب شيك لحساب البنك سدادا لجزء من القرض بمبلغ ١٠,١٠,٠٠٠ جنيه منها ١,٠٠,٠٠٠ جنيه فوائد .

٩/٢١ — قام حمودة بسداد الضرائب العقارية على الارض عن النصف الاول من السنة بمبلغ ٤,١٢٠ جنيه من حسابه الخاص .

٩/٣٠ — قدم الشركاء كشوف حساب عن الشهر اتضح منها الآتى : إنفاق حمودة ٦٢,٤٨٠ جنيه لم تشتمل على عملية ٩/٦ ولكنها اشتملت على الضرائب العقارية ، أنفق شاهين مبلغ ٢٧,٩٤٠ جنيه ، كما أنفق سعيد مبلغ ٢١,١٢٠ جنيه

١٠/٢ : قام حمودة بسداد ٢,٠٠,٠٠٠ جنيه لتمديد الارض ، ٨,٠٠,٠٠٠ جنيه لإزالة بعض الأساسات الخرسانية القديمة وذلك سحبا على حساب الشركة بالبنك .

١٠/٤ — بلغت مسحوبات الشركاء من البنك في هذا اليوم ٧,٠٠,٠٠٠ جنيه لحمودة ، ٦,٠٠,٠٠٠ جنيه لشاهين ، ٢,٠٠,٠٠٠ لسعيد .

١٠/٢٩ — تم بيع ٢٤ وحدة سكنية بمبلغ ٣٨٢,٠٠٠ جنيه ، تم ايداع صافي المتحصل منها في حساب الشركة بالبنك ، وسدد منها بعد ذلك للبنك من تحت حساب القرض ١٠٣,٣٠٠ جنيه منها ٣٠٠ جنيه فوائد ، كما سحب حمودة مبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه .

١٠/٣١ — قدم الشركاء كشوف حساب الشهر واتضح منها أن نفقات الشركاء كانت كالآتى : حمودة ١٨,٤٠٠ جنيه ، شاهين ١٤,٤٠٠ جنيه ، سعيد ٦,٢٠٠ جنيه ، وقد اشتمل كشف حساب حمودة على نفقات ١٠/٢ .

١١/١ — بلغت مسحوبات الشركاء ٣,٠٠,٠٠٠ جنيه لشاهين ، ٧,٠٠,٠٠٠ جنيه لسعيد .

١١/١٢ : بيعت باقى الوحدات السكنية بمبلغ ١١٦,٠٠٠ جنيه وتم ايداع صافي الحصيلة في حساب الشركة بالبنك .

١١/١٥ : أخطر حمودة الشريكين الآخرين بأنه قام بتاريخ ٩/١٤ بسداد مصروفات لحساب الشركة كانت مستحقة ولم ترد في كشف حسابه بمبلغ ١٤,٧٢٠ جنيه منها ٦,٨٠٠ جنيه كانت تشاق بتسوية وتمهيد الأرض ، كما سحب مبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه من البنك .

١١/١٦ : قدم شاهين كشف حساب نهائي بمبلغ ٥,٠٦٠ جنيه كما قدم سعيد كشف حساب نهائي بمبلغ ٢,٤٢٠ جنيه .

وقد انتهت الشركة في ذلك التاريخ . وتم إجراء التسويات اللازمة لحقوق الشركاء وحصل كل ذي حق على حقه فيها .

المطلوب : (١) إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر شاهين في حالة (أ) عدم إمساك مجموعة دفترية مستقلة للشركة ، (ب) إمساك مجموعة دفترية مستقلة للشركة .

(٢) في حالة إمساك مجموعة دفترية مستقلة للشركة ، وبفرض أن لجنة المالية لشركاء الثلاثة تنتهي في ٩/٣٠ ، وضح كيف يقوم كل شريك بإظهار حقوقه في الشركة في الحسابات والقوائم الختامية الخاصة به .

الفصل السابع الاستثمار في الأوراق المالية

طبيعة الاستثمار في الأوراق المالية :

تلعب الشركات المساهمة في عصرنا الحاضر دورا حيويا في اقتصاديات دول العالم لما تتميز به من مقدرة على تجميع الموارد النقدية المتاحة في المجتمع تحت إدارة واحدة . ويتحقق ذلك من خلال اتاحتها لجمهور المستثمرين الفرص للاستثمار فيما تصدره من أوراق مالية وغالبا ما تمثل في أسهم وسندات . ومن الطبيعي يقوم المستثمرون بتقديم الموارد النقدية المطلوبة على أمل استخدام الشركة لتلك الموارد بكفاءة بما يكفل تحقيق عائد على الاستثمارات يفوق المعدلات السائدة . ولأهمية الدور الذي تلعبه الشركات المساهمة في الاقتصاد فإن تشريعات معظم دول العالم تشتمل على القوانين المنظمة لتلك الشركات . وفي جمهورية مصر العربية ينظم قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ اجراءات تكوين وإدارة الشركات المساهمة . وسوف نتعرض في القسم الثاني من هذا المؤلف بالتفصيل للمحاسبة في الشركات المساهمة .

أنواع الاستثمارات في الأوراق المالية :

يمكن تصنيف استثمارات المشروعات في الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات المساهمة من حيث آجال الاحتفاظ بها الى (١) استثمارات قصيرة الأجل ، (٢) واستثمارات طويلة الأجل . ويحكم ذلك التصنيف نية المشروعات المستثمرة وقت اتخاذ قرار الاستثمار . ونتعرض فيما يلي لكل من هذين النوعين من الاستثمارات .

(١) الاستثمارات قصيرة الأجل :

يتم عادة تصنيف استثمارات المشروعات في الأسهم والسندات الى استثمارات

قصيرة الأجل وبالتالي اعتبارها بمثابة أصول متداولة وذلك اذا كانت نية المشروعات المستثمرة الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لفترات قصيرة قد لا تتجاوز العام .

وتتميز الاستثمارات قصيرة الأجل بأنها ذات طبيعة موسمية. ففي مواسم النشاط التجارى لهذه المشروعات تكون معظم أصولها المتداولة مستثمرة في المخزون السلعي وفي حسابات العملاء ، بينما في مواسم انخفاض النشاط يتم تحويل ذلك المخزون السلعي وحسابات العملاء الى نقدية من خلال البيع والتحصيل . فحتى يمكن لهذه المشروعات تحقيق دخل اضافي خلال مواسم انخفاض النشاط فإنها تقوم باستثمار النقدية الزائدة لديها في أوراق مالية ذات درجات ممتازة بما يتيح لها تحويلها ثانية في بداية مواسم النشاط التجارى إلى نقدية .

وبالاضافة إلى ماتقدم فقد تحتفظ بعض المشروعات باحتياطيات نقدية ثانوية تمثل عادة في سندات حكومية وأسهم شركات ذات درجات ممتازة وذلك لمواجهة ماقد يواجهها من حالات الطوارئ . ففي هذه المشروعات لا يتم بالضرورة بيع الاستثمارات في الأوراق المالية خلال عام ولكن يتم بيعها في حالات الاحتياج الى موارد نقدية . ورغم ذلك تصنف مثل هذه الاستثمارات باعتبارها استثمارات قصيرة الأجل ، أو بعبارة أخرى باعتبارها أصولا متداولة تظهر في الميزانية العمومية للمشروعات المستثمرة بعد النقدية مباشرة . وفي ضوء اعتبار هذه الاستثمارات المؤقتة كأصول متداولة فإنه يتم قياسها في الميزانية العمومية على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل . بيد أن ذلك لا يمنع من إظهار كل من التكلفة وسعر السوق لهذه الاستثمارات وذلك على النحو التالي :

الأصول المتداولة :	جنيه
نقدية	٧٥٠٠٠
استثمارات قصيرة الأجل بالتكلفة (القيمة	
السوقية لها ١٨٥٠٠٠ جنيه)	٢٠٠٠٠
أوراق قبض	٤٠٠٠

وتجدر الإشارة إلى أن قياس الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل قد يتم بالنسبة لكل مجموعة من هذه الاستثمارات أو بالنسبة لاجمالي الاستثمارات وليس بالنسبة لكل من الأوراق المالية المستثمر فيها .

(٢) الاستثمارات طويلة الأجل :

تختلف الاستثمارات طويلة الأجل في الأوراق المالية عن الاستثمارات قصيرة الأجل من حيث نية الاحتفاظ بها لآجال طويلة . وتشمل الاستثمارات طويلة الأجل الموارد النقدية المستثمرة لأغراض معينة مثل استثمارات اختياطيات رد السندات في أوراق مالية من الدرجة الأولى والتي يمكن عن طريق بيعها تدبير الموارد النقدية اللازمة لرد هذه السندات في تاريخ استحقاقها . كما تشمل الاستثمارات التي تتم في أسهم الشركات المساهمة بغرض السيطرة عليها .

وتظهر الاستثمارات طويلة الأجل في الميزانية العمومية تحت بند « استثمارات طويلة الأجل » والذي يلى مجموعة الأصول المتداولة مباشرة . ونظرا لانعدام نية بيع هذه الاستثمارات فإنه يتم قياس الاستثمارات قبل أنواع الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل على أساس التكلفة .

معالجة الاستثمار في أسهم رأس المال :

شراء الأسهم من سوق الأوراق المالية :

يتم شراء أسهم رأس مال الشركات المساهمة من سوق (أو بورصة) الأوراق المالية من خلال سمسرة الأوراق المالية الذين يحملون المشتري بما يتقاضونه من سمسرة وعمولات . وتعالج التكلفة الاجمالية للاستثمار والتي تشمل بالإضافة إلى أسعار الأسهم السائدة في السوق سمسرة الشراء والعمولات وذلك يجعل حيا/الاستثمار في أسهم شركة ... (مدينا) ، وح/النقدية بالبنك (دائنا) .

مثال :

أخطرت محلات حسين الجميل وشركاه أحد سمسرة الأوراق المالية برغبتها في شراء ٢٠٠٠ سهم عادى من أسهم رأس مال الشركة القاهرة الصناعية . وقد قام السمسار بتنفيذ رغبة المحلات حيث كان سعر التداول وقت الشراء ٧٥ جنيهات للسهم . وبلغت سمسرة الشراء والعمولات ١٠٠٠ جنيه . وقد قامت المحلات بسداد فاتورة السمسار المؤرخ في أول أكتوبر ١٩٨٤ بموجب شيك

والمطلوب : اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات الاستثمار في أسهم رأس المال .

مناقشة خطوات الحل :

تبلغ التكلفة الاجمالية للاستثمار من واقع فاتورة السمسار كالاتي :

$$\begin{aligned} 2000 \text{ سهم} \times 20,75 &= 41500 \text{ جنيه} \\ \text{سمسة الشراء والتمغات} &= 500 \text{ جنيه} \\ \text{قيمة الفاتورة} &= 42000 \text{ جنيه} \end{aligned}$$

وعلى ذلك تعالج التكلفة الاجمالية للاستثمارات في أسهم رأس المال كالاتي :

١٩٨٤ أول أكتوبر	من ح/الاستثمار في أسهم شركة القاهرة الصناعية الى ح/النقدية بالبنك اثبات شراء ٢٠٠٠ سهم بسعر ٢٠,٧٥ جنيه للسهم زائدا سمسة الشراء البالغة ٥٠٠ جنيه	٤٢٠٠٠	٤٢٠٠٠
--------------------	---	-------	-------

شراء الأسهم عن طريق الاكتتاب العام :

قد يلجأ المشروع إلى الاكتتاب في أسهم رأس مال الشركات المساهمة من خلال البنوك المحددة . وقد يكون الاكتتاب في أسهم رأس مال شركات مساهمة تحت التأسيس ، كما قد يكون الاكتتاب في زيادة رأس مال شركات مساهمة قائمة . ففي حالة الاكتتاب في أسهم رأس مال الشركات المساهمة تحت التأسيس عاليا مايطالب المكتب بسداد مبلغ ضئيل للمساهمة في تغطية نفقات اصدار الأسهم التي تتمثل في نفقات الطبع ، والدعاية للاكتتاب فيها ، وإعداد نشرة الاكتتاب ، وماشابه ذلك . وتعد نفقات الاصدار التي يدفعها المستثمرون بمثابة جزء من التكلفة الاجمالية للاستثمار . أما في حالة الاكتتاب في زيادة رأس مال شركات مساهمة قائمة فغالبا مايطالب المكتتبون بسداد علاوة إصدار لتعويض المساهمين القدامى عما قد يلحق بهم من ضرر نتيجة لمشاركة المساهمين الجدد فيما تحققه الشركة من دخل ، وفي الاحتياطات التي تم تكوينها على مدى السنوات السابقة والتي تخص المساهمين القدامى . وتعد علاوة الاصدار أيضا بمثابة جزء من التكلفة الاجمالية للاستثمار .

وقد يتم سداد قيمة الأسهم المكتتب فيها دفعة واحدة ، كما قد يتم سداد قيمة هذه الأسهم على أقساط . ونتعرض فيما يلي لكل من الحالتين :

١ — سداد قيمة الأسهم دفعة واحدة :

تعالج التكلفة الاجمالية للاستثمار والتي تتمثل في القيمة الاسمية للأسهم المكتتب فيها زائدا ماقد يتم تحصيله من نفقات إصدار أو علاوة إصدار يجعل ح/الاستثمار في أسهم شركة ... (مدينا) ، وح/النقدية بالبنك (دائنا) .

مثال :

قامت محلات على أغا وشركاه بالاككتاب في ١٠٠٠ سهم عادي من أسهم رأس مال شركة القاهرة الصناعية حيث القيمة الاسمية للسهم ٥ جنيه زائدا نفقات إصدار بواقع ١٠٠ و جنيه عن السهم ، وقد تم سداد المبلغ دفعة واحدة بموجب شيك .

والمطلوب : اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات الاستثمار في أسهم رأس المال .

مناقشة خطوات الحل :

فيما يلي بيان التكلفة الاجمالية للاستثمار :

$$= ٥٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{القيمة الاسمية} = ١٠٠٠ \text{ سهم} \times ٥ \text{ جنيه}$$

$$= ١٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{نفقات الاصدار} = ١٠٠٠ \text{ سهم} \times ١٠٠ \text{ جنيه}$$

$$= ٥١٠٠ \text{ جنيه}$$

التكلفة الاجمالية للاستثمار

ويعالج شراء الأسهم على النحو التالي :

٥١٠٠		من ح/الاستثمار في أسهم شركة القاهرة الصناعية
	٥١٠٠	الى ح/النقدية بالبنك

٢ — سداد قيمة الأسهم على أقساط :

قد تقوم الشركة المساهمة المصدرة للأسهم بتحصيل قيمة الأسهم المكتتب فيها على أقساط بدلا من تحصيلها دفعة واحدة . وعادة ماتتمثل هذه الأقساط في قسط الاكتتاب ، وقسط التخصيص ، والقسط الأخير . كما قد يتم تحصيل نفقات أو علاوة الاصدار أما مع قسط الاكتتاب أو مع قسط التخصيص . ويعالج سداد القيمة الاسمية للأسهم المكتتب فيها زائدا نفقات أو علاوة الاصدار باحدى الطريقتين البديلتين التاليتين :

الطريقة الأولى :

وبموجبها يجعل حـ/الاستثمار في أسهم شركة ... (مدينا) ، وحـ/النقدية بالبنك (دائنا) بما يتم سداده من أقساط ونفقات أو علاوة الاصدار .

الطريقة الثانية :

وبموجبها يتم توسط حـ/الاكتتاب في أسهم شركة ... لتجميع مبلغ الأقساط ونفقات أو علاوة الاصدار المسددة مع جعل حـ/النقدية بالبنك (دائنا) وذلك إلى أن يتم سداد قيمة الأسهم المكتتب فيها بالكامل حيث يقفل ذلك الحساب الوسيط بجعل حـ/الاستثمار في أسهم شركة ... (مدينا) ، وحـ/الاكتتاب في أسهم شركة ... (دائنا) .

مثال :

اكتب مشروع معين في ١٠٠٠ سهم عادى من أسهم رأس مال شركة القاهرة الصناعية القيمة الاسمية للسهم ٥ جنيه زائدا نفقات إصدار بواقع ١٠٠ جنيه عن السهم وعلى أن تسدد الأقساط كالتالى :

٢ جنيه قسط اكتتاب زائدا ١٠٠ , جنيه عن السهم نفقات إصدار

في أول ابريل ١٩٨٤

في أول أغسطس ١٩٨٤

في أول نوفمبر ١٩٨٤

٢ جنيه قسط تخصيص

١ جنيه قسط أخير

والمطلوب :

اثبات الاستثمار في أسهم رأس المال وفقا لكل من الطريقتين البديلتين .

مناقشة خطوات الحل :

الطريقة الأولى :

١٩٨٤ أول أبريل	من ح/الاستثمار في أسهم شركة القاهرة الصناعية الى ح/النقدية بالبنك اثبات سداد قسط الاكتاب زائدا نفقات الاصدار	٢١٠٠	٢١٠٠
أول أغسطس	من ح/الاستثمار في أسهم شركة القاهرة الصناعية الى ح/النقدية بالبنك اثبات سداد قسط التخصيص	٢٠٠٠	٢٠٠٠
أول نوفمبر	من ح/الاستثمار في أسهم شركة القاهرة الصناعية الى ح/النقدية بالبنك اثبات سداد القسط الأخير	١٠٠٠	١٠٠٠

الطريقة البديلة :

١٩٨٤ أول أبريل	من ح/الاكتاب في أسهم شركة القاهرة الصناعية الى ح/النقدية بالبنك اثبات سداد قسط الاكتاب ونفقات الاصدار	٢١٠٠	٢١٠٠
أول أغسطس	من ح/الاكتاب في أسهم شركة القاهرة الصناعية الى ح/النقدية بالبنك اثبات سداد قسط التخصيص	٢٠٠٠	٢٠٠٠

أول نوفمبر	من ح/الاكتتاب في أسهم شركة القاهرة الصناعية الى ح/النقدية بالبنك اثبات سداد القسط الأخير	١٠٠٠	١٠٠٠
أول نوفمبر	من ح/الاستثمار في أسهم شركة القاهرة الصناعية الى ح/الاكتتاب في أسهم شركة القاهرة الصناعية اقفال الحساب الوسيط	٥١٠٠	٥١٠٠

تحصيل كوبونات الأرباح :

يجرى العرف على اعلان مجلس إدارة الشركة المساهمة لكوبونات الأرباح لحملة الأسهم ، على أن يلى ذلك سداد قيمة هذه الكوبونات . ونظرا لأن كوبونات الأرباح غالبا ماتعد غير جوهرية فإنه يتم إغفال معالجة إعلان كوبونات الأرباح على أن تقتصر المعالجة على تحصيل كوبونات الأرباح والتي تتم بمجمل ح/النقدية بالبنك (مدينا) وح/ايرادات الاستثمار في الأسهم (دائنا) .

فإذا افترضنا أن قيمة كوبونات الأرباح المحصلة بلغت ١٢٥ جنيها فإنه يتم معالجة ذلك التحصيل على النحو التالى :

١٢٥	من ح/النقدية بالبنك الى ح/ايرادات الاستثمار في الأسهم	١٢٥	
-----	--	-----	--

يبد أنه إذا تم اعداد الميزانية العمومية بعد اعلان الشركة المساهمة لكوبونات الأرباح والتي لم تسدد حتى ذلك التاريخ فإنه يمكن معالجة استحقاق كوبونات الأرباح كالتالى :

× ×	من ح/ايرادات استثمار تحت التحصيل الى ح/ايرادات الاستثمار في الأسهم	× ×	
-----	---	-----	--

وبذلك يظهر حـ/ايرادات استثمار تحت التحصيل ضمن الأصول المتداولة في الميزانية العمومية ، كما يدخل حـ/ايرادات الاستثمار في الأسهم ضمن الايرادات في قائمة الدخل .

ويعالج تحصيل كويونات الأرباح في السنة المالية التالية كما يلي :

× ×	من حـ/النقدية بالبنك	
× ×	الى حـ/ايرادات استثمار تحت التحصيل	

بيع الاستثمارات في الأسهم :

يتم بيع الاستثمارات في الأسهم عادة في سوق الأوراق المالية من خلال أحد سماسرتها الذي يقوم بتنفيذ عملية البيع وإرسال شيك بالمبلغ الصافي المتمثل في سعر التداول ناقصا سمسة البيع والتمغات .

ويمكن أن نواجه بصدد بيع الاستثمارات في الأسهم بأى من المواقف الثلاثة الآتية :

١ — عدم تحقيق ربح أو خسارة .

٢ — تحقيق ربح .

٣ — تحقيق خسارة .

وستعرض فيما يلي لكل من هذه الحالات .

١ — عدم تحقيق ربح أو خسارة :

تنشأ هذه الحالة عندما تساوى الحصيلة الصافية لبيع الاستثمارات في الأسهم التكلفة الاجمالية لشراء هذه الأسهم . وتتمثل المعالجة المحاسبية في جعل حـ/النقدية بالبنك (مدينا) بالحصيلة الصافية لبيع الاستثمارات ، وجعل حـ/الاستثمارات في أسهم شركة ... (دائنا) بالتكلفة الاجمالية لشراء هذه الأسهم .

مثال :

أخطر مشروع معين سمسار الأوراق المالية الذي يتعامل معه بيع ١٠٠ سهم
عادي من أسهم رأس مال شركة الدلتا للصلب سبق شراؤها بسعر ٥,٧٥ جنيها
للسهم ، زائداً سمسة الشراء التمثغات بلغت ٢٥ جنيها . وقد تم بيع الأسهم بسعر
٦,٣٥ جنيها للسهم ، وبلغت سمسة البيع والتمثغات ٣٥ جنيها ، وارفق السمسار
بفاتورة البيع شيكا بالمبلغ المستحق .

والمطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات بيع الاستثمارات في الأسهم

مناقشة خطوات الحل :

الحصيلة الصافية لبيع الاستثمارات في الأسهم =

٦٣٥ جنيها

١٠٠ سهم \times ٦,٣٥ جنيها للسهم =

٣٥ جنيها

ناقصاً : سمسة البيع والتمثغات

٦٠٠ جنيها

الحصيلة الصافية

التكلفة الاجمالية لشراء الاستثمارات في الأسهم :

٥٧٥ جنيها

١٠٠ سهم \times ٥,٧٥ جنيها للسهم =

٢٥ جنيها

زائداً : سمسة الشراء والتمثغات =

٦٠٠ جنيها

التكلفة الاجمالية للشراء

وكما يتضح تتساوى الحصيلة الصافية للبيع مع التكلفة الاجمالية للشراء مما
يعنى عدم تحقيق ربح أو خسارة . وعلى ذلك تكون المعالجة المحاسبية لبيع
الاستثمارات في الأسهم على النحو التالي :

٦٠٠	من ح/ النقدية بالبنك
٦٠٠	الى ح/ الاستثمار في أسهم شركة الدلتا للصلب

٢ — تحقيق ربح :

تنشأ هذه الحالة عندما تزيد الحصيلة الصافية لبيع الاستثمارات في الأسهم عن التكلفة الاجمالية لشراء هذه الأسهم . وتمثل المعالجة المحاسبية لبيع الاستثمارات في الأسهم في جعل ح/ النقدية بالبنك (مدينا) بالحصيلة الصافية لبيع الأسهم والتي تتمثل في سعر البيع ناقصا البيع والتمغات ، وح/ الاستثمار في أسهم شركة ... (دائنا) بالتكلفة الاجمالية لشراء هذه الأسهم والتي تتمثل في سعر الشراء زائدا سمسة الشراء والتمغات ، وكذلك ح/ ربح بيع الاستثمارات (دائنا) بالفرق الممثل للربح .

مثال :

بالافتراض في المثال السابق أنه تم بيع الأسهم بسعر ٦,٥٠ جنيها للسهم ، وبلغت سمسة البيع والتمغات ٣٥ جنيها .

والمطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات بيع الاستثمارات في الأسهم

مناقشة خطوات الحل :

$$\begin{array}{l}
 \text{الحصيلة الصافية لبيع الاستثمارات في الأسهم} = \\
 ١٠٠ \text{ سهم} \times ٦,٥ \text{ للسهم} = ٦٥٠ \text{ جنيها} \\
 \text{ناقصاً : سمسة البيع والتمغات} = ٣٥ \text{ جنيها} \\
 \text{الحصيلة الصافية} = ٦١٥ \text{ جنيها}
 \end{array}$$

$$\begin{array}{l}
 \text{التكلفة الاجمالية لشراء الاستثمارات في الأسهم} = \\
 ١٠٠ \text{ سهم} \times ٥,٧٥ \text{ جنيها للسهم} = ٢٧٥ \text{ جنيها}
 \end{array}$$

زائدا : سمسة الشراء والتمغات = ٢٥ جنيها

التكلفة الاجمالية ٦٠٠ جنيها

فالحصيلة الصافية لبيع الاستثمارات في الأسهم تبلغ ٦١٥ جنيها بينما مبلغ التكلفة الاجمالية لشراء هذه الأسهم ٦٠٠ جنيها مما يعنى تحقيق ربح نتيجة عملية البيع قدره ١٥ جنيها . وعلى ذلك يعالج بيع الاستثمارات في الأسهم كما يلى :

٦١٥	من ح/ النقدية بالبنك الى مذكورين
٦٠٠	ح/ الاستثمار في أسهم شركة الدلتا للصلب
١٥	ح/ ربح بيع الاستثمارات

٣ — تحقيق خسارة :

تتحقق هذه الحالة عندما تزيد التكلفة الاجمالية لشراء الاستثمارات في الأسهم عن الحصيلة الصافية لبيع هذه الأسهم . وتمثل المعالجة المحاسبية لبيع الاستثمارات في هذه الحالة في جعل ح/ النقدية بالبنك (مدينا) بالحصيلة الصافية لبيع الأسهم والتي تتمثل في سعر البيع ناقصا سمسة البيع والتمغات ، وح/ خسارة بيع الاستثمارات (مدينا) أيضا بالفرق بين الحصيلة الصافية للبيع والتكلفة الاجمالية للشراء ، مع جعل ح/ الاستثمار في أسهم شركة ... (دائنا) بالتكلفة الاجمالية لشراء هذه الأسهم والتي تتمثل في سعر الشراء زائدا سمسة الشراء والتمغات .

مثال :

بالافتراض في المثال السابق أنه تم بيع الأسهم بسعر ٥,٨٥ جنيها للسهم وبلغت سمسة البيع والتمغات ٣٥ جنيها .

والمطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات بيع الاستثمارات في الأسهم

مناقشة خطوات الحل :

الحصيلة الصافية لبيع الاستثمارات في الأسهم =

$$\begin{array}{rcl} 100 \text{ سهم} \times 5,85 \text{ جنيها للسهم} & = & 585 \text{ جنيها} \\ \text{ناقصا : سمرة البيع والتمغات} & = & 35 \text{ جنيها} \\ \hline & & 550 \text{ جنيها} \end{array}$$

الحصيلة الصافية

التكلفة الاجمالية لشراء الاستثمارات في الأسهم =

$$\begin{array}{rcl} 100 \text{ سهم} \times 5,75 \text{ جنيها للسهم} & = & 575 \text{ جنيها} \\ \text{زائدا : سمرة الشراء والتمغات} & = & 25 \text{ جنيها} \\ \hline & & 600 \text{ جنيها} \end{array}$$

التكلفة الاجمالية

فالحصيلة الصافية لبيع الاستثمارات في الأسهم تبلغ ٥٥٠ جنيها بينما تبلغ التكلفة الاجمالية لشراء الاستثمارات الاسهم ٦٠٠ جنيها ، مما يعنى تحقيق خسارة نتيجة عملية قدرها ٥٠ جنيها . وعلى ذلك يعالج بيع الاستثمارات في الأسهم كالآتى :

من مذكورين		
ح/النقدية بالبنك	٥٥٠	
ح/خسارة بيع الاستثمارات	٥٠	
الى ح/الاستثمار في أسهم شركة الدلتا للصلب	٦٠٠	

معالجة الاستثمار في السندات :

شراء السندات من سوق الأوراق المالية :

أولاً : الاستثمار قصير الأجل :

تعنى هذه الحالة اتمام الاستثمار قصير الأجل من خلال أحد سماسرة الأوراق المالية الذى يقوم فور اتمام عملية الشراء بارسال الفاتورة المؤيدة التى تشمل بالإضافة إلى سعر الشراء وسمسة الشراء والتمغات على الفائدة المستحقة على السندات المشتراه على أساس معدل الفائدة الذى تحمله عن المدة من التاريخ الأخير لاستحقاق الفائدة حتى تاريخ الشراء . وهى بذلك تختلف عنها فى حالة الاستثمار فى الأسهم من حيث قيام المشتري بسداد الفائدة المستحقة .

وتنطوى المعالجة المحاسبية للاستثمار قصير الأجل فى السندات على فصل الفائدة المستحقة على السندات المشتراه عن باقى عناصر التكلفة الاجمالية فى حساب مستقل باسم « ايرادات الفائدة » . أو بعبارة أخرى يعالج الاستثمار قصير الأجل فى السندات بجعل حـ/الاستثمار فى سندات شركة ... (مدينا) بتكلفة شراء السندات المتمثلة كافة عناصر التكلفة الاجمالية فيما عدا الفائدة المستحقة على القيمة الاسمية للسندات المشتراه ، وحـ/ايرادات الفائدة (مدينا) أيضا بالفائدة المستحقة المسددة ، وحـ/النقدية بالبنك (دائنا) بالاجمالى .

مثال رقم (١) :

طلبت مشروع معين فى أول مايو ١٩٨٤ من أحد سماسرة الأوراق المالية شراء ١٠٠ سند من سندات شركة الأندلس الصناعية ٦٪ حيث تبلغ القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنيه ، وتدفع فائدتها مرتين سنويا فى أول يناير وأول يوليه ، وذلك بغرض الاستثمار قصير الأجل . وقد نفذ السمسار الطلب بسعر ١٠٢,٥ ١٠٢,٥ جنيه للسند ، وبلغه سمسة الشراء والتمغات ١٥٠ جنيه .

والمطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات الاستثمار فى السندات

مناقشة خطوات الحل :

التكلفة الاجمالية للشراء :

$$\begin{aligned} 100 \text{ سند} \times 102,5 \text{ جنيه للسند} &= 10250 \text{ جنيه} \\ \text{زائداً : سمسة الشراء والتمغات} &= 150 \text{ جنيه} \end{aligned}$$

$$\text{تكلفة شراء السندات} = 10400 \text{ جنيه}$$

$$\begin{aligned} \text{زائداً : الفائدة المستحقة (من أول يناير ٨٤ حتى أول مايو ٨٤)} \\ 10000 \text{ جنيه} \times \frac{6}{100} \times \frac{4}{12} &= 200 \text{ جنيه} \end{aligned}$$

$$\text{التكلفة الاجمالية} = 10600 \text{ جنيه}$$

وعلى ذلك تكون المعالجة المحاسبية اللازمة لاثبات الاستثمار في السندات على الوجه الآتي :

من مذكورين		
ح/الاستثمار في سندات شركة الأندلس الصناعية	10400	
ح/ايرادات الفائدة	200	
الى ح/النقدية بالبنك	10600	

مثال رقم (٢) :

إذا افترضنا في المثال السابق أن الشراء تم في أول يناير بسعر ٩٨,٢٥ جنيه للسند زائداً ٢٥ جنيه سمسة شراء وتمغات .

والمطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات الاستثمار في السندات .

مناقشة خطوات الحل :

التكلفة الاجمالية للاستثمار في السندات :

$$\begin{aligned} & ١٠٠ \text{ سند} \times ٩٨,٢٥ \text{ جنيها للسند} = ٩٨٢٥ \text{ جنيه} \\ & \text{زائداً : سمسة الشراء والتمغات} = ٢٥ \text{ جنيه} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} & \text{تكلفة شراء السندات} = ٩٨٥٠ \text{ جنيه} \\ & \text{زائداً : الفائدة المستحقة} = \text{صفر} \end{aligned}$$

$$\text{التكلفة الاجمالية للشراء} = ٩٨٥٠ \text{ جنيه}$$

وعلى ذلك تكون المعالجة المحاسبية اللازمة لاثبات الاستثمار في السندات على النحو التالي :

٩٨٥٠	من ح/الاستثمار في سندات شركة الأندلس الصناعية الى ح/النقدية بالبنك	٩٨٥٠
------	--	------

ثانياً : الاستثمار طويل الأجل :

يتمثل الخلاف الرئيسي بين الاستثمار طويل الأجل في السندات عن الاستثمار قصير الأجل في امكانية الاحتفاظ بالسندات المشتراة حتى تاريخ استحقاق ردها . ويعنى ذلك أن المعالجة المحاسبية للاستثمار طويل الأجل في السندات لا تختلف عنها في الاستثمار قصير الأجل حيث يجعل ح/الاستثمار في سندات شركة ... (مدينا) بتكلفة الشراء السندات ، وح/ايرادات الاستثمار في السندات (مدينا) بالفائدة المستحقة المسددة وح/النقدية بالبنك (دائناً) بإجمالي تكلفة الاستثمار في السندات .

مثال رقم (١) :

بالافتراض في المثال رقم (١) في الاستثمار قصير الأجل في السندات أن
الاستثمار طويل الأجل .

والمطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات الاستثمار طويل الأجل في السندات .

مناقشة خطوات الحل :

لن تختلف التكلفة الاجمالية للاستثمار طويل الأجل في السندات عنها في حالة
الاستثمار قصير الأجل وتكون المعالجة المحاسبية كما يلي :

من مذكورين		
ح/الاستثمار في سندات شركة الأندلس الصناعية	١٠٤٠٠	
ح/ايرادات الاستثمار في السندات	٢٠٠	
الى ح/النقدية بالبنك	١٠٦٠٠	

مثال رقم (٢) :

بالافتراض في المثال رقم (٢) في الاستثمار قصير الأجل في السندات أن
الاستثمار طويل الأجل .

والمطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات الاستثمار طويل الأجل في السندات

مناقشة خطوات الحل :

في ضوء عدم اختلاف التكلفة الاجمالية للاستثمار في السندات فإن المعالجة
المحاسبية للاستثمار طويل الأجل في السندات تكون على الوجه التالي :

من ح/الاستثمار في سندات شركة الأندلس الصناعية	٩٨٥٠	
الى ح/النقدية بالبنك	٩٨٥٠	

شراء السندات عن طريق الاكتتاب العام :

قد يلجأ المشروع إلى الاكتتاب فيما تصدره الشركات المساهمة من سندات عن طريق البنوك المحددة . وقد تصدر هذه السندات بقيمتها الاسمية ، وقد تصدر بقيمة تزيد عن قيمتها الاسمية وتسمى الزيادة بعلاوة الاصدار ، كما قد تصدر السندات بقيمة تقل عن قيمتها الاسمية ويسمى النقص بخصم الاصدار .

وقد يطلب سداد قيمة السندات المكتتب فيها دفعة واحدة ، كما قد يطلب سدادها على أقساط . وستعرض فيما يلي لكل من الحالتين :

١ — سداد السندات المكتتب فيها دفعة واحدة :

تعالج التكلفة الاجمالية للاستثمار والتي تتحدد بما اذا كان إصدار السندات بالقيمة الاسمية ، أو بعلاوة إصدار ، أو بخصم إصدار ، يجعل ح/الاستثمار في سندات شركة ... (مدينا) ، وح/النقدية بالبنك (دائنا) .

مثال :-

قام مشروع معين بالاكتتاب في ١٠٠ سنر ٦٪ من سندات شركة الأندلس الصناعية القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنيها ، وقد تم سداد المبلغ دفعة واحدة بموجب شيك .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات في ظل كل من الحالات التالية :

أولاً : إصدار السندات بقيمتها الاسمية .

ثانياً : إصدار السندات بمبلغ ١٠٥ جنيها .

ثالثاً : إصدار السندات بمبلغ ٩٤ جنيها .

مناقشة خطوات الحل :

أولا : إصدار السندات بقيمتها الاسمية :

١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	من ح/الاستثمار في سندات شركة الأندلس الصناعية الى ح/النقدية بالبنك
-------	-------	---

ثانيا : إصدار السندات بعلاوة إصدار :

١٠٥٠٠	١٠٥٠٠	من ح/الاستثمار في سندات شركة الأندلس الصناعية الى ح/النقدية بالبنك
-------	-------	---

ثالثا : إصدار السندات بخصم إصدار :

٩٤٠٠	٩٤٠٠	من ح/الاستثمار في سندات شركة الأندلس الصناعية الى ح/النقدية بالبنك
------	------	---

ب — سداد السندات المكتتب فيها على أقساط :

إذا طلب سداد السندات المكتتب فيها على أقساط بدلا من سدادها دفعة واحدة ، وسواء صدرت السندات بقيمتها الاسمية ، أو بعلاوة إصدار ، أو بهضم إصدار فإنه يتبع في معالجة ذلك محاسبيا بإحدى طريقتين بديلتين :

الطريقة الأولى :

و بموجبها يجعل ح/الاستثمار في سندات شركة ... (مدينا) وح/النقدية بالبنك (دائنا) بما يتم سداده من أقساط .

الطريقة الثانية :

ويتم بموجبها توسط ح/الاكتتاب في سندات شركة ... لتجميع الأقساط المرفوعة مع جعل ح/النقدية بالبنك (دائئا) بما يتم دفعه من أقساط ، وذلك إلى أن يتم سداد قيمة السندات المكتتب فيها بالكامل حيث يغفل ذلك الحساب الوسيط بجعل ح/الاستثمار في سندات شركة .. (مدينا) وح/الاكتتاب في سندات شركة ... (دائئا) .

مثال :

اكتتب مشروع معين في أول يناير ١٩٨٤ في ١٠٠ سند ٦٪ من سندات شركة الأندلس الصناعية ، القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنيه .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة وفقا لكل من الطريقتين لاثبات الاستثمار في السندات في ظل كل من الحالات الآتية :

أولا : إصدار السندات بقيمتها الاسمية على أن تسدد كالاتي :

٣٥ جنيا قسط اكتتاب في أول يناير

٤٠ جنيا قسط تخصيص في أول ابريل

٢٥ جنيا قسط أخير في أول أغسطس

ثانيا : إصدار السندات بمبلغ ١٠٥ جنيا تسدد كالاتي :

٤٥ جنيا قسط اكتتاب في أول يناير

٣٥ جنيا قسط تخصيص في أول ابريل

٢٥ جنيا قسط أخير في أول أغسطس

ثالثا : إصدار السندات بمبلغ ٩٤ جنيا تسدد كالاتي :

٣٤ جنيا قسط اكتتاب في أول يناير

٣٥ جنيا قسط تخصيص في أول ابريل

٢٥ جنيا قسط أخير في أول أغسطس

مناقشة خطوات الحل :

أولا : إصدار السندات بقيمتها الاسمية :
الطريقة الأولى :

١٩٨٤ أول يناير	من ح/الاستثمار في سندات شركة الأندلس الصناعية الى ح/النقدية بالبنك اثبات سداد قسط الاكتتاب	٣٥٠٠	٣٥٠٠
أول أبريل	من ح/الاستثمار في سندات شركة الأندلس الصناعية الى ح/النقدية بالبنك اثبات سداد قسط التخصيص	٤٠٠٠	٤٠٠٠
أول أغسطس	من ح/الاستثمار في سندات شركة الأندلس الصناعية الى ح/النقدية بالبنك اثبات سداد القسط الأخير	٢٥٠٠	٢٥٠٠

الطريقة الثانية :

١٩٨٤ أول يناير	من ح/الاكتتاب في سندات شركة الأندلس الصناعية الى ح/النقدية بالبنك اثبات سداد قسط الاكتتاب	٣٥٠٠	٣٥٠٠
أول أبريل	من ح/الاكتتاب في سندات شركة الأندلس الصناعية الى ح/النقدية بالبنك اثبات سداد قسط التخصيص	٤٠٠٠	٤٠٠٠
أول أغسطس	من ح/الاكتتاب في سندات شركة الأندلس الصناعية الى ح/النقدية بالبنك اثبات سداد القسط الأخير	٢٥٠٠	٢٥٠٠

٩٥٠٠	٩٥٠٠	من حـ/الاستثمار في سندات شركة الأندلس الصناعية الى حـ/الاكتتاب في سندات شركة الأندلس الصناعية اثبات سداد كامل قيمة السندات واقفال الحساب الوسيط	أول أغسطس
------	------	--	-----------

ثانيا : إصدار السندات بعلاوة اصدار :
الطريقة الأولى :

٤٥٠٠	٤٥٠٠	من حـ/الاستثمار في سندات شركة الأندلس الصناعية الى حـ/النقدية بالبنك اثبات سداد قسط الاكتتاب	١٩٨٤ أول يناير
٣٥٠٠	٣٥٠٠	من حـ/الاستثمار في سندات شركة الأندلس الصناعية الى حـ/النقدية بالبنك اثبات سداد قسط تخصيص	أول أبريل
٢٥٠٠	٢٥٠٠	من حـ/الاستثمار في سندات شركة الأندلس الصناعية الى حـ/النقدية بالبنك اثبات سداد القسط الأخير	أول أغسطس

الطريقة الثانية :

٤٥٠٠	٤٥٠٠	من حـ/الاكتتاب في سندات شركة الأندلس الصناعية الى حـ/النقدية بالبنك اثبات سداد قسط الاكتتاب	١٩٨٤ أول يناير
٣٥٠٠	٣٥٠٠	من حـ/الاكتتاب في سندات شركة الأندلس الصناعية الى حـ/النقدية بالبنك اثبات سداد قسط التخصيص	أول أبريل

٢٥٠٠	٢٥٠٠	من ح/ الاكتتاب في سندات شركة الأندلس الصناعية الى ح/ النقدية بالبنك اثبات سداد القسط الأخير	أول أغسطس
١٠٥٠٠	١٠٥٠٠	من ح/ الاستثمار في سندات شركة الأندلس الصناعية الى ح/ النقدية بالبنك اثبات سداد قيمة السندات واقفال الحساب الوسيط	أول أغسطس

ثالثا : إصدار السندات بخصم إصدار :

الطريقة الأولى :

٣٤٠٠	٣٤٠٠	من ح/ الاستثمار في سندات شركة الأندلس الصناعية الى ح/ النقدية بالبنك اثبات سداد قسط الاكتتاب	١٩٨٤ أول يناير
٣٥٠٠	٣٥٠٠	من ح/ الاستثمار في سندات شركة الأندلس الصناعية الى ح/ النقدية بالبنك اثبات سداد قسط التخصيص	أول أبريل
٢٥٠٠	٢٥٠٠	من ح/ الاستثمار في سندات شركة الأندلس الصناعية الى ح/ النقدية بالبنك اثبات سداد القسط الأخير	أول أغسطس

الطريقة الثانية :

٣٤٠٠	٣٤٠٠	من ح/ الاكتتاب في سندات شركة الأندلس الصناعية الى ح/ النقدية بالبنك اثبات سداد قسط الاكتتاب	١٩٨٤ أول يناير
------	------	---	-------------------

أول إبريل	من ح/الاكتاب في سندات شركة الأندلس الصناعية الى ح/النقدية بالبنك اثبات سداد قسط التخصيص	٣٥٠٠	٣٥٠٠
أول أغسطس	من ح/الاكتاب في سندات شركة الأندلس الصناعية الى ح/النقدية بالبنك اثبات سداد القسط الأخير	٢٥٠٠	٢٥٠٠
أول أغسطس	من ح/الاستثمار في سندات شركة الأندلس الصناعية الى ح/الاكتاب في سندات شركة الأندلس الصناعية اثبات سداد قيمة السندات واقفال الحساب الوسيط	٩٤٠٠	٩٤٠٠

تحصيل كوبونات الفائدة :

تستحق كوبونات الفائدة على الاستثمار في السندات في التواريخ وبالمعدلات التي تحملها هذه السندات . ويتم احتساب الفائدة على أساس القيمة الاسمية للسندات بصرف النظر عن التكلفة الاجمالية للاستثمارات منها .

وفي ضوء أن الاستثمار طويل الأجل في السندات انما يختلف عن الاستثمار قصير الأجل من حيث الاحتفاظ بالسندات المشتراه حتى تاريخ استحقاق ردها ، فإن المعالجة المحاسبية لتوزيع كوبونات الفائدة تختلف في كل من الحالتين على النحو الذي نبينه فيما يلي :

١ - كوبونات الفوائد للاستثمار قصير الأجل :

يتم معالجة استحقاق وتحصيل كوبونات الفوائد على السندات في حالة الاستثمار قصير الأجل بجعل ح/النقدية بالبنك (مدينا) وح/ايرادات الاستثمار (دائنا) بكوبونات الفائدة عن الفترة المحددة بالسندات . وبمراعاة أنه سبق جعل ح/ايرادات الاستثمار (مدينا) وقت الاستثمار في السندات بقيمة الفائدة عن

المدة من التاريخ الأخير لسداد الفوائد وتاريخ شراء السندات فإن ح/ايرادات الاستثمار يعكس بذلك صافي الفائدة عن المدة من تاريخ شراء السندات وحتى التاريخ التالي لاستحقاق الفوائد .

مثال :

طلب مشروع معين في أول مايو ١٩٨٤ من أحد سماسرة الأوراق المالية شراء ١٠٠ سند ٦٪ من سندات شركة الأندلس الصناعية ، حيث تبلغ القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنيه ، وتدفع فائدتها مرتين سنوياً في أول يناير وفي أول يونيو ، وذلك بغرض الاستثمار قصير الأجل وقد نفذ السمسار الطلب بسعر ٩٨,٢٥ جنيه للسند زائداً ٢٥ جنيه سمسرة شراء وتمغات .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات الآتي :

أولاً : الاستثمار في السندات في أول مايو ١٩٨٤

ثانياً : تحصيل كوبونات الفائدة في أول يولييه ١٩٨٤

مناقشة خطوات الحل :

التكلفة الاجمالية للاستثمار =

١٠٠ سند \times ٩٨,٢٥ جنيه للسند = ٩٨٢٥ جنيه

زائداً : سمسرة شراء وتمغات = ٢٥ جنيه

٩٨٥٠ جنيه

تكلفة شراء السندات

زائداً : فائدة مستحقة

٢٠٠ جنيه

$= \left(\frac{4}{12} \times \frac{6}{100} \times 10000 \right)$

١٠٠٥٠ جنيه

التكلفة الاجمالية

١٩٨٤ أول مايو	من مذكورين ح/الاستثمار في سندات شركة الأندلس الصناعية ح/ايرادات الاستثمارات الى ح/النقدية بالصندوق اثبات الاستثمار في السندات	٩٨٥٠ ٢٠٠ ١٠٠٥٠	
أول يوليه	من ح/النقدية بالبنك الى ح/ايرادات الاستثمارات اثبات فائدة السندات عن الستة شهور $\frac{6}{12} \times 1000 \times 6\%$	٣٠٠ ٣٠٠	٣٠٠

١ — كوبونات الفوائد للاستثمار طويل الأجل :

يعنى الاستثمار طويل الأجل امكانية الاحتفاظ بالسندات المشتراه حتى تاريخ استحقاق ردها . لذلك يتم اهلاك الفرق بين تكلفة شراء السندات والقيمة الواجبة الرد في تاريخ الاستحقاق موجبة كانت أم سالبة على فترات الفائدة المتبقية حتى تاريخ رد السندات . ويتم تسوية ذلك الاهلاك في ح/ايرادات الاستثمار في السندات . وعلى ذلك يعالج تحصيل كوبونات الفائدة بافتراض زيادة تكلفة السندات المشتراه عن قيمتها الاسمية بجعل ح/النقدية بالبنك (مدينا) بالمبلغ المحصل ، وح/الاستثمار في سندات شركة ... (دائنا) بقيمة الاهلاك ، وح/ايرادات الاستثمار في السندات (دائنا) بالفرق . أما اذا زادت القيمة الاسمية للسندات عن تكلفتها فإن معالجة كوبونات الفائدة تتم بجعل ح/النقدية بالبنك (مدينا) بالمبلغ المحصل ، وح/الاستثمار في سندات شركة ... (مدينا) بقيمة الاهلاك ، وح/ايرادات الاستثمار (دائنا) بالاجمالى . بالاجمالى .

مثال رقم (١) :

طلب مشروع معين في أول يناير ١٩٨٤ من أحد سماسرة الأوراق المالية شراء ١٠٠ سند ٦٪ من سندات شركة حلوان الصناعية حيث القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنيه ، وتسدد فائدتها مرتين سنوياً في أول يناير وأول يوليو ، بغرض الاستثمار طويل الأجل ، وذلك قبل تاريخ رد هذه السندات بخمسة عشر عاماً . وقد نفذ السمسار الطلب بسعر ٩٨,٢٥ جنيه للسند زائداً ٢٥ جنيه سمسرة شراء وتمغات .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات :

أولاً : الاستثمار في السندات في أول يناير ١٩٨٤

ثانياً : تحصيل كوبونات الفائدة في أول يوليو ١٩٨٤

مناقشة خطوات الحل :

أولاً : التكلفة الاجمالية للاستثمار في السندات =

١٠٠ سند \times ٩٨,٢٥ جنيه للسند =

زائداً : سمسرة شراء وتمغات =

٩٨٢٥٠ جنيه

٢٥ جنيه

٩٨٥٠ جنيه

تكلفة شراء السندات

زائداً : الفائدة المستحقة

صفر

٩٨٥٠ جنيه

التكلفة الاجمالية

وعلى ذلك تغالج التكلفة الاجمالية كالاتي :

١٩٨٤	من حـ/ الاستثمار في سندات شركة حلوان الصناعية		٩٨٥٠
أول يناير	الى حـ/ النقدية بالبنك	٩٨٥٠	

ثانيا : تحصيل كوبونات الفائدة =

الفائدة النصف سنوية =

$$300 \text{ جنيه} = \frac{6}{12} \times \frac{6}{100} \times 10000$$

الاهلاك النصف سنوى لنقص الفائدة عن القيمة الاسمية =

$$= (2 \times 10) \div (9800 - 10000)$$

$$= 30 \div 100 = 0.30 \text{ جنيه}$$

وعلى ذلك تعالج تحصيل كوبونات الفائدة على النحو التالى :

١٩٨٤ أول يوليه	من مذكورين ح/النقدية بالبنك ح/الاستثمار فى سندات شركة حلوان الصناعية الى ح/ايرادات الاستثمارات	٣٠٠ ٥ ٣٠٥	
-------------------	---	-----------------	--

مثال رقم (٢) :

بالافتراض فى المثال رقم (١) أن الشراء تم بسعر ١٠٢,٧٥ جنيها للسند وأن
سمسة الشراء والتمغات بلغت ٢٥ جنيها .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات :

أولا : الاستثمار فى السندات فى أول يناير ١٩٨٤

ثانيا : تحصيل كوبونات الفائدة فى أول يوليه ١٩٨٤

مناقشة خطوات الحل :

أولا : التكلفة الاجمالية للاستثمار فى السندات =

$$100 \text{ سند} \times 102,75 \text{ جنيها للسند} = 10275 \text{ جنيه}$$

$$\text{زائداً : سمسة شراء وتمغات} = 25 \text{ جنيه}$$

١٠٣٠٠ جنيه	ثمن شراء السندات
صفر	زائداً : الفائدة المستحقة =
١٠٣٠٠ جنيه	التكلفة الاجمالية

وعلى ذلك يعالج الاستثمار طويل الأجل في السندات على النحو التالي :

١٩٨٤ أول يناير	من ح/الاستثمار في سندات شركة حلوان الصناعية الى ح/النقدية بالبنك	١٠٣٠٠	١٠٣٠٠
-------------------	---	-------	-------

ثانياً : تحصيل كوبونات الفائدة :

$$\text{الفائدة النصف سنوية} = \frac{6}{12} \times \frac{6}{100} \times 10000 = 300 \text{ جنيه}$$

الاهلاك النصف سنوى لزيادة تكلفة الاستثمار في السندات عن القيمة الاسمية لها =

$$(2 \times 15) \div (10000 - 10300) = 30 \div 300 = 10 \text{ جنيهات}$$

وعلى ذلك يعالج تحصيل كوبونات الفائدة في أول يولييه ١٩٨٤ كالتالى :

١٩٨٤ أول يولييه	من ح/النقدية بالبنك الى مذكورين ح/الاستثمار في سندات شركة حلوان الصناعية ح/ايرادات الاستثمارات	١٠ ٢٩٠	٣٠٠
--------------------	---	-----------	-----

بيع الاستثمارات قصيرة الأجل في السندات :

قد يتم بيع الاستثمارات في السندات في سوق الأوراق المالية من خلال أحد سماسرتها الذى يقوم باتمام عملية البيع وارسال شيك بالمبلغ الصافى المتمثل في سعر التداول ناقصاً سمسة البيع والتمغات .

ونواجه في بيع الاستثمارات في السندات بأى من المواقف التالية :

١ — عدم تحقيق ربح أو خسارة

٢ — تحقيق ربح

٣ — تحقيق خسارة

وستعرض فيما يلى لكل من هذه المواقف

١ — عدم تحقيق ربح أو خسارة :

ينشأ هذا الموقف اذا تساوت حصيلة بيع الاستثمارات في السندات والتي تتمثل في سعر البيع ناقصاً سمسة البيع والتمغات مع تكلفة هذه الاستثمارات في تاريخ البيع . ويراعى تحميل المشتري للسندات بالفائدة المستحقة حتى تاريخ البيع والتي تعد بمثابة ايراد للبائع .

وتتمثل المعالجة المحاسبية الواجبة في هذه الحالة في جعل ح/النقدية بالبنك (مدينياً) بالحصيلة الصافية للبيع زائداً الفائدة المستحقة ، وح/الاستثمار في سندات شركة ... (دائناً) بتكلفة هذه السندات .

مثال :

طلب مشروع معين في أول مايو ١٩٨٤ من أحد سماسرة الأوراق المالية شراء ١٠٠ سند ٦٪ من سندات شركة القاهرة للمرطبات حيث تبلغ القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنيهاً ، وتدفع فائدتها مرتين سنوياً في أول يناير وأول يوليه وذلك بغرض الاستثمار قصير الأجل . وقد نفذ السمسار عملية الشراء بالسعر السائد والذى بلغ ١٠٥ جنيهاً ، وبلغت سمسة الشراء والتمغات ٥٠ جنيهاً .

وفي أول أغسطس من نفس العام أخطر المشروع السمسار برغبته في بيع السندات ، فقام السمسار ببيعها بالسعر السائد وقتئذ والبالغ ١٠٦,١ جنيها للسند ، وبلغت عمولة البيع والتمغات ٦٠ جنيها .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات :

أولا : الاستثمار في السندات في أول يناير ١٩٨٤

ثانيا : بيع الاستثمار في السندات في أول أغسطس ١٩٨٤

مناقشة خطوات الحل :

التكلفة الاجمالية للاستثمار =

١٠٠ سند \times ١٠٥ جنية للسند = ١٠٥٠٠ جنية

زائداً : سمرة الشراء والتمغات = ٥٠ جنية

تكلفة شراء السندات = ١٠٥٥٠ جنية

زائداً : الفائدة المستحقة حتى تاريخ الشراء

$\frac{4}{12} \times \frac{6}{100} \times 10000 = 200$ جنية

التكلفة الاجمالية للاستثمار = ١٠٧٥٠ جنية

وتكون المعالجة المحاسبية للاستثمار في السندات على النحو التالي :

١٩٨٤ أول مايو	من مذكورين ح/الاستثمار في سندات شركة القاهرة للمرطبات ح/ايرادات الاستثمارات الى ح/النقدية بالبنك	١٠٥٥٠ ٢٠٠ ١٠٧٥٠	
------------------	---	-----------------------	--

حصيلة البيع :

$$\begin{array}{rcl}
 ١٠٠ \text{ سند} \times ١٠٦,١ \text{ جنيها للسند} & = & ١٠٦١٠ \text{ جنيها} \\
 \text{ناقصاً : سمسة البيع والتمغة} & = & ٦٠ \text{ جنيها} \\
 \hline
 & & ١٠٥٥٠ \text{ جنيها}
 \end{array}$$

زائداً : الفائدة المستحقة حتى تاريخ البيع

$$\begin{array}{rcl}
 & = & \frac{١}{١٢} \times \frac{٦}{١٠٠} \times ١٠٠٠٠ \\
 ٥٠ \text{ جنيها} & & \\
 \hline
 & & ١٠٦٠٠ \text{ جنيها}
 \end{array}$$

وعلى ذلك تكون المعالجة المحاسبية اللازمة لاثبات بيع الاستثمارات في السندات كالتالي :

١٩٨٤ أول أغسطس	من ح/النقدية بالبنك الى مذكورين ح/الاستثمار في سندات شركة القاهرة للمرطبات ح/ايرادات الاستثمارات	١٠٥٥٠ ٥٠	١٠٦٠٠
-------------------	---	-------------	-------

٢ — تحقيق ربح :

تنشأ هذه الحالة اذا زادت حصيلة بيع الاستثمارات . ويعالج بيع الاستثمارات في السندات بجعل ح/النقدية بالبنك (مدينا) بالحصيلة الصافية للبيع زائداً الفائدة المستحقة ، وح/الاستثمار في سندات شركة ... (دائنا) بتكلفة الاستثمار في السندات في تاريخ البيع ، وح/ايرادات الاستثمار (دائنا) وح/ربح بيع الاستثمارات (دائنا) بالربح الناتج عن البيع .

مثال :

اذا افترضنا في المثال رقم (١) أن البيع تم بسعر ١٠٧,٢ جنيها للسند ، وبلغت سمسة البيع والتمغات ٦٠ جنيها .

والمطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات بيع الاستثمار في السندات .

مناقشة خطوات الحل :

حصيلة البيع :

١٠٠ سند \times ١٠٧,٢ جنيه للسند = ١٠٧٢٠ جنيه

ناقصاً : سمسة البيع والتمهات = ٦٠ جنيه

١٠٦٦٠ جنيه

٥٠ جنيه

زائداً : الفائدة المستحقة

١٠٧١٠ جنيه

وعلى ذلك تكون المعالجة المحاسبية لبيع الاستثمار في السندات كالتالى :

١٩٨٤ أول أغسطس	من ح/ النقدية بالبنك الى مذكورين		١٠٧٢٠
	ح/ الاستثمار في سندات شركة حلوان الصناعية	١٠٥٥٠	
	ح/ ايرادات الاستثمارات	٥٠	
	ح/ ربح بيع الاستثمارات	١١٠	

ثالثاً : تحقيق خسارة :

تنشأ هذه الحالة اذا زادت تكلفة الاستثمارات في السندات في تاريخ البيع عن
الحصيلة الصافية للبيع . ويعالج بيع السندات في هذه الحالة بمجعل ح/ النقدية
بالبنك (مدينا) بحصيلة البيع زائداً الفائدة المستحقة حتى تاريخ البيع ،
وح/ خسارة بيع الاستثمارات (مدينا) بمقدار زيادة تكلفة الاستثمار عن حصيلة

البيع ، وحـ/الاستثمار في سندات شركة ... (دائنا) بتكلفة السندات في تاريخ
البيع ، وحـ/ايرادات الاستثمارات (دائنا) بالفائدة المستحقة حتى تاريخ البيع .
مثال :

إذا افترضنا في المثال رقم (١) أن البيع تم بسعر ١٠٤,٥ جنيه للسند ،
وبلغت سمسة البيع والتمغات ٥٥ جنيتها .
والمطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات بيع الاستثمارات في السندات
مناقشة خطوات الحل :
حصيلة البيع :

١٠٠ سند × ١٠٤,٥ جنيه للسند =	١٠٤٥٠ جنيه
ناقصاً : سمسة البيع والتمغات =	٥٥ جنيه
	<hr/>
	١٠٣٩٥ جنيه
زائداً : الفائدة المستحقة =	٥٠ جنيه
	<hr/>
	١٠٤٤٥ جنيه
	<hr/>

وعلى ذلك تكون المعالجة المحاسبية لبيع الاستثمار في السندات كما يلي :

١٩٨٤ أول أغسطس	من مذكورين حـ/النقدية بالبنك حـ/خسارة بيع الاستثمارات الى مذكورين حـ/الاستثمار في سندات شركة حلوان الصناعية حـ/ايرادات الاستثمارات	١٠٤٤٥ ١٥٥ ١٠٥٥٠ ٥٠	
-------------------	---	-----------------------------	--

رد الاستثمارات طويلة الأجل :

يحتفظ المستثمر في حالة الاستثمار طويل الأجل في السندات المشتراة حتى تاريخ استحقاق ردها حيث تقوم الشركة المصدرة للسندات برد القيمة المحددة بالسندات . وكما سبق أن ذكرنا فإنه يتم في هذه الحالة اهلاك الفرق بين تكلفة الاستثمار طويل الأجل في السندات والقيمة الواجبة الرد على فترات الفائدة حتى تاريخ استحقاق الرد . ويعنى ذلك أنه في تاريخ استحقاق الرد سوف تتساوى تكلفة الاستثمار في السندات مع القيمة الواجبة الرد مما لا يظهر ربحاً أو خسارة . أما إذا قام المستثمر ببيع هذه السندات قبل تاريخ استحقاق الرد فإنه قد ينجم عن ذلك تحقيق ربح أو خسارة .

مثال رقم (١) :

طلبت محلات حسين كامل وشركاه من ميسار الأوراق المالية الذي تتعامل معه شراء في أول يناير من سنة معينة وقبل ١٥ عاماً من تاريخ استحقاق الرد شراء ٢٠٠ سند ٦٪ من سندات شركة القاهرة الصناعية حيث القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنيهاً وتُدفع فائدتها مرتين سنوياً في أول يناير وأول يوليو وذلك بسعر ٩٨,٢٥ جنيهاً للسند زائداً ٥٠ جنيهاً سمسة شراء وتمغلات .

وقد احتفظ المشروع المستثمر بالسندات حتى تاريخ استحقاق ردها حيث قامت شركة القاهرة الصناعية ، وفقاً لما تنص عليه شروط الاصدار ، برد السندات بقيمتها الاسمية بموجب شيك .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات مايلي في دفاتر محلات حسين كامل :

أولاً : اثبات الاستثمار في السندات

ثانياً : اثبات تحصيل الفائدة في أول يونيو التالى للشراء

ثالثاً : اثبات رد السندات في تاريخ استحقاق الرد .

مناقشة خطوات الحل :

أولاً : اثبات الاستثمار في السندات :

التكلفة الاجمالية للاستثمار في السندات =

٢٠٠ سند \times ٩٨,٢٥ جنيه للسند = ١٩٦٥٠ جنيه

زائداً : سمسة شراء وتمغات = ٥٠ جنيه

١٩٧٠٠ جنيه

زائداً : الفائدة المستحقة حتى تاريخ الشراء = صفر

١٩٧٠٠ جنيه

وعلى ذلك يعالج الاستثمار طويل الأجل في السندات كالآتي

١٩٧٠٠	١٩٧٠٠	من حـ/ الاستثمار في سندات شركة القاهرة للصناعية الى حـ/ النقدية بالبنك	أول يناير
-------	-------	--	-----------

ثانياً : اثبات تحصيل الفائدة في أول يولييه التالي :

الفائدة النصف سنوية =

$$٦٠٠ \text{ جنيه} = \frac{٦}{١٢} \times \frac{٦}{١٠٠} \times ٢٠٠٠٠$$

الفرق بين التكلفة والقيمة الواجبة الرد =

$$٢٠٠٠٠ \text{ (القيمة الاسمية)} - ١٩٧٠٠ \text{ (التكلفة)} = ٣٠٠ \text{ جنيه}$$

$$١٠ = \frac{٣٠}{١٥ \text{ سنة} \times ٢} = \text{الاهلاك نصف السنوي للفرق}$$

وعلى ذلك تكون المعالجة المحاسبية لتحصيل الفائدة كالآتي :

أول يوليه	من مذكورين ح/النقدية بالبنك	٦٠٠	
	ح/الاستثمار في سندات شركة القاهرة الصناعية الى ح/ايرادات الاستثمارات.	١٠	٦١٠

ثالثا : اثبات رد السندات :

كما يوضح قيد رد السندات فإنه يتم زيادة ح/الاستثمار في سندات شركة القاهرة الصناعية كل ستة شهور بجعل ذلك الحساب (مدينا) بمبلغ ١٠ جنيهات قيمة الاهلاك نصف السنوى للفرق بين تكلفة الاستثمار في السندات والقيمة الواجبة الرد . وعلى ذلك فإن تكلفة الاستثمار في تاريخ الرد تساوى القيمة الواجبة الرد مما لا يظهر ربحا أو خسارة .

وعلى ذلك تكون المعالجة المحاسبية لرد السندات كالاتى :

من ح/النقدية بالبنك	٢٠٠٠٠	
الى ح/الاستثمار في سندات شركة القاهرة الصناعية	٢٠٠٠٠	

مثال رقم (٢) :

بالافتراض فى المثال رقم (١) السابق أن السندات اشتريت فى أول يناير ١٩٧٨ ، بيد أن محلات حسين كامل قررت بيعها فى أول يناير ١٩٨١ وتم البيع بسعر ٩٩,٧٥ جنيها للسند وبلغت سمسة البيع والتمغفات ٥٠ جنيها .

والمطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات بيع السندات .

مناقشة خطوات الحل :

فيما يلى تصوير لحساب الاستثمار فى سندات شركة القاهرة الصناعية كبيان تكلفة الاستثمار فى تاريخ الرد .

ح/الاستثمار في سندات شركة القاهرة الصناعية

٧٨ ديسمبر ٣١	من الرصيد	١٩٧١٠	أول يناير ٧٨ أول يونيو ٧٨	الى ح/التقديرات بالبنك الى ح/ايرادات الاستثمارات	١٩٧٠٠ ١٠
		<u>١٩٧١٠</u>			<u>١٩٧١٠</u>
٧٩ ديسمبر ٣١	من الرصيد	١٩٧٣٠	أول يناير ٧٩ أول يناير ٧٩ أول يونيو ٧٩	الى الرصيد الى ح/ايرادات الاستثمارات الى ح/ايرادات الاستثمارات	١٩٧١٠ ١٠ ١٠
		<u>١٩٧٣٠</u>			<u>١٩٧٣٠</u>
٨٠ ديسمبر ٣١	من الرصيد	١٩٧٥٠	أول يناير ٨٠ أول يناير ٨٠ أول يوليو ٨٠	الى الرصيد الى ح/ايرادات الاستثمارات الى ح/ايرادات الاستثمارات	١٩٧٣٠ ١٠ ١٠
		<u>١٩٧٥٠</u>			<u>١٩٧٥٠</u>
			أول يناير ٨١ أول يناير ٨١	الى الرصيد الى ح/ايرادات الاستثمارات	١٩٧٥٠ ١٠
					<u>١٩٧٦٠</u>

حصيلة بيع الاستثمار =

٢٠٠ سند \times ٩٩,٧٥ جنيه للسند = ١٩٩٥٠ جنيه

ناقصاً : سمرة البيع والتمهات ٥٠ جنيه

حصيلة البيع ١٩٩٠٠ جنيه

زائداً : الفائدة المستحقة حتى تاريخ البيع = صفر

١٩٩٠٠ جنيه

فتكلفة الاستثمار في السندات في تاريخ البيع تبلغ ١٩٧٦٠ جنيها ، بينما تبلغ
الحصيلة الصافية لبيع السندات ١٩٩٠٠ جنيها ، مما يعني تحقيق ربح قدره ١٤٠
جنيها .

وتكون المعالجة المحاسبية لبيع الاستثمارات في السندات كالآتي :

١٩٨١ أول يناير	من ح/ النقدية بالبنك الى ملكورين . ح/ الاستثمار في سندات شركة القاهرة الصناعية ح/ ربح بيع الاستثمارات	١٩٧٦٠ ١٤٠	١٩٩٠٠
-------------------	--	--------------	-------

تمارين على الفصل السابع

التمرين الأول

فيما يلي بيان العمليات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية والتي باشرت محلات فاروق الطويل وشركاه خلال عام ١٩٨٤ :

في ١٢ فبراير : اشترت ٤٠٠ سهما عاديا من أسهم شركة الاسكندرية الصناعية وذلك بسعر ٥٢,٢٥ جنيها للسهم ، وبلغت سمسة الشراء والتمغات ٢١٠ جنيها .

في ٥ مارس : تسلمت شيكا من شركة الاسكندرية الصناعية بقيمة كوبونات الأرباح على الأسهم وذلك بواقع نصف جنيه عن السهم .

في ٢١ أبريل : باعت أسهم شركة الاسكندرية الصناعية السابق شراؤها في ١٢ فبراير بسعر ٦٢,٥ جنيها للسهم ، وبلغت سمسة البيع والتمغات ٢٥٠ جنيها .

والمطلوب : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة بدفاتر محلات فاروق الطويل .

التمرين الثاني

فيما يلي بيان بالعمليات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية والتي باشرت محلات جمال صادق وشركاه على مدى السنوات ١٩٧٨ — ١٩٨٠ :

١٩٧٨ :

في أول يولييه : اشترت بغرض الاستثمار طويل الأجل ٢٠ سندا ٦٪ من سندات شركة حلوان الصناعية ، حيث تبلغ قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيها للسند ، وتدفع فائدتها مرتين سنويا في أول يناير وأول يولييه ، وذلك قبل ٥ سنوات من تاريخ الاستحقاق ردها ، بسعر ١٠١,٢٥ جنيها للسند ، وبلغت سمسة الشراء والتمغات ٥٠ جنيها .

١٩٧٩

في أول يناير : تسلمت شيكا من شركة حلوان الصناعية بقيمة كوبونات الفائدة النصف سنوية ، وقامت باهلاك جانب من فرق تكلفة الاستثمار وتسويته في الفائدة .

١٩٨٠

في أول يولييه : قررت بعد استلامها شيكا من شركة حلوان الصناعية بقيمة كوبونات الفائدة النصف سنوية ، وقيامها باهلاك جانب من فرق تكلفة الاستثمار وتسويته في الفائدة ، بيع السندات السابق شراؤها وذلك بسعر ١٠١,٢٥ جنيها للسند وبلغت سمسة البيع والتمغات ٥٠ جنيها .

والمطلوب : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة بدفاتر محلات جمال صادق .

التمرين الثالث .

فيما يلي بيان بالعمليات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية والتي باشرتها محلات حازم صدقي/ وشريكه على مدى السنوات ١٩٨٢ — ١٩٨٤ :

١٩٨٢

في أول مارس : اشترت بغرض الاستثمار قصير الأجل ١٢ سندا ٦٪ من سندات شركة القاهرة الصناعية حيث القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنيه ، وتدفع فائدتها مرتين سنويا في أول يناير وأول يولييه ، وتستحق الرد بعد ٢٠ عاما ، وذلك بسعر ٩٨,٢٥ جنيها للسند وبلغت سمسة الشراء والتمغات ٣٠ جنيها .

في أول يولييه : تسلمت من شركة القاهرة الصناعية شيكا بقيمة كوبونات الفائدة النصف سنوية على السنوات السابق شراؤها في أول مارس .

في أول نوفمبر : باعت السندات السابق شراؤها في أول مارس بسعر ٩٩,٥
جنيها للسند وبلغت سمسة البيع والتمغات ٣٠ جنيها .

في أول ديسمبر : اشترت بغرض الاستثمار طويل الأجل ٢٤ سندا من سندات
شركة حلوان الصناعية حيث القيمة الاسمية لكل منها ٢٠٠
جنيه وتُدفع فائدتها مرتين سنويا في أول يونيو وأول ديسمبر قبل
ست سنوات من تاريخ استحقاق الرد وذلك بسعر ١٠٢ جنيها
للسند وبلغت سمسة البيع والتمغات ١٠ جنيها .

١٩٨٣

في أول يونيو : تسلمت من شركة حلوان الصناعية شيكا بقيمة كوبونات
الفائدة النصف سنوية وقامت باهلاك الفرق في تكلفة الاستثمار
وتسويته في الفائدة .

في أول ديسمبر : قامت ببيع سندات شركة حلوان الصناعية وذلك بسعر
١٠١,٢٥ جنيها للسند ، وبلغت سمسة البيع والتمغات ٦٠
جنيها .

في ٢ ديسمبر : قامت بشراء ٢٠٠ سهما عاديا من أسهم شركة حلوان
الصناعية بسعر $\frac{1}{8}$ ٨٣ جنيها للسهم وبلغت سمسة الشراء
والتمغات ١٦٧ جنيه .

١٩٨٤

في ٣ يناير : تسلمت شيكا من شركة حلوان الصناعية قيمة كوبونات أرباح
الأسهم وذلك بواقع ٧٥ جنيها للسهم .

في أول فبراير : قامت ببيع أسهم شركة حلوان الصناعية وذلك بسعر ٩١,٥
جنيها للسهم وبلغت سمسة البيع والتمغات ١٨٤ جنيها .

في ٦ مارس : قامت بشراء ١٠٠٠ سهم عادى من أسهم شركة الإسكندرية
الصناعية القيمة الاسمية لكل منها ٢٥ جنيها وذلك بسعر

٦٢,٥ جنيهها للسهم وبلغت سمسة الشراء والتمغات ٦٢٠ جنيهها .

في ٢٨ أبريل : تسلمت من شركة الاسكندرية الصناعية شيكا بقيمة كوبونات أرباح الأسهم وذلك بواقع نصف جنيهه عن السهم .

في ٢٠ مايو : باعت ٢٠٠ سهما من أسهم شركة الاسكندرية الصناعية وذلك نظير مبلغ ١١٠٠٠ جنيهها وبلغت سمسة البيع والتمغات ١١٠ جنيهها وتسلمت شيكا في المبلغ .

والمطلوب : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة في دفاتر محلات حازم صدق وشريكه .

الباب الثاني

فى

مشاكل المحاسبة بشركات الاموال

الفصل الاول

تكوين شركات المساهمة

ماهية شركات الأموال :

تنقسم شركات الأموال الى ثلاثة أنواع رئيسية هي : الشركات المساهمة ، وشركات التوصية بالأسهم ، والشركات ذات المسؤولية المحدودة . ورغم أن قانون لشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والذي ينظم شركات الأموال لم يعرف شركات المساهمة الا أن لهذه الشركات مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من شركات الأموال .

فلشركات المساهمة شخصية معنوية مستقلة عن شخصية باقي الشركاء ويمكنها مباشرة نشاطها في نطاق القيود التي يفرضها القانون . وهي تتميز بمقدرتها على تجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع تحت ادارة واحدة . ومن الطبيعي يقوم مختلف الملاك بتقديم الموارد المطلوبة على أمل أن الشركة سوف تستخدم هذه الموارد بكفاءة تكفل لهم تحقيق عائد يفوق المعدلات السائدة . وينقسم رأس مال الشركات المساهمة الى حصص متساوية تسمى (أسهم) غالباً ما تكون قابلة للتداول ، مما يوزع عامل المخاطرة على عدد كبير من الملاك . وفي هذا المجال فإن مسؤولية المساهم محدودة بقدر مساهمته في رأس المال بحيث لا تتعدى مسؤوليته عن ديون الشركة حصته في رأس المال ، وبالتالي لا يمتد التزامه الى أمواله الخاصة .

وثمة ميزة أخرى تتصف بها شركات المساهمة وهي التي تتمثل في انفصال الادارة عن الملكية حيث يقوم مجلس ادارة ينتخبه المساهمون في جمعيتهم

العامه بادارة الشركة ، وبذلك يتحقق مبدأ الادارة الجماعية . كما يقوم مراقب الحسابات والذي يعد وكيلا عن المساهمين بالرقابة على تصرفات الادارة وحسن سير الاداء فيها .

ويمكن تصنيف الشركات المساهمة الى : « عامة » و « خاصة » . فالشركات المساهمة العامة هي التي تمتلكها الدولة . أما شركات المساهمة الخاصة فهي التي يمتلكها القطاع الخاص . غير أن هناك شركات مساهمة « مختلطة » وهي التي تجمع ملكيتها بين رأس المال العام ورأس المال الخاص . كما تصنف شركات المساهمة من حيث تداول أسهمها الى « شركات مفتوحة » Open Corporations و « شركات مغلقة » Closed Corporations . فالشركات المفتوحة هي التي تتوزع ملكيتها على نطاق واسع ، وتتاح أسهمها للتعامل . أما الشركات المغلقة فهي التي تنحصر ملكية أسهمها في عدد قليل نسبياً من الأفراد ولا تتاح أسهمها للتداول .

أما شركات التوصية بالأسهم فهي تجمع بين شركات الاشخاص والشركات المساهمة ، حيث أنها تضم شركاء متضامنون يسرى عليهم نفس القواعد التي تسرى على الشركاء المتضامين في شركات التضامن والتوصية البسيطة ، وشركاء موصون تنحصر مسئولية كل منهم في حدود حصته في رأس مال الشركة . وينقسم رأس مال شركات التوصية بالاسهم الى « أسهم » غالباً ما تكون قابلة للتداول . ويتولى ادارة شركات التوصية بالأسهم شريك متضامن أو أكثر ، ويكون غير قابل للعزل الا بحكم قضائي . وللمساهمين في شركات التوصية بالاسهم جمعية عامة أسوة بالشركات المساهمة غير أنه يحظر عليها التدخل في أعمال الادارة المرتبطة بمعاملات الشركة مع الغير . وتخضع شركات التوصية بالأسهم للقواعد القانونية المقررة للشركات المساهمة .

وبالنسبة للشركات ذات المسئولية المحدودة فلا يزيد عدد الشركاء فيها عن خمسين شريكاً ولا يقل عددهم عن شريكين ، وتنحصر مسئولية كل من الشركاء

في حدود حصته في رأس المال . ولا يجوز لهذه الشركات اصدار أسهم أو سندات للاكتتاب العام . وينقسم رأس مال الشركات ذات المسؤولية المحدودة الى حصص غير قابلة للتداول ، غير أنه يجوز التنازل عنها للشركاء أو للغير على أن يكون لباقي الشركاء الحق في استرداد الحصة المتنازل عنها للغير بنفس الشروط . ويقوم بإدارة الشركات ذات المسؤولية المحدودة أحد أو بعض الشركاء أو غير الشركاء وذلك مقابل أجر ، كما أن للشركاء جمعية عامة تصدر قراراتها بأغلبية الأصوات .

وبذلك تشبه هذه الشركات شركات الأشخاص . من حيث انها تقوم على الاعتبار الشخصي ، وحظر الاكتتاب العام في رأس مالها ، وعدم قابلية حصص رأس المال للتداول . كما تشبه الشركات المساهمة من حيث تحديد مسؤولية كل شريك بقدر حصته في رأس المال . وتخضع الشركات ذات المسؤولية المحدودة لنفس القواعد والاجراءات المقررة لشركات المساهمة .

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول بأن شركات المساهمة هي أهم أنواع شركات الأموال ، وهي الأكثر شمولاً والأعم . لذلك سوف تقتصر المعالجة المحاسبية في هذا الجزء على شركات المساهمة .

اجراءات تكوين شركات المساهمة :

تشتمل تشريعات معظم دول العالم على القوانين المنظمة لشركات المساهمة لما تلعبه من دور حيوي في اقتصاديات هذه الدول . وفي جمهورية مصر العربية يحتوى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على العديد من المواد المنظمة لاجراءات تكوين الشركات المساهمة ، ولعل أهمها ما يلي :

العقد الابتدائي والنظام الاساسي :

يتولى تأسيس شركة المساهمة عدد من الافراد لا يقل عن ثلاثة ويعد كل من وقع على العقد الابتدائي للشركة من المؤسسين . ولا يجوز للمؤسسين اغفال ادراج البيانات المتعلقة باسم الشركة وغرضها وقيمة رأس مالها وعدد الأسهم التي ينقسم

اليها ومراتبها والقيمة الاسمية للسهم ، وما عساه يرد من قيود على تداولها ، وغير ذلك من البيانات الالزامية التى ينص نموذج عقد الشركة على ادراجها .

وللمؤسسين أن يطلبوا اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من القانون ، الاستثناء من ادراج بعض البيانات المتقدمة لوجه من أوجه الضرورة التى تقررها اللجنة . ويعد نظام الشركة بمثابة اجراءات تفصيلية لما ورد بصورة اجمالية بالعقد الابتدائى للشركة حيث يتناول النظام الاجراءات واللوائح الخاصة بالنظام الادارى للشركة ، وتنظيم الجمعية العامة وانعقادها ، وتشكيل مجلس الادارة وكيفية انعقاده ، وتعيين مراقب الحسابات وحقوقه وواجباته ، وطريقة تمويل التوسع فى اعمال الشركة سواء عن طريق زيادة رأس المال أو الاقتراض .

كما يتناول نظام الشركة الاجراءات الواجبة الاتباع بصدد تصفية الشركة فى نهاية حياتها ، وتحديد حقوق مختلف فئات حملة الاسهم .

الاكتتاب فى أسهم رأس المال :

تنص المادة (٦) من قانون الشركات على أنه يجب بالنسبة لشركات المساهمة التى تطرح أسهمها للاكتتاب العام ألا يقل رأس المال المصدر للشركة عن خمسمائة الف جنيه ، وألا يقل ما يكتب فيه مؤسسو الشركة من رأس المال المصدر عن نصف رأس المال ، أو ما يساوى ١٠ ٪ من رأس المال المرخص به . وفى هذا الصدد تعرف المادة (١٠) الاكتتاب العام على أنه يتمثل فى الحالة التى يتم فيها دعوة أشخاص غير محددين سلفا الى الاكتتاب فى تلك الأسهم ، أو اذا زاد عدد المكتتبين فى الشركة عن مائة .

ويشترط ألا يقل الجانب من الأسهم الذى يطرح للاكتتاب العام عن ٥٠ ٪ من مجموع قيمة الاسهم النقدية .

وبالنسبة للشركات المساهمة التى لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام ، وهى الشركات التى يقتصر الاكتتاب فى رأس مالها على المؤسسين فقط ، أو عليهم وعلى

غيرهم من الأشخاص الذين لا يتوافر بهم وصف الاكتتاب العام ، فيجب ألا يقل رأس مالها المصدر عن مائتين وخمسين ألف جنيه . وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يقل المبلغ المدفوع نقدا من رأس المال عند التأسيس عن الربع .

(١) أن يكون كاملا بأن يغطي جميع أسم الشركة التي تمثل رأس المال المصدر في شركات المساهمة .

(٢) أن يكون باتا غير معلق على شرط وفوريا غير مضاف الى أجل . فإذا علق الاكتتاب على شرط بطل الشرط وصح الاكتتاب وألزم المكتتب به . وإذا كان مضافا الى أجل بطل الأجل وكان الاكتتاب فوريا .

(٣) أن يكون جديا لا صوريا .

(٤) أن يدفع كل مكتتب على الأقل النسبة المحددة في المادة (٦) من القيمة الاسمية للأسهم النقدية في شركات المساهمة .

(٥) أن تكون الأسهم التي تمثل الحصص العينية قد تم الوفاء بقيمتها كاملة .

وتنص المادة (١١) من قانون الشركات على أنه يجب عرض ٤٩ ٪ من أسهم شركة المساهمة عند تأسيسها أو زيادة رأس مالها في اكتتاب عام يقصر على المصريين من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين لمدة شهر . ويستثنى من ذلك اذا تم الاكتتاب في هذه النسبة من قبل المؤسسين المصريين قبل طرح الأسهم للاكتتاب العام ، أو اذا اكتملت النسبة المشار اليها من مشاركة المصريين خلال فترة الاكتتاب قبل مضي شهر .

ومن ناحية أخرى فانه لا يجوز طرح أسهم الشركات للاكتتاب العام الا بعد اقرار الهيئة العامة لسوق المال لنشرة الاكتتاب التي توجه الى الجمهور في هذا الشأن . ويقدم المؤسسون ، قبل البدء في عملية الاكتتاب ، الى الهيئة أصل نشرة الاكتتاب موقعا عليها من جميع المؤسسين أو من ينوب عنهم قانونا . ويجب أن يرفق بالنشرة تقرير من مراقب حسابات بصحة البيانات الواردة فيها ومطابقتها لمتطلبات القانون واللائحة ، وكذلك عقد الشركة الابتدائي ومشروع نظامها الأساسي موقعا عليه من المؤسسين أو من ينوب عنهم قانونا . وللهيئة أن تعترض خلال أسبوعين

من تاريخ ايداع نشرة الاكتاب لديها على عدم كفاية أو دقة البيانات الواردة بها .
ويكون لها كذلك خلال المدة المذكورة أن تكلف المؤسسين باستكمال البيانات
المشار إليها أو بتصحيحها ، أو تقديم أية بيانات أو توضيحات تكميلية أو أوراق
أو مستندات اضافية .

وتعلن نشرة الاكتاب وتعديلاتها وتقرير مراقب الحسابات بعد اقرارها من الهيئة
في صحيفتين يوميتين احدهما على الأقل باللغة العربية ، وفي صحيفة الشركات قبل
بدء الاكتاب بخمسة عشر يوما على الأقل ، أو خلال عشرة أيام من تاريخ اعتماد
تعديل النشرة حسب الأحوال .

وتنص المادة (١٨) على أنه لا يجوز الاكتاب في أسهم مضت على تاريخ اقرار
الهيئة لنشرة الاكتاب الخاصة بها مدة ستة أشهر . ومع ذلك يجوز الاكتاب في
هذه الأسهم لمدة لا تتجاوز السنة من ذلك التاريخ إذا قدم المؤسسون طلبا الى الهيئة
بذلك متضمنا ما عساه أن يكون قد طرأ من ظروف ، ووافقت الهيئة على ذلك .

ويتم الاكتاب بموجب شهادات اكتاب مبينا بها تاريخ الاكتاب وموقعا عليها
من المكتب أو وكيله . وتميز المادة (٢٢) قفل باب الاكتاب قبل الموعد المقرر
بمجرد تغطية قيمة الأسهم المعروضة للاكتاب . أما المادة (٢٣) فإنها لا تميز
المضى في انشاء الشركة اذا مضت المدة المقررة للاكتاب والمدة التي يمتد إليها اذا لم
يغط الاكتاب كافة الأسهم التي تمثل رأس المال المصدر ولم تقم البنوك بالاكتاب
فيما لم يتم الاكتاب فيه . ويتعين في هذه الحالة على البنك الذي تلقى مبالغ من
المكتبتين أن يرد اليهم هذه المبالغ كاملة بما في ذلك مصاريف الاصدار فور طلبهم .
تخصيص الأسهم المكتب فيها :

يشير التخصيص الى العملية التي تنطوي على فحص شهادات الاكتاب
المقدمة والتصرف فيها وفقا لما يلي :

١ — استبعاد شهادات الاكتاب المخالفة للقانون أو للعقد الابتدائي أو لنظام
الشركة .

٢ — قبول شهادات الاكتتاب بالكامل وذلك اذا كانت الأسهم المكتتب فيها مساوية للأسهم المطروحة للاكتتاب .

٣ — اذا جاوز الاكتتاب عدد الأسهم المطروحة وجب توزيعها بين المكتتبين بالكيفية التى يحددها نظام الشركة . فإذا لم يحدد نظام الشركة كيفية التوزيع بين المكتتبين فيتم تخصيص عدد من الأسهم لكل مكتتب على أساس نسبة عدد الأسهم المطروحة الى عدد الأسهم المكتتب فيها .

الحصص العينية :

قد يدخل فى تكوين رأس مال الشركة المساهمة ، أو عند زيادة رأس المال ، حصص عينية مادية كانت أو معنوية . وتنص المادة (٢٦) من قانون الشركات على قيام المؤسسين بإجراء تقدير مبدئى لهذه الحصص العينية ، ولهم أن يستعينوا فى ذلك بأهل الخبرة من المحاسبين أو الفنيين أو غيرهم ، بعد اطلاعهم على كافة الوثائق المتعلقة بتلك الحصص .

وعلى المؤسسين بعد التوقيع على العقد الابتدائى وقبل انتهاء الموعد المحدد لقفل باب الاكتتاب فى الأسهم النقدية بوقت كاف ، تقديم طلب الى الهيئة لكى تتولى التحقق مما اذا كانت الحصص العينية قد قومت تقويماً صحيحاً . ويذكر فى الطلب كافة البيانات والحقائق المتعلقة بالحصص العينية المطلوب تقدير قيمتها . ويرفق بالطلب صورة من العقد الابتدائى للشركة ، ومشروع نظامها والتقدير المبدئى الذى أجرى لتقدير قيمة هذه الحصص بمعرفة المؤسسين . وتتولى الجمعية التأسيسية اقرار تقدير الحصص العينية وذلك بموجب قرار من الأغلبية العددية الحائزة لثلث الأسهم أو الحصص النقدية بعد استبعاد ما يكون مملوكاً منها لمقدمى الحصص العينية . ولا يكون لمقدمى هذه الحصص حق التصويت فى هذا الشأن ولو كانوا من اصحاب الأسهم النقدية . ويشترط لصحة اجتماع الجمعية التأسيسية حضور عدد من المكتتبين يمثل نصف رأس المال المصدر على الأقل .

ويجب أن تكون ملكية الحصص العينية ثابتة لمقدمها وغير متنازع عليها ، ومتنازل عنها بالكامل للشركة . وفى هذه الحالة يعطى مقدمها اسهما عينية تعادل التقدير

النهائى لها الذى أقرته الجمعية التأسيسية . وتعتبر هذه الأسهم قد تم الوفاء بقيمتها كاملة .

أنواع أسهم رأس المال :

تنص المادة (٨٠) من قانون الشركات المساهمة على أن يكون للشركة رأس مال مصدر ، كما يجوز أن يحدد النظام الأساسى للشركة رأس مال مرخصا . ويتكون رأس المال المصدر من مجموع القيمة الاسمية لمختلف أنواع الأسهم الصادرة عن الشركة المساهمة . ويجب على كل مكتب أن يدفع نقدا أو بوسيلة دفع أخرى مقبولة قانونا الربع على الأقل للقيمة الاسمية للأسهم النقدية فور الاكتتاب بالإضافة الى علاوة الاصدار والمصروفات . وعلى مجلس الادارة طلب أداء الباقي خلال مدة لا تتجاوز عشر سنوات من تاريخ تأسيس الشركة .

وتميز المادة (٨٨) من قانون الشركات لمجلس إدارة الشركة زيادة رأس المال المصدر فى حدود رأس المال المرخص به . ويشترط لصحة ذلك القرار تمام سداد رأس المال المصدر قبل الزيادة بالكامل . ولا تميز المادة (٩٢) زيادة رأس المال المصدر بأسهم ممتازة ، إلا اذا كان نظام الشركة يرخص بذلك ابتداء ، وبعد موافقة الجمعية العامة غير العادية بناء على اقتراح مجلس الادارة وتقرير مراقب الحسابات فى شأن الأسباب المبررة لذلك .

وعلى ذلك فانه يمكن القول بأنه غالبا ما تصدر معظم الشركات المساهمة نوعا واحدا من الأسهم يعرف « بالأسهم العادية » . غير أن الشركة قد تجد من الأفضل فى سبيل اجتذاب جمهور المستثمرين الجمع بين الأسهم العادية وأنواع أخرى من الأسهم تعرف « بالأسهم الممتازة » وهى التى تتيح لحاملها حقوقا وامتيازات خاصة .

ونوجز فيما يلى الأنواع الرئيسية لأسهم رأس المال :

١ — الأسهم العادية : Common Stock

تعد أكثر أنواع الأسهم شيوعاً ، ويكون لحملة هذه الاسهم الحق فى أرباح الشركة بعد توزيع الكوبونات المستحقة للأسهم الممتازة . كما يتمتع حملة هذه الأسهم بحق التصويت فى الجمعية العامة .

٢ - الأسهم الممتازة : Preferred Stock

يتمثل الامتياز الذي يمنح للأسهم الممتازة عادة في الأولوية في الحصول على الكوبونات التي غالباً ما يعبر عنها في شكل نسبة مئوية من القيمة الاسمية لهذه الاسهم . وتعني الأولوية التي تتمتع بها الاسهم الممتازة في أنه يجب الوفاء بكوبونات الاسهم الممتازة وذلك قبل دفع أية كوبونات للأسهم العادية . ومن الطبيعي ينشأ الحق في الكوبونات سواء للأسهم الممتازة أو العادية بقرار مجلس ادارة الشركة في ضوء مقدرتها المالية .

وتتعدد أنواع الأسهم الممتازة بتنوع الامتيازات التي تمنح لكل منها ، والتي نوجز أهمها فيما يلي :

أ - أسهم ممتازة مجمعة أو غير مجمعة الأرباح :

Cumulative and Noncumulative Preferred Stock

تتيح الأسهم الممتازة المجمعة الأرباح لحاملها الحق في المطالبة بالكوبونات التي لم يحصل عليها عن بعض سنوات سابقة نتيجة عدم مقدرة الشركة على الوفاء بها ، وذلك قبل سداد أية كوبونات لحملة الأسهم العادية .

أما الاسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح فلا تتيح لحاملها الحق في المطالبة بالكوبونات المتأخرة عن سنوات سابقة . وبالتالي يمكن اعلان كوبونات لحملة الأسهم العادية عن الفترة الحالية طالما أن حملة الاسهم الممتازة يحصلون على الكوبونات المستحقة لهم عن نفس الفترة .

ب - أسهم ممتازة مشتركة أو غير مشتركة في الأرباح :

Participating and Nonparticipating Preferred Stock

تتيح الأسهم الممتازة المشتركة في الأرباح لحاملها الحق في الحصول على معدل الكوبون الممتاز وذلك بالإضافة الى مشاركة حملة الأسهم العادية في الحصول على ما يوزع من كوبونات أخرى وفقاً لشروط الاصدار . وقد تكون هذه المشاركة بالكامل وذلك إذا ما خولت هذه الأسهم لحاملها الحق في

الحصول على كوبونات مساوية لما يحصل عليه حملة الاسهم العادية ، بعد أن يحصل الآخرون على معدلات كوبون مساوية لما حصل عليه حملة الاسهم الممتازة . وقد تكون المشاركة مقيدة بحيث يقتصر حق المشاركة في نطاق حد أقصى من الكوبون . ونظراً لأن هذه الأسهم ممتازة فإنها تخول لحاملها الحق في الحصول على معدلات الكوبون الممتازة وذلك قبل إتاحة باقي الأرباح لحملة الاسهم العادية أو للتوزيع المشترك .

ج - أسهم ممتازة قابلة للتحويل :

Convertible Preferred Stock

تنص شروط اصدار هذه الأسهم على حق حاملها في مبادلتها بأسهم أخرى من اصدار الشركة . وعادة ما تنص شروط التحويل على الحق في تحويل هذه الأسهم الى أسهم عادية . ويرجع ذلك الى انه رغم الأولوية التي تتمتع بها هذه الأسهم فإن حقها في الأرباح غالباً ما يكون مقيداً ، مما يجعل معظم الأرباح الناتجة عن ممارسة النشاط تؤول الى حملة الأسهم العادية . وبذلك يتيح حق التحويل لحملة هذه الأسهم فرصة تحويل أسهمهم ذات الرجحية المقيدة بأخرى لا تنطوي على مثل هذه القيود .

د - أسهم ممتازة قابلة للرد :

Redeemable Preferred Stock

يكون للشركة المصدرة لهذا النوع من الأسهم الحق في رد الاسهم المصدرة الى المساهمين وذلك على أساس سعر يتم تحديده بصورة مسبقة . وقد يستند هذا السعر اما الى القيمة الاسمية ، أو الى سعر الاصدار الاصلي ، أو بقيمة تزيد عن ذلك بمقدار علاوة رد .

كما يمكن تقسيم الأسهم من حيث طريقة اصدارها وتداولها اما الى أسهم اسمية أو أسهم لحاملها . فالاسهم الاسمية هي التي تحمل اسماء الأشخاص المصدرة اليهم ، ويتم اثباتها في سجل المساهمين . ولا يمكن التنازل عن هذه الأسهم الا باثبات

التنازل في سجل المساهمين ، والتأشير على السهم ذاته بما يفيد التنازل واسم المالك الجديد .

أما الاسهم لحاملها فهي التي تنتقل فيها الملكية بالحيازة ، ويتم تداولها دون حاجة الى اثبات كتابي ، شريطة عدم تعارض ذلك التداول مع نظام الشركة ، وأن تكون القيمة الاسمية لهذه الأسهم مسددة بالكامل .

مفاهيم « القيمة » للأسهم :

تتعدد مفاهيم « القيمة » للأسهم وفقاً للغرض من استخدامها . ولعل أهم المفاهيم السائدة ما يلي :

١ - القيمة الاسمية :

تشير القيمة الاسمية الى القيمة المدونة على وجه السهم . ويتم احتساب رأس مال الشركة بضرب عدد الأسهم المصدرة من كل نوع في القيمة الاسمية للسهم .

٢ - قيمة اصدار السهم :

وهي القيمة التي تصدر بها الاسهم للاكتتاب . وقد تتساوى قيمة الاصدار مع القيمة الاسمية للأسهم ، أو قد تزيد عنها . وفي الحالة الأخيرة يمثل الفرق بين القيمة الاسمية وقيمة الاصدار علاوة اصدار . هذا ويقتصر اصدار الاسهم بعلاوة اصدار في حالة زيادة رأس المال فقط حيث لا يجوز اصدار الاسهم بعلاوة اصدار عند تأسيس الشركة . غير أنه لا يجوز اصدار الاسهم بأقل من قيمتها الاسمية أو بعبارة أخرى لا يجوز اصدار الاسهم بخخص اصدار .

٣ - القيمة الدفترية للسهم :

تمثل القيمة الدفترية للسهم نصيب السهم من صافي أصول الشركة كما تظهر في ميزانيتها العمومية . وتمثل صافي أصول الشركة في أصول الشركة ناقصاً الالتزامات التي على الشركة للغير . هذا ويجب مراعاة الاسهم الممتازة التي أصدرتها الشركة وذلك بصدد احتساب القيمة الدفترية للسهم .

٤ - القيمة السوقية للسهم :

وهي القيمة التي على أساسها يتم تداول الاسهم في بورصة الأوراق المالية .
ومن المفترض تساوي القيمة الدفترية للسهم مع القيمة السوقية . غير أنه نتيجة
مؤثرات ترتبط بالمركز المالي للشركة وإدارتها وبالمضاربات في سوق الأوراق
المالية فكثيراً ما تختلف القيمة الدفترية عن القيمة السوقية للأسهم المتداولة .

المعالجة المحاسبية لتكوين شركات المساهمة :

تنقسم الأسهم من حيث تسديد قيمتها الى :

أولاً - أسهم نقدية : وهي التي تسدد قيمتها نقداً .

ثانياً - أسهم عينية : وهي التي تسدد قيمتها عن طريق تقديم أصول مختلفة يتم
نقل ملكيتها الى الشركة .

وسنتعرض فيما يلي بالشرح والتحليل للمعالجة المحاسبية المرتبطة بكل من
الحالتين :

أولاً : الأسهم النقدية :

تتوقف المعالجة المحاسبية في هذه الحالة على ما اذا كان تسديد قيمة الأسهم
المكتتب فيها يتم دفعة واحدة ، أو على أقساط .

١ - التسديد دفعة واحدة :

أوجب القانون ضرورة افراد سجل للمساهمين تثبت في صفحة خاصة منه
التفاصيل الخاصة بما يمتلكه كل مساهم ، وما قام بدفعة ، وما هو مستحق عليه .
وتخدم اجماليات هذا السجل كأساس للقيود الاجمالي في دفتر اليومية العامة . وفي
هذا الصدد - يفرق عند التسجيل في دفتر اليومية العامة والترحيل الى حسابات
الاستاذ العام بين الأنواع المختلفة من الأسهم المصدرة . فإذا أصدرت الشركة
أسهماً عادية فقط فيكتفي بحساب واحد لـ « رأس المال أسهم عادية » . أما
إذا أصدرت أسهماً عادية وممتازة فيخصص حساباً مستقلاً لـ « رأس المال اسهم

عادية « ، و حسابا آخر لـ « رأس المال أسهم ممتازة » .
وعند قيام المكتتبين بدفع القيمة الاسمية للأسهم المكتتب فيها في البنك
المعتمد الوارد في نشرة الاكتتاب تجري المعالجة الآتية :

xx من حـ/ نقدية بالبنك
xx الى حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية
(او الممتازة)

وعند نتكوين الشركة يجري القيد الآتي :
xx من حـ/ المكتتبين في الأسهم العادية (أو الممتازة)
xx الى حـ/ رأس المال أسهم عادية (أو ممتازة)

مثال تطبيقي :

اتفق عدد من رجال الأعمال المصريين مع أحد المستثمرين العرب في ١٢
يونيه ١٩٧٧ على تأسيس شركة مساهمة برأس مال قدره مليون جنيه مقسم الى
٢٥٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات . وقد تم الاكتتاب
بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٧٧ في الأسهم بالكامل وأودع المبلغ ببنك الشركة
وصدر الرسوم بتكوين الشركة في ٨ ديسمبر ١٩٧٧ .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تكوين الشركة :

مناقشة خطوات الحل :

<p>١٩٧٧ ١٠ اغسطس</p>	<p>من حـ / نقدية بالبنك الى حـ / المكتتين فى الأسهم العادية اثبات اكتاب المؤسسين فى الأسهم وعددها ٢٥٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات</p>	<p>١٢٥٠٠٠٠</p>	<p>١٢٥٠٠٠٠</p>
<p>٨ ديسمبر</p>	<p>من حـ / المكتتين فى الاسهم العادية الى حـ / رأس المال اسهم عادية اثبات صدور المرسوم بتكوين الشركة</p>	<p>١٢٥٠٠٠٠</p>	<p>١٢٥٠٠٠٠</p>

٢ - التسديد على دفعات :

تعني هذه الحالة عرض الاسهم للاكتتاب العام مع تحصيل قيمتها على أقساط في تواريخ لاحقة . وعادة ما تبدأ عملية الاكتتاب بتحصيل (قسط الاكتتاب) عن الاسهم المكتتب فيها . وبعد التخصيص يطالب المكتتبون بدفع « قسط التخصيص » عن الأسهم التي خصصت لهم . أما الباقي فيدفع بعد ذلك اما على قسط واحد « القسط الأخير » أو على قسطين : « القسط الأول » . و« القسط الأخير » .

ويمكن أن تواجه الشركة بصدد الاكتتاب في الأسهم المطروحة بأي من المواقع الثلاثة التالية :

- (١) النقص في الاكتتاب : ويعني أن عدد الأسهم المكتتب فيها يقل عن العدد المطروح للاكتتاب العام.
- (٢) الاكتتاب بالكامل : ويعني أن عدد الاسهم المكتتب فيها يساوي العدد المطروح للاكتتاب العام بالضبط.
- (٣) الزيادة في الاكتتاب : ويعني أن عدد الاسهم المكتتب فيها يزيد عن العدد المطروح للاكتتاب العام.

وستناول فيما يلي المعالجة المحاسبية لكل من هذه المواقف الثلاثة :

(١) النقص في الاكتتاب :

كثيراً ما يحدث أن لا يكتب جمهور المستثمرين في جميع الأسهم المطروحة خلال الفترة المحددة للاكتتاب، مما يتطلب رد المبالغ التي حصلت الى أصحابها وبالتالي لا يتم تكوين الشركة وذلك طبقاً لما نص عليه القانون .

ويعالج تحصيل قسط الاكتتاب عن الأسهم المكتتب فيها على النحو التالي :

×× من ح/ نقدية بالبنك

×× الى ح/ المكتتبين في الاسهم العادية (او الممتازة)

كما يعالج رد المبالغ المحصلة الى المكتتبين كالاتي :

من ح/ المكتتبين في الاسهم العادية (أو الممتازة)

×× الى ح/ نقدية بالبنك .

مثال تطبيقي :

طرحت إحدى شركات المساهمة تحت التأسيس ١٠٠٠٠٠ سهم عادي ،
القيمة الاسمية لكل منها ٦ جنيهات تدفع كالاتي :

قسط اكتاب : ٢ جنيه	(في المدة من أول حقى آخر يونيه)
قسط تخصيص : ٣ جنيه	(في المدة من أول حقى آخر أغسطس)
قسط أخير : ١ جنيه	(في المدة من أول حقى آخر نوفمبر)

وقد تم الاكتتاب في ٦٠٠٠٠ سهم من الاسهم المطروحة للاكتتاب العام .
وفي ضوء ذلك قامت الشركة برد المبالغ المحصلة الى المكتبتين خلال المدة من
١٢/١ الى ١٢/١٥ .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية لاثبات اصدار الأسهم ، ورد قيمتها في دفاتر شركة
المساهمة .

مناقشة خطوات الحل :

٦/٣٠	من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتبتين في الاسهم العادية اثبات تحصيل قسط الاكتتاب في ٦٠٠٠٠ سهم	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
١١/١٥	من ح/ المكتبتين في الأسهم العادية الى ح/ نقدية بالبنك اثبات رد قسط الاكتتاب الى المكتبتين	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠

(٢) الاكتتاب بالكامل :

تعد هذه الحالة نادرة الحدوث رغم انها لا تثير أية مشكلة ولا تتطلب من
مجلس ادارة الشركة وضع قواعد لكيفية تخصيص الأسهم المكتتب فيها .
ويعالج تحصيل قسط الاكتتاب كما يلي :

×× من ح/ نقدية بالبنك

×× الى ح/ المكتبتين في الاسهم العادية

ويعالج اثبات استحقاق قسطي الاكتتاب والتخصيص كما يلي :

xx من ح/المكتتبين في الاسهم العادية

xx الى ح/رأس المال أسهم عادية

كما يعالج تحصيل قسط التخصيص على النحو التالي :

xx من ح/نقدية بالبنك

xx الى ح/المكتتبين في الاسهم العادية

أما استحقاق القسط الأخير فيعالج كالآتي :

xx من ح/المكتتبين في الأسهم العادية (قسط أخير)

xx الى ح/رأس المال أسهم عادية

وبالنسبة لتحصيل القسط الأخير فتم المعالجة كالتالي :

xx من ح/نقدية بالبنك

xx الى ح/المكتتبين في الاسهم العادية (قسط أخير)

مثال تطبيقي :

إذا افترضنا في المثال السابق أن الاكتتاب تم في جميع الأسهم المعروضة ،
وقام المكتتبون بدفع كافة الإقساط المطلوبة في مواعيدها .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار الاسهم وذلك في دفاتر
الشركة .

مناقشة خطوات الحل :

٣٠ يونيه	من حـ / نقدية بالبنك الى حـ / المكتبين في الاسهم العادية اثبات تحصيل قسط الاكتتاب في الـ ١٠٠٠٠٠ سهم المطروحة	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
٣١ أغسطس	من حـ / المكتبين في الاسهم العادية (قسطى اكتاب وتخصيص) الى حـ / رأس المال اسهم عادية اثبات تالية رأس المال بقسطى الاكتاب والتخصيص واستحقاق قسط التخصيص	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
٣١ أغسطس	من حـ / نقدية بالبنك الى حـ / المكتبين في الاسهم العادية اثبات تحصيل قسط التخصيص	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
٣٠ نوفمبر	من حـ / المكتبين في الاسهم العادية (قسط اخير) الى حـ / رأس المال اسهم عادية اثبات استحقاق القسط الأخير	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٣٠ نوفمبر	من حـ / نقدية بالبنك الى حـ / المكتبين في الاسهم العادية (قسط أخير) اثبات تحصيل القسط الأخير المستحق	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠

(٣) الزيادة في الاكتتاب :

كثيراً ما يحدث أن يقوم المكتتبون بالاكتتاب في عدد من الاسهم يفوق العدد المطروح للاكتتاب العام . وفي ضوء ذلك يضع مجلس ادارة الشركة قواعد التخصيص الواجبة الاتباع والتي قد تنطوي على رفض بعض الاكتتابات بالكامل ورد أقساط الاكتتاب المحصلة عنها لاصحابها ، أو تخصيص عدد من الاسهم أقل من العدد الذي اكتب فيه بعض المكتتبين ورد الأموال الزائدة اليهم أو الاحتفاظ بها لتسديد الاقساط التالية في الاستحقاق ، أو تخصيص بعض الأسهم التي اكتب فيها بعض المكتتبين بالكامل .

وفي هذا الصدد تفيد قائمة التخصيص ، والتي يقيد فيها اسماء المكتتبين ، وعدد الأسهم التي اكتبوا فيها ، وعدد الاسهم المخصصة لهم ، والمبالغ المدفوعة عند الاكتتاب ، والمبالغ المستحقة عن قسطى الاكتتاب والتخصيص ، والمبالغ المردودة او المقدمة او المستحقة في تسهيل المعالجة المحاسبية . وتأخذ قائمة التخصيص الشكل التالى :

اسم المكتتب	عدد الاسهم المكتتب فيها	عدد الاسهم المخصصة	المبالغ المدفوعة عند الاكتتاب	المبالغ المتحققة عن قسبي الاكتتاب والتخصيص	مبالغ مردودة	مبالغ عولة حساب الاقساط اللاحقة	الرصيد المتعلق

مثال تطبيقي (١) :

إذا افترضنا في المثال السابق أن الاكتتاب تم في ١٤٠٠٠٠ سهم وقرر مجلس الإدارة تخصيص الاسهم المكتتب فيها على النحو التالي :

- أ - رفض الاكتتاب في ١٠٠٠٠ سهم .
 - ب - تخصيص أسهم بالكامل لمكتتبين في ٣٠٠٠٠ سهم .
 - ج - توزيع باقي الاسهم بالتناسب بين المكتتبين .
- وقد قام المكتتبون بسداد كافة الاقساط المستحقة في مواعيدها .
والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار الاسهم في دفاتر الشركة .

مناقشة خطوات الحل :

لتسهيل المعالجة المحاسبية لعملية اصدار الاسهم يمكن اتباع أي من الطريقتين البديلتين التاليتين :

الطريقة الأولى - عدم استخدام قائمة تخصيص :

أسهم مطروحة	أسهم مكتتب فيها
١٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠
-	- (١٠٠٠٠) اكتتابات مرفوضة
١٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
- (٣٠٠٠٠)	(٣٠٠٠٠) اكتتابات خصص لها بالكامل
٧٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠ الباقي

ومعنى هذا أن التخصيص سيتم على أساس أن المكتتب في ١٠ أسهم يحصل على ٧ أسهم وذلك خلاف من خصص لهم بالكامل . ولتحديد المبالغ المستحقة ، أو المدفوعة بالزيادة يجري الآتي :

المدفوع عند الاكتتاب (للأسهم المكتتب فيها الباقية)

٢٠٠٠٠٠

$$= ٢ \times ١٠٠٠٠٠ =$$

قسطي الاكتتاب والتخصيص (للأسهم المطروحة الباقية)

٣٥٠٠٠٠

$$= ٥ \times ٧٠٠٠٠ =$$

١٥٠٠٠٠

المبلغ المستحق السداد

الطريقة الثانية : استخدام قائمة التخصيص

أسماء المكتبتين	عدد الأسهم المكتتب فيها	عدد الأسهم المضممة	المبالغ المدفوعة عند الاكتتاب	المبالغ المتحققة من قسطين الاكتتاب والتخصيص	مبالغ مردودة	الرصيد المتحقق	مبالغ محولة لحساب أقساط لائحة
مكتبتين خصص لهم بالكامل	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	-	٩٠٠٠٠٠	-
بأقوى المكتبتين	١١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	-
الاجمالي	١٤٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠	-

قيود اليومية:

من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتبين في الاسهم العادية اثبات الاكتتاب في ١٤٠٠٠٠ سهم عادي	٢٨٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠
من ح/ المكتبين في الأسهم العادية الى ح/ رأس المال أسهم عادية اثبات استحقاق قسطي للاكتتاب والتخصيص عن الاسهم المطروحة للاكتتاب العام (٥×١٠٠٠٠٠٠)	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
من ح/ المكتبين في الاسهم العادية الى ح/ نقدية بالبنك اثبات رد قسط الاكتتاب للمكتبين الذين رفضت اكتتاباتهم	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتبين في الاسهم العادية اثبات سداد المخصص لهم بالكامل لقسط التخصيص	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتبين في الأسهم العادية اثبات سداد المساهمين المخصص لهم بالتناسب لباقي قسط التخصيص المستحق.	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠

مثال تطبيقي (٢):

طرح احدى شركات المساهمة تحت التأسيس في أول يونية ١٩٧٧
٢٥٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم الاسمية ٦ جنيهات ، ٢٠٠٠٠ سهم ممتاز ٥%.

قيمة السهم الاسمية ٦ جنيهات للاكتتاب العام وذلك بالشروط التالية :

أسهم عادية	أسهم ممتازة	
جنيه	جنيه	
٢	٣	قسط الاكتتاب (من أول يونيو حتى ٣٠ يونيو)
٣	٢	قسط التخصيص (عند تكوين الشركة)
١	١	قسط أخير (من أول أكتوبر حتى ٣١ أكتوبر).

وقد تم الاكتتاب في ٥٥.٠٠٠ سهم عادي ، ٣٥.٠٠٠ سهم ممتاز ، وقرر مجلس ادارة الشركة تخصيص الاسهم المكتتب فيها على الوجه التالي :

- ١ - رفض الاكتتاب في ٥.٠٠٠ سهم عادي ، ١٠.٠٠٠ سهم ممتاز
 - ٢ - تخصيص ١٠.٠٠٠ سهم عادي ، ١٥.٠٠٠ سهم ممتاز بالكامل.
 - ٣ - توزيع باقي كل من الأسهم العادية والممتازة بالتناسب بين المكتتبين .
- وقد تكونت الشركة في ٢٥ أغسطس . وطلب قسط التخصيص ودفع بالكامل في المدة من أول سبتمبر حتى ٣٠ سبتمبر ، كما طلب القسط الاخير وقام المكتتبون بسداده .
- فاذا علمت ان الشركة قامت باحتجاز المبالغ المدفوعة بالزيادة عند الاكتتاب من حساب القسط الأخير .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات إصدار كل من الأسهم العادية والممتازة .

مناقشة خطوات الحل :

بالنسبة للأسهم العادية :

اسهم مطروحة	أسهم مكتتب فيها	
٢٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	
—	(٥٠٠٠)	- اكتتابات مرفوضة
٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	
(١٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠)	- اكتتابات مخصصة بالكامل
١٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	الباقى

٥: التوزيع لباقي الأسهم سيتم بنسبة ٣: ٨، وبعبارة أخرى فكل مكتتب في ٨ أسهم عادية يحصل على ثلاثة أسهم.

المحصل عند الاكتتاب (للسهم الباقية)

$$٨٠٠٠٠ = ٢ \times ٤٠٠٠٠ = \text{جنيه}$$

قسطي الاكتتاب والتخصيص (للسهم الباقية)

$$٧٥٠٠٠ = ٥ \times ١٥٠٠٠ = \text{جنيه}$$

$$\underline{\underline{٥٠٠٠ = \text{جنيه}}}$$

الرصيد المحصل بالزيادة

بالنسبة للأسهم الممتازة:

اسهم مطروحة	أسهم مكتتب فيها	
٢٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	
—	(١٠٠٠٠)	- اكتتابات مرفوضة
٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	
١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	- اكتتابات مخصصة بالكامل
٥٠٠٠	١٠٠٠٠	الباقى

٣. توزيع الأسهم الممتازة الباقية يتم بنسبة ١ : ٢ . أي أن كل مكتب في سهمين يخصص له سهم واحد .

المدفوع عند الاكتتاب = $3 \times 10000 = 30000$ جنيه
 قسطي الاكتتاب والتخصيص = $5000 \times 0.5 = 2500$ جنيه
 المبلغ المحصل بالزيادة = 5000 جنيه

قيود اليومية العامة:

٣٠ يونية	من ح / نقدية بالبنك الى مذكورين		٢١٥٠٠٠
	ح / المكتبين في الأسهم العادية	١١٠٠٠٠	
	ح / المكتبين في الأسهم الممتازة ٥ %	١٠٥٠٠٠	
	اثبات الاكتتاب في الاسهم العادية والممتازة		
٢٥ اغسطس	من مذكورين		
	ح / المكتبين في الأسهم العادية		١٢٥٠٠٠
	ح / المكتبين في الاسهم الممتازة ٥ %		١٠٠٠٠٠
	الى مذكورين		
	ح / رأس المال اسهم عادية	١٢٥٠٠٠	
	ح / رأس المال اسهم ممتازة ٥ %	١٠٠٠٠٠	
	اثبات استحقاق قسطي الاكتتاب والتخصيص لكل من الأسهم العادية والممتازة		

٣٠ سبتمبر	من مذكورين		
	ح / المكتبين في الأسهم العادية		١٠٠٠٠
	ح / المكتبين في الاسهم الممتازة ٥٪		٣٠٠٠٠
	الى ح / نقدية بالبنك اثبات رد قسط الاكتاب للمكتبين الذين رفض اكتابهم	٤٠٠٠٠	
٣١ اكتوبر	من ح / نقدية بالبنك		٦٠٠٠٠
	الى مذكورين		
	ح / المكتبين في الأسهم العادية	٣٠٠٠٠	
	ح / المكتبين في الاسهم الممتازة ٥٪	٣٠٠٠٠	
٣١ اكتوبر	اثبات سداد المكتبين الذين خصص لهم بالكامل قيمة قسط التخصيص المستحق عليهم		
	من مذكورين		
	ح / المكتبين في الأسهم العادية		٢٥٠٠٠
	ح / المكتبين في الأسهم الممتازة ٥٪		٢٠٠٠٠
٣١ اكتوبر	الى مذكورين		
	ح / رأس المال اسهم عادية	٢٥٠٠٠	
	ح / رأس المال اسهم ممتازة ٥٪	٢٠٠٠٠	
	اثبات استحقاق القسط الاخير		
٣١ اكتوبر	من ح / نقدية بالبنك		٣٥٠٠٠
	الى مذكورين		
	ح / المكتبين في الأسهم العادية	٢٠٠٠٠	
	ح / المكتبين في الأسهم الممتازة ٥٪	١٥٠٠٠	
٣١ اكتوبر	اثبات سداد القسط الاخير المستحق		
	من مذكورين		
	ح / المكتبين في الأسهم العادية		٢٥٠٠٠
	ح / المكتبين في الأسهم الممتازة ٥٪		٢٠٠٠٠

ثانياً - الأسهم العينية :

يعالج استحقاق قيمة الاسهم العينية على النحو التالي :

xx من ح/المكتبين في الاسهم العادية (أو الممتازة)

xx الى ح/رأس المال اسهم عادية (أو ممتازة)

وعند السداد يعالج تقديم الاصول المختلفة بجعل حسابات هذه الاصول (مدينياً) بالقيم المقدرة بمعرفة الخبراء . واذا انطوت الاسهم العينية على تقديم أصول وخصوم مختلفة ، فتجعل حسابات الخصوم (دائنة) على أن يجعل حساب المكتبين في الاسهم العادية (أو الممتازة) دائناً بصافي الاصول المقدمة وذلك كما يلي :

xx من ح / الأصول المختلفة المقدمة

الى المذكورين

xx ح / الخصوم المختلفة المقدمة

xx ح / المكتبين في الأسهم العادية (أو الممتازة)

مثال تطبيقي :

اتفق عدد من المؤسسين في أول ابريل ١٩٧٨ على تكوين شركة مساهمة برأس مال عادي قدره ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مقسم الى ٢٠٠٠٠٠٠ سهم . وقد قدم أحد المؤسسين في ذلك التاريخ وفاء لقيمة ١٠٠٠٠٠ سهم اكتب فيها ، الاصول والخصوم التي قدر الخبراء قيمتها على الوجه التالي :

	جنيه	جنيه
مخزون سلعي	٧٠٠٠	١٥٠٠٠ أراضى
عملاء	٤٠٠٠	١١٠٠٠ مباني
مخصص ديون مشكوك فيها	٢٠٠	١٨٠٠ دائنون
		١٥٠٠٠ آلات

وقد طرحت باقى الأسهم للاكتتاب العام على أن تدفع قيمتها كالاتى :

قسط اكتتاب	٢ جنيه	(أول ابريل — ٣٠ ابريل)
قسط تخصيص	٢ جنيه	(أول يونية — ٣٠ يونية)
قسط أخير	١ جنيه	(أول سبتمبر — ٣٠ سبتمبر)

وقد اكتتب المساهمون فى ٢٥٠٠٠٠ سهم ، وقرر مجلس ادارة الشركة تخصيص ٢٥٠٠٠ سهم بالكامل لبعض المكتتبين ، ورفض الاكتتاب فى ١٥٠٠٠ سهم ، وتوزيع باقى الاسهم بالتناسب بين المكتتبين ، وقام المكتتبون بالوفاء بكافة الاقساط المستحقة بالكامل .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تكوين الشركة

مناقشة خطوات الحل :

	اسهم مطروحة	اسهم مكتتب فيها
	١٩٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
- اكتتابات مرفوضة	-	(١٥٠٠٠)
	١٩٠٠٠٠	٢٣٥٠٠٠
- اكتتابات مخصصة بالكامل	(٢٥٠٠٠)	(٢٥٠٠٠)
	١٦٥٠٠٠	٢١٠٠٠٠
		الباقى

١. التوزيع لباقى الاسهم سيتم بنسبة ١١ : ١٤ . وبعبارة أخرى فكل مكتتب فى ١٤ سهم يحصل على ١١ سهم .

المدفوع عند الاكتاب = ٢ × ٢١٠٠٠٠ = ٤٢٠٠٠٠ جنيه
 قسطى الاكتاب والتخصيص = ٤ × ١٦٥٠٠٠ = ٦٦٠٠٠٠ جنيه
 الرصيد المستحق السداد ٢٤٠٠٠٠ جنيه

وفي ضوء ما تقدم تجري القيود التالية لاثبات تكوين الشركة:

٤/١	من ح / المكتبين فى الأسهم العادية . الى ح / رأس المال أسهم عادية اثبات استحقاق قيمة الاسهم العينية	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
٤/١	من مذكورين ح / الأراضى ح / المباني ح / الآلات ح / المخزون السلعى ح / العملاء الى مذكورين ح / الدائنون المؤسسون ح / مخصص ديون مشكوك فيها ح / المكتبين فى الأسهم العادية اثبات سداد قيمة الاسهم العينية	١٥٠٠٠ ١١٠٠٠ ١٥٠٠٠ ٧٠٠٠ ٤٠٠٠ ١٨٠٠ ٢٠٠ ٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠ ١١٠٠٠ ١٥٠٠٠ ٧٠٠٠ ٤٠٠٠
٤/٣٠	من ح / نقدية بالبنك الى ح / المكتبين فى الأسهم العادية اثبات الاكتاب فى ٢٥٠٠٠٠ سهم	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠

٦/١	من حـ / المكتتبين في الأسهم العادية الى حـ / رأس المال أسهم عادية اثبات استحقاق قسطى الاكتاب والتخصيص	٧٦٠٠٠٠	٧٦٠٠٠٠
٦/٣٠	من حـ / المكتتبين في الأسهم العادية الى حـ / نقدية بالبنك اثبات رد قيمة الاكتابات المرفوضة	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
٦/٣٠	من حـ / نقدية بالبنك الى حـ / المكتتبين في الأسهم العادية اثبات تحصيل قيمة قسط التخصيص عن الأسهم المختصة بالكامل	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
	من حـ / نقدية بالبنك الى حـ / المكتتبين في الاسهم العادية اثبات سداد باقى المكتتبين للمستحق عليهم من قسط التخصيص	٢٤٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
٩/١	من حـ / المكتتبين الأسهم العادية الى حـ / رأس المال اسهم عادية اثبات استحقاق القسط الأخير	١٩٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠
٩/٣٠	من حـ / نقدية بالبنك الى حـ / المكتتبين في الأسهم العادية اثبات سداد القسط الأخير	١٩٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠

تحويل منشأة فردية أو شركة أشخاص الى شركة مساهمة :

قد تقرر منشأة فردية أو شركة أشخاص قائمة رغبة في التمتع بمزايا شركات المساهمة التحويل الى هذا النوع من الشركات . ويجب بصدد تحديد قيمة الاسهم المصدرة مراعاة القيمة السوقية لكل من الأسهم المصدرة وصافي الأصول المنتقلة الى شركة المساهمة . وعادة ما تزيد القيمة السوقية للأسهم المصدرة عن القيمة السوقية لصافي الأصول المنتقلة وذلك بسبب سجل الدخل المرضى الذي تحققه المنشأة الفردية او شركة الأشخاص . وفي هذه الحالة يعالج الفرق بين القيمتين كشهرة محل .

وتتحدد المعالجة المحاسبية لاصدار الأسهم المصاحبة لتحويل منشأة فردية أو شركة أشخاص الى شركة مساهمة بما اذا كانت شركة المساهمة سوف تستخدم نفس المجموعة الدفترية للمنشأة الفردية أو لشركة الأشخاص ، أم سوف تستخدم مجموعة دفترية جديدة خاصة بها . وسنتعرض فيما يلي بالشرح والتحليل للمعالجة المحاسبية في ظل كل من الحالتين .

أولاً - استخدام نفس المجموعة الدفترية :

يتم في هذه الحالة اثبات التغييرات التي حدثت في قيم الأصول والخصوم وحقوق الملكية للمنشأة الفردية أو لشركة الأشخاص وذلك قبل تحويلها الى شركة مساهمة . ولتحقيق ذلك تجعل حسابات الأصول (مدينة) وح/رأس المال للمنشأة الفردية أو للشركاء (دائناً) بمقدار الزيادة الناجمة عن إعادة التقدير وذلك بنسبة توزيع الأرباح والخسائر . كما يجعل ح/رأس المال (مدينة) وحساباً الأصول (دائنة) بمقدار النقص في هذه الأصول والنتائج عن إعادة التقدير . كما تعالج شهرة المحل بجعل ح/ شهرة المحل (مدينة) وح/رأس المال للمنشأة الفردية أو للشركاء (دائناً) . كما يتم اثبات توزيع اسهم رأس المال على الشركاء بجعل ح/رأس المال للمنشأة أو للشركاء (مدينة) وح/رأس المال اسهم عادية (دائناً) . كما يعالج توزيع النقدية بجعل ح/رأس المال للمشروع أو

للشركاء (مدينياً) وحـ/النقدية بالبنك أو بالصندوق (دائناً). وعندئذ تصبح مجموعة الدفاتر جاهزة لاستخدام شركة المساهمة. فإذا قامت ببيع بعض أسهمها نقداً دفعة واحدة يعالج ذلك بجمل حـ/النقدية بالبنك (مدينياً)، وحـ/رأس المال أسهم عادية (دائناً).

مثال :

جميل ، وجمال شريكان متضامنان ويقتسمان :صافي الدخل والخسارة بنسبة ٣ : ٢ على التوالي . وقد قررا بتاريخ ١٥ مايو ١٩٧٨ تحويل شركتهما الى شركة مساهمة حيث كانت ميزانية شركة التضامن في ذلك التاريخ كما يلي :

جنيه		جنيه	
دائنون	٢٤٠٠٠	نقدية بالبنك	١٧٢٠٠
رأس مال الشركاء		عملاء	٣٠٠٠٠
جميل	١٠٠٠٠٠	— مخصص ديون	٨٠٠
جمال	٣٢٤٠٠	مشكوك فيها	—
		مخزون سلعي	٤٠٠٠٠
		آلات ومعدات	١٠٠٠٠٠
		— مجمع اهلاك	٣٠٠٠٠
			٧٠٠٠٠
	١٥٦٤٠٠		١٥٦٤٠٠

وقد تكونت شركة المساهمة وصرح لها باصدار ٥٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهاً. وقد بيع منها ٣٠٠٠٠ سهم نقداً بسعر ١٠ جنيهاً دفعت مرة واحدة، واصدرت الباقي نظير حصولها على أصول وخصوم شركة التضامن عدا النقدية بالبنك، وذلك بعد اجراء التعديلات الآتية:

- ١ - زيادة مخصص الديون المشكوك فيها الى ٢٠٠٠ جنيه
 - ٢ - تعديل قيمة المخزون السلعي ليعكس القيمة السوقية البالغة ٤٧٠٠٠ جنيه.
 - ٣ - تعديل قيمة الآلات والمعدات لتعكس القيمة السوقية البالغة ١٠٥٠٠٠ جنيه.
 - ٤ - الاخذ في الاعتبار قيمة التزامات قدرها ٨٠٠ جنيه لا تظهرها الدفاتر.
 - ٥ - منح الشريكين شهرة محل قدرها ٤٤٨٠٠ جنيه.
- وقد قامت شركة التضامن بتوزيع الاسهم بين الشريكين كما يلي:
- ١٥٠٠٠ سهم للشريك (أ)، ٥٠٠٠ سهم للشريك (ب)، كما وزعت النقدية بين الشريكين وفقاً لرصيد رأس مالهما
- والمطلوب:

١ - اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تحويل شركة التضامن الى شركة مساهمة وذلك بافتراض استخدام شركة المساهمة لنفس المجموعة الدفترية الخاصة بشركة التضامن.

٢ - تصوير الميزانية العمومية لشركة المساهمة.

مناقشة خطوات الحل:

١ - اثبات العمليات:

العمليات	المعالجة المحاسبية
أ - اثبات إعادة التقدير للأصول والخصوم المنتقلة	<p>من مذكورين</p> <p>٧٠٠٠ ح/المخزون السلمي</p> <p>٥٠٠٠ ح/الآلات والمعدات</p> <p>٣٠٠٠٠ ح/مجمع اهلاك الآلات والمعدات</p> <p>الى مذكورين</p> <p>١٢٠٠ ح/مخصص الديون المشكوك فيها</p> <p>٨٠٠ ح/المصروفات المستحقة</p> <p>ح/رأس مال الشركاء</p> <p>٢٤٠٠٠ ح/رأس مال الشريك جميل</p> <p>١٦٠٠٠ ح/رأس مال الشريك جمال</p>
<p>ب - اثبات شهرة المحل والتي تتمثل في الفرق بين:</p> <p>قيمة الاسهم المصدرة (١٠ × ٢٠٠٠٠) ٢٠٠٠٠٠٠</p> <p>قيمة الأصول المنتقلة ١٨٠٠٠٠</p> <p>— الخصوم المنتقلة ٢٤٨٠٠</p> <p>١٥٥٢٠٠</p> <p>٤٤٨٠٠</p>	<p>٤٤٨٠٠ من ح/شهرة المحل</p> <p>الى ح/رأس مال الشركاء</p> <p>٢٦٨٨٠ ح/رأس مال الشريك جميل</p> <p>١٧٩٢٠ ح/رأس مال الشريك جمال</p>

ح / اثبات توزيع النقدية :		من ح / رأس مال الشركاء	
جمال	جميل	ح / رأس مال الشريك جميل	٨٨٠
رصيد رأس المال	١٥٠٨٨٠	ح / رأس مال الشريك جمال	١٦٣٢٠
— أسهم موزعة	١٥٠٠٠٠	١٧٢٠٠ الى ح / نقدية بالبنك	
	٨٨٠		
د — اثبات بيع الشركة المساهمة للاسهم (٣٠٠٠٠ سهم X ١٠ جنيه)		٣٠٠٠٠٠ من ح / النقدية بالبنك الى ح / رأس المال أسهم عادية	

الميزانية العمومية

٣٠٠٠٠٠	نقدية بالبنك	٢٤٠٠٠	دائنون
٣٠٠٠٠	عملاء	٨٠٠	مصاريف مستحقة
٢٠٠٠	— مخصص ديون مشكوك فيها	٥٠٠٠٠	رأس المال أسم عادية : ٥٠٠٠٠ سهم X ١٠ جنيه
	مخزون سلعى		
	آلات ومعدات		
	شهرة محل		
٢٨٠٠٠		٥٢٤٨٠٠	
٤٧٠٠٠			
١٠٥٠٠٠			
٤٤٨٠٠			
٥٢٤٨٠٠			

ثانياً - استخدام مجموعة دفترية جديدة:

إذا استخدمت شركة المساهمة مجموعة دفترية جديدة فيتم توسيط ح/أرباح وخسائر التصفية في دفاتر المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص حيث يجعل ذلك الحساب (مدينا) بالتكلفة الدفترية لكافة الأصول التي تمتلكها الوحدة و(دائنا) بالالتزامات المختلفة. كما يجعل ذلك الحساب (دائنا) بالقيمة المتفق عليها نظير انتقال الأصول والخصوم الى شركة المساهمة. ويقفل رصيد ح/أرباح وخسائر التصفية في ح/رأس مال المنشأة الفردية أو الشركاء. وعند استلام المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص نقدية أو أسهم من شركة المساهمة سداداً للقيمة المتفق عليها يجعل ح/النقدية أو ح/الاسهم (مدينا) وح/شركة المساهمة (دائنا). وعند توزيع هذه النقدية أو الاسهم يجعل ح/رأس مال المنشأة الفردية أو الشركاء (مدينا) وح/النقدية أو ح/الاسهم (دائنا). وبذلك يتم اقفال دفاتر المنشأة أو شركة الأشخاص.

أما في الدفاتر الجديدة لشركة المساهمة فيتم اثبات الحصول على أصول وخصوم المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص وذلك بجعل حسابات الأصول وحسابات الخصوم المنتقلة اليها (مدينة) أو (دائنة) بالقيم المتفق عليها وليست على أساس التكلفة الدفترية في دفاتر المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص كما يجعل ح/المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص (دائنا) بالفرق بين قيمة هذه الأصول والخصوم. وعند اصدار الاسهم سداد لقيمة صافي الأصول المنتقلة اليها يجعل ح/المنشأة الفردية أو ح/شركة الأشخاص (مدينا) وح/رأس المال أسهم عادية (دائنا). وإذا قامت شركة المساهمة بطرح أسهم أخرى للاكتتاب العام يعالج الاصدار بنفس الاجراءات التي تعرضنا لها في بداية هذا الباب.

مثال:

بالرجوع الى بيانات المثال السابق

فالمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تحويل شركة الاشخاص الى شركة مساهمة في دفاتر كل من الشركتين وذلك بافتراض ان شركة المساهمة سوف تقوم باستخدام مجموعة دفترية جديدة :

مناقشة خطوات الحل :

دفاتر شركة الاشخاص :

العمليات	المعالجة المحاسبية
أ - ثبات اقفال أصول شركة الاشخاص في ح/أرباح وخسائر التصفية	١٧٠٠٠٠ من ح/أرباح الخسائر التصفية الى مذكورين ٣٠٠٠٠ ح/العملاء ٤٠٠٠٠ ح/المخزون السلعي ١٠٠٠٠٠ ح/الآلات والمعدات
ب - اثبات اقفال خصوم شركة الاشخاص في ح/أرباح وخسائر التصفية	من مذكورين ٨٠٠ ح/مخصص ديون مشكوك فيها ٢٤٠٠٠ ح/الدائنون ٣٠٠٠٠ ح/مجمع اهلاك الآلات والمعدات ٥٤٨٠٠ الى ح/أرباح وخسائر التصفية
ج - اثبات تحميل الشركة المساهمة بالمبلغ المتفق عليه والذي يتمثل في ٢٠٠٠٠ سهم \times ١٠ جنيه	٢٠٠٠٠٠ من ح/ الشركة المساهمة ٢٠٠٠٠٠ الى ح/أرباح وخسائر التصفية

د - اقفال رصيد حـ / أرباح وخسائر التصفية في حـ / رأس مال الشركاء	٨٤٨٠٠ من حـ / أرباح وخسائر التصفية الى حـ / رأس مال الشركاء ٥٠٨٨٠ حـ / رأس مال الشريك جميل ٣٣٩٢٠ حـ / رأس مال الشريك جمال
هـ - اثبات استلام شركة الاشخاص للأسهم	٢٠٠٠٠٠ من حـ / الأسهم ٢٠٠٠٠٠ الى حـ / الشركة المساهمة
و - اثبات توزيع الاسهم على الشريكين	من حـ / رأس مال الشركاء ١٥٠٠٠٠ حـ / رأس مال الشريك جميل ٥٠٠٠٠ حـ / رأس مال الشريك جمال ٢٠٠٠٠٠ الى حـ / الأسهم
ز - اثبات توزيع النقدية على الشريكين	من حـ / رأس مال الشركاء ٨٨٠ حـ / رأس مال الشريك جميل ١٦٣٢٠ حـ / رأس مال الشريك جمال ١٧٢٠٠ الى حـ / النقدية بالبنك

دفاتر شركة المساهمة:

<p>أ - اثبات حصول الشركة المساهمة على الاصول والخصوم المنتقلة اليها بالقيمة المقدرة</p> <p>من مذكورين</p> <p>ح/ العملاء ٣٠٠٠٠</p> <p>ح/ المخزون السلعي ٤٧٠٠٠</p> <p>ح/ الآلات والمعدات ١٠٥٠٠٠</p> <p>ح/ شهرة المحل ٤٤٨٠٠</p> <p>إلى مذكورين</p> <p>ح/ مخصص الديون المشكوك فيها ٢٠٠٠</p> <p>ح/ الالتزامات المستحقة ٨٠٠</p> <p>ح/ الدائنون ٢٤٠٠٠</p> <p>ح/ شركة الأشخاص ٢٠٠٠٠</p>	<p>ب - اثبات اصدار ٢٠٠٠٠</p> <p>سهم سداداً لصافي الاصول المنتقلة الى شركة المساهمة</p>
<p>ح - اثبات بيع ال ٣٠٠٠٠ سهم</p> <p>من ح/ نقدية بالبنك ٣٠٠٠٠٠</p> <p>الى ح/ رأس المال ٣٠٠٠٠٠</p> <p>اسهم عادية</p>	<p>الباقية نقداً دفعة واحدة</p>

التأخير في سداد الأقساط المستحقة:

قد يتأخر أي من المكتتبين في سداد قيمة القسط (أو الأقساط المستحقة) من الاسهم المكتتب فيها. وفي هذه الحالة قد تلجأ الشركة المصدرة الى اتخاذ أي

من الاجراءات التالية :

- ١ - رد المبالغ المدفوعة الى المكتب .
 - ٢ - بيع الأسهم المكتب فيها واستخدام حصيلة البيع في سداد الاقساط المستحقة .
 - ٣ - مصادرة المبالغ المدفوعة .
 - ٤ - اصدار أسهم مدفوعة بالكامل في حدود المبالغ المسددة .
- ويتحدد اختيار الاجراء بالقانون النظامي للشركة وذلك في اطار القيود القانونية . وفي هذا الصدد ينص قانون الشركات على أنه يحق لمجلس الإدارة أن يبيع الاسهم التي يتأخر أصحابها عن سداد المبالغ المطلوبة عنها في المواعيد المحددة لحساب أصحابها وعلى ذمتهم وتحت مسئوليتهم بلا حاجة الى تنبيه رسمي أو أية اجراءات قانونية أو قضائية .

وينحصر مجلس ادارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من مصاريف ، ويحاسب المساهم الذي يبيع أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ، ويطالب بالفرق عند وجود عجز . وستعرض فيما يلي بالشرح للمعالجة المحاسبية لكل من الاجراءات السابقة .

١ - رد المبالغ المدفوعة الى المكتب :

تقوم الشركة وفقاً لهذا الاجراء برد كافة المبالغ التي قام بدفعها المكتب المتأخر عن سداد باقي الأقساط المستحقة . ومن الطبيعي تظهر المبالغ المستحقة السداد كرصيد مدين في حساب المكتبين في الاسهم العادية (أو الممتازة) . ويحسن في هذه الحالة فتح حساب مستقل باسم المكتب المتأخر في السداد في دفاتر الشركة . ويجعل الحساب (دائناً) بالمبالغ التي سبق له سدادها مع جعل حساب المكتبين في الأسهم العادية (أو الممتازة) مديناً : وعند اعادة بيع الاسهم يجعل حساب نقدية بالبنك (مديناً) وحساب المكتبين في الأسهم العادية (أو الممتازة) دائناً . ويعالج رد ما سبق أن قام المكتب المتأخر بسداده بجعل

ح/حسابه (مدينا) وح/النقدية بالبنك (دائنا). وعلى ذلك لا يتحمل المكتب التأخر بأية فائدة عن التأخير أو بالمصاريف المرتبطة بإعادة بيع الاسهم المكتتب فيها.

مثال :

طرحت إحدى شركات المساهمة اسهماً عادية القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهاً تسدد كالاتي :

١	جنيه قسط الاكتتاب	من أول ابريل حتى ٣٠ ابريل
٢	جنيه قسط التخصيص	من أول يونيه حتى ٣٠ يونيه
٣	جنيه قسط أخير	من أول أكتوبر حتى ٣١ أكتوبر

وقد اكتتب كمال عطية في ١٥٠ سهماً وتم تخصيص ١٠٠ سهم له ، وقام بسداد قسط التخصيص المستحق ، غير أنه تأخر في سداد القسط الأخير . وقد قامت الشركة بإعادة بيع الاسهم ابقيمتها الاسمية بالكامل وردت المبالغ المدفوعة من كمال عطية .

المطلوب :

أولاً : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة .

ثانياً : تصوير الحسابات اللازمة .

مناقشة خطوات الحل :

من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في الاسهم العادية اثبات اكتاب كمال عطية في ١٥٠ سهم ٢ × جنيه	٣٠٠	٣٠٠
من ح/ المكتتبين في الاسهم العادية الى ح/ رأس مال أسهم عادية اثبات استحقاق قسطي الاكتاب والتخصيص على كمال عطية (١٠٠ × ٤ جنيه).	٤٠٠	٤٠٠
من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في الاسهم العادية اثبات سداد المساهم كمال عطية لباقي قسط التخصيص المستحق	١٠٠	١٠٠
من ح/ المكتتبين في الاسهم العادية الى ح/ رأس المال اسهم عادية اثبات استحقاق القسط الأخير عن الاسهم المكتتب فيها المساهم كمال عطية (١٠٠ × ١)	١٠٠	١٠٠
من ح/ المكتتبين في الاسهم العادية الى ح/ المكتتب كمال عطية اثبات المبالغ المسددة من المكتتب في حسابه الشخصي	٤٠٠	٤٠٠
من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في الاسهم العادية اثبات بيع الاسهم المخصصة للمكتتب كمال عطية بقيمتها الاسمية.	٥٠٠	٥٠٠
من ح/ المكتتب كمال عطية الى ح/ نقدية بالبنك اثبات رد المبالغ المسددة الى المكتتب كمال عطية	٤٠٠	٤٠٠

ح/ المكتتب كمال عطية		ح/ المكتتبين في الاسهم العادية	
ح/ المكتتبين في الاسهم العادية	٤٠٠ من ح/ المكتتبين في الاسهم العادية	٣٠٠ من ح/ نقدية بالبنك	٤٠٠ الى ح/ رأس المال
	٤٠٠ الى ح/ نقدية بالبنك	١٠٠ من ح/ نقدية بالبنك	١٠٠ الى ح/ رأس المال
		٥٠٠ من ح/ نقدية بالبنك	٤٠٠ الى ح/ المكتتب كمال عطية
		٩٠٠	٩٠٠

٢ - بيع الأسهم المكتتب فيها واستخدام حصيلة البيع في سداد الاقساط المستحقة :

قد تقوم الشركة في هذه الحالة باعادة بيع الأسهم المكتتب فيها في سوق الأوراق المالية واستخدام حصيلة البيع في سداد الاقساط المستحقة والفوائد عن المدة من تاريخ استحقاق الأقساط المتأخرة حتى تاريخ البيع ، وكذلك مختلف النفقات المرتبطة باعادة بيع الأسهم ، على أن يرد ما يتبقى بعد ذلك الى المكتتب .

وفي هذه الحالة أسوة بالحالة السابقة يفتح حساب باسم المكتتب المتأخر في دفاتر الشركة ، على أن يجعل ذلك الحساب مدينياً بالأقساط المستحقة السداد والمتأخر في سدادها ، وبفائدة التأخير ، وبالنفقات المرتبطة باعادة بيع الأسهم . ويجعل حـ/ المكتتب المتأخر (دائناً) بحصيلة بيع الأسهم . ويمثل الرصيد الدائن في الحساب المبلغ المستحق الرد للمكتتب عند بيع الأسهم . ويعالج رد هذا الرصيد بجعل حـ/ المكتتب المتأخر (مدينا) وحـ/ النقدية بالبنك (دائناً) .

مثال :

بافتراض أن مجلس إدارة شركة المساهمة في المثال السابق قرر بتاريخ ٣١ ديسمبر بيع الأسهم التي خصصت للمكتتب كمال عطية حيث بيع السهم بسعر ٣٦٠ جنيه ، واحتسبت الشركة فائدة تأخير بمعدل ١٢٪ سنوياً ، كما بلغت نفقات بيع الأسهم ٨ جنيهات .

والمطلوب :

أولاً : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة .
ثانياً : تصوير الحسابات اللازمة .

مناقشات خطوات الحل :

من حـ/ نقدية بالبنك الى حـ/ المكتبين في الاسهم العادية اثبات اكتاب كمال عطية في ١٥٠ سهم ٢٠ جنيه	٣٠٠	٣٠٠
من حـ/ المكتبين في الاسهم العادية الى حـ/ رأس المال أسهم عادية اثبات استحقاق قسطي الاكتاب والتخصيص عن أسهم كمال عطية (١٠٠ × ٤)	٤٠٠	٤٠٠
من حـ/ نقدية بالبنك الى حـ/ المكتبين في الاسهم العادية اثبات سداد كمال عطية لرصيد قسط التخصيص المستحق	١٠٠	١٠٠
من حـ/ المكتبين في الاسهم العادية إلى حـ/ رأس المال اسهم عادية اثبات استحقاق القسط الاخير	١٠٠	١٠٠
من حـ/ المكتتب كمال عطية الى حـ/ المكتبين في الاسهم العادية تحميل حـ/ المكتتب كمال عطية بالقسط الأخير المستحق عليه	١٠٠	١٠٠
من حـ/ المكتتب كمال عطية الى حـ/ الفائدة الدائنة اثبات فائدة التأخير المستحقة (١٠٠ × ١٢ × ٢) ١٠٠ ١٢	٢	٢

من ح/المكتب كمال عطية الى ح/نقدية بالبنك اثبات نفقات بيع الأسهم	٨	٨
من ح/النقدية بالبنك الى ح/المكتب كمال عطية اثبات حصيلة بيع الأسهم (١٠٠ x ٣٦٦)	٣٦٠	٣٦٠
من ح/المكتب كمال عطية الى ح/نقدية بالبنك اثبات سداد الشركة للرصيد المستحق للمكتب كمال عطية	٢٥٠	٢٥٠

ح/المكتتب كمال عطية

ح/المكتتبين في الاسهم العادية

ح/المكتتبين في الاسهم العادية	ح/المكتتب كمال عطية	ح/المكتتبين في الاسهم العادية
٤٠٠ الى ح/رأس المال	٣٠٠ من ح/نقدية بالبنك	٣٦٠ من ح/نقدية بالبنك
أسهم عادية	١٠٠ من ح/نقدية بالبنك	١٠٠ الى ح/المكتتبين في الاسهم العادية
١٠٠٠ الى ح/رأس المال	١٠٠ من ح/المكتتب كمال عطية	٨ الى ح/نقدية بالبنك
الماد أسهم عادية	٢ الى ح/الفائدة الدائنة	٢٥٠ الى ح/نقدية بالبنك
		٣٦٠
		٥٠٠

٣ - مصادرة المبالغ المدفوعة :

قد تقوم الشركة في هذه الحالة بمصادرة المبالغ التي قام بسدادها المكتب المتأخر عن سداد باقي الأقساط المستحقة . ويعالج صافي المبالغ المصادرة (المبالغ المصادرة ناقصاً كافة النفقات) وقت إعادة بيعها كاحتياطي قانوني وذلك على النحو التالي :

xx من ح/ نقدية بالبنك (صافي حسيطة البيع)

الى مذكورين

xx ح/ الاحتياطي القانوني (صافي المبالغ المصادرة)

xx ح/ المكتتبين في الاسهم (الاقساط المتأخرة)

مثال :

اذا افترضنا في المثال السابق أن الشركة صادرت الاقساط المستحقة على المكتب كمال عطية ، وقامت باعادة اصدار الاسهم التي خصصت له حيث بلغت الحسيطة الصافية لاعادة الاصدار ٣٦٠ جنيه للسهم الواحد .

والمطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات مصادرة الشركة للمبالغ المدفوعة .

مناقشة خطوات الحل :

٣٦٠	من ح/ نقدية بالبنك	الى مذكورين
٢٦٠	ح/ الاحتياطي القانوني	
١٠٠	ح/ المكتتبين في الاسهم العادية	

٤ - اصدار عدد من الأسهم في حدود المبالغ المدفوعة :

تقوم الشركة في هذه الحالة باصدار عدد من الأسهم مدفوعة قيمتها بالكامل

في حدود المبلغ الذي قام المكتب المتأخر بسداده ، وعلى أن ترد اليه ما قد يزيد عن القيمة الاسمية لهذه الاسهم وذلك بعد خصم كافة النفقات . المرتبطة باعادة بيع باقي الاسهم . ولتسهيل المعالجة المحاسبية في هذه الحالة يفتح حساب شخصي للمكتب المتأخر حيث يجعل ذلك الحساب (دائناً) بالمبالغ التي تزيد عن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة ، كما يجعل الحساب (مديناً) بالنفقات المرتبطة باعادة بيع الاسهم . ويعالج اعادة بيع باقي الاسهم بجعل ح/نقدية بالبنك (مدنيا) وح/ المكتتين في الأسهم العادية (دائناً) بمحصيلة بيع باقي الاسهم .

مثال :

إذا افترضنا في المثال السابق أن الشركة قررت اصدار ٧٢ سهماً مدفوعة بالكامل للمكتب كمال عطية ، وقامت باعادة بيع الـ ٢٨ سهماً الباقية حيث بيعت بقيمتها الاسمية كما بلغت نفقات البيع ٨ جنيهاً .

والمطلوب :

أولاً : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة .

ثانياً : تصوير الحسابات اللازمة .

مناقشة خطوات الحل :

من ح/ نقدية بالبنك		٣٠٠
الى ح/ المكتبين في الاسهم العادية	٣٠٠	
اثبات اكتاب المساهم كمال عطية		
من ح/ المكتبين في الاسهم العادية		٤٠٠
الى ح/ رأس المال أسهم عادية	٤٠٠	
اثبات استحقاق قسطن الاكتاب والتخصيص		

من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في الاسهم العادية اثبات سداد باقى المستحق من قسط التخصيص	١٠٠	١٠٠
من ح/ المكتتبين في الاسهم العادية الى ح/ رأس المال أسهم عادية اثبات استحقاق القسط الآخر	١٠٠	٤٠
من ح/ المكتتب كمال عطية الى ح/ نقدية بالبنك اثبات تحميل المكتتب بنفقات اعادة البيع	٨	٨
من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في الاسهم العادية اثبات اعادة بيع الـ ٢٨ سهماً ٥ جنيه عن السهم	١٤٠	١٤٠
من ح/ المكتتب كمال عطية الى ح/ النقدية بالبنك اثبات سداد الرصيد المستحق للمكتتب المتأخر	٣٢	٣٢

ح/ المكتتب كمال عطية		ح/ المكتتبين في الاسهم العادية					
ح/ المكتتبين من في الاسهم العادية	٤٠	ح/ نقدية الى ح/ نقدية بالبنك	٨	ح/ نقدية من ح/ نقدية بالبنك	٣٠٠ -	ح/ رأس الى ح/ رأس المال أسهم عادية	٤٠٠
		الى ح/ نقدية ٣٢		من ح/ نقدية بالبنك	١٠٠	الى ح/ رأس المال أسهم عادية	١٠٠
		بالبنك		من ح/ نقدية بالبنك	١٤٠	الى ح/ المكتتب كمال عطية	٤٠
	٤٠		٤٠		٥٤٠		٥٤٠
	٤٠						

نفقات الاصدار :

تشير نفقات الاصدار الى النفقات المرتبطة باصدار الأسهم مثل نفقات طبع الاسهم ، والدعاية للاكتتاب فيها ، واعداد نشرة الاكتتاب ، ومكافأة مراقب الحسابات ، وما شابه ذلك . وعادة ما تلجأ شركات المساهمة تحت التأسيس الى تحميل المكتتبين بنفقات الاصدار وذلك باضافة مبلغ ضئيل الى قسط الاكتتاب . ويستخدم المبلغ المحصل في تغطية نفقات الاصدار الفعلية . فإذا زاد المبلغ المحصل عن النفقات الفعلية فتضاف هذه الزيادة أسوة بعلاوة الاصدار الى الاحتياطي القانوني للشركة حتى يبلغ ما يساوي نصف قيمة رأس المال المصدر . أما ما يزيد على ذلك فيتكون منها احتياطي خاصا . أما اذا ازدادت النفقات الفعلية عن المبالغ المحصلة فتعد الزيادة في هذه الحالة كنفقات رأسمالية اهلاؤها على مدى عدد محدود من السنوات بعد تكوين الشركة . ويظهر هذا المبلغ في جانب الأصول من الميزانية العمومية للشركة ضمن الارصدة المدينة الأخرى .

مثال :

اصدرت احدى شركات المساهمة تحت التأسيس ١٠٠٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات تسدد على قسطين : قسط اكتتاب وقدره جنيهان زائداً ١٠٠ ملجم نفقات اصدار ، وقسط تخصيص وقدره ثلاثة جنيهات وتم الاكتتاب في ١٥٠٠٠٠٠ سهم خصصت بالتناسب واستخدمت المبالغ الزائدة في سداد قسط التخصيص .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة وذلك بافتراض :

أولاً : أن نفقات الاصدار الفعلية بلغت ١٠٠٠٠ جنيه .

ثانياً : أن نفقات الاصدار الفعلية بلغت ١٢٠٠٠ جنيه .

ثالثاً : أن نفقات الاصدار الفعلية بلغت ٧٠٠٠ جنيه .

مناقشة خطوات الحل :

فيما يلي القيود المرتبطة باصدار الاسهم وتخصيل قيمتها مع مصاريف الاصدار :

من ح/ نقدية بالبنك ل/ح/ المكتتبين في الاسهم العادية اثبات الاكتتاب في ١٥٠٠٠٠ سهم زائداً مصاريف الاصدار (٢٠١ × ١٥٠٠٠٠)	٣١٥٠٠٠	٣١٥٠٠٠
من ح/ المكتتبين في الاسهم العادية الى مذكورين ح/ رأس المال أسهم عادية ح/ نفقات اصدار محصلة اثبات استحقاق قسط التخصيص وتعليق ح/ نفقات الاصدار المحصلة بالمبالغ المحصلة من الاسهم التي تم تخصيصها .	٥٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠	٥١٠٠٠٠
من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في الاسهم العادية اثبات تحصيل باقي قسط التخصيص .	٩٥٠٠٠	٩٥٠٠٠

أما معالجة نفقات الاصدار فتم كالاتي :

أولاً - تساوي المصاريف المحصلة مع المصاريف الفعلية :

من ح/ نفقات الاصدار الفعلية الى ح/ نقدية بالبنك اثبات نفقات الاصدار الفعلية	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
---	-------	-------

من ح/ نفقات الاصدار المحصلة	١٠٠٠٠	
الى ح/ نفقات الاصدار الفعلية	١٠٠٠٠	
اقفال ح/ نفقات، الاصدار الفعلية في ح/ نفقات، المحصلة		

ثانياً - زيادة النفقات الفعلية عن المحصلة:

من ح/ نفقات الاصدار الفعلية	١٢٠٠٠	
الى ح/ نقدية بالبنك	١٢٠٠٠	
اثبات نفقات الاصدار الفعلية		
من ح/ نفقات الاصدار المحصلة	١٠٠٠٠	
الى ح/ نفقات الاصدار الفعلية	١٠٠٠٠	
اقفال المبالغ المحصلة لتغطية مصاريف الاصدار الفعلية مع اعتبار مبلغ الزيادة بمشابة نفقة رأسمالية		

ثالثاً - نقص النفقات الفعلية عن المحصلة:

من ح/ نفقات الاصدار الفعلية	٧٠٠٠	
الى ح/ نقدية بالبنك	٧٠٠٠	
اثبات نفقات الاصدار الفعلية		
من ح/ نفقات الاصدار المحصلة	١٠٠٠٠	
الى مذكورين		
ح/ نفقات الاصدار الفعلية	٧٠٠٠	

ح/ الاحتياطي القانوني	٣٠٠٠
اقفال ح/ نفقات الاصدار المحصلة في	
ح/ النفقات الفعلية وتعلية ح/ الاحتياطي القانوني بمبلغ الزيادة.	

نفقات ، التأسيس :

تشير هذه النفقات الى ما تتحمله الشركة من نفقات أثناء فترة التكوين . وتشتمل هذه النفقات عادة على الآتي :

- ١ - مصاريف دراسة المشروع .
- ٢ - أتعاب تحرير العقد الابتدائي والنظام الأساسي للشركة .
- ٣ - رسم التسجيل والتمغة .
- ٤ - نفقات انعقاد الجمعية العمومية التأسيسية .
- ٥ - نفقات المطبوعات والبريد .

وعادة ما يقوم المؤسسون بدفع قيمة هذه المصاريف من أموالهم الشخصية حتى يتم تكوين الشركة حيث يمكنهم عندئذ مطالبة الشركة برد قيمة هذه النفقات زاليهم بعد تقديم المستندات الدالة على السداد . وتعتبر نفقات التأسيس بمثابة نفقة رأسمالية على أن يتم أهلاكها على مدى عدد قليل من السنوات . بعد تكوين الشركة .

ويعالج قيام الشركة بسداد نفقات التأسيس الى المؤسسين كما يلي :

×× من ح/ نفقات التأسيس

×× الى ح/ نقدية بالبنك

أما قسط الأهلاك السنوي بعد التكوين فيعالج كالاتي :

xx من ح/ اهلاك نفقات التأسيس
xx الى ح/ نفقات التأسيس

ومن الطبيعي يعد ح/ اهلاك نفقات التأسيس بمثابة نفقة ايرادية يتم اقفالها
ح/ الأرباح والخسائر .

رأس المال المرخص به والمصدر :

يشير رأس المال المرخص به الى القيمة الاسمية لعدد الاسهم العادية (او
الممتازة) التي ينص قانون الشركة النظامي عليها . أما رأس المال المصدر فيعنى
القيمة الاسمية لعدد الاسهم المصدرة فعلا حيث كثيراً ما يختلف رأس المال
المرخص به عن رأس المال المصدر مما يجب معه أن تبرز الميزانية العمومية مثل هذه
الاختلافات في مركز رأس المال .

مثال :

يبلغ رأس المال المصرح به لاحدى شركات المساهمة ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مقسم
الى ٨٠,٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات . كما يبلغ عدد
الاسهم المصدرة ٧٥,٠٠٠ سهم مدفوعة بالكامل .

والمطلوب :

اظهار مركز رأس المال في الميزانية العمومية للشركة المساهمة .

مناقشة خطوات الحل :

الميزانية العمومية في

رأس المال المصرح به :	
٨٠٠٠٠٠ سهم عاى القيمة الاسمية	٤٠٠٠٠٠٠
لكل منها ٥ جنيهات	
رأس المال المصدر :	
٧٥٠٠٠ سهم عاى القيمة الاسمية	٣٧٥٠٠٠
لكل منها ٥ جنيهات مدفوعة	
بالكامل .	

حصص التأسيس وحصص الأرباح :

يتم إنشاء حصص التأسيس أو حصص الأرباح مقابل التنازل من التزام منحتة الحكومة أو حق من الحقوق المعنوية . وعادة ما يتم إنشاء هذه الحصص عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس مالها ، ويتم تداولها بطريق القيد فى دفاتر الشركة . غير أن المادة (١٥٤) من قانون الشركات تنص على عدم جواز تداول حصص التأسيس قبل نشر الميزانية وخساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحقه بها عن سنتين مالتين كاملتين لا تقل كل منهما عن اثنى عشر شهرا من تاريخ تأسيس الشركة .

ولا تدخل حصص التأسيس أو حصص الأرباح فى تكوين رأس مال الشركة ، ولا يعتبر أصحابها شركاء ، ولا يكون لهم من الحقوق الا ما ينص عليه نظام الشركة أو القرار الصادر من الجمعية العامة غير العادية بإنشاء هذه الحصص . ويجوز لأصحاب هذه الحصص أن يطلبوا الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ووثائقها ، وذلك بالقدر الذى لا يعرض مصلحة الشركة للمخطر ، ويكون الاطلاع بواسطة مندوبين تعينهم جمعية حملة الحصص ويتم فى مقر الشركة وفى ساعات العمل المعتادة .

وتنص المادة (١٥٦) على أنه لا يجوز أن تخصص هذه الحصص — سواء كانت في صورة مبالغ ثابتة أو نسبة من الأرباح — ما يزيد على ١٠ ٪ من الأرباح الصافية بعد حجز الاحتياطي القانوني ووفاء ٥ ٪ على الأقل لأصحاب الأسهم بصفة ربح لرأس المال . كما أنه لا يكون لأصحاب هذه الحصص أى نصيب في فائض التصفية ، عند حل الشركة وتصفيتها .

وتجيز المادة (١٥٧) للجمعية العامة للشركة أن تقرر إلغاء حصص التأسيس أو حصص الأرباح وذلك بالشروط الآتية :

(أ) أن تمضى ثلث مدة الشركة أو عشر سنوات مالية على الأكثر من تاريخ إنشاء تلك الحصص ، أو المدة التى ينص عليها نظام الشركة أو قرار الجمعية العامة غير العادية بإنشاء هذه الحصص أيهما أقصر .

(ب) أن يتم الإلغاء بالنسبة لجميع الحصص ، أو بالنسبة لجميع الحصص ذات الإصدار الواحد في حالة وجود أكثر من إصدار للحصص .

(جـ) أن يكون الإلغاء مقابل تعويض عادل تحدده اللجنة المنصوص عليها في المادة (٢٥) من القانون . كما تجيز المادة (١٥٨) تحويل حصص التأسيس أو حصص الأرباح الى أسهم يزداد رأس المال بقيمتها في حدود رأس المال المرخص به على أن يتم الاتفاق بين مجلس الإدارة أو المديرين وبين جمعية حملة الحصص على المعدل الذى يتم به التحويل . وتؤدى الزيادة في رأس المال خصما من المال الاحتياطي للشركة القابل للتوزيع .

ويعالج إنشاء حصص التأسيس أو حصص الأرباح بإجراء شرح في دفتر اليومية العامة بدون اظهار أية قيمة لها كالاتى :

« إصدار ... حصة تأسيس أو حصة أرباح الى ... مقابل التنازل عن امتياز حكومى رقم ... ومسجل تحت رقم ... للشركة » .

أما في الميزانية العمومية فيشار ضمن رأس المال الى عدد حصص التأسيس المصدرة كالاتى :

الميزانية العمومية في

رأس المال المصدر :	
٣٠٠٠٠٠ : ٧٥٠٠٠ سهم عادى القيمة الاسمية	
لكل منها ٤ جنيها	
— : ٥٠٠٠ حصة تأسيس أو حصة أرباح	

أما التعويض المصاحب لإلغاء حصص التأسيس أو حصص الأرباح فيعالج محاسبيًا إما خصما من أرباح العام كما يظهر في حـ / الأرباح المحتجزة ، أو من حـ / الاحتياطي النظامي باعتبار أنه الاحتياطي الذي يتم تكوينه لمواجهة الأغراض التي يحددها نظام الشركة ، واذ لم يكن مخصصا لأغراض معينة جاز للجمعية العامة أن تقرر استخدامه فيما يعود بالنفع على الشركة أو على المساهمين .

وعلى ذلك يعالج التعويض المقرر لحملة خصص التأسيس أو الأرباح كالاتي :

من حـ / الأرباح المحتجزة	×	×
من حـ / الاحتياطي النظامي	×	×
الى حـ / حملة حصص التأسيس أو حصص الأرباح	×	×

كما يعالج سداد قيمة التعويض على الوجه الآتي :

من حـ / حملة حصص التأسيس أو حصص الأرباح	×	×
الى حـ / نقدية بالبنك	×	×

مثال :

في أول مايو ١٩٧٨ قررت الجمعية العمومية لاحدى شركات المساهمة تحت التأسيس اصدار ٣٠٠٠ حصة تأسيس الى المؤسس حمزة الألفي نظير تنازله للشركة عن امتياز حكومي . وبعد مضي عشر سنوات من تكوين الشركة قررت الجمعية العامة | غير العادية الغاء حصص التأسيس نظير تعويض قدره ١٥٠٠٠ جنيه خصما من الاحتياطي النظامي ، وقامت الشركة بسداد مبلغ التويض نقداً .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة في دفاتر الشركة .

مناقشة خطوات الحل :

اصدار ٣٠٠٠ حصة تأسيس الى حمزة الألفي نظير تنازله للشركة عن امتياز حكومي رقم ومسجل تحت رقم للشركة .	—	—
من حـ / الاحتياطي النظامي الى حـ / حملة حصص التأسيس اثبات استحقاق حملة الحصص للتعويض	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠

١٥٠٠٠	من ح/ حملة حصص التأسيس
١٥٠٠٠	الى ح/ نقدية بالبنك
	اثبات سداد التعويض نقداً .

زيادة رأس المال :

قد تكتشف الشركة بعد تكوينها عدم كفاية رأس مالها لمواجهة نشاطها ، مما قد يدفعها الى زيادة رأس مالها . وقد تكون زيادة رأس مال الشركة لتعديل مركز رأس المال واظهاره على حقيقته وذلك بادماج الاحتياطي في رأس المال وأصدار أسهم منحة . كما قد يزداد رأس المال نظراً لعدم مقدرة الشركة على سداد التزاماتها مما قد يدفعها الى الاتفاق مع الدائنين على اعطائهم أسهما في الشركة نظير التنازل عن ديونهم او تحويل سنداتهم الى أسهم .

وتنص المادة ٨٨ من قانون الشركات على جواز زيادة رأس المال المرخص به شريطة سداد رأس المال المصدر قبل الزيادة بالكامل .

ويتم الاكتتاب والتخصيص كما في حالة تكوين الشركة ، وتسري عليه جميع القواعد الخاصة بالاكتتاب في الأسهم التي تصدر عند تأسيس الشركة . وقد تقرر الجمعية العامة للشركة أن يكون للمساهمين القدامى حق الاولوية في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال خلال الفترة المقررة للاكتتاب ، وذلك بنسبة ما يمكنه كل منهم من أسهم . ويجب في جميع الأحوال أن يتم الاكتتاب في جميع الاسهم الجديدة ، ودفع ربع قيمتها على الأقل ، وايداع الحصيلة في أحد البنوك المعتمدة .

سعر اصدار الاسهم الجديدة :

يلعب المركز المالي للشركة دوراً أساسياً في تحديد سعر اصدار الاسهم الجديدة . فاذا كانت الشركة قد صادفها النجاح في مباشرة نشاطها منذ انشائها فإنها تكون قد حققت أرباحاً مجزية تمكنها من توزيع كوبونات مرتفعة بالاضافة

الى تكوين احتياطات عالية تساعد في تدعيم مركزها المالي . ونتيجة لذلك يرتفع سعر الاسهم المصدرة في سوق الأوراق المالية .

ومما لا شك فيه فإن طرح الاسهم الجديدة على أساس القيمة الاسمية يلحق بالمساهمين القدامى ضرراً بالغاً نظراً لمشاركة المساهمين الجدد فيما تحققه الشركة من أرباح ، وفي الاحتياطات التي تم تكوينها على مدى السنوات السابقة والتي تخص المساهمين القدامى . وللافاة الغبن الذي قد يلحق بالمساهمين القدامى فغالباً ما تلجأ شركات المساهمة الى اصدار الاسهم الجديدة على أساس قيمتها السوقية بدلا من قيمتها الاسمية . ويجوز بقرار من الجمعية العامة اصدار الاسهم الجديدة على أساس أسعار تزيد عن القيمة السوقية . ويمثل الفرق بين القيمة الاسمية للأسهم الجديدة وسعر الاصدار « علاوة اصدار » وتنص المادة (٩٤) على اضافة هذه العلاوة الى الاحتياطي القانوني للشركة حتى يساوى نصف رأس المال المصدر .

وقد تطلب علاوة الاصدار اما مع قسط الاكتتاب او مع قسط التخصيص . كما قد يطلب جانب من علاوة الاصدار مع قسط الاكتتاب والباقي مع قسط التخصيص .

ومن الطبيعي تمثل القيمة الاسمية للسهم الحد الادنى الذي لا يجوز اصدار السهم بأقل منها .

مثال :

قررت احدى شركات المساهمة زيادة رأس مالها بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه ، وذلك باصدار أسهم عادية القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات زائداً علاوة اصدار قدرها جنيه ، على أن تسدد قيمة الاسهم كالاتي :

قسط اكتتاب ٢ جنيه (أول يوليه - ٣١ يوليه)

قسط تخصيص ١ جنيه + ١ جنيه (علاوة اصدار) (اول سبتمبر - ٣٠

سبتمبر)

قسط اخير ١ جنيه .
(اول نوفمبر - ٣٠ نوفمبر)
وقد تم الاككتاب في جميع الاسهم وسددت في مواعيدها .
والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار الاسهم الجديدة .
مناقشة خطوات الحل :

من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في الاسهم العادية اثبات الاككتاب في ٢٠٠٠٠ سهم \times ٢ جنيه عن السهم	٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
من ح/ المكتتبين في الاسهم العادية الى مذكورين ح/ رأس المال اسهم عادية ح/ علاوة الاصدار اثبات استحقاق قسط التخصيص وعلاوة الاصدار	٨٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في الاسهم العادية اثبات تحصيل رصيد قسط التخصيص وعلاوة الاصدار .	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
من ح/ المكتتبين في الاسهم العادية الى ح/ رأس المال أسهم عادية اثبات استحقاق قيمة القسط الأخير	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠

من حـ/ نقدية بالبنك	٢٠٠٠٠
الى حـ/ المكتتبين في الاسهم العادية	٢٠٠٠٠
اثبات تحصيل قيمة القسط الاخير	
من حـ/ علاوة الاصدار	٢٠٠٠٠
الى حـ/ الاحتياطي القانوني	٢٠٠٠٠
اثبات اقفال حـ/ علاوة الاصدار في حـ/ الاحتياطي القانوني	

تخفيض رأس المال :

يخفض رأس مال الشركة المصدر بقرار من الجمعية العامة غير العادية بناء على اقتراح مجلس الادارة . وتوجب المادة (١٠٥) من قانون الشركات أن يرفق بمشروع التخفيض المقدم الى الجمعية تقرير من مراقب الحسابات حول مدى قيام أسباب جدية تدعو للتخفيض . ولا يشترط أن يكون رأس المال الذي يتم تخفيضه مدفوعا بالكامل . ويحدد القرار الصادر بالتخفيض الكيفية التي يتم بها تنفيذه والتي قد تأخذ أحد الصور الآتية :

(أ) تخفيض القيمة الاسمية للسهم .

(ب) تخفيض عدد الأسهم .

(جـ) شراء الشركة لبعض الأسهم وإعدامها .

ولا يجوز في حالة تخفيض رأس المال المصدر بطريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم أن يترتب على ذلك التخفيض أن تقل القيمة الاسمية للسهم عن الحد الأعلى المنصوص عليه في القانون . كما يجب في حالة تخفيض رأس المال بطريق تخفيض عدد الأسهم أن يتم تخفيض عدد الأسهم التي يملكها كل مساهم بذات النسبة التي تقرر بها تخفيض رأس المال .

أما اذا كان تخفيض رأس المال المصدر بطريق شراء الشركة لبعض أسهمها وإعدامها ، فإنه يجب على الشركة أن توجه طلب الشراء الى جميع المساهمين بإعلان

ينشر في صحيفة الشركات أو في صحيفتين يوميتين احدهما على الأقل باللغة العربية . ويتعين أن يشمل الاعلان المشار اليه اسم الشركة ، وشكلها ، وعنوان مركزها الرئيسى ، ومقدار رأس المال المصدر ، وعدد الاسهم المطلوب شراؤها ، والتمن المعروض للسهم ، وكيفية أداء الثمن ، والمدة التى يظل عرض الشراء قائما خلالها بما لا يقل عن ثلاثين يوما ، والمكان الذى يتم فيه للمساهم ابداء رغبته فى البيع .

فإذا زادت طلبات بيع الاسهم المقدمة من المساهمين على القدر الذى تطلب الشركة شراؤه وجب تخفيض عدد الأسهم المشتراة من كل مساهم بما يتناسب مع مقدار ما يملكه من اسهم الشركة . أما إذا قلت طلبات البيع عن القدر المطلوب شراؤه من الأسهم فللمجلس الادارة اعادة الاجراءات مع رفع سعر البيع أو الشراء من السوق حسبما يحقق مصلحة الشركة .

ويجوز للدائنين الذين نشأت حقوقهم قبل نشر قرار تخفيض رأس المال على الوجه المبين ، الاعتراض على قرار تخفيض رأس مال الشركة ما لم يكن التخفيض مترتباً على خسارة منيت بها الشركة .

وتتلخص المعالجة المحاسبية لتخفيض رأس المال بطريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم أو بطريق تخفيض عدد الاسهم فى جعل حد / رأس المال اسهم عادية (أو ممتازة) (مدينا) وحد / حملة الأسهم العادية أو الممتازة (دائنا) بقيمة التخفيض .

أما فى حالة تخفيض رأس المال بطريق شراء الشركة لبعض اسهمها واعدامها فإن المعالجة المحاسبية الواجبة تتحدد بما اذا كان شراء الشركة لهذه الأسهم يتم بالقيمة الاسمية أو بقيمة تفوق القيمة الاسمية ، وذلك على النحو التالى :

أولا - طلب شراء الاسهم بالقيمة الاسمية :

من حـ / أسهم رأس المال المشتراة الى حـ / حملة الأسهم اثبات شراء الاسهم بالقيمة الاسمية	× ×	× ×
من حـ / حملة الاسهم الى حـ / نقدية بالبنك اثبات سداد قيمة الاسهم المشتراة	× ×	× ×
من حـ / رأس المال اسهم عادية (أو ممتازة) الى حـ / اسهم رأس المال المشتراة اثبات الغاء الاسهم المشتراة	× ×	× ×

ثانيا - شراء الاسهم بقيمة تفوق القيمة الاسمية

لم ينص قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على كيفية معالجة المبالغ التي تزيد عن القيمة الاسمية والتي قد تدفعها الشركة عند شرائها لبعض اسهم رأس المال تمهيدا لالغائها . غير أنه قياسا على ما تنص عليه المادة (٩٤) من ذلك القانون من وجوب اضافة قيمة علاوة الاصدار الى الاحتياطي القانوني فإننا نرى معالجة قيمة هذه الزيادة خصما من الاحتياطي القانوني . وعلى ذلك تكون المعالجة المحاسبية لتخفيض رأس المال بطريق شراء الشركة لبعض أسهمها بقيمة تفوق قيمتها الاسمية كما يلي :

من حـ / أسهم رأس المال المشتراة الى حـ / حملة الاسهم اثبات شراء الاسهم بقيمة تفوق القيمة الاسمية	xx	xx
من حـ / حملة الأسهم الى حـ / نقدية بالبنك اثبات سداد قيمة الاسهم المشتراة	xx	xx
من مذكورين حـ / رأس المال اسهم عادية (أو ممتازة) حـ / الاحتياطي القانوني الى حـ / أسهم رأس المال المشتراة	xx	xx

تحويل الأسهم :

قد تنص شروط اصدار بعض الاسهم رغبة في تشجيع الاكتتاب فيها على أحقية المساهم في تحويلها الى أنواع أخرى من الأسهم . فعلى سبيل المثال قد تنص شروط اصدار الأسهم الممتازة على أحقية المساهم فيها في تحويلها الى أسهم عادية . وتتحدد المعالجة المحاسبية بشروط ذلك التحويل حيث يقارن المبلغ المسدد بصدد اقتناء الأسهم المحولة (القيمة الاسمية + علاوة الاصدار) بالقيمة الاسمية للأسهم المصدرة نتيجة التحويل . فاذا زادت القيمة الأخيرة عن المبلغ المسدد يحمل الفرق على حـ/الأرباح المحتجزة . أما اذا زادت المبالغ المسددة عن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة . فيعالج الفرق كعلاوة اصدار للأسهم المصدرة .

وحتى يمكن إبراز المعالجة المحاسبية لختلف حالات التحويل نفترض
البيانات الآتية والخاصة بحقوق المساهمين في إحدى شركات المساهمة وذلك في
٣١ ديسمبر ١٩٧٨ .

١٠٠٠٠	سهم ممتاز القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	جنيه
	علاوة اصدار الاسهم الممتازة	١٠٠٠٠٠٠٠	جنيه
١٠٠٠٠٠٠	سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٢٥	٢٥٠٠٠٠٠٠	جنيه
	علاوة اصدار الاسهم العادية	٥٠٠٠٠٠٠	جنيه
	الأرباح المحتجزة	١٠٠٠٠٠٠٠	جنيه

مثال (١) :

نفترض أن شروط اصدار الأسهم الممتازة تمنح حاملها حق تحويلها الى
أسهم عادية وذلك على أساس تحويل كل سهم ممتاز نظير ٤ أسهم عادية ، وأنه تم
في ٣١/١٢/٧٨ تحويل ١٠٠٠ سهم ممتاز الى أسهم عادية على هذا الأساس .

فالبالغ المسدد أصلاً بصدد اقتناء الأسهم الممتازة يبلغ ١١٠٠٠٠ جنيه
والقيمة الاسمية للأسهم المصدرة نتيجة التحويل ١٠٠٠٠٠٠ جنيه (٤٠٠٠ × ٢٥
جنيه) ، مما يعني أن هناك علاوة اصدار على الأسهم العادية قدرها ١٠٠٠٠
جنيه ، وذلك على النحو التالي :

من مذكورين		
حـ / رأس المال أسهم ممتازة (١٠٠٠ سهم × ١٠٠ جنيه)	١٠٠٠٠٠	
حـ / علاوة اصدار الاسهم الممتاز (١٠٠٠ ر ١٠٠ جنيه × ١٠٪)	١٠٠٠٠	
الى مذكورين		
حـ / رأس المال اسهم عادية (٤٠٠٠ سهم × ٢٥ جنيه)	١٠٠٠٠٠	
حـ / علاوة اصدار الأسهم العادية	١٠٠٠٠	

مثال (٢) :

نفترض أن شروط الأسهم الممتازة في المثال السابق تنص على منح حاملها حق التحويل لكل سهم ممتاز نظير ٣ أسهم عادية وأنه تم تحويل ١٠٠٠ سهم ممتاز بأخرى عادية .

فالمبلغ المسدد بصدد اقتناء الأسهم الممتازة في هذه الحالة ١١٠٠٠٠ جنيه والقيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة نتيجة التحويل ٧٥٠٠٠ جنيه (٣٠٠٠ سهم \times ٢٥ جنيه) ، فيعالج الفرق وقدره ٣٥٠٠٠ جنيه كملاوة اصدار للأسهم العادية كما يلي :

من مذكورين		
ح/رأس المال أسهم ممتازة (١٠٠٠ \times ١٠٠ جنيه)		١٠٠٠٠٠
ح/علاوة اصدار الأسهم الممتازة		١٠٠٠٠
الى مذكورين		
ح/رأس المال اسهم عادية (٣٠٠٠ \times ٢٥)	٧٥٠٠٠	
ح/علاوة اصدار الاسهم العادية	٣٥٠٠٠	

مثال (٣) :

نفترض أن شروط التحويل في المثال السابق تنص على تحويل كل سهم ممتاز نظير ٥ أسهم عادية ، وأنه تم تحويل ١٠٠٠ سهم ممتاز بأخرى عادية .

ففي هذه الحالة تبلغ القيمة المسددة بصدد اقتناء الأسهم الممتازة ١١٠٠٠٠ جنيه ، في حين أن القيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة نتيجة التحويل ١٢٥٠٠٠ جنيه ، لذلك يحمل الفرق وقدره ١٥٠٠٠ جنيه على ح/الأرباح المحتجزة وذلك طبقاً لما يلي :

من المذكورين		
ح/رأس المال اسهم ممتازة (١٠٠٠ x ١٠٠٠ جنيه)		١٠٠٠٠٠
ح/علاوة اصدار الاسهم الممتازة		١٠٠٠٠
ح/الأرباح المحتجزة.		١٥٠٠٠
الى ح/رأس المال أسهم عادية (٢٥ x ٥٠٠٠)	١٢٥٠٠٠	

تأريخ الفصل الاول

التمرين الأول :

يتكون رأس مال احدى شركات المساهمة تحت التأسيس من ٤٠٠٠٠ سهم عادية القيمة الاسمية منها ١٠ جنيهات ، ٤٠٠٠ سهم ممتاز ٦ ٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنيه .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات كل من العمليات الآتية :

أولاً : وافقت الشركة على قبول الاصول التالية والمملوكة للمؤسس نجيب صدقي نظير اصدار ٢٤٠٠٠ سهم عادي :

اراضي : ٣٠٠٠٠ جنيهه ، مباني : ٥٠٠٠٠ جنيهه ، مخزون سلعي : ١٦٠٠٠٠ جنيهه .

ثانياً : تم بيع باقي الاسهم العادية نقداً دفعة واحدة وذلك بقيمتها الاسمية زائداً نفقات اصدار قدرها جنيهان . وقد بلغت نفقات الاصدار الفعلية ٢٥٠٠٠ جنيهه .

ثالثاً : تم الاكتتاب في الأسهم الممتازة وذلك بسعر ١.٠٢ جنيهه عن السهم حيث بلغ قسط الاكتتاب ١٠ ٪ من القيمة الاسمية . وقد قام المكتتبون بسداد باقي المبلغ المستحق عدا المساهم كمال الزيني الذي خصص له ٢٠٠ سهم . وبناء عليه قامت الشركة ببيع الأسهم التي خصصت له بسعر ١٠٠ جنيهه ، وقد حمل كمال الزيني بخسارة البيع وتم رد باقي قسط الاكتتاب اليه .

التمرين الثاني :

تم تخصيص ١٠٠ سهم عادي القيبة الاسمية لكلا منها ١٠ جنيهاً للمكتب خالد جاد الذي قام بسداد ٤٥٠ جنيه . غير أنه تأخر في سداد باقي المبلغ المستحق . وفي ضوء ذلك قامت الشركة ببيع هذه الأسهم نظير ٩٢٠ جنيه . فما هي قيود اليومية الواجب اجراؤها في ظل افتراض :

- أولاً : قيام الشركة بمصادرة المبلغ الذي سدده المكتب .
- ثانياً : قيام الشركة برد المبلغ المسدد وذلك بعد الأخذ في الاعتبار الخسائر المرتبطة باعادة بيع هذه الأسهم .

التمرين الثالث :

يبلغ رأس المال المصرح به لاحدى شركات المساهمة تحت التأسيس ١٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنيه . وقد تم طرح ٦٠٠٠ سهم منها للاكتتاب العام وذلك بسعر ١٠٥ جنيه وسددت القيمة بالكامل وأصدرت الاسهم المكتب فيها .

والمطلوب :

تصوير حقوق حملة الأسهم في الميزانية العمومية للشركة فور العمليات السابقة .

التمرين الرابع :

فارس وكميل شريكان متضامنان ويقتسمان صافي الدخل والخسارة بنسبة ٣ : ١ على التوالي ، وكانت الميزانية العمومية لشركة التضامن في ١٥ يونية ١٩٧٨ كالآتي :

<p>دائون ٦٨٠٠</p> <p>رأس مال الشركاء :</p> <p>رأس مال خالد ٤٧٨٠٠</p> <p>رأس مال كميل ٣٨٤٠٠</p> <p>٨٦٢٠٠</p> <p>٩٣٠٠٠</p>	<p>نقدية بالبنك ٤٨٠٠</p> <p>عملاء ١٢٤٠٠</p> <p>— مخصص ديون ٨٠٠</p> <p>مشكوك فيها ١١٦٠٠</p> <p>مخزون سلعي ٢٠٦٠٠</p> <p>آلات ومعدات ٥٠٠٠٠</p> <p>مجمع اهلاك ١٤٠٠٠</p> <p>الآلات ٣٦٠٠٠</p> <p>شهرة محل ٢٠٠٠٠</p> <p>٩٣٠٠٠</p>
--	--

وفي ذلك التاريخ قرر الشريكان تحويل شركتهم الى شركة مساهمة يتكون رأس مالها من ٣٢٠٠٠ سهم القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات ، وعلى أن تنتقل اليها كافة أصول وخصوم شركة التضامن عدا النقدية ، وذلك نظير اصدار ١٦٢٨٠ سهم ، وطرح باقي الأسهم للاكتتاب العام على أن تحصل قيمتها على النحو التالي :

جنيه

٢	قسط اكتتاب	(أول يوليه - ٣١ يوليه)
٢	قسط تخصيص	(أول سبتمبر - ٣٠ سبتمبر)
١	قسط أخير	(أول ديسمبر - ٣١ ديسمبر)

وقد تم الاكتتاب في ٢٤٠٠٠ سهم خصصت بالتناسب بين المكتتبين وردت المبالغ الزائدة بعد حجز قيمة باقي الأقساط . وقد قرر الشريكان توزيع الاسهم المصدرة لهما كالاتي على أن تسوي المبالغ النقدية بينهما :

فارس : ١٢٠٠٠ سهم

كميل ٤٢٨٠ سهم

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تحويل شركة الأشخاص الى شركة مساهمة في دفاتر كل من شركة التضامن وشركة المساهمة وذلك بافتراض:
أولاً: أن شركة المساهمة سوف تستخدم نفس المجموعة الدفترية لشركة التضامن.

ثانياً: أن شركة المساهمة سوف تستخدم مجموعة دفترية جديدة.

التمرين الخامس:

في أول سبتمبر ١٩٧٨ تكونت احدى شركات المساهمة برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠٠٠ جنية، مقسمة الى أسهم عادية القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات، وقد اكتب المؤسسون في ٤٠٪ من أسهم رأس المال وسددوا قيمتها بالكامل. أما باقي الأسهم فقد طرحت للاكتتاب العام بالشروط التالية:

جنيه

٢ قسط اكتتاب + ١٠٠ او جنيه نفقات اصدار

(أول نوفمبر - ٣٠ نوفمبر)

٢ قسط تخصيص (أول فبراير - ٢٨ فبراير)

١ قسط أخير (أول يونيه - ٣٠ يونيه)

وقد تم الاكتتاب في ٢٤٠٠٠٠ سهم خصصت على الوجه الآتي:

أ - رفض الاكتتاب في ١٥٠٠٠ سهم

ب - تخصيص ٣٥٠٠٠ سهم بالكامل

ج - توزيع باقي الأسهم بالتناسب بين المكتتبين.

فإذا علمت أن جميع الأقساط المستحقة سددت في مواعييدها حيث حجزت المبالغ الزائدة في سداد جانب من هذه الأقساط.

فالمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تكوين شركة المساهمة .

التمرين السادس :

في أول سبتمبر ١٩٧٨ طرحت احدى شركات المساهمة تحت التأسيس للاكتتاب العام ٦٥٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات تسدد على النحو التالي :

٢ جنيه قسط اكتتاب ، ٢ جنيه قسط تخصيص ، ١ جنيه قسط أخير .

وفي ٣٠ سبتمبر وصل للشركة اكتتابات في ١٦٠٠٠٠ سهم ، وقد قرر مجلس الادارة في ١٥ أكتوبر تخصيصها كالاتي :

اكتتابات في ٢٠٠٠٠ سهم خصصت بالكامل .

اكتتابات في ٥٠٠٠٠ سهم خصص نصفها .

اكتتابات في ٨٠٠٠٠ خصص ربعها .

اكتتابات في ١٠٠٠٠ سهم لم يخصص لها أية أسهم .

وأرسلت خطابات التخصيص في أول نوفمبر وسدد قسط التخصيص حق

٣٠ نوفمبر . وفي أول يناير طلب القسط الأخير وسدد حق ٣١ يناير .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تكوين شركة المساهمة .

التمرين السابع :

في أول أكتوبر ١٩٧٨ طرحت احدى الشركات المساهمة تحت التأسيس ١٠٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات تسدد كالاتي :

جنيه

٢ قسط اكتتاب (أول أكتوبر - ٣١ أكتوبر)

١ قسط تخصيص (أول ديسمبر - ٣١ ديسمبر)

٢ قسط أخير (أول مارس - ٣١ مارس)

وقد تم الاكتتاب في ١٨١٠٠٠ سهم بيانها كالاتي :

- ٣٠٠٠ مكتتب اكتتب كل منهم في ٥ أسهم
- ٢٩٠٠ مكتتب اكتتب كل منهم في ١٠ أسهم
- ١٠٠٠ مكتتب اكتتب كل منهم في ٢٠ سهم
- ١٨٠٠ مكتتب اكتتب كل منهم في ٤٠ سهم
- ٥٠٠ مكتتب اكتتب كل منهم في ٥٠ سهم
- ٢٠٠ مكتتب اكتتب كل منهم في ١٠٠ سهم

وقد خصص مجلس ادارة الشركة الاسهم كالاتي :

- ١ - تخصص الاسهم بالكامل للمكتتبين في ١٠ أسهم أو أقل
- ٢ - تخصص للمكتتبين في ٢٠ سهم ١٠ أسهم لكل منهم
- ٣ - تخصص للمكتتبين في ٤٠ سهم ٢٠ سهم لكل منهم
- ٤ - تخصص للمكتتبين في ٥٠ سهم ٢٠ سهم لكل منهم
- ٥ - رفض باقي الاكتتابات

كما قرر المجلس حجز الأموال الزائدة من الاكتتاب لتسديد الأقساط التالية ، ورد ما يزيد عن ذلك لأصحابها .

فإذا علمت أن الأقساط سددت بالكامل في مواعييدها .

والمطلوب :

أولاً : تصوير قائمة التخصيص .

ثانياً : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تكوين شركة المساهمة .

التمرين الثامن :

في أول مايو ١٩٧٨ طرحت إحدى شركات المساهمة تحت التأسيس ١٠٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات للاكتتاب العام على

أن تسدد على قسطين كالأتي : قسط اكتتاب : ٢ جنيه قسط تخصيص : ٣ جنيه .

وقد تم الاكتتاب في ١٦٠٠٠٠ سهم دفع عنها قسط الاكتتاب حتى ٣١ مايو . وفي ١٥ يونيه قرر مجلس الادارة تخصيص الاسهم كالأتي :

- تخصيص ١٠٠٠٠ سهم بالكامل .

- رفض الاكتتاب في ٣٥٠٠٠ سهم .

- توزيع باقي الأسهم بالتناسب .

وفي أول يوليه طلب قسط التخصص وسدد بالكامل فيما عدا مساهم خصص له ١٠٠٠ سهم . وفي أول اغسطس سدد المكتتب المتأخر القسط المستحق عليه واحتسبت عليه فائدة تأخير بمعدل ١٢ سنوياً .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة .

التمرين التاسع :

في أول سبتمبر ١٩٧٨ تم تكوين شركة مساهمة برأس مال كالأتي :

١٠٠٠٠ سهم ممتاز ٦% القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات .

٢٥٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات .

وفي خلال سبتمبر تمت العمليات الآتية :

١ - حصلت شركة المساهمة على الأصول الآتي بيانها من أحد المؤسسين وذلك نظير اصدار ١٠٠٠٠٠ سهم عادي مدفوعة بالكامل على أن يعد الفرق بمثابة شهرة محل :

مخزون سلعي ٣٥٠٠٠٠ جنيه

آلات ومعدات ٥٠٠٠٠٠ جنيه

٢ - تم بيع ٥٠٠٠ سهم ممتاز بقيمتها الاسمية وسدد الثمن بالكامل .

٣ - طرحت الشركة ١٠٠٠٠٠ سهم عادي للاكتتاب العام حيث تم الاكتتاب في ١٥٠٠٠٠ سهم تسدد كالاتي :

٤ - جنيه قسط اكتتاب + ١ جنيه نفقات اصدار .

٤ - جنيه قسط تخصيص .

٢ - جنيه قسط أخير .

وقد قرر مجلس الادارة تخصيص الاسهم بالتناسب ، علماً بأنه تم سداد كافة الاقساط المستحقة في مواعييدها .

والمطلوب :

أولاً : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة .

ثانياً : تصوير الميزانية العمومية للشركة فور العمليات السابقة .

التصريح العاشر :

حسن ، وحسين ، وعلام شركاء متضامنون ويقتسمون صافي الدخل والخسارة بنسبة ٢ : ٢ : ١ على التوالي ، وكانت الميزانية العمومية لشركة التضامن في أول نوفمبر ١٩٧٨ كالاتي :

أوراق دفع	١٠٠٠٠	نقدية بالبنك		٢٣٦٥٠
دائنون	١٧٦٠٠	عملاء		٤٠٠٠٠
رأس مال الشركاء		مخزون سلعي		٤٤٠٠٠
حسن ٣٦٦٠٠		أثاث	١٦٥٠٠	
حسين ٣٠٠٠٠		- مجمع اهلاك	٤٩٥٠	١١٥٥٠
علام ٢٥٠٠٠				
	٩١٦٤٠			
	<u>١١٩٢٠٠</u>			<u>١١٩٢٠٠</u>

وقد قرر الشركاء في ذلك التاريخ تحويل شركتهم الى شركة مساهمة يتكون رأسها كالاتي :

١٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهاً
١٠٠٠٠ سهم ممتاز ٦٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهاً .

كما اتفق الشركاء على الآتي :

١ - انتقال أصول وخصوم شركة التضامن عدا النقدية الى الشركة المساهمة وذلك بعد اجراء التعديلات الآتية :

- أ - تكوين مخصص للديون المشكوك فيها بمعدل ٥٪ من رصيد العملاء .
 - ب - تعديل قيمة الأثاث ليعكس القيمة السوقية والبالغة ١٩٥٠٠ جنيه ناقصاً مجمع الإهلاك على هذه القيمة وذلك بمعدل ٣٠٪ .
 - ج - هناك نفقات قدرها ٦٥٠ جنيه تقرر اعتبارها كنفقات مقدمة .
- ٢ - تسدد المبالغ المستحقة للشركاء على النحو التالي :

- أ - يعطي كل شريك ١٥٠٠ سهم ممتاز .
- ب - يسدد باقي رأس مال الشركاء بأسهم عادية وذلك على أساس ١٠٠ سهم ومضاعفاتها ، على أن يدفع لأي شريك الزيادة في رأس ماله عن أقصى مضاعفات المائة سهم التي يمكن إصدارها .

وقد تم تكوين الشركة المساهمة وطرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام وذلك على أساس قيمتها الاسمية ، وقد سددت قيمتها بالكامل .

والمطلوب :

أولاً : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة في دفاتر كل من شركة التضامن ، والشركة المساهمة وذلك بافتراض استخدام شركة المساهمة لنفس المجموعة الدفترية الخاصة بشركة التضامن .

ثانياً: تصوير الميزانية العمومية لشركة المساهمة فور الانتهاء من العمليات السابقة.

التمرين الحادي عشر:

فيما يلي حقوق حملة الأسهم لأحدى شركات المساهمة كما تظهر في ميزانيتها العمومية في ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ .

جنيه	
٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠ سهم ممتاز القيمة الاسمية لكل منها ٥٠ جنيه مدفوعة بالكامل.
٥٠٠٠٠	علاوة اصدار الاسهم الممتازة.
١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات مدفوعة بالكامل.
١٢٦٠٠٠	علاوة اصدار أسهم عادية.
١٦٠٠٠٠٠	أرباح محتجزة.

فإذا علمت ان شروط الأسهم الممتازة تنص على امكانية تحويلها الى أسهم عادية ، وقد تم تحويل ١٠٠٠ سهم منها الى أسهم عادية .
والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات عملية التحويل وذلك بافتراض كل من الشروط الآتية للتحويل :

- ١ - يتم تحويل الأسهم الممتازة على أساس عدد مماثل من الأسهم العادية .
- ٢ - يتم تحويل كل سهم ممتاز على أساس $7 \frac{1}{2}$ سهم عادي .
- ٣ - يتم تحويل كل سهم ممتاز على أساس ٤ أسهم عادية .

الفصل الثاني

الاقتراض باصدار السندات

يعد السند بمثابة صك اسمي أو لحامله ويمثل قرض طويل الأجل تصدره الشركة طبقاً لأوضاع قانونية معينة . وقد تكون السندات بضمان أصول معينة يمتلكها الشركة ، أو بضمان المقدرة الربحية لها . ويتم اصدار السندات بموجب عقد قرض ينص فيه على دفع فوائد ثابتة في مواعيد معينة مع رد القيمة الاسمية للسند أو أية قيمة ينص عليها في تاريخ الاستحقاق . كما يجوز النص على رد السندات اختيارياً قبل ميغاد الاستحقاق .

وتتشابه السندات مع الأسهم في أنها وسيلة من وسائل تمويل الشركة حيث يطلق على الأموال التي تحصل عليها الشركة عن طريق اصدار الاسهم «رأس المال المملوك» في حين يطلق على الأموال التي تحصل عليها عن طريق اصدار السندات «رأس المال المقرض» .

ويكون اصدار السندات بقرار من الجمعية العامة . غير أنه لا يجوز اصدار سندات الا بعد اداء رأس المال المصدر بالكامل .

ويتميز السند عن السهم بما يلي :

١ - يمثل السهم حصة في رأس المال بينما يعد السند بمثابة حصة في قرض على الشركة . ونتيجة لذلك فلحامل السهم حق الاشراف على أعمال الشركة عن طريق حضور جمعيتها العامة ، في حين أن حامل السند لا يملك هذا الحق .

٢ - تتوقف الكوبونات الموزعة على حملة الاسهم على مقدار ما تحققه

الشركة من أرباح بمعنى أنه في حالة تحقيق خسارة فلا يوزع شيء لحامل السهم .
أما حامل السند فله الحق في الحصول على فوائد ثابتة في مواعيد محددة
وبصرف النظر عن نتيجة نشاط الشركة .

٣ - لا يجوز اصدار الأسهم بخضم اصدار ، في حين أنه يجوز اصدار
السندات بأقل من قيمتها الاسمية وذلك لاغراء جمهور المكتتبين على شرائها .

٤ - ينص القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على ضرورة سداد ٢٥٪ على الأقل
من القيمة الاسمية للأسهم عند اصدارها ، بينما لم يشترط ذلك بالنسبة
للسندات .

٥ - في حالة تصفية شركة المساهمة يكون لحملة السندات الحق في الحصول
على قيمة سنداتهم قبل توزيع أي شيء على المساهمين .

وغالباً ما تفضل ادارة شركات المساهمة اللجوء الى طريق الاقتراض
باصدار السندات بدلاً من اصدار الأسهم وذلك لأسباب عديدة أهمها ما يلي :

١ - لا يعطي السند لحامله حق المشاركة في ادارة الشركة عن طريق حضور
الجمعية العامة للمساهمين ، كما قد يفضل المساهمون القدامى عدم اضافة
مساهمين جدد للشركة حفاظاً على سيطرتهم على ادارتها .

٢ - ارضاء نوع من المستثمرين يخشى المخاطرة ويقنع بفائدة ثابتة بعيدة عن
التقلبات . كما أن مركز الشركة قد يكون ضعيفاً بحيث لا يشجع الجمهور على
الاقبال على شراء الاسهم .

٣ - المتاجرة على حقوق أصحاب المشروع حيث تلجأ الشركة الى الاقتراض
طالما توقعت تحقيق عائد على استثمارات الأموال المقرضة يفوق عبء الفائدة
الذي ستتحمله نتيجة الاقتراض . وبذلك يستفيد حملة الأسهم بالفرق بين
عائد الاستثمارات وعبء الفائدة .

اصدار السندات :

اذا طرح جانب من السندات في الاكتتاب العام ، وذلك اذا وجهت الشركة الدعوة الى الاكتتاب بها الى أشخاص غير محددين سلفاً ، فيجب أن يتبع بشأنها الاحكام الواردة في المواد من (١٢) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

وقد يتولى احد البنوك عملية الاكتتاب ، كما قد تعرضها الشركة مباشرة للجمهور للاكتتاب فيها . وقد يتم سداد قيمة السند اما دفعة واحدة ، أو على أقساط حسب ما يقرره مجلس ادارة الشركة .

كما قد يتم الاكتتاب في كل السندات بالكامل ، أو في أكثر من المعروض أو أقل منه . ففي حالة الاكتتاب بالكامل لا يتطلب الامر تخصيص السندات الا اذا رأى مجلس الإدارة استبعاد بعض المكتتبين . أما اذا زاد الاكتتاب عن السندات المطروحة فيقوم مجلس الادارة بوضع قواعد التخصيص اللازمة لجعل عدد السندات المطلوبة مساوياً للعدد المعروض . وفي حالة الاكتتاب في عدد من السندات أقل من المعروض فلا يجوز لمجلس ادارة الشركة ان يقرر الاكتفاء باصدار القدر الذي تمت تغطيته من السندات والغاء الباقي .

سعر اصدار السندات :

يتحدد سعر اصدار السندات بعوامل عديدة منها الطلب والعرض في سوق المال والظروف الاقتصادية السائدة . فتصدر السندات بقيمتها الاسمية عندما يكون سعر الفائدة الممنوح على السندات في مستوى المعدلات السارية في السوق . كما قد تضطر الشركة لتشجيع الجمهور على الاقبال على سنداتها أن تصدرها بقيمة أقل من القيمة الاسمية أي بخخص اصدار . اما اذا كان سعر الفائدة الممنوح على السندات يفوق المعدلات السارية في السوق فعالباً ما تصدر هذه السندات بعلاوة اصدار وذلك لتعويض الارتفاع في سعر الفائدة الممنوح .

أنواع السندات :

تأخذ السندات المصدرة العديد من الأشكال . فمن ناحية طريقة تملك السندات يمكن تقسيمها الى سندات اسمية وسندات لحاملها . فالسندات

الاسمية تكون مقيدة باسم صاحبها بسجلات الشركة ، ولا يجوز التنازل عنها الا بموافقة الشركة وإثبات ذلك بسجلاتها . اما السندات لحاملها فتنتقل ملكيتها بالتداول دون حاجة لموافقة الشركة أو إثبات انتقال الملكية بسجلاتها . ومن ناحية ايراد السندات تنقسم السندات الى سندات ذات فائدة دورية ثابتة ، وسندات ذات ايراد متغير . ففي النوع الاول يحصل حامل السند على الفائدة كنسبة مئوية ثابتة من القيمة الاسمية للسند . أما النوع الثاني فينقسم ايراده الى (أ) فائدة ثابتة دورية (ب) دخل صافي يتغير مع التغير في صافي دخل الشركة .

أما من ناحية الضمان لدائني الشركة فقد تكون السندات في صورة رهن على أصول معينة تمتلكها الشركة ، أو قد تكون السندات بضمان المركز المالي العام للشركة وما تتبعه به من مقدرة ربحية كما قد تكون السندات بضمان احدى الهيئات الحكومية أو أحد البنوك .

المعالجة المحاسبية لاصدار السندات :

تحدد المعالجة المحاسبية لاصدار السندات بما اذا كانت قيمة هذه السندات سوف تسدد دفعة واحدة أو على أقساط ، وبما اذا كانت هذه السندات سوف تصدر بقيمتها الاسمية أو بعلاوة أو بخضم اصدار .

وسنتعرض فيما يلي بالشرح والتحليل للمعالجة المحاسبية المرتبطة بمختلف المواقف المرتبطة باصدار السندات .

أولاً - اصدار السندات بقيمتها الاسمية والسداد دفعة واحدة .

١ - الاكتتاب بالكامل :

تشابه المعالجة المحاسبية في هذه الحالة مع المعالجة المرتبطة باصدار الاسهم بقيمتها الاسمية وسدادها دفعة واحدة . فعند الاكتتاب في السندات يجعل ح/ نقدية بالبنك (مدينًا) وح/ المكتتبين في السندات (دائنًا) . وعند اصدار السندات يجعل ح/ المكتتبين في السندات (مدينًا) وح/ السندات (دائنًا) .

مثال :

أصدرت إحدى شركات المساهمة ١٠.٠٠٠ سند ١٢٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات. وينص عقد السندات على سداد قيمتها بالكامل عند الاكتتاب. وقد طرحت السندات للاكتتاب العام وتم الاكتتاب فيها بالكامل.

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات.

مناقشة خطوات الحل :

يلاحظ في هذه الحالة أنه تم الاكتتاب في عدد السندات المطروحة للاكتتاب دون زيادة او نقصان ، كما انها صدرت بقيمتها الاسمية على أن تسدد دفعة واحدة. وعلى ذلك تكون قيود اليومية كما يلي :

١٠٠٠٠٠	من ح/ نقدية بالبنك
١٠٠٠٠٠	الى ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪
	اثبات الاكتتاب في السندات بقيمتها الاسمية
	وسداد قيمتها دفعة واحدة.
١٠٠٠٠٠	من ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪
١٠٠٠٠٠	الى ح/ السندات ١٢٪
	اثبات اصدار السندات الى المكتتبين

٢ - الاكتتاب الزائد :

طالما أن عدد السندات المكتتب فيها يزيد عن عدد السندات المطروحة للاكتتاب فالأمر يتطلب في هذه الحالة وكما سبق أن ذكرنا بصدد اصدار الأسهم ، الى قيام مجلس ادارة الشركة بوضع قواعد التخصيص.

مثال :

بافتراض أنه في المثال السابق تم الاكتتاب في ١٧٠٠٠ سند ، وقد قرر مجلس ادارة الشركة تخصيص السندات على الوجه الآتي :

- ١ - رفض الاكتتاب في ٢٠٠٠ سند .
 - ٢ - توزيع باقي السندات بالتناسب بين المكتتبين .
- وبناء على ذلك قامت الشركة برد المبالغ المحصلة بالزيادة .
والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات .

مناقشة خطوات الحل :

من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ اثبات الاكتتاب في ١٧٠٠٠٠ سند وسداد قيمتها بالكامل	١٧٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠
من ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ الى ح/ السندات ١٢٪ اثبات اصدار ١٠٠٠٠٠ سند	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
من ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ الى ح/ نقدية بالبنك اثبات المبالغ المحصلة لرفض الاكتتاب	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
من ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ الى ح/ نقدية بالبنك اثبات رد المبالغ المحصلة بالزيادة	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠

٣ - الاككتاب الناقص :

إذا كان عدد السندات المكتتب فيها يقل عن عدد السندات المطروحة للاككتاب يجوز لمجلس ادارة الشركة ان يقرر الاكتفاء بإصدار القدر الذى تمت تغطيته من السندات المحصلة عند الاككتاب .

مثال :

بافتراض انه فى المثال السابق تم الاككتاب فى ٧٠٠٠ سند وقرر مجلس ادارة الشركة الاكتفاء باصدار القدر الذى تمت تغطيته من السندات .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة .

٧٠٠٠٠	من ح / نقدية بالبنك	٧٠٠٠٠
	الى ح / المكتتبين فى السندات ١٢ %	
	اثبات الاككتاب فى ٧٠٠٠ سند وسداد قيمتها بالكامل	
٧٠٠٠٠	من ح / المكتتبين فى السندات ١٢ %	٧٠٠٠٠
	الى ح / السندات ١٢ %	
	اثبات اصدار السندات بالقدر الذى تمت تغطيته	

ثانياً - اصدار السندات بقيمتها الاسمية

والسداد على أقساط :

غالباً ما تلجأ الشركة الى هذا الاجراء لتشجيع المكتتبين على الاقبال على السندات المطروحة ، خاصة اذا لم تكن الشركة فى حاجة الى مبلغ الفرض بالكامل فى تاريخ الاصدار . وتتحدد المعالجة المحاسبية فى هذه الحالة بما اذا كان الاككتاب قد تم بالكامل فى السندات المطروحة ، أم أن الاككتاب تم فى

عدد من السندات يزيد عن العدد المطروح . ومن الطبيعي اذا كان الاكتتاب قد تم في عدد من السندات يقل عن العدد المطروح فيها فيجوز ان يقرر مجلس الادارة الاكتفاء باصدار القدر الذي تمت تغطيته من السندات .

مثال (١) :

قررت الجمعية العمومية لاحدى شركات المساهمة اصدار ١٠٠٠٠ سند ١٢ % ، القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات . وقد طرحت السندات للاكتتاب العام على أن تسدد كالاتي :

٤ جنيه قسط اكتتاب

٤ جنيه قسط تخصيص

٢ جنيه قسط أخير

وقد تم الاكتتاب في السندات بالكامل ، وسددت الاقساط المستحقة في مواعيدها .

فالمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات :

مناقشة خطوات الحل :

من ح/ نقدية بالبنك		٤٠٠٠٠
الى ح/ المكتتبين في السندات	٤٠٠٠٠	
اثبات الاكتتاب في السندات المطروحة بالكامل		
من ح/ المكتتبين في السندات ١٢ %		٨٠٠٠٠
الى ح/ السندات ١٢ %	٨٠٠٠٠	
اثبات استحقاق قسط التخصيص		

من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
من ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ الى ح/ السندات ١٢٪ اثبات استحقاق القسط الأخير.	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ اثبات سداد القسط الأخير	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠

مثال (٢) :

بلافتراض انه في المثال السابق تم الاكتتاب في ١٧٠٠٠ سند، وقد قرر مجلس ادارة الشركة تخصيص السندات المطروحة الوجه الآتي :

- ١ - رفض الاكتتاب في ٣٠٠٠ سند.
 - ٢ - تخصيص ٢٠٠٠ سند بالكامل.
 - ٣ - توزيع باقي السندات بالتناسب بين المكتتبين.
- وقد قام المكتتبون بسداد كافة الاقساط المستحقة.

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة.

مناقشة خطوات الحل :

من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ اثبات الاكتتاب في ١٧٠٠٠ سند	٦٨٠٠٠	٦٨٠٠٠
--	-------	-------

من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪ الى حـ/السندات ١٢٪ اثبات استحقاق قسط التخصيص على السندات المطروحة	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
من حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪ الى حـ/نقدية بالبنك اثبات رد قسط الاكتتاب للمكتتبين الذين رفضت طلباتهم	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
من حـ/نقدية بالبنك الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪ اثبات سداد قسط التخصيص بالنسبة للمكتتبين الذين خصص لهم ٢٠٠٠ سند بالكامل.	٨٠٠٠	٨٠٠٠
من حـ/نقدية بالبنك الى حـ/المكتتبين في السندات ١٢٪ اثبات سداد باقي المكتتبين لرصيد قسط التخصيص	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠

مثال (٣) :

بافتراض أنه في المثال السابق تم الاكتتاب في ٧٠٠٠ سند وقرر مجلس إدارة الشركة بناء على ذلك الاكتفاء باصدار سندات في حدود ما كتبت فيه .

فالمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات .

مناقشة خطوات الحل :

من حـ / نقدية بالبنك الى حـ / المكتبين في السندات ١٢ % اثبات الاكتاب في ٧٠٠٠ سند .	٢٨٠٠٠	٢٨٠٠٠
من حـ / المكتبين في السندات ١٢ % الى حـ / السندات اثبات رد المبالغ المحصلة عند الاكتاب	٥٦٠٠٠	٥٦٠٠٠
من حـ / المكتبين في السندات ١٢ % الى حـ / السندات ١٢ % اثبات استحقاق القسط الأخير	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠
من حـ / نقدية بالبنك الى حـ / المكتبين في السندات ١٢ % اثبات سداد القسط الأخير	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠
من حـ / نقدية بالبنك الى حـ / المكتبين في السندات ١٢ % اثبات سداد قسطي الأكتاب	٢٨٠٠٠	٢٨٠٠٠

ثالثاً - اصدار السندات بعلاوة والسداد دفعة واحدة :

تتمثل علاوة الإصدار في الفرق بين القيمة الاسمية للسندات المصدرة وسعر اصدار هذه السندات ، وهي بذلك تمثل متجمد الفوائد الزائدة عن سعر الفائدة السائد في سوق الأوراق المالية طوال مدة القرض . وبذلك تختلف طبيعة علاوة اصدار السندات عن علاوة اصدار الأسهم والتي تمثل المبلغ الذي

يسدده المساهم الجديد مقابل تمتعه بكافة حقوق المساهمين القدامى في الشركة .
واستناداً الى ذلك تعالج علاوة اصدار السندات محاسبياً خلافاً لعلاوة اصدار
الاسهم والتي تقفل في ح/ الاحتياطي القانوني ، وذلك . باهلاكها بعد خصم
نفقات الاصدار الفعلية على سنوات القرض مع اجراء التسوية اللازمة لذلك
في ح/ فائدة السندات . وبعبارة أخرى يتم تخفيض عبء فائدة السندات السنوي
بمقدار الاهلاك لعلاوة الاصدار .

مثال (١) :

طرحت احدى شركات المساهمة ١٠٠٠٠ سند ١٢٪ القيمة الاسمية لكل
منها ١٠ جنيهات للاكتتاب العام . وينص عقد السندات على سداد قيمتها
بالكامل عند الاكتتاب زائداً علاوة اصدار بواقع جنيهان عن السند . وقد تم
الاكتتاب في السندات بالكامل .

فالمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات .

مناقشة خطوات الحل :

من ح/ نقدية بالبنك		١٢٠٠٠٠٠
الى ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪	١٢٠٠٠٠	
اثبات الاكتتاب في الاسهم بالكامل وسداد قيمتها الاسمية زائداً علاوة الاصدار		
من ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪		١٢٠٠٠٠
الى مذكورين		
ح/ السندات ١٢٪	١٠٠٠٠٠	
ح/ علاوة اصدار السندات ١٢٪	٢٠٠٠٠	
اثبات اصدار السندات وتعليق ح/ علاوة الاصدار		

مثال (٢) :

إذا افترضنا في المثال السابق أنه تم الاكتتاب في ١٧٠٠٠ سند وقد قرر مجلس الإدارة تخصيص السندات المطروحة على النحو التالي :

١ - رفض الاكتتاب في ٢٠٠٠ سند.

٢ - تخصيص باقي السندات بالتناسب بين المكتتبين

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات.

مناقشة خطوات الحل :

من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ اثبات الاكتتاب في ١٧٠٠٠ سند وسداد علاوة الاصدار	٢٠٤٠٠٠ ٢٠٤٠٠٠	٢٠٤٠٠٠
من ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ الى مذكورين ح/ السندات ١٢٪ ح/ علاوة اصدار السندات ١٢٪ اثبات اصدار السندات وتعليق ح/ علاوة الاصدار	١٠٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
من ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ الى ح/ نقدية بالبنك اثبات رد قيمة السندات المرفوضة	٢٤٠٠٠	٢٤٠٠٠
من ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ الى ح/ نقدية بالبنك اثبات رد قيمة السندات الزائدة	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠

مثال (٣) :

بالافتراض أنه في المثال السابق تم الاكتتاب في ٧٠٠٠ سند وقرر مجلس إدارة الشركة الاكتفاء باصدار السندات في حدود ما كتبت فيه .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة .

مناقشة خطوات الحل :

من حـ/ نقدية بالبنك الى حـ/ المكتتبين في السندات ١٢ % اثبات الاكتتاب في ٧٠٠٠ سند	٨٤٠٠٠	٨٤٠٠٠
حـ / المكتتبين في السندات ١٢ % الى مذكورين حـ / السندات ١٢ % حـ / علاوة اصدار السندات ١٢ % اثبات اصدار السندات في حدود ما اكتب فيه	٨٤٠٠٠ ٧٠٠٠٠ ١٤٠٠٠	

رابعاً - اصدار السندات بعلاوة والسداد على أقساط :

مثال (١) :

طرحت إحدى شركات المساهمة ١٠٠٠٠٠ سند ١٢ % القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات للاكتتاب العام تسدد كالاتي :

- ٤ جنيه قسط اكتتاب + ٣ جنيه علاوة اصدار
- ٤ جنيه قسط تخصيص
- ٢ جنيه قسط أخير

وقد تم الاككتاب في السندات المطروحة بالكامل وسددت الاقساط
المستحقة في مواعيدها.

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات .

مناقشة خطوات الحل :

من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ اثبات الاككتاب في السندات المطروحة بالكامل	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
من ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ الى مذكورين ح/ السندات ١٢٪ ح/ علاوة اصدار السندات ١٢٪ اثبات استحقاق قسط التخصيص	٨٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ اثبات تحصيل قيمة قسط التخصيص	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
من ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ الى ح/ السندات ١٢٪ اثبات استحقاق القسط الأخير	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ اثبات تحصيل قيمة القسط الأخير	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠

مثال (٢) :

بافتراض أنه في المثال السابق تم الاكتتاب في ١٧.٠٠٠ سند وقد قرر مجلس ادارة الشركة تخصيص الاسهم المطروحة كالاتي :

- ١ - رفض الاكتتاب في ٣.٠٠٠ سند.
 - ٢ - تخصيص ٢.٠٠٠ سند بالكامل.
 - ٣ - تخصيص باقي السندات بالتناسب بين المكتتبين.
- وقد قام المكتتبون بسداد كافة الاقساط المستحقة في مواعيدها .
والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات .

مناقشة خطوات الحل :

من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ اثبات الاكتتاب في ١٧.٠٠٠ سند	١٠.٢٠٠٠	١٠.٢٠٠٠
من ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ الى مذكورين		١٠.٠٠٠٠
ح/ السندات ١٢٪	٨.٠٠٠٠	
ح/ علاوة اصدار السندات ١٢٪	٢.٠٠٠٠	
اثبات استحقاق قسط التخصيص عن الاسهم المصدرة		
من ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ الى ح/ نقدية بالبنك	١٨.٠٠٠	١٨.٠٠٠
اثبات رد المبالغ المحصلة عن السندات المرفوضة		
من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ اثبات تحصيل قسط التخصيص عن الاسهم المخصصة بالكامل	٨.٠٠٠	٨.٠٠٠

من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ اثبات تحصيل رصيد قسط التخصيص من باقي المكتتبين.	٨٠٠٠	٨٠٠٠
من ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ الى ح/ السندات ١٢٪ اثبات استحقاق القسط الأخير	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ اثبات تحصيل قيمة القسط الأخير	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠

مثال (٣) :

بالافتراض في المثال السابق انه تم الاكتتاب في ٧٠٠٠ سند وقد قرر مجلس
الادارة رد المبالغ المحصلة وعدم اصدار سندات .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة .

مناقشة خطوات الحل :

من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ اثبات الاكتتاب في ٧٠٠٠ سند ١٢٪	٤٢٠٠٠	٤٢٠٠٠
من ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ الى ح/ نقدية بالبنك اثبات رد المبالغ المحصلة من المكتتبين في السندات	٤٢٠٠٠	٤٢٠٠٠

خامساً: اصدار السندات بخضم والسداد دفعة واحدة:

أجاز المشرع خلافاً لاصدار الاسهم اصدار السندات بخضم اصدار أي بأقل من قيمتها الاسمية. ويتمثل خصم الاصدار في الفرق بين القيمة الاسمية للسندات المصدرة وسعر الاصدار لهذه السندات. وتلجأ الشركة عادة الى ذلك الاجراء لاغراء المستثمرين في مواجهة ارتفاع سعر الفائدة في سوق الاوراق المالية عن سعر فائدة السندات للاكتتاب في السندات المصدرة.

اويعالج خصم اصدار السندات محاسبياً بجعل حسابها (مديناً) بقيمتها عند الاصدار على أن يجري اهلاك لهذا الحساب على مدى سنوات القرض مع اجراء التسوية اللازمة لذلك في ح/فائدة السندات. وبعبارة أخرى يتم تضخيم عبء فائدة السندات السنوي بمقدار الاهلاك لخصم الاصدار.

مثال (١):

طرحت احدى شركات المساهمة ١٠٠٠٠ سند ١٢% القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات للاكتتاب العام وذلك بسعر ٩ جنيهات عن السند. وينص عقد السندات على سداد القيمة بالكامل عند الاكتتاب وقد تم الاكتتاب في السندات بالكامل.

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات.

مناقشة خطوات الحل:

من ح/نقدية بالبنك	٩٠٠٠٠	
الى ح/المكتتبين في السندات ١٢%	٩٠٠٠٠	
اثبات الاكتتاب في السندات المصدرة بالكامل		
من مذكورين		
ح/المكتتبين في السندات ١٢%		٩٠٠٠٠
ح/خصم اصدار السندات ١٢%		١٠٠٠٠
السندات ١٢%	١٠٠٠٠٠	
اثبات اصدار السندات بخضم الاصدار		

مثال (٢) :

بالافتراض في المثال السابق ان الاكتتاب تم في ١٧٠٠٠ سند ، وقد قرر مجلس الادارة تخصيص السندات المطروحة على النحو التالي :

١ - رفض الاكتتاب في ٣٠٠٠ سند

٢ - تخصيص باقي السندات بالتناسب بين المكتتبين

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات

مناقشة خطوات الحل :

من ح/نقدك بالبنك الى ح/المكتتبين في السندات ١٢٪ اثبات الاكتتاب في ١٧٠٠٠ سند.	١٥٣٠٠٠	١٥٣٠٠٠
من مذكورين ح/المكتتبين في السندات ١٢٪ ح/خصم اصدار السندات ١٢٪ الى ح/ السندات ١٢٪ اثبات اصدار السندات	١٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠ ١٠٠٠٠
من ح/المكتتبين في السندات ١٢٪ الى ح/نقدية بالبنك اثبات رد قيمة السندات المرفوضة	٢٧٠٠٠	٢٧٠٠٠
من ح/المكتتبين في السندات ١٢٪ الى ح/نقدية بالبنك اثبات رد المبالغ المدفوعة بالزيادة	٣٦٠٠٠	٣٦٠٠٠

مثال (٣) :

بافتراض انه في المثال السابق تم الاكتتاب في ٧٠٠٠ سند وقد قرر مجلس ادارة الشركة رد المبالغ المحصلة الى المكتتبين وعدم اصدار سندات .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة

مناقشة خطوات الحل :

٦٣٠٠٠	٦٣٠٠٠	من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ اثبات الاكتتاب في ٧٠٠٠ سنداً ١٢٪
٦٣٠٠٠	٦٣٠٠٠	من ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ الى ح/ نقدية بالبنك اثبات رد المبالغ المحصلة من المكتتبين

سادساً - اصدار السندات بخضم والساد على أقساط

مثال (١) :

طرحت احدى شركات المساهمة ١٠٠٠٠ سند ١٢٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهاً للاكتتاب العام وذلك بسعر ٩ جنيهاً تسدد كالاتي :

- ٤ جنيهاً قسط اكتتاب
- ٣ جنيهاً قسط تخصيص
- ٢ جنيهاً قسط أخير

وقد تم الاكتتاب في السندات المطروحة بالكامل ، وقام المكتتبون بسداد الأقساط المستحقة في مواعيدها .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات

مناقشة خطوات الحل :

من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في السندات ١٢ % اثبات الاكتاب في السندات المطروحة	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
من مذكورين ح/ المكتتبين في السندات ١٢ % ح/ خصم اصدار السندات ١٢ % الى ح/ السندات ١٢ % اثبات استحقاق قسط التخصيص	٨٠٠٠٠	٧٠٠٠٠ ١٠٠٠٠
من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في السندات ١٢ % اثبات سداد قسط التخصيص	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
من ح/ المكتتبين في السندات ١٢ % الى ح/ السندات ١٢ % اثبات استحقاق القسط الأخير	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
من ح/ نقديك بالبنك الى ح/ المكتتبين في السندات ١٢ % اثبات تحصيل قيمة القسط الأخير	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠

مثال (٢) :

بلاقتراض في المثال السابق انه تم الاكتاب في ١٧٠٠٠ سند ، وقد قرر

مجلس الادارة تخصيص السندات المطروحة على النحو التالي :

١ - رفض الاكتاب في ٣٠٠٠ سند

٢ - تخصيص ٢٠٠٠ سند بالكامل

٣ - تخصيص باقي السندات المصدرة بالتناسب بين المكتبتين .

وقد تم سداد الاقساط المستحقة في مواعيدها

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات :

من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتبتين في السندات ١٢ % اثبات الاكتاب في ١٧٠٠٠ سند	٦٨٠٠٠	٦٨٠٠٠
من مذكورين ح/ المكتبتين في السندات ١٢ % ح/ خصم اصدار السندات ١٢ % الى ح/ السندات ١٢ % اثبات استحقاق قسط التخصيص عن السندات المصدرة	٨٠٠٠٠	٧٠٠٠٠ ١٠٠٠٠
من ح/ المكتبتين في السندات ١٢ % الى ح/ نقدية بالبنك اثبات رد المبالغ المحصلة من السندات المرفوضة	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتبتين في السندات ١٢ % اثبات تحصيل قسط التخصيص عن السندات الخصصة بالكامل	٦٠٠٠	٦٠٠٠

من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ اثبات تحصيل رصيد قسط التخصيص من باقي المكتتبين	٨٠٠٠	٨٠٠٠
من ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ الى ح/ السندات ١٢٪ اثبات استحقاق القسط الأخير	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ اثبات سداد قيمة القسط الأخير	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠

مثال (٣) :

بافتراض انه في المثال السابق تم الاكتاب في ٧٠٠٠ سند وقرر مجلس ادارة الشركة رد المبالغ المحصلة الى المكتتبين وعدم اصدار سندات .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة .

مناقشة خطوات الحل :

من ح/ نقدية بالبنك الى ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ اثبات الاكتاب في ٧٠٠٠ سند	٢٨٠٠٠	٢٨٠٠٠
من ح/ المكتتبين في السندات ١٢٪ الى ح/ نقدية بالبنك اثبات رد المبالغ المحصلة الى المكتتبين	٢٨٠٠٠	٢٨٠٠٠

فائدة السندات

تمثل فائدة السندات العائد على الأموال المستثمرة في هذه السندات ، وهي بمثابة عبء دوري ثابت تتحمله الشركة بصرفه النظر عن نتيجة نشاطها . ويرفق بالسند عادة كوبونات بأرقام متسلسلة يمثل كل منها قسط الفائدة الذي يقدم في تاريخ استحقاق الفائدة لتحصيل قيمتها . وفي هذا الصدد - قد تتولى الشركة بنفسها عملية دفع الكوبونات ، أو قد تعهد بذلك الى أحد البنوك نظير عمولة . ويتم في الحالة الأخيرة تخصيص « ح/البنك كوبون رقم ... » للقيام بالصرف منه على الكوبونات المقدمة . ويمثل رصيد ذلك الحساب قيمة الكوبونات التي لم تقدم للصرف . وتخضع فائدة السندات لضريبة القيم المنقولة التي ألزم قانون الضرائب بحجزها عند المنبع .

وتتحدد المعالجة المحاسبية لفائدة السندات بما اذا كانت السندات قد أصدرت بقيمتها الاسمية ، أو بعلاوة أو بخخص إصدار ، وبما اذا كانت السندات سوف يتم ردها في نهاية حياة السندات دفعة واحدة أم على دفعات سنوية خلال مدة القرض .

وستعرض فيما يلي للمعالجة المحاسبية لفائدة السندات في ظل مختلف المواقف .

أولا - فائدة السندات المصدرة بقيمتها الاسمية

تحتسب فائدة السندات دائماً على أساس القيمة الاسمية لهذه السندات مضروبة في معدل الفائدة الذي تحمله السندات . وفي هذا المجال يجب مراعاة ما إذا كان تاريخ استحقاق الفائدة يتفق أو لا يتفق مع نهاية السنة المالية للشركة . ففي حالة اتفاق التاريخين لا يتطلب الأمر اجراء أية تسوية للفائدة في نهاية السنة المالية . أما إذا اختلف التاريخان فيجب اجراء قيد تسوية للفائدة عن المدة من آخر تاريخ استحقاق الفائدة حتى نهاية السنة المالية . وبذلك تحمل كل سنة مالية بما يخصها من عبء الفائدة بالكامل .

مثال (١):

أصدرت إحدى شركات المساهمة في أول إبريل ١٩٧٧ ١٠٠٠٠ سند ١٢٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات سددت بالكامل دفعة واحدة علماً بأن الفائدة سنوية وتستحق السداد في أول إبريل من كل عام، وأن السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١ ديسمبر وأن سعر صريفة القيم المنقولة يبلغ ٤٠٪ .
فالمطلوب:

أجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات إصدار السندات والفائدة عن عامي ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ .

مناقشة خطوات الحل:

١٩٧٧	من حـ/ نقدية بالبنك	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
أول إبريل	إلى حـ/ المكتتبين في السندات ١٢٪ إثبات الاكتتاب في السندات	١٠٠٠٠٠	
١٩٧٧	من حـ/ المكتتبين في السندات ١٢٪		١٠٠٠٠٠
أول إبريل	إلى حـ/ السندات ١٢٪ إثبات إصدار السندات	١٠٠٠٠٠	
٣١ ديسمبر	من حـ/ فائدة السندات إلى حـ/ الفائدة المستحقة تسوية الفائدة عن المدة من ١/٤ حتى ٣١/١٢/٧٨ (١٠٠٠٠٠ × $\frac{١٢}{١٠٠} \times \frac{٩}{١٢}$)	٩٠٠٠	٩٠٠٠

١٩٧٨ أول ابريل	من ح/ الارباح والخسائر الى ح/ فائدة السندات اثبات اقفال فائدة عام ١٩٧٧	٩٠٠٠	٩٠٠٠
	من مذكورين ح/ الفائدة المستحقة ح/ فائدة السندات الى ح/ حملة السندات اثبات الفائدة المستحقة لحملة السندات	٩٠٠٠ ٣٠٠٠ ١٢٠٠٠	٩٠٠٠ ٣٠٠٠
	من ح/ حملة السندات الى مذكورين ح/ نقدية بالبنك ح/ مصلحة الضرائب اثبات السداد لحملة السندات وحجز الضريبة	١٢٠٠٠ ٧٢٠٠٠ ٤٨٠٠	١٢٠٠٠
	من ح/ مصلحة الضرائب الى ح/ نقدية بالبنك اثبات سداد الضرائب المحجوزة لحساب مصلحة الضرائب	٤٨٠٠ ٤٨٠٠	٤٨٠٠
	من ح/ فائدة السندات الى ح/ الفائدة المستحقة تسوية حساب الفائدة عن المدة من ٧٨/٤/١ حتى ٧٨/١٢/٣١	٩٠٠٠ ٩٠٠٠	٩٠٠٠
٣١ ديسمبر	من ح/ الأرباح والخسائر الى ح/ فائدة السندات اثبات اقفال الفائدة عن عام ١٩٧٨	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠

مثال (٢) :

إذا افترضنا في المثال السابق أن الفائدة نصف سنوية وتسدد في أول ابريل وأول أكتوبر ، ويقوم بنك الشركة بصرف الفوائد نيابة عنها .
والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات والفائدة عن عامي ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ .

مناقشة خطوات الحل :

١٩٧٧	من حـ/ نقدية بالبنك الى حـ/ المكتتبين في السندات ١٢ % اثبات الاكتاب في السندات	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
أول ابريل			
أول ابريل	من حـ/ المكتتبين في السندات ١٢ % الى حـ/ السندات ١٢ % اثبات اصدار السندات	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
أول اكتوبر	من حـ/ فائدة السندات الى مذكورين حـ/ حملة السندات حـ/ مصلحة الضرائب اثبات استحقاق كوبون الفائدة رقم ١	٣٦٠٠ ٢٤٠٠	٦٠٠٠
أول أكتوبر	من حـ/ البنك كوبون السندات رقم ١ الى حـ/ نقدية بالبنك اثبات تحويل المبالغ اللازمة لسداد قيمة الكوبون	٣٦٠٠	٣٦٠٠

أو أكتوبر	من ح/ حملة السندات الى ح/ البنك كوبيون السندات رقم ١ اثبات سداد الكوبيون المستحق بالكامل	٣٦٠٠	٣٦٠٠
أول أكتوبر	من ح/ مصلحة الضرائب الى ح/ نقدية بالبنك اثبات سداد الضرائب المحجوزة	٢٤٠٠	٢٤٠٠
٣١ ديسمبر	من ح/ فائدة السندات الى ح/ الفائدة المستحقة تسوية الفائدة عن المدة من ١٠/١ الى ٧٧/١٢/٣١	٣٠٠٠	٣٠٠٠
٣١ ديسمبر	من ح/ الارباح والخسائر الى ح/ فائدة السندات اثبات اقفال ح/ الفائدة في ح/ الأرباح والخسائر	٩٠٠٠	٩٠٠٠
١٩٧٨ أول ابريل	من مذكورين ح/ فائدة السندات ح/ الفائدة المستحقة الى مذكورين ح/ حملة السندات ح/ مصلحة الضرائب اثبات استحقاق الكوبيون لحملة السندات	٣٠٠٠ ٣٠٠٠ ٣٠٠٠ ٣٦٠٠ ٢٤٠٠	٣٠٠٠ ٣٠٠٠ ٣٠٠٠

أول ابريل	من ح/البنك كويون سندات رقم ٢ الى ح/نقدية بالبنك اثبات تجنيب النقدية اللازمة لسداد الكويون	٣٦٠٠	٣٦٠٠
أول ابريل	من ح/حملة السندات الى ح/البنك كويون سندات رقم ٢ اثبات سداد قيمة الكويون رقم ٢ بالكامل	٣٦٠٠	٣٦٠٠
أول ابريل	من ح/مصلحة الضرائب الى نقدية بالبنك اثبات سداد الضرائب المحجوزة	٢٤٠٠	٢٤٠٠
أول أكتوبر	من ح/فائدة السندات الى مذكورين ح/حملة السندات ح/مصلحة الضرائب اثبات استحقاق الكويون رقم ٣	٣٦٠٠ ٢٤٠٠	٦٠٠٠
أول اكتوبر	من ح/البنك كويون سندات رقم ٣ الى ح/نقدية بالبنك تجنيب قيمة الكويون رقم ٣	٣٦٠٠	٣٦٠٠
أول اكتوبر	من ح/حملة السندات الى ح/البنك كويون سندات رقم ٣ اثبات سداد قيمة الكويون رقم ٣ بالكامل	٣٦٠٠	٣٦٠٠

أول أكتوبر	من حـ/مصلحة الضرائب الى حـ/نقدية بالبنك اثبات سداد الضرائب المحجوزة على الكوبون ٣	٢٤٠٠	٢٤٠٠
٣١ ديسمبر	من حـ/فائدة السندات الى حـ/الفائدة المستحقة تسوية الفائدة من ١٠/١ حتى ١٢/٣١	٣٠٠٠	٣٠٠٠
٣١ ديسمبر	من حـ/الأرباح والخسائر الى حـ/فائدة السندات اثبات اقفال حـ/فائدة السندات في حـ/الارباح والخسائر	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠

ومن الطبيعي لا تختلف المعالجة السابقة عما اذا كانت السندات قد أصدرت بقيمتها الاسمية ولكن تم سدادها على دفعات حيث لا يتأثر احتساب الفائدة بطريقة السداد طالما أنها مسددة بالكامل.

ثانياً - فائدة السندات المصدرة بعلاوة اصدار

كما سبق أن ذكرنا يتم تخفيض حـ/فائدة السندات بقيمة اهلاك علاوة الاصدار حيث يتم في هذه الحالة معالجة الفائدة محاسبياً كما يلي:

من المذكورين . . .

حـ/فائدة السندات ××

حـ/علاوة اصدار السندات ××

الى حـ/حيلة السندات ××

طريق اهلاك علاوة الاصدار:

قد يتم اهلاك علاوة اصدار السندات اما باستخدام طريقة القسط الثبات

او باستخدام طريقة الفائدة المركبة. فوفقا لطريقة القسط الثابت يتم إيجاد قسط اهلاك علاوة اصدار السندات عن طريق قسمة علاوة الاصدار على عدد مرات استحقاق كوپونات الفائدة على السندات. ونتيجة لذلك يظل عبء الفائدة الدوري ثابتاً.

أما في طريقة الفائدة المركبة فيتم احتساب الفائدة على اساس المعدل الفعال بصفة دورية وذلك من القيمة التجميعية للسندات Carrying Value وذلك للتوصل الى عبء الفائدة التجميعي. ويمثل الفرق بين هذا العبء والفائدة المدفوعة اهلاك علاوة الاصدار.

مثال :-

اصدرت احدى شركات المساهمة في أول يناير ١٩٧٧ ١٠٠٠٠ سند ٦% القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات وذلك بسعر ١٠٤٣٧٦ر٠٣٠ جنيه وذلك لتحقيق غائد قدره ٥% ، علماً بأن الفائدة نصف سنوية، وتستحق السندات بعد خمس سنوات من تاريخ اصدارها.

والمطلوب :

أولاً - تصوير جدول اهلاك علاوة الاصدار وذلك بافتراض استخدام :

١ - طريقة القسط الثابت

٢ - طريقة الفائدة المركبة.

ثانياً - اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات الفائدة عن الفترتين الأوليتين في كل حالة.

مناقشة خطوات الحل :

أولاً : طريقة القسط الثابت :

علاوة الاصدار = ١٠٤٣٧٦ر٠٣٠ - ١٠٠٠٠٠ = ٤٣٧٦ر٠٣٠ جنيه

الاهلاك الدوري لعلاوة الاصدار = ٤٣٧٦ر٠٣٠ ÷ ١٠

= ٤٣٧ر٦٠٠

١ ب ج د هـ

فترات سداد الكوبون	قيمة الكوبون المدفوع: (٣٪) من القيمة الاسمية)	املاك علاوة الاصدار	عبء الفائدة التحميلي أ - ب	رصيد علاوة الاصدار (د - ب)	الرصيد التحويلي للسنوات ١٠٠٠ر٠٠٠+
١	٣٠٠٠	٤٣٧٦٠٠	٢٥٦٢ر٤٠٠	٤٣٧٦٢٠٣٠	١٠٤٣٧٦ر٣٠٠
٢	٣٠٠٠	٤٣٧٦٠٠	٢٥٦٢ر٤٠٠	٣٩٣٨ر٤٣٠	١٠٣٩٣٨ر٤٣٠
٣	٣٠٠٠	٤٣٧٦٠٠	٢٥٦٢ر٤٠٠	٣٥٠٠ر٨٢٠	١٠٣٥٠٠ر٨٢٠
٤	٣٠٠٠	٤٣٧٦٠٠	٢٥٦٢ر٤٠٠	٣٠٦٣ر٢٣٠	١٠٣٠٦٣ر٢٣٠
٥	٣٠٠٠	٤٣٧٦٠٠	٢٥٦٢ر٤٠٠	٢٦٤٥ر٦٣٠	١٠٢٦٤٥ر٦٣٠
٦	٣٠٠٠	٤٣٧٦٠٠	٢٥٦٢ر٤٠٠	٢١٨٨ر٠٣٠	١٠٢١٨٨ر٠٣٠
٧	٣٠٠٠	٤٣٧٦٠٠	٢٥٦٢ر٤٠٠	١٧٥٠ر٤٣٠	١٠١٧٥٠ر٤٣٠
٨	٣٠٠٠	٤٣٧٦٠٠	٢٥٦٢ر٤٠٠	١٣١٢ر٨٣٠	١٠١٣١٢ر٨٣٠
٩	٣٠٠٠	٤٣٧٦٠٠	٢٥٦٢ر٤٠٠	٨٧٥ر٢٣٠	١٠١٠٨٧٥ر٢٣٠
١٠	٣٠٠٠	٤٣٧٦٠٠	٢٥٦٢ر٣٧٠	٤٣٧٦٣٠	١٠٠٤٣٧٦٣٠
		٤٣٧٦٠٠	٢٥٦٢ر٣٧٠	—	١٠٠٠٠٠ر٠٠٠

وعلى ذلك يكون قيد اليومية اللازم لاثبات الفائدة بكل ستة شهور كما يلي:

من ملكورين		
ح/فائدة السندات		٢٥٦٢٤٠٠
ح/علاوة اصدار السندات		٤٣٧٦٠٠
الى ح/جلة السندات	٣٠٠٠	

ثانياً - طريقة الفائدة المركبة أ

ب			ج		د	
سداد الكوبون	المدفوع	الفائدة المفعالة من الرصيد التحصيلي للسندات (٢٢١/٢ %)	إهلاك علاوة الاصدار أ - ب	رصيد علاوة الاصدار (د - ج)	الرصيد التحصيلي للسندات	هـ
١	جنيه	٢٦٥٩٩ر٦٤٠٠ (٢٢١/٢) x ٢٦٥٩٩ر٦٤٠٠	٢٩٠٦٠٠	٢٩٨٥ر٤٣٠	١٠٤٣٧٦ر٠٣٠	١
٢	٢٠٠٠	٢٥٩٩ر٦٤٠٠ (٢٢١/٢) x ٢٥٩٩ر٦٤٠٠	٤٠٠ز٣٩٠	٢٥٨٥ر٠٧٠	١٠٣٩٨٥ر٤٣٠	٢
٣	٢٠٠٠	٢٥٨٩ر٦٣٠ (٢٢١/٢) x ٢٥٨٩ر٦٣٠	٤١٠ز٣٧٠	٢١٧٤ر٧٠٠	١٠٣٥٨٥ر٧٠	٣
٤	٢٠٠٠	٢٥٧٩ر٣٧٠ (٢٢١/٢) x ٢٥٧٩ر٣٧٠	٤٢٠ز٦٣٠	٢٧٥٤ر٠٧٠	١٠٢١٧٤ر٧٠٠	٤
٥	٢٠٠٠	٢٥٦٨ر٨٥٠ (٢٢١/٢) x ٢٥٦٨ر٨٥٠	٤٣١ر١٥٠	٢٣٢٢ر٩٢٠	١٠٢٧٥٤ر٠٧٠	٥
٦	٢٠٠٠	٢٥٥٨ر٠٧٠ (٢٢١/٢) x ٢٥٥٨ر٠٧٠	٤٤١ر٩٢٠	١٨٨٠ز٩٩٠	١٠٢٣٢٢ر٩٢٠	٦
٧	٢٠٠٠	٢٥٤٧ر٠٢٠ (٢٢١/٢) x ٢٥٤٧ر٠٢٠	٤٥٢ر٩٨٠	١٤٢٨ز٠١٠	١٠١٨٨٠ز٩٩٠	٧
٨	٢٠٠٠	٢٥٣٥ر٧٠٠ (٢٢١/٢) x ٢٥٣٥ر٧٠٠	٤٦٤ز٣٠٠	٩٦٣ر٧١٠	١٠١٤٢٨ز٠١٠	٨
٩	٢٠٠٠	٢٥٢٤ر٠٩٠ (٢٢١/٢) x ٢٥٢٤ر٠٩٠	٤٧٥ز٩١٠	٤٨٧ر٨٠٠	١٠٠٩٦٣ر٧١٠	٩
١٠	٢٠٠٠	٢٥١٢ر٢٠٠ (٢٢١/٢) x ٢٥١٢ر٢٠٠	٤٨٧ر٨٠٠	—	١٠٠٤٨٧ر٨٠٠	١٠

ويكون قيد اليومية اللازم لاثبات الفائدة عن الستة شهور الأولى كما يلي :

من مذكورين		
ح/فائدة السندات		٢٦٠٩ر٤٠٠
ح/علاوة اصدار السندات		٣٩٠ر٦٠٠
الى ح/حملة السندات	٣٠٠٠	

ويكون القيد اللازم لاثبات الفائدة عن الستة شهور التالية كالاتي :

من مذكورين		
ح/فائدة السندات		٢٥٩٩ر٦٤٠
ح/علاوة اصدار السندات		٤٠٠ر٣٦٠
الى ح/حملة السندات	٣٠٠٠ر٠٠٠	

وتتكرر قيود اليومية السابقة فترة بعد أخرى وذلك من واقع الجدول السابق.

ثالثاً - فائدة السندات المصدرة بخضم اصدار

قد يتم اهلاك خصم اصدار السندات - كما في علاوة الاصدار - أما باستخدام طريقة القسط الثابت او باستخدام طريقة الفائدة المركبة . فيتم ايجاد قسط الاهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت عن طريق قسمة خصم الاصدار على عدد مرات استحقاق كوبونات الفائدة على السندات مما يجعل عبء الفائدة الدوري ثابتاً . أما في طريقة الفائدة المركبة فيتم احتساب عبء الفائدة التحميلي عن طريق ضرب معدل الفائدة الفعال في القيمة التحميلية للسندات . ويمثل الفرق بين عبء الفائدة التحميلي والفائدة المستحقة لحملة السندات اهلاك خصم الاصدار .

وتعالج الفائدة وخصم الاصدار كما يلي :

xx من حـ/فائدة السندات
الى مذكورين
xx الى حـ/حالة السندات
xx حـ/خصم اصدار السندات

مثال :

أصدرت احدى شركات المساهمة في أول يناير ١٩٧٥ ١٠٠٠٠ سند ٤% القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات بسعر ٩٥٦٢٥ ، وذلك لتحقيق عائد قدره ٥% ، علماً بأن الفائدة نصف سنوية ، وتستحق السندات الرد بعد خمس سنوات من تاريخ اصدارها .

والمطلوب :

أولاً - تصوير جدول اهلاك خصم اصدار السندات وذلك بافتراض استخدام :

١ - طريقة القسط الثابت

٢ - طريقة الفائدة المركبة

ثانياً - اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات الفائدة عن الستة شهور الأولى والثانية في كل حالة .

مناقشة خطوات الحل :

أولاً - طريقة القسط الثابت :

حسم إصدار السندات = ١٠٠٠٠٠ - ٩٥٦٢٥ = ٤٣٧٥ جنيه

الاهلاك الدوري (النصف سنوي) = ٤٣٧٥ ÷ ١٠ = ٤٣٧.٥ جنيه

وفى يلي جدول خصم اصدار السندات :

هـ	د	ج	ب	أ	
الرصيد التحصيلي للسندات (١٠٠.٠٠٠ - د)	رصيد خصم اصدار السندات (د - ب)	الفائدة الفعالة (عبء الفائدة التحصيلي) أ	هلاك خصم اصدار السندات	قيمة الكوبون المدفوع (٢٪ من القيمة الاسمية)	فترات سداد الكوبون
٩٥٦٢٥٠٠	٤٣٧٥٠٠				
٩٦٠٦٢٠٥	٣٩٣٧٠٥	٢٤٣٧٠٥	٤٣٧٠٥	٢٠٠٠	١
٩٦٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٢٤٣٧٠٥	٤٣٧٠٥	٢٠٠٠	٢
٩٦٩٣٧٠٥	٣٠٦٢٠٥	٢٤٣٧٠٥	٤٣٧٠٥	٢٠٠٠	٣
٩٧٣٧٥٠٠	٢٦٢٥٠٠	٢٤٣٧٠٥	٤٣٧٠٥	٢٠٠٠	٤
٩٧٨١٢٠٥	٢١٨٧٠٥	٢٤٣٧٠٥	٤٣٧٠٥	٢٠٠٠	٥
٩٨٢٥٠٠	١٧٥٠٠	٢٤٣٧٠٥	٤٣٧٠٥	٢٠٠٠	٦
٩٨٦٨٧٠٥	١٣١٢٠٥	٢٤٣٧٠٥	٤٣٧٠٥	٢٠٠٠	٧
٩٩١٢٥٠٠	٨٧٥٠٠	٢٤٣٧٠٥	٤٣٧٠٥	٢٠٠٠	٨
٩٩٥٦٢٠٥	٤٣٧٠٥	٢٤٣٧٠٥	٤٣٧٠٥	٢٠٠٠	٩
١٠٠.٠٠٠	—	٢٤٣٧٠٥	٤٣٧٠٥	٢٠٠٠	١٠

ويكون قيد اليومية اللازم لاثبات الفائدة كل ستة شهور كالآتي :

٢٤٣٧٠٥	من حـ/ فائدة السندات الى مذكورين
٢٠٠٠٠	حـ/ جملة السندات
٤٣٧٠٥	حـ/ خصم اصدار السندات

ثانياً - طريقة الفائدة المركبة:

ب		ج		د	
فترات سداد	قيمة الكوبون المدفوع	الفائدة المتأخرة % ٢٧/٢ من الرصيد التجميعي للسندات)	املاك خصم (ب - أ)	رصيد خصم (د - ج)	الرصيد التجميعي (١٠٠٠٠٠٠٠ د)
١	٢٠٠٠	$(506125000 \times 27/100) 23907630$	٣٩٠٠٦٣٠	٤٣٧٥٠٠٠	٩٥٦٢٥٠٠٠
٢	٢٠٠٠	$(911057630 \times 27/100) 2400390$	٤٠٠٠٣٩٠	٣٥٨٣٠٩٨٠	٩٦٤١٦٠٢٠
٣	٢٠٠٠	$(914167020 \times 27/100) 2410200$	٤١٠٠٤٠٠	٣١٧٣٠٥٨٠	٩٦٨٢٦٠٤٢٠
٤	٢٠٠٠	$(918267420 \times 27/100) 24207660$	٤٢٠٠٦٦٠	٢٧٥٢٠٩٢٠	٩٧٢٤٧٠٨٠
٥	٢٠٠٠	$(922478830 \times 27/100) 24319180$	٤٣١٠١٨٠	٢٣٢٢٠٧٤٠	٩٧٦٧٨٠٣٦٠
٦	٢٠٠٠	$(926589260 \times 27/100) 24419960$	٤٤١٠٩٦٠	١٨٧٩٠٧٨٠	٩٨١٢٠٠٢٢٠
٧	٢٠٠٠	$(931209220 \times 27/100) 24503010$	٤٥٣٠١٠	١٤٢٦٠٧٧٠	٩٨٥٧٣٠٢٢٠
٨	٢٠٠٠	$(935873220 \times 27/100) 24674330$	٤٦٤٠٣٢٠	٩٦٢٠٣٤٠	٩٩٠٣٧٠٥٦٠
٩	٢٠٠٠	$(940375060 \times 27/100) 24750940$	٤٧٥٠٩٤٠	٤٨٦٠٥٠٠	٩٩٥١٣٠٠٠
١٠	٢٠٠٠	$(945135000 \times 27/100) 24876500$	٤٨٦٠٥٠٠	—	١٠٠٠٠٠٠٠٠

وتكون قيود اليومية اللازمة لاثبات الفائدة عن الستة شهور الأولى والثانية كما يلي :

من حـ/ فائدة السندات الى مذكورين حـ/ حملة السندات حـ/ خصم اصدار السندات	٢٠٠٠ ر ٠٠٠ ٣٩٠ ر ٦٣٠	٢٣٩٠ ر ٦٣٠
من حـ/ فائدة السندات الى مذكورين حـ/ حملة السندات حـ/ خصم اصدار السندات	٢٠٠٠ ر ٠٠٠ ٤٠٠ ر ٣٩٠	٢٤٠٠ ر ٣٩٠

ونود التنوية الى أن المناقشة السابقة كانت تقوم على افتراض رد قيمة السندات بقيمتها الاسمية في نهاية سنوات القرض دفعة واحدة . وسوف نتعرض فيما بعد لمعالجة فائدة السندات اذا كان شروط الاصدار تنطوي على رد السندات على دفعات اثناء سنوات القرض ، أو بقيمة مغايرة للقيمة الاسمية .

رد قيمة السندات

تمثل قيمة السندات قرضاً على الشركة مما يتطلب وفائها بالتزام سداد قيمة هذا القرض في الميعاد أو المواعيد المحددة كما وردت بنشرة الاكتتاب . وقد تأخذ طريقة سداد السندات العديد من الاشكال . فمن حيث ميعاد السداد قد يكون رد قيمة القرض اما (١) دفعة واحدة في نهاية مدة القرض أو (٢) على دفعات اثناء سنوات القرض .

ومن حيث القيمة الواجبة الرد في تاريخ الاستحقاق فالأصل أن ترد السندات بقيمتها الاسمية كما تظهر على وجه السندات المصدرة . غير أن الشركة قد ترد قيمة السندات المصدرة بعلاوة رد أي بقيمة تزيد عن قيمتها

الاسمية ، أو بخضم رد أي بقيمة تقل عن القيمة الاسمية :

ويرتبط برد قيمة السندات مشكلة تمويلية تتمثل في تدبير المال اللازم للوفاء بقيمة السندات . وفي هذا الصدد غالباً ما تلجأ الشركة الى تكوين احتياطي سنوي يحتجز من الأرباح السنوية واستثماره في أصول مضمونه وقابلة للتحويل الى نقدية بسهولة ، مما يتيح توفير المال اللازم للوفاء بقيمة السندات في تاريخ استحقاقها . وسوف نتعرض فيما يلي للمعالجة المحاسبية لمختلف حالات رد السندات .

أولاً - رد السندات بقيمتها الاسمية :

١ - رد السندات دفعة واحدة :

يعالج استحقاق رد السندات بقيمتها الاسمية دفعة واحدة في نهاية سنوات القرض وذلك بجعل ح/السندات (مدينا) وح/حالة السندات (دائنا) . وعند السداد بجعل ح/حالة السندات (مدينا) وح/نقدية بالبنك (دائنا) .

مثال :

أصدرت إحدى شركات المساهمة في أول يناير ١٩٧٥ ١٠٠٠٠ سند ١٢٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات ، وتستحق السداد بعد خمس سنوات . وفي أول يناير ١٩٨٠ قامت الشركة برد السندات الى حاملها وذلك بقيمتها الاسمية .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات رد السندات .

مناقشة خطوات الحل :

من ح/السندات ١٢٪	١٠٠٠٠٠	
الى ح/حالة السندات	١٠٠٠٠٠	
اثبات استحقاق رد السندات		

من ح/ حملة السندات	١٠٠٠٠٠
الى ح/ نقدية بالبنك	١٠٠٠٠٠
اثبات سداد قيمة السندات	

٢ - رد السندات على دفعات :

يعالج استحقاق الدفعات في التواريخ المحددة على مدى سنوات القرض
بجعل ح/ السندات (مدينا) وح/ حملة السندات (دائنا). كما يجعل ح/ حملة
السندات (مدينا) بالمبالغ المسددة وح/ النقدية بالبنك (دائنا). ونتيجة لذلك
يأخذ ح/ السندات في التناقص، كما أن عبء الفائدة الدوري يتناقص هو
الآخر.

مثال :

بافتراض في المثال السابق أن شروط اصدار السندات تنص على سداد
٢٠٪ منها سنوياً اعتباراً من أول يناير ١٩٧٦ .

فالمطلوب :

أولاً - اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات رد السندات في أول يناير

١٩٧٦ .

ثانياً - تصوير حسابي السندات ، وفائدة السندات على مدى سنوات

القرض .

مناقشة خطوات الحل :

أولاً : قيود اليومية :

١٩٧٦ اول يناير	من ح/السندات ٢٢ %	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
	الى ح/ حملة السندات اثبات استحقاق الدفعة الأولى - من السندات	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
	من ح/ حملة السندات الى ح/ نقدية بالبنك اثبات سداد قيمة الدفعة الاولى	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠

ثانياً - تصوير حسابي السندات وفائدة السندات :

ح/السندات

من ح/ نقدية ٧٥/١/١ بالبنك	١٠٠٠٠٠	الى ح/ حملة ٧٦/١/١ السندات	٢٠٠٠٠
		الى الرصيد ٧٦/١٢/٣١	٨٠٠٠٠
من الرصيد ٧٧/١/١	١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠
	٨٠٠٠٠	الى ح/ حملة ٧٧/١/١ السندات	٢٠٠٠٠
		الى الرصيد ٧٧/١٢/٣١	٦٠٠٠٠
	٨٠٠٠٠		٨٠٠٠٠

٢٠٠٠٠	الى ح/حلة ٧٨/١/١	٦٠٠٠٠	من الرصيد ٧٨/١/١
	السندات		
٤٠٠٠٠	الى الرصيد ٧٨/١٢/٣١		
<u>٦٠٠٠٠</u>		<u>٦٠٠٠٠</u>	
٢٠٠٠٠	الى ح/حلة ٧٩/١/١	٤٠٠٠٠	من الرصيد ٧٩/١/١
	السندات		
٢٠٠٠٠	الى الرصيد ٧٩/١٢/٣١		
<u>٤٠٠٠٠</u>		<u>٤٠٠٠٠</u>	
٢٠٠٠٠	الى ح/حلة ٨٠/١/١	٢٠٠٠٠	من الرصيد: ٨٠/١/١
<u>٢٠٠٠٠</u>	السندات		

ح/ فائدة السندات

١٢٠٠٠	الى ح/حمة	١٢/٣١	١٢٠٠٠
من ح/الأرباح ٧٥/١٢/٣١	السندات	٧٥/	
والخسائر			
٩٦٠٠	الى ح/حمة	١٢/٣١	٩٦٠٠
من ح/الأرباح ١٢/٣١	السندات	٧٦/	
والخسائر ٧٦/			
٧٢٠٠	الى ح/حمة	١٢/٣١	٧٢٠٠
من ح/الأرباح ١٢/٣١	السندات	٧٧/	
والخسائر ٧٧/			
٤٨٠٠	الى ح/حمة	١٢/٣١	٤٨٠٠
من ح/الأرباح ١٢/٣١	السندات	٧٨/	
والخسائر ٧٨/			
٢٤٠٠	الى ح/حمة	١٢/٣١	٢٤٠٠
من ح/الأرباح ١٢/٣١	السندات	٧٩/	
والخسائر ٧٩/			

ثانياً - رد السندات بعلاوة رد :

١ - رد السندات دفعة واحدة :

قد تنص نشرة الاكتتاب في سندات معينة على ردها في تاريخ الاستحقاق

بقيمة تفوق قيمتها الاسمية وذلك كبديل لاصدار السندات بخصم اصدار .
وتعالج علاوة الرد - اسوة بخصم الاصدار - في ح/ الفوائد وذلك بجعل ح/
فائدة السندات (مدينا) وح/ مخصص علاوة رد السندات (دائنا) . وتسمح
هذه المعالجة بتراكم ح/ مخصص علاوة رد السندات حتى يتساوى مع علاوة الرد
الواجبة السداد في تاريخ الاستحقاق .

وثمة معالجة بديلة تتمثل في عدم تكوين مخصص لعلاوة رد السندات على أن
يعالج الرد في تاريخ الاستحقاق بجعل ح/ السندات (مدينا) بالقيمة الاسمية ،
وح/ علاوة الرد (مديناً) هو الآخر بالمبلغ الواجب السداد ، وح/ حملة السندات
(دائنا) بمجموع الحسابين . ويظهر الرصيد المدين الناتج في ح/ علاوة الرد في
جانب الاصول بالميزانية العمومية على أن يتم اهلاكه على مدى عدد من
السنوات اللاحقة .

مثال :

بالافتراض في المثال السابق أن عقد الاصدار ينص على سداد السندات
بعلاوة رد قدرها ١٠٪ وذلك في نهاية مدة القرض .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات استحقاق الفائدة الدورية لرد
السندات .

مناقشة خطوات الحل :

$$\text{علاوة الرد} = ١٠.٠٠٠.٠٠٠ \times ١٠\% = ١.٠٠٠.٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\therefore \text{القيمة الواجبة الرد لحملة السندات} = ١.٠٠٠.٠٠٠ + ١.٠٠٠.٠٠٠$$

$$= ١١.٠٠٠.٠٠٠ \text{ جنيه}$$

فإذا قامت الشركة بتكوين مخصص لعلاوة رد السندات تكون المعالجة
الدورية لفائدة السندات كالآتي :

١٤٠٠٠		من ح/ فائدة السندات
		الى مذكورين
	١٢٠٠٠	ح/ حملة السندات
	٢٠٠٠	ح/ مخصص علاوة رد السندات

وعند استحقاق رد قيمة السندات تجري القيود الآتية :

١٠٠٠٠٠		من مذكورين
		ح/ السندات ١٢%
١٠٠٠٠		ح/ مخصص علاوة رد السندات
	١١٠٠٠٠	الى ح/ حملة السندات
١١٠٠٠٠		من ح/ حملة السندات
	١١٠٠٠٠	الى ح/ نقدية بالبنك

أما اذا لم تلجأ الشركة الى تكوين مخصص لعلاوة رد السندات ، فيكون قيد اليومية السنوي لاثبات استحقاق الفائدة كالاتي :

١٢٠٠٠		من ح/ فائدة السندات
	١٢٠٠٠	الى ح/ حملة السندات

كما يعالج رد قيمة السندات في تاريخ الاستحقاق على النحو التالي :

من مذكورين ح/السندات ١٢٪		١٠٠٠٠٠
ح/علاوة رد السندات		١٠٠٠٠
الى ح/حملة السندات	١١٠٠٠٠	
اثبات استحقاق رد قيمة السندات		
من ح/حملة السندات		١١٠٠٠٠
الى ح/نقدية بالبنك	١١٠٠٠٠	
اثبات سداد قيمة السندات		

٢٦ - رد السندات على دفعات :

ومن الطبيعي فإذا كان عقد اصدار السندات ينص على رد قيمتها على دفعات سنوية فإن الأمر لا يتطلب في هذه الحالة تكوين يخصص لعلاوة رد السندات ، وبالتالي لا يضمن ح/فائدة السندات بمقدار هذه العلاوة . وتكون المعالجة كالآتي :

من مذكورين ح/السندات		xx
ح/علاوة رد السندات (الارباح والخسائر)		xx
الى ح/حملة السندات	xx	

مثال :

بالافتراض في المثال السابق أن عقد الاصدار ينص على رد السندات بعلاوة رد قدرها ١٠٪ ، وعلى أن يرد ٢٠٪ من السندات سنوياً اعتباراً من أول يناير ١٩٧٦ .

والمطلوب:

أولاً - اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات رد الدفعة الأولى من السندات في أول يناير ١٩٧٦ .

ثانياً - تصوير حسابي السندات ، وفائدة السندات ، على مدى سنوات القرض .

مناقشة خطوات الحل:

أولاً - قيود اليومية:

من مذكورين ح/السندات ١٢٪		٢٠٠٠٠
ح/علاوة رد السندات (الارباح والخسائر)		٢٠٠٠
الى ح/حلة السندات	٢٢٠٠٠	
من ح/حلة السندات		٢٢٠٠٠
الى ح/نقدية بالبنك	٢٢٠٠٠	

ثانياً - تصوير الحسابات:

ح/السندات ١٢٪

من ح/نقدية بالبنك	١٠٠٠٠٠	الى ح/حلة السندات	٢٠٠٠٠
٧٥/١/١		٧٦/١/١	
		الى الوصيد ٧٦/١٢/٣١	٨٠٠٠٠
	١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠

٧٧/١/١ من الرصيد	٨٠٠٠٠	الى ح/حلة السندات ٧٧/١/١	٢٠٠٠٠
		الى الرصيد ٧٧/١٢/٣١	٦٠٠٠٠
	٨٠٠٠٠		٨٠٠٠٠
٧٨/١/١ من الرصيد	٦٠٠٠٠	الى ح/حلة السندات ٧٨/١/١	٢٠٠٠٠
		الى الرصيد ٧٨/١٢/٣١	٤٠٠٠٠
	٦٠٠٠٠		٦٠٠٠٠
٧٩/١/١ من الرصيد	٤٠٠٠٠	الى ح/حلة السندات ٧٩/١/١	٢٠٠٠٠
		الى الرصيد ٧٩/١٢/٣١	٢٠٠٠٠
	٤٠٠٠٠		٤٠٠٠٠
٨٠/١/١ من الرصيد	٢٠٠٠٠	الى ح/حلة السندات ٨٠/١/١	٢٠٠٠٠

ح/فائدة السندات

من ح/الأرباح والخسائر ٧٥/١٢/٣١	١٢٠٠٠	الى ح/حلة السندات ٧٥/١٢/٣١	١٢٠٠٠
من ح/الأرباح والخسائر ٧٦/١٢/٣١	٩٦٠٠	الى ح/حلة السندات ٧٦/١٢/٣١	٩٦٠٠
من ح/الأرباح والخسائر ٧٧/١٢/٣١	٧٢٠٠	الى ح/حلة السندات ٧٧/١٢/٣١	٧٢٠٠
من ح/الأرباح والخسائر ٧٨/١٢/٣١	٤٨٠٠	الى ح/حلة السندات ٧٨/١٢/٣١	٤٨٠٠
من ح/الأرباح والخسائر ٧٩/١٢/٣١	٢٤٠٠	الى ح/حلة السندات ٧٩/١٢/٣١	٢٤٠٠

ثالثاً - رد السندات بخضم رد .

١ - رد السندات دفعة واحدة :

قد تنص نشرة الاكتتاب في سندات معينة على ردها في تاريخ الاستحقاق بقيمة تقل عن قيمتها الاسمية وذلك كبديل لاصدار السندات بعلاوة اصدار . ويعالج خصم الرد - اسوة بعلاوة الاصدار - في ح/الفوائد وذلك بجعل ح/خصم رد السندات (مدينا) وح/فائدة السندات (دائنا) . وتسمح هذه المعالجة بتراكم ح/خصم رد السندات حتى يتساوى مع المبلغ الممنوح لحملة السندات في تاريخ الاستحقاق .

مثال :

بالافتراض في المثال السابق أن عقد الاصدار ينص على سداد السندات بخضم رد قدره ١٠٪ وذلك في نهاية مدة القرض .
والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات استحقاق الفائدة الدورية ولرد السندات .

مناقشة خطوات الحل :

خصم الرد = ١٠.٠٠٠.٠٠٠ × ١٠٪ = ١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .
.. القيمة الواجبة الرد = ١.٠٠٠.٠٠٠ - ١.٠٠٠.٠٠٠ = ٩.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

من مذكورين		
ح/فائدة السندات		١٠.٠٠٠
ح/خصم رد السندات	١	٢.٠٠٠
الى ح/حملة السندات	١٢.٠٠٠	

وعند استحقاق رد قيمة السندات تجري القيود الآتية :

من ح/السندات ١٢٪		١٠٠٠٠
الى مذكورين		
ح/حملة السندات	٩٠٠٠	
ح/خصم رد السندات	١٠٠٠	
من ح/حملة السندات		٩٠٠٠
الى ح/نقدية بالبنك	٩٠٠٠	

٢ - رد السندات على دفعات :

بالافتراض في المثال السابق أن عقد الاصدار ينص على رد السندات بخصم رد قدره ١٠٪ على أن يرد ٢٠٪ من السندات سنوياً اعتباراً من أول يناير ١٩٧٦ .

والمطلوب :

أولاً : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات رد الدفعة الأولى من السندات في أول يناير ١٩٧٦ .
ثانياً : تصوير حسابي فائدة السندات ، وخصم رد السندات على مدى حياة القرض .

مناقشة خطوات الحل :

أولاً - قيود اليومية :

من ح/السندات ١٢٪		٢٠٠٠
الى مذكورين		
ح/حملة السندات	١٨٠٠٠	
ح/خصم رد السندات	٢٠٠٠	
من ح/حملة السندات		١٨٠٠٠
الى ح/نقدية بالبنك	١٨٠٠٠	

ثانياً - تصوير الحسابات :

ح/ فائدة السندات

١٠٠٠٠	الى ح/ حملة السندات	١٠٠٠٠
من ح/ الأرباح والخسائر	٧٥/١٢/٣١	
٧٦٠٠	الى ح/ حملة السندات	٧٦٠٠
من ح/ الأرباح والخسائر	٧٦/١٢/٣١	
٥٢٠٠	الى ح/ حملة السندات	٥٢٠٠
من ح/ الأرباح والخسائر	٧٧/١٢/٣١	
٢٨٠٠	الى ح/ حملة السندات	٢٨٠٠
من ح/ الأرباح والخسائر	٧٨/١٢/٣١	
٤٠٠	الى ح/ حملة السندات	٤٠٠
من ح/ الأرباح والخسائر	٧٩/١٢/٣١	

ح/ خصم رد السندات

٢٠٠٠	الى ح/ حملة السندات	٢٠٠٠
من ح/ السندات ١٢%	٧٥/١٢/٣١	
٢٠٠٠	الى ح/ حملة السندات	٢٠٠٠
من ح/ السندات ١٢%	٧٦/١٢/٣١	
٢٠٠٠	الى ح/ حملة السندات	٢٠٠٠
من ح/ السندات ١٢%	٧٧/١٢/٣١	
٢٠٠٠	الى ح/ حملة السندات	٢٠٠٠
من ح/ السندات ١٢%	٧٨/١٢/٣١	
٢٠٠٠	الى ح/ حملة السندات	٢٠٠٠
من ح/ السندات ١٢%	٧٩/١٢/٣١	

تمويل رد قيمة السندات :

قد تنص شروط اصدار السندات على سدادها دفعة واحدة في تاريخ معين .
وحق يمكن للشركة الوفاء بالتزامها فغالباً ما تلجأ الى احتجاز مبالغ سنوية من
أرباحها على أن تستثمر هذه المبالغ زائداً عائد الاستثمارات أما في أوراق مالية
من الدرجة الأولى أو في بوليصة تأمين تستحق السداد في تاريخ استحقاق
السندات . وفي تاريخ استحقاق السندات تقوم الشركة ببيع الأوراق المالية أو
تحصل قيمة بوليصة التأمين واستخدام المبالغ التي تحصل عليها في رد قيمة
السندات . ومن الطبيعي قد ينجم عن بيع استثمارات المالية أما تحقيق ربح
او خسارة يتم تسويتها في حساب احتياطي رد السندات ، والذي يتم تسويته
بالتالي في ح/الاحتياطي العام .

وفي هذا الصدد - يتم تحديد القسط السنوي الواجب احتجازه من الدخل
السنوي وذلك بالاستعانة بجداول الفائدة المركبة ، حيث يمثل القسط السنوي
المبلغ الذي اذا استثمر سنوياً بفائدة مركبة معينة على مدة حياة القرض يتراكم
الى القيمة الواجبة السداد . وبمعنى آخر يتم ايجاد القسط السنوي كالاتي :

$$\text{القسط السنوي} = \text{قيمة السندات الواجبة الرد} \div \text{جملة دفعات سنوية} \\ \text{قيمة كل منها جنية} .$$

وبتلخص خطوات المعالجة المحاسبية لتمويل رد السندات بافتراض
الاستثمار في أوراق مالية في الآتي :

- الإحتجاز من الأرباح :

xx من ح/الأرباح المحتجزة

xx الى ح/احتياطي رد السندات

- استثمار القسط المحتجز في الأوراق المالية :

xx من ح/استثمارات احتياطي رد السندات

x الى ح/نقدية بالبنك

- تحصيل الفائدة على الاستثمارات :

xx من ح/ نقدية بالبنك

xx الى ح/ احتياطي رد السندات

- وعند استثمار القسط زائداً الفائدة :

xx من ح/ استثمارات احتياطي رد السندات

xx ح/ نقدية بالبنك

وتستمر الخطوات السابقة سنوياً حتى يجل ميعاد استحقاق رد السندات حيث يعالج بيع السندات كالاتي :

xx من ح/ نقدية بالبنك

الى ح/ استثمارات احتياطي السندات

فإذا كانت نتيجة بيع الاستثمارات خسارة تعالج كالاتي :

xx من ح/ احتياطي رد السندات

الى ح/ استثمارات احتياطي رد السندات

أما اذا كانت نتيجة البيع ربحاً فيعالج كالاتي :

xx من ح/ استثمارات احتياطي رد السندات

الى ح/ احتياطي رد السندات

وبعد استحقاق ورد قيمة السندات كما سبق أن أوضحنا يقفل رصيد

ح/ احتياطي رد السندات في ح/ الاحتياطي العام كما يلي :

xx من ح/ احتياطي رد السندات

xx الى ح/ الاحتياطي العام

وبالنسبة للاستثمار في بوليصة التأمين فتطبق نفس المعالجة السابق الاشارة اليها بصدد الاستثمار في الأوراق المالية فيما عدا ان الفائدة التي تحتسب على البوليصة لا تحصلها الشركة ، كما أن قسط التأمين يدفع في بداية السنة الأولى للقرض أو بمجرد التعاقد مع شركة التأمين . وفيما يلي خطوات المعالجة المحاسبية

لرد قيمة السندات وذلك باقتراض الاستثمار في بوليصة التأمين.

- ١ - في بداية السنة الأولى لاصدار السندات
xx من ح/ بوليصة التأمين لرد السندات
xx الى ح/ نقدية بالبنك
- وفي نهاية العام يجتب القسط من الربح كالاتي :
xx من ح/ الارباح المحتجزة
xx الى ح/ احتياطي رد السندات
- وتعالج الفائدة السنوية كما يلي :
xx من ح/ بوليصة التأمين لرد السندات
xx الى ح/ استثمارات احتياطي رد السندات
- وعند الاستحقاق يسجل المبلغ المحصل كالاتي :
xx من ح/ نقدية بالبنك
xx الى ح/ بوليصة التأمين رد
وبعد رد السندات يقفل رصيد ح/ احتياطي رد السندات في
ح/ الاحتياطي العام على النحو التالي :
xx من ح/ احتياطي رد السندات
xx الى ح/ الاحتياطي العام

مثال (١) :

في أول يناير ١٩٧٥ أصدرت شركة مساهمة ١٠٠٠ سند ١٢٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات ، على أن ترد السندات بعد مضي أربع سنوات بقيمتها الاسمية . وقد قامت الشركة بتمويل رد السندات عن طريق تكوين احتياطي لرد السندات تم استثماره في أوراق مالية من الدرجة الأولى وتدر

عائداً بمعدل ٤٪ . وفي تاريخ الاستحقاق بيعت الاستثمارات بخسارة قدرها ٥٠٩٩٦ جنيه . فإذا علمت أن السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام ، وأن جملة دفعة قدرها جنيه لمدة ٤ سنوات بمعدل ٤٪ تساوي ٤٢٤٦٥ .

والمطلوب :

تصوير حسابي احتياطي رد السندات ، واستثمارات احتياطي رد السندات .

مناقشة خطوات الحل :

$$\text{قيمة القسط السنوي} = ١٠٠٠ \div ٤٢٤٦٥ = ٢٣٥٨٨١ \text{ جنيه}$$

ح/ احتياطي رد السندات

٢٣٥٤ر٨٨١ الى الرصيد	٢٣٥٤ر٨٨١ من ح/ الارباح
٧٥/١٢/٣١	المحتجزة
٧٥/١٢/٣١	٧٥/١٢/٣١
٤٨٠٣ر٩٥٧ الى الرصيد	٢٣٥٤ر٨٨١ من الرصيد
٧٦/١٢/٣١	٧٦/١/١
	٩٤ر١٩٥ من ح/ نقدية
	٧٦/١٢/٣١ بالبنك
	٢٣٥٤ر٨٨١ من ح/ الارباح
	٧٦/١٢/٣١ المحتجزة
٤٨٠٣ر٩٥٧	٤٨٠٣ر٩٥٧
٧٣٥٠ر٩٩٦ الى الرصيد	٤٨٠٣ر٩٥٧ من الرصيد
٧٧/١٢/٣١	٧٧/١/١
	١٩٢ر١٥٨ من ح/ نقدية
	٧٧/١٢/٣١ بالبنك
	٢٣٥٤ر٨٨١ من ح/ الارباح
	٧٧/١٢/٣١ المحتجزة
٧٣٥٠ر٩٩٦	٧٣٥٠ر٩٩٦
٥٠ر٩٩٦ الى ح/ استثمارات	٧٣٥٠ر٩٩٦ من الرصيد
	٧٨/١/١
	احتياطي رد السندات
	٧٨/١٢/٣١
٩٩٤٨ر٩٢١ الى ح/ احتياطي	٢٩٤ر٠٤٠ من ح/ نقدية
العام	٧٨/١٢/٣١ بالبنك
	٢٣٥٤ر٨٨١ من ح/ الارباح
	٧٨/١٢/٣١ المحتجزة
٩٩٩٩ر٩١٧	٩٩٩٩ر٩١٧

ح/ استثمارات احتياطي رد السندات

من الرصيد	٢٣٥٤ر٨٨١	الى ح/ نقدية	٢٣٥٤ر٨٨١
٧٥/١٢/٣١		بالبנק ٧٥/١٢/٣١	
من الرصيد	٤٨٠٣ر٩٥٧	الى الرصيد	٢٣٥٤ر٨٨١
٧٦/١٢/٣١		٧٦/١/١	
		الى ح/ نقدية	٢٤٤٩ر٠٧٦
		بالبנק ٧٦/١٢/٣١	
	٤٨٠٣ر٩٥٧		٤٨٠٣ر٩٥٧
من الرصيد	٧٣٥٠ر٩٩٦	الى الرصيد	٤٨٠٣ر٩٥٧
٧٧/١٢/٣١		٧٧/١/١	
		الى ح/ نقدية	٢٥٤٧ر٠٣٩
		بالبנק ٧٧/١٢/٣١	
	٧٣٥٠ر٩٩٦		٧٣٥٠ر٩٩٦
من ح/ نقدية	٧٣٠٠ر٠٠٠	الى الرصيد	٧٣٥٠ر٩٩٦
بالبנק ٧٨/١٢/٣١		٧٨/١/١	
من ح/ احتياطي رد	٥٠ر٩٩٦		
السندات ٧٨/١٢/٣١			
	٧٣٥٠ر٩٩٦		٧٣٥٠ر٩٩٦

مثال (٢) :

بالافتراض في المثال (١) ان الاستثمارات كانت في بوليصة تأمين.

والمطلوب :

تصوير حسابي احتياطي رد السندات ، وبوليصة التأمين لرد السندات .

مناقشة خطوات الحل :

ح/ احتياطي رد السندات

من ح/ الارباح	٢٣٥٤ر٨٨١	الى الرصيد	٢٣٥٤ر٨٨١
المحتجزة ٧٥/١٢/٣١		٧٥/١٢/٣١	
من الرصيد ٧٦/١/١	٢٣٥٤ر٨٨١		
من ح/ بوليصة	٩٤ر١٩٥	الى الرصيد	٤٨٠٣ر٩٥٧
التأمين لرد السندات		٧٦/١٢/٣١	
٧٦/١/١			
من ح/ الارباح	٢٣٥٤ر٨٨١		
المحتجزة ٧٦/١٢/٣١			
	٤٨٠٣ر٩٥٧		٤٨٠٣ر٩٥٧
من الرصيد	٤٨٠٣ر٩٥٧	الى الرصيد	٧٣٥٠ر٩٩٦
٧٧/١/١		٧٧/١٢/٣١	
من ح/ بوليصة التأمين	١٩٢ر١٥٨		
لرد السندات			
٧٧/١/١			
من ح/ الارباح	٢٣٥٤ر٨٨١		
المحتجزة ٧٧/١٢/٣١			
	٧٣٥٠ر٩٩٦		٧٣٥٠ر٩٩٦
من الرصيد	٧٣٥٠ر٩٩٦	الى الرصيد	٩٩٩٩ر٩١٧
٧٨/١/١		٧٨/١٢/٣١	
من ح/ بوليصة التأمين	٢٩٤ر٠٤٠		
لرد السندات			
٧٨/١/١			
من ح/ الارباح	٢٣٥٤ر٨٨١		
المحتجزة ٧٨/١٢/٣١			
	٩٩٩٩ر٩١٧		٩٩٩٩ر٩١٧
من الرصيد	٩٩٩٩ر٩١٧	الى ح/ احتياطي	٩٩٩٩ر٩١٧
٧٩/١/١		العام ٧٩/١/١	

ح/بولىصة التآمين لرد السندات

٢٣٥٤ر٨٨١ من الرصيد	الى ح/نقدية	٢٣٥٤ر٨٨١
٧٥/١٢/٣١	بالبنك ٧٥/١/١	
٤٨٠٣ر٩٥٧ من الرصيد	الى الرصيد	٢٣٥٤ر٨٨١
٧٦/١٢/٣١	٧٦/١/١	
	الى ح/نقدية	٢٣٥٤ر٨٨١
	بالبنك ٧٦/١/١	
	الى ح/احتياطي	٩٤ر١٩٥
	رد السندات	
	٧٦/١/١	
٤٨٠٣ر٩٥٧		٤٨٠٣ر٩٥٧
٧٣٥٠ر٩٩٦ من الرصيد	الى الرصيد	٤٨٠٣ر٩٥٧
٧٧/١٢/٣١	٧٧/١/١	
	الى ح/نقدية	٢٣٥٤ر٨٨١
	بالبنك ٧٧/١/١	
	الى ح/احتياطي	١٩٢ر١٥٨
	رد السندات ٧٧/١/١	
٧٣٥٠ر٩٩٦		٧٣٥٠ر٩٩٦
٩٩٩٩ر٩١٧ من الرصيد	الى الرصيد	٧٣٥٠ر٩٩٦
٧٨/١٢/٣١	٧٨/١/١	
	الى ح/نقدية	٢٣٥٤ر٨٨١
	بالبنك ٧٨/١/١	
	الى ح/احتياطي	٢٩٤ر٠٤٠
	رد السندات	
	٧٨/١/١	
٩٩٩٩ر٩١٧		٩٩٩٩ر٩١٧
١٠٠٠٠ر٠٠٠ من ح/نقدية	الى الرصيد	٩٩٩٩ر٩١٧
بالبنك ٧٩/١/١	٧٩/١/١	
	(فروق تقريب)	٠٠٠ر٠٨٣
١٠٠٠٠ر٠٠٠		١٠٠٠٠ر٠٠٠

مثال (٣) :

بالافتراض في المثال (١) أن السندات ترذ في تاريخ الاستحقاق بعلاوة رد قدرها ١٠٪ وقد بيعت الاستثمارات بربح قدره ١١٣٩٠٧ جنيه .
والمطلوب :

تصوير حسابي احتياطي رد السندات ، واستثمارات احتياطي رد السندات .

مناقشة خطوات الحل :

علاوة الرد = $10.000 \times 10\% = 1.000$ جنيه
قيمة السندات الواجب ردها = $10.000 + 1.000 = 11.000$ جنيه
.. قيمة القسط السنوي = $42.465 \div 11.000 = 3.860$ ر. ٢٥٩٠ جنيه .

ح/ احتياطي رد السندات

٢٥٩٠ر٣٦٨ من ح/ الارباح	٢٥٩٠ر٣٦٨ الى الرصيد
المحتجزة ٧٥/١٢/٣١	٧٥/١٢/٣١
<u>٢٥٩٠ر٣٦٨</u>	<u></u>
من الرصيد	
٧٦/١/١	
١٠٣ر٦١٥ من ح/ نقدية	٥٢٨٤ر٣٥١ الى الرصيد
بالبנק ٧٦/١٢/٣١	٧٦/١٢/٣١
٢٥٩٠ر٣٦٨ من ح/ الارباح	
المحتجزة ٧٦/١٢/٣١	
<u>٥٢٨٤ر٣٥١</u>	<u>٥٢٨٤ر٣٥١</u>
من الرصيد	٨٠٨٦ر٠٩٣ الى الرصيد
٧٧/١/١	٧٧/١٢/٣١
٢١١ر٣٧٤ من ح/ نقدية	
بالبנק ٧٧/١٢/٣١	
٢٥٩٠ر٣٦٨ من ح/ الارباح	
المحتجزة ٧٧/١٢/٣١	
<u>٨٠٨٦ر٠٩٣</u>	<u>٨٠٨٦ر٠٩٣</u>
من الرصيد	١٠٩٩٩ر٩٠٥ الى الرصيد
٧٨/١/١	٧٨/١٢/٣١
٣٢٣ر٤٤٤ من ح/ نقدية	
بالبנק ٧٨/١٢/٣١	
٢٥٩٠ر٣٦٨ من ح/ الارباح	
المحتجزة ٧٨/١٢/٣١	
<u>١٠٩٩٩ر٩٠٥</u>	<u>١٠٩٩٩ر٩٠٥</u>

١٠٩٩٩٠٥ ر من الرصيد	١٠٠٠٠ ر الى ح/علاوة
٧٩/١/١	رد السندات
	٧٩/١/١
١١٣٩٠٧ ر من ح/استثمارات	(اذا لم تكن الشركة
احتياطي رد السندات	قد كونت مخصصا)
٧٩/١/١	
	١٠١١٣٨١٢ ر الى ح/الاحتياطي
	٧٩/١/١ العام
<u>١١١١٣٨١٢</u>	<u>١١١١٣٨١٢</u>

ح/ استثمارات احتياطي رد السندات

٢٥٩٠ر٣٦٧ من الرصيد	٢٥٩٠ر٣٦٨ الى ح/ نقدية
٧٥/١٢/٣١	بالبנק ٧٥/١٢/٣١
<u>٥٢٨٤ر٣٥١</u>	<u>٢٥٩٠ر٣٦٨</u>
٧٦/١٢/٣١	٧٦/١/١ الى الرصيد
	٢٦٩٣ر٩٨٣ الى ح/ نقدية
	بالبנק ٧٦/١٢/٣١
<u>٨٠٨٦ر٠٩٣</u>	<u>٥٢٨٤ر٣٥١</u>
٧٧/١٢/٣١ ٨٠٨٦ر٠٩٣	٧٧/١/١ الى الرصيد ٥٢٨٤ر٣٥١
	٢٨٠١ر٧٤٢ الى ح/ نقدية
	بالبנק ٧٧/١٢/٣١
<u>٨٠٨٦ر٠٩٣</u>	<u>٨٠٨٦ر٠٩٣</u>
٨٠٨٦ر٠٩٣ من الرصيد	٨٠٨٦ر٠٩٣ الى الرصيد
٧٨/١٢/٣١	٧٨/١/١
٨٢٠٠ر٠٠٠ من ح/ نقدية	٨٠٨٦ر٠٩٣ الى الرصيد
بالبנק ٧٩/١/١	٧٩/١/١
	١١٣ر٩٠٧ الى ح/ احتياطي
	رد السندات
	٧٩/١/١
<u>٨٢٠٠ر٠٠٠</u>	<u>٨٢٠٠ر٠٠٠</u>

مثال (٤):

بلافتراض في المثال (١) أن السندات ترد في تاريخ الاستحقاق بخمسة رة قدره ١٠٪ وقد بيعت الاستثمارات بخسارة قدرها ١١٥٨٩٤ جنيه.

والمطلوب:

تصوير حسابي احتياطي رد السندات ، واستثمارات احتياطي رد السندات .

مناقشة خطوات الحل:

خصم رد السندات = $10000 \times 10\% = 1000$ جنيه

قيمة السندات الواجبة الرد = $10000 - 1000 = 9000$ جنيه

قيمة القسط = $42465 \div 9000 = 2119392$ جنيه

ح/ احتياطي رد السندات

٢١١٩٣٩٢ من ح/ الارباح	٢١١٩٣٩٢ الى الرصيد
المحتجزة ٧٥/١٢/٣١	٧٥/١٢/٣١
٢١١٩٣٩٢ من الرصيد	٤٣٢٣٥٦٠ الى الرصيد
٧٦/١/١	٧٦/١٢/٣١
٢١١٩٣٩٢ من ح/ الارباح	
المحتجزة ٧٦/١٢/٣١	
٨٤٧٧٦ من ح/ نقدية	
بالبانك ٧٦/١٢/٣١	
٤٣٢٣٥٦٠	٤٣٢٣٥٦٠
٤٣٢٣٥٦٠ من الرصيد	٦٦١٥٨٩٤ الى الرصيد
٧٧/١/١	٧٧/١٢/٣١
٢١١٩٣٩٢ من ح/ الارباح	
المحتجزة ٧٧/١٢/٣١	
١٧٢٩٤٢ من ح/ نقدية	
بالبانك ٧٧/١٢/٣١	
٦٦١٥٨٩٤	٦٦١٥٨٩٤

٦٦١٥ر٨٩٤ من الرصيد	٨٩٩٩ر٩٢٢ الى الرصيد
٧٨/١/١	٧٨/١٢/٣١
٣١١٩ر٣٩٢ من ح/الارباح	
المحتجزة ٧٨/١٢/٣١	
٢٦٤ر٦٣٦ من ح/نقدية	
بالبנק ٧٨/١٢/٣١	
<u>٨٩٩٩ر٩٢٢</u>	<u>٨٩٩٩ر٩٢٢</u>
٨٩٩٩ر٩٢٢ من الرصيد	١١٥ر٨٩٤ الى ح/استثمارات
٧٩/١/١	احتياطي رد
	السندات ٧٩/١/١
١٠٠٠ر٠٠٠ من ح/خصم	٩٨٨٤ر٠٢٨ الى ح/احتياطي
اصدار السندات	العام ٧٩/١/١
٧٩/١/١	
<u>٩٩٩٩ر٩٢٢</u>	<u>٩٩٩٩ر٩٢٢</u>

ح/استثمارات احتياطي رد السندات

٢١١٩ر٣٩٢ من الرصيد	٢١١٩ر٣٩٢ الى ح/نقدية
٧٥/١٢/٣١	بالبנק ٧٥/١٢/٣١
٤٣٢٣ر٥٦٠ من الرصيد	٢١١٩ر٣٩٢ الى الرصيد
٧٦/١٢/٣١	٧٦/١/١
	٢٢٠٤ر١٦٨ الى ح/نقدية
	بالبנק ٧٦/١٢/٣١
<u>٤٣٢٣ر٥٦٠</u>	<u>٤٣٢٣ر٥٦٠</u>

٦٦١٥ر٨٩٤ من الرصيد	٤٣٢٣ر٥٦٠ الى الرصيد
٧٧/١٢/٣١	٧٧/١/١
	٢٢٩٢ر٣٣٤ الى ح/ نقدية
	٧٧/١٢/٣١ بالبنك
<u>٦٦١٥ر٨٩٤</u>	<u>٦٦١٥ر٨٩٤</u>
٦٦١٥ر٨٩٤ من الرصيد	٦٦١٥ر٨٩٤ الى الرصيد
٧٨/١٢/٣١	٧٨/١/١
<u>٦٥٠٠ر٠٠٠</u> من ح/ نقدية	<u>٦٦١٥ر٨٩٤</u> الى الرصيد
٧٩/١/١ بالبنك	٧٩/١/١
١١٥ر٨٩٤ من ح/ احتياطي رد	
٧٩/١/١ السندات	
<u>٦٦١٥ر٨٩٤</u>	<u>٦٦١٥ر٨٩٤</u>

تحويل السندات الى أسهم :

تنص المادة (١٦٥) من قانون الشركات على أنه يجوز للجمعية العامة أن تصدر سندات قابلة للتحويل الى أسهم وذلك وفقا للأوضاع الآتية :

(أ) أن يتضمن قرار الجمعية ونشرة الاكتتاب القواعد التي يتم على أساسها تحويل السندات الى أسهم .

(ب) أن لا يقل سعر اصدار السند عن القيمة الاسمية للسهم .

(ح) أن لا تتجاوز قيمة السندات القابلة للتحويل الى اسهم بالاضافة الى قيمة اسهم الشركة القائمة قيمة رأس المسال المرخص به .

ويكون لمساهمي الشركة الحق في أولوية الاكتتاب في السندات القابلة للتحويل الى اسهم . وينجب على حامل السندات أن يبدى رغبته في التحويل في المواعيد التي ينص عليها قرار الاصدار والمعلنة في نشرة الاكتتاب . ويكون للأسهم التي يحصل عليها جملة السندات في حالة ابدائهم الرغبة في التحويل حقوق في الأرباح المدفوعة

عن السنة المالية التي تم فيها التحويل . وغالباً ما تلجأ الشركة الى وضع شرط امكانية التحويل لأسباب عديدة لعل أهمها ما يلي :

١ - تعد بمثابة وسيلة فعالة لتسويق السندات حيث أن معرفة حامل السند مسبقاً بإمكانية تحويله الى أسهم قد يشجعه على الاستثمار في السندات حتى ولو كانت صادرة بعلاوة اصدار .

٢ - تعد بمثابة وسيلة لتخلص الشركة مما يهددها من حل وتصفية عندما يحل ميعاد استحقاق السندات دون توافر النقدية اللازمة للوفاء بقيمة السندات . لذلك يفضل حملة السندات احوال سنداتهم بأسهم بدلا من تصفية الشركة ، واحتمال عدم تمكنهم من تحصيل القيمة الاسمية الكاملة للسندات .

ورغم أن التحويل غالباً ما يتاح في تاريخ استحقاق الفائدة على السندات الا ان شروط ذلك التحويل متعددة . ففي بعض الحالات قد ينص على تحويل السندات الى أسهم ممتازة أو عادية وذلك على أساس القيمة الاسمية لكل منها . وبمعنى آخر اذا كانت القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه فانه يمكن تحويل السند ذات القيمة الاسمية ١٠٠٠ جنيه الى ١٠ أسهم . كما قد ينص على التحويل على أساس سعر تحويل محدد مسبقاً . فعلى سبيل المثال اذا حدد سعر التحويل للسهم بـ ١٢ر٥ جنيه فيمكن تحويل السند ذات القيمة الاسمية ١٠٠٠ جنيه الى ٨٠ سهم .

غير أن شروط اصدار السندات قد تنص على امكانية تحويلها الى أسهم وذلك على أساس القيمة السوقية لهذا الاسهم والتي كثيراً ما تختلف عن القيمة الدفترية للسندات . ويعالج التحويل في هذه الحالة بجعل ح/السندات (مدينا) وح/رأس المال أسهم عادية (أو ممتازة) دائناً بالقيمة الاسمية للأسهم التي يتم تحويل السندات اليها ، وح/خصم الاصدار (اذا كانت السندات قد صدرت بخصم اصدار) دائناً أيضاً ، وح/علاوة اصدار الاسهم (دائناً) بالفرق بين القيمة السوقية والقيمة الاسمية للأسهم . أما اذا كانت السندات قد أُصدرت بعلاوة اصدار فيجعل ح/السندات (مدينا) ، ح/علاوة الاصدار (مدينا) هو الآخر مع جعل ح/رأس المال أسهم عادية (أو ممتازة) دائناً بالقيمة الاسمية

وحـ/ علاوة اصدار الاسهم (دائنا) بالفرق بين القيمة السوقية والقيمة الاسمية للأسهم . ويعد الربح أو الخسارة الناتجة عن ذلك التحويل والذي يمثل في الفرق كما لو كان ناشئاً عن رد السندات .

ويبرر ذلك الاجراء على أساس أن مبادلة الاسهم بالسندات يغلق دورة التعامل في السندات ويفتح دورة جديدة للأسهم والتي تثبت على أساس القيمة السوقية التي يمكن بيعها على أساسها . وعلى ذلك فالربح أو الخسارة الناتجة عن التحويل لا علاقة لها بالأسهم ، ويتم اقفالها في حـ/ الارباح والخسائر .
مثال (١) :

ينص عقد اصدار سندات احدى الشركات حيث القيمة الاسمية للسند ١٠٠٠ جنيه على امكانية تحويلها الى ٤٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٢٠ جنيه . وقد قام احد حملة السندات بتحويل سندات قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠ جنيه ، حيث تظهر دفاتر الشركة في ذلك التاريخ أن رصيد السندات يبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه ، ورصيد خصم اصدار السندات ٤٠٠٠ جنيه ، كما كانت القيمة السوقية للسهم في تاريخ التحويل ٣٠ جنيه .
والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازم لاثبات تحويل السندات الى أسهم .

مناقشة خطوات الحل :

القيمة الاسمية للأسهم المحولة $\equiv ٢٠ \times ٤٠٠ = ٨٠٠٠$ جنيه
خصم الاصدار الذي يخص السندات المحولة $= ٤٠٠٠ \times ١٠\% = ٤٠٠$ جنيه
علاوة اصدار الاسهم $=$ القيمة السوقية للأسهم - القيمة الاسمية للأسهم
 $= (٣٠ \times ٤٠٠) - ٨٠٠٠ = ٤٠٠٠$ جنيه

وعلى ذلك يكون قيد اليومية اللازم لاثبات التحويل كما يلي :

من مذكورين		
ح/السندات		١٠.٠٠٠
ح/خسارة تحويل السندات		٢٤٠٠
الى مذكورين		
ح/رأس المال أسهم عادية	٨٠٠٠	
(٢٠ × ٤٠٠)		
ح/خصم اصدار السندات	٤٠٠	
ح/علاوة اصدار الاسهم	٤٠٠.٠٠	

مثال (٢) :

في أول يناير ١٩٧٦ أصدرت إحدى شركات المساهمة ١٠.٠٠٠ سند ٦% القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات وتستحق السداد بعد ٤ سنوات. وينص عقد الإصدار على إمكانية تحويلها إلى أسهم عادية القيمة الاسمية لكل منها ٤ جنيهات زائداً علاوة إصدار بواقع جنيه عن السهم.

وقد قررت الشركة في أول يولييه ١٩٧٩ تحويل السندات إلى أسهم، وأصدرت لهذا الغرض ٢٥.٠٠٠ سهم جديد، وقامت بتحويل ١٠.٠٠٠ سهم منها. لحملة السندات، واكتتب المساهمون القدامى في الباقي وقاموا بسداد قيمتها نقداً. كما قامت الشركة بسداد باقي المستحق لحملة السندات الذين رفضوا التحويل.

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة.

مناقشة خطوات الحل :

١٩٧٦ أول يناير	من حـ/ نقدية بالبنك الى حـ/ المكتتبين في السندات ٦٪ اثبات الاكتاب في السندات المطروحة	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
أول يناير	من حـ/ المكتتبين في السندات ٦٪ الى حـ/ السندات ٦٪ اثبات اصدار السندات	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
١٩٧٩ أول يوليه	من حـ/ السندات ٦٪ الى مذكورين حـ/ رأس المال أسهم عادية حـ/ علاوة اصدار الاسهم اثبات تحويل ٥٠٠٠ سند ١٠٪ جنيه الى ١٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية لكل منها ٤ جنيه زائداً علاوة اصدار جنيه	٤٠٠٠٠ ١٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
	من حـ/ نقدية بالبنك الى حـ/ المكتتبين في الاسهم اثبات الاكتاب في ال ١٥٠٠٠ سهم المطروحة	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠
	من حـ/ المكتتبين في الاسهم الى مذكورين حـ/ رأس المال أسهم عادية حـ/ علاوة اصدار الاسهم اثبات اصدار الاسهم الجديدة	٦٠٠٠٠ ١٥٠٠٠	٧٥٠٠٠

من حـ/السندات ٦% الى حـ/حملة السندات اثبات استحقاق قيمة باقي السندات الى حملتها	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
من حـ/حملة السندات الى حـ/نقدية بالبنك اثبات سداد المستحق لحملة السندات	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠

السندات في الميزانية العمومية:

تظهر السندات في الميزانية العمومية للشركة تحت عنوان مستقل : وفي هذا الصدد يجب أن تشمل بيانات السندات على عدد السندات المصدرة وقيمتها الاسمية ، ومعدل الفائدة ، وتاريخ استحقاقها ، وما قد يكون هناك من ضمانات لهذه السندات .

واذا تعددت السندات المصدرة فيجب اظهار البيانات التفصيلية الخاصة بكل اصدار على حدة . كما أنه اذا تم اهلاك جانب من هذه السندات فيجب أن يظهر مطروحاً من قيمة الاصدار في خانة جزئية على أن يظهر الصافي في الخانة الكلية .

تمارين الفصل الثاني

التمرين الأول :

في أول ابريل ١٩٧٦ تم طرح، في ١٠٠٠٠ سند ٦٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات وذلك بسعر ٩ جنيهات تسدد كالاتي :

قسط الاكتتاب	٤ جنيه (أول ابريل حتى ٣٠ ابريل)
قسط تخصيص	٣ جنيه (أول يونيه حتى ٣٠ يونيه)
قسط أخير	٢ جنيه (أول سبتمبر حتى ٣٠ سبتمبر)

وقد تم الاكتتاب في ١٥٠٠٠ سند وقرر مجلس ادارة الشركة توزيعها بالتناسب بين المكتتبين ، علماً بأن الفائدة نصف سنوية وتسدد في أول ابريل وأول أكتوبر من كل عام وذلك اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٧٦ ، وأن السندات تسدد على ٥ أقساط متساوية اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٧٧ ، كما أن السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام . وبالإضافة الى ما تقدم فإن الأقساط قد طلبت وسددت في مواعيدها .

والمطلوب :

- أولاً : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات .
- ثانياً : تصوير حساب السندات بعد سداد قيمة أول دفعة .
- ثالثاً : تصوير حساب فائدة السندات عن السنتين الماليتين الأولتين .
- رابعاً : تصوير حساب خصم اصدار السندات عن السنتين الأولتين وذلك

بافتراض استخدام طريقة القسط الثابت .

التمرين الثاني :

أصدرت إحدى شركات المساهمة سندات قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠٠٠ جنيه ومعدل فائدتها ٥% وتسدد نصف سنوياً حيث تستحق الرد بعد ٤ سنوات من تاريخ الاصدار . وقد بيعت السندات المصدرة بسعر ٩٦٤٩٠ جنيه وذلك لتحقيق عائد بمعدل ٦% .

والمطلوب :

أولاً : اعداد جداول تبين التسويات الدورية في حسابي خصم الاصدار وفائدة السندات وذلك بافتراض استخدام كلا من طريقتي القسط الثابت والفائدة المركبة .

ثانياً : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات استحقاق وسداد الفائدة واهلاك خصم الاصدار عن السنة الأولى من اصدار السندات وذلك بافتراض استخدام كلا من طريقتي القسط الثابت والفائدة المركبة .

التمرين الثالث :

أظهرت الميزانية العمومية لإحدى شركات المساهمة الحسابات الآتية وذلك في ٣١ ديسمبر ١٩٧٣ تاريخ نهاية السنة المالية للشركة :

جنيه	
١٤٠٠٠	خصم اصدار السندات
٢٢٥٠٠	فائدة سندات مستحقة
٧٥٠٠٠٠	سندات ٦% (تستحق الرد في أول يناير ١٩٧٨)

وفي أول يناير ١٩٧٤ باعت الشركة سندات قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠٠٠ جنيه ومعدل فائدتها ٣/٤ ٤% وتستحق السداد بعد ١٠ سنوات وذلك بتأخير مبلغ ٩٧٥٠٠٠ جنيه . وقد استخدمت حصيلة البيع لرد قيمة السندات ٦% التي تنص شروط الاصدار على ردها بقيمتها الاسمية وكذلك لسداد الفائدة

المستحقة حتى ذلك التاريخ . فإذا علمت أن الفائدة على السندات تستحق السداد في أول يناير وأول يوليه .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات ؛ واستحقاق وسداد فائدة السندات عن السنة المالية ١٩٧٤ وذلك بافتراض استخدام طريقة القسط الثابت لاهلاك خصم الاصدار .

التمرين الرابع :

أصدرت احدى شركات المساهمة في أواخر عام ١٩٧٥ ١٠٠٠ سند ٦% القيمة الاسمية لكل منها ٥٠ جنيه على أن ترد في أول يناير ١٩٧٩ وذلك بخضم رد قدره ١٠% ، على ان تسدد كالاتي :

قسط اكتتاب	٢٥	جنيه
قسط تخصيص	١٥	جنيه
قسط أخير	١٠	جنيه

وقد تم الاكتتاب في ١٧٠٠ سند ، وقرر مجلس ادارة الشركة رفض الاكتتاب في ٢٠٠ سند منها وتوزيع الباقي بالتناسب بين المكتتبين . وقد تم حجز الزيادة لتخضم من قسط التخصيص الذي يسدد بالكامل في موعده .

فإذا علمت ان فائدة السندات تدفع نصف سنوية ، في أول يناير وأول يوليه من كل عام وذلك اعتباراً من أول يناير ١٩٧٦ ، وأن الشركة قررت تمويل رد السندات وذلك بتكوين احتياطي يستثمر في أوزاق مالية من الدرجة الأولى وتغل عائداً بمعدل ٤% سنوياً وذلك اعتباراً من عام ١٩٧٦ ، وقد بيعت الاستثمارات في تاريخ الرد بربح قدره ٥٠٠ جنيه .

والمطلوب :

أولاً : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات .
ثانياً : تصوير حسابي رد السندات ، واستثمارات احتياطي رد السندات عن

الثلاث سنوات ، علماً بأن جملة ٣ دفعات سنوية قدرها جنيه وذلك بمعدل ٤ :
تبلغ ٣١٦ر٣ .

ثالثاً: بيان أثر اصدار السندات على ميزانية الشركة في ٣١ ديسمبر
١٩٧٦ .

التمرين الخامس :

في أول يناير ١٩٧٦ أتمت شركة مساهمة تخصيص ١٠٠٠٠ سند ٦٪ القيمة
الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات . وتنص شروط الاصدار على رد قيمتها بعد
١٠ سنوات كما التزمت بتكوين احتياطي لسداد هذا القرض يستثمر في
بوليصة تأمين لتغل عائداً قدره ٤٪ سنوياً .

فاذا علمت أن القسط السنوي يبلغ ٩٩ر٨٣٢٩ جنيه .

والمطلوب :

أولاً : تصوير حسابي احتياطي رد السندات ، وبوليصة التأمين .
ثانياً : بيان أثر ما تقدم على ميزانية الشركة في التواريخ الآتية :

١ - بعد عقد القرض مباشرة .

٢ - في ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ .

٣ - فور رد السندات مباشرة .

التمرين السادس :

أصدرت إحدى شركات المساهمة في أول أكتوبر ١٩٧٨ ١٠٠٠٠ سند
٢٠٪ القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات وذلك بعلاوة اصدار قدرها ٢
جنيه . وتنص شروط الاصدار على رد ٢٠٪ من السندات في أول أكتوبر من
كل عام . علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١ ديسمبر .

والمطلوب :

تصوير حسابي فائدة السندات ، وعلاوة الاصدار عن فترة السندات وذلك
باستخدام طريقة القسط الثابت .

التمرين السابع :

أصدرت إحدى شركات المساهمة في أول يناير ١٩٧٥ ١٠٠٠٠ سند ٦% القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات وبخصم اصدار ٢ جنيهه ، وتنص شروط الإصدار على أن الفائدة نصف سنوية ، وتستحق السندات المصدرة بعد ١٠ سنوات .

وفي أول يولييه ١٩٧٩ قررت الشركة تحويل السندات الى أسهم ذلك عن طريق اصدار ٢٥٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٤ جنيهات وبعلوّة اصدار قدرها جنيهه عن السهم . وقد وافق حملة ٤٠٠٠ سند على تحويل سنداتهم الى أسهم . وقامت الشركة ببيع باقي الإصدار لمساهميها القدامى ، وسددت التزامها تجاه باقي حملة السندات نقداً .

والمطلوب :

أولاً : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار السندات .

ثانياً : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار الاسهم الجديدة .

التمرين الثامن :

أصدرت إحدى شركات المساهمة في أول يولييه ١٩٧٣ ١٠٠٠٠ سند القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنيهه وتستحق السداد بعد ١٠ سنوات وذلك بخصم اصدار قدره ١٩٥٠٠ جنيهه تقرر اهلاكه باستخدام طريقة القسط الثابت . ويبلغ معدل الفائدة على السندات المصدرة ١٢% تسدد نصف سنوياً في أول يناير وأول يولييه من كل عام .

وتنص شروط الإصدار على امكانية تحويل السندات وذلك بواقع ٧ أسهم عادية القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنيهه عن كل ١٠ سندات .

وفي أول أغسطس ١٩٧٤ تم تحويل سندات قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه الى أسهم عادية ، وتم سداد فائدة الشهر المستحقة على هذه السندات في تاريخ التحويل .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تحويل السندات الى أسهم .

الفصل الثالث

القوائم المالية وتوزيع صافي الدخل

القوائم المالية المنشورة :

تحتم المادة ١٨٧ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على شركات المساهمة في نهاية كل سنة يتم اعداد مجموعة القوائم المالية التي تشمل على الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي . وحساب الأرباح والخسائر أو قائمة الدخل ، وخلاصة وافية لتقرير مجلس الادارة ، والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات وذلك قبل الموعد المقرر لاجتماع الجمعية العامة للشركة بشهرين على الأقل .

ولم يوضح قانون الشركات ما يجب أن تتضمنه القوائم المالية من بيانات ، غير أنه في ضوء متطلبات القرار الوزاري رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٤ ، فإنه يمكن استخلاص القواعد العامة التالية لما يجب أن تتضمنه القوائم المالية :

أولاً : حساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل)

يجب ان يفصح حساب الارباح والخسائر عن الآتي :

- ١ - مجمل الربح أو مجمل الخسارة .
- ٢ - إيرادات الأوراق المالية .
- ٣ - الإيرادات والنفقات اذا كانت كبيرة القيمة أو كانت خاصة بسنوات سابقة .

- ٤ - فوائد السندات والقروض طويلة الاجل .
- ٦ - مخصصات الاهلاك (أو مجمع الاهلاك) .
- ٨ - المخصصات الأخرى .
- ٨ - الاحتياطيات والمخصصات المستعملة .
- ٩ - صافي الأرباح القابلة للتوزيع مع بيان الحساب الخاص بهذا التوزيع (حساب الأرباح المحتجزة) .
- ١٠ - يجب أن يشار الى ما يحدث من تغيير في النظام المحاسبي اثناء السنة المالية بملاحظة في حساب الأرباح والخسائر .
- ١١ - يبين في خانة خاصة فيما عدا حساب الأرباح والخسائر الأول ما يقابل كل رقم بحساب الأرباح والخسائر للسنة الحالية بما يقابله من حساب أرباح وخسائر السنة السابقة .

وتمثل هذه البيانات الحد الأدنى من البيانات الواجب الافصاح عنها . فإذا رأت الشركة زيادة المعلومات التي تريد الافصاح عنها لمساهميها فهذا متروك لها . ومن الطبيعي فالافصاح الذي أورده القرار الوزاري يهدف الى مد المساهمين وغيرهم من أصحاب الحقوق الأخرى في الشركة من حملة السندات والدائنين بفكرة عن مقدرة الشركة على تحقيق الأرباح وأوجه الإيرادات الأخرى التي تحققها عن طريق آخر غير المتاجرة .

وفيما يلي نموذج توضيحي للبيانات الواجب الافصاح عنها في حساب الأرباح والخسائر .

حـ / الأرباح والخسائر

عن السنة المنتهية في

السنة الماضية	بيان	جنيه	السنة الماضية	بيان	جنيه
	اجمالى الربح	XX		نفقات ادارية	XX
	ايرادات الاستثمارات			فوائد السندات والقروض	XX
	شركات تابعة	XX		اهلاكات (بيان مرفق)	XX
	ايرادات اوراق مالية اخرى	XX		اخرسائر أو مصاريف	XX
	ايرادات متنوعة	XX		عرضية	X
				مخصصات (بيان مرفق)	XX
				صافى الدخل (الربح)	XX
		XXX			XXX
	صافى الدخل (الربح)	XX		احتياطات اضافية	XX
	ايرادات تخص أعوام	XX		اهلاكات اضافية	XX
	سابقة			مخصصات الضرائب	XX
	محول من مخصصات	XX		الرصيد (مرحل)	XX
	أو احتياطات				
		XXX			XXX

ثانياً - الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) :

أ - جانب الأصول :

١ - يجب ان تظهر في مجموعات مستقلة كل من الأصول الثابتة ، والمتداولة والمعنوية ، والارصدة المدينة الأخرى . ويجب أن يوضح بالتفصيل في كل من هذه المجموعة العناصر المكونة لها . وفيما عدا الأراضي والمباني والاستثمارات والآلات يجوز ادماج العناصر في المجموعة الواحدة مع بعضها اذا كانت ضئيلة القيمة ورأي مراقب حسابات الشركة ان هذا الادماج لا يؤثر في دلالة الميزانية .

٢ - ومع ذلك فيجب الالتزام بالآتي :

أ - بالنسبة للبضائع : بيان كل من البضائع الجاهزة ، والبضائع تحت التشغيل ، والخامات على حدة .

ب - بالنسبة للاستثمارات : فصل الاستثمارات في الشركات ذات المصلحة المشتركة (قابعة أو متبوعة) عن باقي الاستثمارات واطهارها في مجموعة خاصة موضحاً بها مبلغ كل من الاستثمارات الثابتة أو المتداولة .

ج - بالنسبة لشهرة المحل : اثباتها في بند مستقل .

د - بالنسبة للأصول المعنوية : فصل مصروفات التأسيس واطهارها في بند مستقل مع توضيح كل من مصروفات الاصدار والمصروفات الأخرى .

٣ - يجب أن تظهر الأصول الثابتة عموماً بثمن التكلفة مخصوماً منه مجموع الاهلاكات المخصصة لكل بند منها الى تاريخ الميزانية . فإذا لم يكن لأي من هذه الأصول ثمن تكلفة فيكون أساس الحساب هو الثمن الذي قدم له أصلاً .

ب - جانب الخصوم :

٤ - يجب أن تبين الميزانية في مكان واحد رأس المال الاسمي ورأس المال المصدر ، ومجموع المبالغ التي لم تسدد ، وصافي رأس المال المدفوع . وإذا كانت أسهم الشركة من عدة أنواع فيجب اظهار مركز كل نوع منها على حدة

للوصول الى جملة صافي رأس المال المدفوع.

٥- يجب أن يلى البيان الخاص برأس المال بيان الاحتياطات كل منها في بند مستقل مفصلاً فيه العناصر المكونة لها :

٦ - يجب أن تظهر باقي الخصوم في مجموعات مستقلة لكل من الخصوم الثابتة ، والمتداولة ، والارصدة الدائنة الأخرى .

٧ - ومع ذلك فيجب بيان كل من الخصوم الآتية تحت عنوان مستقل :

أ - السندات : بيان قيمتها وعددها ومعدل فائدتها وميعاد استحقاقها ونوع الموجودات الضامنة لها (إن وجدت) . وإذا كان للشركة أكثر من اصدار واحد فيجب ان يظهر كل منها على حدة . وإذا استهلك جزء من السندات فيجب أن يظهر مطروحاً من الأصل .

ب - القروض طويلة الأجل : وهي التي تستحق السداد بعد مضي سنة أو أكثر من تاريخ الميزانية .

ج - المطلوبات للبنوك .

د - المطلوبات للشركات التابعة : سواء منها الطويلة الأجل او قصيرة الأجل .

هـ - رصيد المبالغ المحصلة من المساهمين على ذمة مصاريف الاصدار .

و - المخصصات مع بيان تفصيلي عن عناصرها .

ز - الملاحظات .

٨ - يجب أن تتضمن الميزانية ملاحظات على ما يأتي :

أ - المطلوبات أو الالتزامات المحتملة وذلك اذا لم تكن الشركة قد كونت لها مخصصاً في الميزانية .

ب - قيمة العقود الخاصة بالمصروفات الرأسمالية والتي لم تقيد في دفاتر الشركة.

ح - أي امتياز على موجودات الشركة.

د - أي تغيير في النظام المحاسبي يكون قد حدث خلال السنة المعمولة عنها الميزانية.

٩ - وفيما عدا الميزانية العمومية الأولى للشركة فيجب أن يبين في خانة خاصة ما يقابل كل رقم بميزانية السنة الحالية في ميزانية السنة السابقة على أن تقرب جميع المبالغ الى أقرب جنيه. وتجدر الإشارة الى أن القرار الوزاري يفرق بين الاحتياطي Reserve والمخصص Provision. فالمخصص عبارة عن التزام معروف غير انه لا يمكن تجديده بدرجة كبيرة من الدقة. وعلى ذلك يعد المخصص بمثابة تحميل على الارباح وليس توزيعاً لها، وبالتالي يظهر في حساب الارباح والخسائر. أما الاحتياطي فهي المبالغ التي يتم تجنبها من الارباح لتدعيم المركز المالي للشركة. وعلى ذلك تعد توزيعاً للربح وليس تحميلاً عليه، وبالتالي تظهر في ح/الارباح المحتجزة.

وفي هذا المجال يقصد بالاحتياطي الرأسمالي الاحتياطي الذي لا يشمل على أية مبالغ محتجزة من الارباح القابلة للتوزيع. ومن أمثلة الاحتياطي الرأسمالي أرباح الشركات التابعة المحققة قبل شراء الشركة القابضة للأسهم فيها، وأرباح إعادة تقدير الأصول. أما الاحتياطي الايرادي فهي الاحتياطيات التي تحتجز من الارباح القابلة للتوزيع. ومن أمثلة الاحتياطي الايرادي الاحتياطي النظامي واحتياطي رد السندات.

وفيما يلي نموذج للبيانات الواجب الافصاح عنها في الميزانية العمومية لشركات المساهمة.

السنة السابقة	رأس المال المرخص به والمدفوع	السنة السابقة	الاصول الثابتة	التكلفة	مجمع الاهلاك	الصافي
XX	سهم ممتاز ٪ سعر	أرضي		XX	XX	XX
	السهم الاسمي X جنيه	مبانى		XX	XX	XX
	مدفوع بالكامل	آلات ومعدات		XX	XX	XX
X	سهم عادى سعر	سيارات وكوريات		XX	XX	XX
	السهم الاسمي X جنيه	أثاث وتركيبات		XX	XX	XX
	مدفوع بالكامل	استثمارات فى شركات تابعة				XX
		أسهم بضمن التكلفة				XX
	الاحتياطيات	الأصول المتداولة				
	احتياطي قانونى	بضاعة تامة الصنع		XX		
	احتياطي نظامى	بضاعة تحت التشغيل		XX		
	مجموع حقوق المساهمين	مواد أولية		XX		
	(عدا أرباح هذا العام					XX
	والأرباح المرحلة)					XX
	المحصول المتداولة					
	بنك	مدينون		XX		
	دائنون	عملاء		XX		
	موردون	أوراق قبض		XX		
		موردون		XX		
						XX

توزيع صافي الدخل :

يشير صافي الدخل الى الأرباح الناتجة عن العمليات التي باشرتها الشركة خلال السنة المالية ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الأرباح ، وبعد حساب وتجنيد كافة الاستهلاكات والمخصصات التي تقضى الأصول المحاسبية بحسابها وتجنيدتها قبل اجراء أى توزيع بأية صورة من الصور .

ويجب على مجلس الادارة لدى اعداده للميزانية وحساب الأرباح والخسائر أن يجنب من صافي الأرباح المشاركة اليها جزءا من عشرين على الأقل لتكوين احتياطي قانوني . ويجوز للجمعية العامة بناء على تقرير من مراقب الحسابات وقف تجنيد هذا الاحتياطي اذا بلغ ما يساوى نصف رأس المال المصدر ، ويجوز استخدام الاحتياطي القانوني في تغطية خسائر الشركة وفي زيادة رأس المال .

ويجوز أن ينص في نظام الشركة على تجنيد نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي لمواجهة الأغراض التي يحددها النظام . واذا لم يكن الاحتياطي النظامي مخصصا لأغراض معينة ، جاز للجمعية العامة العادية أن تقرر استخدامه فيما يعود بالنفع على الشركة أو على المساهمين .

ويمثل صافي الدخل مستنزلا منه ما يكون قد لحق برأس مال الشركة من خسائر في سنوات سابقة وبعد تجنيد الاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي الأرباح القابلة للتوزيع . ويجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع كل أو بعض الاحتياطيات التي تملك التصرف فيها . كما يجوز للجمعية العامة توزيع نسبة من الأرباح الصافية التي تحققها الشركة نتيجة بيع أصل من الأصول الثابتة أو التعويض عنه ، بشرط أن يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من إعادة أصولها الى ما كانت عليه أو شراء أصول جديدة .

وتحدد الجمعية العامة بعد اقرار الميزانية وحساب الأرباح والخسائر ، الأرباح القابلة للتوزيع ، وتعلن ما يخص العاملين والمساهمين ومجلس الادارة وذلك مع مراعاة ما يأتي :

أولاً : ألا يقل نصيب العاملين بالشركة في الأرباح التي يتقرر توزيعها نقداً عن ١٠ ٪ وبشرط ألا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة .

ثانياً : إذا كان النظام يحدد للعاملين نصيباً في الأرباح يزيد ١٠ ٪ ولا يتجاوز مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة ، جنب نصيب العاملين في الزيادة على ١٠ ٪ في حساب خاص يستثمر لصالح العاملين . ويجوز توزيع مبالغ منه على العاملين في السنوات التي لا تتحقق فيها أرباح بسبب خازج عن إرادة الشركة ، أو استخدامه في إنشاء مشروعات إسكان أو خدمات تعود عليهم بالنفع .

ثالثاً : لا يجوز تقدير مكافأة مجلس الإدارة بنسبة معينة في الأرباح بأكثر من ١٠ ٪ من الأرباح التي يتقرر توزيعها ، وذلك بعد توزيع ربح لا تقل نسبته عن ٥ ٪ من رأس المال على المساهمين والعاملين .

رابعاً : في حالة وجود حصص تأسيس أو حصص أرباح ، فلا يجوز أن يخصص لها ما يزيد على ١٠ ٪ من الأرباح القابلة للتوزيع ووفاء نسبة الـ ٥ ٪ على الأقل المشار إليها في البند السابق .

خامساً : يجوز للجمعية العامة أن تقرر تكوين احتياطات أخرى غير الاحتياطي القانوني والنظامي . وينشر مع حساب الأرباح والخسائر حساب يبين كيفية توزيع صافي الدخل وفقاً لما يقترحه مجلس الإدارة ، ويسمى هذا الحساب حـ. / الأرباح المحتجزة أو حـ. / التوزيع . ويظهر ذلك الحساب على النحو التالي :

ويعالج اعلان مجلس الادارة عن كوبون الأرباح النقدي على الوجه الآتي :

من ح/ الأرباح المحتجزة

الى ح/ حملة الاسهم (أو ح/ الكوبونات المستحقة)

كما يعالج السداد كآتي :

من ح/ حملة الاسهم (أو ح/ الكوبونات المستحقة)

الى ح/ نقدية بالبنك

وتجري الشركات عادة على فصل الأموال الموزعة عن الأموال العامة للشركة حيث تطلب من بنكها تخصيص حساب خاص لكوبونات أرباح الاسهم يجعل (مدينًا) بالمبلغ الموزع على أن يقوم البنك من وقت لآخر بإرسال كشوف تفصيلية عن الأرباح المدفوعة . ومن واقع هذا الكشف يجعل ح/ حملة الأسهم (أو ح/ الكوبونات المستحقة) (مدينًا) وح/ البنك كوبونات ارباح (دائن) .

وإذا تخلف بعض المساهمين عن تحصيل قيمة الكوبونات المستحقة لهم فيظل الحساب الخاص بهم (دائنا) وحساب البنك كوبونات أرباح (مدينًا) بالقيمة التي لم يتم صرفها ، ويظهر الحسابان في الميزانية العمومية . وفي هذا المجال فالمدّة القانونية لاستحقاق التوزيعات هي خمس سنوات . فإذا انقضت هذه المدّة دون المطالبة بالمبالغ المستحقة ، فتعد هذه الأرباح ملكاً للحكومة .

وبالمثل تعالج باقي التوزيعات على الوجه الآتي :

xx من ح/ الأرباح المحتجزة

الى مذكورين

xx ح/ الاحتياطي القانوني

xx ح/ الاحتياطي النظامي

xx ح/ ارباح العاملين

xx ح/ حملة الأسهم

xx ح/ مكافأة أعضاء مجلس الادارة

xx ح/ حملة حصص التأسيس أو الأرباح

ومن الطبيعي يعالج السداد بجعل أي من الحسابات السابقة (مدينا)
وحـ/ نقدية بالبنك (دائنا). وقد تفضل بعض الشركات تصوير قائمة الارباح
المحتجزة بدلا من حـ/ الارباح المحتجزة حيث تأخذ القائمة الشكل الآتي :

xx	رصيد الارباح المرحلة (اول العام)
xx	+ صافي دخل العام
xx	

توزيعات مختلفة :

xx	احتياطي قانوني
xx	احتياطي نظامي
xx	ارباح العاملين
xx	كوبونات المساهمين
xx	مكافأة أعضاء مجلس الادارة
xx	حصص التأسيس أو الأرباح
xx	رصيد الارباح المرحلة
xx	(نهاية العام)

مثال :

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع لشركة المساهمة ١٦٠.٠٠٠ سهم عادي
القيمة الاسمية كل منها ٥ جنيهات . وقد بلغ صافي دخل الشركة عن السنة
المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ ٢٧٠.٠٠٠ جنيه ، كما تبلغ الأرباح السنوية للعاملين
٥.٠٠٠ جنيه واقترح مجلس الادارة التوزيعات الآتية :

٥٠ ٪ احتياطي قانوني .

٥ ٪ احتياطي نظامي

٢٠ ٪ للعاملين وحملة الأسهم والباقي يتم ترحيله

وفي ٢٠ مارس وافقت الجمعية العمومية للشركة على توزيع الارباح وفقاً لما اقترحه مجلس الادارة . وفي أول ابريل قرر مجلس الادارة تنفيذ التوزيع ، وطلب من البنك احتجاز المبلغ اللازم لتوزيع الأرباح في حساب بنك كوبونات أرباح . وقد سددت التوزيعات حتى آخر ابريل ١٩٧٩ فيما عدا حملة ٤٠٠٠ سهم عادى .

والمطلوب :

أولاً : تصوير حساب الارباح المحتجزة طبقاً لقرار مجلس الادارة .
ثانياً : اثبات قيود اليومية المترتبة على تنفيذ قرار الجمعية وتوزيع الارباح .

ح / الأرباح المحتجزة

من حـ/ الأرباح والخسائر	٢٧٠٠٠٠	الى حـ/ الاحتياطي القانوني (٥٪)	١٣٥٠٠
(صافي دخل العام)		الى حـ/ الاحتياطي النظامي (٥٪)	١٣٥٠٠
		الى الرصيد (الأرباح القابلة للتوزيع)	٢٤٣٠٠٠
	<u>٢٧٠٠٠٠</u>		<u>٢٧٠٠٠٠</u>
	<u>٢٤٣٠٠٠</u>		<u>٢٤٣٠٠٠</u>
من الرصيد		توزيع أول (٥ ٪) :	
		الى حـ/ أرباح العاملين	٢٤٣٠٠
		الى حـ/ حصة الأسهم	١٥٧٠٠
		الى حـ/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٢٠٣٠٠
		(١٠ ٪ من الباقي)	
		توزيع اضافي (١٥ ٪) :	
		الى حـ/ أرباح العاملين	٢٥٧٠٠
		الى حـ/ حصة الأسهم	٩٤٣٠٠
		الى الرصيد	٦٢٧٠٠
	<u>٢٤٣٠٠٠</u>		<u>٢٤٣٠٠٠</u>
	<u>٢٤٣٠٠٠</u>		<u>٢٤٣٠٠٠</u>

ثانياً: قيود اليومية

من حـ / الأرباح والخسائر الى حـ / الأرباح المحتجزة ترحيل صافي دخل العام الى حـ / الأرباح المحتجزة تمهيداً لتوزيعها	٢٧٠.٠٠٠	٢٧٠.٠٠٠
من حـ / الأرباح المحتجزة الى مذكورين		٢٠٧٣٠٠
حـ / احتياطي قانوني	١٣٥٠٠	
حـ / احتياطي نظامي	١٣٥٠٠	
حـ / ارباح العاملين	٥٠.٠٠٠	
حـ / حملة الأسهم	١١٠.٠٠٠	
حـ / مكافأة اعضاء مجلس الادارة	٢٠٣٠٠	
توزيع الأرباح طبقاً لقرار الجمعية العمومية		
من حـ / البنك كوبونات ارباح الى حـ / نقدية بالبنك	١١٠.٠٠٠	١١٠.٠٠٠
اثبات تحويل المبالغ المستحقة لحملة الأسهم لحساب خاص بالبنك		
من حـ / حملة الأسهم الى حـ / البنك كوبونات ارباح	٢٧٥٠	٢٧٥٠
اثبات سداد الكوبونات المقدمة للتحصيل		

كوبونات الأرباح مع وجود أسهم ممتازة :

إذا اشتمل رأس مال الشركة على كل من الأسهم العادية والأسهم الممتازة فتحدد كوبونات الأرباح في هذه الحالة بالنسبة لكل من نوعي الأسهم بالمزايا التي يتمتع بها حملة الأسهم الممتازة . وفي هذا الصدد تنقسم الأسهم الممتازة من حيث الأرباح الى :

- أولاً : أسهم ممتازة غير مجمعة وغير مشتركة في الأرباح .
- ثانياً : أسهم ممتازة غير مجمعة ومشاركة في الأرباح .
- ثالثاً : أسهم ممتازة مجمعة وغير مشتركة في الأرباح .
- رابعاً : أسهم ممتازة مجمعة مشتركة في الأرباح .

وسنتعرض فيما يلي بالشرح والتحليل لتوزيعات كوبونات الأرباح في ظل كل من هذه الحالات .

أولاً : أسهم ممتازة غير مجمعة وغير مشتركة في الأرباح :

يعني هذا النوع من الأسهم الممتازة أنه ليس لحملة هذه الأسهم الحق في تحصيل كوبونات الأرباح التي لم توزع عليهم في أي من السنوات السابقة ، كما أنه ليس لهم الحق في المشاركة فيما يفيض من أرباح أي من الأعوام وذلك بعد سداد حصة حملة الأسهم الممتازة . وبمعنى آخر تنحصر حقوق حملة الأسهم الممتازة في الحصول على الأرباح المنصوص عليها في هذه الأسهم شريطة أن تقرر الجمعية العمومية مثل ذلك التوزيع . أما الأرباح الفائضة فتكون حقاً لحملة الأسهم العادية بالكامل .

مثال :

يتكون رأس مال إحدى شركات المساهمة من ١٥٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات ، ١٠٠٠٠ سهم ممتاز ٦٪ غير مجمعة وغير مشتركة في الأرباح والقيمة الاسمية لكل منها ٢٠ جنيه .

وقد حققت الشركة في عام ١٩٧٧ دخلاً صافياً قدره ٧٥٠٠٠ جنيه. غير أنه تقرير عدم اجراء أي توزيع وتم إضافة الدخل لحساب الأرباح المحتجزة. كما حققت الشركة في عام ١٩٧٨ دخلاً صافياً قدره ٦٢٠٠٠ جنيه وقد قررت الجمعية العامة للشركة توزيعه بالكامل على المساهمين.

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اعلان توزيع كوبونات الأرباح.

مناقشات خطوات الحل:

	جنيه
كوبونات الأرباح المقرر توزيعها (١٩٧٨)	٦٢٠٠٠
حصة حلة الاسهم الممتازة (٢٠٠٠ × ٦٪)	١٢٠٠٠
حصة حلة الاسهم العادية	<u>٥٠٠٠٠</u>

وعلى ذلك تكون كوبونات الأرباح عن السهم الممتاز (٢٠ × ٦٠٪) = ١٢٠٠٠ جنيه

كما تكون كوبونات الأرباح عن السهم العادي (٥٠٠٠٠ ÷ ١٥٠٠٠) = ٣٣٣٣ جنيه

وتكون قيد اليومية كما يلي:

من حـ / الأرباح والخسائر الى حـ / الأرباح المحتجزة اثبات اقبال صافي دخل العام في حـ / الأرباح المحتجزة	٦٢٠٠٠	٦٢٠٠٠
من حـ / الأرباح المحتجزة الى مذكورين حـ / حملة الأسهم الممتازة حـ / حملة الأسهم العادية اثبات اعلان توزيع كوبونات الأرباح	١٢٠٠٠ ٥٠٠٠٠	٦٢٠٠٠

ثانياً : أسهم ممتازة غير مجمعة ومشاركة في الأرباح

يعني هذا النوع من الأسهم الممتازة انه ليس لحملة هذه الاسهم الحق في المطالبة بالأرباح التي لم يتقرر توزيعها في أي من السنوات السابقة ، غير أن لهم الحق في الاشتراك فيما قد يوزع من أرباح . وبمعنى آخر يصرف لحملة الاسهم العادية حصة في الربح تتناسب مع حصة حملة الاسهم الممتازة . وفي هذا الصدد قد يكون اشتراك الاسهم الممتازة في الأرباح مطلقاً دون أية حدود ، كما قد يكون هذا الاشتراك مقيداً في حدود نسبة معينة . ففي الحالة الأولى توزع الأرباح بالتناسب بين النوعين من الاسهم . أما في الحالة الثانية فيوزع ما يفيض عن حصة الربح المتناسبة مع حصة حملة الاسهم الممتازة بين الاسهم العادية والممتازة بشكل لا يتجاوز معه الموزع على حملة الاسهم الممتازة النسبة المنصوص عليها في هذه الاسهم .

مثال (١) :

بالافتراض في المثال السابق أن اشترك الاسهم الممتازة في الأرباح مطلق وبدون أية حدود .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اعلان توزيع كوبونات الأرباح .

مناقشة خطوات الحل :

اسهم ممتازة اسهم عادية

دفعة أولى من كوبونات الارباح	١٢٠٠٠	٩٠٠٠
(٦٪ من القيمة الاسمية لكل نوع)		
فائض الأرباح (توزع بين الاسهم الممتازة	٢٣٤٢٩	١٧٥٧١
والعادية بنسبة ٤ : ٣ على التوالي)		
	<u>٣٥٤٢٩</u>	<u>٢٦٥٧١</u>

وعلى ذلك يكون نصيب السهم العادي من كوبونات الارباح =

$$١٥٠٠٠ \div ٢٦٥٧١ = ١٧٧١ \text{ جنية}$$

ونصيب السهم الممتاز من كوبونات الارباح =

$$١٠٠٠٠ \div ٣٥٤٢٩ = ٣٥٤٣$$

كما يكون قيد اليومية لاثبات اعلان كوبونات الأرباح على النحو التالي :

٦٢٠٠٠		من ح/ الارباح المحتجزة
		الى المذكورين
	٣٥٤٢٩	ح/ حملة الاسهم الممتازة
	٢٦٥٧١	ح/ حملة الاسهم العادية
		اثبات اعلان كوبونات الارباح لحملة كلا
		النوعين من الأسهم

مثال (٢) :

بالافتراض في المثال السابق أن اشتراك الاسهم الممتازة في الأرباح مقيد وفي حدود نسبة قدرها ١٠٪ .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية لاثبات اعلان كوبونات الأرباح .

مناقشة خطوات الحل :

أسهم ممتازة أسهم عادية

توزيع أول (٦٪ من القيمة الاسمية)	٩٠٠٠	١٢٠٠٠
توزيع إضافي (٤٪ من القيمة الاسمية)	٦٠٠٠	٨٠٠٠
توزيع فائض الأرباح (على حملة الاسهم العادية) .	٢٧٠٠٠	—
	<u>٤٢٠٠٠</u>	<u>٢٠٠٠٠</u>

وعلى ذلك يكون نصيب السهم الممتاز من كوبونات الأرباح كما يلي :

$$١٠٠٠٠ \div ٢٠٠٠٠ = ٢ \text{ جنيه}$$

ونصيب السهم العادي كآتي :

$$٤٢٠٠٠ \div ١٥٠٠٠ = ٢٨٠٠ \text{ جنيه}$$

ويكون قيد اليومية اللازم لاثبات اعلان كوبونات الأرباح على النحو

التالي :

٦٢٠٠٠	من ح/ الأرباح المحتجزة
.	الى مذكورين
٢٠٠٠٠	ح/ حملة الاسهم الممتازة
٤٢٠٠٠	ح/ حملة الاسهم العادية

ومن الطبيعي إذا كانت الأرباح الصافية عن عام ١٩٧٨ أقل من ٩٠٠٠ أو ١٢٠٠٠ جنيه وتقرر توزيعها . فيكون التوزيع في هذه الحالة بالتناسب بين

نوعي الاسهم أي بنسبة ٤ : ٣ بين الاسهم الممتازة والعادية على التوالي .

ثالثاً - أسهم ممتازة مجمعة وغير مشتركة في الأرباح :

يعني هذا النوع من الأسهم الممتازة أن حملة هذه الأسهم الحق في الحصول على كوبونات الأرباح المتجمعة والتي لم يتقرر توزيعها عن أي من السنوات السابقة ، وذلك قبل اجراء أية توزيعات على حملة الاسهم العادية . ونود الإشارة الى أنه يجب أن تظهر الميزانية العمومية للشركة ما قد يكون هناك من كوبونات أرباح مجمعة وذلك في شكل ملحوظة . وبعد استيفاء حملة الأسهم الممتازة لحقوقهم في كوبونات الأرباح المجمعة فلا يحق لهم المشاركة فيما يفيض من أرباح يتقرر توزيعها حيث تصبح بالكامل حقاً لحملة الاسهم العادية .

مثال :

بالافتراض في المثال السابق أن الأسهم الممتازة مجمعة وغير مشتركة في الأرباح .
والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اعلان كوبونات الأرباح .

مناقشة خطوات الحل :

أسهم ممتازة أسهم عادية

توزيعات مجمعة عن عام ١٩٧٧ — ١٢٠٠٠

(٢٠٠٠٠ × ٦٪)

توزيع أولي عن عام ١٩٧٨ ٩٠٠٠ ١٢٠٠٠

(٦٪ من القيمة الاسمية)

توزيع الفائض ٢٩٠٠٠ —

٣٨٠٠٠ ٢٤٠٠٠

وعلى ذلك يكون نصيب السهم الممتاز من الربح ١٢٠٠ (٦٪ من القيمة الاسمية) ، كما يكون نصيب السهم العادي من الربح ٢٥٣٣ جنيه (٣٨٠٠٠ ÷ ١٥٠٠٠ سهم) .

كما يكون قيد اليومية اللازمة لاثبات اعلان توزيع كوبونات الأرباح كما يلي :

٦٢٠٠٠	من ح/ الارباح المحتجزة الى المذكورين
٢٤٠٠٠	ح/ حملة الاسهم الممتازة
٣٨٠٠٠	ح/ حملة الاسهم العادية

رابعاً - أسهم ممتازة مجمعة ومشتركة في الأرباح :

يعني هذا النوع من الأسهم الممتازة أن الحملة هذه الاسهم الحق في الحصول على متجميع كوبونات الأرباح التي لم توزع عليهم عن أي من السنوات السابقة وذلك قبل اجراء أي توزيع على حملة الاسهم العادية . وبالإضافة الى ما تقدم فلحملة هذه الأسهم الحق في الحصول على أرباح الفترة الحالية وفقاً للمعدل المنصوص عليه . وما يفيض من الارباح بعد توزيع حصة على حملة الاسهم العادية بنسبة مماثلة لما حصل عليه حملة الأسهم الممتازة يتم توزيعه بين الأسهم الممتازة والعادية بنسبة القيمة الاسمية لكل نوع . وفي هذا المجال يجب مراعاة ما اذا كان اشتراك الأسهم الممتازة مطلقاً وبدون أية قيود أم أن هذا الاشتراك مقيداً في حدود نسبة معينة .

مثال (١) :

بالافتراض في المثال السابق أن الاسهم الممتازة مجمعة ومشتركة في الأرباح ، وأن هذا الاشتراك مطلق وغير مقيد .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اعلان كوبونات الارباح .

مناقشة خطوات الحل :

أسهم ممتازة أسهم عادية

كوبونات أرباح مجمعة (عن عام ١٩٧٧).	—	١٢٠٠٠
توزيع أول (بنسبة ٦٪ من القيمة الاسمية).	٩٠٠٠	١٢٠٠٠
توزيع اضافي (بنسبة ٤ : ٣ بين الأسهم الممتازة والعادية على التوالي)	١٢٤٢٩	١٦٥٧١

٢١٤٢٩ ٤٠٥٧١

وعلى ذلك يكون قيد اليومية اللازم لاثبات اعلان توزيع كوبونات الأرباح كما يلي :

من ح/ الأرباح المحتجزة الى مذكورين		٦٢٠٠٠
ح/ حملة الاسهم الممتازة	٤٠٥٧١	
ح/ الاسهم العادية	٢١٤٢٩	

مثال (٢) :

بالافتراض في المثال السابق أن اشتراك الاسهم الممتازة في الأرباح مقيد في حدود نسبة قدرها ١٠٪ .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اعلان توزيع كوبونات الأرباح .

مناقشة خطوات الحل :

	أسهم ممتازة	أسهم عادية
كوبونات الأرباح مجمعة (عن عام ١٩٧٧)	١٢٠٠٠	—
توزيع أول (٦٪ من القيمة الاسمية)	١٢٠٠٠	٩٠٠٠
توزيع اضافي (٤٪ من القيمة الاسمية)	٨٠٠٠	٦٠٠٠
توزيع فائض الأرباح (يقتصر على حصة الاسهم العادية)		١٥٠٠٠

٣٠٠٠٠ ٣٢٠٠٠

ويكون قيد اليومية اللازم لاثبات اعلان كوبونات الأرباح على النحو التالي :

٦٢٠٠٠	من ح/ الأرباح المحتجزة الى مذكورين	
	ح/ حصة الاسهم الممتازة	٣٢٠٠٠
	ح/ حصة الاسهم العادية	٣٠٠٠٠

القيمة الدفترية للسهم مع وجود أسهم ممتازة :

تشير القيمة الدفترية للسهم الى نصيب السهم من حقوق الملكية والتي تمثل ما يجب سداؤه عن السهم الواحد بافتراض تصفية الشركة وبيع مختلف أصولها على أساس قيمتها الدفترية . ويسهل احتساب القيمة الدفترية للسهم وذلك اذا كان رأس المال يتكون من نوع واحد من الأسهم حيث يتم في هذه الحالة قسمة حقوق الملكية لحملة الاسهم على عدد الاسهم المصدرة . غير أنه اذا كانت هناك أسهم مطروحة للاكتتاب العام وتم الاكتتاب فيها ودفعت قيمتها بالكامل ولم تصدر الأسهم بعد فيجب اضافة المبالغ المدفوعة الى حقوق الملكية لحملة الاسهم ، واطافة الأسهم المكتتب فيها الى عدد الاسهم المصدرة . اما اذا كانت المبالغ المدفوعة تقل عن القيمة الاسمية للأسهم فيجب في هذه الحالة استبعاد هذه المبالغ من حقوق الملكية وكذلك استبعاد الاسهم المكتتب .

مثال (١) :

فيما يلي حقوق الملكية لحملة أسهم إحدى شركات المساهمة :

جنيه	
١٠٠٠٠٠٠	سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات ١٠٠٠٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠	سهم عادي مكتتب فيها
٣٥٠٠٠٠	علاوة اصدار الاسهم
٦٥٠٠٠٠	أرباح محتجزة
<u>٢٢٠٠٠٠٠</u>	حقوق الملكية لحملة الأسهم
القيمة الدفترية للسهم = $٢٢٠٠٠٠٠ \div ١٢٠٠٠٠٠ (٢٠٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠٠)$	
= ١٨٣٣٣ ر جنيه	

فإذا اشتمل رأس المال على أسهم عادية وأسهم ممتازة فيجب مراعاة حقوق الامتياز التي لحملة الأسهم الممتازة وبالتالي تحديد حقوق الملكية لحملة الاسهم الممتازة . وبطرح هذه الحقوق من اجمالي حقوق الملكية لحملة الاسهم يتم التوصل

الى حقوق الملكية لحملة الاسهم العادية . وعلى ذلك يتم احتساب القيمة الدفترية للسهم الممتاز عن طريق قسمة حقوق الملكية لحملة الأسهم الممتازة على عدد الأسهم الممتازة المصدرة . كما يتم احتساب القيمة الدفترية للسهم العادي بقسمة حقوق الملكية لحملة هذه الاسهم على عدد الاسهم العادية المصدرة .

ويستند بصدد تحديد حقوق الملكية لحملة الاسهم الممتازة الى القيمة التصفوية Liquidation Value لهذه الأسهم والتي تعرف على أنها القيمة التي تستحق نتيجة تصفية الأسهم بالبيع في سوق الأوراق المالية . وقد تكون هذه القيمة مساوية للقيمة الاسمية للأسهم الممتازة ، أو للقيمة الاسمية زائداً علاوة معينة ، أو لقيمة محددة . فإذا اختلفت القيمة التصفوية للأسهم الممتازة عن أسعار رد هذه الاسهم كما هي واردة في عقد الاصدار فتؤخذ القيمة التصفوية للأسهم بصدد تخصيص حقوق الملكية لحملة الأسهم بين الأسهم الممتازة والعادية .

كما يجب بصدد تحديد حقوق الملكية لحملة الاسهم الممتازة مراعاة الامتياز بالنسبة لكوبونات الأرباح . فإذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة مما يجب معه سداد كوبونات الأرباح المجمعة عن السنوات السابقة عند التصفية ، فيجب اضافة قيمة هذه الكوبونات الى حقوق الملكية لحملة الأسهم الممتازة . وإذا كانت الأسهم الممتازة مشتركة في الأرباح فيجب أن يضاف نصيب حملة الاسهم الممتازة في الأرباح الى حقوق الملكية الخاصة بهم .

مثال (٢) :

فيا يلي حقوق الملكية لحملة أسهم إحدى شركات المساهمة وذلك في ٣١

ديسمبر ١٩٧٤ :

جنيه

$$\begin{array}{rcl} ١٠٠٠٠٠ & \text{سهم ممتاز } ٦\% \text{ القيمة الاسمية لكل منها } ٥٠ \text{ جنيه} & = ٥٠٠٠٠٠٠ \\ ١٠٠٠٠٠٠ & \text{سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها } ١٠ \text{ جنيهات} & = ١٠٠٠٠٠٠٠ \\ & \text{أرباح محتجزة} & ٢٥٠٠٠٠٠ \end{array}$$

١٧٥٠٠٠٠

حقوق الملكية لحملة الاسهم

فإذا علمت أن كوبونات أرباح الأسهم الممتازة سددت حتى أول يولييه ١٩٧٤ ، وأن لهذه الأسهم قيمة تصفوية قدرها ٥٢ جنيه ، وأن لهذه الاسهم الحق في الحصول على كوبونات أرباح العام الحالي .
والمطلوب :

ايجاد: قيمة الدفترية للسهم لكل من الاسهم الممتازة والاسهم العادية .

مناقشة خطوات الحل :

١٧٥٠٠٠٠

اجمالي حقوق الملكية لحملة الأسهم

ناقصا : حقوق الملكية لحملة الاسهم الممتازة

القيمة التصفوية (٥٢ × ١٠٠٠٠) = ٥٢٠٠٠٠

بأقي كوبون أرباح عام ١٩٧٤

$$\frac{١٥٠٠٠}{= (\frac{٦}{١٢} \times ٦\% \times ٥٠٠٠٠٠)}$$

٥٣٥٠٠٠

حقوق الملكية لحملة الاسهم العادية

ويتم احتساب القيمة الدفترية للسهم كآآتي :

القيمة الدفترية للسهم الممتاز = ٥٣٥٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠

= ٥٣ر٥٠٠ جنيه

القيمة الدفترية للسهم العادي = ١٢١٥٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠

= ١٢ر١٥٠ جنيه

مثال (٣) :

بالافتراض في المثال السابق أن القيمة التصفوية للسهم الممتاز تبلغ ٥٢ جنيهاً، وأن الأسهم الممتازة غير مجمعة ولم تصرف كوبونات أرباح عن الخمس سنوات الماضية غير أنه صرفت كوبونات الأرباح عن العام الحالي حتى أول يولييه ١٩٧٤ .

والمطلوب :

إيجاد القيمة الدفترية للسهم لكل من نوعي الأسهم .

مناقشة خطوات الحل :

جنيه
١٧٥٠٠٠٠
اجمالي حقوق الملكية لحملة الاسهم
ناقصاً : حقوق الملكية لحملة الاسهم الممتازة
القيمة التصفوية (٥٢ × ١٠٠٠٠) ٥٢٠٠٠٠
باقى كوبون أرباح عام ١٩٧٤
١٥٠٠٠
= (٦ × ٢٦ × ٥٠٠٠٠) / ١٢

٥٣٥٠٠٠
١٢١٥٠٠٠
حقوق الملكية لحملة الاسهم العادية
ويتم احتساب القيمة الدفترية للسهم كالتالي : القيمة الدفترية للسهم
الممتاز = ٥٣٥٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠

$$= ٥٣٥٠٠ \text{ جنيه}$$

$$= ١٢١٥٠٠٠ \div ١٠٠٠٠ \text{ القيمة الدفترية للسهم العادي}$$

$$= ١٢١٥٠ \text{ جنيه}$$

مثال (٤) :

بالافتراض في المثال السابق أن القيمة التصفوية للسهم الممتاز تساوي قيمته الاسمية، كما أن الأسهم الممتازة مجمعة حيث لم تصرف كوبونات الأرباح عن

ال ١٠ سنوات الأخيرة (بما فيها العام الحالي).

والمطلوب :

ايجاد القيمة الدفترية للسهم لكل من نوعي الأسهم .

مناقشة خطوات الحل :

جنيه
١٧٥٠٠٠٠

اجمالي حقوق الملكية لحملة الاسهم
ناقصاً: حقوق الملكية لحملة الاسهم الممتازة
القيمة التصفوية (٥٠ × ١٠٠٠٠) = ٥٠٠٠٠٠
كوبونات أرباح مجمعة
= (١٠ × ٦ × ٥٠٠٠٠) = ٣٠٠٠٠٠

٨٠٠٠٠٠

٩٥٠٠٠٠

حقوق الملكية لحملة الأسهم العادية

وتكون القيمة الدفترية للسهم كالاتي :

القيمة الدفترية للسهم الممتاز = ١٠٠٠٠ ÷ ٨٠٠٠٠٠

= ٨٠ جنيه

القيمة الدفترية للسهم العادي = ١٠٠٠٠٠ ÷ ٩٥٠٠٠٠

= ٩٥٠٠ جنيه

مثال (٥) :

بالافتراض في المثال السابق أن القيمة التصفوية للسهم الممتاز تساوي قيمته الاسمية ، وأن الأسهم الممتازة مشتركة في الأرباح بصورة مطلقة . وقد تم سداد كوبون أرباح قدره ٥٠٠٠ جنيه عن السهم الممتاز وذلك عن النصف الأول من عام ١٩٧٤ ولم يتم اعلان أو صرف كوبونات أرباح لحملة الاسهم العادية .

والمطلوب :

ايجاد القيمة الدفترية للسهم لكل من نوعي الأسهم .

مناقشة خطوات الحل :

تتمثل الخطوة الأولى في حل هذا المثال في توزيع رصيد الأرباح المحتجزة وذلك على النحو التالي :

جنيه	أسهم ممتازة	أسهم عادية	
٢٥٠٠٠٠			رصيد الأرباح المحتجزة
			كوبون أرباح للأسهم الممتازة عن
١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	—	النصف الأخير من عام ١٩٧٤
٢٣٥٠٠٠			
٦٠٠٠٠	—	٦٠٠٠٠	كوبون أرباح للأسهم العادية
			بمعدل ٦%
١٧٥٠٠٠			رصيد

توزيع الرصيد بنسبة ٢ : ١
بين الاسهم

١١٦٦٦٧	٥٨٣٣٣	١٧٥٠٠٠	الممتازة والعادية على
١٧٦٦٦٧	٧٣٣٣٣	—	التوالي

ويلى ذلك تحديد حقوق الملكية لكل من نوعي الأسهم وذلك ما يلي :

١٧٥٠٠٠٠	اجمالي حقوق الملكية لحملة الاسهم
	ناقصاً : حقوق الملكية لحملة الاسهم الممتازة
٥٠٠٠٠٠	القيمة التصفوية (٥٠ × ١٠٠٠٠) =
٧٣٣٣٣	نصيب الاسهم الممتازة من الارباح المحتجزة =

٥٧٣٣٣٣	
١١٧٦٦٦٧	حقوق الملكية لحملة الاسهم العادية

ويتم إيجاد القيمة الدفترية للسهم كالآتي :

$$\text{القيمة الدفترية للسهم الممتاز} = ٥٧٣٣٣٣ \div ١٠٠٠٠$$

$$= ٥٧٣٣٣ \text{ ر.جنيه}$$

$$\text{القيمة الدفترية للسهم العادي} = ١١٧٦٦٦٧ \div ١٠٠٠٠٠$$

$$= ١١٧٦٦ \text{ ر.جنيه}$$

ربحية السهم :

تشير ربحية السهم إلى ما يخص السهم الواحد من صافي الدخل الذي تحقق خلال سنة معينة ، حيث يخدم هذا البيان كمؤشر لنمو قيمة الأسهم وللحكم على سياسة توزيع كوبونات الأرباح . وعندما يشتمل رأس المال على نوع واحد من الأسهم فيكون صافي الدخل خاصاً بالأسهم العادية . ويتم إيجاد ربحية السهم في هذه الحالة بقسمة صافي الدخل على عدد الأسهم المصدرة .

فإذا اشتمل رأس المال على أسهم ممتازة وأسهم عادية فيجب في هذه الحالة استبعاد ما يخص الأسهم الممتازة من الربحية وخصمها من صافي الدخل للتوصل إلى صافي الدخل الخاص بالأسهم العادية . وإذا حققت الشركة خسارة يتم احتسابها من السهم وذلك بقسمة صافي الخسارة على عدد الأسهم المصدرة .

غير أنه إذا اشتمل رأس المال على أسهم ممتازة وأسهم عادية وكانت الأسهم الممتازة مجمعة فيجب في هذه الحالة إضافة ما يخص حصة الأسهم الممتازة من ربح لم يتم صرفه إلى صافي الخسارة وذلك بغية التوصل إلى صافي الخسارة الخاص بالأسهم العادية .

مثال (١) :

يتكوّن رأس مال إحدى شركات المساهمة من ١٠٠٠٠٠٠٠ سهم عادي ، وبلغ صافي ربحها عن سنة معينة ١٥٠٠٠٠٠٠ جنيه .

والمطلوب :

احتساب ربحية السهم العادي .

مناقشة خطوات الحل :

$$\begin{aligned} \text{ربحية السهم العادي} &= 1500000 \div 1000000 \\ &= 1500 \text{ جنيه} \end{aligned}$$

مثال (٢) :

بالافتراض في المثال السابق أن رأس مال الشركة يتكون من ٨٠٠٠٠٠ سهم ممتاز ٦% القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنيه، ١٠٠٠٠٠٠ سهم عادي معلماً بأن الأسهم الممتازة مجمعة وغير مشتركة في الأرباح، وليست هناك كوربورات أرباح مستحقة لحملة الأسهم الممتازة عن أي من السنوات السابقة.

والمطلوب :

إحساب ربحية السهم العادي.

مناقشة خطوات الحل :

$$\begin{aligned} &\text{جنيه} \\ &1500000 = \text{صافي الدخل} \\ &\text{ربحية حملة الاسهم الممتازة عن السنة} \\ &\text{الحالية (} 800000 \times 6\% \text{)} \\ &48000 = \text{صافي ربح الاسهم العادية} \\ &1020000 \\ &\text{ربحية السهم العادي} = 1020000 \div 1000000 = 1020 \text{ جنيه} \end{aligned}$$

تمارين الفصل الثالث

الباب الأول :

فيما يلي ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر إحدى شركات المساهمة وذلك في ٣١ ديسمبر ١٩٧٧ بعد تصوير حساب المتاجرة :

خصم اصدار	٨٠٠٠
نفقات التأسيس	١٤٠٠٠
آلات ومعدات	٧٣٠٠٠
مباني	٤٥٠٠٠
أثاث	١٢٥٠٠
عملاء	٨٣٠٠
نفقات ادارية	١٤٢٠٠
مصاريف بيع وتوزيع	٦٧٠٠
نقدية بالبنك	١٨٠٠٠
مخزون خامات ١٢/٣١	١٩٠٠٠
مخزون انتاج تام ١٢/٣١	٢٥٢٠٠
استثمارات في سندات حكومية	١٨٥٠٠
رأس المال المرخص به :	
٢٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية	
لكل منها ٥ جنيها	

١٠٠٠٠ سهم ممتاز ٦٪ القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيه.		
رأس المال المصدر:		
٢٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات مدفوع بالكامل	١٠٠٠٠٠	
١٠٠٠٠ سهم ممتاز القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات مدفوع بالكامل.	٥٠٠٠٠	
احتياطي قانوني	٢٠٠٠٠	
احتياطي نظامي	١٠٠٠٠	
شهرة محل		١٥٠٠٠
سندات ٦٪	١٠٠٠٠	
مخصص ديون مشكوك فيها (١٩٧٧/١/١)	٤٠٠	
رصيد حساب المتاجرة	٨٧٠٠٠	
	<u>٢٧٧٤٠٠</u>	<u>٢٧٧٤٠٠</u>

فإذا علمت أن :

١ - تستهلك الآلات سنوياً بمعدل ١٤٪ والأثاث بمعدل ١٠٪ ، والمباني بمعدل ٦٪ .

٢ - يراد جعل مخصص الديون المشكوك فيها ٧٪ من العملاء .

٣ - لم تؤخذ فائدة السندات في الاعتبار بعد علماً بأنها تستحق في أول يناير من كل عام .

٤ - تستهلك إنفقات الاصدار بمعدل ٢٠٪ سنوياً ، كما يستهلك خصم الاصدار بمعدل ١٠٪ سنوياً .

٥ - قرر مجلس الإدارة اجراء التوزيعات وفقاً لما ينص عليه القانون علماً بأن الأجر السني للعمالين تبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه .

والمطلوب :

اعداد حساب الأرباح والخسائر وحساب الأرباح المحتجزة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٧٧ ، وكذا الميزانية العمومية في ذلك التاريخ .

التمرين الثاني :

الآتي بعض أرصدة حسابات إحدى شركات المساهمة في ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ وذلك بعد تصوير حساب المتاجرة :

٢٥٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية	٢٥٠٠٠٠
لكل منها ١٠ جنيهات	
٢٠٠٠٠ سهم ممتاز ٦٪ القيمة الاسمية	٢٠٠٠٠٠
لكل منها ١٠ جنيهات	
سندات ٥٪	٢٠٠٠٠
شهرة المحلة	٤٥٠٠٠
نفقات ادارية	١٢٠٠٠
نفقات بيعية	١٠٠٠٠
فائدة سندات (عن نصف سنة)	١٥٠٠
رصيد حساب المتاجرة (دائن)	٢
احتياطي نظامي	١٥٠٠٠
احتياطي قانوني	١٠٠٠٠
مخصص ديون مشكوك فيها	١٢٠٠
مبالي	٨٥٠٠٠
أراضي	٤٠٠٠٠
آلات ومعدات	١٧٠٠٠٠

أثاث	٣٩٠٠٠
مخزون مواد أولية	٥٥٠٠٠
مخزون انتاج تحت التشغيل	١٨٠٠٠
مخزون انتاج تام	٣٥٠٠٠
عملاء	٢٨٠٠٠
احتياطي شراء سندات حكومية	١٧٥٠٠
استثمارات احتياطي شراء سندات	١٧٥٠٠
أوراق قبض	٢٥٠٠٠
سيارات	٨٣٥٠٠
أرباح محتجزة (دائن)	١٥٠٠٠
ايرادات أوراق مالية	١٥٠٠
مجمع اهلاك المباني	١٦٠٠٠
مجمع اهلاك الآلات	٣٠٠٠٠
مجمع اهلاك الأثاث	٢٥٠٠
مجمع اهلاك السيارات	٤٠٠٠

فإذا علمت أن :

١ - تستهلك المباني بمعدل ٤٪ والآلات بمعدل ١٠٪ ، والسيارات بمعدل ١٥٪ .

٢ - يراد جعل مخصص الديون المشكوك فيها ١٪ من العملاء .

٣ - تشمل المصروفات الادارية على مبلغ ١٥٠ جنيه تخص عام ١٩٧٩ .

٤ - يراد تكوين مخصص لهبوط أسعار الأوراق المالية بمعدل ١٠٪ .

٥ - تلتزم الشركة بصدد توزيع الارباح بما ينص عليه القانون .

والمطلوب :

أولا : تصوير حسابي الارباح والخسائر والأرباح المحتجزة .

ثانياً: بيان الجزء الخاص بالأصول الثابتة وحقوق الملكية كما يظهر بميزانية الشركة في ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ .

التمرين الثالث :

فيما يلي بعض الأرصدة المأخوذة من دفاتر إحدى شركات المساهمة في ٣٠ سبتمبر ١٩٧٨ :

جنيه	
٤٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية
	لكل منها ٥ جنيهات مدفوعة بالكامل

٧٥٠٠٠	الأرباح المحتجزة (دائن)
٣٠٠٠	كوبون أرباح سهم رقم ١٠ (دائن)
٧٠٠٠	كوبون أرباح سهم رقم ١١ (دائن)
١٠٠٠٠	حساب البنك أرباح كوبونات (مدين)
	. وفي ١٥ يناير ١٩٧٩ صرفت كوبونات الأرباح الآتي بيانها :

١٢٠٠ جنيه	كوبون أرباح سهم رقم ١٠
٤٨٠٠ جنيه	كوبون أرباح سهم رقم ١١

وفي ٣٠ سبتمبر ١٩٧٩ استحق كوبون أرباح السهم رقم ١٢ وذلك بمعدل ٥% .

والمطلوب :

تصوير الحسابات اللازمة لكوبونات الأرباح .

التمرين الرابع :

عين الأخطاء الموجودة في القيود المرحلة الى ح/ الأرباح المحتجزة التالي ، وبين القيد الصحيح الواجب إجراؤه .

ح/الأرباح المحتجزة

(أ) اعلان كوبون أرباح أسهم عادية	(ج) اعادة تقدير الآلات والمعدات
(ب) تكوين احتياطي لرد السندات	(د) صافي دخل العام
	(هـ) أسهم منحة
	(و) حصيلة بوليصة تأمين على حياة مدير عام الشركة .
	(ز) علاوة اصدار سندات
	(ح) ربح بيع أراضي سبق اقتنائها عن طريق اصدار أسهم رأس المال

التمرين الخامس :

فيما يلي حقوق الملكية لحملة أسهم إحدى شركات المساهمة :

جنيه	
٢٥٠٠٠٠٠	رأس المال المرخص به : ١٠٠٠٠٠٠ سهم عادي
	القيمة الاسمية لكل منها ٢٥ جنيه
٢٠٠٠٠٠٠	رأس المال المصدر ٨٠٠٠٠٠ سهم عادي
	القيمة الاسمية لكل منها ٢٥ جنيه
١٨٥٠٠٠٠	علاوة اصدار الاسهم
٢٨٠٠٠٠٠	ح/الأرباح المحتجزة (مدى)

والمطلوب :

احتساب القيمة الدفترية للسهم

التمرين السادس :

فيما يلي حقوق الملكية لحملة أسهم إحدى شركات المساهمة :

جنيه	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية
		لكل منها ١٠ جنيهات
١٢٥٠٠٠		٥٠٠٠ سهم ممتاز ٦٪ القيمة الاسمية لكل
		منها ٢٥ جنيه
٧٥٠٠٠		علاوة اصدار أسهم
٥٠٠٠٠		أرباح محتجزة
<u>٧٥٠٠٠٠</u>		

والمطلوب :

- احتساب القيمة الدفترية للسهم وذلك بافتراض كل من الحالات الآتية :
- (أ) إن الاسهم الممتازة غير مجمعة وغير مشتركة في الأرباح ، وينص عقد اصدارها على سداد ٣٠ جنيه عند الرد ، وانها ممتازة بالنسبة للأصول على اساس ٢٧٥٠٠ جنيه للسهم عند تصفية الشركة .
- (ب) أن الاسهم الممتازة مجمعة وغير مشتركة في الأرباح حيث أن كوبونات الارباح مجمعة عن الست سنوات الماضية ، وان امتياز الاسهم عند تصفية الشركة بالنسبة للأصول في حدود القيمة الاسمية لها وعلى أن تسدد مع كوبونات الأرباح المجمعة قبل توزيع أية مبالغ على حملة الأسهم العادية .
- (ح) أن الأسهم الممتازة مشتركة في الأرباح بدون اية قيود . وعند التصفية تم أية توزيعات زيادة عن القيمة الاسمية للأسهم بالتناسب مع الاسهم العادية .

التعريف السابع :

نظهر قائمة الدخل لاحدى شركات المساهمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٧٧ الآتي :

جنيه	
٦٢٠٠٠٠	سافي الدخل قبل الضرائب
<u>١٥٠٠٠٠</u>	ربحية الأرباح التجارية
٤٧٠٠٠٠	سافي الدخل التشغيلي
	نصف:
<u>٤١٠٠٠٠</u>	ح بيع أحد الفروع
<u><u>٨٨٠٠٠٠</u></u>	سافي الدخل النهائي
	والمطلوب:

- احتساب ربحية السهم عن عام ١٩٧٧ وذلك في ظل الافتراضات التالية:
- (أ) أن رأس مال الشركة يتكون من نوع واحد من الأسهم ويبلغ عدد الاسهم المصدرة ٤٠٠٠٠٠ سهم.
- (ب) أن رأس مال الشركة المصدر كما يلي:
- ٢٠٠٠٠ سهم ممتاز ٥% مجمعة وغير مشتركة في الأرباح القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنيه.
- ٤٠٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٥٠ جنيه.

التمرين الثامن:

فيما يلي الميزانية العمومية لاحدى شركات المساهمة في ٣١ ديسمبر ١٩٧٨:

جنيه		جنيه	
٤٠٠٠٠ أوراق دفع		٥٣٠٠٠ نقدية بالبنك	
١٣٠٥٠٠ دائنون		٦٠٠٠٠ أوراق قبض	
٥٠٠٠ كوبونات أرباح		٤٤٠٠٠ عملاء (صافي)	
مستحقة لحملة		٨٠٠٠٠ مخزون سلعي	
الاسهم الممتازة	١٧٥٥٠٠	أثاث	١٥٠٠٠
حقوق الملكية		مباني	١٦٣٠٠٠
١٠٠٠٠٠ سهم ممتاز	١٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠ - مجمع اهلاك	
٥% القيمة الاسمية		١٢١٠٠٠ -	
لكل منها ١٠ جنيه		١٢٠٠٠٠ أراضي	
٢٠٠٠٠٠ سهم عادي	٢٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠ / نفقات تأسيس	
القيمة الاسمية لكل			
منها ١٠ جنيه			
٢٨٠٠٠ علاوة اصدار (منها ٨٠٠٠)			
جنيه تخص الاسهم الممتازة			
أرباح محتجزة	١٩٥٠٠		
<u>٥٢٣٠٠٠</u>		<u>٥٢٣٠٠٠</u>	

وكانت العمليات التي أثرت في حقوق الملكية خلال عام ١٩٧٩ كالآتي :

١٠ يناير : اصدار ٤٠٠٠ سهم ممتاز ٥% بسعر ١٣ جنيه

٣١ يناير : اكتشفت الأخطاء الآتية حتى نهاية ١٩٧٨ :

١ - قدر المخزون السلعي بأقل من قيمته بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه .

٢ - لم يحتسب اهلاك الاثاث وقد تم شراؤه في أول ابريل ١٩٧٧ وتستخدم

الشركة طريقة القسط الثابت للاهلاك وذلك بمعدل ٢٠% سنوياً .

٣ - تم تحميل مبلغ ٥٠٠٠ جنيه عبارة عن صيانة المباني على ح/المباني لأن المباني تستهلك بمعدل ٥% سنوياً.

٢ فبراير: تم اصدار ١٠٠٠٠ سهم عادي بسعر ٢٣ جنيه عن السهم
٣١ مارس: تم اعلان وصرف قيمة كوبون أرباح بواقع ٥٠٠ ر. جنيه عن السهم العادي.

١٦ مايو: تم اصدار ٤٠٠٠ سهم عادي نظير اقتناء الأصول والخصوم الآتية والخاصة بشركة التضامن حسين وحسان:

أراضي: ٢٠٠٠٠ جنيه، مباني ٤٠٠٠٠ جنيه، مخزون سلمي ١٦٠٠٠ جنيه، عملاء ١٠٠٠٠ جنيه، دائنون: ١٠٠٠٠ جنيه. ويعد الفرق بين قيمة صافي الأصول والقيمة السوقية للأسهم في تاريخ الاصدار والبالغة ٨٤٠٠٠ جنيه كشهرة محل.

٣٠ سبتمبر: تم اعلان وصرف قيمة كوبون أرباح اضافي نصف سنوي بواقع ٧٠٠ ر. جنيه عن السهم العادي.

١٠ نوفمبر: احترق مخزون سلمي تكلفته ٢٠٠٠٠ جنيه ولم يكن هناك تأمين على هذا المخزون وتم تحميل قيمة الخسارة على ح/الأرباح المحتجزة.
٢١ ديسمبر: تم اعلان ٥% كوبون الأرباح السنوي للأسهم الممتازة على أن يستخذ في ٢١ يناير ١٩٨٠.

٣١ ديسمبر: بلغ الرصيد الدائن في ح/الأرباح والخسائر بعد الضريبة ١٢٠.٠٠٠ جنيه وقد تم اقفاله في ح/الأرباح المحتجزة.

والمطلوب:

أولاً - اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة.
ثانياً - تصوير الجزء من الميزانية العمومية والخاص بحقوق الملكية لحملة الاسهم.

التعريف التاسع:

فيما يلي بيان حقوق الملكية لحملة أسهم إحدى شركات المساهمة وذلك في
٣١ ديسمبر ١٩٧٧ :

جنيه	
٢٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠ سهم ممتاز ٥% القيمة الاسمية لكل
	منها ٥٠ جنيه
٤٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل
	منها ٢٠ جنيه
٥٠٠٠٠	علاوة اصدار الاسهم
٣٩٠٠٠٠	الأرباح المحتجزة
<u>٦٤٤٠٠٠٠</u>	

والمطلوب:

احتساب القيمة الدفترية للسهم لكل من الاسهم الممتازة والعادية في ٣١
ديسمبر ١٩٧٧ وذلك في ظل كل من الافتراضات الآتية:

(١) تم سداد كوبون أرباح الاسهم الممتازة حتى أول أكتوبر ١٩٧٧ حيث
ينص عقد اصدار الاسهم الممتازة على ردها نظير مبلغ ٥٥ جنيه في حين أن
القيمة التصفوية للسهم ٥٢ر٥٠٠ جنيه، كما يحق لهم الحصول على كوبون
الأرباح غير المدفوعة عن السنة الحالية.

(٢) أن القيمة التصفوية للسهم الممتاز تساوي قيمته الاسمية وأن الاسهم
الممتازة مجمعة ولم توزع كوبون أرباح عن الثلاث سنوات السابقة، ويجب سداد
قيمتها بالكليل في حالة التصفية.

(٣) أن القيمة التصفوية للسهم الممتاز تساوي قيمته الاسمية وأن الاسهم
الممتازة مجمعة ولم توزع كوبون أرباح عن الخمس سنوات الماضية، ويجب سداد

قيمتها بالكامل في حالة التصفية

(٤) تم صرف ٥% كوبون أرباح الأسهم الممتازة عن عام ١٩٧٧ ولم يصرف شيء للأسهم العادية علماً بأن الأسهم الممتازة مشتركة في الأرباح بصورة مطلقة وأن القيمة النصفوية للسهم الممتاز تساوي قيمته الاسمية.

الفصل الرابع

انقضاء شركات المساهمة

انقضاء شركات المساهمة :

لم يرد في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أية مواد خاصة بالتصفية فيما عدا ما ورد في نموذج العقد النظامي للشركة ، وما ورد في القانون المدني من حيث تصفية الشركات عامة . وفي هذا الصدد تعد تصفية الشركة بمثابة اجراء عملي لانقضائها وحلها حيث أن قرار انقضاء الشركة لا يفقدها شخصيتها المعنوية طالما أن الشركة في طريق التصفية . ومن الطبيعي تسقط عن الشركة المساهمة شخصيتها المعنوية بانتهاء التصفية ، وتحديد مركز كل من أصحاب الحقوق في الشركة ، وحصول كل منهم على حقه .

. ومن أسباب انقضاء الشركة الآتي :

- ١ - إذا بلغت خسارة الشركة نصف رأس المال أو أكثر إلا إذا قررت الجمعية العمومية غير العادية استمرار الشركة برغم الخسارة .
- ٢ - إذا انقضى عمر الشركة المنصوص عليه في نظامها وهو في العادة ٢٥ سنة دون أن تقرر الجمعية العامة غير العادية اطالة مدة الشركة .
- ٣ - انتهاء غرض الشركة حيث ان هذا الغرض محدد في نظامها .
- ٤ - بناء على طلب أحد المساهمين اذا توافر مسوغ خطير لذلك لسوء تفاهم

مستحكم بين المساهمين يعوق سير أعمالها ويجعل التعاون بينهم مستحيلا ، وبحول دون تعيين مجلس ادارة للشركة .

٥ - بطلان الشركة من الساحة القانونية كمخالفة غرض الشركة للنظام العام .

٦ - اندماج شركات المساهمة حيث يعد سبباً من أسباب انقضاء الشركة المندمجة .

تصفية الشركات المساهمة :

قد تكون تصفية الشركة اما اجبارية وهي التي تتم بحكم قضائي وتعين فيها المحكمة المصفي ، أو اختيارية وهي التي تقررها الجمعية العمومية غير العادية للشركة ، وتقوم بناء على طلب مجلس الادارة بتعيين المصفي ، وسمطاته واتعابه وطريقة التصفية .

ويجب اعلان قرار تصفية الشركة في الصحف واتباع اجراءات النشر التي نص عليها القانون مهما كان سبب الانقضاء . ويستطيع دائنو الشركة انكار الحل اذا لم يتم النشر وكان بقاء الشركة في مصلحتهم .

ويترتب على تصفية الشركة بيع جميع موجوداتها ، وتحصيل ما للشركة لدى الغير من ديون ، وتسديد ما عليها من التزامات . وقد تكون التصفية كما سبق أن ذكرنا بصدد شركات الأشخاص اما فورية أو تدريجية . واذا لم تف أموال الشركة في سداد التزاماتها وجب مطالبة المساهمين بالمبالغ المستحقة عليهم في حدود أسهم رأس المال التي اكتبوا فيها .

واجبات المصفي :

تنتهي وكالة مجلس ادارة الشركة بتعيين المصفي الذي يقوم بأعمال الادارة لحين الانتهاء من التصفية . أما سلطة الجمعية العامة فتظل قائمة طوال مدة

التصفية . ويحدد أمر تعيين المصفي نطاق سلطته حيث قد تكون سلطة المصفي اما مطلقة أو مقيدة .

وتنحصر واجبات المصفي في الآتي :

١ - انجاز العقود التي بدأت قبل التصفية غير أنه لا يستطيع ابرام عقود جديدة .

٢ - تحصيل ما للشركة من ديون .

٣ - بيع ممتلكات الشركة سواء صفقة واحدة بالممارسة أو بالمزاد أو طبقاً لصالح الشركة .

٤ - تسديد ديون الشركة : يدفع المصفي لدائني الشركة ما حان استحقاقه من ديون . أما الديون التي لم يحن ميعاد استحقاقها فقد جرى العرف على استحقاق هذه الديون ، حيث التصفية حادث قهري يترتب عليه استحقاق الديون المؤجلة .

٥ - تمثيل الشركة في المنازعات القضائية باعتبار أنه وكيلها .

٦ - توزيع أموال الشركة الباقية على حملة الاسهم طبقاً لحقوقهم .

حقوق حملة الاسهم :

لا يلتزم المساهمون في الخسارة الا بقدر القيمة الاسمية لأسهمهم في الشركة . فإذا كانت قيمة السهم مدفوعة بالكامل فلا مسئولية على المساهم بأكثر مما دفعه . اما اذا لم تكن قيمة الاسهم مسددة بالكامل فيجب عليه الوفاء بالباقي المستحق عليه من قيمة هذه الاسهم . ومن الطبيعي لن يطالب المصفي بحملة الاسهم بسداد باقي قيمة الأسهم المكتتب فيها الا اذا وجد ضرورة لذلك للوفاء بما على الشركة من التزامات . وفي هذا الصدد - يراعي المصفي بصدد الوفاء بهذه الالتزامات الامتيازات التي أوردها القانون والتي سبق أن تعرضنا لها في تصفية شركات الأشخاص .

وينظم قانون الشركة النظامي حقوق المساهمين عند التصفية . فإذا كانت الاسهم المصدرة من نوع واحد ففي هذه الحالة يكون للمساهمين حقوقاً متساوية دون تمييز في ملكية موجودات الشركة والأرباح المفسمة . أما إذا اشتمل رأس المال على أسهم عادية وأسهم ممتازة ففي هذه الحالة يجب مراعاة شروط الامتياز . فقد يكون السهم ممتازاً بالنسبة للربح ، كما قد يكون الامتياز بالنسبة لتوزيع ممتلكات الشركة عند التصفية . ولتحديد حقوق المساهمين في هذه الحالة فإن نظام الشركة يكون بمثابة المرجع في هذا الشأن . وبما لا شك فيه أن مهمة المصفي تصبح صعبة ويتعين عليه الالتجاء الى القضاء للفصل في الموضوع وذلك اذا لم ينص قانون الشركة النظامي على حقوق المساهمين .

المعالجة المحاسبية لتصفية شركات المساهمة :

يمكن تلخيص المعالجة المحاسبية لاجراءات تصفية شركات المساهمة في الآتي :

١ - يوسط حساب للمساهمين (يأثل حـ/ رأس مال الشركاء في شركات الأشخاص) . ويجعل ذلك الحساب (دائناً) بأرصدة حسابات حقوق الملكية ، مع جعل كل من حسابات رأس المال أسهم عادية أو ممتازة ، وحسابات الاحتياطيات المختلفة ، وحساب الأرباح المحتجزة (مديناً) . ومن الدليبيعي اذا كان رصيد حـ/ الأرباح المحتجزة (مديناً) فيقفل في حـ/ المساهمين وذلك بجعل حساب الأرباح المحتجزة (دائناً) وحـ/ المساهمين (مديناً) . وبذلك يمثل رصيد الحساب حقوق الملكية لحملة الاسهم في تاريخ البدء في التصفية .

٢ - يوسط حساب أرباح وخسائر التصفية حيث يجعل ذلك الحساب (مديناً) بالحسابات الوهمية كشهرة المحل ، وبمصاريف التصفية وبالخسائر الناجمة عن تصفية أي من أصول الشركة . كما يجعل ذلك الحساب (دائناً) بالخصصات المختلفة وبالأرباح الناجمة عن بيع أصول الشركة بصدد التصفية . ويقفل رصيد حساب أرباح وخسائر التصفية في حساب المساهمين فإذا كانت نتيجة التصفية ربحاً فيعالج الاقفال كالاتي :

xx من ح/أرباح وخسائر التصفية
xx الى ح/المساهمين

أما اذا كانت نتيجة التصفية خسارة فيعالج الاقفال كما يلي:

xx من ح/المساهمين
xx الى ح/أرباح وخسائر التصفية

٣ - اذا كانت هناك سندات مصدرة ومرهونة بضمان أي من الاصول فيوسط حساب رهن السندات . ويجعل حساب السندات (مدينا) وحساب رهن السندات (دائنا) بالقيمة الاسمية للسندات المصدرة وبالفائدة المستحقة . كما يجعل حساب الاصل المرهون (دائنا) وحساب رهن السندات (مدينا) بصافي تكلفة الاصل . وعند بيع الاصل المرهون يجعل حساب النقدية (مدينا) وحساب رهن السندات (دائنا) بمحصول بيع الاصل المرهون . وعند السداد لحملة السندات يجعل حساب رهن السندات (مدينا) وحساب النقدية (دائنا) بالمبلغ المدفوع . فاذا كان المبلغ المتحصل نتيجة بيع الاصل المرهون غير كاف لسداد قيمة السندات فيحول الفرق بين المبلغ المسدد وقيمة السندات الى حساب الدائنين ، وذلك يجعل ح/رهن السندات (مدينا) وح/الدائنون (دائنا) . ويقفل رصيد رهن السندات في حساب أرباح وخسائر التصفية .

٤ - وعند توزيع النقدية المتاحة بعد سداد كافة الالتزامات يجعل ح/المساهمين (مدينا) وح/النقدية (دائنا) .

مثال (١) :

بلغت القيمة الاسمية للسندات التي أصدرتها احدى شركات المساهمة برهن المخزون السلمي ١٠٠٠٠ جنيه ، علماً بأن القيمة الدفترية للمخزون السلمي تبلغ ١٢٠٠٠ جنيه . ونتيجة لتصفية الشركة بيع المخزون السلمي نظير مبلغ ١٣٥٠٠ جنيه وسددت قيمة السندات بالكامل .

والمطلوب :

تصوير حساب رهن السندات .

مناقشة خطوات الحل :

ح/رهن السندات

من ح/السندات	١٠٠٠٠	الى ح/المخزون	١٢٠٠٠
من ح/نقدية بالبنك	١٣٥٠٠	السلمي	
		الى ح/نقدية بالبنك	١٠٠٠٠
		الى ح/أرباح	١٥٠٠
		وخسائر التصفية	
	<u>٢٣٥٠٠</u>		<u>٢٣٥٠٠</u>

مثال (٢) :

بالافتراض في المثال السابق أن المخزون السلمي بيع نظير مبلغ ٩٠٠٠ جنيه .

والمطلوب :

تصوير حساب رهن السندات :

مناقشة خطوات الحل :

ح/رهن السندات

من ح/السندات	١٠٠٠٠	الى ح/المخزون السلمي	١٢٠٠٠
من ح/نقدية بالبنك	٩٠٠٠	الى ح/نقدية بالبنك	٩٠٠٠
من ح/أرباح	٣٠٠٠	الى ح/الدائنون	١٠٠٠
وخسائر التصفية			
	<u>٢٢٠٠٠</u>		<u>٢٢٠٠٠</u>

مثال (٣) :

صدر حكم قضائي بتصفية إحدى شركات المساهمة حيث كانت الميزانية العمومية للشركة في تاريخ صدور الحكم كالاتي :

رأس مال المصدر :	١٠٠٠٠	شهرة محل
١٠٠٠٠٠ سهم عادي	٢٧٠٠٠٠	مباني (صافي)
القيمة الاسمية لكل	١٩٠٠٠٠	آلات (صافي)
مها ٨ جنيهات	١٥٠٠٠	سيارات (صافي)
مدفوع مها ٦ جنيهات	١٢٠٠٠	اثاث (صافي)
٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	مخزون مواد أولية
٥٠٠٠٠ سهم ممتاز	٣٠٠٠٠	مخزون انتاج تحت التشغيل
٦٪ القيمة الاسمية	٧٥٠٠٠	مخزون انتاج تام
لكل منها	٤٥٠٠٠	عملاء
١٠ جنيهات	٤٣٥٠٠	١٥٠٠ - مخصص ديون
مدفوعة بالكامل		مشكوك فيها
احتياطي قانوني	٧٠٠٠	أوراق قبض
احتياطي نظامي	١٢٠٠٠	نقدية بالبنك
سدات ٥٪ برهن السيارات	١٠٠٠٠	ح/ الأرباح المحتجزة
دائنون	٢٠٠٠٠	
أوراق دفع	٥٠٠٠	
فوائد سداد مستحقة	٥٠٠	
مقاب مستحقة	٣٠٠٠	
١١٥٧٥٠٠		١١٥٧٥٠٠

وقد قام المصمى المعين من قبل المحكمة بتصفية أعمال الشركة حيث كان المتحصل من بيع الأصول المختلفة كالاتي :

جنيه	جنيه	جنيه
١٣٥٠٠٠	آلات :	٢٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠	اثاث :	٨٠٠٠
٤٠٠٠٠	عملاء :	١١٠٠٠٠
		٦٥٠٠
		أوراق قبض :

فإذا علمت أن :

١ - تشمل النفقات المستحقة على أجور العاملين عن الأربعة أشهر الأخيرة وذلك بواقع ٦٥٠ جنيه شهرياً .

٢ - بلغت نفقات التصفية ٣٦٠٠ جنيه .

٣ - يقتصر امتياز حملة الاسهم الممتازة على الأرباح وفيما عدا ذلك يتساوى نلة الاسهم الممتازة مع حملة الاسهم العادية .

والمطلوب :

تصوير الحسابات اللازمة لانمام التصفية .

مناقشة خطوات الحل :

ح/رهن السندات	
١٠٠٠٠ من ح/السندات	١٥٠٠٠ الى ح/السيارات
٥٠٠ من ح/فائدة	٨٠٠٠ الى ح/النقدية بالبنك
سندات مستحقة	٢٥٠٠ الى ح/الدائنون
٨٠٠٠ من ح/النقدية بالبنك	
٧٠٠٠ من ح/ارباح	
وحائز التصفية	
<u>٢٥٥٠٠</u>	<u>٢٥٥٠٠</u>

ح/ المساهمين

٦٠٠٠٠٠ من ح/ رأس المال اسهم عادية	٤٤٢٧٠٠ الى ح/ الارباح المحتجزة
٥٠٠٠٠٠ من ح/ رأس المال اسهم ممتازة	٢٠٦٦٠٠ الى ح/ ارباح وخسائر التصفية
٧٠٠٠ من ح/ احتياطي قانوني	٤٦٩٧٠٠ الى ح/ النقدية بالبنك
١٢٠٠٠ من ح/ احتياطي عام	
<u>١١١٩٠٠٠</u>	<u>١١١٩٠٠٠</u>

ح/ أرباح وخسائر التصفية

١٥٠٠ من ح/ مخصص ديون مشكوك فيها	١٠٠٠٠ الى ح/ شهرة المحل
٢٠٦٦٠٠ من ح/ المساهمين	٧٠٠٠٠ الى ح/ المباني
	٥٥٠٠٠ الى ح/ اللات
	٢٠٠٠ الى ح/ أثاث
	٥٥٠٠٠ الى ح/ المخزون السلعي
	٥٠٠٠ الى ح/ العملاء
	٥٠٠ الى ح/ أوراق القبض
	٣٦٠ الى ح/ النقدية بالبنك (تقعات التصفية)
	٧٠٠٠ الى ح/ رهن السندات
<u>٢٠٨١٠٠٠</u>	<u>٢٠٨١٠٠٠</u>

ح/ النقدية بالبك

٢٣٠٠	الى الرصيد	
٨٠٠٠	الى ح/ رهن السندات	
٢٠٠٠٠	الى ح/ المباني	
١٣٥٠٠٠	الى ح/ الآلات	
١٠٠٠٠	الى ح/ الأثاث	
١٠٠٠٠	الى ح/ المخزون السلمي	
٤٠٠٠٠	الى ح/ العملاء	
٦٥٠٠	الى ح/ أوراق القبض	
٣٦٠٠	من ح/ أرباح	
	وخبائر التصفية	
	(تفقات التصفية)	
٢٦٠٠	من ح/ تفقات مستحقة	
٨٠٠٠	من ح/ رهن السندات	
٢٧٩٠٠	من ح/ الدائنون	
٤٦٩٧٠٠	من ح/ المساهمين	
<u>٥١١٨٠٠</u>		<u>٥١١٨٠٠</u>

ح/ الدائنون

٢٧٩٠٠	الى ح/ النقدية بالبك	
٢٠٠٠٠	من الرصيد	
٥٠٠٠	من ح/ أوراق الدفع	
٤٠٠	من ح/ تفقات مستحقة	
٢٥٠٠	من ح/ رهن السندات	
<u>٢٧٩٠٠</u>		<u>٢٧٩٠٠</u>

ونظراً لاقتصار امتياز حملة الاسهم الممتازة على الارباح فإنه يتم توزيع النقدية المدفوعة للمساهمين والبالغة ٤٦٩٧٠٠ جنيه بين حملة الأسهم الممتازة وحملة الاسهم العادية نسبة القيمة الاسمية المدفوعة من كل نوع وبمعنى آخر

بنسبة ٦ : ٥ الى حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية على التوالي - وعلى ذلك :

نصيب حملة الاسهم الممتازة = $\frac{7}{11} \times 469700 = 256200$ جنيه

نصيب حملة الاسهم العادية = $\frac{5}{11} \times 469700 = 213500$ جنيه

ويكون نصيب السهم من النقدية كالاتي :

نصيب السهم الممتاز = $256200 \div 50000 = 5.124$ جنيه

نصيب السهم العادي = $213500 \div 100000 = 2.135$ جنيه

مثال (٤) :

فيما يلي الميزانية العمومية الموجزة لحدى شركات المساهمة في ٣١ ديسمبر

١٩٧٨ :

	أصول مختلفة	٩٨٠٠٠
	نقدية بالبنك	٢٠٠٠
٨٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية لكل منها ٥ جنيهات		
مدفوعة بالكامل	٤٠٠٠٠	
٥٠٠٠ سهم ممتاز القيمة الاسمية لكل منها ١٠ جنيهات		
مدفوعة بالكامل	٥٠٠٠٠	
التزامات مختلفة	١٠٠٠٠	
	<u>١٠٠٠٠٠</u>	<u>١٠٠٠٠٠</u>

وفي ذلك التاريخ صدر قرار قضائي بحل الشركة وقام المصفي ببيع الأصول

كالاتي :

يناير ١٩٧٩ : ٣٠٪ من الأصول نظير مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه
 فبراير ١٩٧٩ : ٤٠٪ من الأصول نظير مبلغ ٣٥٠٠٠ جنيه
 مارس ١٩٧٩ : باقي الأصول نظير مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه
 وقد بلغت مصاريف التصفية ٨٠٠٠ جنيه

والمطلوب :

تصوير قائمة التصفية

مناقشة خطوات الحل :

بيان	أصول مختلفة	نقدية بالبنك	التزامات مختلفة	حقوق الملكية لحملة الأسهم
الأرصدة في تاريخ التصفية سداد جانب من مصاريف التصفية	٩٨٠٠٠ (٢٠٠٠)	٢٠٠٠ (٢٠٠٠)	١٠٠٠٠	٩٠٠٠٠ (٢٠٠٠)
بيع ٣٠٪ من الأصول خلال يناير	٩٨٠٠٠ (٢٩٢٠٠)	— ٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٨٨٠٠٠ (٤٤٠٠)
سداد باقي نفقات التصفية والتزامات	٦٨٦٠٠ (١٦٠٠٠)	٢٥٠٠٠ (١٦٠٠٠)	١٠٠٠٠ (١٠٠٠٠)	٨٣٦٠٠ (٦٠٠٠)
سداد دفعة أولى لحملة الاسهم (١)	٦٨٦٠٠ (٩٠٠٠)	٩٠٠٠ (٩٠٠٠)	—	٧٧٦٠٠ (٩٠٠٠)
بيع ٤٠٪ من الأصول خلال فبراير	٦٨٦٠٠ (٣٩٢٠٠)	— ٣٥٠٠٠	—	٦٨٦٠٠ (٤٢٠٠)
سداد دفعة ثانية لحملة الاسهم (٢)	٢٩٤٠٠ (٣٥٠٠٠)	٣٥٠٠٠ (٣٥٠٠٠)	—	٦٤٤٠٠ (٣٥٠٠٠)

٢٩٤٠٠ (٩٤٠٠)	—	— ٢٠٠٠٠	٢٩٤٠٠ (٢٩٤٠٠)	بيع باقي الاصول خلال مارس
٢٠٠٠٠ (٢٠٠٠٠)	— —	٢٠٠٠٠ (٢٠٠٠٠)	—	سداد الدفعة الأخيرة لحملة الاسهم (٣)

يلاحظ أن توزيع النقدية المتاحة من التصفية التدريجية يوزع بين حملة الأسهم العادية وحملة الاسهم الممتازة بنسبة ٤ : ٥ على التوالي وهي نسبة القيمة الاسمية المدفوعة من كل نوع وعلى ذلك يتم التوزيع كالاتي :

(١) حملة الاسهم العادية = $\frac{4}{9} \times 9000$	= ٤٠٠٠ جنيه
حملة الاسهم الممتازة = $\frac{5}{9} \times 9000$	= ٥٠٠٠ جنيه
(٢) حملة الاسهم العادية = $\frac{4}{9} \times 35000$	= ١٥٥٥٦ جنيه
حملة الاسهم الممتازة = $\frac{5}{9} \times 35000$	= ١٩٤٤٤ جنيه
	<u>٣٥٠٠٠</u>
(٣) حملة الاسهم العادية = $\frac{4}{9} \times 20000$	= ٨٨٨٩ جنيه
حملة الاسهم الممتازة = $\frac{5}{9} \times 20000$	= ١١١١١ جنيه
	<u><u>٢٠٠٠٠</u></u>

ثانياً - الاندماج :

قد يأخذ اندماج شركات المساهمة احد شكلين :

١ - اندماج شركة مساهمة مع شركة مساهمة اخرى قائمة ، على أن تصفي الشركة المندجة وزيادة رأس مال الشركة المندمج فيها لسداد ثمن الشراء بأسهم فيها لمساهمي الشركة المندجة

٢ - تكوين شركة جديدة لشراء شركتين قائمتين أو اكثر ، بحيث يتم تصفية

كل من الشركات المندجة وتكوين الشركة الجديدة وفقاً للأجراءات المنصوص عليها في القانون .

وكثيراً ما تلجأ الشركات الى الاندماج سعياً وراء تقليل المنافسة او استبعادها كلية ، والى توفير المال والخبرة ، وتحقيق وفورات في الانتاج والبيع والتوزيع وفي شراء المواد الأولية . ولأهمية الاندماج تلجأ الكثير من الحكومات الى تشجيعه وذلك بإعفاء الشركات من الضرائب والرسوم المختلفة التي تستحق عليها بسبب الاندماج .

المعالجة المحاسبية للاندماج في دفاتر الشركة المندجة :

نلخص فيما يلي المعالجة المحاسبية لخطوات الاندماج في دفاتر الشركة المندجة :

١ - تفتح الشركة المندجة حساب للمساهمين حيث يجعل ذلك الحساب (دائناً) برأس المال أسهم عادية أو ممتازة ، والاحتياطيات المختلفة ، وغيرها من الحسابات التي تندرج تحت حقوق الملكية لحملة الاسهم مع جعل كل من هذه الحسابات (مديناً) كما يجعل ذلك الحساب (مديناً) بالرصيد المدين لحساب الارباح المحتجزة مع جعل ح/المساهمين (دائناً) أو (مديناً) بربح او خسارة التصفية .

٢ - تفتح الشركة المندجة حساباً لارباح وحسائر التصفية حيث يجعل ذلك الحساب (مديناً) بالقيمة الدفترية لختلف الأصول المملوكة لها بما فيها الأصول الوهمية كشهرة المحل . وفي حالة عدم انتقال النقدية الى الشركة المندمج فيها فإن ثمن الشراء يقل بمقدار النقدية التي تحتفظ بها الشركة المندجة ، وعلى أن يظل ح/النقدية بالسك أو بالصدوق (مديناً) في دفاترها ويجعل ح/أرباح وحسائر التصفية (مديناً) أيضاً بمصاريف التصفية كما يجعل ح/أرباح وحسائر التصفية (دائناً) بالالتزامات المختلفة الظاهرة في دفاترها ، وبالمبلغ المتفق عليه نظير انتقال الأصول والخصوم الى الشركة المندمج فيها وفي حالة

عدم انتقال بعض من أصول الشركة المندجة الى الشركة المندمج فيها يقوم المصنف ببيع هذه الاصول ، مع جعل ح/ النقدية بالبنك (مدينا) وح/ أرباح وخسائر التصفية (دائنا) بحصيلة البيع . ولا تختلف المعالجة السابقة اذا كانت هناك سندات ستقوم الشركة المندمج فيها بردها بعلاوة رد حيث ان الشركة لندجة تصبح غير مسئولة عن رد السندات أو عن علاوة الرد . أما اذا نص تفاق الاندماج على قيام الشركة المندمج فيها بسداد المبالغ اللازمة لرد لسندات وعلاوة الرد ، ففي هذه الحالة تقوم الشركة المندجة بجعل ح/ السندات (مدينا) وح/ حيلة السندات (دائنا) . كما يجعل ح/ أرباح وخسائر التصفية (مدينا) وح/ حيلة السندات (دائنا) بعلاوة الرد . وعند تحصيلها القيمة من الشركة المندمج فيها يجعل ح/ النقدية بالبنك أو بالصندوق (مدينا) وح/ الشركة المندمج فيها (دائنا) . وعند رد قيمة السندات يجعل ح/ حيلة السندات (مدينا) وح/ النقدية بالبنك أو بالصندوق (دائنا) أما اذا كان رد السندات ينطوي على خصم رد فيجعل في هذه الحالة ح/ أرباح وخسائر التصفية (دائنا) وح/ حيلة السندات (مدينا) بقيمة خصم الرد ، وذلك بالإضافة الى جعل ح/ السندات (مدينا) وح/ حيلة السندات (دائنا) . ومن الطبيعي لا يظهر حساب السندات في حساب أرباح وخسائر التصفية في دفاتر الشركة المندجة .

٣. بعد الانتهاء من اجراءات التصفية يقفل ح/ أرباح وخسائر التصفية في ح/ المساهمين . فإذا كانت نتيجة التصفية ربح يعالج الاقفال كالآتي :

xx من ح/ أرباح وخسائر التصفية

xx الى ح/ المساهمين

أما إذا كانت نتيجة التصفية خسارة فتعالج كالآتي :

xx من ح/ المساهمين

xx الى ح/ أرباح وخسائر التصفية

٤ - عند قيام الشركة المندمج فيها بسداد الثمن المتفق عليه نظير انتقال

أصول وخصوم الشركة المندجة اليها يعالج ذلك كالاتي :

xx من حـ/النقدية بالبنك او بالصندوق
أو

xx من حـ/الأسهم

xx الى حـ/الشركة المندمج فيها

وعند توزيع النقدية أو الأسهم او كليهما على المساهمين يعالج ذلك كالاتي :

xx من حـ/المساهمين

xx الى حـ/النقدية بالبنك أو بالصندوق

أو

xx الى حـ/الأسهم

وكثيراً ما ينتج عن توزيع الاسهم وجود اجزاء من الأسهم . وفي هذا الصدد قد تلجأ الشركة الى أي من البديلين الآتيين :

أ - بيع الأسهم التي لا يمكن تخصيصها بالكامل على أن يقسم المبلغ المتحصل من البيع على أصحاب اجزاء الأسهم .

ب - اصدار شهادات اجزاء من الأسهم يمكن لحاملها إما بيعها أو شراء أجزاء أسهم كافية حتى يصبح ما يمتلكه سهماً كاملاً .

مثال (١) :

وافقت الجمعية العمومية غير العادية لشركة العروبة المساهمة على الاندماج في شركة الوحدة المساهمة بحيث تنتقل كافة أصولها وخصومها عدا النقدية ، على أن تصدر الشركة المندمج فيها أسهماً عادية اضافية القيمة الاسمية لكل منها ٢ حصة وذلك سداداً لثمن الشراء المتفق عليه . وكانت الميزانية العمومية لشركة العروبة المساهمة في تاريخ الاندماج كما يلي :

رأس المال المرخص	أراضي	١٥٠٠٠
به والمصدر :	مباني (صافي)	٢٠٠٠٠
١.٢٠٠٠ سهم عادي	آلات (صافي)	٣٨٠٠٠
القيمة الاسمية لكل منها ٥	مخزون سلعي	١٢٠٠٠
جسيهات مدفوعة بالكامل	عملاء	٦٠٠٠
٦٠٠٠٠	تقديتة بالبنك	٤٠٠٠
أحنياطيات		
٦٢٠٠٠		
سندات ٦٪		
١٥٠٠٠		
دائون		
٨٠٠٠		
<u>٩٥٠٠٠</u>		<u>٩٥٠٠٠</u>

وتنص شروط الاندماج على الآتي :

١ - تسدد السندات ٦٪ بإصدار سندات (٥٪) بمبلغ ١٦٠٠٠ حسه في شركة الوحدة المساهمة.

٢ - تقدر الأصول المنتقلة كما يلي

حسه	الأراضي
١٨٠٠٠	المباني
٢٢٠٠٠	الآلات
٤٠٠٠٠	المخزون السلعي
١٥٠٠٠	العملاء
٥٠٠٠	شهرة المحل
٤٠٠٠	والمطلوب :

أولاً : تصوير الحسابات اللازم لاتمام النصفه في دفاتر به كه العرويه مساهمة.

ثانياً: اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات الاندماج في دفاتر شركة الوحدة المساهمة.

مناقشة خطوات الحل:

ثمن الشراء المتفق عليه =

١٨٠٠٠ (أراضي) + ٢٢٠٠٠ (مباني) + ٤٠٠٠٠ (آلات) +
١٥٠٠٠ (مخزون سلمي) + ٥٠٠٠ (عملاء) + ٤٠٠٠٠ (شهرة)
محل - ١٦٠٠٠ (سندات) - ٨٠٠٠ (دائن) =
٨٠٠٠٠ جنيه.

ح/المساهمين

٤٠٠٠	الى ح/النقدية بالبنك	٦٠٠٠٠	من ح/رأس المال
			أسهم عادية
٨٠٠٠٠	إلى ح/الأسهم	١٢٠٠٠	من ح/الاحتياطيات
		١٢٠٠٠	من ح/أرباح
			وخسائر التصفية
<u>٨٤٠٠٠</u>		<u>٨٤٠٠٠</u>	

ح/النقدية بالبنك

٤٠٠٠	الى الرصيد	٤٠٠٠	من ح/المساهمين
<u>٤٠٠٠</u>		<u>٤٠٠٠</u>	

ح/أرباح وخسائر التصفية

١٥٠٠٠	من ح/السندات ١٠%	١٥٠٠٠	الى ح/الأراضي
٨٠٠٠	من ح/الدائنون	٢٠٠٠٠	الى ح/المباني
٨٠٠٠٠	من ح/شركة الوحدة المساهمة	٣٨٠٠٠	الى ح/الآلات
		١٢٠٠٠	الى ح/المخزون السلعي
		٦٠٠٠	الى ح/العملاء
		١٢٠٠٠	الى ح/المساهمين
<u>١٠٣٠٠٠</u>		<u>١٠٣٠٠٠</u>	

ح/الشركة الوحدة المساهمة

٨٠٠٠٠	الى ح/أرباح وخسائر التصفية	٨٠٠٠٠	من ح/الأسهم
<u>٨٠٠٠٠</u>		<u>٨٠٠٠٠</u>	

ح/الاسهم

٨٠٠٠٠	الى ح/شركة الوحدة التجارية المساهمة	٨٠٠٠٠	من ح/المساهمين
<u>٨٠٠٠٠</u>		<u>٨٠٠٠٠</u>	

أما قيود اليومية في دفاتر شركة الوحدة المساهمة فتكون على النحو التالي :

من مذكورين		
ح/الأراضي		١٨٠٠٠
ح/المباني		٢٢٠٠٠
ح/الآلات		٤٠٠٠٠
ح/المخزون السلعي		١٥٠٠٠
ح/العملاء		٦٠٠٠
ح/شهرة المحل		٤٠٠٠
الى مذكورين		
ح/السندات ٥%	١٦٠٠٠	
ح/الدائنون	٨٠٠٠	
ح/شركة العروبة المساهمة	٨٠٠٠٠	
ح/مخصص ديون مشكوك فيها	١٠٠٠	
اثبات انتقال الاصول والخصوم المقدمة من شركة العروبة بالقيم المتفق عليه		
من ح/شركة العروبة المساهمة		٨٠٠٠٠
الى ح/رأس المال اسهم	٨٠٠٠٠	
اتتت اصدار ١٦٠٠٠ سهم على القيمة الاسمية نكل منها ٥ حبيبات		

مثال (٢) :

اتفقت شركة الكمال المساهمة مع شركة التقدم المساهمة على الاندماج في شركة باسم شركة النصر المساهمة وفي تاريخ الاتفاق كانت الميزانية العمومية للشركتين كما يلي

خصوم

أصول

بيان	شركة التقدم المساهمة	شركة الكمال المساهمة	بيان	شركة التقدم المساهمة	شركة الكمال المساهمة
رأس المال المرخص			أراضي	—	١٥٠٠٠
به والمصدر :			مباني	—	١٨٠٠٠
أسهم عادية القيمة	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	(صافي)		
الاسمية لكل منها			أصول	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
٥ جنيه			ثابتة		
مدفوعة بالكامل			مختلفة		
			نقدية	٥٠٠٠	٧٠٠٠
			بالبنك		
احتياطيات	٦٠٠٠	١٠٠٠٠			
سندات ٥%	٤٠٠٠				
قرض برهن المباني	—	٩٠٠٠			
دائنون	٣٠٠٠	٥٠٠٠			
أرباح محتجزة	٢٠٠٠	٦٠٠٠			
	<u>٣٥٠٠٠</u>	<u>٦٠٠٠٠</u>		<u>٣٥٠٠٠</u>	<u>٦٠٠٠٠</u>

وتنص شروط الاندماج على الآتي :

- ١ - تنتقل الأصول والخصوم الخاصة بكل شركة الى الشركة الجديدة
- ٢ - إصدار أسهم عادية القيمة الاسمية لكل منها خمسة جنيهات زائدا علاوة إصدار قدرها ١ جنيه في الشركة الجديدة .
- ٣ - تقدر أصول كل من الشركتين كالآتي :

شركة الكمال المساهمة شركة التقدم المساهمة

الأراضي	١٨٠٠٠	—
المباني	٢٢٠٠٠	—
الأصول الثابتة المختلفة	٢٥٠٠٠	٣٢٠٠٠
شهرة محل	٥٠٠٠	٣٠٠٠

والمطلوب :

أولاً — تصوير الحسابات اللازمة لإثبات الاندماج في دفاتر كل من شركتي الكمال المساهمة والتقدم المساهمة .

ثانياً — إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات الاندماج في دفاتر شركة النصر المساهمة .

ثالثاً — بيان كيفية توزيع الأسهم في الشركة الجديدة على مساهمي الشركتين المندمجتين .

مناقشة خطوات الحل :

١ — دفاتر شركة الكمال المساهمة :

تم الشراء المتفق عليه =

١٨٠٠٠ (أراضي) + ٢٢٠٠٠ (مباني) + ٢٥٠٠٠ (أصول ثابتة

مختلفة) + ٥٠٠٠ (شهرة محل) + ٧٠٠٠ (نقدية بالبنك) ٩٠٠٠

(قرض برهن) ٥٠٠٠ (دائن) = ٦٣٠٠٠ جنيه

ح/المساهمين

٦٣٠٠٠ الى ح/الأسهم	٣٠٠٠٠ من ح/رأس المال
	أسهم عادية
	١٠٠٠٠ من ح/الاحتياطيات
	٦٠٠٠ من ح/الأرباح المحتجزة
	١٧٠٠٠ من ح/أرباح وخسائر
	التصفية:
<u>٦٣٠٠٠</u>	<u>٦٣٠٠٠</u>

ح/أرباح وخسائر التصفية

١٥٠٠٠ الى ح/الأراضي	٩٠٠٠ من ح/قرض برهن المباني
١٨٠٠٠ الى ح/المباني	٥٠٠٠ من ح/الدائنون
٢٠٠٠٠ الى ح/أصول ثابتة	٦٣٠٠٠ من ح/شركة النصر
مختلفة	المساهمة
٧٠٠٠ الى ح/النقدية بالبنك	
١٧٠٠٠ الى ح/المساهمين	
<u>٧٧٠٠٠</u>	<u>٧٧٠٠٠</u>

ح/شركة النصر المساهمة

٦٣٠٠٠ الى ح/أرباح	
وخسائر التصفية	٦٣٠٠٠ من ح/الأسهم
<u>٦٣٠٠٠</u>	<u>٦٣٠٠٠</u>

ح/ الأسهم

٦٣٠٠٠	الى ح/ الشركة
من ح/ المساهمين	النصر المساهمة
<u>٦٣٠٠٠</u>	<u>٦٣٠٠٠</u>

٢ - دفاتر شركة التقدم المساهمة:

ثمن الشراء المتفق عليه =

٣٢٠٠٠ (أصول ثابتة مختلفة) + ٣٠٠٠ (شهرة محل) + ٥٠٠٠ (نقدية
 بالبنك) - ٤٠٠٠ (سندات) - ٣٠٠٠ (دائنون) = ٣٣٠٠٠ جنيه

ح/ المساهمين

٣٣٠٠٠	الى ح/ الاسهم
من ح/ رأس المال*	أسهم عادية
٦٠٠٠	من ح/ الاحتياطات
٢٠٠٠	من ح/ الأرباح المحتجزة
٥٠٠٠	من ح/ أرباح
وخسائر التصفية	
<u>٣٣٠٠٠</u>	<u>٣٣٠٠٠</u>

ح/ أرباح وخسائر التصفية

٣٠٠٠	الأصول الثابتة
٥٠٠٠	الى ح/ نقدية بالبنك
٥٠٠٠	الى ح/ المساهمين
٤٠٠٠	من ح/ سندات ٥%
٣٠٠٠	من ح/ الدائنون
٣٣٠٠٠	من ح/ شركة
النصر المساهمة	
<u>٤٠٠٠٠</u>	<u>٤٠٠٠٠</u>

ح/ شركة النصر المساهمة

٣٣.٠٠٠	الى ح/ أرباح وخسائر	٣٣.٠٠٠
من ح/ الأسهم	التصفية	

ح/ الاسهم

٣٣.٠٠٠	الى ح/ الشركة	٣٣.٠٠٠
من ح/ المساهمين	النصر المساهمة	
٣٣.٠٠٠		٣٣.٠٠٠

٣ - قيود اليومية في دفاتر شركة النصر المساهمة:

من مذكورين		
ح/ الأراضي		١٨.٠٠٠
ح/ المباني		٢٢.٠٠٠
أصول ثابتة مختلفة		٢٥.٠٠٠
ح/ شهرة المحل		٥.٠٠٠
ح/ النقدية بالبنك		٧.٠٠٠
الى مذكورين		
ح/ قرض برهن	٩.٠٠٠	
ح/ الدائنون	٥.٠٠٠	
ح/ شركة الكمال المساهمة	٦٣.٠٠٠	
اثبات تقديم أصول وخصوم شركة الكمال		

من مذكورين		٣٢٠٠٠
ح / أصول ثابتة مختلفة		٣٠٠٠
ح / النقدية بالبنك		٥٠٠٠
الى مذكورين		
ح / السندات ٥ %	٤٠٠٠	
ح / الدائنون	٣٠٠٠	
ح / شركة التقدم المساهمة	٣٣٠٠٠	
اثبات تقديم أصول وخصوم شركة التقدم المساهمة		
من ح / شركة الكمال المساهمة		٦٣٠٠٠
الى مذكورين		
ح / رأس المال أسهم عادية	٥٢٥٠٠	
ح / علاوة اصدار الاسهم	١٠٥٠٠	
اثبات اصدار ١٠٥٠٠ سهم عادى القيمة الاسمية		
لكل منها ٥ جنيهات رائد علاوة اصدار		
لشركة الكمال المساهمة		
من ح / شركة التقدم المساهمة		٣٣٠٠٠
الى مذكورين		
ح / رأس المال أسهم عادية	٢٧٥٠٠	
ح / علاوة اصدار الاسهم	٥٥٠٠	
اثبات اصدار ٥٥٠٠ سهم عادى القيمة الاسمية		
لكل منها ٥ جنيهات رائداً علاوة اصدار		

٤ — بيان كيفية توزيع الاسهم في الشركة الجديدة :

يتسلم مساهمو شركة الكمال المساهمة ١٠٥٠٠ سهماً في شركة النصر !! :اهمة
مقابل ٦٠٠٠ سهماً في شركتهم .

كما يتسلم مساهمو شركة التقدم المساهمة ٥٥٠٠ سهماً في شركة النصر المساهمة
مقابل ٤٠٠٠ سهماً في شركتهم .

تمارين الفصل الرابع

التمرين الأول :

قررت الجمعية العمومية غير العادية لاحدى شركات المساهمة تصفية الشركة حيث كانت الميزانية العمومية لها في ذلك التاريخ كما يلي :

رأس المال المصدر والمدفوع		شهرة محل	١٦٠٠٠
١٠٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠ سهم عادى		مباني (صافي)	٤٥٠٠٠
القيمة الاسمية لكل منها		آلات (صافي)	٥٥٠٠٠
٥ جنهيات		اثاث (صافي)	١٠٠٠٠
.		مخزون سلعي	٢٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠ سهم ممتاز	٥٠٠٠٠	عملاء	٥٠٠٠
٦٠ القيمة الاسمية لكل		نقدية بالصندوق	١٠٠٠
منها ١٠ جنهيات ومدفوع منها		أرباح محتجزة	٢٤٠٠٠
٥ جنهيات عن السهم		.	
احتياطيات	٨٠٠٠	نفقات	٤٠٠٠
	<u>١٥٨٠٠٠</u>	التأسيس	
سندات ٨٪ (برهن	١٠٠٠٠		
المخزون السلعي)			
قوائد سندات مستحقة	٨٠٠		
بنك سحب على المكشوف	٥٢٠٠		
دائنون	٦٠٠٠		
	<u>١٨٠٠٠٠</u>		<u>١٨٠٠٠٠</u>

فإذا علمت أن :

- ١ - يقتصر امتياز الاسهم الممتازة على الارباح فقط .
 - ٢ - فوائد البنك سحب على المكشوف ٦% وقد احتسبت الفوائد المستحقة حتى نهاية السنة المالية الماضية . ومن ذلك التاريخ لم تحدث معاملات عن طريق البنك سحب على المكشوف .
 - ٣ - باع المصفي الأصول المختلفة كالآتي :
 - المباني ٥٠٠٠٠ جنيه ، الآلات ٣٥٠٠٠ جنيه ، الأثاث ٧٥٠٠ جنيه ، المخزون السلعي ١٥٠٠٠ جنيه ، العملاء ٤٠٠٠ جنيه .
 - ٤ - بلغت نفقات التصفية ٢٥٠٠ جنيه .
- والمطلوب :

تصوير الحسابات اللازمة لاتمام التصفية .

التمرين الثاني :

قررت الجمعية العمومية غير العادية لاحدى شركات المساهمة في أول يوليه ١٩٧٧ تصفية الشركة وعينت المصفي في نفس التاريخ ، حيث كانت الميزانية العمومية لها كالآتي :

رأس المال المصدر والمدفوع :	شهرة محل	٤٠٠٠
٨٠٠٠ سهم عادي القيمة	مباني (صافي)	١٥٠٠٠
الاسمية لكل منها ٥ جنيه	آلات	٨٥٠٠٠
بالكامل ٤٠٠٠٠	مخزون سلعي	٢٠٠٠٠
١٠٠٠٠ سهم ممتاز	أرباح محتجزة	١٠٠٠٠
٦% القيمة الاسمية	نقدية بالصندوق	١٠٠٠
للكل منها ١٠ جنيهات		
مدفوع منها ٤ جنيهات		
احتياطيات ٢٠٠٠٠		

سندات ٦% (برهن	١٠٠٠٠	
المباني		
فائدة سندات مستحقة	٦٠٠	
دائنون	١٢٤٠٠	
بنك سحب المكشوف	١٢٠٠	
	<u>١٣٥٠٠٠</u>	<u>١٣٥٠٠٠</u>

فإذا علمت أن القانون النظامي للشركة ينص على أنه في حالة التصفية يتمتع حملة الاسهم الممتازة بالاسبقية في رد رأس المال، و١٠% من الباقي بعد رد رأس مال الاسهم العادية، وأن المصفي قام ببيع الأصول المختلفة كالآتي :

المباني : ٨٠٠٠ جنيه، الآلات ٦٢٠٠٠ جنيه، المخزون السلمي ١٥٠٠٠ جنيه.

كما بلغت نفقات التصفية ٢٥٠٠ جنيه.

والمطلوب :

أولاً - تصوير الحسابات اللازمة لاتمام التصفية

ثانياً - بيان نصيب كل من السهم الممتاز والسهم العادي من النقدية المتاحة

من التصفية.

التمرين الثالث :

وافقت الجمعيتين العموميتين لشركتي الفئار ، والعبور المساهمتين على الاندماج وتكوين شركة مساهمة جديدة تجمع بينهما على أن تسمى شركة التقدم المساهمة ، وكانت الميزانية العمومية لكل من الشركتين في تاريخ الموافقة على الاندماج كما يلي :

شركة الفناار شركة العبور		شركة الفناار شركة العبور	
رأس المال المصدر والمدفوع:		شهرة المحل	٨٠٠٠
سهم عادي القيمة الاسمية لكل	٧٤٠٠٠٠	أراضي ومباني	١٥٠٠٠
منها جنيهان مدفوعة بالكامل			٣٥٠٠٠
سهم عادي القيمة الاسمية	٨٠٠٠	آلات	٢٠٠٠٠
لكل منها جنيهان		محزون سلمي	٢٥٠٠٠
مدفوعة بالكامل	٤٠٠٠٠	عملاء	٨٠٠٠
سهم ممتاز ٦٪ القيمة الاسمية	٨٠٠٠	نقدية بالبنك	١٠٠٠
لكل منها ٤ جنيهات			١٠٠٠
مدفوعة بالكامل			
اختياطي قانوني	١٠٠٠٠		
أرباح محتجزة	٣٠٠٠٠		
دائنون	٤٠٠٠٠		
	٤٨٠٠٠٠		٤٨٠٠٠٠
	١٣٦٠٠٠		١٣٦٠٠٠

وتنص شروط الاندماج على الآتي :

١ - تنتقل كافة أصول وخصوم شركة الفنار فيما عدا النقدية الى شركة التقدم وذلك نظير مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه ، يسدد منها ١٥٠٠٠ جنيه نقداً ، والباقي باصدار أسهم عادية القيمة الاسمية لكل منها خمسة جنيهات رائداً علاوة اصدار بواقع جنيه عن السهم مدفوعة بالكامل .

٢ - تنتقل كافة أصول وخصوم شركة العبور فيما عدا النقدية الى شركة التقدم وذلك نظير مبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه ، يسدد منها ٩٠٠٠ جنيه نقداً والباقي باصدار أسهم عادية القيمة الاسمية لكل منها خمسة جنيهات رائداً علاوة اصدار بواقع جنيه عن السهم مدفوعة بالكامل .

فلذا علمت أن النفقات . التصفية بلغت ١٢٠٠ جنيه في شركة الفنار ، ١٠٠٠ جنيه في شركة العبور .

والمطلوب :

أولاً - تصوير الحسابات اللازمة لاتمام الاندماج في دفاتر كل من شركتي الفنار والعبور المساهمتين .

ثانياً - تصوير الميزانية العمومية لشركة التقدم بعد الاندماج مباشرة .

التمرين الرابع :

اندجت شركة (أ) المساهمة في شركة (ب) المساهمة حيث كانت الميزانية العمومية للشركة (أ) في تاريخ الاندماج كالآتي :

رأس المال المرخص	أراضي ومباني	٤٥٠٠٠
به والمدفوع:	آلات	٧٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠ سهم عادي القيمة	استثمارات احتياطي	١٠٠٠٠
الاسهمية للسهم ٤	رد السندات	
جنيهاً مدفوعة	مخزون سلعي	٢٥٠٠٠
بالكامل	عملاء	١٢٠٠٠
سندات ٦% ٢٠٠٠٠	نقدية بالبنك	٣٠٠٠
احتياطي رد السندات ١٠٠٠٠		
ارباح محتجزة ٢٥٠٠٠		
دائنون ١٠٠٠٠		
<u>١٦٥٠٠٠</u>		<u>١٦٥٠٠٠</u>

وتنص شروط الاندماج على الآتي :

١ - تسدد شركة (ب) سندات شركة (أ) وذلك بإصدار سندات ٨% سعر السند الاسمي ٩٠ جنيه وذلك لكل سند ذات قيمة اسمية قدرها ١٠٠ جنيه في شركة (أ).

٢ - تنتقل كافة أصول وخصوم شركة (أ) الى شركة (ب) على أن تسدد شركة (ب) الى مساهمي شركة (أ) أسهم عهد به القيمة الاسمية لكل منها خمسة جنيهات بسعر اصدار قدره ٥٠٠ جنيه عن أسهم في شركة (أ).

٣ - تدفع شركة (ب) الى مئضى شركة (أ) نفقات التصفية التي بلغت ٦٠٠ جنيه.

والمطلوب :

أولاً - تصوير الحسابات اللازمة لاقام الاندماج في دفاتر الشركة (أ)
ثانياً - اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات الاندماج في دفاتر الشركة (ب).

الباب الثالث

في

مشاكل المحاسبة

للشركات القسايضة

والشركات التابعة

الفصل الثالث عشر

في

الشركات القابضة

الميزانية التجميعية عند الاقتناء

١ - مقدمة :

عندما تسيطر إحدى شركات المساهمة على شركة أخرى عن طريق ملكية غالبية أسهم رأس المال في الأخيرة فإن الشركة المسيطرة تعتبر الأصل أو الأم بينما تعتبر التابعة شركة تابعة أو الفرع ، مع استقلال كل من الشركتين استقلالاً تاماً من حيث الشخصية المعنوية . وقد تحصل الشركة الأم على سيطرتها على الشركة التابعة عن طريق شراء أسهم رأس مالها أو عن طريق تكوينها تكويناً جديداً ، ويطلق على الشركة الأم محاسبياً الشركة القابضة .

وتقوم علاقة الشركات القابضة والتابعة أساساً لتبادل المنافع . فقد يكون نشاط الشركة التابعة مكملاً لنشاط الشركة القابضة أو ضرورياً لضمان استمراره . كان تكون الشركة التابعة المصدر الرئيس للخامات الضرورية لاستمرار نشاط الشركة القابضة ، كما تمكن هذه العلاقة من التوسع في نشاط الشركة القابضة عن طريق إنشاء شركات مستقلة تزاوّل كل منها فرعاً من فروع النشاط مع الاحتفاظ بالسيطرة على النشاط الكلي للمجموعة . ويؤدي ذلك في العادة إلى الإقلال من حدة المنافسة وتكوين الإمبراطوريات الصناعية ، مع توفير مرونة الإدارة وإمكان الاستفادة من تنوع أوجه النشاط مع التخصص في نفس الوقت .

٢ - أهمية الحسابات والقوائم التجميعية:

عندما تسيطر إحدى الشركات القابضة على أحد الشركات التابعة أو عدة منها ، فإن الحسابات والقوائم الخاصة بكل من هذه الشركات تبين نتيجة نشاطها بصفة مستقلة ومركزها للمال المميز عن باقي الشركات في المجموعة . غير أن حسابات وقوائم الشركة القابضة التي تتفق بنشاطها الخاص في هذه الحالة لا توضح نتيجة العمليات التي تمارسها الشركات التابعة ، والتي تعد جزءاً مكملًا لنشاط المجموعة العام من وجهة نظر الشركة الأم ، بالإضافة إلى أن البيانات التي توجد في دفاتر الشركة القابضة عن حقوقها في الشركات التابعة عادة ما لا تكون كافية للاستدلال على مدى نجاح المجموعة ككل ومدى سلامة مركزها المالي . وبالتالي يتطلب الأمر ضرورة إعداد حسابات تجميعية تجميعية للمجموعة ككل وميزانية عمومية مجمعة توضح المركز المالي للأُم والفروع بصفة مجمعة . وتفيد الحسابات والقوائم التجميعية من يهمهم أمر الشركة القابضة في المركز الأول ، وأهم هؤلاء جميعاً بالطبع هم مساهميها . أما مساهمي الشركات التابعة أو من يهمهم أمرها بخلاف الشركة القابضة فلا تفيدهم الحسابات والقوائم التجميعية ، بل يرجعون في العادة إلى الحسابات والقوائم التي تخص كل شركة على حدة .

هذا وتزداد أهمية البيانات التجميعية عموماً والحسابات والقوائم التجميعية بوجه خاص في المجتمعات التي تقوم على مبدأ التخطيط المركزي سواء كان ذلك على وجه العموم أو بصفة جزئية . كما تفيد هذه البيانات أيضاً في رسم سياسة التوجيه الاقتصادي لأغراض التنمية دون اللجوء إلى مركزية التخطيط والتنفيذ والإشراف المباشر من قبل الدولة ،

والواقع أن مستويات التجميع في الاقتصاديات المخططة تكون متعددة . فبينما يقتصر التجميع في الشركات القابضة والتابعة على مستوى المجموعة لتوفير البيانات اللازمة لمن يهمهم أمر الشركة القابضة ، نجد أن التجميع في الاقتصاديات

المخططة يتم على مستوى الصناعة ، وعلى مستوى الوزارة ، وعلى مستوى القطاع وعلى المستوى القومي ككل (١) وتفيد البيانات التجميعية في هذا الصدد في خدمة أغراض ثلاثة هي :

١ - معرفة الإمكانيات الإنتاجية المتاحة على كل مستوى من المستويات وتفيد الميزانيات العمومية التجميعية في هذا الشأن حيث توضح التكوين الرأسمالي من أصول مختلفة طبقية كانت أو صناعية ، التي تمثل موارد اقتصادية متاحة لدى كل مستوى من مستويات التجميع ولا شك في أن معرفة الإمكانيات المتاحة تعد من الأولويات اللازمة لإمكانية التخطيط الرشيد .

٢ - تقييم كفاءة الأداء الكلية لإستخدام هذه الإمكانيات المتاحة والرقابة عليها وتلعب الحسابات الختامية التجميعية دورا هاما في هذا الشأن حيث منها يمكن إحتساب معايير الأداء وقياس الكفاءة وخاصة إذا ما تم إعدادها على أسس اقتصادية سليمة .

٣ - المساعدة في التنبؤ لأغراض التخطيط ، حيث يتوفر البيانات التجميعية لعدة فترات كافية فيما يختص بالماضي يمكن التصرف على ما يمكن أن يتوقع حدوثه في المستقبل بإستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية .

٣ - أسس التجميع :

تتلخص الأسس العامة لإعداد الحسابات التجميعية ، وسواء كان ذلك فيما يختص بالشركات الفاضلة وما تسيطر عليها من شركات تابعة ، أو فيما يختص بأعداد بيانات تجميعية على مستويات معينة لأغراض التخطيط الإقتصادي أو رسم السياسة الإقتصادية العامة ، في الآتي :

(١) انفسايل أكسير بخصوص هذا الموضوع يمكن التاثير أن يرجع إلى المحاسبة في وحدات القطاع العام والمفاكل المحاسبية المعاصرة ، للدؤلف ، مؤسسة

١ — استبعاد الأصول وإلزامات المتبادلة بين الشركات أو الوحدات التابعة لوحدة تجمعية واحدة .

ب — استبعاد التحويلات الرأسمالية التي تتم بين هذه الوحدات .

ج — استبعاد المداخل الوسيطة في عناصر الإيرادات أو الموارد والمصروفات أو الاستخدامات بين هذه الوحدات .

وسوف نتناول كل من هذه الأسس في بقية هذا الفصل والفصول الباقية بقدر كافي من التفصيل .

٤ — استثمار الشركة القابضة في الشركات التابعة والميزانية التجمعية :

يمكن للشركة القابضة أن تحصل على السيطرة على الشركات التابعة بصفة كاملة أو عن طريق إمتلاك غالبية أسهم رأس المال . كما يمكن للشركة القابضة أن تحصل على هذه السيطرة مقابل شراء الحصة اللازمة للسيطرة باعتبارها استثماراً في الشركات التابعة أو مقابل إصدار أسهم في رأس مالها كمقابل لهذه الحصة . وقد يكون استثمار الشركة القابضة في الشركات التابعة معادلاً في تكلفة الحصول عليه للقيمة الدفترية كما تظهر في دفاتر الشركة التابعة ، كما قد يزيد هذه التكلفة أو تقل عن القيمة الدفترية . وأخيراً فإن إجراءات التجميع تختلف في وقت حصول الشركة القابضة على السيطرة عنها في أي وقت لاحق ، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الشركة القابضة في الشركات التابعة .

وسوف نتناول أولاً إجراءات التجميع المتعلقة بالميزانيات العمومية عند إنشاء الشركة القابضة لشركة أو الشركات التابعة على اعتبار أن الشركات التابعة مملوكة بالكامل للشركة القابضة ، وبفرض أن المقابل المدفوع يكون في صورة أصول مختلفة بخلاف أسهم رأس المال ، ثم نتناول الحالات الأخرى على التوالي .

وتعتبر الميزانية العمومية التجميعية القائمة الوحيدة الواجبة الإعداد عند تمام حصول الشركة الفايضة على السيطرة على الشركات التابعة لها . ذلك لأن الحسابات الختامية الأخرى ليس لها أى دلالة تجميعية من وجه نظر المجموعة قبل ذلك التاريخ . وتهدف الميزانية العمومية التجميعية أساساً إلى قياس الموارد الاقتصادية المتوفرة لدى مجموعة الشركات كما تمثل في أصولها، بقياس الالتزامات التي تقع على عاتق المجموع الغير ، وتحديد حقوق الملكية فيها . ذلك مع مراعاة عدم الازدواج في الحساب بما يؤدي إلى تلافي تضخم الأصول والخصوم مما يجب أن تكون عليه .

وبفرض لتوضيح ما تقدم أن الشركة الفايضة من قد حصلت على ١٠٠ ٪ من أسهم رأس المال في الشركات التابعة من ١ س ، ٢ س ، ٣ س في ١/١/١٩٧٤ حيث ظهرت الميزانيات العمومية لكل شركة في المجموعة كالآتي :

الشركة الفايضة من وشركاتها

الميزانيات العمومية للمجموعة في ١/١/٧٤ - تاريخ الاقتناء .

٣ س	٢ س	١ س	س	
			١٥٠٠٠٠	إستثمار في الشركة س ١
			٢٨٠٠٠٠	٢ س " " "
			٣٠٠٠٠٠	٣ س " " "
٨٢٠٠٠٠	٤٧٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠	٩٢٠٠٠٠	أصول أخرى
٨٢٠٠٠٠	٤٧٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠٠	مجموع الأصول
٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	حقوق الملكية : أسهم رأس المال
(١٢٠٠٠٠٠)	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	أرباح مجوزة
٣٨٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١١٥٠٠٠٠	مجموع حقوق الملكية
٤٤٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	الالتزامات
٨٢٠٠٠٠	٤٧٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠٠	مجموع الخصوم

هذا ويتم تسجيل إستثمارات الشركة القابضة في الشركات التابعة عند الافتتاح بالتكلفة والتي تتحدد على أساس القيمة السوقية العادية للتضحيات التي تحملها الشركة القابضة في الحصول على هذه الإستثمارات ، وسواء كانت هذه التضحيات تتمثل في أصول نقدية أو عينية أو تتمثل في أسهم من رأس مال الشركة القابضة، وعلى هذا الأساس يمكن أن تتخذ العلاقة بين التكلفة التي تضحي بها الشركة القابضة مقابل صافي الأصول في كل من الشركات التابعة أحد ثلاثة أشكال : فقد تساوى التكلفة مع صافي الأصول الدفترية كما هو الحال في الشركة س ، أو قد تزيد التكلفة عن صافي الأصول الدفترية كما هو الحال في الشركة س م ، أو قد تقل التكلفة عن صافي الأصول الدفترية كما هو الحال في الشركة س م .

وكما سبق أن ذكرنا فإن الهدف من إعداد الميزانية العمومية المجمعة هو إظهار الموارد المتاحة للمجموع دون إزدواج في الحساب ، والإلتزامات التي تقع على عاتق المجموع دون إزدواج في الحساب أيضا ، وتحديد حقوق الملكية في المجموع دون إزدواج في الحساب .

ولنأخذ مثلا الشركة ص والشركة س . ويتطلب إعداد الميزانية العمومية المجمعة للشركتين جميع الأصول وتجميع الخصوم لتندمج الميزانيتين في ميزانية واحدة غير أنه بالنظر لأصول الشركة ص نجد أن من بينها إستثمارات في الشركة س قدرها ١٠٠ ر . جنيه نمادل حقوق الملكية في خصوم الشركة الأخيرة فلو جمعنا الأصول كلها والخصوم كلها لكل من الشركتين لكي يمكن أن ننظر إليهما كشركة واحدة لترتب على ذلك تضخم بمجموع الأصول ومجموع الخصوم بأستثمار ص في س ، والذي يقع في أصولها وحقوق الملكية في س ، المملوكة بالكامل للشركة ص والتي تقع في خصوم س . ولذلك يتطلب الأمر إستبعاد العلاقات المتبادلة بين الشركتين في هذا الشأن حتى يمكن النظر إليهما

كشخصية معنوية واحدة . ويتم ذلك عملاً بأعداد ورقة عمل لأعداد الميزانية التجميعية يتم فيها إجراء القيود اللازمة لاستبعاد مثل هذه العلاقات المتبادلة . وتكون ورقة العمل اللازمة لأعداد الميزانية التجميعية للشركة من والشركة س، كالاتي .

الشركة القابضة من والتابعة من

ورقة عمل الميزانية العمومية التجميعية في تاريخ الاقتناء

الميزانية العمومية التجميعية	استبعادات وتسويات		س ١	س	الأسول : استثمارات في الشركة س ١ س ٢ س ٣ أصول أخرى مجموع الأصول حقوق الملكية والالتزامات : رأس مال س أرباح محجوزة س رأس مال س ١ أرباح محجوزة س ١ الالتزامات
	والن	مدن			
٢٨٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠ (١)		٣٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	
٣٠٠٠٠٠				٢٨٠٠٠٠	
١٢٥٠٠٠٠				٣٠٠٠٠٠	
١٨٣٠٠٠٠				٩٢٠٠٠٠	
			٣٣٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠٠	
١٠٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠ (١)	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	
١٥٠٠٠٠				١٥٠٠٠٠	
				٥٠٠٠٠	
٦٨٠٠٠٠				١٨٠٠٠٠	
١٨٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠٠	

هذا وبلا حظ أننا استبعدنا استثمارات من في س، بعملها دائرة مقابل استبعاد حقوق الملكية في س، بعملها مدينة . أما استثمارات من في كل من س، س، فتظهر في الميزانية التجميعية للشركتين من ، س لان كل من س، س، لم تدخل في التجميع بعد .

٤ - ١ - تكلفة الاقتناء تزيد عن صافي التكلفة الدفترية للشركة التابعة:

إذا زادت تكلفة إقتناء الشركة القابضة للاستثمارات في الشركة التابعة عن صافي التكلفة الدفترية لهذه الاستثمارات فإن هذا يعني أحد عدة أمور أهمها : (١) أن أصول الشركة التابعة تظهر في الدفاتر بأقل من قيمتها السوقية العادلة وقت الاقتناء ، وفي هذه الحالة يجب أن يعاد تقويم الأصول بما يتفق مع قيمتها العادلة إذا كان ذلك ممكناً ، أو إعتبار الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية بمثابة فرق تقويم يعلى لحساب الأرباح المحجوزة للشركة التابعة (٢) وجود شهرة محل لشركة التابعة غير ظاهرة بدفاترها بما أدى إلى قيام الشركة القابضة بدفع قيمة أعلى من القيمة الدفترية للأصول بمقدار الشهرة ، وفي هذه الحالة يجب إثبات الشهرة وتسليط قيمتها على حساب الأرباح المحجوزة للشركة التابعة ، (٣) قيام الشركة القابضة بدفع قيمة أعلى من القيمة السوقية العادلة لصافي أصول الشركة التابعة ترغيباً لمساهمي الأخير في بيع أسهمهم بحيث تتمكن الشركة القابضة من السيطرة على الشركة التابعة إنتظاراً لفوائد غير منظورة يمكن أن تتحقق للشركة الأم من وراء ذلك . ويمكن إعتبار ذلك بمثابة أصل غير ملموس (شهرة سيطرة من وجهة نظر الشركة القابضة) في الميزانية التجميعية للمجموعة .

وبالعودة لمثالنا السابق نجد أن ص حصلت على حقوق الملكية في س.م البالغ قيمتها الدفترية ٢٥٠.٠٠٠ جنيه مقابل ٢٨٠.٠٠٠ جنيه ، فإذا كانت الزيادة ترجع إلى تقويم الأصول بأقل من قيمتها وجب إعادة تقويم أصول الشركة التابعة على هذا الأساس ، أما إذا كانت الزيادة ترجع إلى شهرة المحل الخاصة بالشركة س.م ، أو المزايا المتوقعة الحصول عليها من حصول ص على السيطرة على س.م ، فإنها تعالج كأصل غير ملموس .

وسوف نعتبر الفرق بصفة مرحلية بمثابة زيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة التابعة ونرمز له في القوائم التالية بالرمز (ت +)

وعلى هذا الاساس يمكن تجميع ميزانية س م على الميزانية التجميعية للشركتين
ص ، س ، كالاتى :

الشركة القابضة ص والشركتين التابعتين س م ، س م
ورقة عمل الميزانية التجميعية فى تاريخ الاقتناء.

الميزانية التجميعية ص ، س ، س م	إستبعادات ونسوبات		س م	س + س م	الأصول :
	مدى	دالن			
		(٢) ٢٨٠٠٠		٢٨٠٠٠	إستثمارات فى الشركة س م
٣٠٠٠	(١) ٣٠٠٠			٣٠٠٠	ت +
٣٠٠٠٠				١٣٥٠٠٠	إستثمارات فى الشركة س م
١٧٢٠٠٠			٤٧٠٠٠		أصول أخرى
٢٠٥٠٠٠			٤٧٠٠٠	١٨٣٠٠٠	مجموع الأصول
					حقوق الملكية والالتزامات
١٠٠٠٠٠				١٠٠٠٠٠	رأس مال س م
١٥٠٠٠				١٥٠٠٠	أرباح محوذة س م
	(٢) ٢٠٠٠		٢٠٠٠		رأس مال س م
	(٢) ٥٠٠٠		٥٠٠٠		ربح محوذة س م
	(٢) ٣٠٠٠	(١) ٣٠٠٠			أرباح تقويم س م
٩٠٠٠٠			٢٢٠٠٠	٦٨٠٠٠	الالتزامات
٢٠٥٠٠٠	٣١٠٠٠	٣١٠٠٠	٤٧٠٠٠	١٨٣٠٠٠	

وبالنظر إلى ورقة العمل نجد أن القيد (١) يعكس زيادة تكلفة إستثمارات
ص فى س م عن صافى قيمتها الدفترية ، وهو يمثل قيد نسوية حيث جعل حساب
الزيادة فى التكلفة عن القيمة الدفترية (ت +) مدينا مقابل جعل حساب أرباح
التقويم - س م دائما . ويترتب على هذا القيد أن تصبح حقوق الملكية فى س م
مساوية لتكلفة إستثمارات ص فيها ، ويتم إستبعادها بالقيد (٢) . وتظهر
(ت +) فى الميزانية العمومية التجميعية كأحد عناصر الأصول .

وإذا كانت الزيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية ترجع لعدم توافق القيمة السوقية المعادلة لضافي أصول الشركة التابعة مع صافي قيمتها الدفترية ، وأمكن تحديد الأصول المعينة التي تسببت في هذا الفرق ، فإن قيد التسوية في هذه الحالة يترتب عليه زيادة (أو نقص) هذه الأصول مقابل زيادة (أو نقص) حقوق ملكية الشركة التابعة . ولنفرض مثلاً أن مبالغ الـ ٣٠٠٠٠ جنيه في مثالنا الجاري يمثل محصلة عدة عوامل كالآتي : من بين أصول الشركة التابعة أراضى تكلفتها الدفترية ٥٠٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية ١٠٠٠٠٠ جنيه ، وتخزون تبلغ صافي تكلفتها الدفترية ١٤٠٠٠٠ جنيه وتبلغ قيمته السوقية ١٠٠٠٠٠٠ جنيه ، كما قدرت شهرة المحل التي سوف تترتب على السيطرة على الشركة التابعة بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وبذلك يكون قيد التسوية كما يجب أن يظهر على ورقة العمل كالآتي :

من مذكورين

٥٠٠٠ / الأراضى — س ٢

٢٠٠٠ / شهرة المحل — المجموعة

الى مذكورين

٤٠٠٠ / التخزون — س ٢

٢٠٠٠ أرباح تقويم — س ٢

ويترتب على هذا القيد أن تظهر في خاتمة الاستبعادات والتسويات مقابل الأصول الأخرى ٥٠٠٠ جنيه في الجانب المدين ، ٤٠٠٠ جنيه في الجانب الدائن وتزداد الأصول الأخرى في خاتمة الميزانية التجميعية بمقدار ١٠٠٠٠ جنيه كما تظهر شهرة المحل في الميزانية التجميعية بمقدار ٢٠٠٠٠ جنيه وتظهر في خاتمة المدين من الاستبعادات والتسويات . أما أرباح التقويم بالإضافة إلى حقوق الملكية في س ٢ بقيمتها الدفترية فتستبعد مقابل إستثمارات من لأغراض إعداد الميزانية العمومية التجميعية .

وسواء اعتبرت الزيادة في تكلفة إستثمارات الشركة القابضة عن قيمتها الدفترية في دفاتر الشركة التابعة راجعة لوجود أصول غير ملوثة أو راجعة لأصول ملوثة معينة فإن مجموع الأصول في الميزانية العمومية التجميعية لا يتأثر إذا كانت الشركة التابعة مملوكة بالكامل للشركة القابضة أما إذا كانت الشركة التابعة غير مملوكة بالكامل للشركة القابضة فإن إعتبار الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية راجعاً لنقص القيمة الدفترية للأصول الملوثة يؤدي إلى نتائج مختلفة في الميزانية التجميعية مما لو أعتبر الفرق بمثابة أصل غير ملوثة من وجهة نظر الشركة القابضة كما نرى فيما بعد

٤ — ب: تكلفة الاقتناء تقل عن صافي التكلفة الدفترية للشركة التابعة :

إذا كانت تكلفة إستثمارات الشركة القابضة في الشركة التابعة تقل عن تكلفتها الدفترية ، فإن ذلك قد يقوم دليلاً على تضخم التكلفة الدفترية لأصول الأخيرة ، وقد يكون هذا التضخم راجعاً لعدم سلامة الإجراءات المحاسبية فيما يتعلق ببعض الأصول أو حساب الإهلاك ، أو انخفاض القيمة السوقية لبعض الأصول انخفاضاً ملحوظاً دون الإحتياط لذلك . كما قد يكون التضخم راجعاً لعدم توافق مجموع القيم الفردية للأصول المختلفة مع القيمة الاقتصادية للشروع ككل من حيث القدرة على تحقيق الربح كوحدة اقتصادية مستمرة في نشاطها . ويرتب على الحالة الأخيرة ما يمكن أن يطلق عليه « شهرة المحل السالبة » ، والتي تعكس انخفاض معدلات الربحية في الشركة التابعة عن المعدلات السائدة في الأنشطة المماثلة .

وإذا كان نقص تكلفة الإستثمارات عن قيمتها الدفترية يرجع إلى تضخم بعض أصول الشركة التابعة فإنه يلزم تعديل هذه الأصول بما يتفق مع قيمتها العادية . ويمكن أن يتم ذلك في دفاتر الشركة التابعة أو يتم في ورقة العمل عند إعداد الميزانية التجميعية كما هو الوضع في الحالة السابقة . أما إذا كانت الفرق

يرجع إلى وجود شهرة سالبة فإنه عادة ما يبالغ في ورقة العمل باعتباره مخصصا لتقويم الأصول يخصم من مجموعها في الميزانية العمومية التجميعية . وسوف نرسم لهذا المخصص في ورقة العمل بالرمز (ت-).

وبالرجوع لمثالنا السابق نجد أن ص حصلت على حقوق الملكية في س ٢ بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه في حين تبلغ تكلفتها الدفترية ٢٨٠٠٠ جنيه . وعلى هذا الأساس تكون ورقة العمل للميزانية التجميعية للشركة ص وشركاتها كالاتي :

الشركة القابضة ص ، والشركات التابعة س ١ ، س ٢ ، س ٣
ورقة العمل للميزانية التجميعية في تاريخ الإقضاء .

الميزانية التجميعية س ١ ، س ٢ ، س ٣	نسويات وإستثمارات		س ٢	س ١ ، س ٢ ، س ٣	الأصول :
	دائن	مدين			
٢٥٤٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠ (٨٠٠٠٠)	(٢) ٣٠٠٠٠٠ (١) ٨٠٠٠٠		٨٢٠٠٠٠ ٨٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠ ١٧٢٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠ ٢٠٥٠٠٠٠	إستثمارات في الشركة س ٣ أصول أخرى ت + ت - مجموع الأصول
٢٤٩٠٠٠٠					حقوق الملكية والالتزامات .
١٠٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠		(٢) ٥٠٠٠٠٠ (١) ٨٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠ (١٢٠٠٠٠)	١٠٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠	رأس مال ص أرباح محجوزة ص رأس مال س ٣ أرباح محجوزة س ٣
١٣٤٠٠٠٠	(٢) ٢٠٠٠٠٠		٤٤٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	الالتزامات
٢٤٩٠٠٠٠	٥٨٠٠٠٠	٥٨٠٠٠٠	٨٢٠٠٠٠	٢٠٥٠٠٠٠	

(١) قيد تسوية : من - / أرباح محجوزة - س ٣ إلى - / يخصم تقويم أصول - س ٣ (ت -)

(٢) قيد إستثمار من - / رأس مال - س ٣ إلى مذكورين : إستثمارات في س ٣ ، أرباح محجوزة (خسائر) س

٥ — السيطرة عن طريق الملكية الجزئية — حقوق الأقلية :

تناولنا في البند السابق كيفية إعداد الميزانية التجميعية لشركة القابضة والشركات التابعة عند الإقتناء في ظل ملكية الشركة القابضة لتابعاتها ملكية كاملة . غير أن الشركة القابضة قد تحصل على السيطرة على بعض أو كل الشركات التابعة لها بملكية ما يقل عن ١٠٠٪ من رأس مالها . وفي هذه الحالة تظل بقية أسهم رأس المال مملوكة لمساهمين بخلاف الشركة القابضة ، وجرى العرف المحاسبى على أن يطلق على نصيب هؤلاء من حقوق الملكية في الشركة التابعة « حقوق الأقلية » *Minority Interests* . وعند إعداد الميزانية التجميعية في ظل وجود حقوق أقلية فإن أصول الشركات التابعة تندمج مع أصول الشركة القابضة في جانب الأصول مقابل إظهار حقوق الأقلية في جانب الخصوم .

وكما هو الحال في الحالة السابقة فإن تكلفة إستثمارات الشركة القابضة قد تتعادل مع قيمتها الدفترية في دفاتر الشركة التابعة أو تزيد عنها أو تقل وتختلف المعالجة المحاسبية للمعالتين الأخيرتين طبقا للسبب الذى يمكن إرجاع إختلاف التكلفة عن القيمة الدفترية إليه .

ولنفرض مثلا أن الشركة ص قد حصلت على حصة في حقوق الملكية في الشركة س قدرها ٩٠٪ فى الوقت الذى بلغت فيه القيمة الدفترية لهذه الحقوق بكامل مقدارها ١٠٠.٠٠٠ جنيه تتكون من ٦٠.٠٠٠ جنيه رأس مال و ٤٠.٠٠٠ جنيه أرباح معجوزة . ولنفرض أن مجموع أصول س فى ذلك التاريخ بلغ ١٤٥.٠٠٠ جنيه وبالتالي فإن التزاماتها تكون ٥٥.٠٠٠ جنيه . ذلك فى حين بلغ مجموع أصول الشركة ص بخلاف إستثماراتها فى س ٣٥٠.٠٠٠ جنيه ، وبلغت التزاماتها ٧٣.٠٠٠ جنيه وبلغ رأس مالها ٢٠٠.٠٠٠ جنيه . فإذا حصلت ص على ٩٠٪ من حقوق الملكية فى س بالتكلفة الدفترية ، فإن ذلك يعنى أن إستثماراتها فى س تبلغ ٩٠.٠٠٠ جنيه وتصبح حقوق الأقلية

١٠.٠٠٠ جنيه عملة في ٦.٠٠٠ جنيه رأس مال (١٠ ٪) و ٤.٠٠٠ جنيه
أرباح محجوزة (١٠ ٪) . وتظهر ورقة عمل الميزانية العمومية التجميعية في
تاريخ الإقضاء على الشكل الآتي .

الميزانية التجميعية	تسويات وإستبعادات		س	س	الأصول :
	دائن	مدين			
	٩٠٠٠٠ (١)			٩٠٠٠٠	إستثمارات في س ٩٠ ٪
٤٩٥٠٠٠			١٤٥٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	أصول أخرى
٤٩٥٠٠٠			١٤٥٠٠٠	٤٤٠٠٠٠	مجموع الأصول
					حقوق الملكية والالتزامات :
٢٠٠٠٠٠				٢٠٠٠٠٠	رأس مال س
١٦٧٠٠٠				١٦٧٠٠٠	أرباح محجوزة س
		(١) ٥٤٠٠٠	٦٠٠٠٠		رأس مال س
		(٢) ٦٠٠٠			
		(١) ٣٦٠٠٠	٤٠٠٠٠		أرباح محجوزة س
		(٢) ٤٠٠٠			
١٠٠٠٠ (٢)	١٠٠٠٠		٤٥٠٠٠	٧٣٠٠٠	حقوق الأقلية في س ١٠ ٪
١١٨٠٠٠			١٤٥٠٠٠	٤٤٠٠٠٠	إلتزامات
٤٩٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠			

(١) إستهلاك ٩٠ ٪ من رأس مال وأرباح محجوزة في س مقابل إستثمارات س فيها .
(٢) إلتزامات ١٠ ٪ حقوق الأقلية في س .

وكما هو واضح من ورقة العمل فإن الفئحة الدفترية لحقوق الأقلية تظهر في الميزانية التجميعية ، وهي تمثل جزء من مكونات حقوق الملكية في المجموعة (رغم أن بعض المحاسبين يرى معالجتها كإلتزام المجموعة وليس من بنود حقوق الملكية ولكننا نرى أن حقوق الأقلية تمثل بحق جزء من حقوق الملكية بكل ما يتضمنه هذا المفهوم من معنى) ، وقد ظهرت في الميزانية التجميعية دون تفاصيل لمكوناتها رغم إمكانية ذلك ، غير أن الأقلية يمكن لها الرجوع إلى الميزانية الخاصة بالشركة من بصفة مستقلة لوقوف على تفاصيل حقوقهم الدفترية .

٥ - ١ - تكلفة الاقتناء تزيد عن التكلفة الدفترية للاستثمارات في الشركة
النابعة - مع حقوق الأقلية :

ولنفرض في مثالنا السابق أن صر حصلت على ٩٠ ٪ من حقوق الملكية في
س والبالغ قيمتها الدفترية ٩٠٠٠٠٠ جنيه بمبلغ ١١٦٠٠٠ جنيه . وكما سبق
أن ذكرنا فإن هذه الزيادة في التكلفة قد ترجع إلى نقص القيمة الدفترية لأصول
الشركة النابعة عن قيمتها العادلة ، أو قد يرجع لشهرة المحل غير الظاهرة ، أو
قد يرجع لأسباب غير منظورة . يترتب عليها زيادة أرباح المجموع . وعادة بمحصول
على السيطرة على س ، والتي أطلقنا عليها « شهرة السيطرة » ، فيما سبق . وإذا
كان الفرق يرجع إلى عدم صلاحية القيم الدفترية لأصول س وقت الاقتناء
فيصبح من الواجب تعديل هذه القيم في دفاتر س إن أمكن ، وإن لم يمكن
فيكون ذلك على ورقة عمل الميزانية التجميعية كما سبق وذكرنا . غير أن السيطرة
الجزئية تثير مشكلا في هذا الصدد ، حيث تعني تكلفة الاستثمارات في س في هذه
الحالة ضمنا لانخفاض القيم الدفترية لأصولها مما يجب أن تكون عليه . ولكن هل
يعني ذلك تعديل هذه الأصول بمقدار نصيب الشركة القابضة من هذا الفرق
أو يستلزم ذلك تعديل الأصول بالكامل طبقا لما تتضمنه تكلفة ص بالنسبة
لمستثمراتها ؟ وبمعنى آخر هل يتم تعديل أصول س بمقدار ٢٦٠٠٠ جنيه التي
تمثل زيادة تكلفة إستثمارات ص في ٩٠ ٪ من حقوق الملكية في س عن قيمتها
الدفترية ، أم يجب تعديل الأصول المقابلة لحقوق الأقلية أيضا بحيث يصبح التعديل
الإجمالي للأصول ٢٩٠٠٠ جنيه (٢٦٠٠٠ × $\frac{1}{4}$) . والإجابة على هذا
التساؤل من وجهة نظرنا هي وجوب التعديل بالكامل ، رغم أن بعض المحاسبين
يفضل التعديل الجزئي . ذلك لأنه إذا كان الملتحق يستدعي تعديل ٩٠ ٪ من
صافي الأصول طبقا لما تتضمنه تكلفة حصول الشركة القابضة عايمها ، فإنه من باب
أولى يمكن الإعتماد على نفس المبررات لتعديل الـ ١٠ ٪ الباقية من صافي
الأصول .

ولاستمرار المثال السابق وفي ظل تكلفة استثمارات ص في س بما يزيد عن القيمة الدفترية تكون ورقة العمل للبيزانية العمومية التجميعية كالآتي (لاحظ أن بيانات الميزانية العمومية لكل من ص ، س بصفة مستقلة معطاء) :

الميزانية التجميعية	تسويات وإستبعادات		س	ص	الأصول : إستثمارات في س ٩٠٪ أصول أخرى
	من - /	إلى - /			
٥٢٤٠٠٠	(٢) ١١٦١٠٠	(١) ٢٩٠٠٠	١٤٥٠٠٠	١١٦١٠٠	مجموع الأصول
٥٢٤٠٠٠			١٤٥٠٠٠	٤٦٦١٠٠	
٢٠٠٠٠٠		(٢) ٥٤٠٠٠	٦٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	حقوق الملكية والإلتزامات : رأس مال ص أرباح محجوزة ص
١٩٣١٠٠		(٣) ٦٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٩٣١٠٠	
		(٢) ٣٦٠٠٠			رأس مال س أرباح محجوزة س
		(٣) ٤٠٠٠			
	(١) ٢٩٠٠٠	(٣) ٢٩٠٠			أرباح تقويم س حقوق الأقلية في س ١٠٪ إلتزامات
١٢٩٠٠	(٣) ١٢٩٠٠	(٢) ٢٦١٠٠	٤٥٠٠٠	٧٣٠٠٠	
١١٨٠٠٠			١٤٥٠٠٠	٤٦٦١٠٠	
٥٢٤٠٠٠	١٥٨٠٠٠	١٥٨٠٠٠			

أما إذا اعتبر الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للإستثمارات في الشركة التابعة بمثابة شهرة محل أو شهرة سيطرة من وجهة نظر الشركة القابضة فإنه يظهر في الميزانية التجميعية بالقيمة التي دفعت في مثل هذه الشهرة دون أن تتأثر حقوق الأقلية بها . وفي ظل هذا الفرض تكون ورقة عمل الميزانية التجميعية لمثالنا الجاري كالآتي :

الميزانية التجميعية	مستويات وإستبعادات		س	س	الأصول :
	من - /	إلى - /			
٤٩٥٠٠٠	(١) ٢٦١٠٠	(٢) ٩٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠	١١٦١٠٠	إستثمارات في س ٩٠ %
٢٦١٠٠	(١) ٢٦١٠٠		٣٥٠٠٠٠		أصول أخرى
٥٢١١٠٠			١٤٥٠٠٠	٤٦٦١٠٠	ت + - (شهرة محل أو سيطرة) مجموع الأصول
٢٠٠٠٠٠					حقوق الملكية والإلتزامات :
١٩٣١٠٠				٢٠٠٠٠٠	رأس مال - س
				١٩٣١٠٠	أرباح محبوزة - س
		(٢) ٥٤٠٠٠	٦٠٠٠٠		رأس مال - س
		(٣) ٦٠٠٠	٤٠٠٠٠		أرباح محبوزة - س
١٠٠٠٠	(٣) ١٠٠٠٠	(٢) ٢٦٠٠٠			حقوق الأقلية في س ١٠ %
١١٨٠٠٠		(٣) ٤٠٠٠	٤٥٠٠٠	٧٣٠٠٠	الإلتزامات
٥٢١١٠٠	١٢٦١٠٠	١٢٦١٠٠	١٤٥٠٠٠	٤٦٦١٠٠	

هذا وعادة ما تظهر شهرة المحل أو السيطرة (ت +) في الميزانية التجميعية تحت عنوان زيادة التكلفة عن صافي القيمة الدفترية للإستثمارات في الشركة التابعة ، في هذه الحالة ، وبلا حظ أن الأصول التجميعية قد زادت بمقدار نصيب من في هذه الزيادة كما تنعكس في تكلفة إستثماراتها في س دون أن تتأثر حقوق الأقلية كما كان عليه الحال عند إعتبار الزيادة راجعة إلى إنخفاض القيمة الدفترية لأصول س مما يجب أن تكون عليه ، ولعل من الواضح أيضاً أن البيانات الواردة في خاتمة التسويات والإستبعادات تمثل قيود اليومية اللازمة لتسوية الأصول والمخزون وإستبعاد العمليات المتبادلة بين الشركتين لأغراض إعداد الميزانية التجميعية . ولذلك فقد تمعدنا لإحلال لفظة « مدين » بإصطلاح « من س / » ولفظة « دائن » بإصطلاح « إلى س / » ، حتى يمكن قراءة قيود التسوية

والإستثمارات من الخاتمة المخصصة لذلك مباشرة فالقيد (١) بالمائة بحالته
يقراً مثلاً من ح/ زيادة التكلفة عن القيمة الدفترية للإستثمارات في الشركة
س (ت + مبلغ ٢٦٠٠٠ جنيه) ، إلى ح/ إستثمارات في س (بنفس المبلغ)
كما يقراً القيد (٣) مثلاً من : ديسكويرين : رأس مال س - س بمبلغ ٦٠٠٠٠
جنيه وأرباح مبهوزة ... س بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه ، إلى ح/ حقوق الأقلية في
س بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ،

٥ - ف ... تكلفة الإستثمارات تقل عن التكلفة الدفترية لها - مع
حقوق الأقلية :

قد يرجع ذلك إلى تضخم بعض أصول الشركة التابعة دفترياً عما يجب أن
تكون عليه أو يرجع إلى انخفاض ربحية الشركة التابعة عن مثيلاتها في نفس
القطاع كما سبق أن ذكرنا . وقد أطلقنا على الحالة الثانية شـ : الحل السالبة ،
وذكرنا أنه يجب في ظل الحالة الأولى تعديل قيمة الأصول إلى ما يجب أن تكون
عليه أو عمل تخفيض الفرق تقويم الأصول بخفض من مجموعها في الميزانية
الدورية التجميعية .

وإذا كان الفرق يرجع إلى عدم صلاحية القيم الدفترية لأصول الشركة التابعة
وأصبح من الواجب تعديلها ، سواء في دفاترها أو في ورقة العمل ، فإن التقويم
يجب أن ينصب على نصيب الأقلية كما ينصب على نصيب الشركة القابضة أسرة
بحالة زيادة التكلفة عن القيمة الدفترية . أما إذا كان الفرق راجعاً لوجود
الشهرة السالبة ، فإن التخصيص الذي يتكون بالفرق يتقرر على نصيب
الشركة القابضة .

فإذا فرضنا مثلاً أن تكلفة ص في الحصول على ٩٠ % من حقوق الملكية في
... في المثال السابق بلغت ٨١٠٠٠ جنيه في الوقت الذي بلغت فيه التكلفة

الدفترية لهذه المحاسبة ٩.٠٠٠ جنيه وكان الفرق راجعا إلى تعديل أصول معينة
وأمين تعديلها ، فيكون التعديل في هذه الحالة بتخفيض قيمة الأصول بمبلغ
١٠.٠٠٠ جنيه (٩.٠٠٠ × $\frac{1}{10}$) ويلزم تعديل حقوق الأقلية بتصيبهم في
هذا النقص بالتبعية . وتعمل أصول من دائنة في خاتمة التحويلات والاستثمارات
بمبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه مقابل عمل حساب أرباحها المحجوزة حيثما في نفس
الحالة وبنفس المبلغ . ويرتب على هذا القيد أن تصبح حقوق الملكية في س
مكروا من ٩.٠٠٠ جنيه (٩.٠٠٠ - ١٠.٠٠٠) رأس مال ٣.٠٠٠ جنيه
أرباح محجوزة بعد ترحيل القيد السابق) تكون حصة من منها
٨.٠٠٠ جنيه وهي تعادل تكلفة استثماراتها حيث يتم استثمارها . وتصبح
حقوق الأقلية ٩.٠٠٠ جنيه (٩.٠٠٠ - ١٠.٠٠٠) رأس مال ٣.٠٠٠ جنيه
أرباح محجوزة بعد استثمار نصيبهم من خسائر إعادة تقييم الأصول . ويصبح
مجموع الأصول في الميزانية العمومية التجميعية ٤٨.٠٠٠ جنيه (٣٥.٠٠٠ +
أصول أخرى لشركة من ١٣.٠٠٠ + ومبدأ الأصول المعدل قوس) . [عليك
إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية لهذه الحالة مع مراعاة أن الأرباح
المحجوزة في الشركة من تصبح ١٥.٨.٠٠٠ جنيه حتى تتوازن ميزانيتها الفردية
طبقا للبيانات المعطاة] .

أما إذا اختلف الفرق راجعا لوجود شهرة سلبية وكون غرض الخصم
من مجموع الأصول في الميزانية التجميعية بالفرق بين تكلفة استثمارات القابضة
في الشركة التابعة وقيمتها الدفترية في دفاتر الأخيرة ، فإن قيود التسوية والاستثمارات
للشأن الجاري تكون كالآتي .

(١) من ٣ / أرباح محجوزة - س إلى ٣ / غرض تقييم أصول
- س - بمبلغ ٩.٠٠٠ جنيه .

(٢) من المذكورين : /ـ/ رأس مال — س بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه
وـ/ـ/ أرباح محبوزة — س بمبلغ ٢٧٠٠٠ جنيه (٢٦٠٠٠ — ٩٠٠٠)
إلى /ـ/ إستثمارات في س بمبلغ ٨١٠٠٠ جنيه .

(٢) من المذكورين : /ـ/ رأس مال — س بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه وـ/ـ/ أرباح
محبوزة — س بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه إلى /ـ/ حقوق الأقلية في س بمبلغ
١٠٠٠٠ جنيه .

وعليك إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية التي أوضح ذلك .

اسئلة وتمارين

على الفصل الثالث عشر

أولا : الاسئلة :

- ١ — ما هي أهم أهداف إعداد القوائم والحسابات، التجميعية .
- ٢ — قد تقوم الشركة القابضة بدفع قيمة أعلى من القيمة الدفترية لمصيبيها في حقوق الملكية في إحدى الشركات التابعة ، فما هي أهم الأسباب التي تمسكوا بالشركة القابضة لذلك ، وما هي أهم الاجراءات المحاسبية التي تترتب على كل من هذه الأسباب إذا كانت الشركة للتابعة ملوكة بالكامل لشركة القابضة وفي حالة وجود حقوق لأقلية فيها ؟
- ٣ — سمات الشركة من على السيطرة على الشركة من التي تبدأ — في صافي القيمة الدفترية لأصولها ١٠٠.٠٠٠ جنيه . فما هو المبالغ الذي دفعته عن مقابل هذه السيطرة في كل من الحالات الآتية :
 - أ — وجود شهرة محل غير ظاهرة في دفاتر من قيمتها ١٠٠.٠٠٠ جنيه ، وتمنحهم بعض الأصول بما يعادل ١٢٠.٠٠٠ جنيه ، وانقص القيمة الدفترية لبعض الأصول الأخرى عن قيمتها المأدلة بمبلغ ١٣٠.٠٠٠ جنيه ، ونصيب من في حقوق الملكية في ١٠٠ ٪ .
 - ب — كالحالة السابقة فيما عدا أن نصيب من ٩٠ ٪ .
 - ج — تكلم باختصار عن طبيعة حقوق الأقلية ، وضعا المعالجة الملائمة لها في الميزانيات التجميعية ومدى تأثيرها بالفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لحقوق الشركة القابضة (حقوق الأقلية) .

ثانيا : التمارين :

التمرين الاول : فيما يلي البيانات المختصرة لميزانيات أربع شركات في
١٩٧٤/١٢/٣١ .

ص	ص	ص	ص	ص
٥٤٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	مجموع الأصول
٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	رأس المال - أسهم عادية
٢١٠٠٠٠ (خسارة)	٢٠٠٠ (ربح)	٦٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	أرباح محصورة
١٣٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	التزامات
٥٤٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	

وقد قامت ص بالاحصول على ١٠٠ ٪ من حقوق الملكية في الشركات الثلاثة بالشروط التالية : (١) الحصول على حقوق ملكية ص بإصدار ١٥٠.٠٠٠ جنيه نقداً ، (٢) إصدار ١٥٠.٠٠٠ سهم عادي قيمة إسمية ٥ جنيه وقيمة سوقية ١٠ جنيه مقابل حقوق الملكية في ص ، (٣) إصدار سندات لمدة أسهم ص بمبلغ قيمتها الإسمية ٣٠٠.٠٠٠ جنيه بفائدة إسمية ٥ ٪ مساوية لقيمة الفصال تسدد بعد عشرة سنوات ، والمطلوب : إعداد قيود اليومية اللازمة لإثبات إستثمارات ص في كل من الشركات الثلاثة ، (٢) إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركات الأربعة ، (٣) تصوير الميزانية العمومية التجميعية المجموعة في تاريخ إقتاء ص لها .

التمرين الثاني : حصلت الشركة ص على ٩٠ ٪ من حقوق الملكية في الشركة س في ٧٤/١٢/٣١ حيث ظهرت ميزانتي الشركتين كالآتي :

ص	ص	
جني	لحم	
٢١٢,١٠٠	٦٢٢,٥٠٠	مباني وآلات وتركيبات (صافي)
	١٢٦,٠٠٠	إستثمارات في أسهم ص
٢٢,٤٠٠	٢٣,٩٥٠	مخزون
١٠,٥٠٠	١٢,٥٥٠	عملاء (صافي)
٥,٠٠٠	١٢,٢٠٠	تقديرات
٣٦٠,٠٠٠	٧٩٩,٢٠٠	مجموع الأصول
١٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	أسهم رأس المال
٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	أرباح محجورة
٢٤٠,٠٠٠	٢٧٩,٢٠٠	إلتزامات
٢٦٠,٠٠٠	٧٩٩,٢٠٠	مجموع الخصوم

هذا ويتمراجعة دفاتر ص ويوجد أن المخزون مقيم على أساس طريقة الوارد أخيرا صادر أولاً، وأن قيمته طبقاً للطريقة الوارد أولاً صادر أولاً التي تستخدمها ص تبلغ ٢٨٠,٦٠٠ جنيه، كما يوجد أن مخصص الديون المشكوك فيها غير كاف للديون المتوقَّع إعدامها من رصيد العملاء وتلزم زيادته بمبلغ ١٠,٢٠٠ جنيه، كما يوجد أن مخصص إهلاك المباني والآلات مغالي فيه وأن قيمة هذه الأصول بعد إستبعاد المخصص لا تقل عن ٢٢١,٦٠٠ جنيه، وقد تقرر، إعتبار أي زيادة عن تكلفة إستثمارات ص عن قيمتها الدفترية بعد هذه التسويات بمثابة شهرة سيطرة . المطلوب : (١) إجراء القيود الدفترية اللازمة لإجراء هذه التسويات بفرض تعديل سجلات ص (٢) إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية

٧٤/١٢/٣١ يقرض أنه تقرر عدم تعديل سجلات س ، قم بأجراء فيود التسوية اللازمة على ورقة العمل .

التعريف الثالث :

فيما يلي ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركة القابضة ط ، والشركة التابعة لها ع .

الميزانية التجميعية	تسويات وإستبدادات		ع	ط	الأصول
	من /	إلى /			
٥٦٤٠٠٠	٢	٢	١٨٢٠٠٠	٣٧٢٠٠٠	أصول أخرى
١٢٠٠٠	٢	٢			خبرة سيطرة
٢	٢	٢			إستثمارات ع ٩٠ %
٢			١٨٢٠٠٠	٢	مجموع الأصول
					حقوق الملكية والالتزامات
٣٠٠٠٠٠				٢٠٠٠٠٠	رأس مال ط
٢				٢	أرباح محوطة ط
	٢	٢	١٠٠٠٠٠		رأس مال ع
	٢	٢	٥٠٠٠٠		أرباح محوطة ع
١٦٠٠٠٠					حقوق الأقلية ع ٩٠ %
٢			٣٢٠٠٠	٩٦٠٠٠	إلتزامات
٢	٢	٢	١٨٢٠٠٠	٢	

المطلوب : (١) تحديد تكلفة إستثمارات ط في ع ، (٢) توضيح الأسباب التي ترى أنه قد تم إرجاع الفرق بين تكلفة الإستثمارات والقيمة الدفترية لها ، (٣) إستكمال ورقة العمل ، (٤) إجراء فيود التسوية والإستبعاد اللازمة .

التعريف الرابع : فيما يلي البيانات المختصرة للميزانيات العمومية الخاصة بالشركة القابضة من ، والشركات التابعة لها س ، س ، س ، وذلك في تاريخ حصول س على حقوق السيطرة على هذه الشركات .

ص	ص	ص	ص	أصول ثابتة (ساق)
١٢٥٠٠٠	٧٠٠٠٠	٨٢٠٠٠	٥٢٠٠٠	
١٠٠٠٠٠				إستثمارات في ص ١٠٠ %
٨٥٠٠٠				د صم ٨٠ %
٦٠٠٠٠				د صم ٩٠ %
١٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٦٣٠٠٠	٤٧٠٠٠	أصول متداولة
١٠٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٥٢٠٠٠٠	

حقوق الملكية والالتزامات :

٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	رأس مال
٢٠٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	أرباح محجوزة
١١٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	إلتزامات
١٠٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٥٢٠٠٠٠	

والمطلوب : (١) إجراء قیود النسوية والإستبعاد اللازمة لإعداد الميزانية التجميعية المجموعة في ظل كل من الحالات الآتية : (١) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية يرجع لشهرة المحل الخاصة بالشركة التابعة ، (٢) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية يرجع إلى عدم سلامة تقييم أصول الشركة التابعة ، (٣) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية في صم يرجع لشهرة السيطرة ، وفي صم يرجع إلى عدم سلامة تقييم الأصول الثابتة ، وفي صم يرجع إلى انخفاض معدلات ربحية الشركة ، (٤) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية في صم يرجع إلى عدم سلامة تقييم الأصول ، وفي صم يرجع إلى شهرة السيطرة ، وفي صم يرجع إلى عدم سلامة تقييم الأصول .

(ب) إعداد ورقة عمل الميزانية العمومية التجميعية للحالة الأولى والأخيرة في المطلوب الأول .

الفصل الرابع عشر

في

الشركات القابضة :

الحسابات والقوائم التجميعية بعد تاريخ الاقتناء

١ - مقدمة :

عالمنا في الفصل السابق إجراءات إعداد الميزانية التجميعية في تاريخ حصول الشركة القابضة على ما يكفي من حقوق الملكية في الشركات التابعة للسيطرة عليها وعادة ما تسجل استثمارات الشركة القابضة في الشركات التابعة عند إكتنائها بالكمية ، والتي لا شك تعكس قيمة هذه الاستثمارات من الناحية الاقتصادية بالنسبة لكل من طرفي عملية التبادل في ذلك التاريخ . وقد تستمر الشركة القابضة في إظهار استثماراتها في الشركات التابعة بتكلفتها في تاريخ الإقتناء دون تعديل لما قد يطرأ على قيمة صافي أصول هذه الشركات نتيجة موازنة عملياتها ، وهو ما يخلق عليه محاسبياً ، المحاسبة للاستثمارات في الشركات التابعة على أساس التكلفة ، كما قد تقوم الشركة التابعة بتعديل قيمة استثماراتها في الشركات التابعة تبعاً لما يطرأ من تنهات على قيمة صافي أصولها نتيجة موازنة عملياتها ، وفي هذه الحالة تعالج الاستثمارات في الشركات التابعة طبقاً لما يعرف محاسبياً ، بالمحاسبة للاستثمارات في الشركات التابعة على أساس حقوق الملكية . . . وسوف نطلق اختصاراً على الطريقة الأولى ، أساس التكلفة ، وعلى الطريقة الثانية ، أساس حقوق الملكية .

وسوف نستعرض في هذا الفصل الإجراءات المحاسبية اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية في تاريخ لاحق لتاريخ إقضاء الشركة القابضة لإستثماراتها في الشركات التابعة طبقاً لكل من الطريقتين .

٢ - إقضاء فترة محاسبية بعد تاريخ الإقضاء :

عندما تنتهي فترة محاسبية على تاريخ إقضاء الشركة القابضة لإستثماراتها في الشركة أو الشركات التابعة فإن الأمر يقتضي إعداد حسابات ختامية تجميعية لتظهر نتائج عمليات المجموعة بالإضافة إلى الميزانية التجميعية التي توضح مركزها المالي . ذلك لأن حقوق الشركة القابضة في الشركات التابعة تتأثر بمقدار ما تحققه هذه الشركات من أرباح أو خسائر وبمقدار ما تقوم هذه الشركات بإجراءاته من توزيعات للأرباح سواء كان ذلك من أرباح الفترة أو من الأرباح المحجوزة . هذا وسوف نستخدم لأغراض التبسيط فيما يلي من أمثلة توضيحية حساب ختامي واحد يشتمل على ملخص البيانات التي ترد مادة في مجموعة الحسابات الختامية العادية (الإنتاج والتجارة والأرباح والخسائر) بصورة مبسطة بحيث توضح المبادئ العامة في هذا الصدد بصورة يسهل استيعابها .

ولنفرض أن الشركة من حصلت على ٨٠٪ من حقوق الملكية في الشركة من في ١/١/١٩٧٥ بمبلغ ٧٦٠.٠٠٠ جنيه عندما بلغت عافي أصول الشركة من في الدفتر ١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه . وقد وجدنا حينئذ أن الخزون لدى الشركة من والتي تبلغ تكلفتها الدفترية ١٥٠.٠٠٠ جنيه مبالغ في تقريره بمبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه . وقد بلغت الأرباح التي حققتها الشركة من السنة المالية المنتهية في ١٩٧٥/١٢/٣١ ٢٠.٠٠٠ جنيه وزع منها ١٠.٠٠٠ جنيه على المساهمين وتم احتجاز الباقي .

٥ - ١ - ورقة عمل الحسابات والقوائم الختامية - أساس التكلفة :

يترتب على إتباع أساس التكلفة في إثبات استثمارات الشركة القابضة في

الشركة التابعة لإعتبار ما تحصل عليه من توزيعات في أرباح التابعة بمثابة إيرادات في دفاترها . وعند إعداد الحسابات الختامية التجميعية أعد هذه التوزيعات بمثابة معاملات وسيطة بين أفراد المجموعة ويتم إلغاؤها ، وتعتبر حصة الشركة القابضة في مجموع الأرباح ، سواء كانت موزعة أو غير موزعة بمثابة زيادة في حقوق ملكيتها في المجموعة . ولتوضيح ذلك سنبدأ أولاً بإعداد ورقة عمل الحسابات الختامية للمثال أعلاه ، مع افتراض البيانات المتعلقة بقراراتها فيما عدا صافي أرباح س ، ثم أوضح بعد ذلك إجراءات إعداد الميزانية التجميعية

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية
الشركة القابضة س والشركة التابعة س
عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٧٥

الحسابات الختامية التجميعية	نسوبات واستيعادات		س	س	
	من - /	إلى - /			
٥١٤٠٠٠		٨٠٠٠ (٢)	١٢٢٠٠٠	٣٩٢٠٠٠	الإيرادات (بما في ذلك توزيعات س)
٥١٤٠٠٠			١٢٢٠٠٠	٨٠٠٠	توزيعات من س
٢٦٥٠٠٠	٥٠٠٠ (١)		١٢٢٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	مجموع الإيرادات
١٤٠٠٠٠			٥٦٠٠٠	٢١٤٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
١٠٤٠٠٠	٢٥٠٠٠ (٣)	٥٠٠٠ (١)	٤٦٠٠٠	٩٤٠٠٠	المصروفات الأخرى
٥٠٠٠	٨٠٠٠ (٢)	٢٠٠٠٠ (٣)	٣٠٠٠٠	٩٢٠٠٠	صافي الربح - س
٥١٤٠٠٠	٣٨٠٠٠	٣٨٠٠٠	١٢٢٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	صافي الربح - س
					حقوق الأقلية في صافي ربح س
					للمصروفات وصافي الربح

(١) نسبة تكلفة البضاعة المباعة بمقدار النصف في تكلفة مخزون أول السنة (بفرض طريقة المخزون الدوري) حيث يؤدي ذلك إلى انخفاض تكلفة البضاعة المباعة (جانب دائر) وزيادة رصيد صافي الربح - س (وهو رصيد دائر يظهر كقسم حسابي في الجانب الدين من الحساب الخامس ومن ثم يزداد بمقدار مدته - أي بزيادة الدين الجانبي للجانب الدين من الحساب الخامس)

(٢) استيعاد حصة س من توزيعات س . ويؤدي ذلك إلى تخفيض الإيرادات (بموجب مدته) وتخفيض رصيد صافي ربح س (ويظهر كقسم حسابي في الجانب الدين من الحساب الخامس ومن ثم يخفضه بمقدار دائر) .

(٣) تحديد نصيب كل من س وحقوق الأقلية في صافي ربح س بعد تحديد نسبة توزيع أول الفترة ، حيث أصبح صافي الربح ٢٥٠٠٠ جنيه بحسب ٨٠٪ منه ، أي ٢٠٠٠٠ جنيه وبحسب الأقلية ٢٠٪ أي ٥٠٠٠ جنيه .

هذا وبلا شك أن صافي الربح من في الحسابات الختامية يتكون من الأرباح التي حققتها من بيطقة مستقلة (٢٠٠٠٠ جنيه) بعد استبعاد ما حصلت عليه من توزيعات س (١٠٠٠٠٠ جنيه) مضافاً إليها حصتها في أرباح س بحسب تسويتها بالزيادة في تكلفة غزون أول الفترة (عند الإقضاء) وسواء كانت هذه الأرباح موزعة أو غير موزعة (٢٥٠٠٠٠ × ٨٠٪ = ٢٠٠٠٠٠ جنيه). ويظهر أن توزيع أرباح س على رصيد الأرباح المحجوزة في الميزانية التجميعية كما تتأثر به حقوق الأقلية.

ولتوضيح إجراءات إعداد الميزانية التجميعية بعد انقضاء فترة محاسبية على تاريخ إقضاء الشركة القابضة لإستثماراتها في الشركة التابعة، تفرغ استمراراً للبيان الجارى أن بيانات الميزانية العمومية لكل من الشركتين س، س كما هو موضح في ورقة العمل التالية. وتوضح أيضاً في الورقة التسويات اللازمة لأغراض إعداد الميزانية التجميعية ثم تعلق على كل منها بما يوضح مبرراته:

هذا وتنفص خانة التسويات والإستبعادات بهذا الآتي:

(١) عند حصول س على ٨٠٪ من حقوق الملكية في س كانت تكلفة الإستثمارات. تقل عن قيمتها الدفترية بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه نتيجة المفاضلة في تقويم المخزون بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه (منها ١٠٠٠٠ جنيه يخص حقوق الأقلية بنسبة ٢٠٪). وقد أقرضنا أن س استنفدت هذا المخزون بتكلفته الدفترية بصدور حساب تكلفة البضاعة المباعة (انظر ورقة عمل الحسابات الختامية) بما أدى إلى نقص أرباح العام عما كانت يجب أن تكون عليه بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه، في حين أن المبلغ كان يجب إستزاله من الأرباح المحجوزة للشركة س في تاريخ الإقضاء. ولذلك فيمثل الفيد الأول تصحيح هذا الوضع بحمل حساب الأرباح المحجوزة - س في ١/١/٧٥ مديناً بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه مقابل جعل

ورقة عمل الميزانية التجميعية لشركة القابضة من والتابعة من
في ١٩٧٥/١٢/٢١ ، بعد سنة عالية من تاريخ الاقتناء.

لإيرادات التجميعية	كميات واستعدادات		س	س	الأصول
	من /-	إلى /-			
٧٥٥٠٠٠			٢١٣٠٠٠	٥٤٢٠٠٠	أصول عتلة
	(٤) ٢٦٠٠٠			٧٦٠٠٠	استثمارات في س - ٨٠ %
٧٥٥٠٠٠			٢١٣٠٠٠	٦١٨٠٠٠	مجموع الأصول
					حقوق المسكة والإلتزامات :
٢٠٠٠٠٠				٢٠٠٠٠٠	رأس المال - س
١١٢٠٠٠				١١٢٠٠٠	أرباح محوذة - س في ٧٥/١/١
١٠٤٠٠٠	(٣) ٢٠٠٠٠	(٢) ٨٠٠٠		٩٢٠٠٠	صافي الربح - س من سنة ٧٥
(٦٢٠٠٠)				(٦٢٠٠٠)	توزيعات وأرباح س
		(٤) ٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠		رأس مال - س
		(٥) ١٠٠٠٠			
		(١) ٥٠٠٠			
		(٤) ٣٦٠٠٠	٥٠٠٠٠		أرباح محوذة - س في ٧٥/١/١
		(٥) ٩٠٠٠			
	(١) ٥٠٠٠	(٣) ٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠		صافي ربح - س من السنة
	(٢) ٨٠٠٠	(٥) ٥٠٠٠			
	(٥) ٢٠٠٠		(١٠٠٠٠)		توزيعات وأرباح س
٢٢٠٠٠	(٥) ٢٤٠٠٠	(٥) ٢٠٠٠	١٠٣٠٠٠	٢٧٦٠٠٠	حقوق الأقلية في س
٢٧٩٠٠٠					الإلتزامات
٧٥٥٠٠٠	١٣٥٠٠٠	١٣٥٠٠٠	٢١٣٠٠٠	٦١٨٠٠٠	

صافي ربح س من السنة دالنا . وبذلك يصبح صافي ربح س بعد التعديل من
السنة ٢٥٠٠٠ جنية ويصبح رصيد الأرباح المحوذة في بداية السنة (تاريخ
الإقتناء) ٤٥٠٠٠ جنية .

(٢) قامت من توزيع ١٠٠٠ ر. جنيه من أرباحها يخص من منها ٨٠٠٠ جنيه
اعتبرت من بنود الإيرادات في الحسابات الختامية الخاصة بالشركة من . وحيث
أن من تصنيف لا تحققه من من أرباح بصفة فردية نصيبها في الأرباح التي
تحققها من سواء وزعت أو لم توزع لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية،
فقد أصبح من الواجب إلغاء قيد حصول من على مبلغ ٨٠٠٠ جنيه عن طريق
عمل حساب صافي أرباح من عن المدفوع مدينا وحساب توزيعات أرباح من
دائما . وهذا هو ما يتحقق بالقيد الثاني .

(٣) تبلغ حصة من من صافي أرباح من بعد تعديلها ٢٠٠٠ جنيه وبذلك
يلزم تحويل المبلغ من حساب صافي أرباح من لحساب صافي أرباح من ليظهر
في الميزانية التجميعية . وهذا ما يتحقق بالقيد الثالث .

(٤) تحتل حقوق من في من في تاريخ الاقتناء في ٨٠٪ من رأس المال
(٤٠٠٠٠ جنيه) مضافا إليها ٨٠٪ من الأرباح المحجوزة بعد تدوينها
بالمخالاة في تقويم المخزون (٢٦٠٠٠٠ جنيه) . وهذه الحقوق تظهر في أصول
من الخزانة التي تنطوي عليها الميزانية التجميعية . ومن ثم يجب استبعاد
إستثمارات من في من مقابل حقوق من في من منعا للزدواج ، وهذا ما يتحقق
بالقيد الرابع .

(٥) قيد مركب يثبت حقوق الأقلية في من قبل توزيع أرباح العام وبعد
حصولهم على نصيبهم من هذه التوزيعات كالآتي :

من هذا كورين	
ح/ رأس مال - من - ٢٠٪	١٠٠٠٠
ح/ أرباح محجوزة - من في ١/١ (بنسبة ٢٠٪ بعد التسوية)	٩٠٠٠
ح/ صافي أرباح العام - من (بعد التسوية - ٢٠٪)	٥٠٠٠
بعد	٢٤٠٠٠

٧٤٠٠٠	مأجده
٧٤٠٠٠	حقوق الأقلية في (ما حصل عليه الأقلية من الأرباح الموزعة) .

الى مدكورين .

٧٢٠٠٠ - / توزيعات أرباح - ص (حصة الأقلية في الأرباح الموزعة) .

٧٤٠٠٠ - / حقوق الأقلية في ص (بتصميمهم في رأس المال والأرباح المحجوزة وأرباح العام) .

ومن هذا القيد نجد أن رصيد حقوق الأقلية يصبح ٧٢٠٠٠ جنيه وهو ما يظهر في الميزانية التجميعية .

هذا ومن الواضح أن حساب استثمارات الشركة القابضة (ص) في الشركات التابعة لها (س) يظل بقيمته الدفترية في تاريخ الإقتناء ، أساس التكلفة ، كما هو واضح من المثال أعلاه ، ويستبعد لأغراض إعداد الحسابات والمقررات التجميعية مقابل حقوق الشركة القابضة في الشركة التابعة في تاريخ الإقتناء . وبذلك ، وفي ظل اتباع أحاسن التكلفة ، يلزم الآتي ضرورة التمييز وبين حقوق الملكية في الشركة التابعة في تاريخ الإقتناء . وعلاوة على ذلك الحقوق من تغيرات بعد ذلك نتيجة مراولة الشركة التابعة لعملياتها المختلفة ، والواقع أن هذا التمييز ضروري حتى في ظل أحاسن حقوق الملكية كما هو مبين في مخطط التالي .

٢ - مبرر عمل الحسابات والقوائم التجميعية - أساس حقوق الملكية ،

عندما نحالج الشركة القابضة استثماراتها في الشركات التابعة محاسبيا على أساس حقوق الملكية فإن القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات في دفاترها تتأثر

بما تحققة الشركة التابعة من أرباح أو خسائر بعد تاريخ الإقتناء، كما تتأثر بما تقوم هذه الشركة بتوزيعه من أرباح . وبمعنى آخر فإنه في ظل إنبعاث طريقة حقوق الملكية فإن حساب (استثمارات الشركة القابضة) يعكس باستمرار حفرها في ملكية الشركات التابعة . بما يطرأ عليها من تغيرات . وبالرغم من أن القوائم والحسابات الختامية التجميعية تتطابق تماماً مع تلك التي يتم إعدادها في ظل أساس التكلفة ، إلا أن إجراءات التجميع والمحاسبة للاستثمارات تختلف .

وحتى تتضح الصورة الفعالة - سوف نفترض نفس بيانات الشركة من الشركة من الواردة في البند السابق (٢ - ١) ونعالج إستثمارات من على أساس حفر الملكية . وفي تاريخ الإقتناء ٧٥/١/١ تقوم من بإثبات إستثماراتها في من سواء في ظل أساس التكلفة أو حقوق الملكية بالقيد الآتي .

٧٦٥.٠٠٠ من / الإستثمارات في من - ٨٠ %

٧٦٥.٠٠٠ إلى / النقدية (أو أي أصول أخرى كقابل)

وفي ظل أساس التكلفة يظل حساب الإستثمارات في دفاتر من بنفس القيمة بصرف النظر عما يطرأ من تغيرات على حقوق ملكية من . أما في ظل أساس حقوق الملكية ، فإن نصيب من من أرباح من كما يظهر في قوائم الأخيرة يلى على حساب الإستثمارات كالاتي :

١٦٥.٠٠٠ من / الإستثمارات في من - ٨٠ %

١٦٥.٠٠٠ إلى / أرباح الإستثمارات في من

حصتنا في أرباح من من واقع قوائمها ٢٠٥.٠٠٠ × ٨٠ %

وعندما نحصل من على حصتها من الأرباح التي قامت من بتوزيعها ، يخفض بها حساب الإستثمارات كالاتي :

٨٠٠٠٠ من ٣ / النقدية
٨٠٠٠٠ إلى - الإستثمارات في س - ٨٠ %
إنبات تحصيل حصتنا في الأرباح التي وزعتها س .

ويرتب على هذه القيود أن يصبح رصيد الإستثمارات في ميزانية س مبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه ، وتزداد أرباحها بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه في حساباتها الختامية الخاصة ، حيث لا يقتصر أثر أرباح س على قوائم س الخاصة في هذه الحالة على ما يتم توزيعه من أرباح (٨٠ % من ١٠٠٠٠٠ جنيه) وإنما يمتد إلى ما لم يتم توزيعه أيضا (٨٠ % من ١٠٠٠٠٠ جنيه المحتجزة) . وتكون ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية في هذه الحالة كما هو موضح فيما يلي .

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للشركة س و س
عن السنة المنتهية في ١٢/٢١/٧٥ (أساس : حقوق الملكية)

الحسابات الختامية التجميعية	نسوبات وإستثمارات		س	س و س	ملاحظات
	من ٣ /	إلى ٣ /			
٥١٤٠٠٠			١٢٢٠٠٠	٣٩٢٠٠٠	الإيرادات (علاى أرباح إستثمارات في س)
		(٢) ١٦٠٠٠		٩٤٠٠٠	إيرادات إستثمارات في س
٥١٤٠٠٠			١٢٢٠٠٠	٤٠٨٠٠٠	مجموع الإيرادات
٢٦٥٠٠٠	(١) ٥٠٠٠		٥٦٠٠٠	٢١٤٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
١٤٠٠٠٠			٢٦٠٠٠	٩٤٠٠٠	المصروفات الأخرى
		(١) ٥٠٠٠	٢٠٠٠٠		مالي الربح - س
١٠٤٠٠٠	(٣) ٢٥٠٠٠	(١) ٥٠٠٠		١٠٠٠٠	مالي الربح - س
٥٠٠٠	(٢) ١٦٠٠٠	(٣) ٢٠٠٠٠			حقوق الأقلية في مالي ربح س
٥١٤٠٠٠	٤٦٠٠٠	٤٦٠٠٠	١٢٢٠٠٠	٤٠٨٠٠٠	

وبلا حظ أن الحسابات الختامية التجميعية في ظل هذه الطريقة (طريقة حقوق الملكية) لا تختلف عن سابقتها وإن اختلفت قيم قيود التسوية والإستبعاد كما يتضح من الحالة المخصصة لذلك . فقد زادت إيرادات س بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه في هذه الحالة بدلا من ٥٠٠٠ جنيه في الحالة السابقة ومن ثم إستبعادها أما تسوية أثر تضخم تكافة مخزون أول الفترة فما زالت كما هي ، كما لم تتأثر هذه الحالة أيضا من قبل إستثمارات س في الخاصة لإستثماراتها في س .

وتظهر ورقة عمل الميزانية التجميعية في ظل أساس حقوق الملكية كالآتي .
ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركة من وس
في ٧٥/١٢/٢١ بعد ستة مائة من تاريخ الإقتناء.

الميزانية التجميعية	مستويات وإستثمارات		س	س	الأمسول :
	إلى - /	من - /			
٧٥٥,٠٠٠			٢١٣,٠٠٠	٥٤٢,٠٠٠	أمسول مختلفه
	(٣) ٨٤,٠٠٠			٨٤,٠٠٠	إستثمارات في س - ٨٠ %
٧٥٥,٠٠٠			٢١٣,٠٠٠	٦٢٦,٠٠٠	مجموع الأمسول
					حقوق المسكبة والإلتزامات :
٢٠٠,٠٠٠				٢٠٠,٠٠٠	رأس المال - س
١١٢,٠٠٠				١١٢,٠٠٠	أرباح محجوزة س - ٧٥/١/١
١٠٤,٠٠٠	(٢) ٢٠,٠٠٠	(٣) ١٦,٠٠٠		١٠٠,٠٠٠	سالي الربح - س - من السنة
(٦٢,٠٠٠)				(٦٢,٠٠٠)	توزيعات أرباح س
		(٣) ٤٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠		رأس مال س
		(٤) ١٠,٠٠٠			
		(١) ٥,٠٠٠			
		(٣) ٣٦,٠٠٠	٥٠,٠٠٠		أرباح محجوزة س - ٧٥/١/١
		(٤) ٩,٠٠٠			
	(١) ٥,٠٠٠	(٢) ٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠		سالي ربح س من السنة
	(٣) ٨,٠٠٠	(٤) ٥,٠٠٠			
	(٤) ٢,٠٠٠		(١٠,٠٠٠)		توزيعات أرباح س
٢٢,٠٠٠	(٤) ٢٤,٠٠٠	(٥) ٢,٠٠٠			حقوق الأظية في س
٢٧٩,٠٠٠			١٠٣,٠٠٠	٢٧٦,٠٠٠	الإلتزامات
٧٥٥,٠٠٠	١٤٣,٠٠٠	١٤٣,٠٠٠	٢١٣,٠٠٠	٦٢٦,٠٠٠	

هذا ويتفحص من خاتمة المستويات ومقارنتها بالوضع في ظل أساس التكلفة

(البند ٢ - أ) نجد الآتي .

(١) القيد الأول الخاص بتسوية رصيد الأرباح المحجوزة في س بالتفصيل

في قيمة مخزون أول الفترة كما هو .

(٢) القيد الثاني في الحالة السابقة الخاص باستبعاد الأرباح التي ودرعتها من أرباح ليس له مقابل في هذه الحالة ، وإنما تم إستبعاد ١٦.٠٠٠ جنيه ومن قيمة الأرباح التي أُنْتُهت بها من في دفاترها في ظل أساس حقوق الملكية مع القيد الثالث . أما القيد الثاني في الحالة الجارية فيقابلة في الحالة السابقة القيد الثالث .

(٣) القيد الثالث في الحالة الجارية يستبعد إستثمارات من في مقابل إستبعاد ١٦.٠٠٠ جنيه من أرباح من عطف على حساب الإستثمارات ومقابل إستبعاد ٨٠٪ من رأس مال من وأرباحها المحجوزة في ١/١ بعد تسويتها لتتضمن في قيمة مخزون أول الفترة ، وبقيته في الحالة السابقة القيد الرابع .

(٤) القيد الرابع في الحالة الجارية يمثل حساب وإثبات حقوق الاقلية في من وهو مطابق تماما لقيد الخامس في الحالة السابقة .

واملة من الواضح تماما أن الحسابات الختامية التجميعية والميزانية التجميعية في أساس حقوق ظل الملكية لم تختلف عما كانت عليه في ظل أساس التكلفة .

٣ - اقتضاء أكثر من فترة محاسبية منذ تاريخ الإقضاء :

تعتبر أسس وإجراءات إعداد الحسابات والقوائم التجميعية بعد الإقضاء أكثر من فترة محاسبية على تاريخ إقضاء الشركة القابضة لإستثماراتها في الشركات التابعة إمتدادا لما تعرضنا له في البند السابق . فإذا كانت الشركة القابضة تستمر في تسجيل إستثماراتها بالتكلفة فإن الأمر يقتضي التمييز بين حقوق ملكية الشركة التابعة في تاريخ الإقضاء وما يطرأ على ذلك من تغيير بعد ذلك لأمكان إجراء التسويات اللازمة وخاصة إذا اختلفت التكلفة عن القيمة الدفترية في تاريخ الإقضاء . أما إذا كانت إستثمارات الشركة القابضة في التابعة تسجل على أساس حقوق الملكية فإن الفرق بين القيمة الدفترية لهذه الإستثمارات في دفاتر الشركة التابعة وحصة الشركة القابضة في حقوق الملكية طبقا لدفاتر الشركة التابعة في أي تاريخ لاحق

على تاريخ الإقتناء، مثل الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية تاريخ الإقتناء،
ولتوضيح ذلك وكذلك لتوضيح إجراءات التجميع للفترة محاسبية لاحقة لتاريخ
الإقتناء بما يزيد عن فترة محاسبية واحدة، لتعرض البيانات التالية لكل من
الشركة القابضة من والتابعة من في صورة اجمالية مختصرة،

بيانات اجمالية عن الشركة القابضة من والتابعة من

س - ٣ سنوات من الإقتناء		س	
أساس التكلفة	أساس حقوق الملك	في تاريخ الإقتناء	السنة الثالثة
<p>بيانات المالية المدونة :</p> <p>الأسول :</p> <p>أصول مختلفة (مجموع)</p> <p>إستثمارات في س - ٨ %</p> <p>مجموع الأصول</p> <p>حقوق الملكية والإلتزامات :</p> <p>رأس المال</p> <p>الأرباح المجهوزة :</p> <p>عند الإقتناء</p> <p>في بداية السنة الثالثة</p> <p>أرباح السنة الثالثة</p> <p>توزيعات السنة الثالثة</p> <p>الإلتزامات (مجموع)</p> <p>مجموع حقوق الملكية والإلتزامات</p> <p>بيانات الحسابات المحاسبية :</p> <p>إيرادات مختلفة (مجموع)</p> <p>إيرادات إستثمارات في س</p> <p>مجموع إيرادات</p> <p>مصرفات مختلفة (مجموع)</p> <p>صافي أرباح العام الثالث</p> <p>مجموع المصرفات والأرباح</p>			
٢٣٧,٥٠٠	٢٣٧,٥٠٠	١٠٥,٠٠٠	١٦٣,٥٠٠
٧٠,٠٠٠	٩٥,٦٠٠		
٣٠٧,٥٠٠	٣٣٣,١٠٠	١٠٥,٠٠٠	١٦٣,٥٠٠
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
٩٨,٠٠٠	١١٩,٦٠٠	٣٠,٠٠٠	٥٧,٠٠٠
٢٦,٠٠٠	٣٠,٠٠٠		١٠,٠٠٠
(١٥,٠٠٠)	(١٥,٠٠٠)		(٥,٠٠٠)
٩٨,٥٠٠	٩٨,٥٠٠	٢٥,٠٠٠	٥٣,٥٠٠
٣٠٧,٥٠٠	٣٣٣,١٠٠	١٠٥,٠٠٠	١٦٣,٥٠٠
١٣١,٠٠٠	٢٤١,٠٠٠		١١٥,٠٠٠
٤,٠٠٠	٨,٠٠٠		
٢٣٥,٠٠٠	٢٣٩,٠٠٠		١١٥,٠٠٠
٢٠٩,٠٠٠	٢٠٩,٠٠٠		١٠٥,٠٠٠
٢٦,٠٠٠	٣٠,٠٠٠		١٠,٠٠٠
٢٣٥,٠٠٠	٢٣٩,٠٠٠		١١٥,٠٠٠

وإذا نظرنا إلى بيانات الميزانية العمومية لكل من م و ن لا يمكننا
استخلاص البيانات التالية :

١ — بلغت تكلفة إستثمارات م في ن في تاريخ الإقتناء منذ ٣ سنوات
٧٠٠.٠٠٠ جنيه كما ظهر في خاتمة أساس التكلفة ، في حين بلغت القيمة الدفترية
لهذه الإستثمارات طبقا لحقوق ملكية م في ذلك التاريخ ٦٤٠.٠٠٠ جنيه
[٨٠٪ من (٥٠٠.٠٠٠ رأس المال + ٣٠.٠٠٠ أرباح محجوزة)] .
وبذلك تكون هناك زيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية عند الإقتناء قدرها
٦٠.٠٠٠ جنيه . وبلاحظ أن نفس الفرق يمكن التوصل إليه عن طريق مقارنة
إستثمارات م في ن على أساس حقوق الملكية والتي تبلغ ٩٥٠.٠٠٠ جنيه
بنصيب م في حقوق الملكية كما تظهر في دفاتر م في نهاية السنة الثالثة
[٨٠٪ من (٥٠٠.٠٠٠ جنيه رأس المال + ٥٧٠.٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة
في بداية السنة الثالثة + ٥٠.٠٠٠ جنيه الأرباح غير الموزعة من أرباح السنة
الثالثة)] والتي تبلغ ٨٩٠.٠٠٠ جنيه ليكون الفرق ٦٠.٠٠٠ جنيه . وسوف
يفترض لأغراض إستكمال المثال أن الفرق يرجع إلى شهرة المحل الخاصة
بالشركة م والفهر مسجلة بدفاترها في تاريخ الإقتناء ، وبذلك تكون قيمة
الشهرة المقدرة للشركة بما فيها حقوق الأقلية ٧٠٠.٠٠٠ جنيه (٦٠.٠٠٠ × ١١/١٠) .
وسوف نفترض أن الشركة م قررت إستفاد هذه الشهرة على مدة ١٠
سنوات من تاريخ الإقتناء على أساس القسط الثابت .

٢ — يقابل الفرق بين إستثمارات م في ن على أساس حقوق الملكية
وأساس التكلفة والذي يبلغ ٢٥٠.٠٠٠ جنيه فرق في أرباح م المحجوزة في
بداية السنة الثالثة بمعدل ٢١٠.٠٠٠ جنيه مضافا إليه الفرق بين أرباح السنة
الثالثة في ظل كل من الطريقتين والبالغ ٤٠.٠٠٠ جنيه .

وسوف نعرض فيما يلي ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية من العام

الثالث على أساس التكلفة ثم على أساس حقوق الملكية ثم تعرض ورقة عمل
الميزانية التجميعية في ظل كل من الاسمين .

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للشركة من والتابعة من
عن العام الثالث من تاريخ الاقتناء
(أساس التكلفة)

الحسابات الختامية التجميعية	نسوبات وإستبعادات		س	س	
	من /	إلى /			
٢٤٦,٠٠٠			١١٥,٠٠٠	٢٣١,٠٠٠	إيرادات مختلفة (مجموع)
		٤,٠٠٠ (٣)		٤,٠٠٠	إيرادات إستثمارات في س (توزيعات)
٢٤٦,٠٠٠			١١٥,٠٠٠	٢٣٥,٠٠٠	
٢١٤,٠٠٠			١٠٥,٠٠٠	٢٠٩,٠٠٠	مصرفات مختلفة (مجموع)
٧٥٠		٧٥٠ (١)			إستنفاد الشهرة عن العام
	٩,٢٥٠ (٢)		١٠,٠٠٠		سالى الربح - س
٢٩٤,٠٠٠	٧٥٠ (١)	٢١٧,٤٠٠		٢٦,٠٠٠	سالى الربح - س
١,٨٥٠	٤,٠٠٠ (٣)	٢,١٨٥			حقوق الأقلية في أرباح س
٢٤٦,٠٠٠	١٤,٠٠٠	١٤,٠٠٠	١١٥,٠٠٠	٢٣٥,٠٠٠	

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للشركة من والتابعة من

عن العام الثالث من تاريخ الاقتناء
(أساس حقوق الملكية)

الحسابات الختامية التجميعية	نسوبات وإستبعادات		س	س	
	من /	إلى /			
٢٤٦,٠٠٠			١١٥,٠٠٠	٢٣١,٠٠٠	إيرادات مختلفة (مجموع)
		٨,٠٠٠ (٢)		٨,٠٠٠	إيرادات إستثمارات في س (أرباح)
٢٤٦,٠٠٠			١١٥,٠٠٠	٢٣٩,٠٠٠	
٢١٤,٠٠٠			١٠٥,٠٠٠	٢٠٩,٠٠٠	مصرفات مختلفة (مجموع)
٧٥٠		٧٥٠ (١)			إستنفاد الشهرة عن العام
	٧٥٠ (١)		١٠,٠٠٠		سالى الربح - س
٢٩٤,٠٠٠	٨,٠٠٠ (٣)	٢٧,٤٠٠ (٢)		٢٠,٠٠٠	سالى الربح - س
١,٨٥٠		٢,١٨٥ (٢)			حقوق الأقلية في أرباح س
٢٤٦,٠٠٠	١٨,٠٠٠	١٨,٠٠٠	١١٥,٠٠٠	٢٣٩,٠٠٠	

ومن الواضح أن الحسابات الختامية التجميعية لا تختلف في ظل أساس التكلفة منها في ظل أساس حقوق الملكية . ويمثل القيد (١) في كل من الحالتين

ورقة عمل الميزانية التجميعية لشركة ص والتابعة من
في نهاية العام الثالث من تاريخ الإقضاء
(أساس التكلفة)

الميزانية التجميعية	إستحداثات واسويات		س	س	الأصول :
	من /	إلى /			
٤٠٩٠٠٠	٧٥٠٠ (١)	٢٢٥٠ (٢)	١٦٣٥٠٠	٢٣٧٥٠٠	أصول مختلفة (مجموع)
٥٢٥٠					مهمزة عمل - س (سافي)
		٧٠٠٠ (٣)		٧٠٠٠	إستحداثات في س - ٨٠ %
٤٠٦٢٥٠			١٦٣٥٠٠	٣٠٧٥٠٠	مجموع الأصول
					حقوق الملكية والالتزامات :
١٠٠٠٠٠				١٠٠٠٠٠	رأس مال س
١١٨٤٠٠	٢٠٤٠٠ (٤)			٩٨٠٠٠	أرباح محبوزة س - بداية السنة ٣
٢٩٤٠٠	٧٤٠٠ (٦)	٤٠٠٠ (٥)		٢٦٠٠٠	أرباح السنة الثالثة - س
(١٥٠٠٠٠)				(١٥٠٠٠٠)	توزيعات السنة الثالثة - س
		٤٠٠٠ (٣)	٥٠٠٠		رأس مال - س
		١٠٠٠ (٧)			
		١٠٠٠ (٢)			
		٣٠٠ (٣)			
	٧٥٠٠ (١)	٢٠٤٠٠ (٤)	٥٧٠٠٠		أرباح محبوزة س - بداية السنة ٣
		١٢٠٠ (٢)			
		٧٥٠ (٢)			
		٧٤٠٠ (٦)	١٠٠٠		أرباح السنة الثانية - س
		١٨٥٠ (٧)			
	٤٠٠ (٥)		(٥٠٠٠)		توزيعات السنة الثالثة - س
	١٠٠٠ (٧)				
٢٣٤٥٠	٢٤٤٥٠ (٧)	١٠٠٠ (٧)	٥١٠٠	٩٨٠٠	حقوق الأقلية في س
١٥٠٠٠٠					الالتزامات (مجموع)
٤٠٦٢٥٠	١٣٧٠٠٠	١٢٧٠٠٠	١٦٣٥٠٠	٣٠٧٥٠٠	حقوق الملكية والالتزامات

إثبات استنفاد الشهرة عن العام من و : انظر المجموعة حيث خفض رصيد
صافي ربح من يبلغ ٧٥٠ جنيه إلى استنفاد الشهرة عن العام ليبقى بعد ذلك
مبلغ ٩٢٥٠ جنيه وذلك على من وحقوق الاغنية بالفرد (١) ، ولا يختار
هذا ان القيدان في ظل كل من القايقتين . أما الفرد الثالث فيمثل استنفاد مساهمة
مستتابة من من ارباح من . ان استوفيات في ظل أساس التكلفة
و حسمها تكاملة من هذه الارباح مستتابة من من في ظل أساس حفر في الملكية

• يلاحظ من ورقة عمل المراجعة (انظر أساس التكلفة) الآتي :

(١) : (٢) : شهرة المحل التي كانت في مستتابة على أساس ما دفعته من بالزيادة

المحصول على حسمها في شهرة الملكية في سنة (١٩٥٠ - ١٩٥١)

واستنفادها لمدة ثلاث سنوات بمعدل ٧٥٠ جنيه في سنة واحدة . حيث حل (استهلاك
العتان السابقان لحساب الارباح المحسوزة من في بداية السنة الثالثة وحل
استهلاك السنة لثلاثة لحساب ارباح السنة الثالثة من . يلاحظ ان شهرة المحل
لا تظهر في دفاتر من وبالإجمال لا يجب عنها استهلاك ، وهي عنصر من العناصر
التي تظهر فقط في الحسابات والمقوائم التجميعية على هذا الأساس ويعيد
الاستهلاك الذي يتجمع عنها عن السنوات السابقة من مكونات الارباح
المحسوزة للشركة التابعة من ، حيث لا يحدث تخفيض فعلي لهذه الارباح المحسوزة
في دفاتر من وإنما تقتصر الآثار المترتبة على ذلك على التسويات التي توضحها ورقة
المحل . أما اذا كانت من قد وافقت على إثبات شهرة المحل في دفاترها عند
معدول من على استثماراتها فيها فكان يترتب على ذلك عدم وجود اختلاف بين
تكلفة استثمارات من واختبارها الاثرية كما انعكس في حقوق ملكية من بعد
نويتها بإثبات الشهرة حيث . وفي ظل هذه الظروف لا يوجد ما يدعو
لإجراء التسويات على ورقة العمل

(٢) استبعاد تكلفة إشتارات صرف من و البائع قيمتها ٧٠.٠٠٠ جنيه مقابل:

جنيته

٨٠٪ من رأس مال من عند الإقتناء (٨٪ من ٥٠.٠٠٠ جنيه) ٤٠.٠٠٠

٨٠٪ من الأرباح المحجوزة للشركة من عند الإقتناء بعد تعديلها.

بشهر المحل (٨٠٪ من ٢٠.٠٠٠ جنيه + ٧.٥٠٠ جنيه) ٣٠.٠٠٠

٧٠.٠٠٠

(٤) تسوية الأرباح المحجوزة من نصيبها من الزيادة في الأرباح المحجوزة لشركة من منذ الإقتناء حتى بداية السنة الحالية كالتالي:

رصيد أرباح محجوزة من بداية السنة الثالثة بعد تعديلها

٦٤.٥٠٠ بالشهرة

يستبعد من أرباح محجوزة عند الإقتناء المعدلة بشهرة المحل ٢٧.٥٠٠

الزيادة في الأرباح المحجوزة لشركة من منذ الإقتناء ٢٧.٥٠٠

يحتسب استهلاك الشهرة من ستين (١.٥٠٠)

٢٥.٥٠٠

٢٠.٥٠٠

نصيب من بواقع ٨٠٪

(٥) استبعاد حصة من من توزيعات من من أرباح العام الثالث.

(٦) إثبات حصة من من الأرباح التي حققتها من عن السنة الثالثة بعد

تسويتها باستهلاك شهرة المحل : الأرباح التي حققتها من ١٠.٠٠٠ جنيه يستبعد

إستهلاك الشهرة عن العام ٧٥٠ جنيه ليقي ٩.٢٥٠ جنيه تكون حصة من منها

بواقع ٨٠٪ ٧.٤٠٠ جنيه كما أظهرتها ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية.

(٧) تسوية وإثبات حقوق الأقلية في من كالتالي:

حقوق الأقلية

مدن جنيه	دائن جنيه	
١٠٠٠٠		رأس مال من مدن
		أرباح مجوزة من - في بداية العام الثالث بعد تسويتها
		بالشهرة واستهلاكها من ستين (٢٠ / من ٦٤٠٠٠ -
١٢٠٠٠		مدن (١٠٠٠ -
		أرباح السنة الثالثة من - بعد تسويتها باستهلاك الشهرة عن
١٠٠٠		العام - مدن .
٢٢٠٠٠		توزيعات أرباح السنة الثالثة من - دائن .
٢٢٠٠٠		الرصيد الدائن لحقوق الأقلية في من في نهاية السنة ٣ .
٢٤٠٠٠	٢٤٠٠٠	مجموع

ويلاحظ من ورقة عمل الميزانية التجميعية على أساس حقوق الملكية ما يلي :

(١) إثبات شهرة المحل على أساس فرق التكلفة عن القيمة الدفترية للاستثمارات عند الاقتناء .

(٢) إثبات استهلاك شهرة المحل عن ثلاث سنوات حيث تحملت الأرباح المجوزة من في بداية السنة الثالثة بمبلغ ١٢٠٠ جنيه (٨٠ / من استهلاك الشهرة من ستين) حيث تحمل الاستثمارات بالأرباح التي تتحقق في من مقابل اعتبارها من مكورات أرباح من في ظل أساس حقوق الملكية ، وتحملت أرباح السنة الثالثة من بمبلغ ٦٠٠ جنيه (٨٠ / من استهلاك الشهرة عن سنة بمعدل ٧٥٠ جنيه في السنة) لأن أرباح من عن السنة زادت بمصتها من أرباح من عن السنة قبل استهلاك الشهرة مقابل زيادة الاستثمارات في من ، وتحملت حقوق الأقلية بمبلغ ٤٥٠ جنيه تمثل نصيبها في استهلاك الشهرة لمدة ثلاثة سنوات

ورقة عمل الميزانية التقديرية للشركة من والتابعة من
في نهاية العام الثالث من تاريخ الإقضاء .
(أما من حقوق الملكية)

الميزانية التقديرية	أسويات واستثمارات		س	م	الأصول
	إلى - /	من - /			
٤٠١,٠٠٠			١٦٣,٥٠٠	٢٣٧,٥٠٠	أصول مختلفة (مخرج)
٥,٢٥٠	(٢) ٢,٢٥٠	(١) ٧,٥٠٠			هبة عمل - م (مال)
	(٣) ٩٥,٦٠٠			٩٥,٦٠٠	استثمارات في م - ٨١ /
٤٠٦,٢٥٠			١٦٣,٥٠٠	٣٣٣,١٠٠	مجموع الأصول
					حقوق الملكية والإلتزامات
١٠٠,٠٠٠				١٠٠,٠٠٠	رأس مال م
١١٨,٤٠٠		(٢) ١,٢٠٠		١١٩,٦٠٠	أرباح محوذة م - بداية السنة
٢٩,٤٠٠		(٢) ٦٠٠		٣٠,٠٠٠	أرباح السنة الثالثة - م
(١٥,٠٠٠)				(١٥,٠٠٠)	توزيعات السنة الثالثة - م
		(٣) ٤٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠		رأس مال - م
		(٤) ١٠,٠٠٠			
	(١) ٧,٥٠٠	(٣) ٥١,٦٠٠	٥٧,٠٠٠		أرباح محوذة م - في بداية السنة
		(٤) ١٢,٩٠٠			
		(٣) ٨,٠٠٠	١٠,٠٠٠		أرباح السنة الثالثة - م
		(٤) ٢,٠٠٠			
	(٣) ٤,٠٠٠		(٥,٠٠٠)		توزيعات السنة الثالثة - م
	(٤) ١,٠٠٠				
٢٣,٤٥٠	(٤) ٢٤,٩٠٠	(٢) ٤٥٠			حقوق الملكية م
١٥٠,٠٠٠		(٤) ١,٠٠٠	٥١,٥٠٠	٩٨,٥٠٠	الإلتزامات (مخرج)
١٠٦,٢٥٠	١٣٥,٢٥٠	١٣٤,٢٥٠	١٦٣,٥٠٠	٣٣٣,١٠٠	حقوق الملكية والإلتزامات

(٢٠) / من ٢٢٥٠ ر.جنيه) ، وبالمقارنة بأساس التكلفة نجد أن إستهلاك الشجرة
عن السنوات السابقة كان يحمل لحساب الأرباح المحجوزة - من في بداية
السنة ، بينما يحمل هذا الإستهلاك في ظل أساس حقوق الملكية للأرباح المحجوزة
من وحقوق الأقلية . كما سبق أن ذكرنا ، ذلك لأن في ظل أساس حقوق
الملكية ، تقوم من بآليات نصيبها في الزيادة في حقوق ملكية من (الأرباح
المحجوزة) في دفترها أولا بأول مقابل أعماله حساب الإستثمارات بها ، ولقد
توصلت حقوق الأقلية بنصيبها من إستهلاك الشجرة اذ ثلاث سنوات لأنها حصلت
على نصيبها من الأرباح المحجوزة بما فيها مقابل قيمة الشجرة وأرباح العام قبل
إستبعاد نصيبها من إستهلاك الشجرة .

(٣) إستبعاد القيمة الدفترية لاستثمارات من ١٠٠ ر.جنيه والبالغ قدرها ٩٥ ر.جنيه
مقابل الآتي :

٨٠ / من رأس مال من عند الإقتناء	٤٠٠٠ ر.جنيه
٨٠ / من الأرباح المحجوزة في من في بداية العام الثالث بعد	
تسويتها بما يعادل مقابل قيمة الشجرة	٥١ ر.جنيه
٨٠ / من أرباح من العام	١٠٠ ر.جنيه
يستبعد ٨٠ / من الأرباح التي وزعتها من العام	(١٠٠ ر.جنيه)
إحتياجات من حقوق الملكية في من في نهاية العام	٩٥ ر.جنيه

(٤) تسوية وإثبات حقوق الأقلية في من كالآتي :

حقوق الاقلية

مدین	دائن
جنييه	جنييه
رأس مال من مدین .	١٠٠٠٠٠
ارباح عبوزة من - في بداية السنة ٢ بعد تعديلها	
بمقابل الشهرة - مدین (٢٠ / من ٦٤٠٥٠٠)	١٢٠٩٠٠
أرباح السنة الثالثة من - مدین	٢٠٠٠٠
إستهلاك الشهرة في من دائن	٤٥٠
توزيعات أرباح من عن السنة الثالثة - دائن	١٠٠٠٠
الرصيد الدائن لحقوق الاقلية في نهاية السنة ٣	٢٢٠٤٥٠
مجموع	٢٤٠٩٠٠
	٢٤٠٩٠٠

هذا وتقابل هذه النسوية التسوية رقم (٧) في حالة و أساس التكلفة .

٣ - ١ - ملخص الاختلافات بين أساس التكلفة وأساس حقوق الملكية

بعد إقضاء عدة فترات على تاريخ الاقتناء :

تتلخص الاختلافات بين الأساسين حتى الآن وفي ضوء بيانات المثال

الوارد بعالية في الآتي :

أولاً فيما يتعلق بالحسابات الختامية : يكون الاختلاف الاساسي عادة فيما يتعلق بالمبلغ الواجب إستيعاده من إيرادات الشركة الفايضة ومن رصيد خافي أرباحها لتفادي الإزدواج في أرباح المجموعة . ففي ظل أساس التكلفة يستبعد ما تحصل عليه الشركة الفايضة من توزيعات من أرباح الشركة التابعة ، بينما يستبعد نصيب الشركة الفايضة في أرباح (أو خسائر) الشركة التابعة التي تنعقد عن العام في ظل أساس حقوق الملكية . هذا وتكون الحسابات الختامية التجميعية متماثلة في ظل كل من الأساسين .

ثانيا : فيما يتعلق بالبرالية العمومية : تشمل الاختلافات الرئيسية في إجراءات التسويات والاستعدادات فيما يلي :

١ - الفرق بين تكلفة الاستثمارات وليمتصها المقربة في تاريخ الإقضاء ؛ يلزم لتحديد في ظل أساس التكلفة معرفة حقوق الملكية في الشركة التابعة في تاريخ الافتناء ، أما في ظل أساس فوق الملكية فيمكن تحديد الفرق بمقارنة رصيد الاستثمارات في نهاية العام الجاري مع نصيب الشركة القابضة من حقوق الملكية في الشركة التابعة كما تظهر في نهاية العام . أما فيما يتعلق بمعالجة الفرق بعد تحديد فلا يختلف في ظل كل من الطريقتين . ففي المثال السابق جمل حساب شهرة المحل لدينا بمقدار الشهرة وحساب الأرباح المحجوزة للشركة التابعة في بداية العام دائنا بنفس المبلغ في ظل كل من الطريقتين . وإذا ترتب على الفرق نشأة أصل خاضع للاهلاك (أو الاستهلاك) * فإن معالجة الاهلاك (أو الاستهلاك) في الحسابات الختامية لا تختلف في ظل كل من الطريقتين حيث يتفق بالسام الجاري أما فيما يخص بالمتجمع عن أعوام سابقة بأن تكون في ظل أساس التكلفة يكون تحميلا على حساب الأرباح المحجوزة للشركة التابعة في بداية العام الجاري قبل توزيعها على حقوق الأغلبية وحقوق الأقلية ، أما في ظل أساس حقوق الملكية فإن تكوين الاهلاك المجموع عن سنوات سابقة يكون تحميلا على حساب الأرباح المحجوزة للشركة القابضة بمقدار حصتها منه وعلى حساب حقوق الأقلية بمقدار حصتهم منه .

* تستخدم لفظة " الاهلاك " ما تعني Depreciation وتطبق على الأصول الملموسة كالآلات ، وتستخدم لفظة " الاستهلاك " تعني Amortization وتطبق على الأصول غير الملموسة مثل شهرة المحل ، ذلك بالرغم من إعتراffa بقصور اللفظة الأخيرة عن المعنى المصوء وتلحق هذا المعنى بطهوم لاستهلاك من الوجهة الاقتصادية .

٣ - القيد السقري للاستثمارات في دفاتر الشركة القابضة : تظهر بتكلفتها في تاريخ الإقضاء في ظل أساس التكلفة ويتم استبعادها مقابل نصيب القابضة في حقوق الملكية في التابعة في تاريخ الإقضاء بعد تعديله بما يوجد من اختلافات بين تكلفة الاستثمارات وما يقابلها من حقوق ملكية في دفاتر التسامعة حينئذ . وذلك يلزم التمييز بين رأس المال ، الأرباح المحجوزة للشركة التابعة في تاريخ الإقضاء وما يحدث فيها من تغيرات بعد ذلك التاريخ . وتستبعد الاستثمارات بآلية تكلفة مقابل نصيب القابضة في حقوق ملكية التابعة في تاريخ الإقضاء . أما ما يطرأ من تغيرات على حقوق الملكية نتيجة أرباح أو خسائر التابعة بعد تاريخ الإقضاء فإن نصيب القابضة منها يسوى في حساب الأرباح المحجوزة للقابضة حتى بداية العام الجاري . أما أرباح (أو خسائر) العام الجاري ليسوى نصيب القابضة منها في رأس القابضة * الحسابات الختامية التجميعية .

أما في ظل أساس حقوق الملكية فتظهر استثمارات القابضة في دفاترها بما يعادل نصيبها من حقوق الملكية في التابعة في تاريخ إعداد الميزانية وذلك بعد تسوية هذه الحقوق بما قد يتواجد من اختلافات بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها السقرية في تاريخ الإقضاء . وتستبعد هذه الاستثمارات مقابل نصيب القابضة في حقوق الملكية في التابعة في تاريخ الميزانية ، ولا يلزم التمييز بين الأرباح المحجوزة في تاريخ الإقضاء وما يطرأ عليها من تغيرات بعد ذلك ، حيث تنعكس هذه التغيرات في حساب الاستثمارات في دفاتر القابضة وعلى حساب أرباحها المحجوزة .

تتميز الأرباح المحجوزة للقابضة في بداية العام الجاري ، يلزم أن وينها في ظل أساس التكلفة بنصيب التابعة بما طرأ من تغيرات على الأرباح المحجوزة

التابعة منذ تاريخ الاقتناء حتى بداية العام الجارى . أما فى ظل أساس حقوق الملكية فلا يستدعى الامر أية تسوية إلا إذا وجد فرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات فى تاريخ الاقتناء ولم يسوى الفرق فى دفاتر التابعة كما سبق ذكره فى النقطة الاولى .

٤ - حقوق الاقلية : لا توجد اختلافات بين الاساسين الا ما يترتب على الاختلافات السابقة .

هذا ويراعى انه بصرف النظر عن الطريقة التى تتبعها الشركة القابضة بشأن معالجة استثماراتها فى الشركة التابعة دفتريا فإن الميزانية التجميعية تكون متماثلة تمام التماثل فى ظل كل من الطريقتين .

٢ - ب - مزايى وعيوب أساس التكلفة بالمقارنة باساس حقوق الملكية :

يتضح لنا بما تقدم أن الحسابات والقوائم الختامية فى ظل أساس التكلفة لا تختلف عنها فى أى شيء . إذا ما تم إعدادها على أساس حقوق الملكية وترجع الاختلافات الأساسية بين كل من الاساسين فى أثر اتباع كل منها على الحسابات والقوائم الختامية لشركة القابضة بصفة مستقلة ومن ثم على إجراءات التسويات والإستعدادات اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية المجموحة .

وبقوم أساس التكلفة على مبدأ التكلفة التاريخية المعروف ، والذي يلزم به المحاسبون فى الممارسة العملية إلى حد كبير، حيث تظل إستثمارات الشركة القابضة فى الشركة أو الشركات التابعة لها مسجلة بالدفاتر الخاصة بالشركة القابضة بتكلفتها التاريخية منها طرأ من تغيرات على حقوق الملكية فى الشركة أو الشركات التابعة نتيجة مزاولة هذه الشركات لعملياتها ، ويقتصر ما يظهره دفاتر الشركة القابضة فيما يتعلق بنشاط التابعة (أو التابعةات) على ما تقوم هذه الأخيرة بتوثيقه من أرباح بالقدر الذى يخص الشركة القابضة منها ، ويدعى مؤيدوا أساس التكلفة

أن هذا يمتثل مع مبدأ التحقق المحاسبي من وجهة نظر الشركة القابضة حيث لا يأخذ في الاعتبار إلا ما يتحقق فعلاً من إيرادات نتيجة إستثماراتها في الشركة (أو الشركات) التابعة بالحصول أو الاستحقاق في صورة أرباح موزعة .

هذا ومن وجهة نظر الحسابات والقوائم التجميعية ، فإن ما يطرأ من تغيرات على حقوق الملكية في الشركات التابعة منذ تاريخ الاقتناء ينعكس أثره على الأرباح المحصورة في الشركة القابضة في الميزانية التجميعية ، بصرف النظر عن إتباع أساس التكلفة أو أساس حقوق الملكية ، ذلك لأن الأرباح (أو الخسائر) التي تحققها الشركات التابعة ، وسواء تم توزيعها أو لم يتم بعد تاريخ الانسواء تعتبر إضافة فعلية لحقوق ملكية الشركة القابضة بمقدار نصيبها منها . ويتربط على ذلك إلى إتباع أساس حقوق الملكية بصدد المحاسبة للاستثمارات في الشركات التابعة في دفاتر الشركة القابضة يتفق مع ما ترمى إلى تحقيقه الحسابات والقوائم التجميعية من ناحية ، كما يظهر هذه الاستثمارات في دفاتر القابضة بما يقرب من قيمتها الاقتصادية من ناحية أخرى ، وإن كان ذلك بعد خروجها على مبدأ التكلفة التاريخية فهو لا ريب بعد خروجها مرغوباً فيه لزيادة دلالة البيانات التي تعكسها فوائدهم الشركة القابضة فيما يتعلق باستثماراتها في الشركات التابعة .

أما من حيث مبدأ التحقق ، فإن الشركة القابضة بصفتها مسيطرة على نشاط الشركة (أو الشركات) التابعة - ولو عن بعد - بعد إبرازها كالفيا لاعتبار ما يتحقق من إيرادات ، ومن ثم ما ينتج عن ذلك من أرباح أو خسائر محققه من وجهة نظر الشركة التابعة ، كما لو كان محققاً من وجهة نظر الشركة القابضة حتى ولو لم يتم توزيع هذه الأرباح للأرباح التي تحققها الشركات التابعة بعد زيادة عتقته في قيمة إستثمارات الشركة القابضة فيها ، كما أن الخسائر التي تحققها تلك الشركات تعدّ إنقاصاً عتقاً لاستثماراتها في الشركة القابضة فيها .

أسئلة وتمارين على

الفصل الرابع عشر

أولا : الأسئلة :

١ - ما هي أهم الاختلافات بين أساس التكلفة وأساس حقوق الملكية فيما يتعلق بمعالجة استثمارات الشركة القابضة في التابعة وقريبا

٢ - بعد مضي أربع سنوات على إقتناء ٨٠ ٪ من أسهم رأس مال الشركة التابعة س ، بلغ نصيب الشركة القابضة من في حقوق ملكية س ٤٥٦٠٠٠ جنيه ، بينما ظهرت الاستثمارات في دفاتر س بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه ، فما هي الأسباب التي تمتنع أنها أدت إلى وجود هذا الاختلاف الكبير بين قيمة الاستثمارات في دفاتر س ، وقيمتها الدفترية في دفاتر س ؟

٣ - قد تختلف حقوق الأقلية كما تظهر في الميزانية التجميعية من حيث المقدار عن ما تظهره الميزانية العمومية للشركة التابعة في هذا الشأن ، فما هي الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الاختلاف ؟

٤ - حلل باختصار لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صحاب .

أ - إذا سققت الشركة التابعة أرباحا في السنة التالية للإقتناء قدرها (أ) ووزعت منها الثلث وكانت حصة القابضة فيها ٨٠ ٪ ، فإن الربح القابضة تزداد بمقدار ٨٠ ٪ من (س) على أساس التكلفة وتزداد بمقدار ٥٢ ٪ من (م) على أساس حقوق الملكية .

ب - من بين قيود التسويات والاستبعادات التي ظهرت في ورقة الحسابات الختامية التجميعية القابضة من والتابعة س ظهر القسـ

٢٩٥٠٠	من صافي الربح - ص
٢٥٥٠٠	من حقوق الأقلية في ص
٨٥٥٠٠	إلى صافي الربح ص

هذا في الوقت الذي بلغ فيه صافي ربح ص ٨٦٥٠٠ جنيه . وهذا يعني إنقاص أرباح ص بما جمعت به مدينة وإنتقاص حقوق الأقلية بما جمعت به مدينة ، حيث تتبع ص طريقة حقوق الملكية ، وورعت ص ٨٥٥٠٠ جنيه من أرباحها .

و — عندما تتبع القابضة طريقة حقرق الملكية المحاسبة لإستثماراتها في التابعة فإنه يصبح من الواجب تحديد حقرق الملكية في التابعة في تاريخ الإقتناء لأغراض التعرف على ما قد يوجد من إختلافات بين التكلفة والقيمة الدفترية لهذه الإستثمارات في أى تاريخ لاحق .

و — عادة ما يكون صافي الربح الذى تظهره الحسابات الختامية التجميعية أقل من مجموع صافي ربح الشركات التى يتم لها إعداد هذه الحسابات بمقدار النسوبات التى تتعلق باستهلاك أو إهلاك الأصول التى تمثل الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لإستثمارات القابضة ، فإذا لم توجد مثل هذه الفروق ، فإن صافي ربح المجموعة كما تظهره هذه القوائم يساوى مجموع صافي أرباحها كما تظهره قوائمها الفردية .

و — إذا حققت الشركة التابعة أرباح بعد تاريخ إقتناء الإستثمارات فيها فإن مجموع أصول القابضة يزيد فى ظل أساس حقوق الملكية عنه فى ظل أساس التكلفة فى تاريخ نهاية أى فترة محاسبية لاحقة ، أما إذا حققت التابعة خسائر فإن مجموع أصول القابضة يتساوى فى ظل كل من الأساسين .

ثالثاً التمارين :

التمرين الأول : ظهرت حسابات حقوق الملكية فى تاريخ الإقتناء للشركة القابضة ص والشركة التابعة ص كالآتى :

س	ج	س	ج
٢٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠
٤٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠
١٦٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠
<u>٤٠٠.٠٠٠</u>	<u>١٠٠.٠٠٠</u>	<u>٢٠٠.٠٠٠</u>	<u>٢٠٠.٠٠٠</u>

وإذا حصلت من في ذلك التاريخ على ٧٠٪ من حقوق الملكية في مقابل
٢٠٠.٠٠٠ جنيه وفي نهاية السنة الأولى بلغت الأرباح التي حققتها ٢٠٠.٠٠٠ جنيه
ولدت منها ٢٠٠.٠٠٠ جنيه ، وفي نهاية السنة الثانية بلغت الأرباح المحقة من
عملات من ٢٠٠.٠٠٠ جنيه وبلغت الأرباح التي وزعتها ٢٠٠.٠٠٠ جنيه أيضا .
وقد أعتبرت من سمعتها في التوزيعات من بنود الإيراد من من المدينين
الأول والثاني ، في الوقت التي أظهرت فيه الميزانية العامة من الفرق بين
التكلفة والقيمة المدفوعة للاستثمارات في من بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه في كل من
السنتين .

المطلوب : (١) إظهار أثر هذه البيانات على ورقة عمل الحسابات والقوائم
التجارية في ظل كل من أساس التكلفة وأساس حقوق الملكية (٢) إذا كانت
أن من تتبع أساس التكلفة ، فأضرب به نظرك في البيانات التي تظهرها الحسابات
الخامية والميزانية التي تخصمها بصفحتها المستقلة .

التمرين التالي : حصلت الشركة من على حصة سيطرة في الشركة من في
١٩٧٢/١/١ عن طريق إصدار أسهم رأس مال قيمتها الاسمية ١٠٠.٠٠٠ جنيه
مقابل هذه الحصة . وقد بلغت صافي أصول الشركة من في ١٩٧٤/١٢/٣١
بما يقرب ١٥٠.٠٠٠ جنيه . وفيما يلي قد أعدت لاعداد الميزانية المجمعة
في ١٩٧٤/١٢/٣١ كما يظهر في ورقة العمل

٩٠٠.٠٠٠	من / رأس مال الأسهم - س .
٦٠٠.٠٠٠	من / الأرباح المحجوزة - س
٤٠٠.٠٠٠	من / خصم إصدار الأسهم - س
١٢٤٠.٠٠٠	إلى / الاستثمارات في س - س
٢٠٠.٠٠٠	إلى / حقوق الأقلية في س .

والمطلوب : (١) تحديد القيمة الدفترية لصافي أصول س في ٧٢/١/١ ،
(٢) تحديد نسبة أسهم س المملوكة للشركة من ، (٣) تحديد الطريقة التي تتبعها
س بشأن الحاسبة لاستثماراتها في س مع توضيح مبرراتك (٤) توضيح كيفية
معالجة س للفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لاستثماراتها في س .

التعريف الثالث : حصلت س على السيطرة على س في ٧١/١/١ مقابل
مبلغ ٥٦٠٥٨٠ جنيه . وفي الميزانية التجميعية في ٧٥/١٢/٣١ ظهر من بين
الأصول ١٠٥٢٠ جنيه بعنوان زيادة تكلفة الاستثمارات في س من قيمتها
الدفترية - بعد خصم الاستهلاك منذ تاريخ الاقتناء بمعدل ١٢٠٥ / سنوياً .
هذا ولم يظهر الاستهلاك في دفاتر س ، كما تقوم س بالحاسبة لاستثماراتها على
أساس التكلفة . فإذا حدث أن القيمة الدفترية لصافي أصول س في ٧١/١/١
بلغت ٦٠٠.٠٠٠ جنيه ، كما بلغت في ٧٥/١٢/٣١ ٧٢٠٦٠٠ جنيه ، وأن
الأرباح المحجوزة لشركة س في ٧٥/١٢/٣١ بلغت ٦٩٠٦٠٠ جنيه - ،
فالمطلوب : (١) تحديد مقدار الأرباح المحجوزة كما تظهر في الميزانية التجميعية
في ٧٥/١٢/٣١ ، (٢) تحديد نسبة حصة س في أسهم رأس مال س .

التعريف الرابع : قامت س بشراء ٧٠ / من حقوق الملكية في س ١ في
٧١/١/١ بمبلغ ٨٤٠.٠٠٠ جنيه ، كما حصلت على ٨٠ / من حقوق الملكية
في س في ١٩٧٢/١٢/٣١ بمبلغ ٣٦٤.٠٠٠ جنيه وقد بلغ رأس
الأسهم في س ٥٠٠.٠٠٠ جنيه كما بلغ في س ٢٥٠.٠٠٠ جنيه . و

الفرق بين تكلفة الإستثمارات في الشركتين التابعتين واجمال لربود شهره محل
غير مسجلة بالدفاتر وعلى أن يستهلك بمعدل ١٠٪ سنوياً على مدى عشر
سنوات ، وتقسم من بالمحاسبة لإستثماراتها في س.م على أساس التكلفة وفي س.م
على أساس حقوق الملكية . وفيما يلي بيانات التغيرات التي طرأت على الأرباح
المجمدة للشركات الثلاثة منذ ٧١/١/١ حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ .

س.م	س.م	س.م	
ج.م	ج.م	ج.م	
١٦٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	٨٦٠٥٠٠	الرصيد في ١/١/٧١
١٤٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٦٠٠٠	أرباح السنة المنتهية في ٣١/١٢/٧١
(٥٠٠٠)	(١٠٠٠٠)	(١٥٠٠٠)	توزيعات السنة
٦٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٤٠٠٠	أرباح السنة المنتهية في ٣١/١٢/٧٢
(٥٠٠٠)	(١٠٠٠٠)	(١٥٠٠٠)	توزيعات السنة
			أرباح السنة المنتهية في ٣١/١٢/٧٢
(١٠٠٠٠)	٢٠٠٠٠	٢٣٠٥٠٠	(خسائر)
(٥٠٠٠)	(١٢٠٥٠٠)	(١٥٠٠٠)	توزيعات السنة
			أرباح السنة المنتهية في ٣١/١٢/٧٤
(٥٠٠٠)	٢٥٠٠٠	٢١٠٥٠٠	(خسائر)
(٥٠٠٠)	(٢٢٠٥٠٠)	(١٥٠٠٠)	توزيعات السنة
١٤٥٠٠٠	١١٠٠٠٠	١٥١٠٥٠٠	الرصيد في ٣١/١٢/٧٤

والملحوظ : (١) حساب رصيد إستثمارات س.م.م كما يظهر في ٣١/١٢/٧٤
(٢) حساب صافي الربح كما يظهر في الحسابات الختامية التجميعية من السنة
المنتهية في ٣١/١٢/٧٢ ، والسنة المنتهية في ٣١/١٢/٧٤ (٣) حساب حقوق

الأقلية في كل من س، س، س، س، كما تظهر بعد مرور سنة من تاريخ الإقتضاء وفي
٧٤/١٢/٢١

التسعين المئوية. حملت الشركة من على ٩٠٪ من حقوق الملكية في
الشركة من قبل ٧٤/١٢/٢١، ما يبل مبلغ ٢٢٩٥٠٠ جنيه، وهو مبلغ يقبل من
٩٠٪ من صافي القيمة الدفترية لأصول الأخيرة في ذلك التاريخ ويرجع الفرق
لتقدم جزء من مكسب من الآلات والمعدات لدى س وإظهارها في الدفاتر بما
يريد عن قيمتها. وقد قررت س في ٧٤/١٢/٢١ احتجاز الأرباح التي تحققت
عن العام والمنتظر أن تتحقق من العامين ٧٥، ٧٦ بالكامل لأغراض إنشاء
إحتياطي لتجديدات والتوسعات. هذا كما تقوم س بمعالجة إستثماراتها في س
على أساس حقوق الملكية. وأنها بل بعض البيانات الإجمالية المستقاة من حسابات
وفواتر الشركتين كما تم إعدادهما في ٧٤/١٢/٢١ بالآلاف جنيه.

س	س	س	س	س	س
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٤٥٠٠	٢٠٠٠	٢٢٥٠٠	٢٥٠٠	أصول ثابتة مختلفة (بمجموع)	
٨٧٠٥	٩٠٠٠	٦٠٠	١٨٥٠٠	أصول متداولة مختلفة (بمجموع)	
٤٢٠٥	٢٠٤٠	—	٢٥٢٠٠	إستثمارات في س ٩٠٪	
٢٢٠٠	١٠٠٠٠	١٥٢٠٥	٧١٢٠	معدة الخدمة العامة	
	٢٢٠٥٠	٥٢٠٥	٢٢٩٠	مخروقات مختلفة	
٢٥٠٠			٨٠	إحتياطي توسعات وتجديدات	
٧٥٠٠	٢٩٩٠٥	٦٠٥٠	١٨٢٦٠	إلتزامات مختلفة (بمجموع)	
٦٠٥٠	١٨٢٦٠				

تجدر الإشارة إلى أن الأرباح العامة لمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه
في سنة ١٤٢٥ هـ على المجموع. الإدارة قد استوفت في السنوات من الأرباح في
سنة ١٤٢٥ هـ على المجموع. ١٠٠٠٠ جنيه. أن مستوفى التوزيع بين الشركتين والقيمة

الدفترية لإستثمارات من في س بمال كخص لتقويم أصول من في الميزانية التجميعية .

المطلوب : (١) إعداد ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية من سنة ٧٤ والميزانية التجميعية في ٧٤/١٢/٣١ ، (٢) تكلم باختصار عن الهدف من تكوين احتياطي التجديدات والتوسعات ، وبرر لماذا لا يظهر هذا الاحتياطي في الميزانية التجميعية .

التمرين السادس : فيما يلي بعض البيانات الاجمالية المستقاة من حسابات وقوائم الشركة من والشركة التابعة لها من في ٧٥/١٢/٣١ بعد مضي ستة سنوات على الاقتناء . (بالآلاف جنيه) :

س	س	س	س
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٢٩	١٨٠	أراض ومباني	٩٧٥
٦٠٠	٤٥٠	آلات ومعدات (صافي)	٤٥٠
٨٩١ % ٩٠		إستثمارات في س -	١٢٥
١٥٠ (مجموع)	٢٦٩	أصول متداولة (مجموع)	(٢٠)
١٧٧٠	٩٩٩	الألتزامات (مجموع)	٢٥٥
			٨٤
			٩٩٩
			١٧٧٠

هذا وقد حصلت من على إستثماراتها في س في ٧٠/١/١ بمبلغ ٦٦١٥٠٠ جنيه في الوقت الذي بلغت فيه القيمة الدفترية لصافي أصول س ٦٠٠٠٠٠ ، وقد اعتبر الفرق راجعا لفترة الحمل الخاصة بالشركة من الغير مسجلة بالدفاتر بصفة جزئية ، كما أن الجزء الباقي من الفرق يرجع لانخفاض القيمة الدفترية للأراضي المملوكة للشركة من عن قيمتها السوقية حينئذ بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه . هذا وتستهلك شهرة من منذ تاريخ الاقتناء بمعدل ١٠ % سنويا لاغراض الحسابات والقوائم التجميعية . وبالرغم من أن الشركة من تتبع أساس حقوق

الملكية في المحاسبة لاستثماراتها في س فإن ما طرأ من تغيرات على حقوق ملكية
س من سنة ١٩٧٥ لم ينعكس على حساب الاستثمارات إلا فيما يخص بمبلغ
١٣٥٠٠ جنيه من توزيعات س التي تمت في ١٩٧٥/٦/٢٠ . ورغم أن س قد
أجرت توزيعات إضافية للأرباح في ٧٥/١٢/٢١ بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه إلا أن
هذا لم يظهر أي أثر لهذه التوزيعات .

المطلوب : (١) إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية في ١٩٧٥/١٢/٢١ من
واقع البيانات والمعلومات السابقة ، (٢) بفرض أن الشركة ضرر غيب بعد ذلك في
إتباع أساس التكلفة لمعالجة استثماراتها في س اعتباراً من السنة المالية المنتهية في
٧٥/١٢/٢١ ، فما هي القيود الدفترية اللازمة لتعديل سجلات س لتظهر البيانات
الخاصة بها على أساس التكلفة ، قم بإعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية على
هذا الأساس .

الفصل الخامس عشر

في

الشركات القابضة

العمليات الوسيطة بين شركات المجموعة

١ - مقدمة :

تناولنا في الفصلين السابقين الأسس والاجراءات اللازمة لاعداد الحسابات والفوائض التجميعية لشركة قابضة وتأميناتها مع التركيز أساساً على المعالجة المحاسبية لاستثمارات الشركة القابضة في تاريخ الاقتناء وفي الفترات المحاسبية التالية لذلك . وقد افترضنا لأغراض العرض في هذين الفصلين عدم وجود معاملات أخرى بخلاف تلك التي تتعلق بحقوق الملكية بين شركات المجموعة وذلك رغبة في التبسيط . إلا أن المعاملات بين الشركة القابضة والشركات التابعة لا تقتصر على مجرد الاستثمار فيها وتحصيل الأرباح الموزعة منها ، وإنما قد تمتد في غالبية الأحيان لتغطي الكثير من المعاملات الأخرى التي تتعلق بينود الأصول والمخزون والائرادات والمصروفات .

وسوف نقسم المعاملات التي تتم بين شركات المجموعة لأغراض العرض والدراسة في هذا الفصل الى قسمين أساسيين : والقسم الأول يتعلق بالمعاملات المالية والتي يترتب عليها لقاء أصول مالية لأحد شركات المجموعة مقابل لقاء التزامات مالية ببل الشركة أو لشركات الأخرى ، والقسم الثاني يتعلق بالمعاملات السلبية والتي تشمل المعاملات الختلفة في بطول الفصول والأصول طريقة الأجل .

٢ - المعاملات المالية الوسيطة بين شركات المجموعة :

المعاملات المالية الوسيطة هي تلك التي يترتب عليها قيام أحد الأصول المالية لدى إحدى شركات المجموعة بمقابلتها قيام التزام مماثل في الالتزامات المالية لأحدى الشركات الأخرى، ومن أمثلة هذه المعاملات بيع وشراء البضائع والأصول الأخرى بين شركات المجموعة على الحساب وما يترتب عليها من نشأة أصل لدى الشركة البائعة وقيام التزام على الشركة المشترية وكلاهما في صورة مالية. فإذا قامت الشركة الفاعضة من مثلاً ببيع بضائع على الحساب لشركة التابعة من فإن هذه العملية سوف يترتب عليها ظهور المبلغ المستحق على من بين أرصدة عملاء من وظهوره في نفس الوقت من أرصدة بنود الالتزامات المالية - الدائون أو الموردون - في من وعند أعداد الميزانية التجميعية للشركتين يصبح من الضروري إستبعاد المبلغ من أرصدة عملاء من وإستبعاده من أرصدة الدائون أو الموردون في من حتى لا يترتب على وجوده تضخم أصول وخصوم المجموعة لأن غير ذلك لأن كل من من ، من تعد من وجهة نظر الميزانية التجميعية كما لو كانا يمثلان وحدة محاسبية واحدة . وليس من الجائز أو المقبول أن يتعا أصل لدى الوحدة المحاسبية مقابل نشأة التزام عليها لنفسها .

وينطبق نفس المنطق على أوراق القبض لدى إحدى شركات المجموعة التي تمثل في نفس الوقت أوراق دفع من وجهة نظر إحدى الشركات الأخرى والمستحقات على إحدى الشركات من وجهة نظر ما التي تعد مقدمات أو أصول لدى شركة أخرى ، كالفوائد المستحقة مثلاً على إحدى الشركات في المجموعة لشركة أخرى ، أو الأرباح التي تقرر توزيعها في شركة ولم توزع بعد بمقدار حصة الشركة الأخرى منها وما شابه ذلك .

وليفرض على سبيل الإيضاح أن أرصدة حسابات الشركة الفاعضة من وكذلك الشركة التابعة من أظهرت الآن في تاريخ إعداد الميزانية الخاصة بكل منهما .

١ - من بين أرصدة ملاء من البالغ قدرها ٢٢٣٢٠٠ جنيه مبلغ ١١٠٠٠ جنيه مستحق على س .

٢ - من بين أرصدة من قرض مقدم لشركة من يبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه بمائدة ٦٪ سنوياً مازالت الفوائد عن النصف الأخير من العام لم تسدد عليه بعد .

٣ - أعلنت من توزيع ٢٠٠٠٠ جنيه من أرباحها وقامت من بإثبات نصيبها من توزيعات من المقترحة بواقع ٨٠٪ ، ولم تتم التوزيعات بعد .

٤ - من بين أرصدة أوراق الدفع في دفاتر من ١٥٠٠٠ جنيه تمثل أوراق مسحوبة لصالح س .

٥ - قامت من بتخصم أوراق قبض تبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مسحوبة على عملائها لدى الشركة من .

وفيما يلي ورقة عمل الميزانية التجميعية الجزئية التي توضح كيفية معالجة هذه المعاملات المالية .

ورقة عمل جزئية للميزانية التجميعية للشركة من التابعة من

للميزانية التجميعية	مكونات واستحداثات		س	س	الأسسول :
	من /	إلى /			
٢٩٢٠٠	(١) ١١١٠٠٠		١٧٠٠٠	٢٣٣٢٠٠	ملاء
	(٢) ٢٥٠٠٠		٢٥٠٠٠		قرض لشركة من
١١١٠	(٣) ٧٥٠		١٠٨٦٠		فوائد دائنة مستحقة
٣٠٥٠٠	(٤) ١٦٠٠٠		٣٣٣٥٠٠	١٦٠٠٠	توزيعات أرباح مستحقة
	(٥) ٢٥٠٠٠			٢٢٠٠٠	أوراق قبض
		(٥) ١٠٠٠٠		(١٠٠٠٠٠)	أوراق قبض مسحوبة
XXXX			XXXX	XXXX	
٥٣٠٠٠	(١) ١١٠٠٠		٢٧٠٠٠	٣٧٠٠٠	الاتزامات :
١٠٠٠٠	(٥) ١٥٠٠٠		٥٤٠٠	١٩٦٠٠	موردون (دائنون)
	(٢) ٢٥٠٠٠			٢٥٠٠٠	أوراق دفع
٢٠٠٠	(٣) ٢٥٠		١٠٠٠	٢٢٥٠	قرض من س
٤٠٠٠	(٤) ١٦٠٠٠		٢٠٠٠٠		فوائد مدبنة مستحقة
XXXX	٢٧٠٧٥٠	٢٧٠٧٥٠	XXXX	XXXX	توزيعات مستحقة

ووضح فيما يل شرح قيود التحويلات والإستبعادات التي وردت في ورقة
الميل الجزئية .

(١) القيد الأول يمثل إستبعاد ١١,٠٠٠ جنيه من أرصدة عملاء من مقابل
إستبعاد نفس المبلغ من أرصدة موردين من .

(٢) القيد الثاني يمثل إستبعاد القرض المقدم من من لشركة من والذي يظهر
في أصولها مقابل إستبعاده من التزامات من .

(٣) القيد الثالث يمثل إستبعاد الفوائد المستحقة على قرض من لشركة من
من نصف سنة من أصول الأولى والتزامات الأخيرة .

(٤) القيد الرابع يمثل إستبعاد تعويض من من تحويلات من التي لم تسدد
بعد من أصول من ومن التزامات من ويلاحظ أن حقوق الأقلية في هذه
التحويلات تظهر في التزامات المندوبة في الميزانية المجمعة .

(٥) القيد الخامس يمثل إستبعاد ١٥,٠٠٠ جنيه من أوراق قبض من التي
تمثل أوراق دفع على من ، بالإضافة إلى إستبعاد ١٠,٠٠٠ جنيه من أوراق
القبض المسحوبة على عملاء من والمقصومة لدى من مقابل الأوراق القبض
المقصومة في دفاتر من . ويلاحظ في هذه الحالة الأخيرة أنه إذا ترتب على خصم
أوراق القبض لدى من جعل حساب أوراق القبض ، بدلا من حساب أوراق
القبض المخصومة ، ذاتا ، فإنه لا يلزم أي قيد لإستبعادها في هذه الحالة . ذلك
لأن أوراق القبض مستحقة أصلا قبل هيلاء أحد أفراد المجموعة للمجموعة ولا
تمثل معاملة مالية وسيطة بين أطراف المجموعة ذاتها . أما إذا جعل حساب
أوراق القبض المخصومة ذاتا بدلا من حساب أوراق القبض عند خصم الأوراق ،
فلن أوراق القبض تظهر في الرصيد الظاهر في دفاتر من على أن يخصم منها
رصيد أوراق القبض المخصومة كما تظهر في رصيد أوراق القبض في دفاتر
من ، ومن ثم يلزم إستبعادها من مجموع رصيدي أوراق القبض منعا للازدواج

مقابل إستيمادها من رصيد أوراق القبض المخصصة .

٢ - ونظرا على الأمثلة السابقة يتم إستبعاد كل بنود المعاملات المالية الوسيطة بين شركات المجموعة الواحدة . ذلك لأن المبدأ أن شركات المجموعة تعد وحدة محاسبية واحدة من وجهة نظر الحسابات والقوائم التجميعية ، وحيث أن نشأة حق لأحد أفراد المجموعة الواحدة مقابل قيام التزام بمقابل قبل فرد آخر يعد بمثابة التزام مالي على الفرد لنفسه ، أو على مالي لفرد قبل ذاته ، وهذا لا يتماشى مع المنطق ويؤدي إلى الإزدواج في الحساب بما يندرج عن تعدد أصول والتزامات المجموعة دون مبرر في الميزانية التجميعية .

٢ - المعاملات الوسيطة في عناصر الإيرادات والمصروفات :

لأنه المعاملات الوسيطة في عناصر الإيرادات والمصروفات ، والتي تتم بين الوحدات التابعة لوحدة تجميعية واحدة ، من المعاملات التي يترتب عليها تحقق إيرادات أو تكبد مصروفات حقيقية من وجهة نظر المجموع . فمثلا إذا استأجرت الشركة التابعة من الشركة القابضة أحد مبانيها لأغراض الإستخدام في العملية الإنتاجية ، فإن القيمة الإيجارية للبنى سوف تظهر من بنود الإيرادات لدى القابضة ومن بنود المصروفات لدى التابعة ، بمعنى أنها سوف تزيد إيرادات المجموعة عن طريق القابضة وتزيد مصروفات المجموعة عن طريق التابعة بنفس المقدار ، دون تأثير على حصة المقاصة بين إيرادات ومصروفات المجموعة . ذلك بالإضافة إلى أن تكلفة المبنى من إهلاك وصيانة وخلافة سوف تنطوي عليها بنود مصروفات القابضة التي تمتلك المبنى ، كما أن الإيرادات التي تتحقق من إستخدامه في العملية الإنتاجية سوف تنطوي عليها بنود إيرادات التابعة التي يبنى فعلا . وبذلك يلزم الإصرار إستبعاد الإيجار في هذه الحالة من بنود القابضة ومن بنود المصروفات الخاصة بالتابعة مع الإزدواج

الذي يؤدي إلى تضخم الإيرادات والمصروفات (١) مع أنه لا يؤثر على نتيجة المقاصة بينها. وما ينطبق على الإيجارات، ينطبق على الفوائد المدينة والفاصلة ومصروفات التضميل الأخرى، وما إلى ذلك من البنود التي تعد مصروفات من وجهة نظر إحدى الشركات وتعد إيرادات بنفس المقدار لدى شركة أخرى من شركات المجموعة. هذا وسوف نتناول بعض هذه البنود بقدر أكبر من التفصيل.

٤ - الأرباح على المبيعات الوسيطة من السلع والخدمات بين الواحد :

عندما تقوم إحدى الشركات التابعة لنفس المجموعة بشراء مستلزمات وسيطة سواء كانت في صورة سلع أو في صورة خدمات من الشركة القابضة أو من شركة أخرى في نفس المجموعة، فإنه يترتب على ذلك تضخم كل من من المبيعات والمشتريات لجميع الشركات بنفس القدر، وبالتالي يجب استبعاد القيمة من مبيعات الوحدات البائعة ومن مشتريات الوحدات المشترية. ولكن الأمر لا يترتب عند هذا الحد، فطبقاً لقواعد الاستحقاق المحاسبية، فإن الأرباح لا تتحقق إلا بتمام عملية البيع، ولا تعد عمليات البيع والشراء بين شركات المجموعة من عمليات البيع النهائية من وجهة نظر المجموعة كوحدة واحدة وبالتالي يجب أن لا يتحقق بسببها أرباح. وعلى ذلك فالأمر يقتضي، بالإضافة إلى استبعاد

(١) يقتصر مقدار ما يجب استبعاده من مصروفات الشركة المستفيدة للمبني مقابل ما يضاف من إيرادات المالك له على قيمة ما تتجسد الأعمدة من مصروفات في دفاترها من وجهة النظر الاقتصادية. ويعني آخر يجب أن تحصل إيرادات المجموعة بالقيمة الإيجارية للمبني والتي تمثل المالك الإجمالي رأس المال والأرض المستثمرة به في هذه الحالة. ويقتصر ما يستبعد على تكلفة الإهلاك في دفتر المالك، حيث القيمة الإيجارية تمثل المالك الإجمالي. ويحرب على الأخذ بهذا المبدأ استبعاد إهلاك المبني من دفتر القابضة مقابل استبعاد ما يضافه من القيمة الإيجارية ورغم أن نتيجة المقاصة بين الإيرادات والمصروفات في ظل هذا المبدأ تؤدي إلى نفس النتيجة من وجهة نظر المجموعة إلا أن كل منها - يظهر نتيجة محريبية من قيمة الاقتصادية.

قيمة المبيعات والمشتريات الوسيطة على ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية للتحقق مما إذا كانت المبيعات الوسيطة قد تم بيعها لعملاء خارج المجمع أو لم يتم . وفي الحالة الأولى تعتبر الأرباح محققة محاسبيا حيث أعييد بيع المبيعات الوسيطة إلى عملاء خارج مجموعة الشركات . أما إذا لم يتم بيع المبيعات الوسيطة لعملاء خارج المجمع بالكامل ، فإن الأمر يقتضى إستبعاد ما قد يكون هناك من أرباح (أو خسائر) غير محققة على المخزون الموجود لدى الوحدة أو الشركة المشتري .

ولنفرض مثلا أن من القابضة تقوم بشراء بعض منتجات من التابعة لإعادة بيعها في مراكز توزيعها الخاصة لعدم توافر مثل هذه المراكز لدى من . ولنفرض أيضا أن من تقوم بشراء بعض منتجات من لاستخدامها كمواد أولية رئيسية في عملياتها الإنتاجية . وقد بلغ مجموع مشتريات من من خلال العام ٦٠٠.٠٠٠ جنيه ، ومجموع مشتريات من من ٥٠.٠٠٠ جنيه . وفي نهاية العام وُجد في مخازن من ما قيمة ٢٠.٠٠٠ جنيه من مشترياتها من من ووجد في مخازن من ما قيمة ١٥.٠٠٠ جنيه من مشترياتها من من . وتقوم من بتسعير منتجاتها على أساس ١٥٠ ٪ من التكلفة ، وتقوم من بتسعير منتجاتها على أساس ١٢٣ ٪ من التكلفة . ويلزم لإغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية في هذه الحالة القيام بالآتي :

(١) إستبعاد ٦٠٠.٠٠٠ جنيه من مشتريات من (أو من تكلفة مبيعاتها) مقابل إستبعاد ٦٠.٠٠٠ جنيه من مبيعات من . أى أن حالة التسويات والاستبعادات في ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية - وفى تظهر في الجانب الدائن منها ٦٠.٠٠٠ جنيه مقابل المشتريات (أو تكلفة المبيعات) وتظهر نفس المبلغ في الجانب المدين منها مقابل المبيعات .

(٢) استبعاد ١٥٠.٠٠٠ جنيه من مشتريات س (أو تكلفة بيعاتها أو إنتاجها) مقابل استبعاد نفس المبلغ من مبيعات س. ويعالج في ورقة العمل كعالمية للبند الأول. ويترتب على ذلك ضرورة تخفيض مشتريات المجموعة (أو تكلفة بيعاتها أو تكلفة إنتاجها) ١٥٠.٠٠٠ جنيه وتخفيض مبيعات المجموعة نفس المقدار. ويترتب على ذلك استبعاد أثر المبادلات الوسيطة بين الشريكين على عناصر إيراداتها ومروقاتها (أو استخداماتها) بصفة مجمعة.

(٢) يجب تعديل قيمة المخزون الباقى لدى س من مشترياتها من س في نهاية الفترة بحيث يمتثل (محاسبيا ٤١) مع قاعدة التكلفة لدى الأصل البائع. بمعنى أن مخزون س من مشترياتها من س يجب أن يقوم على الأساس الذى كان سوف يتم تقييمه به لو كان مازال لدى س ولم يباع لشركة س. لمخزون س البالغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه يظهر بتكلفة من وجهة نظر س وحدها والتي تحتوى على هامش ربح س من وجهة نظرهما بواقع ربع ثمن البيع أو ثلث التكلفة ومن ثم يجب تقييمه على أساس التكلفة من وجهة نظر س، أى على أساس

$$١٠٠ \\ ١٢٢ \frac{1}{2} \times ٢٠٠.٠٠٠ = ١٥٠.٠٠٠ \text{ جنيه.}$$

وبنى ذلك ضرورة تخفيض تكلفة مخزون س بمبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه مقابل تخفيض نفس المبلغ من إيرادات الشركة س التي باعت البضاعة لشركة س. ويكون قيد تسوية المخزون في ورقة العمل كالآتي:

٥٠.٠٠٠ من مخزون آخر الفترة (في ورقة عمل الحسابات الختامية) — س.

٥٠.٠٠٠ إلى مخزون آخر الفترة (في ورقة عمل الميزانية) — س.

وبلاحظ أن مخزون آخر الفترة في ورقة عمل الحسابات الختامية دائن ومن ثم ينخفض بمحله مدينا بما يؤدي إلى تخفيض إيرادات المجموعة . أما مخزون آخر الفترة في الميزانية فهو مساو مدين ومن ثم ينخفض بمحله دائنا بما يؤدي إلى إظهاره بالتكلفة في الميزانية التجميعية . وإذا تم إعداد ورقة عمل منفصلة لكل من الحسابات الختامية والميزانية التجميعية ، فإن التسوية في الحسابات الختامية تكون كالآتي :

٥٠٠.٠٠٠ من س/ مخزون آخر الفترة (ص) .
٥٠٠.٠٠٠ إلى س/ رصيد صافي الربح — س

وبلاحظ أن رصيد صافي الربح يظهر ضمن الأرصدة المدينة كعم حسابي للجانب المدين من الحسابات الختامية ومن ثم ينخفض بمحله دائنا على ورقة العمل كما سبق وأوضحنا .

وعند إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية يظهر صافي ربح س في المحصوم ويظهر مخزون س في الأصول ويكون قيد التسوية على ورقة العمل كالآتي .

٥٠٠.٠٠٠ من س/ صافي الربح عن العام — س
٥٠٠.٠٠٠ إلى س/ مخزون آخر الفترة — س

ويؤدي القيدان السابقين إلى نفس الأثر الذي يؤدي إليه القيد الأول .
(٤) يجب تعديل قيمة المخزون الباقي لدى س من مشترياتها من س بنفس الطريقة ، أي ينخفض مخزون آخر الفترة في الحسابات الختامية بمبلغ $[١٥٠.٠٠٠ - (١٥٠.٠٠٠ \times \frac{١}{١٠٠})] = ٥٠.٠٠٠$ جنيه [مقابل تخفيض مخزون آخر الفترة في الميزانية بنفس القيمة، وذلك أما بقيد واحد في حالة إعداد ورقة عمل واحدة للحسابات الختامية والميزانية معاً، أو بقيدتين عن طريق توسيط صافي ربح س في حالة إعداد ورقتي عمل مستقلتين .

وتنطبق هذه القواعد بصفة عامة من وجهة النظر المحاسبية بصرف النظر عن وجود حقوق للأقلية أو عدم وجودها . هذا ويلاحظ أن الأرباح الواجب إستبعادها من رصيد المخزون تقتصر على هامش ربح البائع دون أية تكاليف أخرى قد تضاف على تكلفة البائع لأغراض توصيل المستلزمات أو البضائع لمخازن المشتري وما قد يضاف إليها من تكاليف تخزين وحيازة لدى المشتري .

هذا ولا تقتصر مشكلة إستبعاد الأرباح غير المحقة على المخزون الناتج عن معاملات الشركات التابعة لمجموعة واحدة على مخزون نهاية الفترة ، بل يجب أن تمتد أيضا لتغطي مخزون بداية الفترة . ولنفرض مثلا أن مخزون نهاية الفترة الأولى (وهي بداية الثانية) من مشتريات ص من س كان كما عليه في المثال السابق أي ٢٠٠.٠٠٠ جنيه بسعر الشراء في دفاتر ص و ١٥٠.٠٠٠ جنيه على أساس تكلفة الشركة س . ونفرض أن مخزون نهاية الفترة الثانية لدى ص من مشترياتها من س يبلغ ١٢٠.٠٠٠ جنيه . ويتطلب الأمر في هذه الحالة تسوية مخزون أول الفترة وآخر الفترة الموجود لدى ص من مشترياتها من س لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية .

ففي نهاية السنة الأولى ، وهي بداية السنة الثانية ، قمنا بإستبعاد ٥٠.٠٠٠ جنيه من مخزون نهاية السنة (الأولى) لأغراض إعداد الحسابات الختامية التجميعية مقابل إستبعادها من رصيد صافي ربح ص (بفرض إستخدام ورقة عمل مستقلة للحسابات الختامية التجميعية) . وذلك على اعتبار أن الأرباح على هذا المخزون ظهرت كما لو كانت محقة في دفاتر ص بينما المخزون مازال موجودا لدى ص . وحيث يعتبر مخزون نهاية السنة الأولى ممثلا لمخزون بداية السنة الثانية ويعد من مكونات تكلفة مبيعاتها من وجهة نظر الحسابات التجميعية ، فإنه يلزم في نهاية السنة الثانية تسوية مخزون بداية الفترة لدى ص من مشترياتها من س ليظهر في الحسابات التجميعية بالتكلفة طبقا للبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

ولما كان مخزون أول الفترة مدينا بطبيعته فإنه لإستبعاد الأرباح عليه يارم إجراء القيد الآتي على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن الفترة الثانية .

..... ر.هـ من س/ رصيد صافي ربح - س
..... ر.هـ إلى س/ مخزون أول الفترة - س

ويترتب على هذا القيد تخفيض قيمة مخزون أول الفترة في الحسابات التجميعية بالمبلغ وزيادة رصيد صافي ربح س بالقيمة (لاحظ أن رصيد صافي الربح في ورقة العمل يظهر في الجانب المدين من حسابات س - ومن ثم يزداد بمحله مدينا كما سبق وأوضحنا) .

وحيث لا يظهر مخزون أول الفترة في الميزانية العمومية ، فإنه يلزم لإستكمال تسوية الوضع تعديل رصيد الأرباح المحجوزة للشركة س في بداية السنة الثانية والتي تحتوى على الأرباح غير المحققة على المخزون لدى س من مشترياتها منها من العام السابق ، مقابل تعديل صافي ربح س عن العام الحالى (وهـ - و رصيد دائن في الميزانية) بالقيمة . ويتم ذلك بإجراء القيد التالى على ورقة عمل الميزانية التجميعية .

..... ر.هـ من س/ الأرباح المحجوزة - رصيد أول الفترة - س
..... ر.هـ إلى س/ صافي أرباح العام - س

وتبرير هذا القيد الأخير ، أن رصيد صافي ربح س قد تم إقفاله في الأرباح المحجوزة في نهاية العام الأول في دفاتر س بما فيه مبلغ ر.هـ جنيه تمثل أرباح غير محققة على مخزون كان ما يزال موجودا لدى س من مشترياتها من س . وحيث قامت س ببيع هذا المخزون في الفترة الثانية فإن الأرباح تعدد محققة في الفترة الثانية من وجهة نظر الميزانية التجميعية . وبالتالي فإن هذا القيد يؤدي إلى تحويل المبلغ من الأرباح المحجوزة لشركة س إلى صافي أرباحها عن العام من وجهة نظر المجموع .

٥ - المعاملات في الأصول الثابتة بين شركات المجموعة:

عندما تقوم أحد أو بعض شركات المجموعة الواحدة ببيع بعض أصولها الثابتة لشركات أخرى في نفس المجموعة ، فإنه لا يترتب على ذلك أى تأثير في موجودات المجموعة من أصول حقيقية . ولا يترتب على مثل هذه العمليات أى مشاكل إذا كان ثمن البيع يتساوى مع صافي التكلفة الدفترية للأصل المباع في دفاتر البائع أما إذا ترتب على عمليات تبادل الأصول الثابتة ، وخاصة منها ما يخضع للإهلاك ، أرباح أو خسائر من وجهة نظر البائع ، فإن الأمر يقتضى طبقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها استبعاد هذه الأرباح أو الخسائر عند إعداد الحسابات والقوائم التجميعية في سنة التبادل وتسوية إهلاك هذه الأصول بما يترتب على هذه الأرباح والخسائر على مدار باقى حياتها الإنتاجية وسوف نتناول المعالجة المحاسبية لهذه العمليات في هذا الباب .

٥ - ١ - استبعاد التحويلات الرأسمالية :

لا تعتبر المعاملات في الأصول الرأسمالية مثل الأراضى والمباني والآلات والمعدات بين شركات المجموعة الواحدة من المعاملات الرأسمالية التى تؤدي إلى زيادة هذه الأصول من وجهة نظر المجموعة . ذلك حيث لا يترتب على تبادل الأصول الثابتة بين هذه الشركات زيادة أو نقص هذه الأصول ، لأن العمليات تعد مجرد نقل ملكية من شركة إلى شركة أخرى في نفس المجموعة (١) . ويطلق على مثل هذه المعاملات من وجهة النظر الاقتصادية التحويلات الرأسمالية .

(١) قد يترتب على عملية التحويل زيادة القيمة الاقتصادية للأصل المحول ، فإذا كان الأصل يمثل طاقة غير مستغلة لدى البائع يمكن استغلالها بكفاءة عالية لدى المشتري ، فإن قيمتها الاقتصادية لدى البائع تساوى صفر بينما تزداد هذه القيمة بمجرد تحويل الأصل للمشتري الذى يتوافر لديه فرص استغلال بديلة للأصل المحول . وبالتالي يمكن القول فى مثل هذه الأحوال أن القيمة الاقتصادية لأصول المجموعة سوف تزداد بالتحويل بما يتفق والزيادة فى إنتاجية المجموعة المترتبة والمتوقعة منه .

ويجب طبقا لقواعد التقويم المحاسبية ، أن لا يترتب على عملية التحويل من وجهة نظر المجموعة أية أرباح أو خسائر . وإذا تمت عملية التحويل بقيمة تزيد أو تقل عن صافي القيمة الدفترية للأصل المحول ، فإن الفرق بين القيمتين يصبح واجب الاستبعاد من وجهة النظر المحاسبية لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية . فإذا كان الأصل المحول لا يخضع للإهلاك فإنه يلزم تسوية حسابات البائع وحسابات المشتري بما يترتب على عملية التحويل من أرباح أو خسائر في ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية إلى أن يتم التصرف في الأصل بالبيع لطرف خارجي عن المجموعة ، حيث تتحقق الأرباح أو الخسائر حينئذ محاسبيا .

فإذا فرضنا مثلا أن القابضة من قامت بشراء قطعة أرض فضاء من التابعة من بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه بينما بلغت تكلفتها الدفترية لدى من ٢٠٠.٠٠٠ جنيه ، فإن إثبات عملية البيع في دفاتر من يردى إلى إظهار أرباح حيازة محققة من وجهة نظرهما قدرها ١٨٠.٠٠٠ جنيه . وتظهر الأراضي في دفاتر من بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه . وعند إعداد الحسابات والقوائم التجميعية عن سنة التبادل يستبعد مبلغ ١٨٠.٠٠٠ جنيه من تكلفة الأراضي لدى من مقابل استبعاد المبلغ من صافي ربح من عن العام (أو حساب الأرباح المحجوزة إذا كانت أرباح الحيازة تقل مباشرة في حساب الأرباح المحجوزة) ، وذلك على ورقة عمل الميزانية التجميعية حتى تظهر الأراضي بتكلفتها التاريخية ، من وجهة نظر المجموعة (١) . ويستبعد

(١) لا يتفق هذا الإجراء مع وجهة النظر الاقتصادية ، حيث قد يترتب على التحويل زيادة القيمة الاقتصادية للأراضي ، كما قد يكون المبلغ ممثلا لأرباح حيازة مكتسبة فلا ، ومن ثم يجب أن تظهر الأراضي من وجهة النظر الاقتصادية في هذه الحالة في الميزانية التجميعية بقيمتها الاقتصادية العادلة . مقابل إظهار الزيادة في رأس المال المكتسب من إعادة تقويم الأصول ولكن هذا الإجراء لا يتفق مع الممارسة المحاسبية السائدة .

الباقي بعد ذلك من الاراضي مقابل استبعاده من الارباح المجموذة لشركة
من عن السنوات التالية . ويستمر هذا الاجراء إلى أن تباع الاراضي اطرف
خارجي حيث تتحقق عليها الارباح (أو الخسائر) من وجهة نظر مجموعة ص ،
من محاسيبها .

ب - ب - الارباح والخسائر على الاصول الخاضعة للاهلاك :

إذا كان الاصل المحول من شركة إلى أخرى في نفس المجموعة من الاصول
الخاضعة للاهلاك ، فإن الامر يقتضي استبعاد الارباح أو الخسائر الناتجة عن
التحويل من دفاتر البائع على ورقة العمل مقابل استبعاد نفس القيمة من تكلفة
الاصل المحول من دفاتر المشتري ، كما هو عليه الحال في الاصول التي لا تخضع
للاهلاك . غير أن الارباح أو الخسائر غير المحققة من وجهة نظر المجموعة في
هذه الحالة ، تتحقق جزئيا بصفة دورية عند حساب الإهلاك على الاصل في دفاتر
المشتري طبقا لتكلفة الظاهرة في دفاتره . وتحميل الإهلاك للمعاملات الإنتاجية
المختلفة . وبالتالي يقتضي الامر في هذه الحالة بالإضافة إلى ما تقدم تعديل الإهلاك
في دفاتر البائع بما يقابل الارباح أو الخسائر التي نتجت عن التحويل وتحقق
فعلا بحساب الإهلاك الدوري على الاصل وإعتباره من بنود تكلفة الحصول
على الايرادات .

ولنفرض مثلا لإيضاح ذلك ، أن القابضة ص قد قامت بشراء أحد
المباني من التابعة س بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه في الوقت التي ظهرت فيه صافي القيمة
الدفترية للمبنى في دفاتر س ٣٠٠.٠٠٠ جنيه وذلك في بداية السنة رقم (١) ،
وحيث يحسب إهلاك على المبنى بواقع ٥ ٪ سنويا . وفي نهاية السنة الأولى
من الإقتناء نجد أن ص عند حساب الإهلاك على المبنى سوف تقوم بتحميل
عملياتها بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه (٥٠٠.٠٠٠ × ٥ ٪) ، بينما لو كان المبنى ظل لدى
س لكان الإهلاك عليه من العام ١٥٠٠ جنيه (٣٠٠.٠٠٠ × ٥ ٪) . وعند

إعداد الحسابات والقوائم التجميعية في نهاية العام الأول يلزم الأمر تسوية هذا الوضع من وجهة النظر المحاسبية كالآتي :

١ - في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية : ينخفض إهلاك المباني بحملة دائنة بمبلغ ١٠٠٠ جنية مقابل إضافة المبلغ لرصيد صافي ربح س (رصيد صافي الربح يظهر في الجانب المدين من الحسابات الختامية وبذلك يزداد بحملة مدينا كما سبق أن ذكرنا) ويمكن تبرير هذا الإجراء محاسبيا على الوجه التالي :

حيث تكلفة المبنى من وجهة نظر س رس بصفة مجتمعة مازالت ٢٠٠٠ جنية طبقا لقاعدة التكلفة التاريخية، فإن الإهلاك المحسوب على المبنى في دفاتر س يفوق ما يلزم من وجهة نظر المجموع بمقدار ١٠٠٠ جنية . وحيث قامت س بتحميل الإهلاك لعملياتها فإنه يعتبر من وجهة نظرها مصروف يحقق محاسبيا . ولما كانت الأرباح على المبنى في دفاتر س لا تعتبر محققة من وجهة نظر المجموعة ومن ثم يتم استبعادها لأغراض إعداد الميزانية التجميعية ، فإن استخدام س للمبنى لمدة سنة وإهلاكه على أساس ٥٠٠ جنية يؤدي إلى تحقيق جزء من الأرباح التي نتجت عن تبادل المبنى تعادل نصيب السنة من هذه الأرباح طبقا لمعدل الإهلاك على المبنى . وهذه الأرباح تتحقق من وجهة نظر المجموع في دفاتر س . ومن ثم ينخفض الإهلاك المحسوب في دفاتر س بما يعادل الإهلاك على الأرباح على عملية التبادل مقابل زيادة أرباح البائع بما تحقق منها .

وإذا كانت س قد اعتبرت الأرباح الناتجة عن بيع المبنى لشركة س من مكونات أرباح المام (أي من بنود الإيرادات) ولم تقم بأقفالها مباشرة في حساب الأرباح المحجوزة ، فإنه يلزم بالإضافة إلى ما تقدم استبعاد مبلغ ٢٠٠٠ من إيرادات س على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن السنة الأولى التي تم فيها التبادل بحملها مدينة مقابل تحقيق رصيد صافي ربح س بالمبلغ ، وذلك بحملة رصيد صافي الربح - س دائنا على الورقة . أما إذا كانت س قد

قامت بأفعال أرباح بيع المبنى في حساب الأرباح المحجوزة ، فإن هذه النسوية
تم على ورقة عمل الميزانية التجميعية كما يتضح من النقطة التالية .

٢ - في ورقة عمل الميزانية التجميعية : يلزم أولاً إستبعاد مبلغ الأرباح
(٢٠٠٠٠ جنيه) من قيمة المباني التي تظهرها دفاتر من مقابل إستبعاد القيمة
من الحساب الملام في دفاتر س . فإذا كانت هذه الأرباح قد اعتبرت من
مكونات إيرادات س عن العام فإن قيد الإستبعاد يكون بحمل حساب صافي
أرباح س - عن العام مدينا وحساب المباني دائنا . أو إذا كانت من قـد
أفادت المبلغ في حساب الأرباح المحجوزة مباشرة فإن قيد الإستبعاد يكون بحمل
حساب الأرباح المحجوزة س - مدينا وحساب المباني دائنا .

ورقة عمل جزئية للحسابات الختامية التجميعية س و س عن العام الأول .

الميزانية التجميعية	تسويات وإستبعادات		س	س	
	من /	إلى /			
٣١٠٠٠٠			٢١٥٠٠٠	٩٥٠٠٠	صافي مبيعات
		(١) ٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠		أرباح بيع ماني
٣١٠٠٠٠			٢٣٥٠٧٠٠	٩٥٠٠٠	مجموع الإيرادات
×××			×××	×××	مصروفات مختلفة
×××	(٢) ١٠٠٠		×××	٥٣٠٠	إهلاك مباني
×××		(٣) ٣٠٠٠٠		×××	صافي ربح س
	(١) ٢٠٠٠٠	(٢) ١٠٠٠	٥٩٠٠٠		صافي ربح س
	(٣) ٤٠٠٠٠				
١٠٠٠٠		١٣١٠٠٠			حقوق الألبية في س - ٢٠ %
٣١٠٠٠٠	٦١٠٠٠	٦١٠٠٠	٢٣٥٠٠٠	٩٥٠٠٠	مجموع المصروفات والأرباح

ثم يلزم بعد ذلك تخفيض مخصص إهلاك المباني (كما يظهر في دفاتر ص) بمبلغ ١٠٠٠ جنيه وذلك بجملة مدينا مقابل زيادة صافي أرباح ص عن العام بالمبلغ وذلك بعمل حسابها دائما .

وتظهر ورقة العمل الجزئية للحسابات الختامية التجميعية على أساس إفتراض أن ص إعتبرت الأرباح من إيراداتها عن العام كما هو موضح في نهاية الصفحة السابقة (الأرقام فيما عدا ما يتعلق بالمثال إقتراضية) .

وبلاحظ أن القيد الثالث يمثل صافي ربح ص بعد تعدية باستبعاد ٢٠٠٠٠ جنيه أرباح بيع المبني وإضافة ما تحقق منها بالإهلاك وهو ١٠٠٠ جنيه هل ص بنسبة ٧٥٪ وحقوق الأقلية بنسبة ٢٥٪ . وبلاحظ أيضا أن إهلاك المباني في ص والبالغ ٢٠٠ جنيه يمثل إهلاك كل المباني بما فيها المشترك من ص . وتظهر ورقة عمل الميزانية التجميعية في نهاية العام الأول كالآتي (الأرقام إقتراضية إلا فيما يتعلق بأرقام المثال) .

ورقة عمل الميزانية التجميعية ص وس في نهاية العام الأول .

الميزانية التجميعية	مسميات وإستبعادات		س	ص	
	إلى /	من /			
XXXXX	(١) ٢٠٠٠٠		XXX	١٠٦٠٠٠	مباني
(XXXXX)		(٢) ٩٠٠٠	(XXX)	(٤٣٠٠٠)	مخصص إهلاك مباني
XXXXX			XXX	XXX	أصول أخرى
	(٣) XXX		XXX	XXX	إستبدات في س - ٧٥٪
XXXXX			XXX	XXX	مجموع الأصول
.....			حقوق الملكية والإلتزامات :
	
		(١) ٢٠٠٠٠	أرباح محجوزة س - وصيد
	(٢) ٩٠٠٠	(٤) ٤٠٠٠٠	٥٩٠٠٠	أرباح العام س
.....
XXXXX	XXXXX	XXX	XXX	XXX	

ويمثل القيد (١) استبعاد الأرباح على بيع المبنى من أرباح من مقابل تخفيض تكافئة الظاهرة في دفاتر من بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ليظهر في الميزانية التجميعية بتكلفته كما كانت عليه في دفاتر من . ويمثل القيد (٢) تخفيض مخصص إهلاك المباني كما يظهر في دفاتر من بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه تمثل ما تحقق من أرباح فعلا خلال العام باستخدام المبنى وإضافة المبلغ لأرباح من . أما القيد الثالث فيمثل استبعاد إستثمارات من في من وهو غير كامل . ويمثل القيد الرابع توزيع أرباح العام - من ، بعد تعديلها على من وحقوق الأقلية وهو غير كامل .

٥ - ١ - الأرباح والخسائر على الأصول الخاضعة للاهلاك في الفترات التالية لفترة التبادل :

يلزم الإستمرار في استبعاد الأرباح أو الخسائر التي تتحقق فمع مبادلات الأصول الرأسمالية بين شركات المجموعة الواحدة مادامت هذه الأصول لم تباع للغير ولم يتم إهلاكها بالكامل . كما يلزم الإستمرار في تسوية الإهلاك والإهلاك المجموع المشتري والأرباح المحجوزة وأرباح العام للبائع كل سنة بما تحقق في السنوات السابقة من أرباح أو خسائر المبادلة وفي السنة الجارية بما يتحقق فيها من هذه الأرباح أو الخسائر .

فلو فرضنا إستمرار مثال المبنى الخاص بالشركة من وس في البند الفرعي (ب) السابق فإن عمليات التسويات والإستبعادات اللازمة في نهاية السنة الثانية تكون كالآتي .

١ - في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية : بصرف النظر عن الاجراء الذي تتبعه من معالجة أرباح بيع المبنى لشركة من في السنة الاولى ، فإن الامر يتمصرف في السنة الثانية والسنوات التالية على تعديل إهلاك من وتعديل أرباح من في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية فيما يتعلق بعملية المبنى

فيجعل إهلاك المباني الذي تظهره دفاتر من دائنا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه لتخفيضه مقابل جعل رصيد صافي ربح من مدينا بالمبلغ .

٢ — ورقة عمل الميزانية التجميعية : يستمر إستبعاد مبالغ الأرباح على المبنى (٢٠٠٠ جنيه) من تكلفة المباني التي تظهر في دفاتر من ، وبصرف النظر عن الاجراء الذي أتبعته من في معالجة أرباح بيع المبنى ، فإن رصيد الأرباح المحجوزة — من في بداية العام ينخفض بهذه الأرباح . ويتم ذلك بعمل حساب الأرباح المحجوزة من — رصيد بداية العام (الثاني ، أو الثالث) مدينا على ورقة العمل وجعل حساب المباني دائنا بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه . أما الإهلاك المجموع على المباني (مخصص الإهلاك) فيلزم تعديله بتسويتان : الاولى تمذف إلى تخفيضه عما يظهر به في دفاتر من بما يقابل الإهلاك المجموع على أرباح المبادلة عن السنوات السابقة (وهي في مثالنا الآن السنة الاولى) . ويتم ذلك بعمل مخصص الإهلاك — مباني — مدينا مقابل جعل حساب الأرباح المحجوزة من — رصيد بداية العام دائنا . ذلك حتى يتم تسوية الأرباح المحجوزة للبائع بما تحقق فعلا من أرباح البيع بإهلاك المبنى عن السنوات السابقة . ويكون القيد في نهاية السنة الثانية في مثالنا الجاري بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، وفي نهاية السنة الثالثة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه يمثل إهلاك السنة الاولى والثانية ، وفي نهاية السنة الرابعة ٣٠٠٠ جنيه يمثل إهلاك السنوات الاولى والثانية والثالثة وهكذا . أما التسوية الثانية فتهدف إلى تخفيض الإهلاك المجموع بالإضافة التي تمت عن العام نتيجة زيادة تكلفة المبنى لدى المشتري عما كانت عليه لدى البائع ، وذلك مقابل زيادة أرباح العام للبائع بها . وفي مثالنا الجاري يعمل حساب مخصص إهلاك المباني مدينا مقابل جعل حساب أرباح العام — من دائنا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه .

ويتضح مما تقدم أن تبادل الأصول الخاضعة للإهلاك بين شركات المجموعة الواحدة الذي يترتب عليه تحقق أرباح أو خسائر للبائع يستدعي إستبعاد هذه

الأرباح أو الخسائر لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية من وجهة النظر المحاسبية على اعتبار أنها لم تتحقق بعد من وجهة نظر المجموعة في تاريخ التبادل . وتتحقق هذه الأرباح أو الخسائر دوريا من حساب الإهلاك على هذه الأصول بصفة جزئية بما يستدعي تعديل الأرباح المحجوزة للبائع وأرباح العام بما تتحقق منها عن السنوات السابقة وما تتحقق منها عن العام نتيجة حساب الإهلاك على الأصول التي تم تبادلها وترتب عليها ظهور هذه الأرباح أو الخسائر في دفاتر البائع . وتتلخص الاستبعادات والتسويات في الآتي .

١ - في سنة المبادلة (أ) تستبعد الأرباح (أو الخسائر) من إيرادات البائع (أو مصروفاته) وذلك بحملها مدينة (أو دائنة) مقابل استبعادها من رصيد صافي ربح البائع (أو إضافتها إليه) في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية . أما إذا عولجت هذه الأرباح (أو الخسائر) في حساب الأرباح المحجوزة مباشرة فإن هذا الاستبعاد يكون في ورقة عمل الميزانية التجميعية .

(ب) يستبعد أثر هذه الأرباح (أو الخسائر) على الإهلاك المحسوب على الأصل في دفاتر المشتري عن العام في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية على اعتباره بمثابة جزء قد تحقق من أرباح (أو خسائر) المبادلة للبائع ، وذلك بحمل رصيد أرباح العام للبائع مدينا (أو دائنا في حالة الخسارة) وحساب الإهلاك عن العام كما يظهر في دفاتر المشتري دائنا (أو مدينا لزيادة في حالة الخسارة) .

(ج) تستبعد هذه الأرباح (أو الخسائر) من تكلفة الأصل الظاهرة في دفاتر المشتري مقابل استبعادها من أرباح العام (أو إضافتها إليها) إذا كانه خسارة (أو الأرباح المحجوزة في ورقة عمل الميزانية التجميعية .

٢ — في السنوات التالية لسنة المبادلة : (أ) في ورقة عمل الحسابات الختامية : يستبعد أثر الأرباح (أو الخسائر) الناتجة عن تبادل الأصل على الإهلاك الخاص به عن العام في دفتر المشتري مقابل إضافته لأرباح العام (أو استبعاده منها في حالة التبادل بخسائر) الخاصة بالبائع .

(ب) ورقة عمل الميزانية التجميعية : تستبعد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التبادل من تكلفة الأصل مقابل استبعادها (أو إضافتها إذا كانت خسائر) للأرباح المحجوزة للبائع . ويخفض الإهلاك المجمع (أو يضاف إليه في حالة الخسائر) بمقدار الأهلاك على الأرباح (أو الخسائر) عند تاريخ المبادلة حتى بداية السنة المالية التي يتم عنها إعداد الميزانية التجميعية مقابل زيادة الأرباح المحجوزة (أو تخفيضها في حالة الخسائر) للبائع . ويخفض الإهلاك المجمع (أو يضاف إليه في حالة الخسائر) بمقدار الأهلاك على الأرباح (أو الخسائر) عن العام الذي يتم عنه إعداد الحسابات الختامية مقابل زيادة (أو تخفيض في حالة الخسائر) صافي أرباح العام للبائع .

٦ — السندات بين شركات المجموعة :

قد تقوم إحدى شركات المجموعة باستثمار بعض مواردها المالية في سندات شركة أخرى من شركات نفس المجموعة . وتمثل السندات في هذه الحالة أصولا وإلتزامات مالية متبادلة بين شركات المجموعة يجب استبعادها لأغراض إعداد الميزانية التجميعية . وإذا كانت السندات مشتراء من الشركة المصدرة ، والتي هي أحد شركات المجموعة ، فلا تثير عمليات الاستبعاد في هذه الحالة أية مشاكل فإذا أصدرت القابضة من سندات ٦ ٪ بقيمة (سمية ٢٥٠.٠٠٠ جنيه وعلاوة إصدار ٢٥٠.٠٠٠ جنيه مشملا استحق بعد ١٠ سنوات ، وقامت من النافذة بالاككتاب فيما تبلغ قيمته الاسمية ١٠٠.٠٠٠ جنيه من هذا السندات ، فإن إجراءات التسويات والاستبعادات في ورقة عمل الميزانية التجميعية تكون كالآتي :

الميزانية التجميعية	تسويات وإستبعادات		م	م	
	إلى /	من /			
	١١٠٠٠ (١)		١١٠٠٠		الأصول : إستثمارات في سندات م ٦ % الالتزامات : قرض السندات م ٦ % قرض السندات م ٦ % - علاوة إصدار
١٥٠٠٠		١٠٠٠ (١)		٢٥٠٠	
١٥٠٠٠		١٠٠٠ (١)		٢٥٠٠	

وإذا كانت علاوة (أو خصم) الإصدار يتم إستنفادها (أو تجميعية) على نفس الأساس في الشركة المصدرة وللشركة المستثمرة ، فلا يترتب على العملية مشاكل إضافية حيث تتماثل الفوائد التي تتحمل بها مصروفات الشركة المصدرة مع الفوائد الدائنة التي تضاف لإيرادات الشركة المستثمرة ويتم إستبعادهما معا في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية . فلو فرضنا أن علاوة الإصدار تستنفد على أساس القسط الثابت للتبسيط في مثالنا الجارى ، فإن ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن العام الأول من إصدار السندات تظهر

الآتي :

الميزانية التجميعية	تسويات وإستبعادات		م	م	
	إلى /	من /			
		٥٠٠ (١)	٥٠٠		الإيرادات فوائد دائنة المصروفات والأرباح : فوائد مدبنة
٧٥٠٠	٥٠٠ (١)			١٢٥٠٠	

هذا وقد بنيت هذه النسوبات والاستبعادات على القيود التالية فيما يختص
بالسندات وفوائدها :

في دفاتر من

في دفاتر من

من مذكورين :	٦,٠٠٠	من مذكورين :	١٢,٥٠٠
من م/ النقدية (او الفوائد الدائنة للمستعقة)		من م/ الفوائد المدنية	١٢,٥٠٠
الى مذكورين :		من م/ قرض السندات - ملاءة الاصدار	٢,٥٠٠
من م/ الفوائد الدائنة	٥,٠٠٠	الى م/ النقدية (او الفوائد المستعقة)	١٥,٠٠٠
من م/ استثمارات في سندات من	١,٠٠٠	اثبات الفوائد على قرض السندات	
اثبات الفوائد الدائنة على استثمارات		عن العام	
السندات عن العام			
من م/ الفوائد الدائنة	٥,٠٠٠	من م/ الحساب الختامى	١٢,٥٠٠
الى م/ الحساب الختامى	٥,٠٠٠	الى م/ الفوائد المدنية	١٢,٥٠٠
اقبال الفوائد الدائنة في الحساب		اقبال الفوائد المدنية في الحساب	
الختامى		الختامى	

أما إذا كانت من قد اشترت سندات من السوق فإن تكلفة السندات في دفاتر من قد تختلف عن القيمة الدفترية لها في دفاتر من حيث يتأثر سعر السوق عكسيا مع التقلبات في سعر الفائدة الاسمى والفعال على السندات ، فإذا ارتفع سعر الفائدة الاسمى على السندات المماثلة لسندات من مثلا عن ٦ ٪ فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية لسندات من والعكس بالعكس ، ويتربط على ذلك قيام مشكلة كيفية معالجة الفرق بين تكلفة السندات المشتراة في دفاتر من وقيمتها الدفترية في دفاتر من بصدده اعداد الحسابات والقوائم التجميعية . ولنفرض مثلا أن من قد قامت بشراء ما قيمته الاسمية . ١٠٠٠ جنيه من سندات من من السوق بعد مضي خمسة سنوات على إصدارها بمبلغ ٩٥٠٠٠ جنيه وذلك لارتفاع سعر الفائدة على السندات المماثلة ، ففي هذه الحالة ، وفي

ظل إقراضات المثال السابق ، نجد أن السندات سوف تظهر في دفاتر من بمبلغ ٩٥.٠٠٠ جنيه بينما بإقبالها في دفاتر من ١٠٥.٠٠٠ جنيه [١٠٠.٠٠٠ + (٢٥.٠٠٠ × $\frac{1}{4}$ × $\frac{3}{4}$)] حيث قيمتها الاسمية ١٠٠.٠٠٠ جنيه وعلاوة الإصدار غير المستفدة عليها ٥.٠٠٠ جنيه . ويعنى ذلك أن من تمكنت من تخفيض التزامات من البالغ قدرها ١٠٥.٠٠٠ جنيه مقابل ٩٥.٠٠٠ جنيه . وتصبح المشكلة هي كيفية التصرف في هذا الفرق البالغ في هذه الحالة ١٠.٠٠٠ جنيه .

ويوجد بديلان في الواقع للتغلب على هذه المشكلة ، بالرغم من أن كل منها لا يخلو من العيوب .

ويعتضى البديل الأول يفترض أن الشركة المشترية تعمل بالوكالة من الشركة المصدرة للسندات ، ومن ثم فيعتبر شراء من لسندات من في مثالنا الجارى بمثابة رد لقيمة السندات بما يترتب عليه انخفاض التزامات المجموعة وبما تحقق من هذا الرده من أرباح (١٠.٠٠٠ جنيه) وتأسيسا على ذلك تعتبر هذه الأرباح بمثابة زيادة في حقوق ملكية الشركة المصدرة لا تحصل منها الشركة من على شيء . ومن بين الانتقادات الأساسية لهذا البديل ، أنه في حالة احتفاظ من بالسندات حتى تاريخ الاستحقاق فإنها سوف تحصل من من على ١٠.٠٠٠ جنيه وبالتالي تكون قد حققت أرباحا قدرها ٥.٠٠٠ جنيه ، بينما تتمكن من من الحصول على ٥.٠٠٠ فقط من الأرباح التي حققتها من المجموعة عند شراء السندات . ويتربط على ذلك أن هذه المعالجة قد تؤدي إلى غبن الأقلية في ظل عدم التأكد من مصدر السندات التي أشتريتها من إذا كانت غير مملوكة للشركة من بالكامل .

أما البديل الثاني فيقتضى توزيع الأرباح (أو الخسائر) التي تنشج
عن شراء السندات التي تنحصر شركة من شركات المجموعة بمعرفة شركة
أخرى من المجموعة من السوق بين الشركتين على أساس قيمة الرد عند
الاستحقاق . ففي مثالنا الجاري لو كانت السندات ترد بالقيمة الاسمية
وقام من بشرائها بمبلغ ٩٥٠٠٠ جنيه في الوقت الذي تبلغ فيه قيمتها
الدفترية في دفاتر من ١٠٥٠٠٠ جنيه ، فإن الأرباح البالغة قدرها ١٠٠٠
جنيه في هذه الحالة توزع بين من وص كالآتي :

تحصل من على الفرق بين تكلفة الشراء وقيمة الرد أي على ٥٠٠٠ جنيه
(١٠٥٠٠٠ - ٩٥٠٠٠) .

وتحصل من على الفرق بين القيمة الدفترية وقيمة الرد أي على ٥٠٠٠ جنيه
(١٠٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠) .

أما إذا كانت من قد حصلت على السندات من السوق بسعر يزيد عن
القيمة الاسمية ، فإنها تتحمل مقابل ذلك خسائر تعادل الفرق بين التكلفة
والقيمة الاسمية ويظل وضع من كما هو عليه . ويقوم هذا البديل على
أساس أن من عند ما تحتفظ بالسندات حتى تاريخ الاستحقاق فإنها سوف
تضيف لأيراداتها من الفوائد ما يعادل مجمع الفرق بين التكلفة والقيمة
الاسمية إذا كان الشراء بسعر يقل عن القيمة الاسمية . أما إذا كان الشراء
بسعر يزيد عن القيمة الاسمية فهذا يعني أن سعر الفائدة (الاسمي والفعال)
على هذه السندات يزيد عن مثيلاتها في السوق ، ومن ثم تقوم من باستئصال
الفرق بين التكلفة والقيمة الاسمية من الفوائد الدورية التي تحصل عليها من
من . وتقوم من خلال الفترة الباقية من مدة السندات باستنفاد
ما تبقى من علاوة الإصدار تخفيضاً لمبدئ الفوائد المدينة التي تتحملها
عليها .

ونحن نفضل البديل الثاني . ذلك لأنه منطقي من ناحية ، كما لا يترتب عليه غبن الاقلية في حالة وجودها من ناحية أخرى ، ويقتضي ذلك بالطبع عند استبعاد السندات من دفاتر المشتري ودفاتر المصدر في ورقة عمل الميزانية التجميعية توزيع الفرق بين التكلفة في دفاتر المشتري والقيمة الدفترية في دفاتر المصدر على حسابي أرباحها المحبوزة على أساس اعتبار القيمة الاسمية أو قيمة الرد المحددة اذا كانت تختلف عن القيمة الاسمية كميّار .

أسئلة وتمارين على

الفصل الخامس عشر

أولا الأسئلة :

(١) ما هو المفهوم والمبادئ المالية الوسيطة ؟ وما هو الفرق بينها وبين مفاهيم الرأسمالية ؟

(٢) لماذا يلزم إيراد الأرباح ضمن الجمعية على المخزون في نهاية الفترة بينما لا يباع على محزون أول الفترة ؟ صيد صافي بيع الشركة البائنة ؟

(٣) طرح كل من المعياران التالية في صيغتها الصحيحة من وجهة نظرك .

أ - تؤدي المعاملات المالية الوسيطة إلى زيادة أصول كل شركة من شركات المجموعة وإلزاماتها زيادة صورية .

ب - عندما نحصل من البائنة على إيجارات أو فوائد من من القابضة فإن إداقتها الحقيقية لا تزيد بمقدار هذه الإيجارات أو الفوائد حيث تشمل مصروفات من وجهة نظر من .

ج - تقتضي المبادئ الاقتصادية عدم تحقق أرباح المخزون من المبادلات الوسيطة بين وحدات المجموعة الواحدة في عناصر المستلزمات من مواد وبضائع .

د - إذا تم تبادل الأصول الثابتة بين وحدات المجموعة الواحدة بأرباح أو خسائر للبائع فيلزم استبعاد قيمة الأصول المتبادلة بما فيها من أرباح أو خسائر لأغراض إعداد القوائم والحسابات التجميعية .

هـ - لا تعتبر إستثمارات إحدى الشركات في سندات شركة أخرى من نفس المجموعة من المعاملات المالية الوسيطة لأن السندات تشمل إقراضا طويل الأجل .

و - عندما يتم إستهلاك الأصل الثابت الذي تم تبادله بين وحدتي مجموعة

واحدة من الشركات فان الحاجة الى استبعاد تكلفتها من اصول المشتري مقابل ارباح البائع المحجوزة تتوقف ، كما يتوقف حساب الإهلاك على .

ثانياً التمارين :

التمرين الأول : تمتلك س ٩٠ / من حصة المالك في س ٧٠ / من حقوق الملكية في س ، وتمثل الشركات الثلاثة مجموعة إنتاجية متكاملة . س ١ على المواد الأولية اللازمة لعملياتها من س ٢ ثم ذبح منتجاتها لـ س ٣ . حيث تقوم بتجهيدها وبيعها للملاء . وقد بلغت مشتريات س ٢ من س ٣ خلال العام الجاري ١٨٧٥٠٠ جنيه ، كما بلغ المخزون لديها من مشتريات العام السابق في بداية العام ٦٢٥٠٠ جنيه ، كما بلغت مبيعات س ٢ للشركة س ٣ خلال العام ٣٦٠٠٠ جنيه ولم يوجد مخزون في بداية الفترة لدى س ٣ من مشتريات العام السابق من س ٢ وقد استخدمت س ٣ خلال العام السابق قيمة ٢٨٨٥٠٠ جنيه من مشتريات س ٢ في عملياتها الإنتاجية خلال العام ، كما يبلغ المخزون لديها من مشتريات س ٢ في نهاية العام ١٠٠٠٠ جنيه ، معدل دوران س ٢ بتسوير إنتاجها على أساس ١٢٥ % من التكلفة ، كما تقوم س ٢ بتسوير منتجاتها على أساس ١٢٠ % من التكلفة .

والمطلوب : اجراء قيود اليومية اللازم اجراؤها على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للعام الجاري والميزانية التجميعية في نهاية العام لاستبعاد أثر المعاملات في المخزون بين الشركات الثلاثة على الحسابات والموازنات التجميعية لها .

التحريين الثاني : ظهرت الأرصدة التالية في دفاتر من وشركاتهم — في نهاية العام .

م	م	م	م	م
٢٢٥٠٠٠	٣٤٠٠٠٠	٧٢٠٥٠٠	٩٢٠٦٠٠	عملاء
٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	—	أوراق قبض
١٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	—	—	أوراق قبض مخصصة
٢٣٠٢٠٠	—	١٠٢٠٠	٤٠٥٠٠	فوائد مدينة
—	١٣٠٧٠٠	٥٠٢٠٠	—	إيجارات مدينة
٦٠٢٠٠	٢٠٦٠٠	٤٠١٠٠	—	فوائد دائمة
٢٠٦٠٠	٢٠٢٠٠	—	—	إيجارات دائمة
٧٦٠٠٠	١٥٢٠٠٠	١١٧٠٢٠٠	٤٥٠٩٠٠	موردون
٤٢٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	أوراق دفع

فاذا علمت أن :

(١) من بين أرصدة العملاء في دفاتر من ٢٧٠٠٠٠ جنيه تمثل الرصيد المدين للشركة من ٧٢٠٥٠٠ جنيه تمثل الرصيد المدين للشركة من .

(٢) من بين أرصدة أوراق القبض لدى من ٢٠٠٠٠٠ جنيه مسحوبة على من ومخصص منها ١٠٠٠٠٠ جنيه لدى البنك ومن بين أرصدة أوراق القبض لدى من مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه مسحوبة على من ومخصصة لدى من ، أما باقى أوراق القبض المخصصة فهي مخصصة لدى البنك .

(٣) تستأجر من أحد المباني من من بإيجار سنوى قدره ٢٠٤٠٠ جنيه ، كما تستأجر من إحدى السيارات من من بإيجار سنوى ١٠٢٠٠ جنيه .

(٤) بلغت الفوائد الدائمة المستحقة للشركة من على من عن العام ٩٠٠ جنيه .

والمطلوب : بيان أثر هذه البيانات على ورقة عمل الحسابات والقوائم لتجديدية لشركات الأربع عن العام .

التمرين الثالث : تمتلك ص ٨٠٪ من حقوق الملكية في ص . وفي ١/١/١٩٧٤ قامت ص بشراء مجموعة من الآلات التي كانت موجودة بين أصول ص بتكلفة دفترية ٢٨٠.٠٠٠ جنية ونحوه من إهلاك ١٤٠.٠٠٠ جنية بمبلغ ١٦٠.٠٠٠ جنية ، حيث تستهلك هذه الآلات بواقع ٥٪ سنوياً . وفي ٢٥/٢/١٩٧٤ اشترت ص قطعة أرض فضاء من ص بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنية وبالفاتح مزاريف التسجيل ونقل الملكية ٢٠.٠٠٠ جنية . وقد كانت هذه الأراضي تظهر بتكلفة دفترية قدرها ٢٥٠.٠٠٠ جنية في دفاتر ص . وتقوم كل من الشركتين بإظهار أرباح أو خسائر سيادة الأصول في الحسابات الختامية عن العام الذي تتحقق فيه مثل هذه الأرباح أو الخسائر .

المطلوب : (١) توضيح أثر هذه العمليات على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن سنة ١٩٧٤ والميزانية التجميعية في نهايتها ، (٢) كالمطلوب الأول لسنة ١٩٧٥ ، (٣) كالمطلوب الأول لسنة ١٩٧٦ .

التمرين الرابع : قامت الشركة نـ بإصدار ١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه سندات ٥٪ لمدة عشر سنوات في ١/١/١٩٧٠ بملاوة إصدار ١٠٪ . وقد قامت ص التي تمتلك ٧٠٪ من أسهم رأس مال ص في الإكتتاب في ١٥٠.٠٠٠ جنيه من السندات حينئذ ، وما زالت هذه السندات في محفظة الأوراق المالية لدى ص حتى تاريخه . وفي ١/١/١٩٧٥ ، عندما زادت ص أن سعر الفائدة على السندات المماثلة مرتفع بما أدى إلى انخفاض من سعر سندات ص ، قررت ص إعادة إصدارها فيجته الإسمية ٢٥٠.٠٠٠ جنيه منها بمبلغ ٢٤٢.٠٠٠ جنيه ، وحيث وجد محاسب ص في نهاية ١٩٧٥ أن رصيد السندات يظهر في دفاتر ص بمبلغ ٤٩٩.٠٠٠ جنية بينما يظهر رصيد السندات في دفاتر ص بمبلغ ١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مضافاً إليها علاوة إصدار ٥٠.٠٠٠ جنيه ، فإنه لا يستطيع أن يتحويل الطريقة التي يمكن إستبعاد المعاملات في السندات بين ص و ن لإغراض إعداد الحسابات والقوائم

التجريبية . و تطوعا ~~كثيرا~~ منك قمت بشرح طريقتين بديلتين لمعالجة المشكلة مستخدما في ذلك ورقة عمل الحسابات الختامية والميزانية للتجريبية لكل من عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ على إقراض أن من سوف تحتفظ بالسندات حتى نهاية ١٩٧٦ على الأقل . وبالإضافة إلى ذلك فقد قمت بمراجعة ما أجراه محاسب الشركة في هذا الشأن عن عام ١٩٧٦ ووجدت أنه قد أخطأ بالمعالجة حيث أنه فوضت له كيفية المعاملة الدورية التي كاي من الواجب إجرائها عن سنة ١٩٧٤ . أعرض علينا قصداك مع مد المحاسب في صورة منظمة .

التدريبي الخامس : (مستوحى من (تجارب جمعية المحاسبة الأمريكية AICPA) .

فيما يلي الأرصدة التي أظهرتها موازين مراجعة ثلاث شركات تكون بمجموعة واحدة في نهاية السنة المالية الختامية .

ص	ص	ص	
جنيه	جنيه	جنيه	
٤١٠٠٠	٥٠٠٠	١٢٠٥٠٠	أرصدة مدينة :
٥٢٠٠٠	٢٠٠٥٠٠	٧١٠٥٠٠	نقدية
١٢٠٥٠٠	٢٥٠٠٠	٢٩٠٠٠	مستحقات
٧٥٠٠٠			مخزونات
٨٧٠٥٠٠			إستثمارات في س
٩٢٠٥٠٠			د . د . د
١٨٧٥٠٠	٢٩٠٠٠	٤٩٠٥٠٠	د . أخرى
(٤٨٠٠٠)	(٢٠٥٠٠)	(١٠٠٥٠٠)	آلات ومعدات
٤١٠٠٠	١٥٠٠٠	١٧٥٠٠٠	تخصص إهلاك
٣٠٠٠	١٧٠٥٠٠	٢٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
١٠٤٨٠٠	٢٥٤٠٠٠	٢٥٨٠٠٠	مصرفات مختلفة
			بمجموع الأرصدة المدينة

أرصدة دائنة :

٢٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	رأس مال الأسهم
		٥,٠٠٠	إحتياطي طوارئ
٢٨١,٥٠٠	—	٦,٠٠٠	أرباح محسوزة
٤٨٠,٠٠٠	١٣٧,٥٠٠	٢٨٥,٠٠٠	مبيعات
٤,٥٠٠			أرباح بيع أصول
٩,٠٠٠			إيرادات توريدات
٢٣٠,٠٠٠	١٦,٥٠٠	١٢,٠٠٠	دائنون
١,٠٤٨,٠٠٠	٢٥٤,٠٠٠	٢٥٨,٠٠٠	بمجموع الأرصدة الدائنة

هذا وقد قامت من بتأسيس الشركة من في أول يناير من السنة الجارية ، حيث احتفظت لنفسها بـ ٧٥٪ من أسهم رأس المال ، متبقيا في الإكتتاب العام بالقيمة الاسمية التي تبلغ ١٠ جنيه أسهم .

وفي أول يوليو من السنة الجارية قامت من بشراء ٥٠,٠٠٠ سهم من أسهم رأس مال من من السوق بمبلغ ٨٧,٠٠٠ جنيه بينما القيمة الاسمية لهذه الأسهم ٥٠,٠٠٠ جنيه . وفي ذلك التاريخ كانت حقوق الملكية في من قبيل ٩٠,٠٠٠ جنيه كالتالي : رأس مال ٥٠,٠٠٠ ، ١٨,٠٠٠ جنيه أرباح محسوزة ، ٢٢,٠٠٠ جنيه صافي أرباح الفترة من ١/١ حتى ٧/١ من السنة الجارية .

وفي خلال السنة الجارية تمت المبادلات التالية بين الشركات الثلاثة :

المبيعات معدل يحمل الربح الباقي في مخزون المشتري في
نهاية الفترة بالتكلفة أو السوق

أيهما أقل
جنيه

للمبيعات

جنيه

٧٥٠٠

٢٠٪

٢٠٠٠٠

مبيعات من الشركة س ٢٠٠٠٠

٥٠٠٠

١٠٪

١٥٠٠٠

مبيعات من الشركة س ٢ ١٥٠٠٠

١٠٠٠٠

٢٠٪

٢٠٠٠٠

مبيعات من الشركة س ٢ ٢٠٠٠٠

وعند تقويم مخزون س بالكلفة أو السوق أيهما أقل ثم تخفيض تكلفة
المخزون من المبيعات من س بمبلغ ٩٥٠ جنيه .

وفي ١/٢ من السنة الجارية قامت س ببيع بعض الآلات س بمبلغ ١٢٠٠٠
جنيه . وقد جاء س على هذه الآلات منذ سنتين بمبلغ ١٢٥٠٠ جنيه
والتي كانت بها ١٠٪ سنوياً بطبققة الفقد الثابت . وقد استمرت س
بالتجاع لنفس معدل الإهلاك لباقي سنوات الحياة الانتاجية المقدرة .

هذا وقد تمت توزيعات الأرباح التالية خلال العام الجاري .

التاريخ	س	س
٦/٢٠	١١٠٠٠	٣٠٠٠
١٢/٢١	١٢٠٠٠	٧٠٠٠

وقد قامت س بتحصيل كل من التباينين بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه مقابل مصاريف
الإشراف وأرباح إحصاءات بذلك في نهاية العام وقد اعتبرت هذه المصاريف
من بدسود المصروفات المتنوعة في دفتر س ١ هـ كما قامت س بتخفيض
مصروفاتها بها . هذا ولم يتم أية تسديدات في هذا الشأن حتى نهاية العام . وفي نهاية
نهاية العام قامت س بتعيين مبلغ ٥٠٠٠ جنيه من أرباحها المحبوزة

كأحتياطي طوارئ. لتغطية تعويضات ممتدة. نتيجة أسودى القضايا المرفوعة
ضدها .

المطلوب : (١) إعداد ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن العام
ورقة عمل الميزانية التجميعية في نهاية العام . يجب أن تشمل الحسابات
التجميعية على إيرادات ومصروفات . كما لو كان قد تم السيطرة عليه في
بداية العام ، على أن تعامل الأرباح عن السنة ، الأرباح من العام معالجة
الأرباح المحوزة .

(٢) تم بأعداد الميزانية التجميعية في نهاية العام والحسابات الختامية من العام
في صورة إعلامية ملائمة .

الفصل السادس عشر

في

الشركات القابضة

مشاكل محاسبية مختلفة

١ - مقدمة :

نار لنا إجراءات إعداد الحسابات والقوائم التجميعية حتى الآن في ظل هذه الافتراضات ضمنية بهدف تبسيط العرض والتدرج بالمشاكل من السهل إلى الصعب . فقد عالجنا الموضوع مثلاً على اعتبار أن عملية السيطرة التي تحصل عليها الشركة القابضة تتم دفعة واحدة عن طريق شراء حصة من صافي أصول الشركة التابعة تمكنها من ذلك ، وبالتالي فقد اعتبرنا العملية بمثابة عملية تبادل مكتملة الأركان ، واعتبرنا تكلفة استثمارات الشركة القابضة في الشركة التابعة تعكس إلى حد ما القيمة السوقية العادلة لصافي أصول الأخيرة بصرف النظر عن قيمتها الدفترية . وهذا ما يطلق عليه محاسبياً إعداد الحسابات والقوائم التجميعية على أساس الشراء Purchase والذي يشانه تشدد حدة الجدل المحاسبي حالياً بمخاضاته على أساس اندماج الحقوق Pooling of Interests ويؤدي كل من الأسس إلى نتائج تجميعية مختلفة .

هذا كما اقترحنا ضمناً في الفصول السابقة أن أسهم الشركات التابعة من نوع واحد ، وأن حصة القابضة في حقوق ملكية التابعة لا تتغير من حيث النسبة ، وأن السيطرة تتم دفعة واحدة وليس عن طريق شراء أسهم التابعة بالتدريج ، وأن الشركة القابضة تحتفظ باستثماراتها التابعة باستمرار دون أن تتصرف فيها بالبيع مثلاً ، وأن أسهم رأس المال في الشركة التابعة لا يطرأ عليها تغير ، وأن

طرفة الشركة القابضة على الشركة التابعة تتم بطريق مباشر وليس عبر طريق
أخرى أو شركات أخرى .

ولا شك في أن إسقاط كل من هذه الافتراضات يتطلب إجراءات إضافية
بديلا لإجراءات السابق عرضها بما يتلاءم مع الموقف . وبالرغم من ضيق
المخصص لسلك من هذه المواضع فإننا سوف نقف أول كل . بها في
التيالية باختصار وت. بط شديدن حتى يتوفر للموضوع بعض النكامل
نود .

• الدمج الحقوقي بالمقارنة بالشراء :

لا خلاف في أنه عندما تحصل إحدى الشركات القابضة على غالبية أسهم رأس
ال في شركة تابعة عن طريق تبسادل هذه الأسهم بتقديرة أو أصول أخرى ،
التزامات ، دون أسهم رأس مال الشركة القابضة ، فإن العملية تعتبر عملية
رأه مكتملة الأركان ، وتسمى عليها المعالجة المحاسبية التي وضعتها في الفصول
سابقة ، أما إذا كانت سيطرة الشركة القابضة على التابعة تتم عن طريق تبسادل
سهم رأس مال الأول مع أسهم رأس مال الثانية فهذا يشور الجدل المحاسبي
حول اعتبار العملية عملية تبادل ، أو عملية اندماج في حقوق ملكية كل من
الشركتين وخاصة حينما يترتب على العملية إستمرار مصالح الشركاء المساهمين
في كل من الشركتين من وجهة نظر الوحدة التجميعية . ويترب على إعتبار
العملية عملية اندماج لحقوق الملكية من وجهة النظر المحاسبية بدلا من اعتبارها
عملية شراء ، إختلاف بعض الإجراءات اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم
التجميعية حيث تقوم أصول التابعة بقيمتها الدفترية كما تمثل الأرباح المحجوزة في
الميزانية التجميعية بمجموع الأرباح المحجوزة لكل من الشركتين القابضة والتابعة .
ولتوضيح أوجه الخلل في المعالجة المحاسبية لعمليات التجميع في ظل
أساس الشراء ، وأساس اندماج حقوق الملكية دعنا نفترض المثال المبسط
التالي : لنفرض أن الشركة ص قد حصلت على السيطرة على الشركة التابعة من
في ١/١/١٩٧٤ بتبادل ٩٠٪ من أسهم رأس المال في ص مقابل إصدار

١٠٠ سهم عادي ، أسهم من القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه . وفي ذلك التاريخ كان ما يخص الزاوية العمومية لكل من الشركتين كالآتي (قبل إتمام العملية) :

س	س	
جنيه	جنيه	
٤٧٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	مجموع الأصول
		حقوق الملكية :
٢٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	أسهم رأس المال - قيمة إسمية ١٠ جنيه
١٢٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	أرباح معوزة
١٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	إلآة ادات
٤٧٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	مجموع الخصوم

هذا ومن الواضح أن القيمة الافتراضية لأسهم من أسهم من ١٥ جنيه بها القيمة الدفترية لأسهم من ١٠٠ جنيه قبل إتمام العملية . والفرق أن القيمة السوقية لأسهم من قبل إصدار الأسهم الجديدة مقسابل ٩٠٪ من سوق الملكية في س بالغ ١٩ جنيه للسهم

وبترتيب على هذه العملية أن حملة ٩٠٠٠٠ سهم من أسهم من سوف يحصلون على ١٠٠٠٠٠ سهم من أسهم من مقابل أسهمهم بينما يستمر حملة ١٠٠٠٠ سهم من أسهم من في حيازة أسهمهم فيها (حقوق الاقلية) . ويصبح أمام إدارة الشركة من عدد من البدائل لتسجيل عملية الاثثار في س كالآتي :

١ - اعتبار أن القيمة السوقية لأسهم من المصدرة كقابل بمثل القيمة السوقية المعادلة لحصتها في حقوق الملكية في س . أي أن الاثثارات تقوم في هذه الحالة بمبلغ ١٩٠٠٠٠ جنيه .

٢ - اعتبار القيمة الدفترية لأسهم من قبل إصدار الأسهم الجديدة

كقياس لقيمة استثماراتها في س ، أى أن الاستثمارات تقوم بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه
٣ — اعتبار القيمة الدفترية لأسهم من التى يتم الحصول عليها كقابل لإصدار
الأسهم الجديدة بمثابة مقياس لاستثماراتها في س ، أى أن الاستثمارات تقوم
بمبلغ ١٨٠.٠٠٠ جنيه .

٤ — اعتبار القيمة الاسمية لأسهم من المصدرة كقابل مقياسا لقيمة استثماراتها
في س ، أى أن الاستثمارات تقوم بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه .
وتكون القيود والدفترية في دفاتر من لإثبات استثمارها في س في ظل كل من
هذه البدائل الأربعة كالآتي :

البديل الأول	البديل الثانى	البديل الثالث	البديل الرابع
١٩٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠	١٨٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٩٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	٨٠.٠٠٠	—
من س / استثمارات في س			
الى س / رأس مال الأسهم			
الى س / رأس المال المدفوع بالزيادة			

ولا شك في أن إختيار أى من هذه البدائل سوف يؤثر على الحسابات الخاصة
بالشركة من بطريقة مختلفة عن باقى البدائل . وبالرغم من ذلك فإذا عرلجت
العملية باعتبارها اندماج في حقوق الملكية وليست عملية شراء فإن النتائج
التي يتم التوصل إليها في الحسابات والقوائم التجميعية تكون واحدة في ظل أى
من البدائل الأربعة .

أما إذا عرلجت العملية كعملية شراء ، طبقا لما أتبعناه في الفصول السابقة
فإن إختيار أى من البدائل الأربعة سوف يؤدي إلى نتائج مختلفة عن البدائل
الأخرى . فالبديل الأول يترتب عليه ارتفاع تكلفة الاستثمارات في س عن
قيمتها الدفترية بمبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه ، بينما البديل الثانى يؤدي إلى انخفاض
هذه التكلفة بمبلغ ٣.٠٠٠ جنيه ، أما البديل الثالث فلا يترتب عليه أية
اختلافات في تكلفة الاستثمارات عن قيمتها الدفترية ، بينما البديل الرابع يؤدي

إلى انخفاض تكلفة الاستثمارات عن قيمتها الدفترية بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه .
ولنفرض مثلاً أن نص فـ ١٠٠٠٠٠ جنيه اختار البديل الأول لأغراض المقارنة بين أساس
الشراء ، وأساس اندماج حقوق الملكية . ولنفرض أنه في ظل أساس الشراء اعتبر
الفرق بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها الدفترية ، ابعدا لشهرة السيطرة من وجهة
نظر من وعلى هذا الأساس تكون ورقة عمل الميزانية التجميعية في تاريخ الحصول
على السيطرة طبقاً لأساس الشراء كالآتي :

ورقة عمل الميزانية التجميعية (أساس الشراء)

الميزانية التجميعية	مستويات واستثمارات		س	س	الأصول :
	لـ ١٠	س ١٠			
—	١٩٠٠٠٠ (١)			١٩٠٠٠٠	استثمارات في س
١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠ (١)			شهرة سيطرة
٧٢٥٠٠٠٠			٢٥٠٠٠٠٠	٢٧٥٠٠٠٠	أصول أخرى
٧٢٥٠٠٠٠			٢٥٠٠٠٠٠	٦٦٥٠٠٠٠	مجموع الأصول
					مادة الملكية الالتزامات :
٢٥٠٠٠٠٠				٢٥٠٠٠٠٠	رأس مال من
٩٠٠٠٠٠				٩٠٠٠٠٠	رأس مال مدافع بالزيادة - س
١٢٥٠٠٠٠				١٢٥٠٠٠٠	أرباح محوذة - س
		٩٠٠٠٠٠ (١)	١٠٠٠٠٠٠		رأس مال - س
		١٠٠٠٠٠ (٢)			
		٩٠٠٠٠٠ (١)	١٠٠٠٠٠٠		أرباح محوذة - س
		١٠٠٠٠٠ (٢)			
٢٠٠٠٠٠ (٢)	٢٠٠٠٠٠				حقوق الأقلية في س
١٥٠٠٠٠٠			٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	الالتزامات
٧٢٥٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٦٦٥٠٠٠٠	

ومن الواضح أن القيد (١) يؤدي إلى استبعاد استثمارات من في س مقابل
٩٠ ٪ من حقوق الملكية في س ويثبت شهرة السيطرة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه في
الأصول التجميعية . أما القيد (٢) فيثبت حقوق الأقلية في س بنسبة ١٠ ٪ .

أما إذا عولجت العملية على اعتبار أنها اندماج في صفوة الملكية فإن قائمة عمل الميزانية التجميعية تكون كما هو من الميزانية الأصلية ، ولتحقق في ١٠٠٠٠٠ عمل نجد أن الإحراجات في ظل أساس اندماج حقوق المادية تهدف إلى إظهار صافي أصول كل من الشركتين في الميزانية التجميعية بقيمتها الافتراضية (صافي أصول الشركتين قبل إتمام العملية كانت تبلغ ٥٧٥٠٠٠٠ + ٢٥٠٠٠٠٠) رأس مال من ١٢٥٠٠٠٠ أرباح محجوزة من ١٠٠٠٠٠٠ رأس مال من ١٠٠٠٠٠٠ أرباح محجوزة من ١٠٠٠٠٠٠ وهي تازالت نظام هذه القيمة في الميزانية التجميعية (٣٥٠٠٠٠٠ رأس مال من ١٠٠٠٠٠٠٠ أرباح محجوزة المجموع ٢٠٠٠٠٠٠ حقوق الأقلية في س) ذلك بينما حقوق الملكية في الميزانية التجميعية على أساس الشراء تبلغ ٥٨٥٠٠٠٠ بحسب (إزادات بقيمة شفرة

ورقة عمل الميزانية التجميعية (أساس اندماج حقوق الملكية)

الأصول :	س	ش	تمويلات وإستثمارات		للإيرانية التجميعية
			من /	إلى /	
إستثمارات في أس	١٩٠٠٠٠			١٩٠٠٠	—
أصول أخرى	٢٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠			٧٢٥٠٠٠٠
مجموع الأصول	٢٦٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠			٧٢٥٠٠٠٠
حقوق الملكية والإلتزامات :					
رأس المال - س	٣٥٠٠٠٠٠				٣٥٠٠٠٠٠
رأس مال مدفوع بالزيادة - س	٩٠٠٠٠٠				
رأس مال - ش		٩٠٠٠٠٠			
أرباح محجوزة	١٢٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	(١) ٩٠٠٠٠٠ (١) ٩٠٠٠٠٠ (٢) ١٠٠٠٠٠٠ (١) ١٠٠٠٠٠٠ (٢) ١٠٠٠٠٠٠		٢٠٥٠٠٠٠
حقوق الأقلية في س				(٢) ٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
الإلتزامات	١٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠			١٥٠٠٠٠٠
	٦٦٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠	٧٢٥٠٠٠٠

المسيطرة . وبذلك تتركز الاختلافات في ظل كل من الاساسيين في هذين
الاول يتعلق باظهار صافي اصول المجموعة في الميزانية التجميعية بتكافئها الدفترية
بصرف النظر عن القيمة التي تحددها القابضة لإستثماراتها في التابعة ، والثاني
يتعلق بتجميع أرصدة الأرباح المحجوزة بعد تسويتها بحقوق الأقلية وما قد
لزم لإستكمال القيمة الدفترية لإستثمارات القابضة وإظهارها في الميزانية التجميعية
الك في ظل أساس اندماج حقوق الملكية . أما في ظل أساس الشراء فإن
الأرباح المحجوزة للتابعة حتى الإقتناء كانت واجبة الإستبعاد بالكامل بما
من القابضة منها مقابل إستثمارات القابضة فيها .

وبلاحظ أن القيد (١) يستبعد إستثمارات ص في س مقابل رأس المال
المدفوع بالزيادة — ص والذي ترتب على العملية ، ومقابل حصة ص في
أسهم رأس مال س بالقيمة الاسمية ثم يستكمل الفرق من الأرباح المحجوزة .
أما القيد (٢) فيثبت حقوق الأقلية في رأس مال س وفي أرباحها المحجوزة .
وبلاحظ أن شهرة السيطرة التي ظهرت في حالة الشراء لم تظهر عند الأصول
التجميعية في حالة اندماج حقوق الملكية . كما أن الأرباح المحجوزة في الحالة
الآخيرة تتكون من أرباح ص ١٢٥٠.٠٠٠ + ٨٠٠.٠٠٠ جنيه من الأرباح
المحجوزة في س في تاريخ العملية حيث استبعد مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه مقابل
الإستثمارات ومبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه رحلت لحقوق الأقلية .

هذا وبصرف النظر عن البديل الذي تختاره ص لإليات إستثماراتها في س
فإن الميزانية التجميعية في ظل أساس اندماج حقوق الملكية تظل كما هو موضح بهاليه .
أما في حالة إتباع أساس الشراء ، فإن الميزانية التجميعية تعطى صورة مختلفة في
ظل كل بديل من البدائل . ويمكن التحقق من ذلك لو قمنا بأعداد ورقة عمل
الميزانية التجميعية في ظل كل من الاساسيين لأي من البدائل الأخرى وقارنتها
بورقة العمل الموضحة بهاليه .

والواقع أن أساس اندماج حقوق الملكية وما يترتب عليه من استمرار

صافي الأصول بقيمتها الدفترية وإندماج الأرباح المحجوزة في تاريخ الاقتناء يفتقر إلى الأساس النظري بالرغم من تحييد استخدامه عملا في غسل صفوط الممارسة المحاسبية السائدة والتي عادة ما تتأثر بعوامل وصفوط قانونية وضريبية ونحن نحتفظ قطعا أساس الشراء الذي تناولنا إجراءاته في الفصول السابقة لقياسه على الخلفية النظرية السليمة . فحصول الشركة القابضة على السيطرة على شركة تابعة يمثل عملية تبادل مكافئة الأركان لها دلالتها الاقتصادية حينئذ بصرف النظر عن طبيعة المقابل الذي تضحي به الشركة القابضة وسواء كان في صورة أصول أو التزامات أو أسهم رأس المال . كما نرى أنه يجب تسجيل العملية على اعتبار أنها عملية شراء وعلى أن تقوم أسهم رأس مال القابضة المصدره كقابل للسيطرة على التابعة بقيمتها السوقية العادية حينئذ ، مع مراعاة ما قد يترتب على زيادة عدد الأسهم المصدره من انخفاض في قيمة الأسهم القائمة . وإذا وجد فرق بين هذه القيمة والقيمة الدفترية لحق للقابضة في صافي أصول التابعة فإنه يصبح من الواجب التعرف على مصدره وإظهاره في الميزانية التجميعية على هذا الأساس .

٣ — تعدد أنواع أسهم الشركة التابعة :

افترضنا في الفصول السابقة أن أسهم الشركة التابعة من نوع واحد (ومن ثم أسهم عادية) . غير أنه في الحياة العملية غالبا ما نجد تعدد أنواع الأسهم لدى الشركة الواحدة ، والتي قد تصبح شركة قابضة لشركة أخرى . ويترتب على تعدد أنواع الأسهم أن يلزم الأمر تحديد القيمة الدفترية لحقوق ملكية كل نوع منها على حدة في تاريخ حصول القابضة على السيطرة على التابعة ، وذلك بصرف النظر عن نوع أو أنواع الأسهم التي تسيطر بها القابضة على التابعة ، لا يمكن تحديد الفرق بين تكلفة الاستثمارات بقيمتها الدفترية لكل نوع من أنواع الأسهم من ناحية ، ولإمكان إجراء الاستبعادات والتسويات الملائمة للحسابات المناسبة لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التحصيلية ويستدعي ذلك بالطبع ضرورة دراسة شروط كل من نوع من أنواع الأسهم لتحديد قيمتها الدفترية على أساس

سليم وموضوعي (١) وعندما تتحدد القيمة الدفترية لحقوق ملكية كل نوع من أنواع الأسهم ، وعلى حسب طبيعة إستثمارات القايضة في كل نوع منها يمكن اتخاذ إجراءات إعداد القوائم التجميعية طبقا لما سبق بيانه في الفصول المتقدمة ، وتوضح ذلك نفرض مثلا أن س تمتلك ٩٠ ٪ من حقوق الملكية في س١ و ٧٠ ٪ من حقوق الملكية في س٢ حيث كانت حقوق ملكية كل من هاتين الشركتين في تاريخ الإقتناء كالآتي :

س٢	س١	
٤٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	رأس مال الأسهم العادية قيمة إسمية ١٠ جنيه
١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	٦ ٪ أسهم ممتازة قيمة إسمية ٢٥ جنيه
٥٠.٠٠٠	(٦٠.٠٠٠)	أرباح محجوزة (خسائر متجمعة)
٥٥٠.٠٠٠	٢٤٠.٠٠٠	مجموع حقوق الملكية

وانفرض أن الأسهم الممتازة في س١ مجمعة للأرباح ولم تسدد عنها الأرباح لمدة ٥ سنوات ، كما أن الأسهم الممتازة في س١ قابلة للرد طبقا لرغبة الشركة بمبلغ ٢٧ جنيه للسهم وأنها غير مجمعة للأرباح وعلى هذا الأساس يمكن حساب القيمة الدفترية لنوع كل نوع من نوعي الأسهم في كل من س١ ، س٢ ، وحقوق س فيهما كالآتي :

س١	س١	س٢	س٢	
حقوق الملكية	حقوق الأسهم الممتازة	حقوق الملكية	حقوق الأسهم الممتازة	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٢٤٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	٥٥٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	مجموع حقوق الملكية
	٣٠.٠٠٠			أسهم ممتازة - قيمة إسمية
				أرباح مجمعة متأخرة
				علاوة رد
١٣٠.٠٠٠		١٠٨.٠٠٠		حقوق الأسهم الممتازة (القيمة الدفترية)
١١٠.٠٠٠		٤٤٢.٠٠٠		القيمة الدفترية للأسهم العادية

(١) يمكن القارئ الرجوع إل كيفية حساب القيمة الدفترية لسهم في حالة تعدد أنواع

وإذا كانت من تمتلك ٩٠ ٪ من نوعي الأسهم في س١ و ٧٠ ٪ من نوعي الأسهم في س٢ كانت القيمة الدفترية لإستثماراتها في كل نوع كالآتي :

س٢	س١	س٢	س١	حقوق من حقوق الأقلية
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
١١٧٠٠٠	١٣٠٠٠	٧٥٠٠٠	٢٢٠٤٠٠	أسهم ممتازة
٩٩٠٠٠	١١٠٠٠	٣٠٩٠٤٠٠	١٣٢٠٦٠٠	أسهم عادية

إما إذا كانت الأسهم الممتازة ليس لها حق التصويت (وهو الغالب) ولم يكن لأقاربضة أى إستثمارات فيها، فأنها تصبح جميعا من حقوق الأقلية

وطبقا للسعر الذى تدفعه من فى سبيل المددول على السيطرة على كل من س١ ، س٢ لكل نوع من نوعي الأسهم بتحديد الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية وتتبع نفس الاجراءات السابق بيانها لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية . فلو فرضنا مثلا أن من حصلت على ٩٠ ٪ من الأسهم العادية فقط فى س١ بمبلغ ١٠٧٠٠٠ جنيه ، بينما حصلت على ٧٠ ٪ من الأسهم العادية فى س٢ بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه و ٨٠ ٪ من الأسهم الممتازة التى ليس لها حق التصويت بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه ، وكان الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية فى س١ يمثل شهرة سيطرة ، والفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للأسهم العادية لشركة س٢ يرجع للمغالاة فى تقويم بعض الأصول الثابتة ، بينما الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للأسهم الممتازة ، يرجع إلى إنتظام توزيعات الأرباح عليها ، فإن قيود التسوية والاستبعاد على ورقة عمل الميزانية التجميعية تكون كالآتي :

— بالنسبة لشركة س١ .

من مذكورين :

س/ رأس مال أسهم عادية - س.م	٢٠٠,٠٠٠
س/ رأس مال أسهم ممتازة - س.م	١٠٠,٠٠٠
س/ شهرة السيطرة - تجميعية	٨,٠٠٠

الى مذكورين :

س/ خسائر متجمعة - س.م	١٠,٠٠٠
س/ استثمارات في أسهم عادية - س.م	١٠٧,٠٠٠
س/ حقوق الاقلية في أسهم عادية - س.م	١١,٠٠٠
س/ حقوق حصة الأسهم الممتازة في س.م	١٣٠,٠٠٠

بالنسبة لشركة س.م :

من مذكورين :

س/ رأس مال الأسهم العادية - س.م	٦٠,٠٠٠
س/ رأس مال الأسهم الممتازة - س.م	١٠٠,٠٠٠
س/ أرباح محجوزة - س.م	٥٠,٠٠٠
س/ الزيادة في النخلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات أسهم ممتازة في س.م - تجميعية	٣٦,٠٠٠

الى مذكورين :

س/ مخصص تقويم أصول - س.م - تجميعية	١٣,٤٢٨
س/ استثمارات في أسهم عادية - س.م	٢٠٠,٠٠٠
س/ استثمارات في أسهم ممتازة - س.م	٩٠,٠٠٠
س/ حقوق الاقلية في أسهم عادية - س.م	١٢٨,٥٧٢
س/ حقوق الاقلية في أسهم ممتازة - س.م	٢١,٦٠٠

ويلاحظ أن مخصص تقويم أصول س.م قد تمرد بما يقابل حقوق من و حقوق

الاقلية طبقا لما تضمنته تكلفه إستثمارات ص (٩٤٠٠ × ١٧٥) ، ومن ثم أدى إلى انخفاض حقوق الاقلية بمبلغ ٤٢٨ ر ٤ جنيه .

٤ - تغير نسبة حقوق القابضة في ملكية التابعة والحصول على السيطرة بالتدريج .

قد تتغير نسبة حقوق القابضة في ملكية شركة تابعة لها أو أكثر بعدد من الأسباب منها : (١) شراء عدد من أسهم التابعة بعد الحصول على السيطرة ، (٢) شراء الأسهم بالتدريج حتى الحصول على السيطرة ثم الاستمرار في الشراء بعد ذلك ، (٣) بيع بعض أسهم الشركة التابعة في السوق ، (٤) زيادة التابعة رأس المال بإصدار أسهم جديدة ، أو (٥) عمليات التابعة في أسهم وأعمالها (عمليات أسهم الخزينة) . وسوف نقول كل من هذه الحالات في هذا البند بقليل من التفصيل .

٤ - أ - زيادة الاستثمارات في التابعة بعد الحصول على السيطرة : إذا قامت الشركة القابضة بزيادة استثمارات في أسهم رأس مال شركة تابعة في تاريخ لاحق لتاريخ حصول القابضة على السيطرة (والتي نفترض هنا أنها تمت مرة واحدة في تاريخ واحد) ، فإن المحاسب عادة ما يواجه بمشكلتين إضافيتين يصدد تحديد الإجراءات الملائمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية . وأول هذه المشاكل يتعلق بتحديد أصيب كل دفعة من استثمارات القابضة في التابعة في الأرباح المحجوزة الأخيرة في تاريخ إقنتاتها ، وثاني هذه المشاكل يرتبط بالطبع بالاولى ، ويتعلق بكيفية معالجة ما قد يوجد من اختلافات بين تكلفه الاستثمارات في كل دفعة والقيمة الدفترية لحقوق الملكية في التابعة المقابلة لها في تاريخ الإقنتاء . ويتضمن الأمر التغلب على المشكلة الاولى تحليل رصيد الأرباح المحجوزة في التابعة لتعرف على ما تحقق منه أثناء سيطرة القابضة وما يخصها منه إضافة للأرباح المحجوزة في الميزانية التجميعية لكل دفعات الاستثمار على حدة . أما

المشكلة الثانية فهي عادة ما تكون أكثر تعقيدا من الأولى حيث يترتب عليها في كثير من الأحيان تناقض الأدلة الضمنية المتوقعة للمحاسب لمعالجة الفرق بين الكلمة ، القيمة الدفترية للاستثمارات في التابعة . فقد يترتب على أول دفعة من الاستثمارات التي أدت إلى السيطرة زيادة التكلفة عن القيمة الدفترية بما يعنى وجود شهرة سيطرة أو شهرة عمل للتابعة أو انخفاض القيم الدفترية لبعض أصولها عن قيمتها السوقية المعادلة بما يؤدي إلى قيام أصل جديد على ورقة عمل الميزانية المجموعية أو تعديل التكلفة الدفترية الأصول المعنية بالزيادة . وإذا نتج عن الاستثمارات الإضافية في ظل هذه الظروف وجود فرق جديد بين التكلفة والقيمة الدفترية مغايرا في الاتجاه للفرق الأول (بمعنى أن تكون التكلفة في هذه الحالة أقل من القيمة الدفترية لدفعة الثانية للاستثمارات في التابعة) فإنه يمكن الرجوع إما لوجود شهرة سالبة ، أو لانخفاض القيمة السوقية لبعض الأصول عن قيمتها الدفترية ، والتي قد تكون هي نفس الأصول التي اعتبرت قيمتها السوقية أعلى من تكلفتها الدفترية في تاريخ الدفعة الأولى للاستثمارات ، ومن هنا يتسأى تناقض الأدلة لاختلاف تواريخ الإقتناء وإمكانية تغير الظروف المحيطة بعمليات التابعة ومركزها المالي والاقتصادي من تاريخ إلى آخر .

ولتوضيح كيفية التغلب على المشكلة الأولى وتناقض الأدلة الذي قد تترتب على المشكلة الثانية دعنا نفترض المثال التالي لقابضة من والتابعة من .

س	س	
٣٠٠.٠٠٠	٤٠٠.٠٠٠	رأس مال الأسهم العادية - قيمة إسمية . أجنبي
١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	أرباح محجوزة ٧٤/١/١
٦٠.٠٠٠	٨٠.٠٠٠	صافي الربح من العمليات خلال ٧٤
٨٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	صافي الربح من العمليات خلال ٧٥
(٤٠.٠٠٠)	(٥٠.٠٠٠)	أرباح موزعة ٧٥/١٢/٢١

وافتراض أن من حصلت على ١٨٠.٠٠٠ سهم عادي، من أسهم من في
١٩٧٤/١/١ يبلغ ٢٥٦.٠٠٠ جنيه، كما حصلت على ٦٠.٠٠٠ سهم أخرى في
٧٥/٦/٣٠ يبلغ ١.٠٢.٠٠٠ جنيه.

ويؤخذ أثر أرباح من عن عام ٧٤، ٧٥ على أرباح من وأرباحها المحجوزة
على الأساس المستخدم للمعاشية لإستثماراتها في من (أساس التكلفة، أو أساس
سوق الملكية)، كما يتضح من الجدول التالي.

أثر أرباح من على إستثمارات من فيها والأرباح المحجوزة للشركة من

كما يظهر في دفاتر الشركة من

أساس التكلفة		أساس حقوق المالكين		
الإستثمارات	الأرباح المحجوزة	الإستثمارات	الأرباح المحجوزة	
٢٥٦.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	٢٥٦.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	إستثمارات وأرباح محجوزة ٧٤/١/١ صافي ربح عمليات من ٧٤ نصيب من من أرباح من ٧٤
	٨٠.٠٠٠		٨٠.٠٠٠	
		٣٦.٠٠٠	٣٦.٠٠٠	
٢٥٦.٠٠٠	١٨٠.٠٠٠	٢٩٢.٠٠٠	٢١٦.٠٠٠	وصيد ٧٥/١/١ إستثمارات في ٧٥/٦/٣٠ صافي ربح من ٧٥
١٠٢.٠٠٠		١٠٢.٠٠٠		
	٩٠.٠٠٠		٩٠.٠٠٠	
		٢٤.٠٠٠	٢٤.٠٠٠	٦٠٪ من ربح من عن ١/٢ سنة ٧٥ ٨٠٪ من ربح من عن ١/٢ سنة ٧٥ الباقي نصيب من من توزيعات من توزيعات من
		٣٢.٠٠٠	٣٢.٠٠٠	
		(٣٢.٠٠٠)	(٥٠.٠٠٠)	
٣٥٨.٠٠٠	٢٦٢.٠٠٠	٤١٨.٠٠٠	٣٢٢.٠٠٠	الرصيد في ١٩٧٥/١٢/٣١

ويمثل الفرق بين إستثمارات من في من التكلفة في ٧٥/١٢/٣١ وعلى أساس
حقوق الملكية في ذلك التاريخ والبالغ ٦٠.٠٠٠ جنيه (٤١٨.٠٠٠ — ٣٥٨.٠٠٠)
نصيب من في الأرباح المحجوزة التي تحققت منذ حصولها على السيطرة على من

تحليل لتغيرات في القيمة المدفوعة لحقوق في س. بالهارة وكلفتها وبيان حقوق الملكية في س

زيادة (نقص) الملكية من القيمة المدفوعة	تسكنة استثمارات س	القيمة المدفوعة لصالح أصول س				السكن
		حقوق س		حقوق الأقلية		
		مبلغ	%	مبلغ	%	
١٩,٠٠٠	٢٥٩,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠	٧.٤٠	١٩٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	
		٣٩,٠٠٠		٢٤,٠٠٠	٩٥,٠٠٠	
		٢٤,٠٠٠		١٩,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	
٢,٠٠٠	١٠٢,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١.٤٠	٢٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	
١٨,٠٠٠	٢٥٨,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	١.٨٠	١٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	
		٣٢,٠٠٠		٨,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	
		(٣٢,٠٠٠)		(٨,٠٠٠)	(٤٠,٠٠٠)	
١٨,٠٠٠	٢٥٨,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	١.٨٠	١٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	
		١٨,٠٠٠				
		٤١٨,٠٠٠				
		٢٥٨,٠٠٠				
		٩٠,٠٠٠				

في ١٩٧٨/١/١

أرباح سنة ١٩٧٨

أرباح النصف الأول من ١٩٧٥

الرصيد في ١٩٧٥/٦/٣٠

استثمارات من الإضافات في ١٩٧٥/٩/٣٠

مربيد في ٩/٣٠ بعد الاستثمارات الإضافية

أرباح النصف الثاني من ١٩٧٥

توزيعات س في ١٢/٣١ ١٩٧٥

الرصيد في ١٢/٣١ ١٩٧٥

الزيادة في تسكنة استثمارات س من قيمتها المدفوعة

استثمارات س في س على أساس حقوق المالكين

تسكنات س في س على أساس التسكنة

الزيادة في حقوق ملكية س في س منذ تواريخ الإقتناء

حتى ٧٥/٦/٣٠ ، ومنذ استثماراتها الإضافية في ذلك التاريخ حتى نهاية
١٩٧٥ .

وقيل أن نوضح قيود التسوية والاستبعاد اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم
التجميعية عن سنة ١٩٧٥ نورد فيما يلي تحليلاً للتغيرات في حقوق ص في س
وحقوق الأقلية فيها والفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لحقوق ص كأساس
لهذه القيود كما يتضح من الجدول التالي الوارد في الصفحة السابقة .

وبلاحظ أنه إذا لم يوجد فرق بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها الدفترية فإن
تحليل الأرباح المحجوزة للنابة على النحو الموضح بعالية لا يؤدي إلى تعقيدات
إضافية بصدد إعداد الحسابات والقوائم التجميعية رغم تعدد استثمارات القابضة
في النابة بتواريخ مختلفة وتثنائي التعقيدات من اختلاف القيمة الدفترية عن
التكلفة للاستثمارات بنسبة متفاوتة ففي ٧٤/١/١ حيث حصلت ص على ٦٠٪
من حقوق ملكية س بزيادة عن القيمة الدفترية ١٦٠.٠٠ جنيه ، فإن هذه الزيادة
تتطوى على إحدى أمور ثلاثة : (١) دفع المبلغ مقابل شهرة سيطرة ،
(٢) مقابل ٦٠٪ من شهرة المحل الخاصة بالشركة ص ، (٣) مقابل ٦٠٪ من
زيادة القيمة السوقية العادية لبعض أصول س عن قيمتها الدفترية . وإذا اعتبر
المبلغ مقابل شهرة سيطرة فلا يترتب على ذلك مشاكل إضافية عند زيادة
الاستثمارات في س بمقدار ٢٠٪ وزيادة التكلفة عن القيمة الدفترية بمبلغ
٢٠٠.٠٠ جنيه في ٧٥/٦/٣٠ . فيمكن اعتبار هذه الزيادة أيضاً بمثابة شهرة
سيطرة . أما إذا اعتبر مبلغ الـ ١٦٠.٠٠ جنيه مقابل ٦٠٪ من شهرة المحل
الخاصة بالشركة س فهذا يعني وجوب إظهار الشهرة في الميزانية التجميعية بمبلغ
٢٦٠.٦٦٧ جنيه حيث تكون حقوق الأقلية فيها ١٠.٦٦٧ جنيه بواقع ٤٠٪
ولكنه عندما تحصل ص على ٢٠٪ إضافية من حقوق الملكية في س في ٧٥/٦/٣٠
بزيادة ٢٠٠.٠٠ جنيه فقط عن القيمة الدفترية فهذا يعني أن شهرة المحل في س

أصبحت قيمتها ١٠.٠٠٠ جنيه فقط . منها ٨.٠٠٠ جنيه تخفيض حقوق ص
و ٢.٠٠٠ جنيه تمثل - حقوق حقوق الأقلية . وأى من القيمتين يمكن اعتباره
مثلا لشهرة المحل في هذه الحالة يعد من الأمور القابلة للجدل الذى لا يخلو من
اللاموضوعية . والمنطق يقتضى في هذه الحالة إظهار شهرة المحل في تاريخ
الاقتناء الأول بمبلغ ٢٦٠٦٦٧ جنيه مقابل زيادة حقوق الملكية في س بالقيمة
ثم إستنفاد مبلغ ١٦٠٦٦٧ جنيه منها بعد تاريخ الاقتناء الثانى مقابل تخفيض
حقوق ملكة س بالقيمة . وما ينطق على شهرة المحل ينطبق على الحالة الثالثة
الخاصة باختلاف القيم السوقية لبعض الأصول عن قيمتها الدفترية ، حيث يمكن
زيادة هذه الأصول بمبلغ ٢٦٠٦٦٧ جنيه في تاريخ الاقتناء الأول (٧٤/١/١)
مقابل زيادة حقوق ملكية س ، ثم إستنفاد مبلغ ١٦٠٦٦٧ جنيه من هذه الزيادة
في تاريخ الاقتناء الثانى مقابل تخفيض حقوق ملكية (أرباحها المحجوزة أو
الأرباح المكتسبة من تقويم الأصول) .

وسوف نفترض إسكان المثال الجارى أن المبلغ المدفوع بالزيادة عن التكلفة
يمثل شهرة سيطرة ، ومن ثم لا يؤثر في حقوق الأقلية . ومن واقع الجدول
السابقين تكون قيود التسويات والاستبعادات اللازمة لأعداد الميزانية التجميعية
في ٧٥/١١/٢١ في ظل كل من أساس التكلفة وحقوق الملكية على النحو الوارد في
الصفحة التالية :

وبلاحظ أن الزيادة في حقوق ملكية س في س والبالغ قدرها ٦٠.٠٠٠
جنيه قد وزعت في ظل أساس التكلفة على الأرباح المحجوزة لشركة ص في
٧٥/١/١ بمقدار نصيبها من أرباح ١٩٧٤ لشركة س والبالغ قدرها ٦٠.٠٠٠
جنيه بواقع ٦٠ ٪ ، أى ٣٦.٠٠٠ جنيه ، وعلى أرباح العام لشركة ص بمقدار
نصيبها من الأرباح المحقة عن النصف الأول من العام (٤٠.٠٠٠ جنيه بواقع ٨٠ ٪)
٦٠ ٪) وعن النصف الثانى من العام (٤٠.٠٠٠ جنيه بواقع ٨٠ ٪) بعد
إستبعاد ما حصلت عليه من توزيعات س (٤٠.٠٠٠ جنيه بواقع ٨٠ ٪) .

أحاسن التصكيفة

من مذكورين :

رأس مال - س	٢٠٠٠٠٠
أرباح محبوزة - س	١٦٠٠٠٠
أرباح العام - س	٨٠٠٠٠
شهر السيطرة - م . تجميعية	١٨٠٠٠٠

إلى مذكورين :

إستثمارات ص في س	٢٥٨٠٠٠
أرباح محبوزة ص ١٠/١/٧٥	٢٦٠٠٠
أرباح العام ص	٢٤٠٠٠
أرباح موزعة ص	٤٠٠٠٠
حقوق الأقلية في س	١٠٠٠٠٠

أحاسن حقوق الملكية

من مذكورين :

رأس مال - س	٢٠٠٠٠٠
أرباح محبوزة - س	١٦٠٠٠٠
أرباح العام - س	٨٠٠٠٠
شهر السيطرة - م . تجميعية	١٨٠٠٠٠

إلى مذكورين :

إستثمارات ص في س	٤١٨٠٠٠
أرباح موزعة - س	٤٠٠٠٠
حقوق الأقلية في س	١٠٠٠٠٠

أما في ظل أساس حقوق الملكية فإن هذه المبالغ معلاة فعلا للأرباح المحجوزة وأرباح العام الخاصة بالشركة من حيث جمل بها حساب الاستثمارات في من مدينا .

٤ — ب — الحصول على السيطرة بالتدريج :

قد تحصل الشركة القابضة على سيطرتها على شركة تابعة بشراء أسهم الأخيرة على دفعات وبالتدريج حتى تتحقق لها السيطرة . ولا يقتضى الأمر إعداد حسابات وقوائم تجميعية تضم الشركة التابعة في هذه الحالة إلى أن يتحقق القابضة السيطرة عليها بحصولها على أغلبية رأس مالها الذى له حق المشاركة في الإدارة، وإعطاء تعالج الاستثمارات حتى تتحقق السيطرة كعلاجية الاستثمارات طويلة الاجل العادية . وعندما تتحقق السيطرة يصبح من الواجب ضم الشركة التابعة للجموعة عند إعداد الحسابات الختامية والميزانية التجميعية حيث تبرز حينئذ مشكلتان : الأولى تتعلق بكيفية تحديد حقوق القابضة في الأرباح المحجوزة التابعة والواجبة الاظهار في الميزانية التجميعية ، والثانية تتعلق بكيفية معالجة الاختلافات بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات في الدفعات المختلفة ، وهما المشكلتين اللتين تعرضنا لهما في البند السابق .

وتتبع نفس الطريقة الموضحة في البند السابق لتحديد نصيب القابضة في الأرباح المحجوزة التابعة والتي يقتضى الأمر إضافتها للأرباح المحجوزة في الميزانية التجميعية إذا كانت القابضة تتبع أساس التكلفة لائبات الاستثمارات دفتريا . ولا شك أن تحليل الأرباح المحجوزة التابعة وتحديد نصيب القابضة منها بالطريقة التى سبق أن أوضحناها لكل دفعة من دفعات الاستثمارات التى تتم في تواريخ مختلفة يعتبر الاجراء السليم من الناحية النظرية رغم صعوبة النسبية إذا كان عدد دفعات الاستثمارات كبيرا وتواريخها متباعدة . ولذلك تقترح لجنة الاجراءات في جمعية المحاسبين الأمريكان الآتى :

- إذا تم السيطرة على الفايضة عن طريق الإستثمار فيهما على دفعتين أو أكثر ،
- في تواريخ مختلفة ، فإن المبدأ العام هو تحديد الأرباح المحجوزة لها عند ،
- الإقتناء على أساس مرحلي . غير أنه إذا تعددت الإستثمارات الصغيرة نسبيا ،
- على مدار فترة زمنية ثم تحققت السيطرة بعد ذلك بدفعة إستثمارات معينة ،
- فإنه يمكن اعتبار تاريخ آخر إستثمار بمثابة تاريخ الإقتناء الفعال لأغراض ،
- تحديد الأرباح المحجوزة التابعة عند الإقتناء ، ذلك رغبة في التبسيط ، (١)

وقد رأينا طبعاً أن الرغبة في التبسيط لا تقوم بدبلاً على السلامة النظرية للأجراء الواجب الإلتزام مادام إلتزاماً يمكننا دون إضافة تذكر لتكلفة البيانات التي تنتج عنه مع أفضلية هذه البيانات قطعاً .

أما عن مشكلة معالجة التناقضات التي تنطوي عليها إختلافات التكلفة عن القيمة الدفترية لتدفقات الإستثمارات في تواريخ مختلفة فليس لها في الواقع حل مرضي يمكن تطبيقه في كل الأحوال . فإذا كانت فروقات التكلفة عن القيمة الدفترية لكل الإستثمارات في إتجاه واحد بالزيادة مثلاً ، فأفضل الحلول في هذه الحالة هو إعتبار هذه الفروق بمثابة أحد الأصول غير المدروسة بحيث يتم أصول الميزانية التجميعية لمجموع خصومها .

أما إذا كانت تكلفة كل دفقات الإستثمارات تقل عن قيمتها الدفترية في تاريخ إقتنائها فإن ذلك يقوم دليلاً قاطعاً على عدم سلامة القيم الدفترية لأصول التابعة ويستحسن أن يتم تعديل هذه القيم على دفاتر التابعة كلما أمكن ذلك ، وإلا كان البديلين الآخرين هو إعتبار الفرق بمثابة منحصر تقويم أصول التابعة يظهر على الميزانية التجميعية ، أو إعتباراً بمثابة أحد عناصر رأس المال المدفوع على الميزانية التجميعية ، ولا شك في أفضلية البديل الأول على الثاني . وهذا

(1) Accounting Research and Terminology Bulletin, No. 5,
(New York : AICPA, 1961) , final Ed.

١٥٤٠٠٠٠	حقوق من في س في ٩/٢٠ قبل استثمارات السيطرة
(٨٠٠٠٠)	يستبعد عجز التكلفة عن القيمة الدفترية للاستثمارات
١٤٦٠٠٠٠	استثمارات من في س على أساس حقوق الملكية
١٢١٠٠٠٠	استثمارات من في س على أساس التكلفة
٢٥٠٠٠٠	النمو في قيمة استثمارات من قبل السيطرة

وبذلك يجعل حساب أرباح محجوزة — من مديتنا بهذا المبالغ مقابل جعل حساب أرباح محجوزة — من دائنا به على ورقة عمل الميزانية التجميعية في تاريخ السيطرة .

وبلاحظ أن هذا النمو قد انخفض في نهاية ١٩٧٥ إلى ١٢٠٠٠٠ جنيه ، ذلك لأن الأرباح التي حقتنا من عن الثلاثة أشهر الأخيرة بلغ نصيب من منها ١٢٠٠٠٠ جنيه بينما حصلت على توزيعات من هذه الأرباح قدرها ١٦٠٠٠٠ جنيه مما أدى إلى انخفاض نصيبها في نمو أرباح من المحجوزة منذ إقضاء استثماراتنا بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه . (عليك أن تقوم بأعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية في ٧٥/١٢/٢١ بالقدر الذي تسمح به هذه البيانات وإجراء قيود التسوية والاستبعاد اللازمة) .

وبلاحظ أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات الثلاثة في هذه الحالة في اتجاه واحد رغم إختلاف النسبة من استثمار إلى آخر ، وهذا يعني في حالة عدم إمكان إعادة تقويم أصول من لتلافى هذا الفرق إعتبار مجموع الفرق (٢٦٠٠٠٠ جنيه) بمثابة مخصص لتقويم أصول من على الميزانية التجميعية وذلك يجعل حساب أرباح محجوزة — من مديتنا وحساب مخصص تقويم أصول من دائنا على ورقة العمل . والبديل الآخر هو إعتبار الفرق بمثابة رأس مال مدفوع من زيادة القيمة الدفترية للاستثمارات عن تكلفتها في الميزانية التجميعية وهو بديل غير منطقي وغير مرغوب فيه .

تحليل التغيرات في القيمة الدفترية لحقوق مس في بالمقارنة بتكلفتها

وبيان حقوق الأقلية في مس

زيادة (تقصير)	استثمارات مس	القيمة الدفترية لصالح أصول مس				الكل	
		حقوق مس		حقوق الأقلية			
		مبلغ	%	مبلغ	%		
(٣٠٠٠٠)	٥٧٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٠٠%	٣٤٠٠٠٠٠	١٠٠%	٣٠٠٠٠٠٠	١٩٧٣ : في ١/١ (٤٠٠٠ - سهم) أرباح العام توزيعات العام ١٩٧٤ : أرباح حتى ٦/٣٠ الأرصدة في ٦/٣٠
		٨٠٠٠		٣٣٠٠٠٠		٤٠٠٠٠٠	
		(٢٠٠٠٠)		(٨٠٠٠٠)		(١٠٠٠٠٠)	
		٣٠٠٠		١٢٠٠٠		١٥٠٠٠	
(٥٠٠٠٠)	٦٤٠٠٠	٦٩٠٠٠	١٠٠%	٣٧٦٠٠٠٠	١٠٠%	٣٤٥٠٠٠٠	في ٦/٣٠ (٤٠٠٠ -) أرباح من ٦/٣٠ إلى ١٢/٣١ توزيعات العام ١٩٧٥ : أرباح حتى ٩/٣٠ الأرصدة في ٩/٣٠ (تاريخ البطرنة) استثمارات البطرنة في ٩/٣٠
		٦٩٠٠٠		(٦٩٠٠٠)		١٥٠٠٠	
		٦٠٠٠		٩٠٠٠		(٢٠٠٠٠)	
		(٨٠٠٠٠)		(١٢٠٠٠٠)		٤٥٠٠٠	
(٨٠٠٠٠) (١٨٠٠٠٠)	١٣٩٠٠٠	١٥٤٠٠٠	١٠٠%	٢٣٩٠٠٠٠	١٠٠%	٣٨٥٠٠٠٠	أرباح من ٩/٣٠ حتى ١٢/٣١ توزيعات العام الأرصدة في ١٢/٣١
		١٥٤٠٠٠		(١٥٤٠٠٠)		١٥٠٠٠	
		٣٠٨٠٠٠		٧٧٠٠٠٠		(٢٠٠٠٠)	
		(١٦٠٠٠٠)		(٤٠٠٠٠)		٣٨٠٠٠٠	
(٢٦٠٠٠٠)	٢٥٧٠٠٠	٣٠٤٠٠٠	١٠٠%	٧٦٠٠٠٠	١٠٠%	٣٨٠٠٠٠٠	مميز التكلفة من القيمة الدفترية لاستثمارات مس ل مس استثمارات مس في مس على أساس حقوق الملكية استثمارات مس في مس على أساس التكلفة الزيادة في حقوق ملكية مس في مس منذ توليد الإلتزام
		(٢٦٠٠٠٠)		(٢٦٠٠٠٠)		١٥٠٠٠	
		٢٧٨٠٠٠		٣٠٠٠		(٢٠٠٠٠)	
		٢٥٧٠٠٠		(٤٠٠٠٠)		٣٨٠٠٠٠٠	
		٢١٠٠٠		٧٦٠٠٠٠		٣٨٠٠٠٠٠	

٤ - تخفيض القابضة لاستثماراتها في التابعة بالبيع :

قد تقوم الشركة القابضة بتخفيض نسبة حيازتها من إستثمارات في حقوق ملكية التابعة لسبب أو لآخر. ويترتب على ذلك بالطبع انخفاض نصيب القابضة من الأرباح التي تحققها التابعة بعد ذلك مقابل زيادة نصيب الأقلية ، كما يترتب على ذلك أيضا اختلاف ما قد يكون موجودا من فرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات الباقية مما كان عليه هذا الفرق قبل التصرف . ولا بد بالطبع من تحليل أثر هذه التغيرات على إجراءات إعداد القوائم والحسابات التجميعية حتى يمكن إعدادها على أساس سليم .

وإذا ترتب على بيع القابضة لجزء من إستثماراتها في التابعة ، فإن أي أرباح أو خسائر تنتج عن هذه العملية تؤثر في نتائج وقوائم الشركة القابضة دون التابعة . وتختلف قيمة الأرباح أو الخسائر قطعاً طبقاً للأساس الذي تتبعه القابضة في المحاسبة لاستثماراتها في التابعة (التكلفة أو حقوق الملكية) . وقد تقفل هذه الأرباح (أو الخسائر) في حساب الأرباح والخسائر للقابضة كأحد عناصر الإيرادات الأخرى ، (أو خسائر ومصروفات لا تتعلق بالعمليات) ، أو تقفل في حساب الأرباح المحموزة للقابضة مباشرة طبقاً للأساس المستخدم في إعداد حسابات النتيجة . وسواء كانت القابضة تتبع أساس حقوق الملكية أو أساس التكلفة في معالجة إستثماراتها دفترياً ، وما يترتب على ذلك من اختلافات في رقم الأرباح أو الخسائر التي تتحقق ببيع جزء من هذه الإستثمارات ، فإن الأمر النهائي على الميزانية التجميعية يكون واحداً .

فإذا فرضنا مثلاً أن الشركة القابضة من كانت تمتلك ٨٠٪ من حقوق الملكية في س منذ ١/١/٧٠ حيث بلغت تكلفة هذه الإستثمارات ١٦٠.٠٠٠ ر.جنية وقيمتها الدفترية ١٥٢.٠٠٠ ر.جنية في ذلك التاريخ وكان الفرق يمثل شهرة سيطره وفي ١/١/٧٦ قامت القابضة ببيع ٢٠٪ من إستثماراتها في س بمبلغ ٥٤.٠٠٠ ر.جنية

جنيه في الوقت الذي بلغت فيه القيمة الدفترية لكل إستثمارات ص في س طبقا لدفاتر ص ٢٤٠٠٠٠ جنيه . فإذا كانت ص تتبع أساس التكلفة في معالجة إستثماراتها في س دفتريا ، فإن هذه الإستثمارات تظهر في دفاترها بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه وعندما تقوم ببيع ربعها الذي تبلغ تكلفته في دفاترها ٤٠٠٠٠ جنيه ، فإن هذا يعني تحقق أرباح على هذا الأساس قدرها ١٢٠٠٠٠ جنيه . أما إذا كانت ص تعالج إستثماراتها على أساس حقوق الملكية ، فإنها سوف تظهر في دفاترها بمبلغ ٢٤٨٠٠٠ جنيه (٢٤٠٠٠٠ جنيه حقوقها في س طبقا لدفاتر ص + ٨٠٠٠٠ جنيه الزيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية عند الإقتناء) . ويرتب على بيع ربع هذه الإستثمارات الذي تبلغ قيمته الدفترية في دفاتر ص ٦٢٠٠٠٠ جنيه بمبلغ ٥٤٠٠٠٠ جنيه تحقق خسائر على العملية بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه . إلا أن الأثر النهائي على الميزانية التجميعية بعد التصرف سوف يكون واحدا ، كما يتضح من التحليل الآتي :

أساس التكلفة أساس حقوق الملكية

جنيه	جنيه	
٢٤٨٠٠٠	١٦٠٠٠٠	القيمة الدفترية للإستثمارات في دفاتر ص
٦٢٠٠٠	٤٠٠٠٠	التنازل عن الربح بالبيع
<u>١٨٦٠٠٠</u>	<u>١٢٠٠٠٠</u>	رصيد الإستثمارات الباقية

أثر العملية :

١٤٠٠٠	نقص - (٨٠٠٠)	على أرباح ص - زيادة
(٢٢٠٠٠)	نقص	على نمو حقوقها في س (٨٨٠٠٠) نقص
(٢٠٠٠)	نقص - (٢٠٠٠)	على الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية - نقص
<u>(١٠٠٠٠)</u>	<u>نقص (١٠٠٠٠)</u>	الأثر النهائي على الأرباح المحبوزة التجميعية - نقص

هذا ومن الواضح أن نمو حقوق ص في س من إقتناء الإستثمارات حق

يبيع جزء منها يتساوى مع الفرق بين رصيد الاستثمارات في دفاتر من على أساس
التكلفة وعلى أساس حقوق الملكية كما سبق وأوضحنا .

٤ - و - التغييرات في أسهم رأس مال التابعة :

قد تقوم الشركة التابعة بزيادة رأس مالها بإصدار أسهم جديدة كما قد تقوم
بشراء أسهم من رأس مالها من السوق وإيداعها الخزينة (عمليات أسهم الخزينة) .
ويترتب على كل من هاتين العمليتين تغير نسبة حقوق القابضة في التابعة . فإذا
كانت القابضة تمتلك ٧٥٪ من أسهم التابعة البالغ عددها ١٠٠٠ سهم ثم قامت
التابعة بإصدار ١٠٠ سهم أخرى لزيادة رأس المال ، فما لم تقم القابضة في
الإكتتاب في ٧٥٪ من هذه الأسهم الجديدة فأنها تصبح مالكة فقط نسبة ٦٦٪
فقط من حقوق الملكية في التابعة بعد هذا الإصدار وإذا تم إصدار الأسهم
الجديدة بسعر يعادل القيمة الدفترية للأسهم القديمة فيقتصر أثر العملية من حيث
إجراءات إعداد الحسابات والقوائم التجميعية على تغير نسبة نصيب القابضة في
الأرباح التي تحققها التابعة بعد الإصدار الجديد . كذلك الأمر إذا تم شراء أسهم
الخزينة بقيمتها الدفترية . ولكن مثل هذه العمليات عادة ما تتم في الحياة العملية
بأسعار تختلف عن القيمة الدفترية للأسهم القائمة ومن ثم تتأثر حقوق القابضة
بما يترتب على هذه العمليات من تغيرات في القيمة الدفترية لأسهم التابعة .

ولنفرض مثلاً أن من كانت تمتلك ٨٠٪ من أسهم من البالغ عددها ١٢٠٠
سهم بقيمة إسمية ١٠ جنيه وبقيمة دفترية في تاريخ إكتناء من ١٥ جنيه .
وقامت من بعد مضي عدة فترات بإصدار وبيع ٢٠٠ سهم إضافية للمعمور
بمخلاف من يبلغ ١٦ جنيه للسهم (علاوة إصدار ٦ جنيه) في الوقت الذي
كانت تبلغ فيه القيمة الدفترية للأسهم القديمة ٢٠ جنيه للسهم . ويترتب على هذه
العملية انخفاض نسبة من في حقوق ملكية من ٨٠٪ إلى ٦٤٪ ، كما أن
القيمة الدفترية لحقوق من قبل وبعد الإصدار الجديد تتغير كالآتي :

القيمة الدفترية للأسهم

قبل الإصدار	بعد الإصدار	
جنيه	جنيه	
٢٤٠٠.٠٠٠	٢٤٠٠.٠٠٠	١٢٠٠٠ سهم \times ٢٠ جنيه
٤٨٠.٠٠٠		٣٠٠٠ سهم \times ١٦ جنيه
<u>٢٨٨٠.٠٠٠</u>	<u>٢٤٠٠.٠٠٠</u>	المجموع [١]
٧٤.٦٤	٨٠.٠٠	نسبة حقوق من [٢]
<u>١٨٤٠٣٢٠</u>	<u>١٩٢٠.٠٠٠</u>	حقوق من [١] \times [٢]

ومن الواضح أن القيمة الدفترية لحقوق من في من نفس عدد الأسهم (التي تمتلكها) (٩٠٠٠ سهم) قد انخفضت من ١٩٢٠.٠٠٠ جنيه قبل الإصدار الجديد إلى ١٨٤٠٣٢٠ جنيه بعده . أي أن الإصدار الجديد قد ترتب عليه تحول جزء من الأرباح التجميعية لشركة من وتابعتها من قدره ٧٠٦٨٠ جنيه لحقوق الأقاليم نتيجة الإصدار الجديد . هذا ويكون العكس إذا كانت الأسهم الجديدة تباع بأعلى من قيمتها الدفترية .

فهرس

الباب الأول

صفحة

١	المشاكل المحاسبية في شركات الأشخاص
٥	الفصل الأول : المحاسبة في المنشآت الفردية
١٨	الفصل الثاني : شركات التضامن والتوصية
٧٨	الفصل الثالث : تغير الشركاء
١٤٤	الفصل الرابع : التصفية والأرباح
١٩٤	الفصل الخامس : التصفية التدريجية
٢١٨	الفصل السادس : شركات المحاصة
٢٤٢	الفصل السابع : الاستثمار في الأوراق المالية

الباب الثاني

٢٨٧	المشاكل المحاسبية بشركات الأموال
٢٨٩	الفصل الأول : تكوين الشركات المساهمة

الفصل الثاني : الاقتراض بأصدار السندات

٤٤٧ الفصل الثالث : القوائم المالية وتوزيع صافي الدخل

٤٩٣ الفصل الرابع : أنقضاء شركات المساهمة

الباب الثالث


٥٢٥ مشاكل الحاسبة للشركات القابضة والشركات التابعة

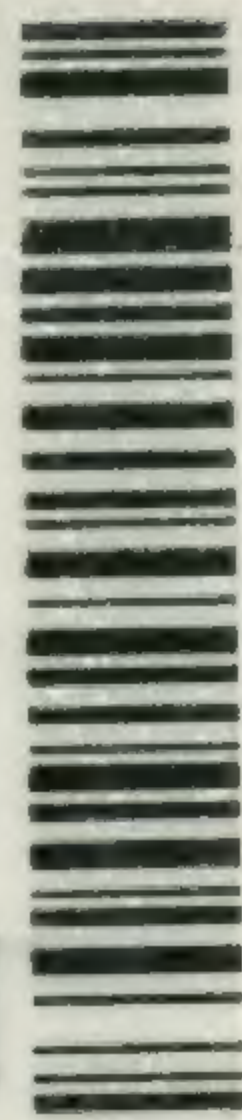
٥٢٧ الفصل الأول : الميزانية التجميعية عن الأقتناء

٢٥٢ الفصل الثاني : الحسابات والقوائم التجميعية بعد تاريخ الأقتناء

٥٨٥ الفصل الثالث : العمليات الوسيط بين شركات المجموعة

٦١٩ الفصل الرابع : مشاكل محاسبية مختلفة

 Bibliotheca Alexandrina



1185927